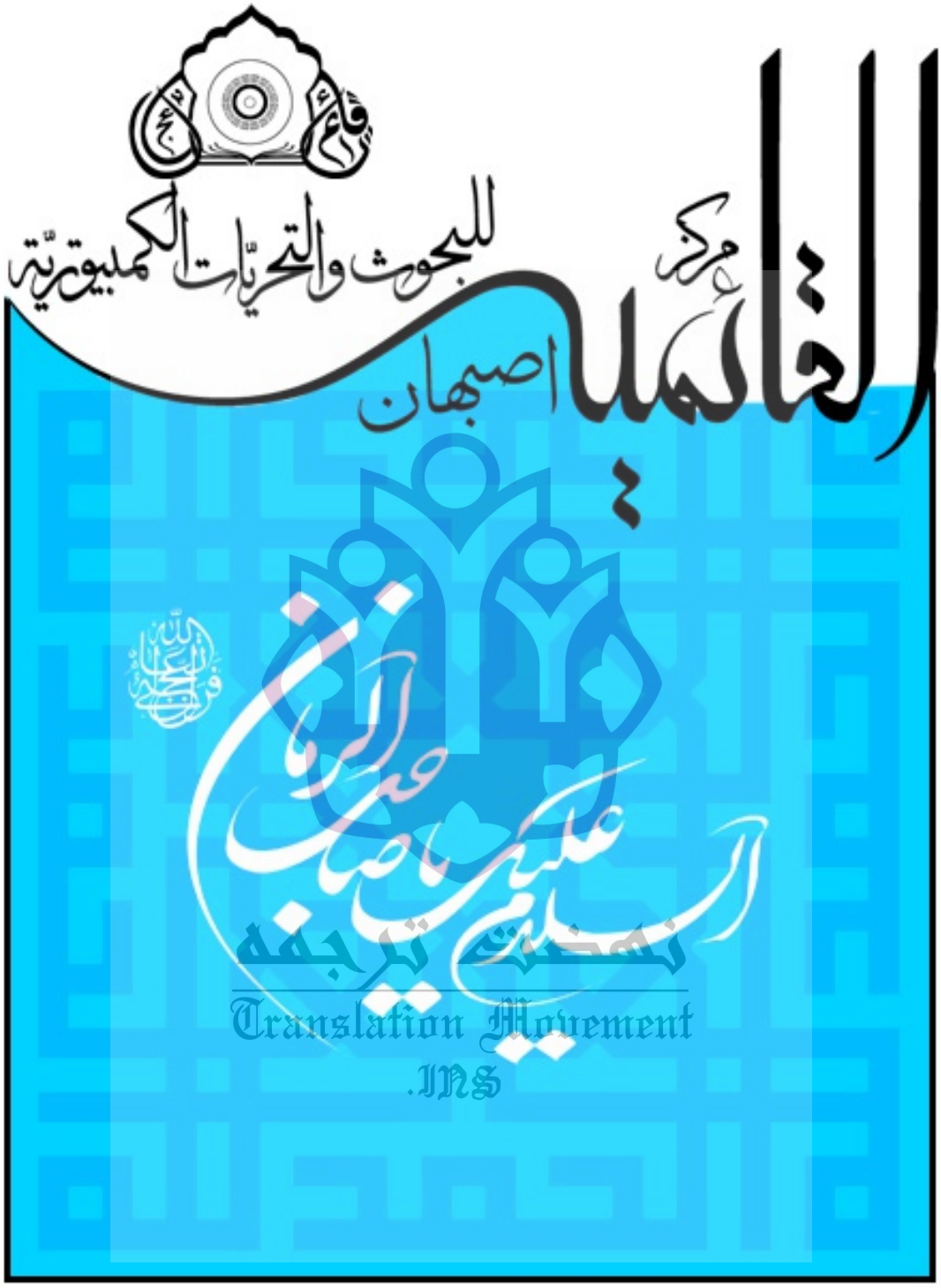

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الجزء الرابع

نهضت ترجمه
Translation Movement
.INS

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)

کاتب:

محمدحسن بن جعفر آشتیانی

نشرت فی الطباعة:

ذوی القربی

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) المجلد ۴ ----- ۱۱
اشارة ----- ۱۱
[المقصد الثالث فی الشک ----- ۱۱
[المراد باصل البراءة] ----- ۱۱
[المقام الاول فی البراءة و الاشتغال و التخییر] ----- ۱۱
[الموضع الاول الشک فی نفس التکلیف ----- ۱۱
[المطلب الاول الشبهة التحریمیه ----- ۱۱
[المسالة الاولی الشبهة التحریمیه من جهة فقدان النص ----- ۱۱
[تنبیهات المسالة الاولی ----- ۱۱
اشارة ----- ۱۱
التنبیه الأول: من تنبیهات الشبهة التحریمیة ----- ۱۲
[التنبیه الثانی ----- ۱۴
[التنبیه الثالث ----- ۱۵
[التنبیه الرابع ----- ۱۸
التنبیه الخامس ----- ۱۹
[تنبیهات الشبهة التحریمیة الموضوعیة] ----- ۳۲
* التنبیه الأوّل ----- ۳۲
اشارة ----- ۳۲
الشبهة الموضوعیّة و محلّ الکلام فیها و کذا الکلام فی أنّ کلّ أصل حکمیّ مشروط بعدم أصل موضوعیّ حاکم علیه ----- ۳۲
فی رد کلام صاحب المدارک ----- ۳۳
* التنبیه الثانی ----- ۳۴
اشارة ----- ۳۴

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

فی ان الأئمة صلوات اللّه علیهم عالمون بما کان و ما یکون و ما هو کائن ----- ۳۶
* التنبیه الثالث ----- ۳۷
التنبیه الرابع عدم اختصاص الإباحة بالعاجز عن الإستعلام ----- ۳۷
المطلب الثانی: الشبهة الوجوبیّة ----- ۳۸
* المسألة الأولی: فیما إشتبه حکمه الشرعی الکلی من جهة عدم النص المعتبر ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
فی دوران حکم العقل بین الوجوب و غیر الحرمة و ذکر جملة من الأمثلة ----- ۳۸
[تنبیهات المسالة الاولی ----- ۴۰
التنبیه الثانی: رجحان الإحتیاط و ترتّب الثواب علیه ۸۶] ----- ۴۰
* التنبیه الثالث: اختصاص أدلّة البراءة بالشک فی الوجوب التعیینی ----- ۶۱
* المسألة الثانیة: الشبهة الوجوبیّة من جهة إجمال النّص ----- ۶۵
* المسألة الثالثة: الشبهة الوجوبیّة من جهة تعارض النصّین ----- ۶۶
اشارة ----- ۶۶
فی ان الإرجاع إلی الحکم الظاهری خلاف منصب الإمامة ----- ۶۷
* المسألة الرابعة: الشبهة الوجوبیّة من جهة إشتباه الموضوع ----- ۶۸
اشارة ----- ۶۸
حکم الشبهة الموضوعیّة الوجوبیّة ----- ۶۸
وجوه وجوب الإحتیاط بالإتیان بالأکثر ----- ۷۰
وجوه المناقشة فی تقریب جریان قاعدة الإشتغال ----- ۷۱
المطلب الثالث: دوران الأمر بین المحذورین و فیه مسائل: ----- ۷۴
اشارة ----- ۷۴
المسألة الأولی ۲۰۵]: ----- ۷۴
اشارة ----- ۷۴
دوران الأمر بین المحذورین من جهة فقدان النص ----- ۷۴

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

حال الأصول الثلاثة و بیان مجاریها فی صور الدوران و الشک ---- ۷۴
الحق عدم جریان أصالة الإباحة هنا ---- ۷۸
دلیل القول بالتّخییر فی المقام ---- ۷۸
وجوه القول بلزوم الأخذ بالتحریم ---- ۷۹
فی ان التخییر- علی القول به- بدویّ أو استمراری؟ ---- ۸۱
* المسألة الثالثة: دوران الأمر بین المحذورین من جهة تعارض النصّین ۲۱۹] ---- ۸۲
* المسألة الرابعة: الدوران بین المحذورین من جهة اشتباه الموضوع ---- ۸۳
* الموضع الثانی من المقام الأول: «الشک فی المکلّف به» ---- ۸۴
اشارة ---- ۸۴
فی الشک فی المکلّف به بعد العلم بالتکلیف و بیان أقسامه ---- ۸۵
[* المطلب الأوّل: اشتباه الحرام بغیر الواجب ---- ۸۶
[* المسألة الأولی: الإشتباه من جهة اشتباه الموضوع ---- ۸۶
المقام الأوّل: فی الشبهة المحصورة [و فیها مقامان:] ---- ۸۶
اشارة ---- ۸۶
* المقام الأوّل: عدم جواز ارتکاب جمیع المشتبهات ۲۲۴] ---- ۸۶
* المقام الثانی: وجوب اجتناب جمیع المشتبهات ۲۴۴] ---- ۹۵
تنبیهات الشبهة المحصورة ---- ۱۰۸
[المقام الثانی الشبهة غیر المحصورة ---- ۱۵۱
المقام الثانی ۳۵۲] فی الشبهة غیر المحصورة ---- ۱۵۱
ما یستدل به علی عدم وجوب الإحتیاط ---- ۱۵۲
فی تقریر الإجماع علی عدم وجوب الموافقة القطعیّة فی الشبهة غیر المحصورة ---- ۱۵۲
الکلام فی حکم الحدید ---- ۱۵۸
تقریب الإستدلال بالوجه الثالث ۳۷۰] ---- ۱۵۹
تقریب الاستدلال بالوجه الرابع ۳۷۲] ---- ۱۶۳

نسخه ترجمه
Translation Movement
IMS

تقریب الإستدلال بالوجه الخامس ۳۸۶] ---- ۱۶۵
تقریب الإستدلال بالوجه السادس ---- ۱۶۷
* «المورد الأوّل» ---- ۱۶۷
* المورد الثانی: ضابط المحصور و غیر المحصور ---- ۱۷۰
* المورد الثالث: اذا کان المردّد بین الأمور غیر المحصورة أفرادا کثیرة ---- ۱۷۴
* المورد الرابع: أقسام الشک فی الحرام مع العلم بالحرمة ---- ۱۷۵
المطلب الثانی: اشتباه الواجب بغیر الحرام ---- ۱۷۸
اشارة ---- ۱۷۸
اشتباه الواجب بغیر الحرام و أقسامه ---- ۱۷۸
الفرق بین الأقلّ و الأکثر فی الشبهة الوجوبیّة و بینهما فی الشبهة التحریمیة ---- ۱۷۹
المسألة الأولی: إذا اشتبه الواجب بغیره من جهة عدم النص ---- ۱۸۰
اشارة ---- ۱۸۰
فی حرمة المخالفة القطعیّة ---- ۱۸۱
عدم شرطیّة العلم للتّنجیز ---- ۱۸۱
إمکان قناعة الشارع بإمتثال بعض محتملات الواقع ---- ۱۸۴
کلام المحقّق القمی قدّس سرّه لا یبتنی علی التصویب ---- ۱۸۷
حاصل الإشکال المتوجّه علی کلام المحقق القمی یرجع إلی وجوه ---- ۱۸۸
عدم معقولیّة اشتراط التکلیف بالعلم مطلقا ---- ۱۹۰
إمکان قصد الوجه فی مورد الإحتیاط علی نحو قصد القربة ---- ۱۹۱
الأوامر الظاهریّة غیریّة لا یصح قصد التقرّب بها ---- ۱۹۲
الأمر الغیری الإرشادی لا یصحّح قصد التقرّب و الإمتثال ---- ۱۹۳
العمل بالإحتیاط فی مورد، لا یلازم التشریع أبدا ---- ۱۹۴
هل ان إطاعة الأمر الغیری الشرعی الواقعی توجب التقرّب أم لا؟ ---- ۱۹۵
هل ان الأمر الظاهری الشرعی موجب لحصول القرب أم لا؟ ---- ۱۹۵

نهضت ترجمه
Translation Movement

فی تقریر الاستصحاب المتوهّم علی وجوه و الذبّ عنها ---- ۱۹۷
* المسألة الثانیة: اشتباه الواجب بغیره من جهة إجمال النص ---- ۱۹۹
اشارة ---- ۱۹۹
فی جواز تأخیر البیان عن وقت الحاجة عند إقتضاء المصلحة ---- ۱۹۹
المسألة الثالثة: ما اذا اشتبه الواجب بغیره لتکافؤ النّصین ---- ۲۰۰
اشارة ---- ۲۰۱
إشارة إلی الأخبار الدالّة علی التخییر فی المتعارضین ---- ۲۰۱
المسألة الرابعة: ما إذا اشتبه الواجب بغیره من جهة إشتباه الموضوع ---- ۲۰۲
[تنبیهات دوران الأمر بین المتبائنین ---- ۲۰۲
التنبیه الأوّل: الإشتباه الموضوعی فی شرط من شروط الواجب ---- ۲۰۲
التنبیه الثانی: کیفیّة النیّة فی الصلوات المتعدّدة فی مسألة اشتباه القبلة و نحوها ---- ۲۰۳
اشارة ---- ۲۰۳
فی ان شرط الإحتیاط قصد إتیان تمام المحتملات من أوّل الأمر ---- ۲۰۴
التنبیه الثالث: وجوب کل من المحتملات عقلی لا شرعی ---- ۲۰۵
التنبیه الرابع: لو انکشفت مطابقة المأتی به للواقع قبل فعل الباقی ---- ۲۰۶
التنبیه الخامس: لو کانت محتملات الواجب غیر محصورة ---- ۲۰۶
اشارة ---- ۲۰۶
هل یفرّق بین الشبهة غیر المحصورة فی المقام و بینها فی التحریمیة أم لا؟ ---- ۲۰۶
إشارة الی حکم طروّ المانع قبل العلم الإجمالی و معه و بعده ---- ۲۰۸
التنبیه السادس: هل یشترط فی الإمتثال الإجمالی عدم التمکّن من الإمتثال التفصیلی؟ ---- ۲۰۸
التنبیه السابع [حکم ما لو کان الواجب المردّد أمرین مترتّبین شرعا]: ---- ۲۰۹
اشارة ---- ۲۰۹
حکم ما لو کان الواجب المردّد أمرین مترتّبین شرعا ---- ۲۰۹
فی بیان حکم المواضع الثلاث و تحقیق القول فیها ---- ۲۱۰

نسخه ترجمه
Translation Movement
IMS

و لکن التحقیق أن یقال: ---------- ۲۱۱

الفهرس التفصیلی ---------- ۲۱۲

تعریف مرکز ---------- ۲۷۷

نهضت ترجمه
Translation Movement
.INS

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) المجلد ۴

اشارة

نام کتاب: بحر الفوائد فی شرح الفرائد(ویرایش سوم)

نوع کتاب: شرح رسائل

جلد: ۸

پدیدآور: آشتیانی، محمدحسن بن جعفر

عنوان پدیدآور: شارح، معلق و...

وفات: ۱۳۱۹ ق

زبان: عربی

موضوع: اصولی امارات و حجج- اصول عملیه- قواعد- تعارض ادله و امارات

ناشر: ذوی القربی

مکان چاپ: قم

نوبت چاپ: اول

سال چاپ: ۱۳۸۸ ش

[المقصد الثالث فی الشک

[المراد باصل البراءة]

[المقام الاول فی البراءة و الاشتغال و التخییر]

[الموضع الاول الشک فی نفس التکلیف

[المطلب الاول الشبهة التحریمیه

[المسالة الاولی الشبهة التحریمیه من جهة فقدان النص

[تنبیهات المسالة الاولی

اشارة

بسم اللّه الرّحمن الرّحیم الحمد للّه ربّ العالمین

و صلّی اللّه علی نبیّه محمّد و آله الطّیبین الطّاهرین

حجج اللّه علی خلقه أجمعین

و علی سائر أنبیائه و أولیائه و ملائکته المقرّبین

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

و لعنة اللّه على أعدائهم من الأوّلين و الآخرين إلى يوم الدين

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵

* المطلب الأول: الشبهة التحريمية[۱]- تنبيهات المسألة الأولى

۱- تفصيل المحقق قدّس سرّه بين ما يعم به البلوى و غيره

۲- أصالة الإباحة من الأدلة الظنّية أو من الأصول؟

۳- أوامر الإحتياط للإستحباب أو للإرشاد؟

۴- أقوال أربعة للأخباريين فيما لا نص فيه

۵- أصل الإباحة إنّما هو مع عدم أصل موضوعيّ حاكم عليه

۶- المجتهدون لا ينكرون العمل بالإحتياط

* المسألة الثانية: تحقّقها لإجمال النص

* المسألة الثالثة: تحقّقها لتعارض النصّين

* المسألة الرابعة: تحقّقها لإشتباه الموضوع

- تنبيهات الشبهة التحريميّة الموضوعيّة

التنبيه الأوّل: إذا لم يكن أصل موضوعي يقضي بالحرمة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷

التنبيه الثاني: الفرق بين الشبهة فی نفس الحكم و بين الشبهة فی طريقه

التنبيه الثالث: الإحتياط التام موجب لإختلال النظام

التنبيه الرابع: عدم اختصاص الإباحة بالعاجز عن الإستعلام

* المطلب الثاني: الشبهة الوجوبيّة

* المطلب الثالث: دوران الأمر بين المحذورين

* الموضع الثاني:

«الشك فی المكلّف به»

و فيه مطالب:

* المطلب الأوّل: اشتباه الحرام بغير الواجب

* المطلب الثاني: اشتباه الواجب بغير الحرام

*[۲]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹

التنبيه الأول: من تنبيهات الشبهة التحريمية

اشارة

(۱) قوله قدّس سرّه: (و لا بدّ من حكاية كلامه قدّس سرّه فی «المعتبر» و «المعارج» ... إلى آخره)[۳]. (ج ۲/ ۹۳)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

المحقّق لم یتعرّض لأصالة البراءة هنا فضلا عن التفصیل المنسوب إلیه

أقول: کأنه قدّس سرّه أحال ظهور الحال إلی فهم الناظر فی العبارتین من الکتابین، و من هنا لم یبیّن شرح المطلب عقیب نفس العبارتین و أشار إلی کذب الحکایة فی آخر الأمر بقوله: «و الحاصل ... الی آخره»[۴].

و أنت خبیر بأن کلامه فی «المعتبر»، نصّ فی عدم التفصیل فی أصل البراءة لو کان هو المقصود من استصحاب حال العقل، کما ربّما یستظهر منه.

و أمّا لو کان المراد معناه المقابل لأصل البراءة کما هو الظاهر منه؛ لأنه فی مقام تقسیم الاستصحاب، فقد جعل القسم الأوّل التمسّک بالبراءة لأنفسها، فکلامه فی هذا التقسیم ساکت عن حکم أصل البراءة، لأنه خارج عن المقسم و مقابل له حقیقة، فإن کلامه صریح فی تقسیم الاستصحاب، و إن تسامح فی جعل عدم الدلیل دلیل العدم من أقسامه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳

فإنه بعد تقسیم مستند الأحکام فی الفصل الثالث إلی خمسة أقسام:

الکتاب، و السنة، و الإجماع، و العقل، و الاستصحاب، و التعرض للکلام فی الأربعة، قال: «و أما الاستصحاب فأقسامه ثلاثة: الأول: استصحاب حال العقل ... إلی آخر ما ذکره فی «الکتاب»»[۵] و إنّما ذکر ما ذکره من القید الراجع إلی التفصیل فی عدم الدلیل دلیل العدم الذی هو فی مقابل القسم الأول، و ذکر فی ذیله: أنّه لو استند فی إثبات الإباحة إلی الأصل المذکور، أی: عدم الدلیل دلیل العدم، جری فیه التفصیل أیضا.

و هذا کما تری، لا تعلّق له بالتفصیل فی باب البراءة.

و أما کلامه فی «المعارج»[۶] فینطبق علی قوله فی «المعتبر»[۷] فی ذیل القسم الثانی، و منه القول بالإباحة لعدم دلیل الوجوب و الحظر. فإن مراده من التمسّک بالبراءة الأصلیّة ما ذکره من بیانه بقوله: «فنقول: لو کان ذلک الحکم ثابتا ... إلی آخره»[۸] و مع ذلک لا تعلق له بالتفصیل المحکیّ عنه أصلا.

و بالجملة: التأمّل فی أطراف کلمات المحقق قدّس سرّه سیّما قوله فی آخر کلامه فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴

«المعارج» المحکیّ فی «الکتاب»[۹] یقتضی القطع بعدم تعرّضه لأصل البراءة، و أن محلّه فی الکتابین عدم الدلیل دلیل العدم، مع أن جعله عدم الدلیل علی الحکم دلیلا علی عدم الحکم من جهة لزوم التکلیف بما لا یطاق علی تقدیر ثبوته مع عدم الدلیل، لا تعلق له بالتفصیل المذکور فی عدم الدلیل دلیل العدم أیضا.

ثمّ إن کان مراده جعل ذلک دلیلا علی نفی الحکم فی مرحلة الواقع کما هو الظاهر من کلامه، فلا تعلّق له بباب البراءة أصلا، و إن کان ما أفاده محل مناقشة؛ من حیث إن عدم الدلیل علی حکم الفعل لا یجعله غیر مقدور.

و إن کان مراده جعل ذلک دلیلا علی نفی التکلیف فی مرحلة الظاهر، أی:

التکلیف الفعلی کما استظهره شیخنا قدّس سرّه منه، أمکن الاستدلال به فی باب البراءة، و إن لم یکن تامّا؛ فإن الدلیل العقلی علی نفی التکلیف الفعلی إنّما هو حکم العقل بقبح العقاب من غیر بیان، لا قبح التکلیف بما لا یطاق علی ما عرفته فی محلّه.

فما زعمه المحدث الأسترآبادی ۱۰] فی تحقیق ما أفاده المحقق قدّس سرّه- مضافا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵

إلی عدم استقامته کما یظهر بالتأمّل فیما أفاده شیخنا قدّس سرّه و عدم محصّل للعلم العادی المذکور فی کلامه- أجنبیّ عنه؛ إذ النفی عند المحقّق، سواء کان المنفی الحکم الواقعی، أو الفعلی، مستند إلی قاعدة قبح التکلیف بما لا یطاق، و لا یعقل التفصیل المذکور و

لا غیره من التفاصیل بناء علی الاستناد إلیها کما هو ظاهر.

کما أنه لا یعقل التفصیل المذکور علی تقدیر الاستناد فی باب البراءة إلی قاعدة قبح العقاب من غیر بیان، کما أنه لا یعقل الفرق بین قولی المخطّئة و المصوّبة علی التقدیرین أیضا.

نعم، الفرق بین المذهبین: أنّ المصوّبة لا یقولون بثبوت الحکم الواقعی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶

المشترک بین العالم و الجاهل، و المخطّئة یقولون بذلک، إلّا أن الفریقین متفقون علی إناطة العقاب بالبیان و أنه یقبح العقاب بدونه، و إن کان هنا حکم واقعی فی حال الجهل. و هذا معنی نفی الحکم الفعلی علی المذهبین لما أسمعناک مرارا: أنّ الحکم الفعلی لیس إنشاء آخر من الشارع، فی قبال الحکم الشأنی و إنّما هو یعتبر من حکم العقل بجواز المؤاخذة علی المخالفة و عدمه، فالشأنیّة و الفعلیّة من مراتب الإنشاء الصادر من الشارع بالنظر إلی حکم العقل.

نعم، عنوان الخطاب و الحکم و التکلیف یتبع عند بعضهم تنجّز الإنشاء الصادر من الشارع، فوجوده النفس الأمری عنده لا یتّصف بالأوصاف المذکورة ما لم یحکم العقل بثبوت العقاب علی مخالفته.

و کیف ما کان فیما حکم العقل بقبح العقاب یحکم قطعا بنفی الحکم الفعلی؛ لأنه یتبع نفی العقاب حقیقة، و هذا ملاک البراءة العقلیّة لا غیره، کما أنه ملاک البراءة الشرعیّة أیضا و إن استفید من أخبارها الإباحة الظاهریّة؛ فإن الحکم بالإباحة فی مرحلة الظاهر یلازم نفی التکلیف الفعلی أیضا. نعم، علی القول باعتبار البراءة من باب الظنّ استنادا إلی الاستصحاب أو غیره یحکم بنفی التکلیف الواقعی ظنّا، لکنه لا تعلّق له بالمقام؛ لأنه یدخل البراءة حینئذ فی الأدلّة و یخرج من الأصول، کما أنه علی تقدیر قول المحقّق المتقدّم و بعض آخر ممن وافقه فی ظاهر کلامه، یکون من الأدلّة القطعیّة علی نفی الواقع إستنادا إلی ما عرفت من قاعدة قبح التکلیف بما لا یطاق.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷

فما أفاده شیخنا قدّس سرّه فی «الکتاب» فی ردّ المحدّث المتقدّم ذکره، فی کمال الجودة.

فقد ظهر ممّا ذکرنا کلّه: أن التفصیل المنسوب إلی المحقّق فی باب البراءة بل مطلقا لا أثر له فی کلامه.

(۲) قوله قدّس سرّه: (نعم، هذا القسم الثانی أعمّ موردا من الأوّل ...

إلی آخره)[۱۱]. (ج ۲/ ۹۸)

أقول: قد عرفت الإشارة إلی ما وقع من المحقّق قدّس سرّه من التسامح فی تقسیم الاستصحاب؛ بجعل عدم الدلیل دلیل العدم من أقسامه بإرادة مطلق الحکم علی طبق الحالة السابقة من الاستصحاب و إن لم یکن مستندا إلیها، بل إلی شیء آخر.

و أمّا النّسبة بین الأصلین بحسب المورد، فهی عموم من وجه لجریان

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸

الأصل المذکور فی المسائل الاعتقادیة و العملیّة دون الموضوعات الخارجیّة، و جریان الاستصحاب فی الأحکام الشرعیّة العملیة بالمعنی الأعمّ من الأصولیّة العملیة، و الفقهیّة، و الموضوعات الخارجیّة، دون المسائل الاعتقادیة.

فغرضه قدّس سرّه من الحکم بتعمیم مورد الثانی إنّما هو لدفع توهّم کونه أخصّ مطلقا من الاستصحاب موردا، لا لبیان کون الاستصحاب أخصّ منه مطلقا و إن کان الأصل المذکور لا دلیل علیه عندنا، مع دعوی الإجماع علیه فی کلماتهم إلّا إذا أفاد القطع بالعدم، فإن جری فی مورده الاستصحاب حکمنا بمقتضاه و إلّا أعرضنا عنه، فیرجع إلی أصل آخر، لکنّه کلام آخر لا تعلّق له بالمقام.

[التنبیه الثانی

(۳) قوله قدّس سرّه: (الثانی ۱۲]: مقتضی الأدلّة المتقدّمة، ... إلی آخره). (ج ۲/ ۹۹)

أقول: لا یخفی علیک: أن هذا الکلام لا تعلق له بخصوص المسألة، بل هو جار فی جمیع موارد البراءة؛ فإنّک قد عرفت فی أول المسألة: أن عدّ أصل البراءة فی الأصول العملیّة مبنی علی ما هو التحقیق: من عدم إناطته بالظن بالواقع عقلا و شرعا، شخصا و نوعا، و أن مفاده القطع بعدم العقاب و الإلزام فی مرحلة الظاهر، و إن کان صریح صاحبی «المعالم» و «الزبدة» قدّس سرّهما إناطته بالظنّ؛ حیث أبطلا الرجوع إلیه فی مقابل الخبر؛ بأنه لا یحصل منه الظن مع قیام الخبر الواحد الجامع للشروط علی خلافه، بل هو الظاهر من الأکثرین؛ نظرا إلی تقسیمهم الاستصحاب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹

إلی حال العقل، و إلی حال الشرع، و مصیرهم إلی إناطة الاستصحاب بالظن.

بل صریح غیر واحد منهم فی باب البراءة، جعل المستند فیها استصحاب البراءة، بل المراد من التمسّک بالبراءة الأصلیّة المدّعی علیها الإجماع فی کلام المحقق هو ذلک کما هو واضح، إلّا أنه ستقف فی الجزء الثالث علی عدم إفادة الاستصحاب الظنّ بقسمیه أوّلا، و عدم دلیل علی حجیّته ثانیا، و إنّما المسلّم عندنا الإجماع علی البراءة فی مواردها لا الإجماع علی العمل بالظن الحاصل منها علی تقدیر تسلیمه، فانتظر.

[التنبیه الثالث

اشارة

(۴) قوله قدّس سرّه: (الثالث: لا إشکال فی رجحان الاحتیاط ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۰۱)

الکلام فی حسن الاحتیاط

أقول: الکلام فی هذا الأمر و إن تعلّق من جهة بالمسألة الکلامیّة، إلّا أنه لمکان ترتّب بعض الثمرات الفقهیّة علیه عنونه فی المقام. و الکلام فی المقام قد یقع فی نفس الاحتیاط، و قد یقع فی الأمر المتعلّق به.

أمّا نفس الاحتیاط فلا إشکال بل لا خلاف فی رجحانه و حسنه لاستقلال العقل بذلک، و یکشف عنه الأوامر الشرعیّة المتعلّق به فی الشریعة، بل فی جملة من الأخبار التصریح بما یستفاد منه رجحانه الذاتی، إنّما الکلام فی أن حسنه و استحقاق المدح علیه من حیث کشفه عن صفة السعادة فی الفاعل المحتاط، و أنه فی مقام إطاعة المولی فلا یکون الفعل أو الترک المتحقق به الاحتیاط حسنا، و إنّما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۰

هو کاشف عن صفة فی الفاعل، فالمدح فاعلیّ فلا یکون هنا استحقاق للثواب؛ فإن المدح علی الفعل ملازم له لا المدح مطلقا و لو رجع إلی الفاعل علی ما حقق فی مسألة التحسین و التقبیح، أو من حیث ذاته و نفسه؛ فإذا عنون به الفعل أو الترک یعرض علیهما عنوان یوجب حسنهما فیلزمه استحقاق الأجر و الثواب علیهما؟

صریح کلام شیخنا فی المقام و مواضع أخر من کلماته: الثانی، و إنّ الالتزام باستحقاق المحتاط الثواب علی الاحتیاط عقلا لا یلازم الالتزام باستحقاق التجرّی العقاب علی المتجرّی، و هو لا یخلو عن غموض بل تأمّل.

فی بیان ان أوامر الاحتیاط إرشادیة أو مولویّة

و أمّا الأمر المتعلّق به و طلبه، فلا ینبغی الإشکال فی کون طلبه العقلی إرشادیّا محضا، بل هو الشأن فی جمیع الأحکام العقلیّة؛ لأن حکمه أینما وجد إرشادی صرف، غایة الأمر کونه فی المقام و فی باب الإطاعة و المعصیة أوضح؛ من حیث إن المطلوب حقیقة

عنوان فی الغیر کما هو ظاهر.

و أما الأمر و الطلب المتعلّق به شرعا فهل هو إرشادی محض کالطلب العقلی، أو له جهة مولویّة أیضا فیثاب علی إطاعته کسائر الأوامر الندبیّة الشرعیّة المولویة؟ فیه وجهان- کما فی «الکتاب»-: من ظاهر الأمر بعد فرض عدم إرادة الوجوب؛ فإنه یقتضی کون الطلب مولویّا فإنه الأصل فی الأوامر الصادرة من الشارع، بل مطلق الموالی من غیر فرق بین الأمر الإلزامی و غیره.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱

و منه یظهر: أن قوله بعد فرض عدم إرادة الوجوب لیس من القیود الظهور المذکور بحیث لا یکون ظاهرا فی الطلب المولوی علی تقدیر إرادة الوجوب، بل هو بیان لما هو المفروض من الحکم بعدم وجوب الاحتیاط فی الشبهة الحکمیّة التحریمیّة.

و الوجه فیما ذکرنا من الأصل- علی القول بکون الأمر مجازا فی الطلب الإرشادی کما قیل، أو منسلخا عن معنی الطّلب رأسا و مستعملا فی الأخبار کما زعم- ظاهر.

و أمّا علی ما هو الحقّ و علیه شیخنا قدّس سرّه کما أوضحناه فی محلّه: من کونه حقیقة فی الطّلب الإرشادی أیضا، فلأن صدور الطّلب الإرشادی من المولی العالی المطاع، یحتاج إلی تخلیة نفسه من المولویة، فیتوقف علی ملاحظة زائدة حقیقة فتدبّر.

نعم، هنا مناقشة فیما أفاده من جهة أخری؛ حیث إن المفروض عند استعمال الأوامر المتعلقة بالاحتیاط فی الأخبار المتقدّمة فی الطلب القدر المشترک و خصوصیّة الاستحباب، لا بد أن تستفاد من دلیل آخر، فکیف یتمسّک بظهور لفظ الأمر فی الطلب الندبی المولوی؟ لکن یدفعها: أن الطلب القدر المشترک المستفاد منها أیضا یمکن أن یکون إرشادیّا، و یمکن أن یکون مولویّا، فإذا استفید الندب من الخارج فی مفروض البحث فیحکم بکونه مولویّا فتدبّر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲

و من جهة بعض الأخبار الظاهرة فی أن مطلوبیة الاحتیاط من جهة خاصیة مترتّبة علی ذاته، و هی صیرورة نفس المکلّف أطوع للشارع، لا أن یکون من جهة مجرّد کونه عنوانا فی غیره و مقدّمة له، و من أن الظاهر من أکثر الأخبار الواردة فی باب الاحتیاط بعد التأمّل فیها، کون الأمر به من جهة کونه عنوانا فی غیره و مقدمة له، فیکون مؤکّدة للطّلب العقلی لا أن یکون الغرض منه التأسیس، فیکون حاله حال الأمر المتعلّق بالإطاعة کتابا و سنّة من حیث کونه مؤکّدا لحکم العقل بالإطاعة، و کالأمر المتعلق بالإشهاد، و الکتابة، و التّوبة، و غیرها من الأوامر الشرعیّة التی یعلم کون المقصود منها التّوصّل إلی ما یترتّب علی فعل المأمور به بحیث لا یکون الأمر فی مقام المولویّة أصلا فی أمره.

ألا تری إلی قوله علیه السّلام: «من ارتکب الشبهات وقع فی المحرّمات و هلک من حیث لا یعلم»[۱۳]؟

حیث إنّ الظاهر منه کون طلب ترک الارتکاب من حیث کونه فی معرض الهلاکة، و أن الغرض منه مجرّد النجاة عن ذلک، و علیه یترتّب علی فعل الاحتیاط ثوابان علی تقدیر موافقته للواقع؛ من حیث إطاعة الخطاب الواقعی و إدراک حسنه العقلی لو کان حسنه راجعا إلی الفعل، و إلا فثواب واحد. و علی الوجه الأول یترتّب علیه استحقاق الثواب زائدا علی الثوابین؛ بملاحظة إطاعة الأمر المتعلّق

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳

بالاحتیاط، و لا یبعد استظهار الوجه الثانی من سیاق الأخبار الواردة فی الباب علی ما فی «الکتاب».

مضافا إلی الاقتران الذی أفاده؛ ضرورة کون طلب الاجتناب عن المحرّم المعلوم إرشادیّا لا یحتمل غیره، فیکون طلب الاجتناب عن الشبهة کذلک، و إن أشکل بناء علی ما استظهر شیخنا قدّس سرّه: من کون الاحتیاط حسنا بالذات یستحق فاعله عند العقل المدح علی فعله، فیستحق الثواب؛ فإن هذا المعنی من الحسن یلازم الطلب الشرعی المولوی، إلّا فیما لا یمکن، کما فی الإطاعة؛ حیث إنها و إن کانت حسنة بالذات، إلّا أنه یستحیل تعلّق الطلب الشرعی المولوی بها لا من جهة عدم إمکان تعلّق الحکم المستفاد من الأدلّة اللفظیّة المتعلّقة بالإطاعة بنفس هذا الحکم، حتی یقال: بأن أوامر الإطاعة علی تقدیر کونها مولویّة شرعیّة لا یشمل نفسها فلا یرد

هناک محذور، لما عرفت مرارا: من أن قصور اللفظ مع ظهور مناط الحکم، لا یقدح فی الحکم بالإرادة، بل من جهة لزوم التسلسل علی تقدیر کون الإرادة المتعلقة بإطاعة الأمر المولوی مولویّة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴

الحکم العقلی الإرشادی ملازم للأمر المولوی الشرعی فی مورد القابل

فإن شئت توضیح ذلک فنقول: إن حکم العقل بحسن الفعل و قبحه و طلبه المتعلّق به و إن کان إرشادیّا دائما؛ لعدم تصوّر مولویّة للعقل، إلّا أنه بعد ثبوت الملازمة بین حکمه و الحکم الشرعی الذی یرجع إلی کونه دلیلا و کاشفا عنه، یکون الحکم الشرعی المستکشف عنه، شرعیّا مولویّا فی مورد القابل.

نعم، یکون حکمه الإدراکی تابعا للمدرک واقعا من غیر أن یختلف حاله بحسب الإدراک العقلی، فإذا بنی علی کون الاحتیاط حسنا عقلا یستحق فاعله المدح عند العقل علی فعله و یستحق الأجر و الثواب علیه، فیکون قابلا لتعلّق الأمر الشرعی المولوی به، فلا محالة یستکشف بقاعدة الملازمة عن تعلّق أمر مولویّ به من جانب الشارع.

و لا ینافی ذلک ما تقدّم من الأخبار؛ لأنه یحتمل قریبا کون المراد منها بیان کون الحکمة فی الأمر به التوصّل إلی الغیر، کما هو الشأن فی کثیر من الواجبات النفسیّة، لا أن یکون الأمر المتعلّق به غیریّا مقدمیّا. و الفرق بینهما لا یکاد أن یخفی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵

بل الأمر فی جمیع الواجبات الشرعیّة یلاحظ فیه عند العدلیّة التوصّل إلی الغیر؛ فإنهم حکموا بأنها إنّما وجبت لکونها ألطافا فی الواجبات العقلیّة، و مع ذلک یکون الأمر المتعلّق بها شرعیّا مولویّا، و هذا الذی ذکرنا من کون الحکم العقلی الإرشادی ملازما للأمر الشرعی المولوی فی مورد القابل مع وضوحه، قد حقّقنا القول فیه و فصّلناه فی مسألة الملازمة.

اللّهمّ إلّا أن یقال: إن حسن الاحتیاط عقلا إنّما هو من حیث کونه من مراتب الإطاعة، فیکون حال الأمر المتعلّق به المستکشف من قاعدة الملازمة حال الأمر المتعلّق بالإطاعة. نعم، یمکن أن یلاحظ الشارع فی أمره المستکشف من الأدلّة اللّفظیّة عنوانا آخر للاحتیاط، فأمر به أمرا مولویّا بهذه الملاحظة، کما أنه یحتمل أن یکون جهة أمره عنوانه الملحوظ فی حکم العقل فتأمل.

ثمّ إن هنا إشکالا أیضا علی القول بکون حسن الاحتیاط و المدح المتعلّق به فاعلیّا أیضا، و ملخّصه: أنه بناء علیه یتعیّن القول بکون الأمر المتعلّق به غیریّا مقدّمیّا صرفا؛ إذ لا حسن فیه بالفرض أصلا، فعلی هذا لا بد أن یبنی الکلام فی حکم الأمر المتعلّق بالاحتیاط من حیث کونه إرشادیّا أو مولویّا علی الکلام فی نفس الاحتیاط من حیث کونه حسنا بالذات أم لا، فلا معنی للتکلّم فی المقامین هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶

و قد یذبّ عنه أیضا: بأن عدم إدراک العقل لجهة محسّنة فی نفس الاحتیاط لا یلازم عدمها فی نفس الأمر و عند الشارع، فیمکن تعلّق الأمر الشرعی المولویّ به، فیستظهر منه وجود جهة فی الاحتیاط غیر ما استکشفه العقل فتأمل.

ثمّ إن ما أفاده شیخنا قدّس سرّه فی ذیل هذا الأمر بقوله: «ثمّ لا فرق فیما ذکرنا من حسن الاحتیاط ... الی آخره»[۱۴][۱۵] ممّا لا إشکال فیه أصلا؛ لأن حکم جمیع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷

صور دوران الأمر بین التحریم و غیر الوجوب من الأحکام الثلاثة سواء فرض الدوران ثنائیّا أو ثلاثیّا أو رباعیّا واحد عقلا، بل شرعا أیضا؛ بالنظر إلی الأخبار الواردة.

نعم، فی دوران الأمر بین الحرمة و الکراهة نعلم بمرجوحیّة الفعل شرعا و تعلّق الطلب الشرعی بترکه، فلا یتکلّف فی الحکم برجحانه شرعا بأن الطّلب المتعلّق بالاحتیاط شرعیّ مولویّ کما هو ظاهر.

کما أن ما أفاده من دفع التوهّم علی التّعمیم المذکور بقوله: «و لا یتوهّم: أنه یلزم من ذلک ... إلی آخره»[۱۶] لا إشکال فیه أیضا؛ ضرورة أن التحریم الذی یبحث عن احتماله فی جمیع المسائل هو التحریم الذاتی لا التشریعی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸

[التنبیه الرابع

(۵) قوله قدّس سرّه: (و الاحتیاط أعمّ من موارد احتمال التحریم ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۱۰۵)

أقول: فیکون التوقّف الأعمّ من الاحتیاط، أعمّ أیضا من موارد احتمال التحریم. فمن عبّر بالتوقّف أراد الأعمّ من محتمل التحریم و محتمل الوجوب، فإنک قد عرفت سابقا: أن المراد من التوقّف هو السکون عند الشبهة و عدم الدخول فیها سواء کانت الشبهة فی الفعل، أو الترک. فإن الظاهر من بعضهم الالتزام بالاحتیاط فی الشبهة الوجوبیة الحکمیّة أیضا و إن کان الأکثرون علی خلافه.

(۶) قوله: (أو بملاحظة أنه إذا منع الشارع المکلف ... إلی آخره)[۱۷]. (ج ۲/ ۱۰۶)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹

أقول: مبنی هذا الوجه- کما تری- علی عدم إمکان اجتماع الحکم الظاهری مع الحکم الواقعی علی خلافه، فکلّما حکم الشارع بحرمة الشیء فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰

مرحلة الظاهر فلا بدّ أن یکون حراما فی الواقع فالحرمة ظاهریّة بالملاحظة الأوّلیة، و إلّا فهی واقعیّة. و کذا إذا حکم بحلیّة الشیء فی مرحلة الظاهر، فلا بدّ أن یکون حلالا واقعیّا و هکذا، فیلزم علی هذا ارتفاع الأحکام الظاهریة و التصویب الباطل.

و من هنا أمر قدّس سرّه بالتأمل عقیب الوجه المذکور[۱۸]، و قد أسمعناک فی أوّل هذا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱

الجزء من التعلیقة الإشکال فیما تسالموا علیه: من عدم التنافی بین الحکمین المتضادین إذا اختلفا بالواقعیّة و الظاهریّة.

(۷) قوله قدّس سرّه: (و یحتمل الفرق: بأن معنی الحرمة الظاهریّة حرمة الشیء فی الظاهر ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۰۶)

أقول: مبنی الاحتمالین علی ما عرفت: من أن الأمر بالاجتناب شرعیّ مولوی مع الالتزام بثبوت العقاب علی مخالفة الأحکام الظاهریة، أو إرشادیّ عقلیّ أو شرعیّ لا یعاقب علی مخالفته من حیث کونه ظاهریّا، فالعقاب علی التقدیرین علی مخالفة الواقع لو اتفقت؛ لأنه لازم البیان الشرعی و لو کان بلسان الإرشاد کما أنه علی الأوّل یستحقّ العقابین علی تقدیر مخالفة الواقع.

(۸) قوله قدّس سرّه: (کأن یکون الشیء مقطوع الحرمة بالجهل المرکّب، و لا یلزم من تسلیم ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۰۸)

أقول: لا یخفی علیک: أن التقیید بالجهل المرکّب لیس من جهة عدم تحقق التجرّی فی صورة مطابقة الاعتقاد للواقع، کما ربّما یتوهّمه الجاهل، بل من جهة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲

وضوح الأمر فی هذه الصورة؛ نظرا إلی انفکاک التجرّی عن الواقع. و قد عرفت ما یتعلّق بالمقام فی الجزء الأول من التعلیقة.

و أمّا ما أفاده بقوله: «و لا یلزم من تسلیم استحقاق الثواب ... إلی آخره»[۱۹] فقد أسمعناک الإشکال فی التفکیک بین المدح الفعلی فی الاحتیاط بکونه راجعا إلی الفعل، و الذمّ العقلی فی التجرّی بکونه راجعا إلی الفاعل؛ لأنه ملاک الفرق العقلی فی الحکم بالاستحقاق و العدم کما هو ظاهر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳

التنبیه الخامس

اشارة

(۹) قوله قدّس سرّه: (إن أصالة الإباحة فی مشتبه الحکم إنما هو مع عدم ...

إلی آخره)[۲۰]. (ج ۲/ ۱۰۹)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵

فی بیان أصالة الإباحة

أقول: ما أفاده قدّس سرّه من الشرط فی الرجوع إلی أصالة الإباحة فی الشبهة الحکمیّة أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا، کما هو الشأن فی جمیع ما یکون الشکّ فی الحکم مسبّبا عن الشک فی الموضوع؛ لأن الشک فی الحلیّة المسبّب عن الشکّ فی قبول الحیوان للتذکیة لا أثر له، بعد الحکم بمقتضی الأصل علی عدم قبوله للتذکیة؛ بمعنی أن الأصل عدم تحقق التذکیة الشرعیة بالنسبة إلیه، لکن الرجوع إلی الأصل المذکور مشروط بعدم وجود عموم، أو إطلاق من الکتاب و السنة یقتضی قابلیّة کلّ حیوان للتذکیة، إلّا ما خرج؛ فإنه مع الدلیل المذکور لا یبقی شکّ بحکم الشارع فی القابلیّة حتی یرجع إلی الأصل المذکور.

فالشأن إذن التکلّم فی وجود الدلیل و عدمه، و محلّه فی الفقه، و إن کان تمسّک غیر واحد لأصالة القبول بالآیات الواردة فی حلیّة ما أمسک الکلاب، و ما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶

ذکر اسم اللّه علیه، و بالأخبار الواردة فی الاصطیاد بالسّهم، و السیف، و الکلاب، و نحوها محل نظر، بل منع؛ لعدم إطلاق لهما ینفع المقام أصلا؛ نظرا إلی سوقهما لبیان مطلب آخر، کما هو ظاهر.

نعم، لا بأس فی التمسّک للأصل المذکور بما دلّ عموما علی حلیّة کلّ حیوان مثل قوله تعالی: قُلْ لا أَجِدُ فِی ما أُوحِیَ إِلَیَّ مُحَرَّماً[۲۱] الآیة، و نحوه؛ فإن حلّیّة کلّ حیوان بالحلّیّة الذاتیّة إلّا ما خرج، لا یجامع عدم قبوله للتذکیة کما هو ظاهر.

(۱۰) قوله قدّس سرّه: (و إن کان الوجه فیه أصالة عدم التذکیة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۰۹)

أقول: الحکم بالطهارة فیما فرضناه فإنّما هو من جهة جریان أصالة الطهارة فی الشبهة الحکمیّة کالموضوعیّة علی ما هو المشهور، خلافا للمحقّق الخوانساری فالمقصود طهارته الذاتیّة فی مقابل نجاسته کذلک، فلا ینافی الحکم بنجاسته لو حکم بحرمة أکل لحمه؛ من جهة الشک فی التذکیة و الحکم بعدمها و أنّه میتة کما هو ظاهر. و أمّا الحکم بحرمة الحیوان المذکور، فلا بدّ أن یکون مستندا إلی أصالة عدم التذکیة؛ نظرا إلی عدم تسلیمهما أصالة القبول.

و قول شیخنا قدّس سرّه: «و کیف کان فلا یعرف وجه ... الی آخره»[۲۲] نصّ فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷

تسلیمه أصالة القبول التی حکاها قبل ذلک عن بعض. و أمّا ما حکاه عن الفاضل الهندی فی «الشرح»[۲۳] وجها لما ذکر من قضیّة الحصر فلا محصّل له أصلا، مع قطع النظر عما أفاده قدّس سرّه فی ردّه؛ فإنه لم یعلم المراد من الحصر فی کلامه.

فإنه إن کان المراد منه أن هناک قضیّة حاصرة فی الشرع للنجاسات و المحلّلات، فیتوجّه علیه- مضافا إلی منعها-: أنه لا معنی للرجوع إلی أصالة الطهارة و أصالة الحرمة حینئذ، بل یتعیّن الرجوع إلی الظهور اللفظی، اللّهمّ إلّا أن یکون مراده من الأصل الظهور، فتدبّر.

و إن کان المراد مجرّد عدم الاطّلاع- بعد التفحّص فی الأدلّة الشرعیّة إلّا علی نجاسات و محلّلات کما أنه مراد شیخنا قدّس سرّه من حصر المحرّمات- فیتوجّه علیه: أن الحصر بهذا المعنی- الذی لیس بحصر حقیقة- لا یمنع من الشّک فی الحلّیّة و الحرمة، فیرجع إلی

الأصل. و العجب أنه قال- فی محکیّ الشرح بعد ما حکاه عنه فی «الکتاب»-: «و هو ظاهر»[۲۴].

مع أنّک قد عرفت: أنه لا محصّل له، فلا وجه إذن لما أفاده إلّا ما عرفت: من عدم ثبوت أصالة القابلیّة عندهما، و عرفت ما یقضی بثبوتهما ممّا دلّ بظاهره علی حلّیّة کلّ حیوان؛ فإنه یلازم قبوله التذکیة کما هو ظاهر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸

(۱۱) قوله قدّس سرّه: (و لو قیل: إن الحلّ قد علّق ۲۵] ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۱۰)

فی بیان حصر المحلّلات فی الطیّبات

أقول: هذا وجه آخر للحصر غیر ما ذکرناه من الوجهین، و هو حصر الإجمالی للمحلّلات فی الطیّبات، و إن کانت إرادته بعیدة عن کلام الشارح.

و دلالة القضیة علی الحصر لیست مستندة إلی مفهوم الوصف حتی یمنع، سیّما فی الوصف الغیر المعتمد علی الموصوف المحقّق المذکور، بل من جهة ورودها فی جواب الاستفهام فی سورة المائدة: یَسْئَلُونَکَ ما ذا أُحِلَّ لَهُمْ ۲۶]

علی ما أفاده قدّس سرّه فمعناه: أن الطیّب حلال لیس إلّا، فیلزم أن یکون غیره حراما فإذا أرید الحکم بحلّیّة حیوان أو غیره، فلا بدّ من إحراز کونه طیّبا و إلّا فلا یجوز الحکم بحلّیته؛ لأنه معنی حصر الحلّیّة فی الطّیّب؛ لأن نفس الشکّ فی إرادته من الکلام و لو من جهة الشک فی صدق الموضوع علیه، یکفی فی الحکم بعدم المحمول له فی مرحلة الظاهر، فیحکم بالتحریم؛ لأنه معنی نفی التحلیل، فلا یحتاج إلی إحراز عدم الموضوع بإجراء الأصل فی الوصف العنوانی للموضوع المردّد؛ حتی یقال بعدم حالة سابقة له، سواء کان الطّیّب أمرا وجودیّا أو عدمیّا، أی: مجرّد عدم تنفّر الطبع و استقذاره فتأمّل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹

و أمّا ما أجاب به عنه شیخنا قدّس سرّه من المعارضة بقوله: «قلنا: إن التحریم ... الی آخره»[۲۷] فقد یناقش فیه:

أوّلا: بأن مجرّد تحریم الخبائث فی الکتاب العزیز، مع عدم دلالة القضیّة علی الحصر لا یفید شیئا؛ فإنّ تحریمها من حیث کونها من أفراد المفهوم.

و ثانیا: بأن تقابل الطّیّب الخبیث تقابل التضادّ، کما حکی عن «الصحاح» و «القاموس».

و یستفاد من تفسیر الطیّب بما یستلذّ به النفس، و الخبیث بما یستکرهها، و لم یعلم عدم ثالث لهما، بل الثالث بین المعنیین موجود بالوجدان، فإذن لا معنی للتعارض بین الأصلین؛ حتی یرجع إلی أصالة الحلّ و عموم الحلّیّة فی الآیة و الروایة.

نعم، لو کان تقابل الخبیث و الطّیّب، تقابل الإیجاب و السلب، أمکن الحکم بالحلّیّة فی مورد الشکّ من جهة الأصل الموضوعی کما ذکره؛ إذ لا یتصوّر هناک معارض له، إلا أن یناقش فیه بما عرفت التأمّل فیه، هذا.

و الذی یقتضیه التحقیق: أنه علی تقدیر دلالة الآیة علی الحصر، لا معنی لإجراء الأصل الحکمیّ حتی یعارض بأصالة عدم التحریم، کما أنه لا معنی للتمسّک بالعموم و الأصل اللفظی للشّک فی الموضوع، فإن جری هناک أصل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰

موضوعی سلیم عن المعارض تعیّن الرجوع إلیه، و إلّا فالحصر بالمعنی المذکور أیضا لا یجدی فی رفع الید عن أصالة الحلّ. و ما ذکرناه فی تقریب عدم الحاجة إلی الأصل عند الشکّ مع تسلیم الحصر، کان مبناه علی تقریب الاستدلال لا علی الاعتقاد و التحقیق.

(۱۲) قوله قدّس سرّه: (و علی کلّ تقدیر: فلا ینفع قول الأخباریّین ...

إلی آخره)[۲۸]. (ج ۲/ ۱۱۳)

أقول: الغرض: أنّه بعد سدّ باب طریق الإفتاء للمجتهد المرجع من حیث تساوی أدلّة البراءة و الاحتیاط فی نظره، و عدم قدر متیقّن فی

البین بالفرض، و عدم جواز الرّجوع للجاهل بالحکم الظاهری للمسألة إلی الأموات، فلا- محالة یرجع إلی ما یحکم به عقله من الوجهین علی التقدیرین، و لا ینفع قول کل من المجتهد و الأخباری له؛ من حیث لزوم الأخذ به من حیث التعبّد، لفرض عدم الدلیل علیه، و إلّا فلو فرض إیجابه للردع عن حکم عقله، فلا إشکال فی لزوم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۱

الارتداع، لکنّه لا- تعلّق له بما هو المقصود من البیان؛ فإن النفع بهذا المعنی موجود بالنسبة إلی جمیع موارد الرجوع إلی العقل فی المسائل الاعتقادیة کما هو ظاهر.

(۱۳) قوله: (المسألة الثانیة: ما إذا کان دوران حکم الفعل ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۱۴)

فی دوران الأمر بین الحرمة و غیر الوجوب من جهة إجمال النّص

أقول: قد أسمعناک فی أوائل هذا المقصد: أن من أسباب اشتباه الحکم الکلّی الصّادر من الشارع و موجباته: إجمال اللفظ المتکفّل لموضوع القضیة الشرعیّة، أو محمولها؛ بمعنی عدم ظهور مراد الشارع منه بما هو المناط فی باب الألفاظ، من غیر فرق بین الإجمال الاصطلاحی و غیره، و أن یکون مستندا إلی هیئة النهی من جهة الاشتراک اللفظی، أو المعنوی، مع عدم ظهور بعض الأفراد، أو کثرة الاستعمال فی الکراهة مع الوضع للتحریم؛ بحیث یوجب إجمال اللفظ، أو غیرها، أو مادّته و معروضه، بأحد موجبات عدم تبیّن المراد کالغناء إذا کان الاختلاف بحیث یرجع إلی الأقل و الأکثر؛ بحیث یکون هناک ما یعلم صدق الغناء علیه علی کل تقدیر و یعلم بکونه مرادا، و إنّما الشکّ فی إرادة بعض الأصوات من حیث عدم تبیّن حقیقة اللفظ عرفا بکنهه و حدّه و حقیقته، کما هو الشأن فی أکثر المفاهیم العرفیّة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲

و أمّا إذا تبیّن المفهوم و شکّ فی الإرادة من جهة أخری، و لم یوجد هناک شرائط التمسّک بالإطلاق کما فیما ذکره من مثال الخمر من باب مجرّد الفرض فأقلّ قلیل.

و ممّا ذکرنا کلّه یظهر: أنه لا تعلّق للمسألة بالشبهة الموضوعیّة العرفیّة التی تسمّی بالشبهة فی طریق الحکم عند الأخباریّین ۲۹]، و قد وافقوا المجتهدین فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳

الحکم بالإباحة فیها و إن سمّیت بالشبهة فی الموضوع المستنبط، و أطلقت علیها الشبهة فی الموضوع بقول مطلق؛ من حیث إن الموضوع الکلّی للحکم فیها غیر معلوم، إلّا أن الإطلاق لا یؤثّر فی إخراج المسألة عن الشبهة الحکمیّة المنوط بعدم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴

تبیّن القضیّة الشرعیّة موضوعا، أو محمولا- أو هما معا؛ لأن الحکم- علی ما عرفت مرارا- لیس مجرّد المحمول، و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا، و إن وقع و هم هناک لبعض أوائل الطّلب.

ثمّ إن حکم المسألة، حکم المسألة الأولی عند المجتهد و الأخباری من غیر فرق بینهما أصلا عند الفریقین.

(۱۴) قوله قدّس سرّه: (و هذه الرّوایة[۳۰] و إن کانت أخص من أخبار التخییر ... إلی آخره)[۳۱]. (ج ۲/ ۱۱۶)

أخصّیّة الرّوایة من أخبار التخییر

أقول: أخصّیّتها بظاهرها من أخبار التخییر لا تحتاج إلی البیان، فإن ما دل علی التخییر علی ضربین:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵

أحدهما: ما حکم فیه بالتخییر ابتداء من دون اعتبار فقد المرجّحات.

ثانیهما: ما حکم به بالتخییر مع فقد المرجّحات مطلقا سواء أمکن الاحتیاط أو لم یمکن، کما فی دوران الأمر بین المحذورین.

و ظاهر أن کلّا منهما أعمّ مطلقا من الرّوایة، فلو کانت معتبرة من حیث السند لزم تقدیمها علی أخبار التخییر و العمل بها، و إن کان حملها علی صورة عدم إمکان الاحتیاط بعیدا، إلّا أنه لا مناص عنه بعد أخصیّة الروایة، إلّا أنها غیر معتبرة سندا جدّا، فلا تعارض أخبار التخییر.

و أمّا ما دلّ علی التوقّف و الاحتیاط فهو علی ضربین أیضا:

أحدهما: ما ورد فی مطلق الشبهة و قد عرفت حاله، مضافا إلی کونه أعمّ، فلا تعارض ما دلّ علی التخییر.

ثانیهما: ما ورد فی خصوص المتعارضین من الأخبار، کمقبولة عمر بن حنظلة التی رواها المشایخ الثلاثة. فإنّه حکم فیها بالتوقّف و الإرجاء بعد فقد المرجّحات، إلّا أنّ الحکم بالتوقّف فیها لمّا کان مختصّا بالتّمکّن من إزالة الشبهة بالرجوع إلی الإمام علیه السّلام نوعا، فتکون أخصّ من أخبار التخییر بهذه الملاحظة فیرجع إلیها، و یحکم فی أمثال زماننا بالتخییر، و لا إجماع علی عدم الفصل بین الزمانین. کما أنه لا إجماع علی اتّحاد حکم العلاج ترجیحا و تخییرا، بل ظاهر المقبولة و غیرها إعمال المرجّحات فی مورد التّمکّن، بل هو موردها فتدبّر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶

ثمّ إنه قدّس سرّه لیس فی مقام التّحقیق فی قوله: «ثم إذا لم نقل بوجوب الاحتیاط ... الی آخره»[۳۲]، بل الغرض مجرّد الإشارة إلی الوجوه و الأقوال، و إلّا فلا معنی لمرجّحیّة الأصل عنده، و لا التّوقّف فی الأخبار؛ لأن المختار فی تعارضها بعد التّکافؤ، التخییر بین الخبرین، و إنّما التّوقّف المراد به التساقط فی مورد التعارض، و الرجوع إلی الأصل الموافق لأحدهما إن کان، أو إلی التخییر إن لم یکن فی غیر الأخبار، لا التساقط مطلقا و الرجوع إلی الأصل کذلک.

(۱۵) قوله قدّس سرّه: (بقی هنا شیء و هو: أن الأصولیّین ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۱۷)

أقول: الکلام فیما یتعلّق بما أفاده یأتی إن شاء اللّه تعالی فی الجزء الرابع من التعلیقة[۳۳] و بزعمی: أن مسألة النّاقل و المقرّر أعمّ من مسألة المبیح و الحاظر، و تخطئة البعض أولی من جعل المسألتین متقابلتین، کما أن خلافهم فی المسألتین فی تقدیم الموافق أو المخالف مبنی علی الترجیح بالموافقة من حیث الاعتضاد بالأصل؛ نظرا إلی اعتباره عندهم من باب الظنّ، کما یقتضیه کلمات الأکثرین، أو التعبّد بناء علی جواز الترجیح بما لا یوجب أقربیّة أحد المتعارضین، علی خلاف التحقیق الذی تسمعه فی محلّه، أو المخالفة؛ من حیث إن التأسیس أولی من التأکید، و إن بناء الشارع علی تبلیغ ما یخالف الأصل، فالظنّ فی جانب المخالف.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷

و أمّا حکمهم بالتخییر کما علیه المجتهدون، أو الاحتیاط کما علیه الأخباریّون، فمفروض فیما لم یکن هناک مرجّح، و لو کان أصلا من الأصول، هذا بناء علی التعدّی عن المرجّحات المنصوصة کما علیه الأکثرون، و إلّا فیحکم بالتخییر مع وجود الأصل فی المسألة أیضا، کما صرّح به الشیخ فی «العدّة»[۳۴].

و هذا الوجه و إن کان فی ظاهر النّظر ممّا لا غبار فیه، إلّا أنه ربّما یأباه کلمات جماعة، کما أن ما أفاده فی «الکتاب» من تنزیل کلماتهم فی المسألتین علی التکلّم فی حکم المسألة بحسب الأصول و القواعد، مع قطع النظر عن أخبار التخییر، و إلّا فیحکمون به بالنظر إلیها ربّما ینافیه أیضا بعض أدلّتهم، بل کلماتهم؛ فإن کلام جمع ینادی بالترجیح بالأصل فراجع، و انتظر لبقیّة القول فی ذلک فی محلّه.

(۱۶) قوله قدّس سرّه: (و الظاهر عدم الخلاف فی أن مقتضی الأصل فیه الإباحة ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۱۱۹)

الکلام فی توافق الأخباری مع المجتهد فی الشبهة الموضوعیة

أقول: لمکان اختصاص جملة ممّا دلّ علی الحلّیّة فی الشبهة التحریمیّة بالشبهة الموضوعیّة منها مثل ما ذکره فی «الکتاب» و ما لم یذکره، وافق

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸

الأخباریون من أصحابنا المجتهدین فی الحکم بالإباحة فیها، و قد خرجوا بها عما اقتضی بزعمهم وجوب التّوقف فی مطلق الشبهة الشاملة للشبهة الموضوعیّة بعمومها کأخبار التثلیث و نحوها، و مما استدلّ به غیر واحد علی الإباحة فی الشبهة الموضوعیّة تبعا للعلامة قدّس سرّه روایة مسعدة بن صدقة، و لا إشکال فی ظهورها صدرا و ذیلا فی المدّعی، مع عدم استظهار التمثیل من الأمثلة المذکورة فیها للکلیّة المذکورة فیها صدرا و ذیلا سواء استظهر التقریب، کما استظهره بعض أفاضل مقاربی عصرنا فی «فصوله»[۳۵] أو لم یستظهر شیء منها و حکم بإجمال الروایة من هذه الجهة، فی وجه توضیح ذلک:

أنه لا إشکال فی أن الحلّیّة فی الأمثلة المذکورة فی الروایة لیست مستندة إلی نفس الشکّ فی الحلّیّة؛ إذ لو لا الأمارات المقتضیة للحلّیّة فیها و کذا الأصول الموضوعیّة المقتضیة لها الحاکمة علی ما یقتضی التحریم فیها بالاتفاق الحاکم علی أصالة الحلّیّة، لم یحکم فیها بالحلّیّة، فالحلّیّة مستندة إلی تلک، لا إلی نفس الشّک؛ فإن الثوب و العبد إن لم یلاحظا من حیث التصرّف و الید، کان مقتضی الأصل الموضوعی و هو عدم تملّک البائع- مضافا إلی أصالة الفساد فی المعاملات و أصالة الحریّة فی الإنسان- فساد المعاملة الواقعة و حرمة التصرّف فیهما.

فالحکم فیهما بصحّة الشراء و حلّیّة التصرّف من جهة أصالة الصّحّة فی الید

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹

و التصرّف، و کذا المرأة مع احتمال النّسب المانع من النکاح بینها و بین الزّوج، أو تحقّق الرّضاع المحرّم بینهما إن لم یلاحظ فیها أصالة عدم تحقّق النّسب و الرّضاع، حکم فیها بالحرمة و فساد النکاح من جهة أصالة الفساد الراجعة إلی أصالة عدم تحقّق الزوجیّة بینهما.

لا- یقال: إنّ الشک فی الصّحة و الفساد إذا کان مسبّبا عن احتمال وجود المانع لتأثیر النکاح، تعیّن إجراء أصالة عدم المانع الموافقة لأصالة الحلیّة، فالرجوع إلیها رجوع إلی أصالة الحلّیّة حقیقة. نعم، إذا کان الشک مسبّبا عن وجود المقتضی کما فی المثالین الأوّلین، کان مقتضی الأصل الأوّلی الحکم بالحرمة، لو لا الأصل الحاکم.

لأنّا نقول: ما ذکر من الرجوع إلی أصالة عدم المانع:

إن أرید به ذات المانع، أی: أصالة عدم النسب و الرضاع، فهو صحیح لا محیص عنه و هو معنی ما ذکرنا أوّلا، إلّا أن ما ذکر من أنّها فی معنی الرجوع إلی أصالة الحلّیّة ممّا لا محصّل له أصلا، و إن توافقتا من حیث المضمون.

و إن أرید عنوانه، ففیه: أنه من الأصول المثبتة، مضافا إلی رجوعه إلی الوجه الأول بعد التسلیم، و الحاصل: أن الحکم بالحلّیّة من جهة أصالة عدم النسب المانع من تأثیر العقد، لیس حکما بها من جهة نفس الشکّ؛ لأن الشکّ من جهة وجود السبب المحلل لا یقتضی الحکم بالحلّیّة، بل مقتضاه الحکم بعدم وجود السبب و الحرمة کما هو ظاهر، فلا فرق فی أمثلة الروایة من جهة عدم استناد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰

الحلّیّة فیها إلی نفس الشکّ.

ثمّ إنّ من العجب ما حکی عن بعض السادة الأجلّة من أفاضل معاصرینا[۳۶] فی هذا المقام؛ حیث زعم أن قوله علیه السّلام «کلّ شیء لک حلال» فی الرّوایة بقرینة الأمثلة المذکورة فیها فی مقام إعطاء الضّابطة و القاعدة للبناء علی سببیّة الموجود المردد بین السبب و

غیره، نظیر قوله تعالی: أَحَلَّ اللَّهُ الْبَیْعَ ۳۷] الدالّ علی تشریع سببیّة البیع فی الشرع؛ إذ لا فرق بین قوله تعالی و قوله علیه السّلام: «کلّ شیء لک حلال» إلّا من حیث الموضوع.

فإن الآیة مسوقة لبیان سببیّة خصوص البیع، و الروایة مسوقة لبیان سببیّة کلّ شیء شکّ فی سببیّته فی الشبهة الموضوعیّة، و إلّا فالمحمول فی الموضعین هو التحلیل. و قد أسری هذا المعنی فی باب الشّکّ فی وجود شرط الصّلاة، من جهة الشکّ فی لباس المصلّی من حیث إنه ممّا یجوز الصّلاة فیه أولا.

و أنت خبیر بأنّ المعنی المذکور- مضافا إلی کونه موجبا لهدم بناء الفقه، و القواعد المسلمة عند الفقهاء- فی کمال البعد من الروایة.

و أعجب منه ما فی کلام بعض المعاصرین فی تقریب جعل ما فی الرّوایة مثالا للکلّیّة المذکورة فیها، و کون الحلّیّة فیها مستندة إلی نفس الشک؛ حیث قال:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱

«یمکن أن یقال: إن إجراء أصالة الإباحة فی الثوب، المشتری بملاحظة الشک فی أن بائع الثوب هل کان بیعه حلالا باحتمال کونه مالکا أو مأذونا منه، أو کان حراما باحتمال کونه سارقا و غاصبا؛ فیشکّ فی حلّیّة الشراء منه و حرمته؛ فالشراء حلال؛ حتی تعرف أنه سرقة و غصب، و کذا الکلام فی شراء المملوک فمع قطع النظر عن الید، هذا الشراء محتمل الحلّیة و الحرمة. و إذا جاء أدلّة النقل و الانتقال فیما حلّ شراؤه انقطع أصالة بقاء الثوب علی ملک مالکه، و أصالة الحرّیّة. و کذا المرأة لها عنوانا یجوز نکاح أحد العنوانین، و هی التی لیس بینها و بین الرجل نسب و رضاع، و تحرم نکاح العنوان الآخر. فإذا شککنا فی امرأة خاصّة أنها من أیّ العنوانین؛ فیحلّ نکاحها إلی أن یعلم الحرمة.

ثمّ إن المرأة المفروضة تولّدت من امرأة قطعا، و ارتضعت من امرأة قطعا، و لا یمکن تعیین أنّ الوالدة أمّ، أو أخت للرجل، أو أجنبیّة بالأصل، و کذا المرضعة.

سلّمنا جریان الأصل غایة الأمر تطابق الأصلین، ثم إعمال أصالة حرمة التصرّف فی المثالین الأوّلین، و أصالة عدم تأثیر العقد إن کان بعد ملاحظة عمومات البیع و عمومات النکاح فلا وجه له، و إن کان قبل ملاحظتها ففی کون الحرمة هی الأصل الأوّلی تأمّل واضح، بل الأصل الأوّلی هی الحلّیّة و الحرمة إنما نشأت من أصل موضوعیّ فتدبّر جدّا»[۳۸]. انتهی کلامه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲

Translation Movement .IRS

إشارة إلی الایرادات الواردة علی کلام المعاصر

و فیه کما تری أنظار ظاهرة لمن کان له أنس بکلمات شیخنا الأستاذ العلامة قدّس سرّه و مطالبه، بل بکلمات القوم أیضا فلا فائدة کثیرة مهمّة فی إیرادها، إلّا أنه لا بأس بالإشارة إلیها لئلا یقع فی الوهم بعض أوائل الطلبة. فنقول:

أوّلا: إن بیع مال الغیر من حیث هو عقد لا حرمة فیه أصلا حتی مع العلم بالغصبیّة؛ فإنّه لیس تصرّفا فی ملک الغیر، و إنما هو تصرّف فی جوارح البائع، فأین حرمة بیع مال الغیر حتی یشکّ فی الحرمة عند الشکّ فی عقد البیع؟

نعم، التصرّف فی الثمن و المثمن و ترتیب الآثار علی بیع مال الغیر حرام؛ من حیث کونه تصرّفا فی ملک الغیر. و الشکّ بهذه الملاحظة عند الشکّ فی المالکیة ینشأ من الشکّ فی سببیّة العقد، و لم یقل أحد: إن الأصل، السببیّة و الصحّة فی المعاملات؛ فمرجع الحکم بالحلّیّة فی الفرض إلی الحکم بتحقّق الوضع لا التکلیف، و هو کما تری.

نعم، لو فرض فی مقام کون إیقاع نفس العقد من المحرّمات مع قطع النظر عن ترتیب الآثار بالحرمة النفسیّة کما قیل فی باب الرباء، و إیقاع العقد علی الأمّ فشکّ فی حرمته بهذا المعنی، کان مقتضی الأصل الأوّلی الحلیّة، و الفساد، و حرمة ترتب الآثار، لکنّه لا تعلّق له بالمقام.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۳

بقی هنا وجهان آخران لحرمة إیقاع العقد أیضا:

أحدهما: حرمته من حیث الإعانة علی الإثم فیما کان سببا و لو بالسببیّة الناقصة لترتّب الآثار فیما کان فاسدا.

ثانیهما: حرمته من حیث التشریع؛ أمّا الأول: فلا یجری الأصل فیه؛ لأنه تابع لحرمة ترتیب الآثار، و الأصل الحرمة کما عرفت.

و الثانی: لا یتصوّر فیه شکّ حتّی یرجع فیه إلی الأصل؛ لأنّه مع الشکّ فی سببیّة العقد کان إیجاده بعنوان السببیّة علی تقدیر تصوّر التشریع القصدی تشریعا محرّما قطعا فلا شکّ فیه حتّی یرجع إلی أصالة الحلّیّة هذا. مضافا إلی أن أصالة عدم السببیّة تثبت الموضوع فی مرحلة الظاهر، فلا معنی للرجوع إلی أصالة الحلّیّة.

فإن شئت قلت: إن الحرمة التشریعیّة کما تثبت قطعا مع القطع بعدم السببیّة، کذلک تثبت قطعا مع الشکّ فی السببیّة فافهم.

و منه یظهر: أن قوله: «و إذا جاء أدلة النقل و الانتقال ... الی آخره»[۳۹] لا- محصّل له؛ لأن الشکّ فی الحلّیّة نشأت من الشکّ فی الملکیّة، فلا یجوز الحکم بالحلّیّة بعد الحکم بعدم الملکیّة حتی یجیء أدلّة النقل و الانتقال.

و بعبارة أخری: الشکّ إنّما هو فی موضوع دلیل النقل، فإذا کان مقتضی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴

الأصل عدم تحقّق الموضوع فأین دلیل النقل و الانتقال؟ هذا.

و ثانیا[۴۰]: سلّمنا حرمته کما توهّمه بعض، لکن یتعیّن فی المقام الحکم بالحرمة أیضا؛ من حیث إن الشک فیه کالشک فی حرمة ترتیب الآثار مسبّب عن الشک فی الملکیّة، فإذا حکم بعدمها بمقتضی الأصل الموضوعی فلا- یبقی محل للرجوع إلی الأصل الحکمی، فالشکّ فی حرمة العقد فی الفرض علی هذا القول أیضا لا یوجب الرجوع إلی أصالة الحلیّة.

و أمّا ما ذکرناه سابقا من الجمع بین الحکم بحلّیّة إیقاع العقد و الحکم بفساده؛ فإنما هو فیما لم یکن الشکّ فی الحلّیة و الحرمة مسبّبا عن الشک فی الصحّة و الفساد، بل من حکم الشارع فی نفسه، فإنه ربّما یکون المعاملة فاسدة، و نقطع بأنّ إیقاعها مباح فتدبّر.

و ممّا ذکرنا یظهر: أن ما ذکره بقوله: «و کذا المرأة لها عنوان»[۴۱] لا- محصّل له أیضا؛ لأنّ وجود العنوانین للمرأة من حیث تأثیر العقد و عدمه، لا- یجدی فیما إذا شکّ فی وجود العنوان المؤثر مع کون الأصل الفساد و عدم تأثیر العقد مع قطع النظر عن أصل موضوعیّ یقتضی خلوّ المحلّ عن تأثیر النکاح المقتضی لتأثیر العقد و صحّته.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵

و ثالثا: أن العلم الإجمالی الذی جعله مانعا من الرجوع إلی الأصل الموضوعی بتولد المرأة من والدة و رضاعها من مرضعة، لم یعلم له معنی صحیح أیضا؛ لأنّه لا یترتّب علی تولیدها من غیر والدة الزوج، و کذا رضاعها من غیر مرضعة أثر أصلا، و إنّما الغرض نفی النسب و الرضاع بینها و بین الزوج. نعم، لو قیل بالأصل المثبت، أمکن فرض التعارض فی المقام، لکنه بمکان من الضعف و السقوط سیّما فی مثل المقام.

و رابعا: أن قوله: «سلّمنا جریان الأصل ... الی آخره»[۴۲] مبنیّ علی ما عرفت فساده فی غیر موضع من عدم جواز الجمع بین الأصل الموضوعی و الحکمی، سواء تعارضا أو تعاضدا.

و خامسا: أن قوله: «ثم إعمال أصالة حرمة التصرّف فی المثالین ... الی آخره»[۴۳] مبنیّ علی جواز التمسّک فی الشبهات الموضوعیّة بالعمومات و الإطلاقات، و هو فی کمال الضعف و السقوط أیضا؛ لأن الرجوع إلی الأصل اللفظی إنّما هو فی الشکّ فی المراد، و لا یتصوّر شک فیه بالنسبة إلی الشبهات الموضوعیة کما هو ظاهر.

و سادسا: أن قوله: «و إن کان قبل ملاحظتها ... إلی آخره»[۴۴] لا محصّل له أیضا؛ لأن کون مقتضی الأصل الأوّلی- مع قطع النظر عن أصالة الفساد المتّفق

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶

علیها- الحلّیّة مع تعیّن الرجوع إلی الأصل المذکور المقتضی للحرمة لا فائدة فیه، و لا یمکن تنزیل الروایة علیه.

فقد ظهر ممّا ذکرنا کلّه: أنّه لا مناص من جعل ذکر المذکورات فی الروایة من جهة التقریب و التنظیر، لا التمثیل و کونها من جزئیّات الکلیّة المذکورة فیها.

ثمّ إنّه قد علم من مطاوی ما ذکرنا من المقصود من روایة مسعدة بن صدقة و غیرها مما دل علی حلیّة المشتبه مطلقا، أو فی خصوص الموضوع إثبات الحلّیّة عند احتمال التحریم الذاتی، بل قد عرفت سابقا: أنه المراد من جمیع صور دوران الأمر بینه و بین غیره، فإذا شکّ فی لباس أنه من جنس ما یصلّی فیه أم لا؟

فإن کان المنع عن الصّلاة فیه من حیث احتمال تحریم لبسه نفسا و ذاتا، فیجوز الرجوع فیه إلی أصالة الحلّیّة و الحکم من جهتها بصحة الصلاة فیها. و إن کان من جهة أمر وضعیّ من مانعیّة لبسه للصّلاة مثلا مع جواز لبسه بحیث لا یحرم فیه الصلاة، إلّا من حیث بطلانها به، فیحرم تشریعا إن فرض التشریع، فلا معنی للرجوع إلی أصالة الحلّیّة، و الحکم بجواز الصّلاة فیه الذی هو فی معنی الحکم بالصحّة، و ثبوت الأمر الوضعی، بل مقتضی ما دلّ علی الشرطیّة أو المانعیّة، إحراز حال اللباس و الحکم ببطلانها مع الشک کما هو ظاهر الفقهاء.

و قد أشرنا إلی ذلک فیما قدّمناه لک و أعدنا القول فیه و کرّرناه من جهة ما رأینا من بعض أفاضل أهل العصر من سلوک خلافه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷

(۱۷) قوله قدّس سرّه: (و توهّم: عدم جریان قبح التکلیف بلا بیان ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۱)

أقول: ما ذکره قدّس سرّه مجرّد توهّم؛ نظرا إلی ما أفاده: من أن البیان الذی هو من وظیفة الشارع، قد صدر منه و وصل إلی المکلف فی الفرض، فلا یحکم العقل بقبح المؤاخذة علی تقدیر مصادفة الحرام، لا مطلقا، و إلّا فلا یظنّ وقوع أحد فی هذا الوهم؛ نظرا إلی أنّ مناط القاعدة لیس قبح ترک البیان علی الشارع حتی یدفع بصدوره و وصوله، بل علم قبح مؤاخذة من لا یعلم بتوجّه الخطاب إلیه و تنجّزه فی حقّه سواء لم یبیّنه الشارع أصلا، أو بیّنه و لم یصل إلیه، أو وصل إلیه و لم یعلم بتوجّهه إلیه؛ من جهة عدم العلم بوجود موضوعه فی واقعة لا تفصیلا و لا إجمالا.

و مجرّد تعلق الخطاب بالموضوعات النفس الأمریّة و تبعیّة الحکم للواقع و إن جهل المکلف به، لا یوجب شیئا علی المکلّف فی حکم العقل و الشرع؛ لأن النتیجة تابعة للعلم بالمقدّمتین، و لا یکفی مجرّد العلم بالکبری، و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا.

نعم، قد وقع فی هذا الوهم بعض فی الشبهة الموضوعیّة الوجوبیّة کما سیجیء الکلام فیها، و إن کان الحقّ عدم الفرق بین الشبهتین و وضوح فساد التوهّم المذکور هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸

المناقشة فی النقض المذکور

و أمّا ما أفاده قدّس سرّه من النقض بجریان التوهّم المذکور فی الشبهة الحکمیّة أیضا بقوله: «و ما ذکر من التوهّم جار فیه أیضا»[۴۵].

قد یناقش فیه: بأن ما یفرض من الشبهة الحکمیّة من جزئیّات المسألة الثانیة، أی: إجمال النصّ الذی هو محلّ النقض، فالقیاس علیه فی غیر محلّه؛ لأنّ البیان التام لم یصل إلی المکلّف بالفرض؛ إذ المفروض عدم تبیّن الموضوع الشرعی و عدم وضوح المراد من اللفظ لإجماله، و ما لا مدخل فیه کمطلق الشبهة الحکمیّة من حیث الشکّ فی دخولها فی قوله تعالی: ما نَهاکُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا[۴۶] وَ أَطِیعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ ۴۷] و نحو ذلک فیتوجّه علیه:

أن هذه الخطابات لا تؤثر فی ذمّة المکلّف شیئا؛ لأنّها خطابات إرشادیّة کما هو ظاهر، فالنقض لا توجّه له علی کلّ تقدیر.

فإن شئت قلت: إن قیاس المقام بالشبهة الحکمیّة فی جریان حکم العقل بالبراءة فیهما- من حیث إناطته بعدم توجّه الخطاب إلی المکلّف سواء لم یعلم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹

بالخطاب أصلا، أو علم و کان مجملا أو کان مبیّنا معارضا بما کان مکافئا له، أو علم به و کان مبیّنا سلیما عن المعارض، و لکن شک فی تحقق موضوعه و وجوده، أو کون الموجود من مصادیق موضوعه- فی کمال الاستقامة؛ نظرا إلی عدم علم المکلّف بتوجّه خطاب الشارع إلیه فی جمیع الصور المذکورة.

إلّا أن قیاسه بها فی جریان القیاس المغالطی لحکم العقل بالاشتغال- من حیث وصول البیان الذی کان من وظیفة الشارع إلی المکلّف فی المقامین، فیجب من أجله الاحتیاط و تحصیل القطع بالاجتناب عن جمیع ما یحتمل تعلّق الخطاب المبیّن به؛ من حیث إن الموضوع الکلّی الذی یشکّ فی تحریمه کشرب التّتن مثلا و إن کان الشک فیه شکّا فی الحکم الکلّی الإلهی من حیث هو، إلّا أنه یرجع إلی الشکّ فی صدق الخبیث علیه الذی ثبت تحریمه فی الکتاب، أو صدق عنوان المنهیّ علیه الذی ثبت وجوب الانتهاء عنه فی الکتاب؛ فهو بهذا الاعتبار یرجع إلی الشک فی الموضوع، و متعلّق الخطاب مع تبیّن نفس الخطاب فیجب الاحتیاط فیه بهذه الملاحظة و الحیثیّة- غیر مستقیم.

أمّا أوّلا؛ فلأن وجوب الانتهاء عما نهی الشارع عنه إرشادیّ محض، لا یوجب اشتغالا و لا احتیاطا فی حکم العقل، نظیر وجوب الإطاعة و حرمة المعصیة، بل هو هو.

و أما ثانیا؛ فلأن الشکّ فی صدق الخبیث علی شرب التتن مثلا إن کان من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰

جهة الشک فی المفهوم، و إن کان له أفراد واضحة- کما هو الشأن فی غالب المفاهیم العرفیّة، بل الأمر کذلک فیما حکموا بوضوحه و لم یتعرّضوا له کالماء مثلا؛ حیث إنه بحدّه و کنهه و حقیقته غیر معلوم، و إن کان له أفراد واضحة، و من هنا قد یشک فی صدقه علی بعض المائعات و الموجودات من جهة الشک فی حقیقته و مفهومه کما هو ظاهر- فلا یجوز قیاس المقام به؛ ضرورة ثبوت الفرق بین المقامین من جهة تبیّن القضیّة الشرعیّة و وصولها إلی المکلف فی الشبهة الموضوعیة، فیوهم جریان قاعدة الاشتغال فیها و عدم تبیّنها فی الشبهة الحکمیّة، فلا مانع من الرجوع إلی حکم العقل بالبراءة، و لو بنی علی القیاس و الحال هذه، لجاز القیاس بالمسألة الثانیة من مسائل الشبهة التحریمیّة الحکمیّة من غیر تکلّف أصلا.

و إن کان من جهة الشک فی الأمور الخارجیّة مع تبیّن الخبیث مفهوما؛ بحیث لم یکن فیه شک أصلا من حیث المفهوم و المراد من اللفظ، و لم یکن هناک شکّ فی حکم شرب التتن مثلا إلّا من حیث الشکّ فی صدق الخبیث علیه من جهة اشتباه الأمور الخارجیّة، و إن کان فی کمال البعد، فیرجع إلی المقام فلا معنی للتفصیل و القیاس؛ إذ لا فرق بعد رجوع الشکّ فی حکم الموضوع إلی الشک فیه من جهة اشتباه الأمور الخارجیّة مع تبیّن القضیّة الشرعیّة موضوعا و محمولا بین کون الموضوع المردّد أمرا جزئیا حقیقیّا و بین کونه کلیّا فی نفسه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱

(۱۸) قوله قدّس سرّه: (و نظیر هذا التوهّم ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۲)

أقول: لا یخفی علیک أن المفروض فی الشبهة الوجوبیّة الموضوعیّة و إن کان مشابها للمقام بعینه من جهة حیث یؤول الشکّ فیه إلی الشکّ البدوی فی التکلیف النفسی المستقل، و إن کان هناک قدر متیقّن یقینیّ.

و من هنا یحکم فیه بالبراءة کما فی المقام، إلّا أن المقام أولی بجریان البراءة من حیث أن المفروض هناک علم إجمالی بخطاب متوجّه إلی المکلّف فیتوهّم جریان قاعدة الاشتغال. و من هنا ذهب جماعة من المجتهدین فیه إلی الاحتیاط، بل نسب إلی الأکثر، و

هذا بخلاف المقام فإن المفروض فیه عدم العلم بتوجّه الخطاب أصلا.

(۱۹) قوله قدّس سرّه: (قلت ۴۸]: إن أرید بالضرر العقاب ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۲)

عدم جریان مناط قاعدة الإشتغال فی المقام

أقول: لمّا بیّن قدّس سرّه جریان حکم العقل بالبراءة فی المقام فی قبال توهّم مانعیّة العلم بصدور الخطاب المبیّن الواصل إلی المکلّف عن حکمه بالبراءة، أراد دفع توهّم جریان مناط قاعدة الشغل فی المقام، و هو وجوب دفع الضّرر المحتمل فی حکم العقل؛ بأن قاعدة القبح واردة علی قاعدة وجوب الدفع بالنسبة إلی الضرر المحتمل الأخروی، و توهّم العکس مدفوع بلزوم الدور علی ما نبّه علیه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲

سابقا هذا بالنسبة إلی الضّرر الأخروی.

و أمّا الضّرر الدنیوی فالمستفاد من کلامه قدّس سرّه فی المقام منع حکم العقل بوجوب دفع محتمله أوّلا، ثم منع کون حکم العقل به دلیلا علی حکم الشارع و کاشفا عنه ثانیا من حیث تصریح الشارع بحلّیّة ما لم یعلم حرمته شرعا.

و هذا کما تری لا یخلو عن إجمال؛ فإن فیه وجوها من حیث احتمال رجوعه إلی منع التلازم و لو فی خصوص المقام، أو کونه ظاهریّا مشروطا بعدم حکم الشارع بخلافه، أو کونه واقعیّا، إلّا أن حکم الشارع بخلافه ظاهرا فی مورده، یکشف عن ارتفاع موضوعه علی ما ستقف علیه من الشرح و البیان فی قوله: «لکن الإنصاف»[۴۹] فالفرق بالإجمال و التفصیل فتأمل.

(۲۰) قوله قدّس سرّه: (و إن أرید ما لا یدفع العقل ترتّبه ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۲)

أقول: لا بد من أن یحمل ما احتمله فی الجواب علی تقدیر إرادة الضرر الدنیوی المحتمل علی تمامیّته بعد ذلک من أنّ حکم العقل بدفع الضّرر مطلقا حتی فی المقطوع مقیّد بعدم التدارک، فلا یحکم بوجوب دفعه شرعا فیما ثبت تدارکه من جهة انتفاء الحکم العقلی حقیقة لا من جهة التفکیک بینهما، کما ربّما یوهمه قوله: «فوجوب دفعه عقلا لو سلّم ... الی آخره»[۵۰].

ثمّ إنّ السؤال المذکور متعلّق بأصل الحکم فی المسألة، لا بالاستدلال علیها

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳

بحکم العقل من جهة قاعدة قبح العقاب من غیر بیان، و إلّا فالجواب المذکور علی تقدیر إرادة الضّرر الدنیوی لا یفید فی شیء من حیث رجوعه إلی التشبّث بالأخرة بذیل الأدلّة النقلیّة.

(۲۱) قوله قدّس سرّه: (فإن قیل: نختار- أوّلا- احتمال الضّرر ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۳)

أقول: لا یخفی علیک: أن ما ذکر أوّلا لا تعلق له بالشبهة الموضوعیّة أصلا؛ لأن المفروض صدور البیان التام من الشارع و وصوله إلی المکلّف. فأین عدم البیان حتی نتکلّم فیه أنه لمصلحة أو لا لها؟

و قد جری ذکره فی المقام غفلة و سهوا من القلم، و إلّا فهو مختصّ بالشبهة الحکمیّة کما صرّح به فی «العدّة» و غیرها جوابا لما استدلّ به القائلون بأصالة الإباحة فی الأشیاء من أنه لو کان هناک مضرّة آجلة لبیّنها الشارع.

(۲۲) قوله قدّس سرّه: (و هذا الدلیل و مثله رافع للحلّیّة الثابتة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۳)

أقول: وجه وروده علی الروایة علی ما یوهمه ظاهر العبارة: کون الغایة فی الحدیث العلم بالحرمة و لو فی مرحلة الظاهر. و بعبارة أخری: العلم بحرمة الشیء مطلقا و لو من جهة کونه مجهول الحلیّة و الحرمة، و المفروض: أنّ حلیّته المشکوک فی مرحلة الظاهر لا ترفع احتمال الضرر، لکونه دنیویّا بالفرض لا یختلف فیه الحال بحسب العلم و الجهل کالضرر الأخروی، فموضوع الآیة موجود و لو مع ملاحظة الحدیث، بخلاف العکس.

نعم، لو کانت الغایة للحلیّة فی الحدیث العلم بالحرمة فی مرحلة الواقع، و بعبارة أخری: العلم بحرمة الشیء من حیث هو لا بعنوان

کونه مجهول الحرمة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۴

وقع التعارض بینهما لا محالة.

(۲۳) قوله قدّس سرّه: (قلت: سلّمنا[۵۱] احتمال المصلحة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۴)

أقول: قد عرفت: أن حدیث وجود المصلحة فی ترک البیان و عدمه أجنبیّ عن المقام؛ مع أنک قد عرفت: أنه لا فائدة فیه فی وقوف العقل عن الحکم بعدم الضرر الأخروی فی الشبهة الحکمیّة أیضا؛ نظرا إلی أن مناط حکم العقل بدفع العقاب هو استقلاله فی الحکم بقبح العقاب، من غیر وصول البیان إلی المکلف و علمه به، سواء بیّنه الشارع، أو لم یبیّنه لمصلحة، مع أن البیان من الشارع بعد تکمیل الدین مفروض، فلا تعلق لهذه المقالة بباب البراءة أصلا.

نعم، لو أرید استکشاف الإباحة الواقعیّة و عدم التحریم النفس الأمری للفعل من جهة ثبوت الملازمة فی حکم العقل بین ثبوت التحریم و بیانه بقاعدة اللطف کما هو ظاهر استدلالهم فی مسألة الحظر و الإباحة، کان الجواب المذکور مستقیما مع فرض عدم العلم بتکمیل الدین، لکنّه لا تعلّق له بباب البراءة أصلا سیّما بالشبهة الموضوعیّة علی ما عرفت.

وجوه الجواب عن السؤال الأول

فإن شئت قلت: إنّ الجواب عن السؤال الأول من وجوه:

أحدها: أن وجود احتمال المصلحة فی ترک البیان و عدمه لا تعلّق له بالمقام

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵

أصلا، فإن الکلام فی الشبهة الموضوعیّة، و المفروض وجود البیان التّام من الشارع و وصوله إلی المکلفین، و وقوع الاشتباه فی بعض الجزئیّات من جهة اشتباه الأمور الخارجیّة لا یجب علی الشارع رفعه؛ إذ لیس من شأنه من حیث إنه شارع إزالة الشبهة عن الموضوعات الخارجیّة کما هو واضح.

ثانیها: أن المفروض فی الشبهات الحکمیّة بعد فرض تکمیل الدین أیضا بیان أحکام جمیع الموضوعات و وصولها إلی نوع المکلفین، و إن لم یصل إلی جمیع أشخاصهم من جهة المقصّرین، فلا یحتمل ترک البیان فی الشبهات الحکمیّة أیضا؛ حتی نتکلّم فیه أنه لمصلحة أو لا لمصلحة؛ فقضیّة احتمال المصلحة فی ترک البیان أجنبیّة عن المقامین، و إنّما تفید علی تقدیر الإغماض عمّا سیجیء فی أوائل البعثة.

ثالثها: أنّ تجویز العقل المصلحة فی ترک البیان بالنسبة إلی جملة من الأحکام من حیث کون بناء الشارع علی تبلیغ الأحکام علی الوجه المتعارف، و علی حسب اقتضاء المصالح الموجبة لبیانها إنّما یرفع قبح ترک البیان من الشارع من حیث کونه لطفا و مقصودا من الخلقة، و لا یوجب حسن المؤاخذة و العقاب و الحال هذه؛ ضرورة استقلال العقل فی الحکم بالقبح مع عدم وصول البیان التامّ إلی المکلفین، أو عدم توجیهه إلیهم و إن وصل إلیهم کما هو المفروض فی المقام علی ما عرفت، و إن قطع بترک بیان الشارع لحکم الواقعة لمصلحة من المصالح فضلا عما لم یقطع بذلک، و احتمل البیان مع عدم وصوله إلی المکلّفین فتدبّر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶

رابعها: أنه علی تقدیر الإغماض عما ذکر، یوجب وقوف العقل عن حکمه بقبح العقاب و البراءة فی المقام، و لا یمنع من الحکم بالبراءة الشرعیّة من جهة أخبارها، فیحکم لأجلها بالبراءة و عدم الضّرر الأخروی فتأمل، هذا.

و لعلّ اقتصار شیخنا قدّس سرّه فی الجواب علی الوجه الأخیر؛ إنّما هو لوضوح الأجوبة الثلاثة، هذا ملخّص الجواب عن السؤال الأوّل.

و أمّا الضرّر الدنیوی فقد أجاب: بمنع قیام الدلیل الشرعی علی وجوب دفع مشکوکه؛ حیث إن الآیة الشریفة لا یظهر منها حکم

المشکوک. و من هنا ذهب المشهور فی باب الصّوم و التیمّم من جهة ما زعمه من دلالة الأخبار علیه من حیث لحوق الحکم بالخوف بمقتضاها فیصدق مع الشکّ أیضا. و الثمرة بین القولین مضافا إلی ما ذکر ظاهرة هذا.

و الذی أظنّ أن حکم المشهور بذلک إنّما هو من حیث حکمهم بحجیّة الظنّ فی باب الضّرر الدنیوی، لا من حیث دلالة الآیة علیه من حیث الموضوعیة أو الطریقیة فی زعمهم، و إن استند بعضهم إلیها فراجع.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷

(۲۴) قوله قدّس سرّه: (و لکنّ الإنصاف: إلزام العقل ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۴)

فی الزام العقل بدفع الضّرر المشکوک فیه

أقول: قد أسمعناک شرح الکلام فیما یتعلّق بالآیة الشریفة فی الجزء الأول من التعلیقة کما أسمعناک شرح القول فیما یتعلّق بمسألة الضّرر ثمّة[۵۲]، و ذکرنا هناک ما حاصله:

أنه و إن لم یکن فرق فی حکم العقل فی الضّرر الدنیوی الغیر المتدارک فیما یحکم العقل بلزوم دفعه بین مراتبه، فما یحکم فی مقطوعه بلزوم الدفع یحکم به فی مظنونه و مشکوکه، لکنّه فیما تعلّق الظن و الشکّ ابتداء بالضّرر لا- من جهة الظن بالحرمة، أو الوجوب أو الشکّ فیهما بناء علی تبعیّة الأحکام عند العدلیّة للمصالح و المفاسد؛ إذ ربّما یکون هناک عنوان منطبق علی الفعل یمنع من ترتب الضرر علیه، و ما دلّ علی إلغاء الظنّ فی الشرعیّات سیّما فی الموضوعات الخارجیّة، و علی الرجوع إلی الأصول العملیّة مطلقا فی الشبهات الحکمیة و الموضوعیّة، یثبت تدارک المفسدة علی تقدیر ثبوتها.

نعم، فیما تعلّق الظنّ ابتداء بالضّرر الدنیوی کان ظاهرهم الاتّفاق علی اعتباره، و یقتضیه شبه دلیل الانسداد أیضا عند شیخنا قدّس سرّه کما عرفته فی الجزء

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸

الأوّل من «الکتاب»، لکنّه لا تعلّق له بالظنّ بالمفسدة المتولد عن الظنّ بالحکم الإلزامی فی الواقعة الکلّیّة و الجزئیّة هذا.

و لکن قد یناقش فیما أفاده- مضافا إلی ما عرفت الإشارة إلیه من منع حکم العقل بوجوب دفع الضّرر الدنیوی بقول مطلق، و بجمیع مراتبه حتی ما یستکشف من احتمال الحرمة المعلومة للمفسدة علی ما ذهب إلیه العدلیة، و ما لا یرجع إلی هلاک النفس و نحوه فی المرتبة-:

بأنه علی تقدیر تسلیم استقلال العقل فی الحکم بالوجوب، یکون حکم العقل من حیث کون الشکّ فی الضّرر موضوعا فی حکمه، فیکون الإقدام معه بملاحظة قاعدة التلازم حراما شرعیّا واقعیّا، لا ظاهریّا، فلا معنی للحکم بالبراءة فی مورده؛ حتی یستکشف من تدارک الضّرر بما یرجع إلی الدنیا أو الآخرة، حیث إن عدم العلم بالحکم و الجهل فیه مأخوذ فیه، و إن کان هذا الحکم العقلی کحکمه عند القطع بالضّرر الدنیوی، أو الظنّ به، لا یمنع من ترخیص الشارع لارتکابه من حیث کشفه عن عنوان منطبق علی المضرّ مزاحم عن تأثیره؛ فإن الضّرر فی حکم العقل لیس علّة تامّة لحکمه کالظلم و الکفر بالله و الإیمان به مثلا، و إنّما هو مقتض لذلک کالکذب و الصّدق و نحوهما فیرجع إلی العنوان التقییدی، أی: الضّرر الذی لم یعلم انطباق النفع علیه، إلّا أن دلیل الترخیص لا بد أن یکون تنجیزیّا غیر معلّق علی عدم العلم بالحکم، و إلّا فلا یکون مفیدا فی ردع العقل عن حکمه فی مورد الشکّ، کما لا یکون مفیدا فی مورد الظن بالضّرر، و هذا بخلاف الضّرر الأخروی؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۹

فإن حکم العقل بوجوب دفعه حتی فی المعلوم منه لا- یمکن أن یکون کاشفا عن حکم شرعیّ فی عنوان الضّرر، فیکون ترخیص الشارع فی مورد احتماله و لو من جهة دلیل البراءة رافعا لموضوعه هذا.

و لکنّ الإنصاف فساد المناقشة المذکورة:

أمّا أوّلا: فلأنّ حکم العقل بلزوم دفع الضّرر المشکوک و إن لم یکن من حیث کون الشکّ طریقا إلی الضّرر من حیث عدم إمکان طریقیّة، إلّا أنه لیس حکما نفسیّا واقعیّا، و إنّما هو طلب غیریّ إرشادیّ لرعایة عدم الوقوع فی الضّرر الواقعی، کما یحکم به بهذا العنوان فی الضّرر المحتمل الأخروی أیضا.

فإذا کان هناک ما یقتضی ترخیص الشارع فی محتمل التحریم فلا یمنعه حکم العقل المذکور من حیث کونه کاشفا قطعیّا عن تدارک الضّرر الواقعی، علی تقدیر مصادفته، فیرفع القید المأخوذ فی موضوع حکم العقل، و المفروض عدم إیجابه العلم بالحکم الواقعی و لو فی مرحلة الظاهر، حتی یرفع موضوع أدلّة البراءة، فیکون أدلّة البراءة واردة علی الحکم المذکور، کما تکون واردة علی حکم العقل بالنسبة إلی الضّرر المحتمل الأخروی حرفا بحرف، غایة ما هناک أنها ترفع أصل الضّرر بالنسبة إلی الضّرر الأخروی، و ترفع قیده بالنسبة إلی الضّرر الدنیوی، و هذا لا یجدی فرقا بعد فرض عدم حصول العلم بالحکم الواقعی من حکم العقل بوجوب دفع الضّرر من حیث کونه تعلیقیّا.

و توهّم: عکس ما ذکر ورود قاعدة وجوب الدفع علی دلیل البراءة جار فی

الموضعین، کما أن دفعه بلزوم الدور من ورود القاعدة علی دلیل البراءة متوجّه فیهما؛ حیث إن ورود القاعدة علیه، أو تحکیمها علیه یتوقف علی عدم ثبوت الترخیص و التدارک من الشارع فی مورد الاحتمال، و لو فی مرحلة الظاهر، و المفروض ثبوته.

فإن شئت قلت: إن الحکم المأخوذ فی وجود موضوعه عدم شیء لا یمکن أن یکون مانعا عن وجوده؛ و إلّا لزم الدور. و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا.

و أمّا ثانیا؛ فلأنه بعد الإغماض عن کون حکم العقل فی المقام غیریّا إرشادیّا و تسلیم کونه نفسیّا شرعیّا یعاقب علی مخالفته، لا یجدی فی التحکیم أو الورود علی دلیل البراءة، بل الأمر بالعکس؛ نظرا إلی کونه ثابتا فی موضوع احتمال التحریم الواقعی الذی لم یثبت الترخیص فیه من الشارع و لو فی مرحلة الظاهر؛ فإن ثبوت الترخیص من حیث کونه کاشفا عن التّدارک، رافع لقید موضوع حکم العقل، فلا یمکن إطلاقه بالنسبة إلیه.

فإذا فرض قوله علیه السّلام: «کل شیء لک حلال حتی تعلم أنّه حرام» الترخیص و الإذن فی محتمل التحریم؛ إذ المفروض عدم الدلیل علی ثبوت الحرمة الواقعیّة و لو فی مرحلة الظاهر، و إن کان هناک حرمة نفسیّة واقعیّة مترتّبة علی نفس الشک فی الضّرر، فلا محالة یکون کاشفا عن تدارک الضرر علی تقدیر ثبوته، فیکون رافعا لقید الموضوع فی الحکم العقلی، و لو فرض کونه واقعیّا.

و من هنا ذکر شیخنا قدّس سرّه فی بعض کلماته السابقة: «أن قاعدة وجوب الدفع

لو تمّت عوقب علی مخالفتها»[۵۳] لا علی الواقع المحتمل، فما لم یوجد هناک طریق معتبر إلی الضّرر و لو کان هو الظنّ به کما ثبت اعتباره فیما لو تعلّق بالضّرر ابتداء فی الشبهات الموضوعیّة للضّرر حکم بالإباحة الظاهریّة من جهة أدلّتها، و لا ینافی القول المذکور أصلا، کما أنه إذا کان هناک طریق معتبر إلیه حکم بالحرمة الشرعیّة الظاهریّة.

و هذا ملخّص ما تقدّم فی ردّ الاستدلال علی حجیّة مطلق الظنّ فی الأحکام الشرعیّة من حیث إن الظنّ بالحکم الإلزامی ظنّ بالضّرر، و دفعه لازم فی حکم العقل. و هذا الکلام و إن لم یکن محرّرا فی الضّرر المشکوک، إلّا أن طریق الردّ واحد.

فإن قلت: إذا فرض تسلیم حکم العقل بوجوب دفع الضّرر المشکوک الدنیوی بالوجوب النفسی المترتّب علی مخالفته استحقاق العقوبة و المؤاخذة من حیث کشفه عن الوجوب الشرعیّ المولوی، فکیف یمکن الالتزام بترخیص الشارع لها فی مرحلة الظاهر الکاشف عن تدارک الضّرر؟

حیث إنّه یؤول إلی الإذن فی مخالفة الخطاب الإلزامی؛ فإن المفروض اجتماع متعلّق الخطاب الإلزامی الترخیص الشرعی، فلا بد من تنزیل الترخیص علی غیر مورد حکم العقل فی باب الضّرر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۲

قلت: ما ذکر یرجع إلی إعادة الإشکال بعبارة أخری حقیقة، و قد عرفت دفعه: بأن تطبیق الموضوع الکلیّ الذی یحکم به العقل المستقل علی الشبهة الموضوعیّة التحریمیّة یتوقّف علی منع جریان دلیل الإباحة الشرعیّة الرافع لما هو المأخوذ قیدا فی الموضوع العقلی فیها، فلو استند المنع إلی نفس حکم العقل فیلزمه الدور الباطل.

فإن شئت قلت: إن ترتیب القیاس فی المقام یتوقّف علی إحراز صغری الضّرر المشکوک الغیر المتدارک، و هو یتوقف علی منع جریان دلیل الإباحة، فلو استند منعه إلی نفس الکبری المتوقّفة علی الصغری فیلزمه ما ذکرنا من توقّف الشیء علی نفسه، فلا یکون هناک اجتماع بین الحکمین أصلا، بل الحکم الشرعی بالحلّیّة رافع لموضوع الحکم العقلی فافهم، هذا کلّه.

مضافا إلی لزومه لغویّة دلیل الإباحة الشامل للمقام یقینیا بحیث لا یحتمل خروجه عنه؛ نظرا إلی کونه موردا لبعض أخبار الحلّیّة، و هذا بخلاف حمل القاعدة علی غیر المقام ممّا فرض فیه وجود العلم الإجمالی بالحرمة فی الشبهة المحصورة، فإنه لا یلزم طرح القاعدة رأسا هذا کله.

مضافا إلی أن الحقیق بالمقام هو الوجه الأوّل، و أن ما ذکر ثانیا فإنّما هو بناء علی الإغماض و التسلیم؛ فإن إثبات کون حکم العقل فی باب دفع الضّرر المشکوک من حیث هو لا من جهة مراعات عدم الوقوع فی المضرّة الواقعیّة المحتملة، دونه خرط القتاد.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۳

[تنبیهات الشبهة التحریمیة الموضوعیة]

* التنبیه الأوّل

اشارة

(۲۵) قوله قدّس سرّه: (الأوّل: أن محل الکلام فی الشبهة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۲۷)

نهضت ترجمه
Translation Movement

الشبهة الموضوعیّة و محلّ الکلام فیها و کذا الکلام فی أنّ کلّ أصل حکمیّ مشروط بعدم أصل موضوعیّ حاکم علیه

أقول: ما أفاده- مضافا إلی ما تقدّم الإشارة إلیه فی مطاوی الکلمات مرارا- لا إشکال فیه أصلا، و لا یختصّ بأصالة الإباحة؛ لأن کلّ أصل حکمیّ مشروط بعدم أصل موضوعیّ حاکم علیه، سواء کانا متعارضین متنافیین بحسب المفاد، أم کانا متعاضدین. فمثل المرأة المردّدة بین الزوجة و الأجنبیّة لا یجری أصالة الإباحة فیها؛ من جهة حکومة أصالة عدم حدوث علاقة الزوجیّة بینهما و أصالة عدم وقوع النکاح علیها علی أصالة الحلّیّة، بل لو أغمض النظر عنها لم یجز الرجوع إلی أصالة الإباحة من جهة أخری، فإن استصحاب الحرمة و إن کان أصلا حکمیّا أیضا حاکم علیها و إن کان خارجا عن محل البحث کما هو ظاهر.

بل ربّما یناقش فی جریانه؛ من حیث إن الحرمة کانت محمولة فی السابق علی الأجنبیّة و المفروض الشکّ فیها، فکیف یستصحب حکمها؟

إذ مع استصحاب الموضوع، أی: الأجنبیّة، لا یبقی شکّ فی الحرمة؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۴

فاستصحاب الحرمة ساقط علی کلّ تقدیر، إلّا أن یتسامح فی موضوع المستصحب و معروضه، فیقال: إنّ وطیء المرأة المردّدة و النظر

إلی محاسنها کانا محرّمین فی السابق یقینا، فیجعل الموضوع نفس المرأة لا بعنوان کونها أجنبیّة، و تحقیق ما یتعلّق بالمقام یأتی فی باب الاستصحاب إن شاء الله تعالی.

و أمّا المال المردّد بین ملک نفسه و ملک الغیر فله صور:

الأولی: ما لم یعلم الحالة السابقة له من حیث کونه ملک غیره أو ملک نفسه.

الثانیة: ما علم أنه ملک غیره.

الثالثة: ما علم أنه ملک نفسه.

لا إشکال فی ترتیب آثار ملکه علیه فی الثالثة، کما أنه لا إشکال فی ترتیب آثار ملک غیره علیه فی الثانیة، و الحکم ببقائه فی ملک الغیر و عدم حدوث علاقة الملکیّة لنفسه فی زمان الشکّ.

نعم، لو کان هناک ید له علیه و قلنا بکونها طریقا إلی الملک فی زمان الشکّ حتی فی حقّ ذی الید، حکم بمقتضاها بجواز التصرّف فیه و ترتیب آثار ملکه علیه، لکنّه خارج عن المفروض. کما أنه خارج عن الصورة الأولی أیضا؛ فإن الکلام فی صور المسألة من حیث اقتضاء الأصل.

و أمّا الصّورة الأولی: فلا إشکال فی نفی ما یتوقّف علی الملک کالبیع و العتق و نحوهما فیها؛ لأن الأصل عدم دخوله فی ملکه، و لا یعارض بأصالة عدم دخوله فی ملک غیره؛ لأنه لم یقصد من الأصل المذکور حتی ینفی بالأصل فیتعارضان.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۵

و أمّا التصرّفات الغیر المتوقّفة علی الملک فهل یحکم بإباحتها من جهة الأصل أو بحرمتها؛ نظرا إلی الشک فی وجود السبب المحلّل؟ وجهان کما فی «الکتاب»، هذا فی المال المردّد.

و أمّا فی غیره ممّا علم قطعا بعدم سبق ملک أحد علیه:

فإن ملکه بأحد الأسباب المملکة فلا إشکال فیه.

و إن لم یملکه: فإن أراد ترتب ما یتوقف علی الملک، فلا یجوز له قطعا. و إن أراد غیره کإحراق الحطب المباح مع عدم قصد تملّکه، فلا إشکال فی جوازه ظاهرا کما هو ظاهر.

و أمّا اللحم المردّد بین المذکّی و المیتة فلا إشکال أیضا فی تعیین الرجوع فیه إلی أصالة عدم التذکیة المقتضیة للحکم بالحرمة و النجاسة لحکومتها- علی ما عرفت- علی أصالة الإباحة؛ لکون الشکّ فی حلیته مسبّبا عن الشکّ فی التذکیة.

نهضت ترجمه Translation Movement .IMS

فی رد کلام صاحب المدارک

نعم، من ینکر اعتبار الاستصحاب مطلقا حتی فی العدمیّات کصاحب «المدارک» یذهب إلی الحکم بالحلیّة و الطهارة لأصالتیهما؛ فإنه صرّح: بأنّ حکم المشهور بالحرمة و النّجاسة مبنیّ علی اعتبار الاستصحاب، و هو ممنوع عندنا[۵۴].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۶

لکنّه ضعیف، مضافا إلی ما یستفاد من جملة من الأخبار من کون أصالة الحرمة فی اللحوم مسلّما عند الأئمّة علیهم السّلام کما یظهر مما ورد فی حکم الصّید المرمیّ الذی لم یعلم استناد موته إلی الرمی، و کذا فیما أرسل إلیه الکلب و لم یعلم استناد موته إلیه. و من هنا ذهب بعض المتأخرین: إلی أصالة الحرمة فی اللحوم مع حکمه بعدم الجدوی، لاستصحاب عدم التذکیة من جهة المعارضة.

و بالجملة: هذا القول ضعیف کضعف تضعیف الأصل المزبور من جهة معارضته بأصالة عدم موت حتف الأنف، فیحکم بالحلّیّة و الطهارة کما عرفته سابقا عن شارح «الوافیة» بتوهّم: أن موضوع الحرمة و النّجاسة، المیتة المقابلة للمذکّی کما أن موضوع الحلّیّة و الطهارة المذکی، فکما أن أصالة عدم التذکیة تقتضی نفی الحلّیّة و الطهارة، کذلک أصالة عدم موت حتف الأنف تقتضی نفی

الحرمة و النجاسة. و المفروض العلم بثبوت واحد مما نفاه الأصلان، فیتعارضان فیحکم بالحلیّة و الطهارة؛ نظرا إلی الأصل فیهما.

و هذا البیان أولی مما ذکره السید الشارح: من أن أصالة عدم التذکیة یثبت موت حتف الأنف و أصالة عدم موت حتف الأنف، یثبت التذکیة فیتعارضان فیرجع إلی الأصل المحکوم؛ فإن الحکم الشرعی من الحلّیّة و الحرمة رتّب علی المذکّی و غیره، فلا یکون للمیتة حکم کما یدلّ علیه الآیات و الأخبار، فالحکم بحرمة المیتة فی بعض الآیات و الأخبار من جهة انطباق غیر المذکّی علیه هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۷

مع إمکان أن یقال: إن المراد من المیتة فی لسان الشارع ما خرج روحه بغیر التذکیة الشرعیّة[۵۵]. فالمراد منها ما ینطبق علی سائر الآیات و الأخبار هذا.

و قد مضی شطر من الکلام فی ذلک فی بعض المسائل السّالفة فراجع.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۸

* التنبیه الثانی

اشارة

(۲۶) قوله قدّس سرّه: (الثانی: أن الشیخ الحر أورد فی بعض کلماته اعتراضا ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۱۳۰)

أقول: قال الشیخ رحمه اللّه ۵۶]- فی محکیّ «الفوائد الطّوسیّة»-:

فائدة: سئل بعض الفضلاء عن الشبهة التی یجب اجتنابها، کیف خصّصوها بالشّبهة فی نفس الحکم الشرعی دون طریق الحکم الشرعی، و ما حدّهما و الدلیل علی التقسیم؟ و علی هذا یکون شرب التتن داخلا فی القسم الثانی.

قال: «و الجواب: حدّ الشّبهة فی نفس الحکم الشرعی: ما اشتبه حکمه الشرعی أعنی: الإباحة و التحریم، کمن شکّ فی أن أکل المیتة حلال أو حرام.

و حدّ الشبهة فی طریق الحکم الشرعی: ما اشتبه فیه موضوع الحکم الشرعی مع کون محموله معلوما، کما فی اشتباه اللحم المشتری من السوق لم یعلم أنه مذکّی أو میتة، مع العلم بأن المیتة حرام و المذکّی حلال. و هذا التفسیر یستفاد من أحادیث الأئمة علیهم السّلام و من وجوه عقلیة مؤیّدة لتلک الأحادیث و یأتی جملة منها. و یبقی قسم آخر مردّد بین القسمین ... إلی آخر ما حکاه عنه فی «الکتاب».

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۷۹

إلی قوله: و هذه التفاصیل یستفاد من مجموع الأحادیث ... إلی آخر کلامه المحکی فی «الکتاب»[۵۷].

و الظاهر: أن غرضه من قوله: «و هذه التفاصیل یستفاد من مجموع الأحادیث» لیس دلالة کل حدیث علی التفصیل بین الشبهتین فی الحکم، بل دلالة المجموع من حیث المجموع، و لو بدلالة بعضها علی وجوب الاحتیاط فی الشبهة الحکمیّة من غیر تعرّض لحکم الشبهة الموضوعیّة، و بعضها علی الحلّیّة فی الشبهة الموضوعیّة من غیر دلالة علی حکم الشبهة الحکمیّة کما یفصح عنه کلماته عند التأمّل فیها.

فما أفاده شیخنا قدّس سرّه فی الردّ علیه بقوله: «کأنّ مطلبه أن هذه الرّوایة و أمثالها مخصّصة لما دلّ علی وجوب التوقّف الاحتیاط ... الی آخره»[۵۸][۵۹] لعلّه لا تعلّق له به.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۰

نعم، من حکم بعموم الرّوایة للشبهتین، له أن یورد علیه بعمومها لهما. لکنّک قد عرفت اختصاص الرّوایة بالشبهة الموضوعیّة و فساد

القول بعمومها لهما كما عليه غير واحد ممن عاصرناه أو قارب عصرنا.

كما أن ما أفاده فی الردّ عليه بقوله: «أقول: فيه مضافا إلى ما ذكرناه من إباء سياق الخبر عن التخصيص ... الى آخره»[۶۰] كأنه لا توجّه له به؛ لأن قوله بعد نقل الحديث: «و هذا إنما ينطبق على ما اشتبه فيه نفس الحكم الشرعی»[۶۱] كالنصّ فی دعوى الاختصاص.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۱

و إن كان استدلاله عليه بقوله: «و إلّا لم يكن الحلال البيّن و لا الحرام البيّن موجودا لوجود الاختفاء و الاشتباه فی النوعين من زمان آدم عليه السّلام إلى الآن بحيث لا يوجد الحلال البيّن و لا الحرام البيّن، و لا يعلم أحدهما من الآخر إلّا علّام الغيوب»[۶۲].

محلّ نظر بل منع؛ لأنّ فساد الاستدلال مع صراحة المدّعى و الدّليل فيما ذكرناه، لا يوجب قلب المراد. نعم، الإيراد عليه بعموم الحديث للشبهتين ممّا لا محيص عنه.

و العجب أن المستفاد من قوله قدّس سرّه بعد ذلك- فی طیّ الإيراد: «و لو استشهد بما قبل النبوی من قول الصّادق عليه السّلام إنّما الأمور ثلاثة، كان أظهر فی الاختصاص»[۶۳]- كون الشّيخ فی مقام دعوى الاختصاص لا التخصيص، و مع ذلك أورد عليه بما عرفت.

فلا بدّ من الإيراد عليه بعموم أخبار التثليث النّبوی التی منها ما استشهد به للشبهتين كما عرفت.

نعم، التثليث الإمامی فی الرواية المذكورة مختصّ بالشبهة الحكمية جدّا؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۲

لأن قوله عليه السّلام: «و أمر مشكل يردّ إلى اللّه و رسوله صلّى اللّه عليه و اله و سلّم»[۶۴] كالنّصّ فی الاختصاص بالشبهة الحكميّة؛ لأن الشبهة الموضوعية لا تردّ إلى اللّه و رسوله صلّى اللّه عليه و اله و سلّم و إن ردّ حكمها إليهما كما هو ظاهر، و فساد ما استند إليه فی دعوى الاختصاص: من عدم وجود البيّن من القسمين فی الموضوعات الخارجيّة، و لا يعلم بهما إلّا علّام الغيوب لكثرة تخصيص القسمين فی الموضوعات، بل أكثريّتهما من الأحكام؛ لأن الحلال البيّن فی الموضوع كالتصرّف فی المباحات الواقعيّة من الأراضی و الجبال و الشطوط و الأنهار و غير ذلك كثير فی الغاية، و أظهر منه أمر المحرّم من حيث الموضوع.

نعم، الحلال البيّن فی بعض الموضوعات، كما فی الطهارة و الأملاك قليل مع قطع النظر عن قيام الأمارة الشرعيّة عليه، لكنّه لا يوجب القلّة مطلقا فضلا عن الانعدام رأسا، مع أن القلّة مطلقا مع كونها خلاف المدّعى لا تقدح فی الحكم بإرادة العموم.

نعم، لو أريد التمسّك بالإطلاق فی مورد بالنسبة إلى الفرد النادر، كان الإشكال فيه فی محلّه، لكنّه لا تعلّق له بالمقام.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۳

و أمّا ما أفاده بقوله: «أقول: ما دلّ على التخيير و التوسعة ... الى آخره»[۶۵] ردّا على قول الشيخ: «و منها ما ورد من الأمر البليغ ... الى آخره»[۶۶].

قد يناقش فيه أيضا: بأن الأولى أن يجاب عما دلّ على التوقّف و الاحتياط فی تعارض الخبرين بما عرفته فی المسألة الثالثة فراجع. و عمّا دلّ على الاحتياط و التوقّف مطلقا بما عرفته فی المسألة الأولى.

نعم، على تقدير تسليم ظهورها فی وجوب الاحتياط بالوجوب الظاهری الشرعی يتصرّف فيها بما دلّ على الحلّيّة فی خصوص الشبهة الحكميّة، مثل قوله:

«كلّ شیء مطلق»[۶۷]- الحديث- لكونه نصّا بالنسبة إليها على ما عرفت الإشارة إليه فی مطاوی كلماتنا السابقة.

و أمّا ما أفاده قدّس سرّه فی ردّ ما ذكره الشيخ رحمه اللّه: «و منها أن الشّبهة فی نفس الحكم يسأل عنها الإمام عليه السّلام ... الى آخره»[۶۸] بقوله: «أقول: ما ذكره من الفرق لا مدخل له إلى آخر ما أفاده»[۶۹].[۷۰]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) ؛ ج۴ ؛ ص۸۳

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۴

فقد یناقش فیه: بأن غرضه من الفرق المذکور بیان اختصاص ما دلّ علی الوقف و الاحتیاط بالشبهة الحکمیّة؛ نظرا إلی أن المذکور فی غیر واحد من أخباره الأمر بالوقوف حتی یسأل، فیستظهر منها الاختصاص بالشبهة الحکمیّة؛ نظرا إلی أن وجوب البحث و السؤال إنّما هو فیها.

فی ان الأئمة صلوات اللّه علیهم عالمون بما کان و ما یکون و ما هو کائن

و أمّا الشبهة الموضوعیّة فإنّما یسأل عن حکمها الظاهری لا عنها من غیر فرق بین أن یکون علم النبیّ و الأئمة علیهم السّلام و الصلاة بها علی الوجه الذی ذکره الشیخ رحمه اللّه بزعم: أن علمهم الحضوری بجمیع الموضوعات الخارجیّة من علم الغیب المختصّ بالباری تعالی، و إن کان مقتضی «الآیة»[۷۱] کونهم عالمین بالغیب أیضا من حیث کونهم من الراسخین فی العلم یقینا، أو علی غیره من الوجوه التی أشار إلیها فی «الکتاب»، و إن کان الحق وفاقا لمن له إحاطة بالأخبار الواردة فی باب: «کیفیّة علمهم صلوات الله علیهم أجمعین و خلقهم» کونهم عالمین بجمیع ما کان و ما یکون و ما هو کائن و لا یعزب عنهم مثقال ذرّة، إلّا اسم واحد من أسمائه الحسنی تعالی شأنه، المختص علمه به تبارک و تعالی، سواء قلنا بأن خلقتهم من نور ربّهم أوجب ذلک لهم، أو مشیّة إفاضة باریهم فی حقّهم أودعه فیهم.

ضرورة أن علم العالمین من أولی العزم من الرسل و الملائکة المقرّبین فضلا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۵

عمّن دونهم فی جمیع العوالم ینتهی إلیهم؛ فإنهم الصّادر الأوّل و العقل الکامل المحض و الإنسان التّام التمام. فلا غرو فی علمهم بجمیع ما یکون فی تمام العوالم، فضلا عما کان، أو ما هو کائن کما هو مقتضی الأخبار الکثیرة المتواترة جدّا.

و لا ینافیه بعض الأخبار المقتضیة لکون علمهم علی غیر الوجه المذکور؛ لأن الحکمة قد تقتضی بیان المطلب علی غیر وجهه من جهة قصور المخاطب و نقصه، أو جهة أخری من خوف و نحوه، مع عدم کذبهم من جهة التوریة. و لو لا مخافة الخروج عن وضع التعلیقة بل عن الفنّ لفصّلنا لک القول فی ذلک، و أسأل اللّه تعالی التوفیق لوضع رسالة مفردة فی هذا الباب ۷۲].

(۲۷) قوله قدّس سرّه: (ثم قال: و منها: أن اجتناب الشبهة فی نفس الحکم ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۳۴)

أقول: الأولی نقل عبارة الشیخ بألفاظها فی هذا الوجه، فقال:

«و منها: أن اجتناب الشبهة فی نفس الحکم الشرعی أمر ممکن مقدور؛ لأن أنواعها قلیلة لکثرة الأنواع التی ورد النصّ بإباحتها و الأنواع التی ورد النصّ بتحریمها و جمیع الأنواع التی یعمّ بها البلوی منصوصة، و کلما کان فی زمان الأئمّة علیهم السّلام متداولا و لم یرد النهی عنه فتقریرهم فیه کاف.

و أمّا الشبهة فی طریق الحکم فاجتنابها غیر ممکن لما أشرنا إلیه سابقا: من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۶

عدم وجود الحلال البیّن فیها، و تکلیف ما لا یطاق باطل عقلا و نقلا، و وجوب اجتناب کل ما زاد علی قدر الضرورة حرج عظیم و عسر شدید، و هو منفی؛ لاستلزامه وجوب الاقتصار فی الیوم و اللیلة علی لقمة واحدة و ترک جمیع الانتفاعات، إلّا ما استلزم ترکه الهلاک.

و الاعتذار بإمکان الحمل علی الاستحباب لا یفید شیئا؛ لأن تکلیف ما لا یطاق باطل بطریق الوجوب و الاستحباب، کما لو کان صعود الإنسان إلی السماء واجبا أو مستحبّا؛ فإن کلیهما محال من الحکیم»[۷۳]. انتهی کلامه رفع مقامه فی بیان هذا الوجه.

و غرضه ممّا ذکره کما تری- بعد تسلیم العموم لأخبار وجوب الاجتناب بالنظر إلی اللفظ- صرفها عنه بالقرینة العقلیّة و النقلیّة، و لا ریب فی توجّه ما أفاده فی «الکتاب» علیه؛ ضرورة أن البحث فی المسألة علی ما عرفت الإشارة إلیه فیما کان المورد خالیا عما یقتضی الحلّیّة أو الحرمة من الأمارات و الأصول الموضوعیّة، أو الحکمیّة المسلّمة عند الفریقین. و بعد وضعه لا یبقی إلّا موارد قلیلة یرجع فیها إلی الأصل المذکور و لا یلزم منه حرج فضلا عن التکلیف بما لا یطاق هذا.

و أمّا ما أفاده قدّس سرّه فی ردّ ما ذکره الشیخ المحدّث رحمه اللّه أخیرا:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۷

«و منها: أنه قد ثبت وجوب اجتناب الحرام عقلا و نقلا و لا یتمّ ...

إلی آخره»[۷۴].

بقوله: «أقول: الدلیل المذکور أولی بالدلالة ... إلی آخره»[۷۵].

فهو و إن کان مستقیما، إلّا أن مراده- علی ما یقتضیه ظاهر کلامه کما لا یخفی- هو الاستدلال بما دلّ علی وجوب إطاعة النواهی الشرعیّة من الأدلّة النقلیّة و العقلیّة، لا نفس أدلّة المحرّمات؛ لأن مفادها نفس التحریم لیس إلّا.

و یتوجّه علیه- مضافا إلی النقض بالشبهة الحکمیّة الوجوبیّة و إلی ما أفاده فی «الکتاب»-: ما أسمعناک مرارا: من أن دلیل وجوب الإطاعة لا یثبت تکلیفا علی ذمّة المکلّف بحیث یعاقب علی مخالفته، و یجری قاعدة الشغل و حدیث المقدّمیّة بالنسبة إلیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۸

* التنبیه الثالث

(۲۸) قوله قدّس سرّه: (فالأولی: الحکم برجحان الاحتیاط فی کل مورد[۷۶] ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۱۳۹)

أقول: مراده قدّس سرّه من الحرج ۷۷]: هو البالغ منه حدّ الاختلال، کما هو ظاهره.

و ما أفاده فی وجه دفع کون التحدید بذلک عسر مّا: من أنّ دلیل الحرج ینفی التکلیف الإلزامی بالأمر الحرجی لا التکلیف الندبی، فهو ظاهر لا سترة فیه أصلا[۷۸]؛ لأن الحکمة فی رفع التکلیف العسری و الموجب له مع تفویت المصلحة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۸۹

فیه علی المکلّف هو التدارک بالتسهیل، و التسهیل مفروض فی التکلیف الندبی فلا مسوّغ لرفعه هذا، مضافا إلی ظهور الأدلّة بنفسها فی نفی الإلزام.

نعم، یکفی رعایة عدم وقوع المکلّف من غایة الاحتیاط فی الموضوعات فی الوسواس؛ فإن الشیطان یغتنم الفرصة و یتوسّل کثیرا ما من طریق الإطاعة إلی إلقاء المکلّف فی الهلکة و اللّه العاصم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۰

التنبیه الرابع عدم اختصاص الإباحة بالعاجز عن الإستعلام

(۲۹) قوله قدّس سرّه: (الرّابع: إباحة ما یحتمل الحرمة غیر مختصّة ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۱۴۰)

أقول: ما أفاده قدّس سرّه: من عدم اشتراط الرجوع إلی الإباحة فی الشبهة الموضوعیّة بالفحص ممّا لا إشکال بل لا خلاف فیه، بل الأمر کذلک فی الرجوع إلی الأمارات و الأصول مطلقا فی مطلق الشبهة الموضوعیّة، إلّا فی الشبهة الموضوعیّة الوجوبیّة فی بعض

جزئیاتها عند بعض علی ما ستقف علیه فی الخاتمة عند الکلام فی شروط البراءة.

و یدلّ علیه- مضافا إلی إطلاق ما دلّ علی الحکم فیها من العمومات و الخصوصات-: جملة من الأخبار الظاهرة فی نفی اشتراط الفحص.

منها: قوله علیه السّلام فی ذیل روایة مسعدة بن صدقة: «و الأشیاء کلّها علی هذا حتی یستبین لک غیره، أو تقوم به البیّنة»[۷۹][۸۰].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۱

و العقل؛ حیث إنه یجوز الرجوع إلی الأصل قبل الفحص فی الشبهة الموضوعیّة بخلاف الشبهة الحکمیّة. هذا بعض الکلام فی ذلک و ستقف علی تفصیله و شرح القول فیه فی الخاتمة إن شاء اللّه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۳

المطلب الثانی: الشبهة الوجوبیّة و فیه مسائل:

* المسألة الأولی: حصولها لفقدان النص- تنبیهات المسألة الأولی:

۱- محل الکلام فی المسألة الوجوب النفسی المستقل

۲- رجحان الإحتیاط و ترتّب الثواب علیه

۳- إختصاص أدلة البراءة بالشک فی الوجوب التعیینی

* المسألة الثانیة: حصولها لإجمال النص

* المسألة الثالثة: حصولها لتعارض النّصین

* المسألة الرابعة: حصولها من جهة اشتباه الموضوع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۵

المطلب الثانی: الشبهة الوجوبیّة

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

* المسألة الأولی: فیما إشتبه حکمه الشرعی الکلی من جهة عدم النص المعتبر

اشارة

(۳۰) قوله قدّس سرّه: (ثم ذکر الأمثلة للأقسام الثلاثة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۴۴)

فی دوران حکم العقل بین الوجوب و غیر الحرمة و ذکر جملة من الأمثلة

أقول: الأولی نقل بقیّة العبارة بعینها. قال- بعد قوله لاستفاضة الأخبار بالنهی عن السؤال عند الشراء من سوق المسلمین- ما هذا لفظه: «ما یحتمل تطرّق احتمال النجاسة أو الحرمة إلیه کأخبار الجبّة، و أخبار الفراء جریا علی مقتضی سعة الحنفیة کما أشار إلیه فی صحیحة البزنطی الواردة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۶

فی السؤال عن شراء جبّة فراء لا یدری أذکیة هی أم غیر ذکیة یصلی فیها؟ حیث قال علیه السّلام: لیس علیکم المسألة إن أبا جعفر علیه السّلام کان یقول: إن الخوارج ضیّقوا علی أنفسهم لجهالتهم و إن الدین أوسع من ذلک ۸۱].

إذا عرفت ذلک، فاعلم: أن الاحتیاط قد یکون متعلّقا بنفس الحکم الشرعی، و قد یکون متعلّقا بجزئیات الحکم الشرعی و أفراد

موضوعه، و کیف کان: فقد یکون الاحتیاط بالفعل، و قد یکون بالترک، و قد یکون بالجمع بین الأفراد المشکوک فیها.

و لنذکر جملة من الأمثلة لیظهر منها ما قلناه، فمن الاحتیاط الواجب فی الحکم الشرعی المتعلّق بالفعل: ما إذا اشتبه الحکم من الدلیل: بأن تردّد بین احتمال الوجوب و الاستحباب، فالواجب التوقّف فی الحکم و الاحتیاط بالإتیان بذلک الفعل، و من یعتمد علی أصالة البراءة یجعلها هنا مرجّحة للاستحباب.

و فیه: أوّلا ما عرفت: من عدم الاعتماد علی البراءة الأصلیّة فی الأحکام الشرعیّة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۷

و ثانیا: أن ما ذکروه یرجع إلی أن اللّه تعالی حکم بالاستحباب لموافقته البراءة الأصلیّة، و من المعلوم أن أحکام اللّه تعالی تابعة للحکم و المصالح المنظورة له تعالی، و هو أعلم.

و منه: ما إذا حصل الاشتباه فی الحکم من جهة تعارض الدلیلین علی وجه یتعذّر فیه الترجیح بینهما بالمرجّحات المنصوصة؛ فإن مقتضی الاحتیاط التوقّف عن الحکم و وجوب الإتیان بالفعل متی کان مقتضی الاحتیاط ذلک.

فإن قیل: إن الأخبار فی الصورة المذکورة قد دلّ بعضها علی الإرجاء، و بعضها علی العمل من باب التسلیم.

قلنا: هذا أیضا من ذلک؛ فإن التّعارض المذکور مع عدم ظهور مرجّح لأحد الطرفین، و لا وجه یمکن الجمع به فی البین ممّا یوجب دخول الحکم المذکور فی المتشابهات المأمور فیها بالاحتیاط. و سیأتی ما فیه مزید بیان لذلک. و من هذا القسم أیضا» ... إلی آخر ما حکاه عنه فی «الکتاب»[۸۲].

و هو کما تری صریح فی ذهابه إلی وجوب الاحتیاط فی مفروض البحث.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۸

(۳۱) قول المحدّث: «ثمّ أقول: هذا الحدیث المتواتر ... الی آخره»[۸۳].

أقول: أراد بذلک الإشارة إلی أنه فرض قیام الدلیل علی البراءة فی الشبهة الحکمیّة کان مقتضاه کونها الأصل الأوّلی فی الأشیاء فلا ینافی الخروج عنها من جهة قیام الدلیل علی وجوب الاحتیاط فی مطلق الشبهة الشامل للمقام، و فی المقام قد ورد بطریق التواتر و غیره ما یقتضی وجوب الاحتیاط أیضا فیلزم الخروج بهما عن مقتضی الأصل الأوّلی.

و لکنک قد عرفت عند التکلّم فی الأخبار ما فی هذا الکلام فراجع.

(۳۲) قوله قدّس سرّه: (و الأقوی فیه: جریان أصالة البراءة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۴۸)

أقول: استظهار کون المسألة خلافیّة مع الاستدلال لها بالأدلّة الأربعة التی منها الإجماع، لعلّه من جهة عدم الاعتناء بالخلاف، و عدم قدحه سیّما مع دعوی المخالف فی موضع آخر نفی الخلاف عن الرجوع إلی البراءة فی المقام علی ما عرفت.

و تمسّک مثل الشیخ و السیّد قدّس سرّهما بالاحتیاط أحیانا فی الشبهة الوجوبیّة مع وضوح مذهبهما من تصریحاتهم فی مواضع أخر، لا بدّ أن یحمل علی مجرّد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۹۹

التأیید للدلیل علی الاستدلال بها. و یدلّ علی الحکم فی خصوص المقام مرسلة «الفقیه»: «کل شیء مطلق حتّی یرد فیه نهی»[۸۴] أو «أمر»[۸۵] علی بعض طرقها.

و أمّا الإجماع المرکب الذی استند إلیه فلا إشکال فی تحقّقه فی المقام؛ فإن کل من قال بالبراءة فی الشبهة الحکمیة التحریمیّة، قال بالبراءة فی المقام و إن لم یکن الأمر کذلک من طرف العکس، لما عرفت الإشارة إلیه فإثبات البراءة فی تلک المسألة یغنی عن التکلّم فی المقام.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۰

[تنبیهات المسألة الاولی

التنبیه الثانی: رجحان الإحتیاط و ترتّب الثواب علیه ۸۶]

اشارة

(۳۳) قوله قدّس سرّه: (و الظاهر ترتّب الثواب علیه ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۵۰)

أقول: قد عرفت الإشکال فی الفرق بین الاحتیاط و التجرّی علی المعصیة فی حکم العقل و العقلاء، بدعوی کون المدح فی الأوّل راجعا إلی الفعل، و الذم فی الثانی راجعا إلی الفاعل.

(۳۴) قوله قدّس سرّه: (و فی جریان ذلک فی العبادات ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۵۰)

ان التقرّب فی العبادة یتوقّف علی العلم بالأمر تفصیلا أو إجمالا و مع انتفائه تنتفی مشروعیّة الاحتیاط

أقول: المشهور بین من تعرّض للمسألة هو الوجه الثانی، و حکی عن بعض الأوّل. و استند للمنع بما أفاده شیخنا قدّس سرّه فی وجهه: من اعتبار قصد القربة فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۱

العبادات اتفاقا، و هو یتوقف علی العلم بالأمر تفصیلا أو إجمالا- و المفروض انتفاؤه فلا- یکون الاحتیاط مشروعا من حیث توقّفه موضوعا علی إتیان الواقع علی تقدیر ثبوته بجمیع ما یعتبر فیه شرطا أو شطرا، و المفروض عدم إمکانه فی المقام.

و القول: بأن الأمر المتوقّف علیه قصد التقرّب لا- یلزم أن یکون واقعیّا، بل یکفی العلم بالأمر الظاهریّ الشرعی- و من هنا یقصد التقرّب بما یکون واجبا فی مرحلة الظاهر من جهة قیام الطریق الشرعی علیه اجتهادا أو تقلیدا- کما لا یلزم أن یکون أمرا وجوبیّا، و الفعل المأتی به بعنوان الاحتیاط متعلّق بالأمر الندبی الظاهری الشرعی، بعد فرض استقلال العقل بحسنه و رجحانه بملاحظة کشفه عن الأمر الشرعی بقاعدة التطابق و التلازم، أو من جهة الأوامر الشرعیّة المتعلّقة به المحمولة علی الاستحباب بعد الصّرف عن الوجوب، و لو فرض کون حسنه العقلی فاعلیّا لا یوجب رجحان الفعل و المدح علیه عقلا.

فاسد جدّا: من جهة أن الأمر المستکشف من قاعدة التلازم فی المقام کالأوامر المتعلّقة بعنوان الاحتیاط فی الشرعیّات لا یکون أمرا مولویّا بل إرشادیا محضا، فلا یوجب موافقته تقرّبا نظیر الأوامر المتعلقة بعنوان الإطاعة؛ فإن إطاعتها لا یوجب تقرّبا و لا یترتّب علیها الأجر و الثواب، بل حسن الاحتیاط عند التحقیق من جهة کونه نحوا من الانقیاد و الإطاعة و من مراتبها، فکما أن الأمر بالإطاعة لا یصلح لجعل المأمور به عبادة بالمعنی الأخصّ من حیث انطباق

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۲

الإطاعة علیه، و إلّا کان کل واجب واجبا عبادیّا فکذلک الفعل المنطبق علیه الاحتیاط لا یمکن أن یصیر عبادة من جهة قصد التقرّب بإطاعة الأمر المتعلّق بعنوان الاحتیاط.

و هذا هو المراد بقوله قدّس سرّه: «کما أن إطاعة الأوامر المتحقّقة لم تصر عبادة»[۸۷] و إن کانت العبارة لا یخلو عن شیء هذا.

و استدل للجواز تارة: بمنع توقف قصد التقرّب مطلقا علی العلم بالأمر الشرعی المولوی بأحد الوجهین، بل یکفی فیه احتماله، بمعنی: أنه یلزم أن یجعل الداعی فی العبادات المحققة امتثال الأمر الیقینی المتعلّق بها، و فی العبادات المحتملة امتثال الأمر الاحتمالی المتعلّق بها کلّ علی حسبه، بل التحقیق علی ما أسمعناک شرح القول فیه فی الجزء الأول عند الکلام فی الظن: أن الذی یقصد التقرّب بامتثاله فیما أدّی الطرق الشرعیّة إلیه من العبادات: هو الأمر الواقعی الذی یحکی عنه الطرق لا أوامر الطرق؛ حیث إنها غیریّة محضة لا یوجب إطاعتها قربا أصلا.

و أخری: بمنع توقف العبادة و قصد التقرّب علی جعل الدّاعی امتثال الأمر المتعلّق بها و لو احتمالا- بل یکفی رجحانها و حسنها العقلی و إن لم یتعلّق بها أمر شرعی أصلا. ألا تری أنه یصح الإتیان بالوضوء بعد دخول الوقت بداعی الغایات

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۳

المستحبّة مع استحالة تعلّق الأمر الندبی به لأجلها من حیث تعلّق الأمر الوجوبی به المانع من تعلّق الأمر الندبی؟

و من هنا قال ثانی الشهیدین قدّس سرّهما فی «الروضة» و غیره فی غیرها: إنّ الوضوء قبل الوقت لا یکون إلّا مستحبّا و بعد الوقت لا یکون إلّا واجبا؛ نظرا إلی أن تعدّد غایاته لا یوجب الاختلاف فیه و تعدّد عنوانه ۸۸]. و هذا بخلاف الغسل، و لذا قیل بتداخل الأغسال من حیث المسبّبات، و لم نقل بذلک فی الوضوء و إنّما التداخل فیه من حیث الأسباب.

بل التحقیق: کون الوجه فی عبادیّته رجحانه النفسی، و إلّا فالأمر المتعلّق به سواء فرض کونه وجوبیّا أو ندبیّا لیس إلّا غیریّا لا یصلح لجعله عبادة، فلیس المصحّح لکونه عبادة إلّا رجحانه النفسی الذی لا یوجب تعلّق الأمر النفسی به دائما من جهة قضاء الضرورة بتضادّ الوجوب و الاستحباب، و لو کان أحدهما نفسیّا و الآخر غیریّا.

بل التحقیق: استحالة اجتماع الاستحباب النفسی الغیری أیضا کما حققناه فی محلّه، و إن زعم بعض المحقّقین ممن قارب عصرنا خلاف ذلک، و أن الاختلاف بالنفسیّة و الغیریة یوجب رفع التضادّ بین الأحکام مطلقا حتی إذا کان أحدهما أمرا و الآخر نهیا، فأیّ مانع من أن یجعل المقرّب نفس عنوان الاحتیاط الراجح ذاتا و إن کان الأمر المتعلق به إرشادیّا؟

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۴

و مناط هذا الوجه و إن لم ینفکّ عن الوجه الأول؛ حیث إنّ جمیع موارد الاحتیاط لا ینفکّ عن احتمال الحکم الإلزامی الواقعی فی محل البحث، إلّا أنّ الحیثیّة مختلفة.

بل التحقیق: أنّ الوجهین مختلفان من حیث الذات من غیر أن یجتمعا مصداقا أصلا، و إن کان فی مورد وجود الاحتیاط احتمال الأمر موجودا دائما فلیس الاختلاف بینهما بمجرّد الحیثیّة فتدبّر.

ثمّ إن کلامه قدّس سرّه فی بیان وجه الجریان من حیث الاستناد إلی الوجه الأول، أو الثانی، أو هما معا، لا یخلو عن تشویش، و قد یستفاد منه اتحادهما، و إن کان الظاهر منه بعد التأمّل الاستناد إلی الوجه الثانی، و علیک بالتأمل فی أطرافه.

ثمّ لا یخفی علیک أن ما حکاه عن الشهید قدّس سرّه فی «الذکری»[۸۹]: من الاستدلال لحکم المقام، أعنی: مشروعیّة إتیان ما یحتمل الوجوب العبادی سواء کان من جهة اشتباه الحکم، أو الموضوع و إن کان البحث المحرّر فی «الکتاب» فی الأول بالآیات المذکورة، مبنیّ علی إرادة معنی الاحتیاط من التقوی و لو بقرینة قوله تعالی: حَقَّ تُقاتِهِ ۹۰] و قوله: مَا اسْتَطَعْتُمْ ۹۱] بحیث یشمل الشبهة الوجوبیّة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۵

و أمّا لو أرید منها ما یساوق الاحتیاط فی خصوص الشبهة التحریمیّة و ما یساوق الاجتناب عن المحرّمات، فلا تعلّق للآیات بالمقام کما هو ظاهر.

(۳۵) قوله قدّس سرّه: (و التحقیق: أنه إن قلنا ... إلی آخره)[۹۲]. (ج ۲/ ۱۵۲)

فی ان ما ذکر مستلزم للدور و جوابه النّقضی و الحلّی

أقول: حاصل ما أفاده قدّس سرّه من الاعتراض علی الاستدلال بالآیات فی المقام- الظاهر فی الالتزام بتوقّف العبادة علی العلم بالأمر تفصیلا أو إجمالا سواء کان واقعیّا أو ظاهریّا حیث إنّه علی تقدیر القول بکفایة مجرّد احتمال الأمر فی مشروعیّة العبادة لا یکون ثمّة حاجة أصلا إلی التمسّک بتلک الآیات کما هو ظاهر-:

أنّ الاستدلال بظاهر أوامر التقوی کأوامر الاحتیاط لإثبات المشروعیّة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۶

یکون دوریّا؛ حیث إن تحقّق موضوع التقوی کموضوع الاحتیاط علی القول بتوقّف مشروعیّة العبادة علی العلم بالأمر، یتوقّف علی الإتیان بمحتمل العبادة بجمیع ما له دخل فیه شطرا أو شرطا حتی قصد القربة المتوقف علی العلم بالأمر کما هو المفروض. و لیس هناک أمر محقّق بالفرض إلا الأمر بالتقوی المتوقف علی التقوی المتوقّفة علی الأمر؛ حیث إن الأمر فی مرتبة المحمول للمأمور به، فیلزم توقّف الأمر بالتقوی علیها، و توقّفها علیه، و هذا دور ظاهر.

فإن شئت قلت: إن مدلول الهیئة من عوارض مدلول المادّة الذی هو فعل المکلّف یتوقف علیه لا محالة، فلو فرض توقفه علی مدلول الهیئة یلزمه الدور الباطل، و لا- یلزم هذا علی القول بکفایة مجرّد الاحتمال؛ ضرورة وجود احتمال الأمر الواقعی مع قطع النظر عن مطلوبیّة الاحتیاط هذا.

و حاصل ما أفاده فی الجواب عن الاعتراض یرجع إلی وجهین:

أحدهما: النقض بالعبادات المحقّقة التی یعلم تعلّق الأمر بها فی الشریعة؛ حیث إن المفروض ثبوت مشروعیتها بتلک الأوامر المتوقّفة علی قدرة المکلّف علی الإتیان بها بجمیع ما له دخل فیها شرطا أو شطرا التی منها قصد التقرب المتوقّف علی العلم بالأمر. و المفروض أنه لا- أمر هناک إلّا تلک الأوامر فیتوقّف العبادة التی هی مدلول المادّة علی الأمر الذی هو مدلول الهیئة العارضة علی المادّة فیلزم الدور.

ثانیهما: الحلّ، و بیانه: أن المراد من المأمور به الذی هو معروض الهیئة هو

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۷

الفعل الجامع لجمیع ما یعتبر فیه بأحد الوجهین عدا نیّة التقرّب، فلم یؤخذ قصد التقرّب المتوقّف علی العلم بالأمر فی المأمور به حتی یلزم الدور؛ فإن قصد القربة لیس فی عداد سائر الشرائط المأخوذة فی المأمور به و فی عرضها و مرتبتها، و إنما هی مأخوذة فی الإطاعة المتأخرة عن الأمر. فکیف یعتبر فی المأمور به المقدّم علی الأمر فیقال: إنّ المراد من الصّلاة مثلا المتعلّقة بها الأمر هو الفعل الجامع لجمیع الأجزاء و الشرائط من غیر أن یلاحظ فیها قصد التقرّب؟ و بعد قیام الدلیل علی کونها عبادة یحکم بوجوب إیجادها بعنوان العبادة و امتثال أمر الشارع المتوقف علی الأمر، المفروض تعلّقه بها مجرّدة عن قصد التقرّب.

و کذلک یقال فی التقوی و الاحتیاط و إن المراد من عنوانهما المنطبق علی العبادة المحتملة هو الفعل القابل للوجوب بجمیع ما له دخل فیه عدا نیّة التقرّب، فالفعل یتعلّق به الأمر الندبی مجرّدا عن قصد الامتثال، فإذا فرض کون المحتمل عبارة علی تقدیر وجوبه یؤتی به بداعی امتثال أوامر التقوی و الاحتیاط، و الذی یشهد لما ذکر من تجرید الفعل عن قصد الأمر استقرار سیرة المجتهدین علی الفتوی باستحباب الفعل المذکور و إن لم یعلم المقلّد بکونه محتمل الوجوب، فضلا عن أن یوجبون ۹۳] علیه الإتیان به لداعی امتثال الأمر المحتمل، و لو أرید بالاحتیاط معناه الظاهر لم یجز للمفتی أن یفتی باستحبابه علی الوجه المزبور.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۸

هذا حاصل ما أفاده فی دفع الإشکال و الاعتراض علی استدلال الشهید قدّس سرّه و هو کما تری، مبنیّ علی الإغماض عمّا أفاده قدّس سرّه: من کون الأمر بالاحتیاط إرشادیّا محضا لا- یوجب إطاعته تقرّبا و البناء علی کونه أمرا شرعیّا مولویّا، و إلّا لم یکن الجواب المذکور مفیدا بالنسبة إلی أوامر الاحتیاط أصلا کما لا یخفی، بل الأمر بالنسبة إلی أوامر التقوی و نحوها کذلک؛ فإن حالها حال أوامر الاحتیاط من حیث کونها إرشادیّا محضة علی ما هو الظاهر منها هذا.

و قد یناقش فیما أفاده من الجواب الحلّی- مضافا إلی منافاته لما علیه ظاهر الفقهاء (رضوان الله علیهم) و استظهره منهم من اعتبار النیّة فی العبادات شرطا أو شطرا-: بأنه إذا فرض عدم دخل النیّة فی العبادة بأحد الوجهین من حیث استحالة أخذها فیها کمّا و کیفا، فما الفارق بینها و بین الواجب التوصّلی؟ مع أن کلماتهم تنادی بأعلی صوتها بانحصار الفارق بینهما بتوقف الصحة فی العبادات علی قصد

التقرب، و عدم توقفها علیه فی الواجبات التوصّلیّة.

فإن جعلت الفارق بینهما کون الإطاعة المتوقّفة علی قصد الامتثال و المتقوّمة به مطلقا معتبرة فی العبادات دون غیرها من التوصّلیّات، عاد الإشکال المذکور؛ فإن اعتبار الإطاعة فی العبادة مع استحالته لا بد أن یکون بأحد الوجهین.

فإن جعلت الفارق کون سقوط الأمر فی العبادة موقوفا علی الإطاعة دون غیرها، یقال: إنه- بعد البناء علی عدم أخذها فی العبادة و عدم دخلها فی المأمور

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۰۹

به أصلا- لا معنی لاعتبارها فی سقوط الأمر؛ إذ لا مقتضی له أصلا علی هذا التقدیر.

و هذا الإشکال کما تری لا تعلّق له بخصوص المقام، بل یجری فی العبادات المحقّقة أیضا. کما أن التفصّی عنه یجری بالنسبة إلیها أیضا علی ما عرفته من کلام شیخنا قدّس سرّه.

وجوه دفع المناقشة المزبورة و یمکن دفع المناقشة المذکورة بوجوه:

أحدها: أنه کما یمکن أن یکون المراد من الأمر بالشیء و الغرض منه و الداعی علیه أعمّ منه، مع قصور الأمر عن التعلّق به- کما هو مطّرد فی الواجبات التوصّلیة؛ حیث إنه یسقط الأمر المتعلّق بها إذا وجدت من دون قصد و اختیار، بل کثیرا ما تسقط بفعل الغیر و لو لم یکن مکلّفا مع استحالة تعلّق الأمر بالعنوان الأعمّ من الاختیار و غیره، و من فعل النفس و فعل الغیر، و یوجد أحیانا فی العبادات أیضا، کما فی عبادة الناسی لما حکم بسقوط الأمر مع نسیانه من الأجزاء و الشرائط و التارک جهلا لما حکم بسقوطه معه و غیر ذلک، و کما فی الطهارة الحدثیّة فیما لم یتمکّن من إیجادها مباشرة فی وجه، و فی العبادة التبرعیّة من المیّت فی القضاء عنه مع فرض وجوبها علی الولیّ علی تأمّل ظاهر فی کونها من قبیل المقام، و إن توهّمه بعض علی خلاف التحقیق؛ من حیث إن الأمر المتعلّق

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۰

بالولی من حیث کونه مأمورا بإبراء ذمة المیت توصّلی- کذلک یمکن أن یکون أخصّ من المأمور به بحیث یکون المأخوذ فی حصوله ما لا یمکن أخذه فی المأمور به لقصور تعلّق الأمر به مع أخذه کما فی قصد القربة فی العبادات.

و هذا المعنی و إن کان علی خلاف ظاهر القضیّة اللفظیة حیث إن ظاهرها انطباق الغرض و المقصود علی ما تعلّق به الأمر، إلّا أنه لا بدّ من الالتزام به بعد قیام الدلیل علی کون الواجب عبادة.

و هذا هو المراد ممّا ذکره بعض أفاضل مقاربی عصرنا أو عاصرناه فی بیان عنوان أخذ قصد التقرّب فی العبادات من کونه مأخوذا فی المأمور به الواقعی الظاهری ۹۴]؛ فإنّ المراد مما أمر به واقعا فی کلامه فی مقابل الظاهری حسب ما یفصح عنه کلماته لیس ما یتراءی من ظاهر اللفظین فی بادیء النظر بالنظر إلی المعنی المعروف، بل المراد به ما تعلّق إرادة الشارع به واقعا و یحکی عنه الأوامر اللفظیّة بحسب الدلالة الالتزامیّة.

ثانیها: أن ما وجب فی الشرع إنّما هو من جهة عنوان ینطبق علیه، أو واجب عقلی متّحد معه وجودا، و من هنا ذکر المتکلمون من أصحابنا و غیرهم: أن الواجبات السمعیّة إنّما وجبت لکونها ألطافا فی الواجبات العقلیة.

و قد أشیر إلی هذه المقالة فی الکتاب العزیز، یقول جل قائله و عز اسمه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۱

تبارک و تعالی: إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهی عَنِ الْفَحْشاءِ وَ الْمُنْکَرِ[۹۵] و لمّا کان الغرض و العنوان المذکور معلوما فی الواجبات التوصّلیة فحکم بدوران سقوط الأمر مدار حصوله کیف ما اتفق و حصل، و لو من غیر اختیار المکلّف، أو بفعل الغیر.

و لمّا لم یکن حقیقته معلومة فی الواجبات التعبّدیة و إن علم إجمالا بوجوده و اعتباره فی سقوط الأمر المتعلّق بها، فیحکم من جهة

لزوم تحصیل القطع بوجوده، بلزوم الإتیان بالمأمور به بعنوان الإطاعة و الامتثال حتّی نقطع بحصوله من حیث احتمال توقّف وجوده علی إیجاد الفعل بعنوان المباشرة و الاختیار و الامتثال و عدم کفایة وجود الفعل بعنوان الإطلاق فی ترتّبه علیه و انطباقه معه، و هذا أمر ممکن معقول، فوجوب إیجاد الفعل بقصد الإطاعة و الامتثال فی العبادات إنّما هو من جهة توقّف القطع بسقوط الغرض الموجب لسقوط الأمر علیه، و من باب الاحتیاط اللازم حقیقة لا من جهة دخله فی المأمور به بأحد الوجهین فی مرحلة الواقع- کما عرفت- أو الظاهر.

و هذا نظیر الوجه الذی ذکروه لاعتبار قصد الوجه فی العبادات علی ما عرفت الکلام فیه، و لعلّک تعرفه أیضا فی بعض المسائل الآتیة إن شاء اللّه تعالی.

و قد ذکر المحقق القمی قدّس سرّه فی «القوانین» فی بیان الفرق بین الواجب العبادی و التوصّلی ما یرجع إلی ما ذکرنا فراجع إلیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۲

ثم إن هذا الذی أفاده قدّس سرّه و إن لم یخل عن النقض و الإبرام، بل عن بعض المناقشات طردا و عکسا کما یظهر من الرجوع إلی «الفصول»، بل لا یساعده کلماتهم بظواهرها، إلّا أنه لا ضیر فی الالتزام به فی دفع المناقشة المذکورة فی المقام إذا انحصر الوجه فیه و لم یکن هناک مدفع.

ثالثها: أنه قد قام فی الواجب التعبّدی ما یقضی بمدخلیّة حصول عنوان الإطاعة و الامتثال فی سقوط الأمر المتعلّق بذات الفعل مجرّدا عن اعتبار قصد القربة فیه، و یعلم أن هناک جهة توجبه عند الشارع و إن لم نعلمها بعینها و لا یتوقف قصد التقرّب فی إتیان الواجب علی العلم التفصیلی بما أوجب اعتباره فی سقوط الأمر المتعلّق به، و هذا مطّرد فی جمیع الموارد حتی فی مسألة نسیان ما لا یوجب بطلان العبادة أو الإخلال بما لا یوجبه جهلا؛ لأن قصد الإطاعة مفروض من الناسی و الجاهل مع غفلتهما عن مخالفة المأتی به للمأمور به کما ستقف علی شرح القول فیه فی محلّه، و فی مسألة سقوط المباشرة فی الطهارة الحدیثة عن العاجز؛ حیث إن الفعل لا یخلو عن قصد الامتثال من المکلّف، أو عن المباشر، أو هما معا علی الخلاف. و هکذا فی سائر ما توهّم الصحّة مع عدم القصد، و لا یکاد یخفی علیک الفرق بین هذه الوجوه.

رابعها: ما یستفاد من کلام بعض الأفاضل ممّن عاصرناه:

«من أن غایة ما قضی به البرهان: هو التمکّن من الفعل و القدرة علیه عند إیجاده لا فی زمان الأمر به، و المکلّف قادر فی العبادات علی إیجادها بقصد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۳

الإطاعة فی زمان الفعل المتأخّر عن زمان الأمر لفرض سبق الأمر به و إن لم یکن قادرا علیه فی زمان الأمر، و لا امتناع فی تأثیر الأمر فی القدرة علی متعلّقه فی زمان وجوده؛ إذ لا برهان یقضی باستحالته.

لا یقال: إن تصوّر الموضوع مقدّم علی المحمول، و کیف یتصوّر الموضوع المأخوذ فیه عنوان متأخر عن المحمول؟

لأنّا نقول: المتصوّر هو الفعل الذی یوجد بقصد القربة فی الزمان المتأخر عن الأمر، و هذا معنی معقول و إن توقف وجوده الخارجی علی سبق الأمر»[۹۶].

و هو کما تری، لا محصّل له عند التأمّل.

و هنا بعض وجوه أخر فی کمال الضعف و السقوط مثل:

أن الامتناع إنّما هو إذا کان الدلیل علی اعتبار القصد نفس الأمر لا الدلیل الخارجی من إجماع و غیره.

فإنه کما تری؛ حیث إنّ برهان الامتناع کیف یعقل الفرق فیه بین اختلاف الدلیل من حیث الداخل و الخارج مع کون الخارج کاشفا عن المراد و مبیّنا للمأمور به؟

إلی غیر ذلک ممّا یتلو الوجه المذکور فی ظهور الضعف، هذه غایة ما یقال فی دفع الإشکال المذکور فی المقام.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۴

لکنه کما تری لا یقتضی تجرید عنوان الاحتیاط عن حقیقته، و رفع الید عنه، و حمله علی إرادة مجرّد الإتیان بالفعل و لو لم یکن بداعی احتمال المطلوبیّة کما هو ظاهر ما أفاده شیخنا قدّس سرّه فی «الکتاب»، مع توقّفه علی تمحّل ذلک فی خصوص العبادات المحتملة؛ إذ مبنی الوجه المزبور علی ما عرفت علی حمل الأمر المتعلّق بالاحتیاط علی الأمر الشرعی المولوی مع تجرید الاحتیاط عن قصد التقرّب بامتثال الأمر المتعلّق به، و هذا لا یقتضی تجریده عن الإتیان بالفعل حذرا عن مخالفة الواقع المحتمل الذی یتقوّم به حقیقة الاحتیاط.

و أمّا ما استشهد به لذلک: من «استقرار سیرة أهل الفتوی علی الفتوی باستحباب الفعل ... إلی آخر ما أفاده قدّس سرّه»[۹۷].

فقد یناقش فیه: بأن الإفتاء بالاستحباب علی الوجه المذکور فی الشبهة الحکمیّة من جهة ورود خبر ضعیف فی المسألة أو فتوی فقیه فیها، لیس من جهة أخبار الاحتیاط حتی یتوقّف علی تجریده عن عنوانه علی تقدیر تعقّله و تسلیمه، و إنّما هو من جهة ما دلّ علی التسامح فی السنن عندهم من الأخبار الواردة فی هذا الباب؛ فإنّ دلالتها علی ما زعموا و إن لم یخل عن إشکال سیّما عند شیخنا قدّس سرّه علی ما ستقف علیه عن قریب؛ إلّا أنهم لم یلتفتوا إلی هذا الإشکال، أو لم یعتنوا به من جهة ضعفه و وهنه عندهم، و اعتقدوا الدلالة علی ما ذهبوا إلیه کما یظهر من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۵

عنوان المسألة فی «الکتاب» عن قریب.

و من هنا لم یفت أحد منهم باستحباب الفعل مجرّدا عن عنوان الاحتیاط فی الشّبهة الموضوعیّة، بل قیّدوه بعنوان الاحتیاط فیعلم من ذلک: أن قولهم بذلک و مصیرهم إلیه فی الشبهة الحکمیّة من الجهة المذکورة لا من جهة ما ذکره قدّس سرّه و إلّا لم یکن معنی للفرق بین الشبهتین کما هو ظاهر فافهم.

(۳۶) قوله قدّس سرّه: (ثم إن منشأ احتمال الوجوب إذا کان خبرا ضعیفا لا حاجة إلی أخبار الاحتیاط ... إلی آخره)[۹۸]. (ج ۲/ ۱۵۳)

الکلام فی قاعدة التسامح فی أدلة السنن

أقول: تحقیق المقام و توضیحه علی وجه یرفع به غواشی الأوهام، یحتاج إلی بسط فی الکلام، فلا بد أوّلا من نقل تمام ما وصل إلینا من الأخبار التی استدلوا بها علی مسألة التسامح فی السنن، ثم التکلم ثانیا فیما یستفاد منها، و الجهات التی وقع البحث عنها فی کلماتهم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۶

الأخبار الواردة فی المقام

منها: ما رواه فی «المحاسن» فی الصحیح عن هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: من بلغه عن النبیّ صلّی اللّه علیه و اله و سلّم شیء من الثواب فعمله، کان أجر ذلک له، و إن کان رسول الله صلّی اللّه علیه و اله و سلّم لم یقله ۹۹].

و عن «البحار»- بعد ذکره-: أن الخبر من المشهورات روواه العامة و الخاصّة بأسانیده ۱۰۰].

و منها: ما فی «الوسائل»، نقلا عن «المحاسن» أیضا بسنده عن محمد بن مروان عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: من بلغه من النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم شیء من الثواب ففعل ذلک طلب قول النبیّ صلّی اللّه علیه و اله و سلّم کان له ذلک الثواب و إن کان النبی لم یقله.

و منها: فی «الوسائل» أیضا نقلا عن «عدّة الداعی» لابن فهد الحلی، قال:

روی الصدوق عن محمّد بن یعقوب بطرقه عن الأئمّة علیهم السّلام: من بلغه شیء من الخیر فعمل به کان له من الثواب ما بلغه و إن لم یکن الأمر کما نقل إلیه ۱۰۱].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۷

و منها: ما فی «الوسائل» أیضا عن کتاب «الإقبال» لعلیّ بن موسی بن جعفر ابن طاوس عن الصادق علیه السّلام، قال علیه السّلام: من بلغه شیء من الخیر فعمل به کان له ذلک و إن لم یکن الأمر کما بلغه ۱۰۲].

و منها: ما فی «الوسائل» أیضا عن کتاب «ثواب الأعمال» لمحمّد بن علی بن بابویه بسنده عن صفوان البصری ۱۰۳] عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: من بلغه شیء من الثواب علی شیء من الخیر فعمل به کان له أجر ذلک، و إن کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و اله و سلّم لم یقله ۱۰۴].

و منها: ما عن «الکافی» بسنده الصحیح عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال علیه السّلام: من سمع شیئا من الثواب علی شیء فصنعه، کان له إن لم یکن علی ما بلغه ۱۰۵].

و منها: ما عن «الصافی» أیضا عن محمد بن مروان قال سمعت أبا جعفر علیه السّلام یقول: من بلغه ثواب من الله علی عمل فعمل ذلک العمل التماس ذلک الثواب،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۸

أوتیه و إن لم یکن الحدیث کما بلغه ۱۰۶].

و منها: ما عن طرق العامّة عن عبد الرحمن الحلوانی رفعا إلی جابر بن عبد اللّه الأنصاری قال: قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و اله و سلّم من بلغه من الله فضیلة، فأخذ بها و عمل بها إیمانا باللّه و رجاء ثوابه أعطاه اللّه ذلک و إن لم یکن کذلک ۱۰۷].

هذه ما وصلت إلینا من الأخبار و وقفنا علیه.

إذا عرفت ذلک فنقول: إن المشهور بین الأصحاب، بل العامة: ثبوت التسامح فی أخبار السنن؛ بمعنی إثباتها بما لا یجتمع فیه شرائط حجیّة الخبر، کل علی مذهبه فیها، بل عن غیر واحد نقل الإجماع علی ذلک.

فعن «الذّکری»: أن أخبار الفضائل یتسامح فیها عند أهل العلم ۱۰۸].

و عن «عدّة الدّاعی» لأحمد بن فهد- بعد نقل الروایات المتقدّمة- ما هذا لفظه: «فصار هذا المعنی مجمعا علیه بین الفریقین»[۱۰۹]. و عن الشیخ البهائی قدّس سرّه فی «أربعینه» نسبته إلی فقهائنا[۱۱۰].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۱۹

و عن «الوسائل» نسبته إلی الأصحاب مصرّحا بشمول المسألة لأدلّة المکروهات أیضا[۱۱۱]. و عن بعض الأصحاب نسبته إلی العلماء المحقّقین ۱۱۲]، إلی غیر ذلک من کلماتهم الظاهرة فی دعوی الإجماع.

و خالف فیه العلامة فی الموضعین من محکی «المنتهی»[۱۱۳] و بعض الأخباریّین علی ما حکی عنه طاعنا علی الأصحاب؛ من حیث ذهابهم إلی إثبات الاستحباب و الکراهة بالأخبار الضعیفة عندهم، مع أنه لا تفصیل فی مدرک الأحکام. و صاحب «المدارک» حیث قال فی أوّل کتابه- بعد ذکر جملة من الوضوءات المستحبّة، و ذکر ضعف مستندها- ما لفظه:

«و ما یقال من أن أدلة السنن یتسامح فیها بما لا یتسامح فی غیرها، فمنظور فیه؛ لأن الإستحباب حکم شرعی یتوقّف علی دلیل شرعیّ»[۱۱۴]. انتهی کلامه رفع مقامه.

بل ربّما یستظهر المنع من الصدوق و شیخه ابن الولید، قال الصدوق- فی کتاب الصّوم من «الفقیه» علی ما حکی- ما هذا لفظه: «و أمّا خبر صلاة غدیر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۰

خم و الثواب المذکور لمن صامه؛ فإن شیخنا محمد بن الحسن بن [ال] ولید لا یصحّحه، و یقول: إنه من طریق محمّد بن موسی الهمدانی و کان غیر ثقة، و کلّ ما لم یصحّحه ذلک الشیخ و لم یحکم بصحّته من الأخبار، فهو عندنا متروک غیر صحیح»[۱۱۵]. انتهی کلامه رفع مقامه.

إذ لو جوّز التسامح لم یکن لهما داع إلی ردّ الخبر المذکور.

و أمّا المانعون فیکفیهم عدم الدلیل علی ما أشار إلیه فی «المدارک»[۱۱۶]، و لا یحتاج إلی التمسّک باستصحاب العدم، أو أصالة العدم، أو عدم الدلیل دلیل العدم؛ لأن الغرض لیس الحکم بعدم الاستحباب، بل عدم الحکم به، و یکفی فیه الأصل الأوّلی فی غیر العلم حقیقة، و إلیه یرجع ما فی «المدارک»، لا إلی التمسّک بالأصول المذکورة.

أدلة المثبتین لإستحباب الفعل و ما فیها

و أمّا المثبتون فیستدلّ لهم بوجوه:

أحدها: ما عن الوحید البهبهانی قدّس سرّه ۱۱۷] و تبعه جماعة[۱۱۸]؛ من حسن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۱

الاحتیاط و رجحانه الثابت بالأدلّة الأربعة.

و قد عرفت الکلام فیه فی «الکتاب»[۱۱۹]؛ فإنه و إن ذکر فیه عنوان المسألة فی العبادات المحتملة بالمعنی الأخص، إلّا أن الاحتیاط بالتقرّب بالأمر المحتمل بحیث یترتّب علیه أثر العبادة بقول مطلق، لا یفرّق فیه بین العبارتین، علی القول بتوقّف العبادة علی العلم بالأمر. نعم، جواز الفعل لا بداعی الأمر المحتمل، أو بداعیه مع عدم الالتزام بترتّب آثار العبادة علیه، ممّا لا شبهة فیه فی غیر العبادة بالمعنی الأخصّ.

و کیف ما کان: الکلام فی المقام: فی إثبات استحباب الفعل لا فی إثبات حسن الاحتیاط عقلا أو رجحانه شرعا، و أدلّة الاحتیاط لا تثبت هذا المعنی إلّا بإثبات مقدّمتین: إحداهما: کون الأمر به مولویّا. الثانیة: تجرید الاحتیاط عن عنوانه، علی ما عرفته فی «الکتاب»[۱۲۰]، و هما فی حیّز المنع علی ما عرفت، فهذا الوجه لا یثبت المقصود فی المسألة، و إنّما یثبت رجحان الفعل بعنوان الاحتیاط و لو لم یکن هناک خبر أصلا، و هذا المعنی ممّا لا ینکره أحد ظاهرا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۲

ثانیها: الإجماعات المنقولة المعتضدة بالشهرة العظیمة المحققة و المنقولة من الخاصة و العامّة، بل لو ادّعی أحد الإجماع المحقق فی المسألة بملاحظتها و الفتاوی المحصّلة له بالتتبع، یصدّق فی دعواه، بل لو ادّعی الاتفاق من غیر صاحب «المدارک» کان مصدّقا؛ لأنّ المحکیّ عن العلامة قدّس سرّه الرجوع عما ذکره ۱۲۱]، بل هو المحکی عن السیّد فی «المدارک» فی «باب الصلاة»[۱۲۲] أیضا.

و بالجملة: دعوی الإجماع فی المسألة لیست ببعیدة کلّ البعید بعد ملاحظة ما عرفت.

ثالثها: الأخبار المستفیضة التی عرفتها و فیها الصحاح و غیرها، بل نفی شیخنا قدّس سرّه فی «الرسالة» التی أفردها فی المسألة- البعد عن دعوی تواترها معنی ۱۲۳]، أو احتفافها بالقرائن الموجبة للقطع بصدورها التی منها الإجماعات المعتضدة بالشهرة العظیمة هذا.

و قد أورد علی التمسّک بها بوجهین:

أحدهما: ما یرجع إلی المنع عن التمسّک بها فی المسألة مع تسلیم صحتها سندا و دلالتها علی المدّعی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۳

ثانیهما: ما یرجع إلی المنع عن دلالتها و إن سلّم جواز التمسّک بها فی المسألة.

أمّا الأول؛ فلما قیل: إن المسألة أصولیّة و لا یجوز التمسّک بأخبار الآحاد فی الأصول و إن کانت صحیحة، و إن جاز التمسّک بها فی الفروع.

و أجیب عنه تارة؛ بمنع کون الأخبار المذکورة من الآحاد المجردة.

و أخری: بمنع عدم جواز التمسّک بالآحاد فی الأصول العملیّة، فإن الممنوع عدم جواز التمسّک بها فی الأصول الاعتقادیة لا العملیّة.

و ثالثة: بما ذکره غیر واحد من المشایخ المتأخرین ۱۲۴]: من أن مرجع البحث فی المسألة لیس إلی إثبات حجیّة خبر الضعیف فی السنن حتی یمنع منها- من حیث کون المسألة أصولیّة فلا یجوز التمسّک بأخبار الآحاد فیها، أو یستبعد ثبوتها بالخبر الضعیف؛ من حیث إن أحکام الشرع لا- تختلف من حیث المدرک؛ فإن خبر الضعیف الغیر المنجبر بالعمل، لیس بحجّة مطلقا من غیر فرق بین مفادها حتّی أنه لا یجوز إثبات الإباحة بها فضلا عن الاستحباب- بل إلی إثبات استحباب کل فعل بلغ علیه الأجر و الثواب من النبیّ صلّی اللّه علیه و اله و سلّم أو الوصیّ الراجع إلی البلوغ عن اللّه تعالی. و خبر الضعیف موجد و محدث لهذا العنوان الوجدانی حقیقة، فإن صدق البلوغ لا یتوقف علی الحجیّة أصلا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۴

و من هنا تعدّی غیر واحد و سرّی المسألة إلی إثبات السنن بفتوی الفقیه أیضا بناء علی تعمیم البلوغ بالنسبة إلی الخبر الحدسیّ أیضا کما ستقف علی شرح القول فیه فی تنبیهات المسألة و کذا التزموا بإثبات الاستحباب فیما دلّ الخبر الضعیف علی وجوب شیء من حیث إنّ الإخبار عن الوجوب إخبار عن الثواب بالالتزام.

فالبحث یرجع إلی البحث عن مسألة فرعیّة کلیّة؛ و هو استحباب کل فعل بلغ فیه الخیر. و الدلیل علی هذا الحکم الفرعیّ الکلی: الأخبار المتقدّمة الصحیحة المعمول بها. و المثبت للصغری بحکم الحسّ و الوجدان خبر الضعیف. و أین هذا من التمسّک بخبر الضعیف لإثبات الأحکام الشرعیّة؟

و هذا نظیر جبر ضعف السند بالشهرة، أو غیرها من الأمارات الغیر المعتبرة، علی القول بأن الحجیّة الخبر المظنون الصدور مطلقا أو الدلالة کذلک، فحصل بملاحظتها الظن بالصدور أو الدلالة؛ فإنه لا یمکن أن یقال بالمنع عن ذلک؛ من حیث إن الشهرة لیست بحجة مثلا فإن الحجّة فی المسألة حقیقة الخبر بمقتضی ما دلّ علی حجیّته، و الشهرة إنّما یوجب وجود أمر وجدانی فلا یتمسّک بها حقیقة.

و بالجملة: فرق بین جعل خبر الضعیف حجّة فی مدلوله من غیر فرق بین مدلوله، و بین تأثیره فی أمر وجدانی و هو الإخبار من الثواب علی الفعل و لو التزاما، و إن کان مدلوله الوجوب مطابقة.

و الأوّل: یتوقّف علی إثبات حجیّته کالخبر الصحیح من غیر فرق بینهما.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۵

و الثانی: لا یتوقّف علی حجیّته لکونه سببا له بحکم الوجدان.

فهذا نظیر أن یقال: إذا اختلف الأقوال فی المسألة فافعل کذا؛ فإن سببیّة کل قول لحدوث الاختلاف لا یتوقّف علی حجیّته و هکذا. و هذا نظیر ید المسلم و الجهل بالطهارة فی کلماتهم؛ فإن الدلیل علی الملکیّة حقیقة ما دلّ علی ملکیّة ما فی ید المسلم و طهارة المجهول لا نفس الید الجهل حقیقة. و الأولی جعل النظیر ما دلّ علی وجوب الاحتیاط فی موارده، و الأخبار الدالة علی حرمة نقض الیقین بالشکّ فی الشبهات الحکمیّة؛ فإن الشکّ فی المکلّف به و سبق الیقین لیسا دلیلا علی الحکم الظاهری حقیقة و إنما هما من قبیل الموضوع له، فکذا المقام فتدبّر.

هذا ملخّص ما یقال فی تقریب الجواب الثالث.

و أورد علیه شیخنا قدّس سرّه بوجوه:

أحدها: کونه خلاف ظاهر کلمة القائلین بالتسامح؛ فإن ظاهرها- کما لا یخفی لمن راجع إلیها- جعل خبر الضعیف حجّة فی السنن و الاستدلال لها به و جعل الأخبار المذکورة دلیلا علی حجیّة خبر الضعیف، و من هنا ذکروا: أنه یتسامح فی أدلّة السنن و الفضائل.

ثانیها: أن ما ذکروه یرجع عند التأمّل إلی التمسّک بالخبر الضعیف فی باب السنن و جعله حجّة فیه؛ إذ لا فرق بین أن یقال: کل فعل دلّ خبر ضعیف علی استحبابه فهو مستحبّ. و بین أن یقال: کل خبر ضعیف حجّة فی إثبات الاستحباب؛ فإن معنی حجیّة الشیء فی الأدلّة الظنّیة جعله موضوعا للحکم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۶

الظاهری و وسطا لحکم متعلّقه.

ثالثها: أنا نسلّم الفرق بین المعنیین و أن مرجع التسامح فی السنن لیس إلی کون خبر الضعیف حجّة فی مدلوله بحیث یصدّق فیه و یترتّب علیه أحکام، بل إلی کون الخبر موجدا لموضوع بلوغ الثواب الدلیل علی استحباب هذا الفعل، الأخبار المتقدمة. نظیر احتمال التکلیف الإلزامی الذی قضی بوجوب الاحتیاط فیه، ما دلّ علی الاحتیاط. و نظیر احتمال بقاء الثابت سابقا الذی قضی علی البناء بالبقاء فیه، الأخبار النّاهیة عن نقض الیقین بالشک کما ذکروه: لکن نقول: إن مرجعه إلی إثبات المسألة الأصولیّة عند التحقیق بالأخبار المذکورة، لا إثبات المسألة الفرعیّة.

المسألة أصولیّة

و من هنا منع المحقّق قدّس سرّه من التمسّک بالنّبوی «دع ما یریبک إلی ما لا یریبک»[۱۲۵] فی إثبات وجوب الاحتیاط من حیث إنه مسألة أصولیّة لا یجوز التمسّک لها بالخبر الواحد[۱۲۶]. و المحقق السبزواری ۱۲۷] و بعض آخر من التمسّک

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۷

بأخبار الاستصحاب ۱۲۸]، من حیث إن مسألة الاستصحاب مسألة أصولیّة؛ لأن الحکم المستنبط من الأخبار المذکورة لا ینفع العامی و لا یتعلق بالعمل بلا واسطة، کما أن الحکم المستنبط من قوله: «لا تنقض الیقین بالشکّ» فی الشبهة الحکمیّة لا ینفع العامی من حیث توقّفه علی إحراز أرکانه بالفحص و عدم قیام دلیل علی خلافه، کما أن التشبّث بذیل الخبر الضعیف؛ نظرا إلی الأخبار المذکورة یتوقّف علی فهم مدلوله، و عدم احتمال الحرمة فی المسألة، و عدم قیام دلیل معتبر علی خلافه.

فالأخبار المذکورة کأخبار الاستصحاب و الاحتیاط ینفع المجتهد و المستنبط فقط، و لا حظّ للعامی فیها و إن کان الحکم المستنبط فی الجزئیّات ینفع المجتهد و العامی. کما أن الخبر الدّال علی وجوب فعل یعمل به الفریقان، مع أن حجیّته لا ینفع العامی.

و الوجه فی ذلک: أن المسألة الأصولیّة لما مهّدت للاستنباط فلا ینفع إلّا للمستنبط، و هذا بخلاف المسألة الفرعیّة فإنه یشترک فیه الفریقان بعد استنباط المجتهد حکمها من الأدلّة کوجوب السورة، أو الاستعاذة، أو البناء علی الأکثر فی شکوک الصّلاة، أو عدم الالتفات إلی الشّکّ بعد التجاوز، إلی غیر ذلک من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۸

الجزئیّات، و الکلیّات؛ فإنها أحکام لموضوعات أفعال المکلّفین لا مدخل لخصوص المجتهد فی موضوعها، و ینفع الفریقان و یعملان بهما بعد الاستنباط.

و هذا بخلاف المقام؛ فإنه کالعمل بالأدلّة و الأصول فی الشبهات الحکمیّة من حیث توقف العمل علی تشخیص مدالیلها و مجاریها و الفحص عن معارضاتها، فکما أنه لیس للمفتی أن یقول للعامی؛ خذ بمقتضی الحالة السابقة فیما شککت من بقاء الحکم الشرعی

الکلی، کذلک لا یجوز له أن یقول للعامی: خذ بالخبر الضعیف الدالّ علی استحباب فعل إذا لم یکن هناک معارض، و هذا بخلاف الاستصحاب فی الموضوعات فإنه حکم فرعیّ یشترک فیه المجتهد و المقلّد، و من هنا یکون مسألة فرعیّة و لو قلنا باعتباره من باب الظنّ.

و من هنا یظهر: أن [تنظیر][۱۲۹] المقام بالعمل بالید و قاعدة الطهارة فی الشبهات الموضوعیّة لیس ممّا ینبغی، بل نظیر المقام: العمل بالقاعدة فی الشبهات الحکمیّة.

لا یقال: العمل بالخبر الضعیف الدال علی استحباب فعل یشترک فیه المجتهد و العامی غایة ما هناک کون المجتهد نائبا عن العامی فی تشخیص مدلول الخبر و دفع معارضاته.

لأنا نقول: ما ذکر جار بالنسبة إلی جمیع المسائل الأصولیّة؛ فإنه کما یعمل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۲۹

المجتهد بخبر العادل فی الفروع، کذلک یعمل العامی به؛ غایة الأمر کون المجتهد نائبا عنه فی تشخیص مدلول الخبر و دفع معارضاته. و من هنا جاز للعامی فی زمان الحضور العمل بالروایات کما جاز له التقلید و العمل بالفتاوی، مع أنه لم یقل أحد بکون مسألة حجیّة خبر الواحد مسألة فرعیّة؛ فاختصاص [ال] مسائل الأصولیّة فی زماننا هذا و أشباهه بالمجتهد إنّما هو عارضیّ من جهة قدرته علی العمل بها و عجز العامی عنها. هذا ما لخّصناه من إفاداته بطولها فی «الرسالة» فی الإیراد علی الجواب الثالث ۱۳۰].

و قال قدّس سرّه- بعد ما لخصّناه- ما هذا لفظه: «إذا عرفت ما ذکرنا ظهر لک: أن قاعدة التسامح مسألة أصولیّة؛ لأنها بعد إتقانها و استنباط ما هو مراد الشارع منها فی الأخبار المتقدّمة، فهو شیء یرجع إلیه المجتهد فی استحباب الأفعال، و لا ینفع المقلّد فی شیء؛ لأن العمل بها یحتاج إلی إعمال ملکة الاجتهاد و صرف القوّة القدسیة فی استنباط مدلول الخبر، و الفحص عن معارضة الراجح علیه، أو المساوی له، أو نحو ذلک ممّا یحتاج إلیه العمل بالخبر الصحیح، فهو نظیر مسألة حجیّة الخبر الواحد، و مسائل الاستصحاب، و البراءة، و الاحتیاط؛ فی أنها یرجع إلیها المجتهد و لا ینفع المقلّد؛ و إن کانت نفس القاعدة قطعیّة المراد من حیث العموم أو الخصوص.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۰

و ممّا ذکرنا ظهر: أن إطلاق الرخصة للمقلّدین فی العمل بقاعدة التسامح غیر جائز، کیف! و دلالة الأخبار الضعیفة غیر ضروریّة، فقد یظهر منها ما یجب طرحها لمنافاته لدلیل معتبر عقلیّ أو نقلی، و قد یعارض الاستحباب احتمال الحرمة الذی لا یتفطّن له المقلّد، و قد یخطأ فی فهم کیفیّة العمل إلی غیر ذلک من الاختلال.

نعم، یمکن أن یرخّص له ذلک علی وجه خاصّ تؤمن معه الخطأ کترخیص أدعیة کتاب «زاد المعاد»[۱۳۱] مثلا للعامی الذی لا یقطع باستحبابها، و هو فی الحقیقة إفتاء باستحبابها لا إفتاء بالتسامح»[۱۳۲]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و أنت خبیر بأن العمدة ما ذکره أخیرا: من التمسّک بلازم المسألة الأصولیّة و خاصیّتها فی المقام، و إلّا فیتوجّه المناقشة إلی ما أفاده أوّلا و ثانیا بما لا یحتاج إلی البیان.

و مع ذلک یناقش فیه أوّلا: بأن العمل بما ورد من التسامح فی السنن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۱

لا یتوقف کثیرا مّا علی إعمال قوّة نظریّة، کما فی الأدعیة، و الآداب، و الزیارات، و نحوها، بل فی الفروع الفقهیّة؛ إذ کثیرا مّا یعلم العامی بعدم احتمال الحرمة الذاتیة فی المسألة التی ورد الخبر الضعیف فی استحبابها. و الحرمة التشریعیّة غیر مانعة جزما؛ لارتفاع موضوعها بالأخبار المذکورة، و مجرّد هذا لیس اجتهادا فی المسألة و لو بمعنی التجزّی فی الاجتهاد.

مثلا إذا ورد خبر ضعیف فی الاستعاذة قبل القراءة فی الرکعة الأولی و یرجع العامی فی المسألة، و علم بأن القول منحصر بین الفقهاء

فیها بین الوجوب و الاستحباب، و لم یقل أحد بحرمتها، فعمل بأخبار التسامح فیها لم یکن هذا منه اجتهادا فی المسألة من حیث هی؛ إذ لا قدرة له علی استنباط نفس حکم المسألة من الأدلّة فتدبّر.

و ثانیا: بأن ما أفاده من اللازم للمسألة الأصولیّة و الفرعیة ممنوع، و إنما یسلّم بالنسبة إلی غالب المسائل الفرعیّة فإنها کما أفاده فی حکمها. کیف! و قد استظهر قدّس سرّه- کما یظهر من مطاوی کلماته فی باب الاستصحاب فی ردّ بعض السادة الفحول ۱۳۳] کما ستقف علیه ۱۳۴]، و فی ردّ المحقق فیما أفاده بالنسبة إلی النبوی و فی غیرهما- کون الأصول العملیّة فی الشبهات الحکمیّة من المسائل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۲

الفرعیّة. نعم، علی القول بها من باب الظّنّ یکون البحث فیها بحثا عن المسألة الأصولیّة فافهم، و انتظر لبقیّة الکلام و توضیح المقام فیما یتلو علیک فی الجزء الثالث ۱۳۵]، هذا حاصل الکلام فیما یرجع إلی الإیراد علی التمسّک بالأخبار فی المسألة بعد تسلیم تمامیّتها سندا و دلالة.

و أمّا ما یرجع إلی الوجه الثانی ۱۳۶]، أعنی: منع دلالتها، فیتوقّف بیانه و توضیحه علی تقریب دلالتها علی المدّعی أولا علی سبیل الإجمال، ثمّ التعرض للمناقشة فیها. فنقول:

أمّا دلالتها علیه؛ فإنما هی من جهة أن المستفاد منها الإخبار بتنجز الثواب الموعود علی العمل بمقتضی الخبر الضعیف الدال علیه، و الظاهر منها استحقاق العامل لذلک بمقتضی عمله، و لا یکون ذلک بحکم العقل إلا بکونه مطیعا، و لا إطاعة إلّا مع تعلّق الأمر بالمأتیّ به، فالإخبار بالثواب علی العمل، إخبار عن تعلق الأمر الشرعی المولویّ به و لو کان ظاهریّا؛ حیث إن مرجع الأخبار المذکورة إلی الإخبار عن الثواب و لو علی تقدیر عدم مطابقة الخبر للواقع.

و هذا کما تری، لا یجامع الاستحباب الواقعی، فهو نظیر کثیر من المستحبّات الواقعیّة المبیّنة فی لسان الشرع بالإخبار عن الثواب علیها من الجهة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۳

التی ذکرناها، کما أنه قد یکتفی عن بیان الوجوب بالعقاب علی ترک الفعل، و عن بیان التحریم بالإخبار عن العقاب علی الفعل.

ثمّ إن الثواب علی الطّاعة و إن کان لازم أعمّ من الأمر الندبی؛ ضرورة تحققها بالنسبة إلی الأمر الإیجابی أیضا، إلّا أنّ لازم الأمر الإیجابی لمّا کان ترتّب العقاب علی مخالفته أیضا و المفروض قصر الأخبار علی إعطاء الأجر و الثواب، فیستظهر منها: أن الأمر المستفاد منها بالدلالة العرفیة هو الأمر الندبی هذا.

مضافا إلی أن المستفاد منها کونها فی مقام الترتیب علی العمل، و إلی أنه قد لا یکون مفاد الخبر الضعیف کما هو الغالب فی موارد التسامح إلّا استحباب الفعل.

هذه غایة ما یقال فی تقریب دلالة الأخبار المذکورة علی ما ذکره المشهور.

مناقشة مختار المشهور فی تقریب دلالة الأخبار المزبورة فقد نوقش فیها بوجوه:

الأوّل: أن الإخبار عن الثواب فی الأخبار المذکورة لا یکشف عن تعلّق الأمر الشرعی بنفس الفعل استحبابا؛ حیث إن الثواب الموعود علی الفعل إنّما هو فیما إذا أتی به باحتمال أن یکون مطلوبا للمولی، و أن یکون الخبر الدالّ علی استحبابه أو الثواب علیه مطابقا للواقع لا مطلقا، کیف! و لا یکون الأمر ظاهریّا إلّا بالملاحظة المذکورة. و یکشف عن ذلک قوله علیه السّلام فی بعض تلک الأخبار: «التماس

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۴

ذلک»[۱۳۷] و قوله علیه السّلام: «التماس قول النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم»[۱۳۸] فإن المقصود من هذا التعبیر جعل احتمال الواقع الذی أخبر عنه الخبر الضعیف، داعیا علی العمل.

و هـذا التعبیر و إن لم یکن موجودا فی أکثر الأخبـار، إلّـا أن النّاظر إلیها یسـتظهر کون المراد منها مطلب واحـد لا مطلبین. فالمسـتظهر منها: الإخبار عن الثواب علی العمل بعنوان الاحتیاط، فیکشف عن رجحان الاحتیاط شـرعا کما یستقلّ به العقل، فإن قلنا: بأن المحتاط یستحقّ الأجر عقلا من حیث کون نفس الاحتیاط حسنا عقلا و إطاعة حکمیّة، فلا یلزم هناک أمر شرعیّ مولویّ أصلا.

فهـذه الأخبار علی التقـدیر المـذکور، نظیر ما دلّ علی الأجر علی الإطاعة الحقیقیّة؛ فإنه لا یکشف عن تعلّق أمر مولویّ بالإطاعة، و إن قلنا بعدم حکم العقل باستحقاقه الأجر من حیث کون المدح علیه فاعلیّا، فمرجعها إلی الإخبار عن تفضّل الشارع بإعطاء الأجر، فیکون کقوله تعالی: مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها[۱۳۹] فلا یکشف أیضا عن تعلّق الأمر الشرعی بالفعل، إلّا بعنوان الاحتیاط.

و بالجملة: المدّعی و الغرض: إثبات استحباب الفعل بالأخبار المذکورة کما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۵

هو مدلول الخبر الضعیف، لا إثبات رجحان الاحتیاط فی مورده فإنه راجح و إن لم یکن هناک خبر أصلا.

و من هنا أشـرنا إلی خروجه عن محلّ البحث هـذا کله، مضافا إلی بعد کون الأمر الظاهری المسـتفاد من الأخبار المذکورة ممّا یترتّب علی إطاعته الأجر و الثواب بخصوصه، علی خلاف ما یقتضیه التحقیق فی إطاعة سائر الأوامر الظاهریّة. و إلی هذه المناقشة أشار شیخنا قدّس سرّه فی «الکتاب» بعد دفع الإیرادین بقوله:

«و أمّـا الإیراد الأوّل؛ فالإنصاف أنه لا یخلو عن وجه؛ لأن الظاهر من هـذه الأخبار کون العمل متفرّعا علی البلوغ، و کونه الـدّاعی علی العمل، و یؤیّـده تقیید العمل فی غیر واحد من تلک الأخبار بطلب قول النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم و التماس الثواب الموعود ... إلی آخر ما أفاده»[۱۴۰] هذا.

و قـد یـدفع المناقشـة المـذکورة؛ بـأن ظـاهر الأمر المسـتفاد من الأخبـار لا- یقتضـی إلّـا ملاحظـة جهل المکلّف بالواقع و احتماله فی موضوعه، أمّـا ملاحظـة المکلّف احتمـال الواقع حین العمـل و جعله الـداعی علیه فلا- یقتضـیها أصـلا، کما هو الشأن فی جمیع الأوامر الظاهریّة حیث إنّ مقتضاها بأسرها ما ذکرنا.

نعم، موافقة الأمر بالاحتیاط إنّما هی بجعل احتمال الواقع داعیا علی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۶

العمل، لکنها لیست من جهة اقتضاء الأمر الظاهری لذلک، بل من جهة عدم تحقّق الاحتیاط الذی هو موضوع للأمر إلّا بالإتیان بالفعل بالداعی المذکور.

و أمّـا التقییـد فی بعض الأخبـار بمـا یقتضـی ملاحظـة الواقع فی العمل فی حقّ العامل فلیس محلّا للإنکار، إلّا أنه لا یوجب التقییـد فی الأخبار المطلقة، لعدم التنافی بین المثبتین فی المندوبات کما هو ظاهر.

و أمّـا الظهور العرفی المـدّعی للأخبـار بملاحظـة وحـدة السّـیاق، فهو ظهور غیر مسـتند إلی اللفظ، فلا یعارض به ظهور المطلقات فی الإطلاق.

و إلی ما ذکرنا أشار قدّس سرّه فی مواضع من «الرسالة» منها ما لفظه-: «فالأخبار الخالیة عن تعلیل الفعل برجاء الثواب، غیر ظاهرة فی مضـمون الأخبـار المشـتملة علی التعلیـل، بـل هی ظـاهرة فی ترتّب الثواب علی نفس الفعـل، و اللاـزم من ذلـک کونهـا مسوقـة لبیان اسـتحبابه؛ لما عرفت من أن إتیان محتمل المطلوبیّة بما هو هو لا یوجب الثواب، فالإخبار بثبوت الثواب علیه بیان لاسـتحبابه، و یؤیّد ما ذکرنا فهم الأصحاب القائلین بالتسامح»[۱۴۱]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و ما أفاده من إطلاق أکثر ما ورد فی الباب مضافا إلی فهم الأصحاب و إن کان مستقیما، إلّا أنّ فی النفس من ذلک شیء.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۷

الثانی ۱۴۲]: أنّ مورد الأخبار المذکورة و المستفاد من مجموعها هو التسامح فی مقدار الثواب الخاص بعد مفروغیّة الثواب و الاستحباب، کالوارد فی شأن کثیر من المستحبّات الثابتة فی الشرع، کما فی الزیارات و الأدعیة، لا- أصل الثواب الکاشف عن الاستحباب.

و یدلّ علیه قوله فی بعض الأخبار المتقدّمة: «من بلغه شیء من الثواب علی شیء من الخیر فعمل به»[۱۴۳] مضافا إلی ما تقدّم من الإشکال فی أوامر الاحتیاط من أنّ قصد القربة مأخوذ فی الفعل المأمور به بهذه الأخبار، فلا یمکن أن یکون هی المصحّحة للفعل إلی آخر ما عرفته.

و یدفعه: أن ما ذکر و إن کان مقتضی ظاهر بعض الأخبار المتقدّمة، إلّا أنه خلاف مقتضی إطلاق الأکثر و هو المرجع لما عرفت: من أنه لا یحمل فی المقام المطلق علی المقیّد، و أمّا الإشکال المتقدّم فی أوامر الاحتیاط فقد عرفت التفصّی عنه نقضا و حلّا فراجع.

الثالث: أنّ الأخبار المذکورة أخصّ من المدّعی؛ نظرا إلی اختصاصها بما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۸

دلّ الخبر علی الثواب علی العمل، لا ما إذا دل علی طلب الفعل و رجحانه؛ فإنه لیس إخبارا عن الثواب.

و دعوی: أن الإخبار عن الطلب، أو الأمر بالفعل، إخبار عن الثواب التزاما من حیث کون إطاعة الأمر ملازمة للثواب.

مدفوعة: بأن ظاهر الأخبار المذکورة، الإخبار عن الثواب ابتداء و بالذات لا ثانیا و بالعرض؛ من حیث اللزوم العقلی.

و یدفعه- مضافا إلی عدم القول بالفصل و منع ظهور الاختصاص بالنسبة إلی کثیر-: أن المستظهر منه ما ذکرنا، اقتصر فیه ببلوغ الثواب، و المراد منه بقرینة قوله: (فعمله) نفس الفعل الذی یوجب الأجر و الثواب، لا نفس الثواب.

الرّابع: أنها معارضة بما دلّ علی عدم حجیّة خبر الفاسق من آیة النبأ و غیرها و المرجع بعد التعارض الأصل.

و یدفعه: ما عرفت من أن مدلولها لیس حجیّة خبر الضعیف حتّی یعارض بما دل علی عدم حجیّته، بل الحجة فی المسألة نفس الأخبار المتقدمة الصحیحة المعتضدة بما عرفت هذا.

و أجاب عنه بعض أفاضل مقاربی عصرنا- بعد جعل النسبة بین الأخبار المتقدمة و الآیة العموم من وجه؛ من حیث إن [ال] أخبار المذکورة تشمل جمیع أقسام الخبر فی الأحکام المترتّبة علی بلوغها الثواب، و الآیة تشمل جمیع أفراد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۳۹

خبر الفاسق من غیر فرق بین الموضوعات و الأحکام بجمیع أقسامها- بما هذا لفظه:

«و الجواب: أن تناول أخبار الباب لخبر الفاسق أقوی من تناول آیة النّبأ؛ لأن المطلقات التی یقع فی سیاق العموم کالرجل فی قولک: «من أکرم رجلا فله کذا» تفید العموم، تبعا لألفاظ العموم للتلازم. إلی أن قال: مضافا إلی اعتضاد عموم الأخبار بالشهرة و بظاهر العقل کما عرفت»[۱۴۴]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و فیه ما لا یخفی.

و ذکر شیخنا قدّس سرّه فی «الرسالة»: «أن التحقیق فی الجواب: أنّ دلیل طرح خبر الفاسق إن کان هو الإجماع، فهو فی المقام غیر ثابت. و إن کان آیة النبأ فهی مختصّة بشهادة تعلیلها بالوجوب و التحریم، فلا بدّ فی التعدّی عنهما من دلیل مفقود فی المقام»[۱۴۵]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و هذا الجواب کالسابق علیه مبنیّ علی ما عرفت تضعیفه من دلالة الأخبار علی حجیّة خبر الفاسق. و یتوجّه علیه- مضافا إلی ما عرفت-: المنع من اختصاص التعلیل بخصوص الوجوب و التحریم؛ لأن المراد منه کون خبر الفاسق فی معرض الوقوع فی خلاف

الواقع من غير فرق، فتدبّر هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۰

مضافا إلى أن دليل طرح خبر الفاسق ليس مختصا بالإجماع و الآيـة، بل يستفاد من الأخبار أيضا كقوله عليه السّلام: «لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا»[۱۴۶] و غيره، مما تقدّم فی البحث عن حجيّة أخبار الآحاد فتأمل.

الخامس: أنّها على تقدير تسليم دلالتها على ترتب الثواب على العمل الذی أخبر بترتّبه عليه و لو بطريق ضعيف؛ لا يدلّ على الإذن فی الإتيان بـذلك العمل، بل غايـة ما يستفاد منها الإخبار بسعة فضله و كرمه تعالى ... إلى آخر ما ذكره الشيخ الفاضل قـدّس سرّه فی «الفصول»[۱۴۷]. و قـد أطال الكلام قـدّس سرّه فی دفعه و الجواب عنه بما لا يخلو عن مناقشـة. و لمّا كان أصل المناقشة غير محصّـل المراد أعرضنا عنه.

السّـادس: أنّهـا أخصّ من المـدّعى من جهـة أخرى؛ حيث إنّهـا مختصّـة بمـا إذا كان الخبر الوارد دالّا على الاسـتحباب أو الثواب على العمـل، و أمّـا إذا دلّ على الوجوب، أو الثواب على الفعـل و العقاب على الترك، أو اقتصـر على العقاب على الترك، فلا يظهر حكمه من الأخبار المذكورة، مع أن حكمهم بالتسامح يشمل جميع الصور. و لعلّه المراد بقوله قدّس سرّه فی «الكتاب» «و ثالثة: بظهورها فيما بلغ فيه الثواب المحض ... إلى آخره»[۱۴۸].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۱

و يـدفعه: أن المراد على بلوغ الثواب بأیّ وجه كان و يصـدّق فی جميع الصّور المـذكورة، مضافا إلى عـدم التفصـيل فی المسألـة كما ستقف عليه، إلى غير ذلك ممّا ذكر فی كلماتهم و العمدة ما ذكرنا.

تنبيهات متعلّقة بقاعدة التسامح و ينبغی التنبيه على أمور:

الأوّل: أن عنوان المسألـة فی كلمـات الأـكثرين يقتضـی اختصـاص الكلام بالتسامـح فی أدلّـة السّـنن بظـاهره، فلا يتسامـح فی أدلّة المكروهـات. و صـرّح غير واحـد بـالتعميم بحيـث يظهر منـه كـونه من المسلّمات عنـدهم. و قـد عرفت الإشـارة إلى بعض الكلمـات المقتضـی له، سـيما ما عرفته عن «ذكرى» الشـهيد قـدّس سرّه و صـرّح شـيخنا قـدّس سرّه فی «الرسالـة»: بأن المشـهور إلحاق الكراهة بالاستحباب.

و قال فی «الفصول» فی عنوان المسألـة: «قـد تـداول بين أصـحابنا التسامح فی أدلّة السّـنن و المكروهات بإثباتها بالرواية الضـعيفة الغير المنجبرة، و حمل الأخبار المفيدة للوجوب أو التحريم على الاستحباب أو الكراهة عند ضعف السند و عدم الجابر»[۱۴۹]. انتهى كلامه رفع مقامه.

و يستدل للتعميم بعموم الشیء فی الأخبار لهما، بل الظّاهر ممّا يتراءى منه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۲

الاختصاص العموم عنـد التأمّل؛ فإن المراد من العمل فی قوله: «من بلغه ثواب على عمل» هو الأعمّ من الفعل و الترك، و لذا كان قوله تعالى: لا يضيع عمل عامل منكم ۱۵۰] شاملا للأعمال مطلقا من الوجوديّة و العدمية.

لكن قال شـيخنا قدّس سرّه فی «الرسالة»: «و لا إشـكال فيه بناء على الاسـتناد إلى قاعدة الاحتياط، و أمّا بناء على الاستناد إلى الأخبار، فلا بدّ من تنقيح المناط بين الاستحباب و الكراهة، و إلّا فموارد الأخبار ظاهر الاختصاص بالفعل المستحبّ و لا يشمل المكروه، إلّا أن يـدّعى عموم لفـظ الفضائل فی النبوی صـلّى اللّه عليه و اله و سـلّم، بل عموم لفظ «الشـیء» فی غيره للفعل و الترك فتأمل. مضافا إلى ظاهر إجماع [ال] ذكرى ۱۵۱][۱۵۲]. انتهى كلامه رفع مقامه.

الثّانی ۱۵۳]: أنك قـد عرفت: أنّ محلّ الكلام هو الخبر الغير الجامع لشـرائط الحجيّـة؛ من غير فرق بين أن يكون مضـمونه الثواب، أو

الطلب الغیر الإلزامی المتعلّق بالفعل أو الترک، أو الإلزامی المتعلّق بأحدهما. فلو دلّ علی الوجوب أو الحرمة، یحکم بالاستحباب و الکراهة فی مورده؛ نظرا إلی الأخبار المذکورة، لا للتصرّف فی الخبر بحمله علی إرادة الاستحباب، أو الکراهة منه؛ فإن ذلک غیر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۳

معقول، و إن أوهمه بعض العبائر؛ حیث إنهم یذکرون کثیرا ما: إن الخبر ضعیف فیحمل علی الاستحباب. فما أفاده الشیخ المتقدّم فی «الفصول» فی عنوان المسألة لا یخلو عن نظر فلا بدّ من حمله علی ما ذکرنا.

نعم، علی ما ذکره، و ذکره شیخنا قدّس سرّه فی «الرسالة» من رجوع الکلام فی المسألة إلی حجیّة الخبر الغیر الجامع لشرائط الحجیّة فی إثبات الاستحباب و الکراهة بأخبار الباب، لا بدّ من التصرّف فی أدلّة التصدیق و التبعیض من حیث الأخذ و الطرح، کما صنعه فی «الرسالة»، و لیس هذا أیضا- کما تری- تصرّفا فی دلالة الخبر.

الثالث: أنا قد أشرنا سابقا إلی أنه سرّی بعض الأصحاب أمر التسامح إلی الاکتفاء بفتوی الفقیه من أصحابنا به، أو مطلقا علی احتمال ضعیف. قال فی محکیّ «المعتبر»- بعد أن حکی عن أبی الصّلاح کراهة الصلاة إلی إنسان مواجه أو باب مفتوح ۱۵۴]- ما هذا لفظه: «هو أحد الأعیان فلا بأس باتّباع فتواه»[۱۵۵]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و کلام الأکثرین خال عن السرایة و التعمیم، و الإنصاف: أن التعمیم لا یخلو عن إشکال؛ لأنّ الظاهر من البلوغ، هو البلوغ بطریق الحسّ لا الحدس و الاجتهاد.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۴

بل قد یقال: إنه لیس إخبارا عن الواقع أصلا؛ فإن مرجع إخبار الفقیه حقیقة عن الواقع إلی الإخبار عن الرأی الترجیح النفسانی. و أین هذا من الإخبار عن النبیّ صلّی اللّه علیه و اله و سلّم و خلفائه؟

نعم، لو استند فی التسامح إلی حسن الاحتیاط و رجحانه العقلی تعین التعمیم، لکنه لا یختصّ بما کان مستند احتمال الواقع فتوی الفقیه، بل یشمل احتمال الواقع مطلقا علی ما عرفت الإشارة إلیه.

نعم، یلحق بالروایة فتوی من نزّلوا فتاویه منزلة روایاته من حیث کونها روایات منقولة بالمعنی حقیقة. قال شیخنا قدّس سرّه فی «الرسالة»:

«لا إشکال فی الإلحاق بناء علی الاستناد إلی قاعدة الاحتیاط».

و أمّا بناء علی الاستناد إلی الأخبار فالتحقیق أن یقال:

إن کان یحتمل ذلک استناده فی ذلک إلی الشارع، أخذ به لصدق البلوغ بإخباره، و أما إن علم خطأ فی المستند بأن اطّلعنا أنّه استند فی ذلک إلی روایة لا دلالة فیها، فلا یؤخذ به و إن احتمل مطابقته للواقع؛ لأن مجرّد احتمال الثواب غیر کاف بمقتضی الأخبار، بل لا بدّ من صدق البلوغ من اللّه تعالی أو النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم، و أقل ذلک احتمال صدقه فی حکایته.

و المفروض أنا نعلم أنّ هذا الرجل مخطیء فی حکایته؛ فهو نظیر ما إذا قال الرّجل: سمعت عن النبیّ صلّی اللّه علیه و اله و سلّم أن فی کذا ثواب کذا، مع أنا لم نشکّ فی أنه سمع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۵

رجلا اشتبه برسول اللّه صلّی اللّه علیه و اله و سلّم، و أما الاکتفاء بمجرّد احتمال أن یکون رسول اللّه صلّی اللّه علیه و اله و سلّم قال کذا، فهو اکتفاء بمجرّد الاحتمال و لا یحتاج إلی قید البلوغ، و کذا لو علمنا أنه استند فی ذلک إلی قاعدة عقلیّة؛ فإن البلوغ منصرف إلی غیر ذلک.

و من ذلک یظهر: أن ما حکی من الغزالی ۱۵۶]: من الحکم باستحقاق الثواب علی فعل مقدّمة الواجب لا یصیر منشأ للتسامح، لأن الظاهر استناده فی ذلک إلی قاعدة عقلیّة مثل تحسین العقل للإقدام علی تهیّؤ مقدّمات الواجب و نحو ذلک.

و منه یظهر النظر فیما ذکره المحقق القمیّ قدّس سرّه فی «القوانین»[۱۵۷]؛ من إمکان کون ذلک منشأ للتسامح. و أضعف من ذلک ما ذکره فی حاشیة منه علی ذلک الکلام: من أن القول بالتسامح فی مثل المقام یستلزم تسدیس الأحکام»[۱۵۸]. انتهی کلام شیخنا قدّس سرّه.

و أنت بعد الإحاطة بما ذکرنا تعلم أن مجرّد احتمال استناد الفقیه فی فتواه إلی الرّوایة، لا یوجب العلم بصدق البلوغ و إنّما یوجب احتماله علی احتمال، و هو غیر کاف؛ للشکّ فی صدق الموضوع ۱۵۹].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۶

الرابع: أنه لا إشکال فی اختصاص مورد المسألة فتوی و نصّا بما إذا لم یکن هناک خبر ضعیف یدلّ علی تحریم الفعل أو کراهته فیما ورد الخبر الغیر الجامع لشرائط الحجیّة علی وجوبه و استحبابه، من غیر فرق بین الاستناد فی المسألة إلی قاعدة الاحتیاط فیما إذا کان مفادهما الحکم الإلزامی، أو إلی الأخبار مطلقا؛ لأن الحکم بطلب کل من الفعل و الترک بعد تعمیم المسألة بالنسبة إلی التسامح فی الکراهة، ممّا لا معنی له؛ لعدم القدرة علی امتثال الطلبین و إن قلنا بجواز اجتماع الأمر و النهی؛ ضرورة خروج الفرض عن موضوع تلک المسألة لعدم المندوحة بالفرض.

و صرف الأخبار إلی استحباب أحدهما تخییرا، موجب لاستعمالها فی معنیین، مع أن التخییر بین الفعل و الترک فی الاستحباب لا محصّل له. فتعیّن الحکم بخروج الفرض عن مورد الأخبار، مضافا إلی انصرافها إلی غیره جزما. و أمّا لو کان فی المسألة التی ورد الخبر فیها بالاستحباب أو الوجوب، مجرّد احتمال التحریم أو العکس؛ بأن کان هناک مجرد احتمال الوجوب فیما کان هناک خبر علی التحریم أو الکراهة، فالحکم من حیث جریان القاعدة ما عرفت.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۷

و أمّا من حیث شمول الأخبار، فقد یستشکل فیه من حیث انصرافها إلی غیر الفرض، سیّما بملاحظة التعلیل المذکور فی بعضها برجاء الثواب. و استظهر شیخنا قدّس سرّه فی «الرسالة» الشمول؛ نظرا إلی إطلاق أکثرها و عدم صلاحیة المقیّد للتقیید فی المقام علی ما عرفت الإشارة إلیه مرارا، لکنّه لا یخلو عن إشکال.

ثم قال قدّس سرّه فی «الرّسالة»:

«و علی الإطلاق ففی صورة احتمال الحرمة فیما وردت الروایة الضعیفة باستحبابه یتعارض استحباب الفعل لأجل الأخبار، و استحباب الترک لأجل قاعدة الاحتیاط، و الظاهر عدم التعارض، بل یحکم بکون کل من الفعل و الترک مستحبّا و لا ضیر فی ذلک، کما إذا دلّ علی استحباب شیء دلیل معتبر، و دلّ علی تحریمه أمارة غیر معتبرة کالشهرة مثلا، فإنّ فعله من حیث هو مستحبّ و ترکه لداعی احتمال مبغوضیّة المولی أیضا محبوب، فلم یتوجّه الاستحبابان إلی الفعل المطلق و الترک المطلق.

ثم لو فرض حکم العقل بأن دفع مضرّة التحریم المحتملة، أولی من جلب منفعة الاستحباب المقطوع به حکم الشارع بطلب محتمل التحریم و استحباب ترکه، فلا بدّ من تقیید الأخبار بما عدا صورة احتمال التحریم»[۱۶۰]. انتهی کلامه رفع مقامه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۸

و هو کما تری، لا یخلو عن إجمال، بل مناقشة؛ من حیث إن الحیثیّة التقییدیة علی تقدیر تعلّق الأمر بکل من الفعل و الترک لا یجدی شیئا، فلا بدّ إمّا من الالتزام بعدم تعلق الأمر بعنوان الاحتیاط فی الفرض، أو الالتزام بعدم تعلّق الطلب بالفعل من جهة الأخبار، و هذا معنی تقییدها حقیقة.

ثم إنه یعلم ممّا ذکرنا کلّه: حکم ما لو احتمل الکراهة فیما ورد الخبر الضعیف علی وجوبه، أو استحبابه من حیث حکم العقل و الأخبار، فلا حاجة إلی التکلم فیه.

السّادس: أنه لا فرق ظاهرا عندهم علی ما صرّح به غیر واحد منهم بین وجود الخبر فی کتب الخاصة و مرویّا من طرقهم، أو فی کتب

العامة و مرویّا من طرقهم؛ لإطلاق الأخبار المتقدّمة. و عن بعض من أنكر التسامح ۱۶۱]: «أنه يلزم القائلين به العمل بما رواه المخالفون مع ورود المنع من الرجوع إليهم، بل تشديد الإنكار فی ذلک»[۱۶۲].

و هذا كما ترى، مبنیّ على ما استظهره غير واحد، منهم: شيخنا قدّس سرّه: من أن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۴۹

مرجع التسامح إلى حجيّة خبر الضعيف فی باب السنن و الكراهة، و إلّا فالحكم بالاستحباب و الكراهة على ما عرفت منّا مستندا إلى الأخبار المذكورة، ليس من الرجوع إليهم أصلا. و هذا ما ذكروه من التعارض بين الأخبار المذكورة و آية النبأ.

و أجاب عنه شيخنا قدّس سرّه فی «الرسالة»: بأن الممنوع الرجوع إليهم فی أخذ الفتوى، و أمّا مجرّد الرجوع إلى كتبهم لأخذ الروايات و الآداب فی الأخلاق و السنن فنمنع قيام الدليل إلى منعه و تحريمه ۱۶۳].

و هو كما ترى؛ فإنه لا يساعده جميع ما دل على المنع من الرجوع إليهم كما لا يخفى لمن راجع إليها.

السّابع: أنه لا إشكال فی جريان التسامح على القول به فی الأحكام الشرعيّة؛ لأنه المتيقّن ممّا دلّ عليه، و أما لو ورد خبر ضعيف فی تشخيص الموضوع و المصداق، أو أخبر عدل واحد عن موضوع المستحبّ، و تشخيص مصداقه على القول بعدم حجيّة خبره فی الموضوعات كالوارد فی رأس سيّدنا و مولانا أبی عبد اللّه الحسين عند أمير المؤمنين عليهما السّلام ۱۶۴]، و مثله الأخبار الواردة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۰

من الطرق الضعيفة فی تشخيص مدفن الأنبياء و الأولياء و أولادهم، و مثل الواردة فی تشخيص المقامات فی مسجد الكوفة و غيره من المساجد الإلهيّة، و هكذا.

فهل يلحق بالخبر الوارد فی الأحكام أم لا؟ وجهان؛ من اختصاص الأخبار و الفتاوى بظواهرها بما ورد فی الأحكام، و من اقتصار تمسّكهم بقاعدة الاحتياط للإلحاق فی العموم. مضافا إلى تنقيح مناط الأخبار، بل قد يدّعى برجوع الخبر عن الموضوع بالخبر عن الحكم حقيقة.

قال شيخنا فی «الرسالة»- بعد نفی الإشكال فی الإلحاق من حيث الاستحباب العقلی من باب الاحتياط-:

«إن الأخبار و إن كانت ظاهرة فی الشبهة الحكميّة، أعنی: ما إذا كانت الرواية مثبتة لنفس الاستحباب لا لموضوعه، إلّا أن الظاهر جريان الحكم فی محلّ الكلام بتنقيح المناط؛ إذ من المعلوم عدم الفرق بين أن يعتمد على خبر الشخص فی استحباب العمل الفلانی فی هذا المكان كبعض أماكن مسجد الكوفة، و بين أن يعتمد عليه فی أن هذا المكان هو المكان الفلانی الذی علم أنه يستحبّ فيه العمل الفلانی. مضافا إلى إمكان أن يقال: إن الإخبار بالموضوع مستلزم للإخبار بالحكم، بل قد يكون الغرض منه هو الإخبار بثبوت الحكم فی هذا الموضوع الخاص.

و الحاصل: أن التسامح أقوى. نعم، لو ترتب على الخبر المذكور حكم آخر غير الاستحباب، فلا يترتب عليه، لما عرفت. فلو ثبت كيفيّة خاصّة للزيارة من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۱

القرب بحيث لا يجوز من البعد فلا يجوز؛ لأن الثابت من الرواية استحباب حضور هذا المكان لا كون الشخص مدفونا فيه، و كذا يستحبّ الصّلاة فی المكان الذی يقال له المسجد، و لا يجب إزالة النجاسة عنه، و لا يجوز الاعتكاف فيه إلى غير ذلک ممّا هو واضح»[۱۶۵]. انتهى كلامه رفع مقامه.

الثامن: لا إشكال فی اختصاص الأخبار و كلمات المشهور بالتسامح من حيث سند الأخبار، و أمّا التسامح من حيث الدلالة؛ بأن يكون هناک خبر صحيح السند مجمل يحتمل إرادة الاستحباب منه، فلا يستفاد منها قطعا، و إن حكى عن بعض المتأخرين ۱۶۶] القول به فلعلّه تخيّل كون المستند فی التسامح قاعدة الاحتياط على ما يستفاد من كلام غير واحد حسبما عرفت، و عليه: و إن لم يكن إشكال

فی جریان التسامح بحسب الدلالة الضعیفة أیضا، إلّا أنّک قد أسمعناک فیما تقدم: أن الدائرة- علی تقدیر الاستناد فیها إلی القاعدة- أوسع مما ذکره بمراتب.

التاسع: ذکر غیر واحد أنه کما یتسامح فی السنن یتسامح فی القصص و المواعظ و الفضائل، بل استظهر ممّا عرفت عن الشهید قدّس سرّه فی «الذکری»: أن أخبار الفضائل یتسامح فیها عند أهل العلم، کونه مسلّما عند القائلین بالتسامح.

و عن ثانی الشهیدین قدّس سرّهما فی «الدّرایة» التصریح به حیث قال: «جوّز الأکثر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۲

العمل بالخبر الضعیف فی القصص، و المواعظ، و فضائل الأعمال، لا فی صفات اللّه تعالی و أحکام الحلال و الحرام. و هو حسن حیث لم یبلغ الضعیف حدّ الوضع و الاختلاق»[۱۶۷]. انتهی کلامه رفع مقامه.

فلعلّ المراد من التسامح فی الخبر الضعیف الوارد فی هذه الأمور ما ذکر شیخنا قدّس سرّه فی «الرسالة»: من نقلها و استماعها و ضبطها فی القلب و ترتیب الآثار علیها، عدا ما یتعلّق بالواجب و الحرام.

قال قدّس سرّه بعد هذا: «و الحاصل أن العمل بکل شیء علی حسب ذلک الشیء، و هذا أمر وجدانی لا ینکر، و یدخل فیها فضائل أهل البیت علیهم السّلام و مصائبهم، و یدخل فی العمل الإخبار بوقوعها من دون نسبة إلی الحکایة علی حدّ الإخبار بالأمور الواردة بالطرق المعتمدة؛ بأن یقال: کان أمیر المؤمنین علیه السّلام یقول کذا، و یفعل کذا، و یبکی کذا، و نزل علی مولانا سیّد الشهداء کذا و کذا، و لا یجوز ذلک فی الأخبار الکاذبة، و إن جازت حکایتها، فإن حکایة الخبر الکاذب لیس کذبا، مع أنه لا یبعد عدم الجواز إلّا مع بیان کونها کاذبة.

ثمّ إن الدلیل علی جواز ما ذکرنا من طریق العقل حسن العمل بهذه مع أمن المضرّة فیها علی تقدیر الکذب. و أمّا من طریق النقل فروایة ابن طاوس و النبوی،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۳

مضافا إلی إجماع الذکری المعتضد بحکایة ذلک من الأکثر»[۱۶۸]. انتهی ما أردنا نقله من کلامه قدّس سرّه.

أقول: الذی یقتضیه التحقیق فی الاستدلال علی التعمیم، أن یقال: إنه لا شبهة و لا ریب فی ثبوت رجحان نقل فضائل النبیّ و الأئمة علیهم السّلام و الصّدیقة الطاهرة (سلام اللّه علیها) و ذکر حالاتهم و مصائبهم بالدلیل العلمی، و وعد الثواب و الأجر علیه، و کذا کتبه و استماعه. فالخبر الضعیف الوارد فیها یتضمّن الإخبار علی الثواب بنقل مضمونه، کالخبر الضعیف الوارد فی استحباب فعل؛ فإنه یتضمّن الإخبار عن الثواب علیه.

و لیس هذا أسوأ من الخبر الوارد فی تشخیص الموضوعات من الطرق الضعیفة علی ما عرفت الکلام فیه. فالخبر الضعیف الوارد فی فضیلة من فضائلهم إخبار عن ترتّب الثواب علی نقله و استماعه، فهو من هذه الجهة نظیر الخبر الصحیح الوارد فی فضیلة من فضائلهم؛ فإنه یجوز نسبة مضمونه إلی الواقع استنادا إلی الخبر الصحیح؛ بأن یجعل جهة النّسبة کالإخبار عن الموضوعات العادیة فیما کان طریقه معتبرا عند العقلاء و أدلّة حجیّة الطرق الشرعیّة، و إن لم یقتضی بنفسها وجوب إظهار مضامینها و نقلها، إلّا أنّها ربّما یقتضیه بضمیمة ما دلّ علی وجوب نقل الأخبار و إظهار الحق للناس و نحو ذلک.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۴

و هذا البیان کما تری، أوفی ممّا أفاده قدّس سرّه و إن أمکن إرجاعه إلیه بنحو من التکلّف هذا.

و ربّما یؤیّد الإلحاق، بل یستدلّ علیه- کما فی «محرق القلوب»[۱۶۹] للفاضل النراقی- بما دل علی رجحان الإبکاء و ذکر الفضائل و المناقب و الإعانة علی البرّ و التقوی.

و أنت خبیر بأن التأیید بأمثال هذه فی المقام لا وجه له فضلا عن الاستدلال به؛ فإنه یتوجّه علیه- مضافا إلی أنه لا إطلاق لها بالنسبة

إلی السبب کما هو واضح-: أنها قد قیدت بالإجماع- علی تقدیر الإطلاق- بالسبب المباح کما هو الشأن فی جمیع ما یثبت الرجحان للأفعال بالعنوانات الثانویة کإجابة المؤمن و نحوها؛ فإنّها لا یقاوم المحرّمات الشرعیّة و لیست فی مرتبتها کما فصّل فی محلّه، و إلا لجاز التوصّل بها- و لو من جهة المعارضة بالعموم من وجه و الرجوع إلی الأصل- إلی الحکم بإباحة المحرّمات الشرعیّة کالغناء فی المراثی، و قراءة القرآن، و الأدعیة، و العمل بالملاهی؛ من جهة إجابة المؤمن.

و هو کما تری، و إن أوهم جواز الالتزام به کلام بعض المتأخّرین ۱۷۰] فذهب إلی جواز التغنّی فی المراثی و قراءة القرآن لما عرفت من التعارض الموجب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۵

للرجوع إلی الأصل، لکنّه بمکان من الضّعف و السقوط.

نعم، هذه العمومات المثبتة للرجحان و الأجر و المثوبة لتلک العنوان، ینفع فی المقام بملاحظة الأخبار الواردة فی باب التسامح علی ما أسمعناک.

العاشر: لا- إشکال فی جریان الأخبار فیما لو احتمل الاستحباب فی الواقعة فی نفس الأمر، و أما لو علم بانتفاء الاستحباب فی نفس الأمر؛ کما لو دار حکم الواقعة بین الوجوب و الإباحة مثلا، فهل یحکم بجریانها؛ نظرا إلی ما عرفت: من صدق بلوغ الثواب بالإخبار عن الوجوب، أو عدم جریانها؛ نظرا إلی العلم بانتفاء الاستحباب واقعا، فکیف یحکم بثبوته ظاهرا؟ وجهان: أوجههما: الأول.

نظرا إلی ما عرفت مرارا: من أن مخالفة الحکم الظاهری للواقع إذا لم یوجب المخالفة القطعیّة العملیّة، لا ضیر فیها أصلا؛ حیث إنه لیس فی المقام مخالفة عملیّة بالفرض و لو کان المأمور به علی تقدیر ثبوته من العبادات؛ لإمکان قصد التقرّب بالأمر الواقعی المحتمل، أو الظاهری المقطوع من حیث کونه مقرّبا علی ما قضت به الأخبار المتقدّمة، و لا الالتزامیّة أیضا؛ لأن المفروض الالتزام بکون الحکم النفس الأمری هو ما ثبت للواقعة فی نفس الأمر، و إنّما یلتزم بالاستحباب فی مرحلة الظاهر.

الحادی عشر: إذا ورد خبر ضعیف فی استحباب فعل، و ورد خبر آخر علی عدم استحبابه لا علی حرمته، فإن کان الآخر ضعیفا أیضا، فلا إشکال فی الحکم بالاستحباب، سواء کان تقابلهما من التباین، أو الإطلاق و التقیید، و العموم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۶

و الخصوص. و إن کان الآخر معتبرا، فلا ینبغی الإشکال فی التسامح علی تقدیر الاستناد فیه إلی قاعدة الاحتیاط؛ ضرورة عدم التنافی بین عدم الاستحباب و نفیه فی مرحلة الظاهر، و حسن الاحتیاط بملاحظة احتمال الواقع. و من هنا یحکم فی جمیع موارد قیام الطرق الظاهریّة بتحقق الواقع من جهة احتمال خطأ الطریق.

و دعوی: اقتضاء دلیل الخبر القائم علی عدم الاستحباب، عدم مشروعیّة الاحتیاط- من حیث کون مفاده تنزیل الخبر منزلة القطع بالواقع، فکما لا یحتاط فی صورة القطع بعدم الاستحباب کذلک لا یجوز الاحتیاط فیما دل الخبر علی عدمه- فاسدة جدّا، لما عرفت مرارا: من الاستفادة المذکورة من أدلّة اعتبار الطرق و الأمارات الشرعیّة، و أنّ مفادها تنزیل ما قامت علیه الأمارة منزلة الواقع فی محمولاته الشرعیّة، لا- القطع به. و حسن الاحتیاط إنّما هو من آثار الاحتمال لا المحتمل؛ حتّی یقال بنفیه بالنظر إلی دلیل الخبر علی المعنی المختار فی مفاده أیضا.

و أمّا علی تقدیر الاستناد فیه إلی الأخبار، و القول بدلالتها علی ثبوت الاستحباب الشرعی لما دلّ الخبر الضعیف علی استحبابه، لا مجرّد حسن الاحتیاط فی مورده فلا- محالة یقع التعارض بینه و بین الأخبار المذکورة، سواء کان التقابل بین الخبرین فی المسألة الفرعیّة علی وجه التباین، أو الإطلاق و التقیید؛ من غیر فرق بین القول برجوع الأخبار المذکورة إلی إثبات حجیّة الخبر الضعیف فی السّنن، و بین القول بإثباتها استحباب ما کان فیه بلوغ الثواب؛ من غیر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۵۷

نظر لها إلی إثبات حجیّة الخبر علی ما عرفت الکلام فیه.

ضرورة ثبوت التنافی بین استحباب الفعل بالعنوان المذکور ظاهرا، و عدم استحبابه فی مرحلة الظاهر بمقتضی الخبر القائم علیه. فیخرج بمقتضی دلیل اعتباره عن الأخبار؛ نظرا إلی رجوع التعارض بینهما إلی العموم و الخصوص.

نعم، علی القول برجوع الأخبار فی المسألة إلی إثبات حجیّة الخبر الضعیف فی السنن، لا بدّ من ملاحظة النسبة بین الخبرین؛ نظرا إلی رجوعهما إلی الإثبات و النفی، فیرجع فی صورة التباین إلی ما یقتضیه قاعدة العلاج بین المتعارضین المتباینین.

لکن یمکن علی هذا القول أیضا الرجوع إلی الخبر النافی مطلقا، بدعوی انصراف أخبار المقام إلی غیر الفرض، کما أنه یمکن أن یقال- بعد منع الانصراف- بثبوت الاستحباب بصدق بلوغ الثواب بعد وقوع التعارض بینهما؛ فإنه لا یمنع من تحقّق الأمر الوجدانی فیشمله أخبار المقام بحسب المناط، و إن امتنع الشمول بحسب الدلالة اللفظیّة.

لکنّه کما تری، و إن اختاره شیخنا قدّس سرّه فی «الرسالة» حیث قال- بعد إظهار العجب ممّن أنکر التسامح فی الفرض مع تمسّکه فیه بقاعدة الاحتیاط-:

ما هذا لفظه:

«و التحقیق: أنه لا إشکال فی التسامح فی المقام من باب الاحتیاط، بل هو

إجماعیّ ظاهرا. و أما من باب الأخبار؛ فمقتضی إطلاقها ذلک أیضا، إلّا أن یدّعی انصرافها إلی غیر ذلک، و لا شاهد علیه؛ فیقع التعارض بین هذه الأخبار و أدلّة حجیّة ذلک الدلیل المعتبر، لا نفسه؛ لاختلاف الموضوع. و مقتضی القاعدة و إن کان هو التساقط، إلّا أن الأمر لمّا دار بین الاستحباب و غیره و صدق بلوغ الثواب- و لو من جهة أخبار بلوغ الثواب- حکم بالاستحباب تسامحا. فإن قلت: أخبار بلوغ الثواب لا یعمّ نفسها. قلنا: نعم، هو غیر معقول، إلّا أن المناط منقّح؛ فلا یقدح عدم العموم اللفظی؛ لعدم تعقّله، فافهم. فالقول بالتسامح قویّ جدّا»[۱۷۱]. انتهی کلامه رفع فی الخلد مقامه.

الثانی عشر: أنه یظهر الثمرة بین الاستناد فی رجحان الفعل فی موارد ورود الخبر الغیر المعتبر علی الاستحباب إلی قاعدة حسن الاحتیاط، و إلی الأخبار مع القول بأن مفادها الاستحباب الشرعی، فیما یترتّب شرعا من الآثار علی المستحبّ؛ فإنه علی الأول: لا یحکم بترتّبه و إن قیل بترتّب الثواب؛ لأنه بمجرّده لا یلازم الطلب الشرعی علی ما هو المفروض. و علی الثّانی: یحکم بترتّبه.

و علی هذا فیما ورد الخبر الضعیف علی استحبابه من الوضوءات لا یحکم بکونه رافعا للحدث علی الأول، و یحکم به علی الثانی لو ثبت فی الشرع کون الرفع من أحکام ما أمر به شرعا من الوضوء، کما هو الظاهر من غیر واحد منهم،

بل المشهور علی ما قیل، و إلّا فلا ثمرة بین القولین بالنسبة إلیه.

و هو الوجه فی أمر شیخنا قدّس سرّه بالتأمّل فی «الکتاب»[۱۷۲][۱۷۳] عقیب الثمرة المذکورة؛ فإنه مبنیّ علی التأمّل فی الکلیّة المذکورة فی کلماتهم: من أنّ کلّ وضوء أمر به شرعا یکون رافعا للحدث، إلّا ما خرج، و إن کان مستظهرا من بعض

الأخبار المعتبرة، و تحقیق المسألة یطلب من الفقه.

و بالجملة: هذا البحث متعلّق بالصغری، و إلّا فلا إشکال فی الکلیّة التی ذکرنا من ترتب الرّفع علی الوضوء المأمور به بالأخبار المذکورة- علی تقدیر تسلیم دلالتها علی الاستحباب الشرعی- علی القول بکون الأصل فی الوضوء المأمور به أن یکون رافعا للحدث.

و إن هو إلّا نظیر منع جواز المسح ببلل المسترسل من اللحیة فیما یجوز أخذ البلل من مواضع الوضوء للمسح، علی القول باستحباب

غسله بالنظر إلی الأخبار المذکورة؛ من جهة دلالة بعض الأخبار الغیر المعتبرة علیه؛ نظرا إلی أن استحباب غسله لا یوجب دخوله فی الوجه حتی یجوز أخذ البلل منه.

و ممّا ذکرنا یظهر: أن ما ذکره فی محکیّ «الذخیرة»- بعد الحکم بالتسامح فی السنن من جهة الأخبار المذکورة من جهة أن هذا الوجه إنّما یفید مجرّد ترتّب الثواب علی ذلک الفعل، و لا یستفاد منه الأمر الشرعی؛ حتی یترتّب علیه الأحکام الوضعیّة المترتّبة علی الأحکام الواقعیّة[۱۷۴]- فی کمال الجودة و الاستقامة بناء علی حمل الأخبار علی بیان قاعدة الاحتیاط و الإطاعة الحکمیة، و إن کان الثابت بها خصوص الثواب البالغ لا أصل الثواب، حیث إن المعنی المذکور أیضا لا یلازم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۱

الأمر الشرعی بعد ابتنائه علی التفضّل. نعم، یلازم تعلّق الأمر الإرشادی من الشرع و العقل بالفعل، لکنّه لیس مفیدا بالفرض؛ لأن حاله حال أصل الأمر بالاحتیاط فی عدم الاستحباب الشرعی منه.

الثالث عشر: أنه لو ورد خبر ضعیف علی اعتبار خصوصیّة فی المستحبّات الثابتة فی الشریعة کالزیارات و الأدعیة و النوافل کالوارد فی اعتبار الغسل مثلا فی الزیارة الجامعة و نحوه، فهل یحمل المطلقات علیه مطلقا، أو عند التمکّن من الخصوصیّة، أو لا یحمل علیه مطلقا و إن حکم بأولویّة الأخذ به عند التمکّن؟ وجوه.

لا إشکال فی تعیّن الأخیر، بناء علی القول بانصراف أخبار الباب إلی ما یستفاد من قاعدة الاحتیاط، و فی تعیّن أحد الأوّلین بناء علی استفادة حجیّة خبر الضعیف من أخبار الباب لو قیل بشمولها للمقام؛ من حیث رجوع الخبر الضعیف إلی إثبات استحباب کیفیّة خاصّة للفعل، فیما کان مدلوله نفی الاستحباب عند انتفاء الکیفیّة فتأمل.

و أمّا علی ما استظهرنا منها: من دلالتها علی استحباب کل فعل دلّ الخبر علیه، فیشکل الحکم بالتقیید مطلقا، و إن حکم باستحباب الکیفیّة الخاصّة فهو مستحبّ فی مستحبّ حتّی فیما لو دلّ علی نفی الاستحباب عند انتفاء الکیفیّة؛ فإنه من الحیثیة المذکورة لا یصدق علیه عنوان البلوغ، بل یمکن القول بعدم التقیید فیما لو دلّ علی تحریم الفعل ذاتا عند انتفاء الخصوصیّة؛ نظرا إلی عدم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۲

حجّیته حتی یقاوم مطلقات العبادة المفروضة، هذا فیما کان أصل استحباب الفعل بعنوان العموم و الإطلاق ثابتا من الأدلة المعتبرة، و ورد الخبر الضعیف علی اعتبار خصوصیّة فیه.

و أما لو عکس الأمر؛ بأن کان أصل استحبابه مستندا إلی قاعدة التسامح، و ورد دلیل معتبر علی أخذ خصوصیّة فیه بحیث استظهر منه عدم مشروعیّة الفعل عند انتفائها و حرمته، فالحکم بعدم اعتبار الخصوصیّة و الحمل فی غایة الإشکال، و إن کانت الحرمة التشریعیّة لا تزاحم قاعدة التسامح قطعا؛ نظرا إلی أن الظّاهر منه عدم تحقق امتثال الأوامر المطلقة مع انتفاء الخصوصیّة المفروضة، فتدبّر.

و فی «الرسالة» فی هذا الفرع ما لا یخلو عن إجمال فراجع إلیه ۱۷۵].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۳

* التنبیه الثالث: اختصاص أدلّة البراءة بالشک فی الوجوب التعیینی

(۳۷) قوله قدّس سرّه: (إن الظاهر اختصاص أدلّة البراءة ... إلی آخره)[۱۷۶]. (ج ۲/ ۱۵۹)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۴

أقول: محلّ الکلام فیما ثبت الوجوب قطعا و تیقّن تعلّقه بأحد الفعلین، و شکّ فی تعلّقه بالآخر؛ بحیث لو تعلّق به کان واجبا تخییریّا. فالمسألة من دوران الأمر بین التخییر و التعیین، إلّا أن الکلام فیها فی المقام إنّما هو من حیث جریان الأصل فی نفی التخییر، لا فی جریانه فی نفی التعیین؛ حتی یترتب علیه ثبوت التخییر، فإنه کلام آخر لا تعلّق له بالمقام أصلا، سیجیء عنوانه فی «الکتاب».

ثمّ إن الكلام فی محل البحث، قد يقع من حيث جواز الرجوع إلى أصالة البراءة فی نفی التخيير الذی هو المقصود بالبحث فی مسائل البحث، و قد يقع من حيث الرجوع إلى سائر الأصول.

أمّا الكلام من الجهة الأولى؛ فحاصله: أنه لا ينبغی الإشكال فی عدم جريان دليل البراءة بالنسبة إلى نفی الوجوب التخييری مع بقائه على عنوانه و عدم خروجه عنه بالعرض.

أما العقل فعدم جريانه ظاهر واضح؛ حيث إنه ليس هناك مؤاخذة مشكوكة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۵

محتملة يقصد دفعها بحكم العقل على كل تقدير؛ فإنه على تقدير الإتيان بما هو المتيقّن وجوبه، يقطع بعدم العقاب و لو كان المحتمل واجبا تخييريّا. و على تقدير تركه يقطع بالعقاب مع ترك المحتمل و لو لم يكن واجبا فی الواقع. فليس هنا صورة شكّ يحتمل فيها المؤاخذة يدفع احتمالها بحكم العقل.

نعم، على تقدير تعذر الإتيان بما تيقّن وجوبه، يحتمل المؤاخذة على تركه مع قطع النظر عن دليل البراءة، لكن الوجوب المحتمل فی هذا الفرض تعيينی لا تخييریّ.

أمّا النقل فانتفاء الإجماع فی المقام مما لا شبهة فيه، و أمّا الكتاب و السنة؛ فما كان من الآيات و الأخبار مساقه مساق حكم العقل ظاهرا فی نفی المؤاخذة على الحكم المجهول، فقد ظهر حاله ممّا ذكرنا فی بيان عدم جريان حكم العقل فی المقام.

و ما لم يكن منهما كذلك فالظاهر منهما- بعد التأمّل على ما هو المستفاد من أكثرها- هو نفی التكليف المجهول فيما كان ثبوته موجبا لضيق على المكلف فيختصّان بما كان كذلك، و ليس الأمر كذلك فی المقام؛ ضرورة عدم ضيق فی الوجوب التخييری فی مفروض البحث، بل فيه سعة على المكلّفين. و ما كان له إطلاق يشمل المقام فی بادیء النظر ينصرف عنه لا للتنافی؛ لانتفائه قطعا، بل لوحدة السياق المنساقة من آيات الباب و أخباره كما هو ظاهر للمتأمّل فيهما هذا.

و أمّا الكلام من الجهة الثانية؛ فقد يقع فی إجراء أصالة العدم بالنسبة إلى

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۶

الوجوب التخييری المشكوك و الطلب المتعلّق بالفعل، و قد يقع بالنسبة إلى الأمر الوضعی المترتب عليه و هو سقوط المتيقّن به فيما كان السقوط مترتبا على الوجوب، و قد يقع بالنسبة إليه فيما شكّ فيه على تقدير عدم وجوبه، و إن كان هذا الفرض خارجا حقيقة عن مسائل البحث؛ فإنه يفرض مع القطع بعدم الوجوب أيضا.

و أمّا الكلام فی إجراء الأصل بالنسبة إلى الحكم التكليفی، أعنی: الوجوب التخييری، فقد يفرض فيما لو كان الشك فيه مسبّبا عن احتمال إرادته من الأمر بالكلی المشترك بين الفرد المشكوك و الفرد المتيقن إرادته؛ بحيث يقطع بعدم أمر فی الشريعة إلّا بالكلّی المفروض، مع فرض عدم إطلاق له يجوز التمسّك به، و الحكم بإرادة المشكوك منه و العلم بإرادة الفرد الآخر على كل تقدير بحيث يكون متيقنا كذلك فيكون هنا خطاب واحد حقيقة، مردّد من حيث المتعلّق فی نفس الأمر بين الكلّی بما هو كلّی و الطبيعة المطلقة و الفرد الذی علم وجوبه و إرادته على كل تقدير، و إن كان المتعلّق بحسب صورة القضيّة الكلّی. و من هنا يكون هذا القسم خارجا حقيقة عن الشكّ فی الوجوب التخييری المصطلح.

و قد يفرض فيما لو كان الشكّ فيه مسبّبا عن احتمال تعلق أمر بالفرد المشكوك بالخصوص كما تعلّق بالفرد الآخر المتيقّن وجوبه مع العلم بكونه تخييريا على تقدير تعلّقه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۷

أما الفرض الأوّل ۱۷۷]: فقد استشكل شيخنا قدّس سرّه فی «الكتاب» فی جريان الأصل فيه؛ نظرا إلى ما عرفت و إليه يرجع ما أفاده فی وجهه- بقوله: «إذ ليس هنا إلّا وجوب واحد»[۱۷۸][۱۷۹]-: من أن متعلّق التكليف حقيقة مردّد بين الكلّی بما هو

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۸

کلّی و الفرد بما هو فرد، و لیس هناک قدر متیقّن من حیث متعلّق الخطاب، و إن کان تعلّق الوجوب المردّد بین التعیین و التخییر بالفرد الآخر یقینیّا فتعلّقه بالکلّی فی مرتبة تعلّقه بالفرد، فنفی أحد التعلّقین بالأصل معارض بنفی الآخر فهو فی الحقیقة یرجع إلی نفی أحد الحادثین مع العلم بحدوث أحدهما إجمالا، فیکون من تعیین الحادث بالأصل إن أرید منه التعیین، فیعارض کما عرفت مضافا إلی کونه أصلا مثبتا، و إن أرید منه مجرّد النفی دون الإثبات فیقع التعارض بینهما کما عرفت هذا.

و لکن یمکن أن یقال بعدم التعارض بینهما؛ نظرا إلی العلم بتعلق الإرادة الحتمیة بالفرد المتیقن وجوبه و إن لم یعلم کونها بعنوان التعیین، أو التخییر فنفی الوجوب بالنسبة إلی الکلّی بالأصل فیما ترتب أثر شرعا علیه لا یعارض بنفیه بالنسبة إلی الفرد للعلم بوجوبه علی کل تقدیر.

نعم، لا یجوز إثبات الوجوب التعیّنی للفرد المذکور بالأصل المزبور؛ لأنه مضافا إلی کونه مثبتا معارض بنفی التعیین للفرد بالأصل. و من هنا استشکل شیخنا قدّس سرّه فی جریان الأصل فی الفرض و لم یجزم به هذا.[۱۸۰]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) ؛ ج۴ ؛ ص۱۶۸

أنه قد یقال: إن المنفی بالأصل فی الفرض هو الوجوب بالنسبة إلی الفرد المشکوک، لا بالنسبة إلی الکلیّ. و إن کان شکه مسبّبا عن احتمال تعلّق الأمر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۶۹

بالطّبیعة الکلّیّة و لیس وجوبه عین تعلّق الطلب بها و إن کان حاصلا منه فیرجع إلیه بعد سقوط الأصل فی الشکّ السببی لمکان التعارض أو عدم جریانه لمکان العلم الإجمالی لما ستقف علیه فی محله: من عدم کون الأصل فی الشک المسبّب فی مرتبة الأصل فی الشکّ السبب.

و لکنّه محلّ مناقشة: من حیث إن تعلّق الطّلب بالطبیعة الکلّیّة عین تعلّقه بالأفراد ذاتا حقیقة و إن افترقا بالإجمال و التفصیل و بحسب العنوان فلیست هنا إرادتان یتبع إحداهما الأخری علی وجه العلّیّة و المعلولیّة، فمعنی أصالة عدم وجوب الفرد حقیقة، أصالة عدم تعلّق الأمر بالطبیعة الکلیّة فافهم.

ثمّ إن ما ذکرنا من جواز الرجوع إلی الأصل فی الفرض علی ما عرفت الإشارة إلیه إنما هو فیما ترتب أثر شرعی علی مورده و مجراه من دون واسطة، کما أن الحکم بالتعارض أیضا مبنی علی ذلک، و إلّا لم یکن معنی لحکم الشارع بنفی الوجوب فی مرحلة الظاهر کما هو ظاهر.

و القول: بأن اعتبار ذلک فی جریان الاستصحاب إنّما هو فی الاستصحاب الجاری فی الموضوع لا فی الحکم، فإنه یترتّب علیه جمیع ما لا ینفک من المستصحب من اللوازم مطلقا- کما ستقف علیه فی باب الاستصحاب- فاسد جدّا؛

لأنّ الحکم الشرعی إنّما هو الوجوب، و أمّا عدمه فلیس حکما و إلّا کانت الأحکام عشرة لا خمسة علی ما نبّهنا علیک فی مطاوی ما قدّمناه لک هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۰

و أمّا الفرض الثانی: فلا إشکال فی جریان الأصل بالنسبة إلی المشکوک فیما ترتب علیه أثر شرعیّ و عدم جریانه بالنسبة إلی المتیقّن وجوبه حتی یعارض الأصل فی المشکوک.

و ممّا ذکرنا یظهر لک: أن مراده قدّس سرّه من قوله: «و فی جریان أصالة عدم الوجوب تفصیل»[۱۸۱] هو فرق القسمین من حیث جریان الأصل عدمه من حیث الوضوح و الخفاء لا فی أصل الجریان و عدمه، و إن کان ما ذکرنا خلاف ظاهر العبارة فی بادیء النظر،

هذا بعض الکلام فی جریان أصل العدم بالنسبة إلی الحکم التکلیفی.

و أما الکلام فی جریانه بالنسبة إلی لازمه الوضعی و هو سقوط الواجب المعلوم إجمالا بفعل المشکوک فیما فرض ترتّبه علی وجوبه.

فحاصله: أن الظاهر من شیخنا قدّس سرّه فی «الکتاب» بل صریحه فی وجه جریانه بالنسبة إلیه فی الفرضین، لکن قد یناقش فیما أفاده- لا من جهة أن نفی التکلیف بالأصل یلزمه نفی ما یترتب علیه من الأثر الوضعی، فلا معنی لإجراء أصل آخر فی الأثر الوضعی، بل-: من جهة أن مرجع الشک فی السقوط إلی الشک فی حصول البراءة عن التکلیف النفسی بفعل المشکوک، و العقل مستقل بعدم جواز الاقتصار علیه فالحکم بعدم السقوط ممّا یستقلّ به العقل عند الشکّ، فهو من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۱

الأحکام العقلیّة لنفس الشکّ و الاحتمال، و لیس حکما شرعیّا للمشکوک حتی یحکم بثبوته فی مرحلة الظاهر بإجراء أصل العدم.

اللهمّ إلّا أن یکون مراده قدّس سرّه من أصالة عدم سقوط ذلک الفرد المتیقّن الوجوب بفعل المشکوک هو البناء علی العدم من جهة قاعدة الاشتغال لا الاستصحاب فتدبّر.

و مما ذکرنا یظهر: أنه لا ریب فی الحکم بعدم إسقاطه للواجب فیما شکّ فیه مع القطع بعدم وجوبه لعدم الفرق فی حکم العقل، لکنّه خارج عن فروض محل البحث کما هو ظاهر، و أما لو قطع بکونه مسقطا و شکّ فی کونه واجبا تخییریّا مسقطا، أو مباحا مسقطا کالسفر المباح المسقط لوجوب الصوم فلا إشکال فی عدم جریان الأصل بالنسبة إلی هذا الأثر بأیّ معنی کان.

نعم، یجری أصل العدم بالنسبة إلی وجوبه فیما حکم بجریانه فیه من الفرضین بالنسبة إلی ما یترتّب علیه من الآثار الشرعیّة، کما أنه لا إشکال فی جریان أصل البراءة بالنسبة إلی وجوبه التعیّنی بالعرض فیما فرض تعذّر المتیقّن وجوبه فی الفرض کما أنه لا إشکال فی جریانها بالنسبة إلیه عند تعذّره فیما شک فی کونه مسقطا فی الفرضین أیضا. و تخصیص الصورة بجریان أصل البراءة مع حکمه بجریانه مطلقا عند الشک فی الوجوب التعیّنی و لو بالعرض فیما تقدم لیس الغرض منه التخصیص حقیقة و نفی جریانها فی غیر الفرض، بل لنکتة توهم وجوب الإتیان به عند التعذّر من جهة العلم بکونه مسقطا فتدبّر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۲

(۳۸) قول الفخر المحکی فی الکتاب: (و المنشأ: أن قراءة الإمام بدل أو مسقط؟[۱۸۲])[۱۸۳]. (ج ۲/ ۱۶۱)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۳

أقول: ابتناء المسألة علی ما أفاده قدّس سرّه فی کمال الاستقامة، و الظاهر ممّا ورد فی تحمّل الإمام عن المأموم القراءة فیما أدرکه المأموم فی الرکعة التی یقرأ فیها کون قراءته بدلا عن قراءة المأموم، فکأنّ المأموم قار فی صلاته.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۴

و إلیه أشار بقوله فی أوّل کلامه فی وجه تقریب والده قدّس سرّهما وجوب الائتمام علی العاجز، وجه القرب: تمکّنه من صلاة صحیحة القراءة. و شرح الکلام فیما یتعلّق بالمسألة یطلب من الفقه ۱۸۴].

(۳۹) قوله قدّس سرّه: (ثم إن الکلام فی الشکّ فی الوجوب الکفائی ...

إلی آخره)[۱۸۵]. (ج ۲/ ۱۶۱)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۵

أقول: الکلام فی المسألة قد یقع فی جریان أصالة البراءة فی حق الشاکّ فی ثبوت الوجوب الکفائی بالنسبة إلیه، و قد یقع فی جریان أصالة عدم الوجوب فی حقّه، و قد یقع فی جریان أصالة عدم سقوط الواجب فی حقّ العالمین بالتکلیف بفعل الشاک.

أمّا الکلام من الجهة الأولی؛ فحاصله: أنه لا ینبغی الإشکال فی جریان البراءة فی حقّه عند ترک العالمین متعلّق الوجوب بهم من غیر فرق بین الشبهة الموضوعیّة و الحکمیّة، لوجود احتمال المؤاخذة علی ترکه و الحال هذه علی تقدیر طلب الفعل منه کفایة لو لا دلیل

البراءة، فالوجوب الكفائی من هذه الجهة نظير الوجوب العينی لا فرق بينهما أصلا، فلا يقاس بالوجوب التخييری المشكوك بالنسبة إلى بعض الأفراد فی عدم تحقّق المؤاخذة على مخالفته على كل تقدير

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۶

على ما عرفت.

فما يظهر من «الكتاب» فی ابتداء النظر: من كونه كالوجوب التخييری المشكوك من حيث عدم جريان البراءة فيه كما ترى. اللّهم إلّا أن يحمل ظهور الكلام فی الوجوب الكفائی من حيث جريان البراءة من الكلام فی الوجوب التخييری من حيث عدم الجريان؛ نظرا إلى عدم تطرّق الوجه المذكور لعدم الجريان فيه فی الوجوب الكفائی لكنّه كما ترى، لا يخلو عن تكلّف و تمهّل.

أمّا الكلام من الجهة الثانية: فلا إشكال فی كون حكمه من هذه الجهة أيضا حكم الوجوب العينی من غير فرق بينهما أصلا. فلو فرض ترتّب حكم شرعیّ على خصوص الوجوب الكفائی، أو مطلق الوجوب غير جواز الفعل فی مرحلة الظاهر المترتّب على الشكّ فی التكليف بمقتضى دليل البراءة يترتّب على الأصل المذكور، فحينئذ لا يجوز له الجواب عن السّلام فی فرض «الكتاب» حال الصّلاة على تقدير قصد ردّ التحيّة منه.

نعم، لو قصد الدعاء خرج عن الفرض و يكون جوازه مبنيّا على جواز مطلق الدعاء فی الصلاة.

و أمّا الكلام من الجهة الثالثة: فلا إشكال فی عدم جواز القناعة بفعله لمن علم بتوجّه الخطاب الكفائی إليه، لا من جهة أصالة العدم، بل لما عرفت من ترتّب الحكم بعدم السّقوط فی مرحلة الظاهر على مجرّد احتمال عدمه و إن كان الاستناد فيه إلى أصالة عدم الوجوب، بل إلى البراءة الجاريتين فی حقّه ربّما يكون جائزا فی وجه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۷

* المسألة الثانية: الشبهة الوجوبيّة من جهة إجمال النّص

(۴۰) قوله قدّس سرّه: (قال فی «الحدائق» بعد ذكر وجوب التوقّف ...

إلى آخره). (ج ۲/ ۱۶۲)

أقول: و أنت خبير بأنه لم يعهد من أحد جعل البراءة مرجّحة للاستحباب فی الفرض؛ حتى يتوجّه عليه ما ذكره ثانيا[۱۸۶]، مع أنّه لا محصّل له عند التأمّل على تقدير الترجيح بالبراءة؛ فإنّ حاصله يرجع إلى أنه يظنّ بملاحظة أصالة البراءة كون الحكم الواقعی الاستحباب فيما دار الأمر بينه و بين الوجوب، و أين هذا من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۸

القول بأن اللّه تبارك و تعالى حكم بالاستحباب من جهة موافقة البراءة؟!

(۴۱) قوله قدّس سرّه: (نعم، الأخبار المتقدّمة فی من بلغه الثواب لا تجرى هنا[۱۸۷] ...

إلى آخره). (ج ۲/ ۱۶۴)

أقول: لا إشكال فی عدم العلم بصدق العنوان المأخوذ فی أخبار التسامح عند احتمال الإباحة أو الكراهة، و قد أشرنا عند الكلام فی مسألة «التسامح» إلى فساد من زعم جريانه من جهة الأخبار فی باب ضعف الدلالة و إجمالها و قصورها، مع أنه على هذا الزعم الفاسد إنّما يمكن التمسّك بها فی دوران الأمر بين الوجوب و الاستحباب و الإباحة، أو الوجوب و الإباحة لا فی دوران الوجوب و الاستحباب و الكراهة، أو الوجوب مع الكراهة على ما عرفت شرح القول فيه عند الكلام فی المسألة.

كما أنه لا إشكال فی عدم الحاجة إلى الأخبار لإثبات أصل الرجحان فی دوران الأمر بين الوجوب و الاستحباب من حيث كونه قطعيّا بعد العلم الإجمالی بوجود إحدى الخصوصيتين، فيحكم بترتّب الحكم المترتّب على مطلق الرجحان فی الفرض من غير حاجة إلى

شیء، بل یحکم بترتّب الحکم المترتّب علی العلم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۷۹

بوجود إحدی الخصوصیّتین و لو إجمالا لتحقّقه بالفرض.

فلو قیل بتوقّف صحّة العبادة علی تقدیر الأمر و لو إجمالا، و عدم کفایة قصد مطلق الرجحان الذی هو بمنزلة الجنس للوجوب و الاستحباب، حکم بالصحّة فی المقام عند قصد امتثال الأمر الواقعی المردّد بینهما. نعم، لا یجوز ترتّب الحکم المترتّب علی أحد الخصوصیّتین بخصوصها لعدم المعین لها.

و القول: بأنه یثبت الاستحباب بنفی المنع من الترک بالأصل الذی هو فصل الوجوب کما زعم.

فاسد جدّا؛ من حیث کونه أصلا مثبتا کفساد إثباته بما ورد فی «باب التسامح» من حیث إن المستفاد من مساقه غیر ما علم ثبوت الأمر من الشارع و لو إجمالا، فما أفاده قدّس سرّه فی «الکتاب» بقوله: «و لو دار بین الوجوب و الاستحباب ... الی آخره»[۱۸۸] یراد به نفی الاحتیاج من حیث إثبات الاستحباب کما لا یخفی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۰

* المسألة الثالثة: الشبهة الوجوبیّة من جهة تعارض النصّین

اشارة

(۴۲) قوله قدّس سرّه: (المسألة الثالثة: فیما اشتبه حکمه الشرعی ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۶۵)

أقول: حکم ما تعارض فیه النصّان المتکافئان فی جمیع مسائل البحث من الشکّ فی التکلیف و المکلّف به من حیث القاعدة، و الأصل الأوّلی حکم ما لا نصّ فیه، و ما أجمل فیه النصّ منها من حیث الرجوع إلی البراءة أو الاحتیاط سیّما إذا جعل الغایة فی المرسلة ورود النهی و الأمر السلیمین علی ما عرفت الکلام فیه، حتی لو قیل بکون مقتضی الأصل التخییر فی تعارض النصّین؛ نظرا إلی القول باعتبارهما من باب السّببیّة لا الطریقیّة- علی ما ستقف علی شرح القول فیه فی الجزء الرابع من التعلیقة- فإنه بالملاحظة الثانویة أیضا فتدبّر.

کما أنه یغایرهما من حیث الحکم عندنا فی جمیع المسائل بالنظر إلی الأخبار القاضیّة بالتخییر بین النصّین المتکافئین- کما ستقف علی شرح القول فیه فی محلّه- فإذن لا معنی للحکم بوجوب الاحتیاط فی المسألة إستنادا إلی ما اقتضاه فی عموم الشبهة لما عرفت حاله فی المسائل المتقدّمة.

کما أنه لا یجوز الحکم به من جهة ما دلّ علی التوقّف و الاحتیاط فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۱

خصوص المتعارضین کالمقبولة؛ من حیث اختصاصه بصورة التمکّن من تحصیل العلم و إزالة الشبهة.

و منه یظهر الوجه فی عدم جواز الاستدلال بصحیحة ابن الحجّاج ۱۸۹] بناء علی دلالتها علی حکم المقام مع اختصاصها موردا بعدم النصّ من حیث تنقیح المناط کما فی «الکتاب»؛ نظرا إلی أن الوجه فی إیجاب الاحتیاط فیها هو تحیّر المکلّف فی الحکم الشرعی من جهة عدم دلیل علیه، و وجود الدلیل مع معارضته بمثله لا یجدی فی رفع التحیّر و الجهل بالحکم، أو بالدلالة اللفظیّة؛ نظرا إلی ما أسمعناک سابقا من الوجه فی دلالتها علی وجوب الاحتیاط فی مسائل الشکّ فی التکلیف؛ فإنّها مختصّة أیضا کالمقبولة بصورة التمکّن من إزالة الشبهة هذا.

و أمّا الاستناد إلی المرفوعة القاضیة بالاحتیاط أوّلا ثمّ بالتخییر بعد عدم إمکانه التی یکون أخصّ من جمیع أخبار التخییر، فقد عرفت عدم جوازه فی طیّ المسائل المتقدّمة من حیث عدم اعتبارها سندا، مضافا إلی دلالتها علی کون الاحتیاط مرجّحا لا مرجعا، و الفرق

بینهما بحسب الآثار ظاهر، و لا یظنّ القول به من الأخباریین هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۲

مع أن تخصیص أخبار التخییر بصورة عدم التمکّن من إزالة الشبهة من جهة المقبولة علی ما عرفت و إن کان بعیدا یوجب انقلاب النسبة المذکورة، فیمکن حملها علی صورة التمکّن من إزالة الشبهة کما هو صریح المقبولة، فلا یعارض أخبار التخییر فی أمثال زماننا لو لم یکن هناک إجماع علی عدم الفرق فی حکم التخییر بحسب الأزمنة، کما یکون علی عدم الفرق فی الرجوع إلی المرجّحات کما مال إلیه شیخنا قدّس سرّه فیما تقدّم من کلامه؛ نظرا إلی کون التخییر المبحوث عنه و إن کان فی المسألة الأصولیّة، إلّا أنه کالأصل فیمکن تخصیصه بصورة العجز فتدبّر، هذا کله.

مضافا إلی دلالة التوقیع المروی فی «الإحتجاج» عن الحمیری علی حکم المقام بالأولویة القطعیّة و الإجماع علی عدم الفرق، مع أن مورده صورة التمکّن من إزالة الشبهة کما هو واضح.

(۴۳) قوله قدّس سرّه: (فإن الحدیث الثانی و إن کان أخصّ من الأول)[۱۹۰]. (ج ۲/ ۱۶۷)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۳

أقول: أخصّیّة الثانی ممّا لا إشکال فیها کعدم الإشکال فی ترتّب التخییر کالترجیح الراجعین إلی الطرح فی الجملة علی الجمع الذی یساعده العرف بین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۴

المتعارضین، فتجویز الإمام (عجل اللّه فرجه و صلاته علیه و علی آبائه الطاهرین) الأخذ بهما تخییرا یکشف عن کونهما بمنزلة المتباینین فی عدم تطرّق التخصیص؛ نظرا إلی ثبوت التلازم بین أفراد العام بحسب الحکم، فالتخصیص یوجب طرح العام رأسا فلا یمکن حصر الإرادة فی غیر مورد التعارض مع الخاص، و هذا هو المراد بقوله قدّس سرّه: «بحیث لا یتمکّن إرادة غیر هذا الفرد منه»[۱۹۱] أی: علی وجه الحصر فتأمّل.

(۴۴) قوله قدّس سرّه: (ثم إن وظیفة الإمام علیه السّلام و إن کانت إزالة الشبهة ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۱۶۷)

نهضت ترجمه
Translation Movement

فی ان الإرجاع إلی الحکم الظاهری خلاف منصب الإمامة

أقول: ما أفاده فی کمال الوضوح و الظهور؛ حیث إن الإرجاع إلی الحکم الظاهری فی القضایا الشخصیّة التی یسأل عنها من الإمام علیه السّلام خلاف منصب الإمام المنصوب لحفظ الأحکام و المکلّفین عن الخطأ فیها و رفع جهلهم عما بیّنه النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم للوقائع عن اللّه تعالی، إلّا أنّه قد یقتضی المصلحة تقریر الجاهل علی جهله و عدم بیان الواقع له؛ لیعلم حکم صورة التعارض کلّیّة مع عدم إیجابه تفویت الواقع علی المکلّف کما فی مورد الرّوایة، بل و مع إیجابه ذلک إذا کانت مصلحة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۵

بیان الحکم الظاهری أقوی من مصلحة الواقع و لیس فیه الإغراء بالجهل ۱۹۲] أصلا؛ ضرورة عدم الإغراء فی عدم البیان و علی تقدیره نمنع قبحه من حیث هو؛ فإن المسلّم منه ما إذا وجب تفویت الواقع.

و من هنا ذهب المحقّقون إلی جواز تأخیر القرینة عن وقت الخطاب، و علی تقدیر تسلیم قبحه فی نفسه و من حیث هو فإنّما هو فیما لم یزاحمه المصلحة الأقوی.

و بالجملة: حدیث الإغراء بالجهل لا تعلّق له بالمقام أصلا و لو تصوّر بما فی «الکتاب» فی بیانه بتوضیح منّا: من أن الإرجاع إلی التخییر یوجب جواز الأخذ

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۶

بالخبر الدّالّ علی الوجوب مع عدم وجوب التکبیر فی الواقع، فیقصد وجوبه مع انتفاء الوجوب فی نفس الأمر، فیلزمه قصد الخلاف الممنوع عند أکثر القائلین بعدم اعتبار قصد الوجه، فیوجب التخییر إیقاع المکلّف فی هذا المحذور.

فیتوجّه علیه: بعدم لزوم المحذور بالملاحظة المذکورة أیضا أصلا؛ حیث إن المجوّز علی تقدیر اختیار الخبر الدالّ علی الوجوب هو قصد الوجه الظاهری، و هو أمر ثابت فی مرتبته بحسب الواقع لا قصد الوجه الواقعی فإنه غیر جائز إلّا علی وجه الاحتمال.

و إن هو إلّا نظیر قصد الوجه الظاهری فی جمیع موارد قیام الأمارات الشرعیّة؛ فإنه لا یتوهّم کون جعل الأمارات موجبا للإغراء بالجهل من الحیثیّة المذکورة و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا.

و أما دفع الإغراء بما فی «الکتاب»: من کفایة قصد القربة، فقد یناقش فیه:

بأن القول بکفایة قصد القربة لا یمنع من قصد الوجه و إنّما یمنع لزومه، و الإغراء مترتّب علی جوازه لا علی لزومه. نعم، لو کان القول بکفایة قصد القربة ملازما لعدم قدح قصد الخلاف، جاز تعلیل منع لزوم الإغراء به و لیس الأمر کذلک، کما یظهر من التتبع فی کلماتهم.

ثمّ إن ما وقع من الکلمات فی المقام إنّما هو بالنظر إلی ظاهر الروایة سؤالا و جوابا، و إلّا فالإجماع قائم علی عدم وجوب غیر تکبیرة الإحرام فی الصلاة، فلا بدّ أن یحمل الوجوب علی مجرّد الثبوت و لو بعنوان الاستحباب، فإذن لا یجوز

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۷

الاستدلال بالرّوایة علی حکم المقام إلّا بضمیمة عدم القول بالفصل بین موارد تعارض الأخبار فی الأحکام الإلزامیّة و غیرها؛ إذ لا أولویّة ظنیّة علی التقدیر المزبور، فضلا عن القطعیّة کما هو ظاهر.

بل ربّما یقال: بأن الوجه فی حکم الإمام بالتخییر فی مورد الرّوایة علی تقدیر الاستحباب هو عدم فوت الواقع علی کل تقدیر؛ إذ علی تقدیر عدم الاستحباب لا یکون التکبیر حراما نفسیّا ذاتیّا، و إنّما یکون حراما تشریعیّا و الإتیان به بعد اختیار الخبر الدال علیه یرفع موضوع التشریع، و هذا بخلاف التخییر فی المقام؛ فإن له أن یختار الخبر الدّالّ علی الإباحة فیترک الفعل مع وجوبه فی نفس الأمر، فتدبّر.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۸

* المسألة الرابعة: الشبهة الوجوبیّة من جهة إشتباه الموضوع

اشارة

(۴۵) قوله قدّس سرّه: (و یدلّ علی حکمه ۱۹۳] جمیع ما تقدّم فی الشّبهة الموضوعیّة التحریمیّة). (ج ۲/ ۱۶۹)

حکم الشبهة الموضوعیّة الوجوبیّة

أقول: لا یخفی علیک أن العموم المستفاد من لفظ الجمیع إنّما یعتبر بالنسبة إلی نوع ما دلّ علی حکم الشبهة الموضوعیّة التحریمیّة، أعنی: الأدلة الأربعة لا أشخاص ما دلّ علی الحکم فی تلک الشبهة؛ ضرورة اختصاص جملة من الأخبار المتقدّمة بالشبهة التحریمیّة.

و أمّا المناقشة فی الإجماع فی الشبهة الموضوعیة الوجوبیّة من جهة ذهاب أکثر المجتهدین إلی وجوب الاحتیاط فی الفائتة المردّدة بین الأقلّ و الأکثر و عدم تجویزهم الرجوع إلی البراءة.

ففاسدة؛ حیث إنّها بزعمهم من الأقلّ و الأکثر، لا الشبهة الموضوعیة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۸۹

الابتدائیة؛ فإن العلم الإجمالی فیها من حیث رجوع أمرها إلی الأقلّ و الأکثر الاستقلالیّین و إن لم یقتضی الاحتیاط.

و من هنا لم یلتزموا به فی نظائر الفائتة المردّدة، إلّا أن مجرّده یکفی فارقا بین المسألتین موضوعا، و من هنا أجمعوا علی عدم وجوب الاحتیاط فیما احتمل فوت صلاة واحدة هذا کله.

مضافا إلی إمکان دعوی الإجماع علی کون الأصل فی الشبهة الموضوعیّة الوجوبیّة البراءة ما لم یکن هناک مخرج عنه، و قد قام ما یقضی بالخروج عنه فی الفائتة المردّدة بین الأقلّ و الأکثر من بعض الأخبار التی سیمرّ علیک و إن لم یکن تامّا عندنا کما ستقف علیه، فالإجماع المدّعی من الإجماع علی القاعدة فتدبّر.

و بالجملة: لا ینبغی الإشکال فی عدم الفرق بین الشبهتین من حیث الحکم من جهة الأدلّة النقلیّة، کما أنه لا فرق بینهما من جهة الدلیل العقلی علی البراءة ثبوتا و منعا عند التأمّل أیضا، فإنا قد بیّنا لک فی تقریب حکم العقل هناک: أن القاطع لعذر المکلّف فی حکم العقل هو علمه بتوجّه الخطاب الإلزامی إلیه تفصیلا أو إجمالا، لا مجرد علمه بصدور الخطاب من الشارع و إن لم یتوجّه إلیه أصلا.

فالبیان القاطع للعذر الموجب لصحة المؤاخذة و حسنها هو هذا المعنی الذی ذکرنا، فمع انتفائه یقبح فی حکم العقل المؤاخذة، و إن اتفقت مخالفة العمل للواقع فإذا لم یعلم المکلّف بوجود الموضوع الذی تعلّق به الخطاب فلا یعلم بتوجّه الخطاب إلیه، و إن کان أصل تعلّقه فی نفس الأمر تابعا لتحقّق موضوعه و إن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۰

لم یعلم المکلّف به فلا فرق بینه من هذه الجهة و بین عدم علمه بصدور الخطاب من الشارع أصلا؛ فإنه لا یمنع إلّا من جهة توجّه الخطاب إلیه.

و إلّا فأصل تعلّق الخطاب لا یعقل توقّفه علی العلم فی الشبهات الحکمیّة، و إن أمکن فی الشبهات الموضوعیّة بدعوی وضع اللفظ للمعلوم التفصیلی، أو انصرافه إلیه، أو قیام الدلیل و القرینة الخارجیّة علیه، إلّا أنه لا یفید بعد کون الوقوع علی خلافه کما بیّن فی محلّه. و من هنا یرجع إلی البراءة فی المقامین فإنّه علی التوهّم المذکور، لم یکن معنی للرّجوع إلیها فی الشبهات الموضوعیّة أصلا کما لا یخفی.

و بالجملة: مناط الرجوع إلی البراءة فی حکم العقل فی الشبهة الحکمیّة موجود فی الشبهة الموضوعیّة مطلقا من غیر فرق بین الموضوعیّة التحریمیّة و الوجوبیّة، کما أن وجه منعه و حکمه بالاشتغال متحقق فی الشبهتین من غیر فرق؛ فإنه کما یحکم العقل- فی زعم المتوهّم بعد علم المکلّف بصدور الخطاب الإلزامی المتعلّق بالفعل مع تبیّن موضوعه- بوجوب تحصیل العلم بالبراءة عنه بفعل کلّ ما یحتمل کونه مصداقا لمتعلّق الخطاب، کذلک یحکم- بعد علمه بصدور النهی عن الشارع و تعلّقه بالموضوع المبیّن مفهوما المشکوک وجوده فی الخارج لوجوب تحصیل العلم بالانتهاء- بترک ما یحتمل کونه من مصادیق متعلّق النهی من غیر فرق بینهما أصلا.

و الغرض المهمّ إثبات عدم الفرق بین الشبهتین، و إلّا فقد أوضحنا فساد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۱

الشبهة المذکورة فی مطاوی کلماتنا بما لا مزید علیه، و أنه لا یعدّ مجرّد العلم بصدور الخطاب دلیلا علی الحکم مع الشکّ فی الموضوع و الصغری کما هو الشأن فی جمیع القضایا؛ فإن العلم بالنتیجة، نتیجة العلم بالمقدّمتین لا العلم بالکبری فقط و إن لم یتوقّف أصل وجود المحمول فی نفس الأمر علی العلم بتحقّق الموضوع کما لا یتوقّف علی العلم بالکبری أیضا، و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا، قد أوضحه شیخنا الأستاذ العلّامة قدّس سرّه فی «الکتاب» فی هذا المقام و غیره.

ثمّ إنّه لا فرق فیما ذکرنا من جریان دلیل البراءة فی المقام بین عدم العلم بوجود موضوع الخطاب أصلا و رأسا و بین العلم بوجود موضوعه فی الجملة مع تردّده بین الأقلّ المتیقّن و الأکثر المشکوک بالشکّ المستقلّ، کما إذا علم إجمالا بفوائت مردّدة بین الأقلّ و الأکثر سواء علم بعینها و لم یعلم عددها، کما إذا علم بفوت الصبح منه فقط و لکن لا یعلم عددها، أو لم یعلم بعینها کما إذا علم بفوت إحدی الثنائیة و الثلاثیة منه مع عدم علمه بالعدد؛ فإنه لا یجب فی حکم العقل و النقل الإتیان بالزائد المشکوک فی جمیع الصور، کما أنه لا یجب الإتیان بالمشکوک فیما لم یعلم بالفوت أصلا.

کما أنه لا فرق فی صورة العلم الإجمالی بین علم المکلّف بعلمه تفصیلا بالفوائت فی زمان عقیب الفوت و طروّ النسیان له الذی أوجب تردّده، و بین عدم علمه بذلک سواء علم بعدم علمه و غفلته، أو لم یعلم ذلک أیضا؛ فإن الحکم فی جمیع ذلک هو البناء علی الأصل و نفی الزائد المشکوک فعلا بالأصل هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۲

و لکن صریح الأکثرین و ظاهر المشهور مخالفة الأصل المذکور فی خصوص الفوائت الغیر المعلوم عددها فالتزموا بوجوب الاحتیاط بإتیان الأکثر، إلّا إذا بلغت الکثرة حدّا یوجب الحرج من إتیانه، فاکتفوا بالظنّ بناء علی الأصل الثابت عندهم من قیامه مقامه مطلقا فیما کان فی تحصیله الحرج مع اقتضاء الدلیل وجوبه من غیر فرق بین الأحکام و الموضوعات.

بل المحکیّ عن «التذکرة»[۱۹۴] کما فی «الکتاب»[۱۹۵] نسبة القول بعدم وجوب الاحتیاط إلی الشافعیّة[۱۹۶] و لم یلتزموا برفع الید عن الأصل المذکور فی نظائر المسألة، بل التزموا فیها به علی ما حکاه عنهم شیخنا الأستاذ العلّامة قدّس سرّه فی «الکتاب» و إن لم أقف علی الفرق عندهم بعد التتبع بحسب وسعی و بضاعتی، لکنّه قدّس سرّه مصدّق فی حکایته جدّا؛ فإنه عالم بمواقع کلماتهم و محالّها، مع أنّ مثله یصدّق قطعا فیما کان إخباره عن حدس و استنباط أیضا، و إن کان استدلالهم لوجوب الاحتیاط فی المسألة- کما هو ظاهر لمن راجع إلی کلماتهم- یقتضی عدم الفرق جدّا.

و یکفی فی ذلک ملاحظة ما حکاه شیخنا قدّس سرّه عنهم قدّس سرّهما فی «الکتاب» سیّما ما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۳

حکی عن الشیخ قدّس سرّه فی «التهذیب»[۱۹۷]، فإنه ینادی بأعلی صوته بعدم الفرق کما هو ظاهر، فیغلب علی الظنّ کون مراد شیخنا قدّس سرّه عدم وقوفه علی حکمهم بوجوب الاحتیاط فی اشتباه المسألة بعد الفحص فی کلماتهم، فتأمل فیما أفاده فی «الکتاب» و إن کان ظاهره استظهار الرجوع إلی البراءة فی نظائر المسألة، لکنّه یقبل الحمل علی ما ذکرنا فتدبّر.

بهضت ترجمه Translation Movement .IRS

وجوه وجوب الإحتیاط بالإتیان بالأکثر

ثمّ إنه قد یستدلّ لوجوب الاحتیاط و الإتیان بالأکثر فی مفروض المسألة بوجوه.

أحدها: قاعدة الاشتغال بالبیان الذی ذکره الشیخ قدّس سرّه و تبعه غیره و قد عرفت الإشارة إلیه و لما کان الاستدلال بها بعد خروج الوقت و مرجع الشکّ بالنسبة إلی الزائد بعد الوقت إلی الشکّ فی أصل التکلیف المستقلّ؛ من جهة انحلال العلم الإجمالی بالقیاس إلی طرفیه فی مفروض البحث إلی معلوم الإلزام و مشکوکه رأسا، فلا معنی لجریان قاعدة الاشتغال بالنسبة إلیه جدّا.

فالاستدلال بها فی کمال الفصاحة أراد به شیخنا قدّس سرّه تصویرا لمطلبهم بتطبیقه علی قاعدة الاشتغال المسلّمة عندنا و عند الکلّ، علی القول بکون القضاء بالفرض

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۴

الجدید؛ إذ علی القول بکونه بالفرض الأوّل و من مقتضیات الخطاب المتعلّق بالفعل فی الوقت، لم یکن هناک إشکال فی جریان قاعدة الاشتغال إذا شکّ بعد الوقت علی هذا القول، نظیر الشکّ فی الوقت فی إتیان المأمور به، و لا إشکال و لا خلاف فی کون

مقتضی قاعدة الاشتغال وجوب الإتیان به إذا شکّ فیه قبل خروج الوقت.

و حاصل ما أفاده فی التطبیق بقوله: «و إن شئت تطبیق ذلک علی قاعدة الاحتیاط اللازم ... الی آخره»[۱۹۸] یرجع إلی أن ملاک الفرق بین القولین فی باب القضاء من حیث کونه بالفرض الأوّل أو الجدید.

و منشأ الاختلاف بینهما- بعد الاتفاق علی کون الفعل فی خارج الوقت مطلوبا بالأمر الأوّل علی کل تقدیر- هو أن الدّالّ علی إرادة هذا المعنی من الأمر الأوّل و کونه مطلوبا مطلقا، و فی الوقت مطلوبا آخر؛ بمعنی لزوم الإتیان به فی خصوص الزّمان المعیّن بإرادة مستقلّة من غیر أن یکون مقیّدا للأمر بالطبیعة المطلقة المشترکة، نظیر الأمر بالطبیعة المطلقة، و الأمر بتعجیلها و فوریّة الإتیان بها للدّلیل الخارجی علی القول بکونه بالفرض الجدید، و نفس الأمر الموقّت علی القول بکونه بالفرض الأول.

فالاختلاف إنّما هو فی الدالّ علی المعنی المذکور، لا فی نفس المعنی و إلّا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۵

فالدّلیل الخارجی أیضا یکشف عن استمرار مطلوبیّة الطبیعة، و أن الأمر بها فی الوقت من جهة الاهتمام بشأن الوقت؛ من حیث إن الطبیعة المشترکة ذات مصلحة ملزمة مطلقا و فی الوقت ذات مصلحة ملزمة أیضا، فهی فی الوقت مطلوبة فی مطلوب من غیر أن یکون ارتباط بین المصلحتین بحیث یوجب التقیید فی المطلوبیّة مطلقا، کما هو الشأن فی الشرائط المطلقة.

و هذا هو الفارق بین المسألة و نظائرها من الدین المردّد و نحوه من غیر الموقّتات التی لا یجری قاعدة الاشتغال فیها، و لم یلتزموا بوجوب الاحتیاط فیما دار أمره بین الأقلّ و الأکثر.

فإن قلت: مقتضی ذلک وجوب الاحتیاط فیما شکّ فی أصل فوت صلاة بعد الوقت، مع أنّهم لا یلتزمون به قطعا.

قلت: مقتضی الأصل و القاعدة و إن کان عدم الفرق بین المقام و الفرض المزبور، إلّا أنّ مقتضی ما دلّ علی عدم الاعتناء بالشکّ بعد خروج الوقت الفرق بینهما؛ نظرا إلی انصرافه إلی صورة عدم العلم الإجمالی بالفوت، فلا یقال: إن مقتضاه أیضا عدم الفرق بین الصورتین. هذا حاصل ما یستفاد من إفاداته قدّس سرّه فی تقریب جریان قاعدة الاشتغال فی خصوص المقام.

و ربّما یتمسّک فی مورد القاعدة بالاستصحاب أیضا کما فی «الکتاب»، لکنّه کما تری مبنیّ علی مذاقهم من الجمع فی موارد القاعدة بینها و بین الاستصحاب، و هو بمکان من الضعف عند شیخنا قدّس سرّه کما عرفت مرارا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۶

نهضت ترجمه Translation Movement .IRS

وجوه المناقشة فی تقریب جریان قاعدة الإشتغال

و کیف کان لا إشکال فی ضعف التقریب المذکور لجریان القاعدة کما أشار إلیه فی «الکتاب» أیضا.

أمّا أوّلا: فلأن ما أفاده من الفرق بین القولین لا محصّل له أصلا؛ فإن مرجع القول بکون القضاء بالأمر الأول، کون الفعل فی خارج الوقت أیضا مرادا منه سواء کان الدّالّ علیه نفس الدلیل الموقّت، أو دلیل ثبوت القضاء الکاشف فی زعمه عن استمرار مطلوبیّة الفعل، بل التعیّن علی هذا القول عند التحقیق الالتزام بالثانی؛ إذ لا معنی لجعل نفس دلیل الموقّت دلیلا علی مطلوبیّة الطّبیعة فی خارج الوقت عند عدم الإتیان به فی الوقت کما هو ظاهر.

و مرجع القول بکونه بالفرض الجدید إلی أن مطلوبیّة الفعل فی الوقت لمکان مدخلیّة الوقت فیها علی وجه الإطلاق قد انقطعت بخروج الوقت، غایة ما هناک قیام الدلیل علی وجوب تدارکه بعد فوته، فالقضاء واجب آخر لا تعلّق له بالأداء.

و إن جعلت بدلالة فی الشرع فالفعل فی خارج الوقت، مطلوب بأمر آخر متعلّق بتدارک ما فات عن المکلّف فی وقته لا أن یکون مطلوبا بنفس الأمر الأول و کان الدلیل القائم علی القضاء کاشفا عنه، فالاختلاف بین القولین راجع إلی الاختلاف فی المعنی تعدّد الواجب و عنوانه حقیقة علی القول بکون القضاء بالفرض الجدید کما استظهره شیخنا قدّس سرّه من کلماتهم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۷

و أمّا ثانیا: فلأن ما ذکر من منع جریان دلیل عدم الالتفات بالشک بعد خروج الوقت فی المقام و انصرافه إلی صورة عدم العلم بالفوت أصلا لا شاهد له أصلا، بعد انحلال العلم الإجمالی فی الفرض إلی المعلوم و المشکوک علی ما عرفت، فلا مانع من التمسّک به بالنسبة إلی المشکوک أصلا.

و أمّا ثالثا: فلأنه منقوض بما لو علم الولی الذی یجب علیه القضاء عن المیّت بفوت صلوات کثیرة عنه مردّدة بین الأقلّ و الأکثر، فإنّ ظاهرهم کما فی «الکتاب» عدم الالتزام بوجوب الاحتیاط علی الولیّ فی الفرض، مع أنّه لا فرق بینه و بین المقام أصلا.

نعم، لو علم الولیّ بتردّد المیّت قبل فوته فیما فات عنه بین الأقلّ و الأکثر، و أهمل فی القضاء، أو غفل عنه، التزموا بوجوب الاحتیاط علی الولی بفعل الزائد من حیث کونه واجبا علی المیّت فی زعمهم، فیجب علی الولیّ من حیث کونه مکلّفا بقضاء ما وجب علی المیّت و لو ظاهرا.

ثانیها[۱۹۹]: أصالة عدم الإتیان بالأکثر فی الوقت فیجب قضاؤه فی خارجه، فإنه و إن قلنا بکون القضاء بالأمر الجدید، إلّا أنّ الأصل المذکور یحکم بتحقّق موضوع الأمر الجدید و هو فوت الواجب عن المکلّف فی وقته.

و القول: بعدم جواز إثبات الفوت بالأصل المذکور؛ نظرا إلی کونه من الأصول المثبتة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۸

فاسد؛ حیث إن الفوت لیس أمرا وجودیّا لازما لمجری الأصل المذکور، بل هو عین عدم الإتیان بالفعل فی الوقت الذی هو مجری الأصل، فلیس من الأصول المثبتة.

و النّقض بالشبهة الابتدائیة، و الجواب عنه جاریان بالنسبة إلی هذا الوجه أیضا؛ ضرورة عدم الفرق فی جریان الأصل المذکور بین الشبهتین، أی: الابتدائیّة و المقرونة بالعلم الإجمالی، کما أن الجواب بتحکیم قاعدة الشّکّ بعد خروج الوقت علی الأصل المذکور کورودها علی قاعدة الاشتغال جار فی هذا الوجه کالوجه السّابق. و الفرق فی القاعدة بین الشبهتین بدعوی الانصراف، جار بالنسبة إلی الوجه المذکور أیضا حرفا بحرف هذا.

و یتوجّه علیه- بعد تسلیم خروج الأصل المذکور عن الأصول المثبتة- أوّلا: بأنه لا وجه لمنع تحکیم قاعدة عدم الالتفات بالشکّ بعد خروج الوقت علی الأصل المذکور کما أسمعناک فی الوجه السّابق.

و ثانیا: بأنه منقوض بما لو علم الولیّ بفوت صلوات کثیرة عن المیّت مردّدة بین الأقلّ و الأکثر و نحوه.

و القول: بأن أصالة عدم إتیان المیّت بالمشکوک فوته، لا یثبت وجوب إتیانه علی الولیّ من حیث کونه أصلا مثبتا؛ حیث إن تکلیف الولی متفرّع علی تکلیفه، فلا بدّ من أن یحکم أوّلا بمقتضی الأصل المذکور علی وجوب إتیانه علی المیّت، حتی یحکم بوجوبه علی الولیّ هذا. مضافا إلی احتمال علم المیّت

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۱۹۹

بما فات عنه و کونه الأقل، فکیف یحکم بوجوب الإتیان بالأکثر علی الولیّ.

فاسد جدّا؛ فإن العامل بالأصل و المکلّف بإجرائه، الولی الشاکّ فی کمیّة ما فات عن أبیه لا المیّت؛ حتی یقال بعدم العلم بشکّه و تکلیفه، و إن کان متفرّعا علی تکلیف المیّت إلّا أنّه محکوم فی ظاهر الشرع بمقتضی الأصل المذکور بالبناء علی فوت الأکثر منه، و أنه کان مکلّفا بإتیانه فوجوب الإتیان بالأکثر فی حقّه الثابت بالأصل، موضوع لتکلیف الولیّ فلیس أصلا مثبتا لما سنبّه علیه فی باب الاستصحاب: من أن الحکم الشرعی الثابت بالأصل- من غیر فرق بین إجراء الأصل فیه، أو فی موضوعه الراجع إلی جعله فی مرحلة الظاهر- یترتّب علیه جمیع لوازمه و آثاره المحمولة علی مطلق الحکم الشرعی، سیّما إذا کان من الأحکام الشرعیّة فتدبّر.

ثالثها: النصّ الوارد فی کیفیّة قضاء النوافل الفائتة المردّدة: من أنّ «من علیه من النافلة ما لا یحصیه من کثرته، قضی حتی لا یدری کم

صلّی من کثرته»[۲۰۰] و التقریب کما فی «الکتاب» بوجهین:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۰۰

أحدهما: أن المستفاد منه کونه طریقا لتدارک ما فات مع عدم إحصائه من غیر فرق بین النافلة و الفریضة، و إن کان مورده النافلة.

ثانیهما: دلالته علی حکم المقام بالفحوی من حیث إن مطلوبیة الاحتیاط بإتیان الأکثر إنّما هی من جهة الاهتمام بشأن المطلب، و من المعلوم أن الاهتمام بشأن الفریضة آکد و أقوی فیکون الإتیان بالأکثر فیها مطلوبا بطریق أولی.

و فیهما ما لا یخفی؛ لأنّ دعوی کون المستفاد منه کونه طریقا للتدارک مطلقا ممنوعة، و أشدّ منعا دعوی الفحوی و الأولویّة.

لأنه إن أرید أولویّة الإتیان بالأکثر فی الفریضة الفائتة المردّدة، فلا نمنعها لاستقلال العقل بحسن الاحتیاط، لکنّه لیس مدّعی المدّعی جزما.

و إن أرید لزوم الإتیان بالأکثر فی الفریضة الفائتة المردّدة کما هو المدّعی؛ فیتوجّه علیه: أنّ مطلوبیّة الاحتیاط فی النافلة لا یوجب مشقّة علی المکلّف، و هذا بخلاف إلزامها فی الفریضة المردّدة. و من هنا أمر قدّس سرّه بالتأمّل عقیب الوجه المذکور، و یمکن إرجاعه إلی الوجه الأوّل أیضا؛ لأن المنع متوجّه إلیهما معا.

و بمثل ما حرّرناه ینبغی تحریر المقام فإن نظمه فی «الکتاب» لا یخلو عن اضطراب فی الجملة.

فقد تبیّن ممّا ذکرنا کلّه: أنه لیس هنا ما یصحّ الاعتماد إلیه للقول بوجوب الاحتیاط فی الفائتة المردّدة بین الأقلّ و الأکثر کما عن الأکثر، بل المشهور، و من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۰۱

هنا خالفهم غیر واحد من المحقّقین فحکموا بوجوب الاحتیاط فی المسألة کنظائرها و الرجوع إلی البراءة. منهم المحقّق السبزواری فی «الذخیرة»[۲۰۱].

و أمّا الحکومة المحکیّة عن بعض المحقّقین ۲۰۲] فی «الکتاب» بین قول المشهور و قول المحقّق السبزواری الراجعة إلی القول بالتفصیل، فلیست بمحصّلة المراد قولا و دلیلا.

أمّا قولا؛ فلأن ظاهر کلامه أوّلا کون البحث فیما لو علم المکلّف الشاکّ بعلمه فی السّابق بکمیّة الفائت منه، فعرض له النسیان فشکّ لاحقا فیها.

کما أن الاستدراک بقوله: «نعم، فی الصورة التی یحصل للمکلّف علم إجمالی ... الی آخره»[۲۰۳] یظهر منه کون المفروض فیه حصول العلم الإجمالی بالفوائت من دون علم له بسبق العلم التفصیلی بها و عروض نسیانها.

و ظاهر قوله: «و الحاصل أن المکلّف ... الی آخره»[۲۰۴] هو القول بوجوب الاحتیاط فی المسألة مطلقا فیما کان هنا علم إجمالی مطلقا من غیر فرق بین الصورتین و تخصیص عدم وجوب الاحتیاط بما لم یکن هناک علم إجمالیّ أصلا،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۰۲

بل لو علم تفصیلا بفوت صلاتین أو ثلاث مثلا معلومة العین، و شکّ فی فوت صلاة أخری من غیر أن یکون علم إجمالی ینحل إلی طرفین، و هو کما تری لا یجتمعان أصلا.

و أمّا دلیلا؛ فلأن أحدا لم یتوهّم کون النسیان رافعا للحکم الثابت بالأدلّة الاجتهادیّة من القطعیّة کالإجماع، و الظنیّة کالإطلاقات، و الأصول الفقاهیّة کالاستصحاب، مع أنّه لا محصّل للاستصحاب فی الفرض؛ فإنه قبل النسیان لم یکن شاکّا، و بعد النسیان و عروض الشکّ فی الکمیّة لم یتیقن التکلیف بالأکثر حتی یستصحب، و إلّا لم یکن معنی للشکّ. فأین الاستصحاب حتّی یقبل أو ینکر؟

بل المدّعی: أنه مع عروض نسیان المقدار و الشکّ لا تکلیف ظاهرا بالمشکوک؛ لرجوع الشکّ فیه إلی الشکّ فی أصل التکلیف. و أین هذا من رفع الحکم الواقعی الثابت بأحد الوجوه المذکورة فی کلامه؟

و منه یظهر أنه لا معنی للرجوع إلی قاعدة الاشتغال بعد إنکار الاستصحاب؛ فإنا لا نعلم الاشتغال بالأکثر من أول الأمر، و إنّما الحاصل من العلم الإجمالی بالفائتة المردّدة العلم بالتکلیف بالأقلّ لیس إلّا.

فتبیّن: أن التحکیم المذکور- مضافا إلی أنّه لا محصّل له فی الظاهر- لا دلیل یساعده أصلا، کما تبیّن أنه بناء علی إعمال قاعدة الشکّ بعد الوقت مع عدم الحاجة إلیها، لا معنی للتفصیل المذکور أیضا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۰۳

أصالة التخییر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۰۵

المطلب الثالث: دوران الأمر بین المحذورین و فیه مسائل:

اشارة

* المسألة الأولی: الدوران من جهة فقدان النص* المسألة الثانیة: الدوران من جهة إجمال النص* المسألة الثالثة: الدوران من جهة تعارض النصّین* المسألة الرابعة: الدوران من جهة اشتباه الموضوع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۰۷

المسألة الأولی ۲۰۵]:

اشارة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۰

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IMS

دوران الأمر بین المحذورین من جهة فقدان النص

(۴۶) قوله قدّس سرّه: (و لا ینبغی الإشکال فی إجراء أصالة عدم کلّ من الوجوب و الحرمة). (ج ۲/ ۱۷۸)

حال الأصول الثلاثة و بیان مجاریها فی صور الدوران و الشک

أقول: الغرض مما أفاده: الإشارة إلی أن الکلام المقصود فی المقام هو

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۱

البحث عن حال الأصول الثلاثة فی هذا المقصد و بیان مجاریها فی صور الدوران و الشکّ.

و أمّا أصل العدم الراجع إلی الاستصحاب عندنا فهو و إن کان أصلا فی کلّ حادث و لو مع العلم بالحدوث، و الشکّ فی تعیین الحادث فیما ترتّب هناک أثر شرعیّ علی مجری الأصل المذکور- بشرط عدم لزوم المخالفة القطعیّة العملیّة من الرجوع إلیه، و إن استلزم المخالفة الالتزامیّة للعلم الإجمالی بل للعلم التفصیلی، بل المخالفة العملیّة له فی ظاهر النظر- علی وجه تقدّم فی أوّل «الکتاب» التفصّی عنه بالوجوه المذکورة هناک- حیث إن العقل یستقلّ بقبح المخالفة العملیّة مطلقا فلا بدّ من توجیه ما یقتضی بظاهره خلافه، و إن أوهمت عبارة «الکتاب» غیر ما ذکرنا فی ابتداء النظر، لکنه یرجع إلیه؛ نظرا إلی قوله: «علی وجه تقدّم ... الی آخره»[۲۰۶]- إلّا أنّه لیس مقصودا بالبیان و إنّما یقع الکلام فیه فی باب الإستصحاب.

ثمّ إن تحریر الکلام و تحقیقه من شیخنا قدّس سرّه فی المقام یخالف ما أفاده فی أوّل «الکتاب»[۲۰۷] و لا بدّ من بسط القول فیه، و الإشارة فی طیّ الکلام إلی مخالفة کلامیه فی الموضعین، و بیان ما یقتضیه النظر القاصر فی الترجیح و الحق منهما، فنقول:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۲

الأقسام الواقعیّة من حیث تعبّدیّة الحکمین الإلزامیّین و توصّلیّتهما، و تعبّدیّة أحدهما معیّنا و توصّلیّة الآخر، لا یخلو من أربعة إلّا أنه قد یضیف إلیها قسم خامس لیس مقابلا لها بحسب الواقع، و هو تعبّدیّة أحدهما لا علی التعیین و توصّلیّة الآخر.

و محل البحث و الوجوه التی سیمرّ علیک أو الأقوال هو القسم الثانی، و هو:

ما لو کانا توصّلیّین، أو القسم الأخیر الذی أضیف إلی الأقسام باعتبار جهل المکلّف بحال الحکم معیّنا، مع علمه إجمالا بکون أحدهما تعبّدیّا.

و أما لو لم یعلم بالحال أصلا و احتمل کلّا من التعبّدیّة و التوصّلیّة فی کلّ منهما، أو فی أحدهما المعیّن، فهو لیس قسما آخر فی قبال الأقسام أصلا؛ فإنه لا بد أن یرجع مع الشّکّ المفروض إلی الأصول و القواعد، فإن کان مقتضاها فی زعم الشاکّ التوصّلیّة فیبنی علی توصّلیّة المشکوک، و إن کان مقتضاها التعبّدیّة فیبنی علی تعبّدیّته فیلحقه الحکم.

ثمّ إن تخصیص محلّ البحث بالقسمین مبنیّ علی ما یقتضیه التحقیق و علیه المشهور: من عدم جواز الرجوع إلی أصالة البراءة مع المخالفة القطعیّة العملیّة.

و لک أن تجعل محلّ الکلام دوران الأمر بین الحکمین الإلزامیّین، ثم تفصّل فی الحکم بین الأقسام المذکورة؛ إذ لا یترتّب علی تحریر البحث بأحد الوجهین ثمرة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۳

و کیف کان: لا إشکال فی عدم جواز الرجوع إلی البراءة، و کذا التوقّف و عدم الالتزام بحکم أصلا فی مرحلة الظاهر فی غیر القسمین.

أمّا البراءة فأمرها ظاهر؛ حیث إنّ تجویز الشارع البناء علی الإباحة فیه تجویز للمخالفة القطعیّة العملیّة حتی فیما لو کان أحدهما المعین تعبّدیّا کما هو ظاهر، و إن لم یستلزم الإباحة الظاهریّة المخالفة القطعیّة العملیّة فی الصورة المفروضة، کما یستلزمها فیما لو کانا تعبّدیین؛ حیث إنه بعد البناء علی الإباحة الظاهریّة لا یتمکّن من قصد القربة علی تقدیر اختیار کل من الفعل و الترک فیقطع بالمخالفة من حیث العمل باختیار کلّ منهما، و هذا بخلاف ما لو کان أحدهما المعیّن تعبّدیّا فإنه إذا اختار الطرف الآخر لا یقطع بالمخالفة العملیّة کما هو ظاهر، إلّا أنّ تجویز الشارع موجب لاختیار ما یکون تعبّدیّا، فیقع فی المخالفة العملیّة.

و بمثل ما عرفت ینبغی تحریر الوجه لا بمثل ما فی «الکتاب»؛ فإنه یوهم کون البناء علی الإباحة مطلقا مستلزما للمخالفة القطعیّة العملیّة، بل التحقیق: کون البناء علی الإباحة لا یوجب المخالفة القطعیّة العملیّة فی التعبّدیین أیضا، فإن البناء علی الإباحة الظاهریّة لا یمنع من کون الفعل أو الترک بداعی احتمال الوجوب، أو التحریم بحسب الواقع، إلّا أنّه مستلزم لتجویز اختیار کلّ منهما بعنوان الإباحة الظاهریّة، فیکون إذنا فی المعصیة و المخالفة فافهم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۴

و أمّا التوقّف و عدم الالتزام بحکم ظاهریّ شرعیّ ۲۰۸]؛ فلأنّه لا ینفکّ عن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۵

التجویز العقلی لاختیار کل من الفعل و الترک و إن لم یکن معنونا بعنوان الحکم، و إلّا کان إلزاما بالنسبة إلی أحدهما و هو خروج عن التوقّف، و هذا التجویز المطلق لا یجامع تعبدیّة أحدهما فضلا عن کلیهما، اللهمّ إلّا أن یلتزم مع التوقّف بإیقاع کل من الفعل و الترک بعنوان الاحتمال و هو نحو من الالتزام فتأمل.

و کیف ما کان: فمحلّ الوجوه بحیث یجری فیه جمیعها ما ذکرنا من القسمین، أمّا التوصّلیّان فأمرهما ظاهر؛ من حیث إن البناء علی الإباحة فیهما لا یوجب المخالفة القطعیّة العملیّة فی واقعة واحدة. و أمّا إذا کان أحدهما لا علی التعیین توصّلیّا؛ فلأنه إذا اختار کلّا من الفعل و الترک یحتمل کونه متعلّقا للخطاب التوصّلی فلا علم بالمخالفة من حیث العمل، بل لا یمکن فی حقّه تحقق المخالفة القطعیّة العملیّة، و المخالفة الاحتمالیّة ممّا لا بدّ منها علی کل وجه و تقدیر؛ إذ المفروض عدم إمکان الاحتیاط و دوران الأمر بین المحذورین.

و کیف ما کان: قد یقال فیهما: بالإباحة الظاهریّة و البراءة عن کلّ من الوجوب و التحریم کما هو الحکم فی دوران الأمر بین التحریم و غیر الوجوب، أو الوجوب و غیر التحریم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۶

و قد یقال فیهما: بوجوب الالتزام بأحد الحکمین و هو المشهور بینهم ظاهرا.

و قد یقال بالتوقّف بالمعنی الذی عرفت بمعنی عدم حکم ظاهریّ للواقعة أصلا لا عدم علمنا به و تردّدنا فیه کعدم علمنا بالحکم الواقعی مع ثبوته، و یوجّه الأوّل: بجریان دلیل البراءة عقلا و نقلا فی الجملة فی المقام، کما فی غیره من موارد الشک فی نوع التکلیف الإلزامی؛ حیث إنّ عدم العلم بالتحریم علّة فی حکم العقل بقبح المؤاخذة علیه، کما أن عدم العلم بالوجوب علّة تامّة فی حکمه بذلک من غیر فرق بین دوران حکم الواقعة بینهما و غیره فی حکم الشارع بالنظر إلی عمومات أخبار البراءة و الحلّیّة سیّما المرسلة بناء علی روایة جعل الغایة العلم بورود النهی و الأمر علی تقدیر کون المراد ورود کل منهما بخصوصه، فیدخل الفرض فی المغیّا و المفروض أنه لا یلزم من الرجوع إلی البراءة ما یمنع عنه من محذور المخالفة القطعیّة و الالتزامیّة.

أما الأول؛ فظاهر حیث إنه بعد البناء علی البراءة لا یخلو من الفعل الموافق لاحتمال الوجوب و الترک الموافق لاحتمال التحریم لکونهما توصّلیین.

و أما الثانی؛ فلأن الالتزام بالبراءة و الإباحة فی مرحلة الظاهر لا ینافی الالتزام بکون حکم الواقعة بحسب الواقع أحد الحکمین الإلزامیّین؛ فإنّما یجب الالتزام و التدیّن بحکم الشارع علی نحو ثبوته إجمالا أو تفصیلا واقعیّا أو ظاهریّا؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۷

ضرورة عدم الفرق فی وجوب تصدیق الشارع بین حکمه الواقعی و الظاهریّ.

فإن شئت قلت: إن دلیل وجوب التدیّن و التصدیق بما جاء من الشارع علی ما جاء به إنّما یثبت کبری القیاس، کما هو الشأن فی جمیع القضایا الشرعیّة.

و أخذ النتیجة بالنسبة إلی وجوب الالتزام بحکم خاصّ یتوقّف علی ثبوت کونه حکم الشارع للواقعة، فلا یمکن إثبات وجوب الالتزام بالنسبة إلیه إلا بعد ضمّ الصغری المعلومة إلیها من غیر فرق بین إرادة إثبات وجوب الالتزام بالنسبة إلی حکم معیّن، أو أحد الحکمین بحسب الواقع علی وجه الترديد، أو التخییر الواقعی، أو الظاهری، فنفس دلیل وجوب الالتزام لا یقتضی فی المقام الأخذ بأحد الحکمین تخییرا لعدم قیام دلیل علی کون حکم الواقعة بحسب الظاهر التخییر بینهما فی المقام، کما قام علیه فی الخبرین المتعارضین، و الأخذ بأحدهما من جهة الاحتیاط و المقدمیّة؛ نظرا إلی العلم بثبوت أحد الحکمین فی مرحلة الواقع مما لا یعقل له معنی أصلا، فإنه یعلم بعدم مطابقته للواقع بل هو تشریع محرّم بالأدلة الأربعة. و من هنا قال قدّس سرّه: (و لیس حکما شرعیّا ثابتا فی الواقع؛ حتی یجب مراعاته و لو مع الجهل التفصیلی)[۲۰۹][۲۱۰]، فحدیث المقدّمیّة أجنبیّ عن المقام.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۱۹

و القول: باستفادة حکم التخییر الظاهری فی مفروض البحث ممّا ورد فی الخبرین المتعارضین بتنقیح المناط- من حیث إن حکم الشارع بالتخییر بین الخبرین من جهة توافقهما علی نفی الثالث بالدلالة الالتزامیّة المعتبرة، و المفروض فی المقام العلم بعدم الثالث،

فلا بدّ من الحکم بمراعاته، بل المقام أولی بالملاحظة من مورد التعارض کما هو الظاهر، و من هنا قال فی أول «الکتاب»: إنه یمکن استفادة المطلب من فحوی أخبار التخییر الواردة فی المتعارضین- فاسد.

إذ من المحتمل قویّا کون مبناه علی التعبّد الظاهری، لا مراعاة ما ذکر من الدّلالة الالتزامیّة للخبرین علی نفی الثالث؛ فإن ذلک لا یقتضی الحکم بالتخییر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۰

مطلقا، بل مقتضاه الحکم بالتساقط بالنسبة إلی مورد التعارض و الرجوع إلی الأصل المطابق لأحدهما إن کان، و إلّا فالتخییر هذا.

مع احتمال کون مبناه علی رعایة الحکم الشرعی الأصولی المتعلّق بکلّ من المتعارضین من حیث استجماعهما لشرائط الحجیّة، و لمّا عجز المکلّف عن تصدیقهما معا لمکان التعارض، فأوجب الشارع تصدیق أحدهما کما هو قضیّة العقل أیضا لو لا حکم الشارع به من حیث رجوع الأمر فی الحقیقة علی هذا التقدیر إلی تزاحم الواجبین، بناء علی حجیة الأخبار من باب السببیّة لا الطریقیّة، و القول به و إن کان ضعیفا عندنا علی ما ستقف علیه فی باب التعارض، إلّا أنّ احتماله مانع عن تنقیح المناط و استفادة حکم المقام ممّا اتفقوا علیه فی باب اختلاف المجتهدین فی الرأی مع تساویهما من تخییر العامی فی الأخذ بهما؛ حیث إن فتوی المجتهد للعامی بمنزلة الخبر للمجتهد فیکون حکم الشارع بالتخییر من جهة رعایة أدلّة وجوب الأخذ بالفتوی لا الحکم الفرعی الواقعی فتدبّر.

لا یقال: ما ذکر فی حکم المسألة و إن کان موافقا لعمومات أدلّة البراءة، إلّا أن اتفاقهم فیما إذا اختلفت الأمّة علی قولین- بحیث علم دخول الإمام علیه السّلام فی إحدی الطائفتین- علی عدم جواز إحداث القول الثالث مطلقا معلّلا بإیجابه لطرح قول الإمام علیه السّلام مع أنه لیس طرحا له بحسب العمل بقول مطلق یکشف عن عدم جواز القول بالإباحة فیما إذا اختلفت الأمّة بین الوجوب و التحریم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۱

لأنا نقول- بعد تسلیم اتفاقهم علی ذلک، مع أن بعضهم جوّز الرجوع إلی الثالث إذا اقتضاه الأصل، مضافا إلی أن الظاهر من الشیخ قدّس سرّه القائل بالتخییر[۲۱۱] هو التخییر الواقعی الموجب لطرح قول الإمام علیه السّلام علی ما استظهره المحقّق منه ۲۱۲]، و أورد علیه: بأنه لا ینفع القول بالتخییر فرارا عن اطّراح قول الإمام علیه السّلام؛ حیث إنه مع اتفاقهم علی أحد القولین بعد الاختلاف مستلزم لبطلان التخییر الذی حکم به الإمام؛ فإنّ التخییر إذا کان حکما ظاهریّا یدور مدار الشکّ و التحیّر، فلا یمنع من قیام القاطع علی الحکم الرافع لموضوعه، و إن لم یعقل الحکم بالتخییر الواقعی بین الحکمین لواقعة واحدة. و من هنا ذکر فی «المعالم»[۲۱۳] و تبعه غیر واحد[۲۱۴]: بأن مراده هو التخییر الظاهری و إن أخطأ فی الحکم بعدم جواز الاتفاق علی أحد القولین بعد الاختلاف-: نمنع من إرادتهم إطلاق القول بذلک حتی فیما لا یوجب الرجوع إلی الثالث الطرح من حیث العمل، و إن کان التأمّل یشهد بإرادتهم إطلاق القول بذلک، کما یظهر بالرجوع إلی کلماتهم؛ حیث إن ظاهرهم کون الثالث طرحا للحکم الذی قال به الإمام علیه السّلام و جعله حکم الواقعة، و لا دخل له بالطرح العملی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۲

أصلا. و من هنا أمر قدّس سرّه بالتأمّل عقیب استظهار الطرح من حیث العمل من کلماتهم.

لا یقال: کیف یجوز الالتزام بالإباحة فی مرحلة الظاهر، مع العلم بکونها مخالفة للحکم الواقعی الثابت للواقعة فی نفس الأمر؟

لأنّا نقول- بعد النقض بالتخییر الظاهری فی المقام علی قول المشهور و التخییر فی موارد تعارض الأخبار و موارد التسامح فیما لا یحتمل فی الواقع إلّا الوجوب و الإباحة و غیر ذلک ممّا لا- یخفی-: لا مانع منه أصلا؛ فإنه إن کان من جهة التضاد بینهما فممنوع عندهم. و من هنا یحکم فی الظاهر کثیرا ما مما یکون مخالفا للواقع عند الله «تبارک و تعالی». و إن کان من جهة إیجابه طرح الواقع، فقد عرفت أنه لا یوجبه عملا و لا التزاما. و إن کان من جهة عدم مساعدة دلیل الإباحة فهو لیس وجها آخر یتمسّک به للمنع فی قبال دلیل البراءة، و قد أسمعناک شمول دلیلها للمقام أیضا، هذا حاصل ما یقتضیه تحریره قدّس سرّه فی المقام.

الحق عدم جریان أصالة الإباحة هنا

و لکنّ الحق ما أفاده قدّس سرّه فی أوّل «الکتاب»: من عدم جواز الرجوع إلی البراءة و الحکم بالإباحة، لا لما أفاده فی المقام: من انصراف أدلّتها اللفظیّة إلی غیر المسألة المفروضة-: من دوران حکم الواقعة بین الوجوب و التحریم حتی یمنع منه، و عدم استقلال العقل بعد تجویز ورود الالتزام بأحد الحکمین من الشارع کما قال به المشهور، و إن لم یساعده دلیل فلا بد من التوقّف و عدم الالتزام بحکم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۳

ظاهریّ من حیث عدم الدلیل علیه، و المفروض عدم توقّف الموافقة بحسب العمل علیه لکون الحکمین توصّلیّین، و إن هو إلّا نظیر دوران الأمر بین الوجوب و الاستحباب فی العبادات؛ حیث إنه یکفی العلم بالرجحان المشترک فی قصد القربة، و لا یتوقف علی العلم بالخصوصیّة حتی یقال: بأن عدم قیام الدلیل علی وجوب الالتزام بأحد الحکمین عند العقل و إن جوّز وروده کاف فی حکمه بالبراءة، و إلّا لم یحکم بالبراءة فی مورد من الموارد- بل لما أفاده هناک: من أن ترخیص الشارع و الحکم بإباحة ما تردّد أمره بین الوجوب و التحریم فی الشبهات الحکمیّة، قبیح فی حکم العقل؛ من حیث رجوعه إلی الإذن فی المعصیة و المخالفة القطعیّة العملیّة فی واقعتین، فلا بدّ من الالتزام بأحد الحکمین فرارا عن ذلک.

و لا یرد ذلک علی القول بالتخییر علی القول بکونه استمراریّا؛ ضرورة کون المکلّف فی کل واقعة مطیعا للشارع و لو فی مرحلة الظاهر، فیتدارک مفسدة فوت الواقع بالأمر الظاهری. و منه یظهر فساد القیاس بالتخییر الاستمراری فی موارده کما فی تعارض الخبرین، أو فتوی المجتهدین، و العدول عن تقلید القائل بالوجوب إلی تقلید القائل بالحرمة من جهة وجود بعض مسوّغاته من فوت، أو جنون، أو نحو ذلک ممّا فصّل فی محلّه.

و بالجملة: القبیح عند العقل المخالفة القطعیّة العملیّة و لو فی واقعتین من دون التزام بما یحتمل الموافقة للواقع عند کل واقعة؛ لما عرفت من الوجه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۴

و لا یتوهّم عدم الابتلاء للمکلّف بالنسبة إلی الوقائع المستقلّة، فلا یمنع تحقّق المخالفة القطعیّة بملاحظتها من الرجوع إلی البراءة کما ستقف علیه فی فروع الشبهة المحصورة؛ ضرورة ثبوت الفرق بین الشبهات الحکمیّة و الموضوعیّة و تحقّق الابتلاء فی الشبهات الحکمیّة دفعة واحدة. فتدبّر.

لا یقال: نتیجة ذلک عدم جواز اختیار المکلّف للترک إذا اختار الفعل فی واقعة، و کذا العکس لا التخییر بین الحکمین.

لأنا نقول: عدم تجویز الشارع للترک للمکلّف إذا اختار الفعل فی واقعة مع حکمه بالإباحة، لا یجتمعان قطعا کما لا یخفی.

و ممّا ذکرنا کله و إن ظهر وجه القول بالتخییر و وجه التوقف و إن لم یقل به أحد غیر شیخنا الأستاذ العلامة قدّس سرّه فی ظاهر کلامه فی بادیء النظر- و إن احتمل قریبا کون ذکره من حیث کونه وجها فی المسألة، و یکون المختار عنده ما أنصفه فی أول «الکتاب» من التخییر بعد استظهار اتفاقهم علیه فی مسألة اتفاق الأمّة علی القولین، کما أن أمره فی المقام بالرجوع إلی ما ذکره فی أوّل «الکتاب» و الحوالة علیه ربّما یستظهر منه ذلک- إلّا أنه لا بأس فی الإشارة إلیهما و التکلّم فیهما علی وجه التلخیص و الإجمال.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۵

دلیل القول بالتّخییر فی المقام

فنقول: أمّا وجه القول بالتخییر و دلیله فی المقام فهو حکم العقل به بضمیمة بطلان الترجیح بلا مرجح بعد إثبات وجوب الالتزام بأحد

الحکمین؛ من حیث إن فی ترکه و تجویز الرجوع إلی الإباحة، أو البناء علی عدمهما و لو فی مرحلة الظاهر تجویز للمعصیة و مخالفة للواقع عملا و لو فی واقعتین، و هو قبیح عقلا و یستأنس له بالأخبار الدالّة علی التخییر بین الخبرین المتعارضین.

لا یقال: حکم العقل بالتخییر علی ما ذکرت مبنیّ علی مقدّمتین:

إحداهما: وجوب الالتزام بأحد الحکمین.

الثانیة: عدم ترجیح لأحد الاحتمالین علی الآخر، و لا- کلام فی الثانیة فی المقام؛ فإن المخالف فیها من قدّم جانب الترجیح علی الوجوب و سیجیء الکلام علیه.

أمّا الأولی: فهی کما یتوقّف علی بطلان الرجوع إلی الإباحة و إثبات ذلک، کذلک یتوقّف علی بطلان التوقّف؛ حیث إنه لولاه لا یثبت وجوب الالتزام بأحد الحکمین فی مرحلة الظاهر، و الأول و إن کان ثابتا بالنظر إلی ما عرفت: من أن تجویز ذلک قبیح عقلا، و لکن الثانی لم یثبت مما تقدّم، و لیس علیه دلیل أیضا و إن سبق ادّعاء بطلانه؛ حیث إن عدم التخطّی عمّا اختاره من الفعل و الترک من غیر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۶

التزام بالحکم فی مرحلة الظاهر، لا محذور فیه أصلا. و لیس الالتزام بما اختاره من الفعل و الترک التزاما بحکمه، کما أنّه لیس التخییر بین الفعل و الترک تخییرا بین الحکمین کما هو ظاهر.

لأنّا نقول: الالتزام المزبور بعد الاختیار مسبوق بالتخییر بین الفعل و الترک من أوّل الأمر، و هو و إن کان غیر التخییر بین الحکمین علی ما ذکر، إلّا أنه یرجع إلی الإباحة الظاهریّة حقیقة فإن المراد منها عدم الجرح فی کلّ من الفعل و الترک هذا.

و أمّا وجه القول بالتوقّف عن الحکم بکل حکم فی مرحلة الظاهر من الإباحة التخییر فهو عدم الدلیل علیه حقیقة، بعد عدم توقّف العمل بالواقع علیه کما هو المفروض لما عرفت من عدم مساعدة دلیل علی البراءة فی مفروض البحث کعدم الدلیل علی الالتزام بأحد الحکمین فی مرحلة الظاهر بعد عدم اقتضاء دلیل وجوب تصدیق الشارع و الالتزام بما جاء به ذلک، هذا بعض الکلام فی وجوه الاحتمالات فی المسألة.

نهضت ترجمه
Translation Movement

وجوه القول بلزوم الأخذ بالتحریم

و هنا قول آخر- علی تقدیر وجوب الالتزام- ذهب إلیه غیر واحد من الخاصّة و العامّة، و هو: لزوم اختیار احتمال التحریم و البناء علیه فی مرحلة الظاهر. لا بدّ من الإشارة إلی وجهه و الکلام علیه، و قد ذکروا له وجوها:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۷

الأوّل: الأصل. أی: قاعدة الاحتیاط عند دوران الأمر بین التخییر و التعیین فإنّ مقتضاها تقدیم احتمال التحریم و البناء علیه فی مرحلة الظّاهر.

و فیه: ما لا یخفی؛ لأن الدّوران فی المسألة لیس بحسب الحکم الواقعی جدّا، کما فی دوران الخصال و نحوه؛ ضرورة کون الحکم فی مرحلة الواقع أحدهما المعیّن، بل قد عرفت- فی طیّ المناقشة فیما استظهر من کلام الشیخ قدّس سرّه- عدم تعقّل التخییر الواقعی بین الوجوب و التحریم فی مفروض البحث، بل إنّما هو بحسب الحکم الظّاهری الذی یحکم به الشارع، أو العقل.

و الدلیل علیه من الشرع لیس إلّا ما عرفت؛ من فحوی أخبار التخییر الواردة فی تعارض الخبرین، و لا- یحتمل منها تعیین احتمال التحریم فی المسألة قطعا.

و أمّا العقل فلا یعقل الدوران و الترديد فیما یحکم به؛ فإمّا أن یستقلّ بالتخییر، أو التعیین؛ ضرورة أن الترديد من الحاکم لا یجامع الحکم علی کل تقدیر، فلا- دوران حتی یرجع إلی الأصل، و لما کان حکمه بالتعیین مبنیّا علی ترجیح احتمال التحریم و أهمیّته فی

نظر العقل، و لا ترجیح عنده لاحتمال التحریم علی احتمال الوجوب، فلا محالة یحکم بالتخییر.

و أمّا القول: بأنه و إن لم یحتمل تعیین احتمال التحریم فی نظر العقل إلّا أنه یحتمل تعیّنه عند الشارع- من جهة احتمال تمامیّة بعض الوجوه التی استدلّوا بها علی التعیین، و هو یوجب وقوف العقل عن الحکم بالتخییر فیجب البناء علی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۸

التحریم؛ من حیث کونه متیقّنا علی کل تقدیر- فاسد.

فإنّ مجرّد احتمال کون الحکم الظاهری عند الشارع الأخذ باحتمال التحریم، لا یوجب وقوف العقل عن الحکم بالتخییر لما عرفت و تعرفه من أن العلم بالتعیّن مانع لحکم العقل و رافع لموضوعه، مع أنّ تیقّن التعیّن لا معنی له؛ إذ هو فی عرض التخییر. نعم، الأخذ باحتمال التحریم علی التقدیر المذکور متیقّن، و أین هذا من تیقّن التعیین؟ فتدبر.

لا یقال: إن حکم العقل بالتخییر مبنیّ علی ما عرفت علی مقدّمتین؛ أحدهما: ثبوت وجوب الأخذ بأحد الحکمین. الثانیة: عدم الترجیح لأحدهما علی الآخر، و مع احتمال التعیین لا یقطع بالمساوات، فلا یحکم بالتخییر. و أمّا التعیین فلا نقول بکونه ممّا یحکم به العقل من حیث کونه متعیّنا فی نظره أوّلا و بالذات، و إنّما نقول بحکمه بلزوم الأخذ باحتمال التحریم من حیث کون الأخذ به جائزا علی کل تقدیر.

لأنا نقول: بعد وقوف العقل عن الحکم الظاهری لیس هناک حکم ظاهری مردّد، فتأمل.

الثانی: ما دل علی وجوب التوقف عند الشبهة بناء علی کون المراد من التوقّف هو عدم الدخول فی الشبهة و عدم الحرکة إلیها و السکون عندها علی ما عرفت بیانه فی مطاوی ما قدّمناه لک عند ذکر الاحتمالات المتطرّقة فی لفظ التوقّف.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۲۹

و فیه- مضافا إلی ما عرفت من عدم دلالته علی الوجوب و ظهور التوقّف فی المعنی الأعمّ الشامل للشبهة الوجوبیّة أیضا-: إنه ظاهر بالنظر إلی تعلیله فیما لا یحتمل الضّرر علی ترک الشبهة فلا یشمل مفروض البحث هذا. و قد استظهر فی «الکتاب» من السید الشارح «للوافیة» التمسّک بأخبار الاحتیاط فی المقام أیضا[۲۱۵]. و هو کما تری، لا محصّل له أصلا؛ إذ المفروض عدم إمکان الاحتیاط.

الثالث: ما عن غیر واحد: من حکم العقل و اتفاق العقلاء علی رعایة جانب المفسدة و لزوم دفعها عند دوران الأمر بینها و بین المصلحة و تحصیل المنفعة[۲۱۶]،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۰

و مبنی الاستدلال به علی کون الحرمة مسبّبة عن المفسدة الملزمة فی الفعل، و الوجوب مسبّبا عن المصلحة فیه من دون أن یکون مفسدة فی ترکه.

و استشهد للکلیّة المذکورة بما ورد فی غیر واحد من الأخبار عن أمیر المؤمنین (صلوات الله علیه و علی أولاده الطاهرین المعصومین): من أن «اجتناب السیّئات أولی من اکتساب الحسنات»[۲۱۷].

و فیه أیضا: ما لا یخفی؛ لأنه بعد تسلیم کون دفع کل ضرر أولی من جلب کل منفعة عند العقلاء، أن فوت المصلحة الملزمة عن المکلّف ضرر أیضا، و إلّا لم یقتض الإلزام علی المکلّف کما لا یخفی.

و أمّا الاستشهاد بما عرفت من الأخبار فهو فی غیر محلّه؛ ضرورة کون ترک الواجب سیّئة، کیف! و قد عدّ ترک الصلاة من أکبر الکبائر و یتلوه ترک الزکاة، فالمراد من الحسنة ما لا یکون فی ترکها عصیان. و بالجملة: الأخبار المذکورة لا تعلّق لها بالمقام أصلا.

الرّابع: أن اقتضاء الحرمة إلی مقصودها أتمّ من حیث إن الترک یجامع کل فعل، مضافا إلی حصوله مع الغفلة فیما لم یکن الحرام علی تقدیر ثبوته تعبّدیّا کما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۱

هو الغالب، و هذا بخلاف الوجوب؛ فإن المقصود منه الفعل و الغالب فی الأفعال التنافی و عدم الاجتماع، فکان اختیار احتمال الحرمة بهذه الملاحظة أرجح و أولی عند العقلاء، مضافا إلی أن بناء الشارع علی ملاحظة الیسر و السهولة فی الأحکام، فیکون احتمال التحریم أولی عند الشارع أیضا.

و هو کما تری؛ إذ لو کان المراد أن مجرّد السهولة مرجّح یوجب منع حکم العقل بالتخییر، ففیه: المنع من ذلک.

و إن کان المراد أنّه بعد الحکم بالتخییر عند العقلاء یختارون جانب الترک من حیث کونه أسهل الأمرین. ففیه: أنه لا یجدی نفعا.

الخامس: الاستقراء- بالتقریب الذی ذکره قدّس سرّه فی «الکتاب» بناء علی أن تقدیم جانب التحریم فی موارد اشتباه الواجب بالحرام- یقتضی تقدیم احتمال التحریم علی احتمال الوجوب عند الشارع؛ من حیث إن تقدیم المعلوم یکشف عن اهتمام الشارع بشأن الحرام.

و فیه- مضافا إلی عدم تحقق استقراء التام بل الناقص الغیر المفید بالأمثلة القلیلة المذکورة-: أن ترک العبادة فی أیام الاستظهار فیما تجاوز الدم العادة فیما کانت أقل من عشرة لیس علی سبیل الوجوب عند المشهور، بل الاحتیاط عندهم الجمع بین ترک الحائض و أفعال المستحاضة. فلو قیل بالوجوب فلیس من مصادیق الفرض أصلا؛ حیث إن حرمة العبادة فی حق الحائض تشریعیّة لا ذاتیّة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۲

و من هنا یحتاط فیها کثیرا مّا، فلا بدّ من أن یکون القول بالحرمة مستندا إلی الأصل الموضوعی، أی: استصحاب الحیض، لا الأصل الحکمی کما توهمه عبارة «الکتاب».

و أمّا ترک غیر [ذات [۲۱۸] العادة العبادة بمجرّد الرؤیة فلا بدّ أن یکون مستندا إلی قاعدة الإمکان و نحوها ممّا یقتضی کون الدم حیضا، فیرفع الید بهما عن استصحاب الطّهارة، و إلّا فقد عرفت خروج المسألة عن دوران الأمر بین الواجب و الحرام الذاتی.

و أمّا ترک الإناءین المشتبهین من جهة النصّ الوارد فیهما و ترک الوضوء بهما مع الانحصار علی تقدیر القول بکون الوضوء بالنجس الأعم من المتنجّس حراما ذاتیّا لا تشریعیّا؛ من حیث کونه من الانتفاع بالنجس المحرّم بالنص و الفتوی، فلیس له تعلّق بالمقام أیضا من تقدیم الشارع جانب الحرمة علی الوجوب من جهة الدوران حتی یستکشف حکم المقام عنه.

فإن الوضوء من جهة ثبوت البدل له لا یزاحم الحرام من جهة کون الحرام، من حیث هو مقدّما علی الواجب من حیث هو عند الدوران حتی یستنبط منه العلّة الظنیّة بملاحظته و نظائره علی تقدیر ثبوتها فیتعدی منه إلی المقام.

و من هنا یحکم بترک الوضوء فیما لو انحصر الإناء فی المشتبهین بالذهب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۳

و الفضّة أو الغصب مع الانحصار. و کیف لا یکون لما ذکرنا من ثبوت البدل للوضوء؟ مع أن المفروض رفع الید عن الواجب العینی و تجویز المخالفة القطعیّة من جهة رعایة الموافقة القطعیّة فی جانب الحرام.

و ستقف فی مسألة دوران الأمر بین الواجب و الحرام من مسائل الشک فی المکلّف به کونه ممّا اتّفق العلماء، بل العقلاء علی خلافه؛ فإن المخالفة القطعیّة لخطاب لا تصیر مقدّمة للموافقة القطعیّة لخطاب آخر، إلّا إذا فرض رفع الخطاب من جهة أهمیّة غیره فی نظر الشارع. و الأهمیّة قد تکون فی جانب الحرام، و قد تکون فی جانب الواجب، و من هنا جوّز الشارع أکل مال الغیر إذا توقف حفظ النفس علیه، و کذا التصرّف فیه عند توقّف إنقاذها علیه، و جوّز تعریض النفس المحترمة للهلاک إذا توقّف حفظ بنیة الإسلام علیه، و هکذا.

(۴۷) قوله قدّس سرّه: (ثم لو قلنا بالتخییر فهل هو فی ابتداء الأمر ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۸۹)

فی ان التخییر- علی القول به- بدوی أو استمراری؟

أقول: لا- یخفی علیک أن الوجوه الثلاثة المذکورة إنّما تطرّق فی المقام علی القول باستفادة التخییر فیه من الأخبار الواردة فی باب تعارض الخبرین.

فإنه إذا کان التخییر شرعیّا و کان الحاکم به الشرع، یمکن القول بعدم إطلاق فی دلیل حکمه یشمل بعد الأخذ من حیث کونه مسوقا لبیان حکم أصل الأخذ

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۴

بالخبرین أو الاحتمالین، فلا تعرّض له لحکم بعد الأخذ بأحدهما، و إن کان التخییر باقیا فیجری استصحاب المختار مطلقا، أو إذا کان بانیا علی الأخذ و الاستمرار علی ما اختاره؛ نظرا إلی کون الحکم تابعا للاختیار ما دام باقیا و موجودا فیرتفع الموضوع بارتفاعه، أو قاعدة الاحتیاط مع قطع النظر عن الاستصحاب لا جمعا بینهما، أو استصحاب التخییر الحاکم علی الأول و الوارد علی الثانی علی تقدیر البناء علی کفایة وحدة الموضوع فی القضیة المتیقّنة و المشکوکة مسامحة.

و أمّا إذا کان التخییر عقلیّا فقد عرفت مرارا: أنه لا یعقل التّردّد و الشک فی حکمه حتّی ترجع فیه إلی الأصل، فلا بد فی المقام إما من الالتزام بکونه حاکما بالتخییر الاستمراری لوجود مناط حکمه بالتخییر قبل الأخذ فیه بعد الأخذ؛ ضرورة عدم کون الأخذ العمل بمقتضی حکم العقل موجبا لترجیح المأخوذ علی المطروح فی الوقائع المستقبلة، أو حاکما بالترجیح، فعلی کل تقدیر لا یتصوّر هنا شکّ و تردّد کما هو ظاهر.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۵

*** المسألة الثالثة: دوران الأمر بین المحذورین من جهة تعارض النصّین ۲۱۹]**

(۴۸) قوله قدّس سرّه: (فالحکم هنا: التخییر؛ لإطلاق أدلّته ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۹۱)

أقول: المشهور بین الأخباریّین موافقة المجتهدین فی الحکم بالتخییر فی المسألة؛ لسلامة أخباره عن معارضة أخبار التوقّف و الاحتیاط حتی ما ورد منها فی باب التعارض کالمقبولة، بل ما هو أخصّ منها کالمرفوعة کما هو ظاهر، إلّا بتوهّم جعل الوقف کنایة عن ترک الفعل علی ما عرفت سابقا و عرفت فساده هذا.

مضافا إلی ما ورد من التخییر فی خصوص المسألة.

نعم، هنا خلاف آخر لا- من جهة معارضة الأخبار، بل من جهة وجود المرجّح لما دلّ علی التحریم، لما دل علی الوجوب من المرجّحات المذکورة فی المسألة الأولی و غیرها، فیخرج المسألة عن موضوع أخبار التخییر فإنه فیما لا یکون هناک مرجّح لأحد المتعارضین علی صاحبه، لکنّه ضعیف لضعف المرجّحات المذکورة کما عرفت، بل لو قیل بتقدیم جانب التحریم لقاعدة الاحتیاط فی دوران الأمر بین التخییر و التعیین و نحوها فی المسألة الأولی، قلنا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۶

بالتخییر فی المسألة من جهة الأخبار الحاکمة بالتخییر فیها و وجه الفرق و التفصیل ظاهر.

ثمّ بعد البناء علی التخییر، فهل یحکم بالاستمرار، أو العدم، أو التفصیل؟

وجوه تقدّمت إلیها الإشارة وجها، و دلیلا.

و الحق هو التخییر الاستمراری، لا لإطلاق أخباره لما عرفت من ضعفه، بل لاستصحابه الحاکم علی استصحاب المختار.

نعم، لو قیل بعدم کفایة المسامحة فی الحکم بوحدة الموضوع فی القضیّتین فی باب الاستصحاب کما أشار إلیه بقوله: «إلّا أن یدّعی أن موضوع المسألة ... الی آخره»[۲۲۰] تعیّن الحکم بالثانی، لا من جهة استصحاب المختار، بل للشک فی حجیّة المطروح بعد عدم

وجود الإطلاق للأخبار و عدم جریان الاستصحاب فی المسألة الأصولیّة، استنادا إلی عدم العلم ببقاء الموضوع بالمداقّة و عدم کفایة المسامحة العرفیّة، و إن کان محلّا للتأمّل عند شیخنا قدّس سرّه بل مرجوحا عنده کما ستقف علیه فی باب الاستصحاب، و من هنا أمر بالتأمّل فی المقام.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۳۷

*** المسألة الرابعة: الدوران بین المحذورین من جهة اشتباه الموضوع**

(۴۹) قوله قدّس سرّه: (و قد مثّل بعضهم ۲۲۱] له باشتباه الحلیلة)[۲۲۲]. (ج ۲/ ۱۹۳)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۰

أقول: لما کان المفروض البحث فی دوران الأمر بین الوجوب و التحریم لا الواجب و الحرام، فلا بدّ من التمثیل بما لا یکون هناک علم إجمالی یوجب دخول المثال فی الشک فی المکلف به، فلا بد أن یکون محلّ الابتلاء فی مسألة «المرأة المردّدة» و «المائع المردّد»، بمرأة واحدة، و مائع واحد. و أمّا لو فرض الابتلاء بمرأتین أو ما تعیّن یعلم بتحقّق خطابین إلزامیّین بالنسبة إلیهما، أحدهما: الوجوب، و الآخر: الحرمة، فیخرج عن مفروض البحث کما هو ظاهر.

ثمّ إنه لا إشکال فی عدم کون المقام الأول متعلّقا بالمقام من حیث إن الکلام فی الأصل الحکمی مطلقا حتی فی الشبهات الموضوعیّة فیما لم یکن هناک أصل موضوعی سلیم عن المعارض یشخص حال الموضوع و یرفع الدوران عنه بحکم الشارع، فإذا کان الحکم فی المرأة المردّدة الرجوع إلی أصالة عدم تحقّق العلاقة الزوجیّة بینها و بین المکلّف، فیحکم بحرمة وطئها من جهة الأصل المذکور، فیرتفع الشکّ عن الحکم بالحکومة الشرعیّة و إن لم یرتفع واقعا.

و ممّا ذکرنا یظهر: أنه لا معنی لإجراء أصالة عدم وجوب الوطئ بعد الأصل المذکور کما یستظهر من شیخنا قدّس سرّه فی «الکتاب»؛ فإن الحکم بالحرمة من جهة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۱

کونها أجنبیّة بالأصل الموضوعی یرفع موضوع وجوب الوطئ و إن کانا متعاضدین.

و منه یظهر الکلام فی المثال الثانی أیضا؛ فإنه إذا کان مقتضی الأصل الموضوعی الحکم بعدم تعلق الحلف بشرب المائع الخاص المردد بین الخمر و الخل، المحلوف علی شربه، فلا یلتفت إلی احتمال وجوب شربه قبل احتمال حرمته؛ من جهة احتمال کونه خمرا، فیرجع فیه إلی أصالة الحلّیّة و البراءة من حیث إن نفی تعلّق الحلف لشربه لا یثبت کونه خمرا من حیث کونه أصلا مثبتا، و إن کان ملازما لحرمته فی نفس الأمر.

و منه یظهر الفرق بین المثال و المثال الأوّل؛ حیث إن الأصل فیه اقتضی کون المرأة أجنبیّة فلا معنی للرجوع إلی أصالة البراءة فافهم.

و أما المثال المذکور فی «الکتاب» فهو مفروض أیضا فیما لم یکن لزید حالة سابقة متیقنة من حیث الفسق و العدالة، و إلّا فیخرج عن مسألة الفرض أیضا.

ثمّ إنّ محلّ الکلام فی الشبهة الموضوعیّة کالشبهة الحکمیّة علی ما عرفت فیما لم یوجب الإرجاع إلی أصالة الحل، الإذن فی المخالفة القطعیة العملیّة، کما إذا کان کل من الوجوب و التحریم المحتملین تعبّدیا مثلا و الحکم فی هذه المسألة حکم الشبهة الحکمیّة من غیر فرق بینهما أصلا فیما فرض فیه تعدّد الواقعة بحیث یلزم من تجویز الرجوع إلی الأصل المخالفة القطعیة العملیّة و لو فی واقعتین، و إن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۲

کان هناک تأمّل فی جریان فحوی أخبار التخییر فی المقام، إلّا أنّک قد عرفت: أن المستند عندنا فی الشبهة الحکمیّة حکم العقل

بالتخییر لا الأخبار و أما لو فرض وحدة الواقعة فلا إشکال فی جواز الرجوع إلی أصالة البراءة من حیث عدم لزوم محذور منه أصلا هذا.

و صریح شیخنا فی المقام الحکم بالتوقّف و عدم الالتزام بأحد الاحتمالین فی مرحلة الظاهر، بل صریحه کون المختار عنده فی الشبهة الحکمیة أیضا ذلک، غایة ما هناک: کون الشبهة الموضوعیة أولی بالتوقّف من الشبهة الحکمیّة؛ من حیث عدم لزوم اطّراح قول الإمام فیها أصلا، و لیس فیها أیضا مخالفة عملیّة معلومة و لو إجمالا، مع أنّ مخالفة المعلوم إجمالا فی العمل فوق حد الإحصاء فی الشبهات الموضوعیّة. هذا ما أفاده قدّس سرّه.

و المراد مما أفاده بقوله: «مع أن مخالفة المعلوم إجمالا ... الی آخره»[۲۲۳] وقوع ذلک کثیرا فی الشبهات الموضوعیّة فی ابتداء النظر، و إلّا فقد وجّه ما یتراءی منه ذلک فی أوّل «الکتاب» و صرّح بقبح ذلک فی مواضع من کلماته، هذا بعض الکلام فیما یتعلّق بالمقام و قد مضی شطر منه فی الجزء الأوّل من التعلیقة عند الکلام فی فروع العلم فراجع إلیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۳

(۵۰) قوله قدّس سرّه: (و أما دوران الأمر بین ما عدا الوجوب و الحرمة ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۱۹۴)

أقول: قد مضی منّا تفصیل القول فی ذلک فی أول التعلیقة، فإن أردت الوقوف علی حقیقة الأمر فراجع إلیه.

نعم، قد بقی من صور الدوران ما لم یتعرّض له فی «الکتاب»، و هو: دوران الأمر بین الحکمین الإلزامیین و غیرهما من الأحکام الثلاثة الباقیة بأقسامه و صوره المتصوّرة، و إن کان یستفاد حکمه مما أفاده فی حکم دوران الأمر بین الوجوب و غیر التحریم و عکسه، فإن رجع الدوران فی الفرض حقیقة إلی الإلزام و غیره فیرجع إلی البراءة فی نفی الإلزام و تجویز کل من الفعل و الترک، و الوجه فی عدم تعرّضه له هو ظهور حکمه ممّا ذکره فی القسمین. و قد ذکرنا بعض الکلام فیه عند الکلام فی حصر الأصول فی الأربعة فراجع.

کما أنا ذکرنا بعض الکلام فیما یتعلّق بحکم دوران الأمر بین ما عدا الحکم الإلزامی من الأحکام الثلاثة بصوره الثلاثة سواء کان فی الشبهة الحکمیة بأقسامها، أو الموضوعیة فی أوّل هذا الجزء من التعلیقة، و ذکرنا اختلاف حکمه مع دوران الأمر بین الحکم الإلزامی و غیره من حیث عدم جواز الرجوع إلی البراءة فی مفروض البحث؛ من حیث کون جواز کل من الفعل و الترک قطعیّا فلا یحتمل فیهما المؤاخذة حتی یرفع بأدلّة البراءة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۴

نعم، لو کان مستند الدوران فی المقام فی صور اشتباه الحکم تعارض الأخبار، کان متّحدا حکما لدوران الأمر بین الحکم الإلزامی غیره فیحکم فیهما بالتخییر کما یحکم به فیه علی ما عرفت شرح القول فیه، و الوجه فیما ذکرنا ظاهر بعد ملاحظة عموم أخبار التخییر لجمیع صور التعارض مع تعادل المتعارضین.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۵

أصالة الإشتغال

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۷

* الموضع الثانی من المقام الأول: «الشک فی المکلّف به»

اشارة

* المطلب الأوّل: اشتباه الحرام بغیر الواجب

* المسألة الأولی: الإشتباه من جهة اشتباه الموضوع

المقام الأوّل: الشبهة المحصورة- و فیها مقامان:

- المقام الأول: عدم جواز ارتکاب جمیع المشتبهات

- المقام الثانی: وجوب اجتناب جمیع المشتبهات

* تنبهات الشبهة المحصورة

* التنبیه الأول: لا فرق بین کون المشتبهین مندرجین تحت حقیقة واحدة

* التنبیه الثانی: هل تخصتص المؤاخذة بصورة الوقوع فی الحرام؟

* التنبیه الثالث: وجوب الإجتناب إنّما هو مع تنجّز التکلیف علی کل تقدیر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۴۹

* التنبیه الرابع الثابت فی المشتبهین وجوب الإجتناب دون سائر الآثار الشرعیّة

* التنبیه الخامس: الإضطرار إلی بعض المحتملات

* التنبیه السادس: لو کانت المشتبهات مما توجد تدریجا

* التنبیه السابع: المانع من اجراء الأصل فی المشتبهین هو العلم الإجمالی

* التنبیه الثامن: التسویة بین کون الأصل فی کل واحد من المشتبهین هو الحل أو الحرمة* التنبه التاسع: المشتبه بأحد المشتبهین حکمه حکمها

المقام الثانی: الشبهة غیر المحصورة

* الإستدلال علی رأی المشهور و هو عدم وجوب الإجتناب

* هل یجوز ارتکاب جمیع المشتبهات فی غیر المحصور

* ضابط المحصور و غیر المحصور

* اذا کان المردد بین الأمور غیر المحصورة أفرادا کثیرة

* أقسام الشک فی الحرام مع العلم بالحرمة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۱

(۵۱) قوله: (فی الشک فی المکلّف به ... إلی آخره). (ج ۲/ ۱۹۵)

فی الشک فی المکلّف به بعد العلم بالتکلیف و بیان أقسامه

أقول: مجمل القول فی صور الشک المتصوّرة فی المقام: هو أن الشک و الدوران لا یخلو؛ إما أن یکون بین الحرام و غیر الواجب سواء کان المباح، أو المکروه، أو المستحبّ، أو بین الواجب و غیر الحرام کذلک، أو یکون بین الواجب و الحرام، أو بین الحرام و الواجب و غیرهما من الثلاثة، و إن کان حکمه حکم دوران الأمر بین الواجب و الحرام کما هو ظاهر.

و علی جمیع التقادیر؛ إمّا أن یکون الشبهة حکمیّة- بأن یکون أصل متعلّق الوجوب و التحریم مردّدا فی الشریعة؛ ضرورة أنّ الحکم لیس نفس الوجوب و التحریم مجرّدا، بل باعتبار تعلّقه بالمکلف، فالشکّ فی کلّ منهما و عدم العلم به موجب للشکّ فی الحکم و هذا أمر واضح لا سترة فیه أصلا- أو موضوعیّة.

و علی تقادیر الشبهة الحکمیة؛ إمّا أن یکون سبب الشکّ عدم الدلیل علی التعیین، أو إجمال ما دل علیه و عدم بیانه، أو تعارض الدلیلین فیه.

و علی جمیع تقادیر الشبهة الحکمیّة أو الموضوعیّة؛ إما أن یکون دوران

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۲

الأمر بین المتباینین أو الأقل و الأکثر، و علی التقدیر الثانی؛ إمّا أن یکون استقلالیّا- بمعنی عدم توقف وجود الأقل علی وجود الأکثر علی تقدیر ثبوته- أو ارتباطیّا بمعنی ضدّ الاستقلالی، و علی التقدیر الثانی؛ إمّا أن یکون الکثرة خارجیّة و یعبّر عنها بالشکّ فی الجزئیّة، أو ذهنیة و یعبّر عنها بالشکّ فی الشرطیّة. و أمّا الشک فی المانعیّة فیرجع إلی الشکّ فی الشرطیّة کما لا یخفی.

و علی التقدیر الأول، أی: دوران الأمر بین غیر الأقل و الأکثر؛ إمّا أن یکون الاشتباه بین أمور محصورة، أو غیرها.

ثمّ المراد بالحرام فی المقام کالتحریم فی الشکّ فی التکلیف هو ما کان تحریمه من غیر جهة التشریع، فدوران الأمر بین الواجب و الحرام التشریعی داخل فی دوران الأمر بین الواجب و غیر الحرام و هکذا فی باقی الصور.

و هذا الذی ذکرنا کله من الأقسام إنّما هو مبنی علی ملاحظة متعلّق التکلیف الإلزامی من الوجوب و التحریم، و لک إجراء جملة ممّا ذکرنا من الأقسام فی المستحب و المکروه أیضا حسبما عرفت فی الشکّ فی التکلیف أیضا.

لکنّ الفرق بین المقامین: هو أن أدلّة البراءة من العقل و النقل لم تکن جاریة بالنسبة إلی الحکم الغیر الإلزامی فی المقام الأوّل؛ لما عرفت: من أنّها تدل علی نفی العقاب و الضیق المنفیّین فی التکلیف الغیر الإلزامی، و لکن دلیل الاحتیاط فی المقام و هو حکم العقل حسبما علیه المشهور یجری فی المستحب و المکروه أیضا، غایة الأمر أن یکون حکمه به فیهما غیر إلزامی علی نحو ما تعلّق بهما من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۳

الطلب بخلاف الواجب و الحرام، و لکن ما ذکرنا مبنی علی القول بالاحتیاط فی الشک فی المکلف به. و أما لو قلنا بالبراءة فیه، أو فی بعض أقسامه فلا، فتأمل.

ثمّ إن الأستاذ العلّامة أهمل حکم بعض هذه الأقسام فی المقام لرجوع الشکّ فیه إلی الشکّ فی التکلیف مستقلّا الذی تقدّم الکلام فیه فی المقام الأول.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۴

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IMS

[* المطلب الأوّل: اشتباه الحرام بغیر الواجب

[* المسألة الأولی: الإشتباه من جهة اشتباه الموضوع

المقام الأوّل: فی الشبهة المحصورة [و فیها مقامان:]

اشارة

(۵۲) قوله: (و بعبارة أخری). (ج ۲/ ۱۹۹)

أقول: و بعبارة ثالثة: تأثیر العلم الإجمالی فی تنجّز الخطاب- و لو فی الجملة- و عدمه، فیکون حاله حال الشک فی التکلیف.

* المقام الأوّل: عدم جواز ارتکاب جمیع المشتبهات ۲۲۴]

اشارة

(۵۳) قوله: (حتی من یقول: إن الألفاظ[۲۲۵] ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۰)

أقول: أراد بذلک الإشارة إلی أن ثبوت المقتضی للاحتیاط یعمّ جمیع المذاهب فی باب الألفاظ، و لا یختصّ بمذهب القائلین بوضع الألفاظ للأمور النفس الأمریّة کما علیه المشهور، بل یجری علی مذهب من یذهب إلی کونها موضوعة للمعانی المعلومة، أو منصرفة إلیها إذا وقعت فی حیّز الطلب، حسبما هو قضیّة مقالة بعض من تأخّر؛ لأن الظاهر أن المراد بالقائل بالوضع للمعلوم، أو الانصراف إلیه هو الأعمّ من العلم الإجمالی أو التفصیلی، هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۵

و لکن لا یخفی علیک أن هذا الاستظهار لا یخلو عن تأمّل علی مذهب القائل بالوضع للأمور المعلومة، بل الظاهر إرادتهم لخصوص العلم التفصیلی حسبما یعلم من الرجوع إلی کلماتهم.

نعم، بعض القائلین بالانصراف إلی المعلوم قد رأیناه یلتزم فی المقام بشمول الخطاب للحرام المعلوم بالإجمال، فالأولی ابتناء ثبوت المقتضی علی اعتراف الخصم؛ فإنه یعترف بأن الحلّیّة فی المقام لیست هی الحلّیّة الواقعیّة، بل الحلّیّة الظاهریّة المجامعة للحرمة الواقعیّة.

(۵۴) قوله: (و أمّا عدم المانع: فلأن العقل ... إلی آخره)[۲۲۶]. (ج ۲/ ۲۰۰)

أقول: لا یخفی علیک أن ما یتصوّر أن یکون مانعا من جانب العقل أمور ثلاثة:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۶

أحدها: قبح العقاب من غیر بیان و علم.

ثانیها: قبح التکلیف بما لا یطاق.

ثالثها: قبح الخطاب بالمجمل.

و هذه أمور تمسّکوا بها علی البراءة فی الشک فی التکلیف، بل فی الشکّ فی المکلّف به أیضا فی الشّبهة الحکمیة، بل فی الشبهة الموضوعیّة أیضا فی الجملة، و شیء منها لا یقتضی للمانعیّة فی المقام.

أمّا الأوّل: فلأنّ البیان الذی یحکم العقل بقبح العقاب مع عدمه هو الأعمّ من البیان الإجمالی و التفصیلی؛ یشهد بذلک حکم العقلاء قاطبة بحسن مؤاخذة المولی عبده الغیر الآتی بما قطع إرادة المولی منه إجمالا- فی ضمن أمور محصورة فالعقاب علی المعلوم بالإجمال کالعقاب علی المعلوم بالتفصیل، عقاب مع البیان لا بدونه.

و أمّا الثانی: فلأنّ مسألة التکلیف بما لا یطاق لا دخل لها بمسألة البراءة و الاشتغال حتی فی الشک فی التکلیف أیضا؛ لأن البحث فیها مختصّ بما إذا تمکّن المکلّف من الإطاعة و الاحتیاط، و قد مضی تفصیل القول فی ذلک فی المقام الأول فراجع إلیه.

و أمّا الثالث: فلأنه لو سلّم قبح الخطاب بالمجمل حتی فیما یتمکّن المکلّف من الامتثال فلا نسلّمه فی المقام؛ لأن الاشتباه فیه لا دخل له بإجمال الخطاب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۷

الصادر من الشارع کما لا یخفی.

و الأحسن أن یقال: إن العقل مضافا إلی عدم منعه من تنجّز الخطاب المعلوم بالإجمال یحکم بالاستقلال علی وجوب إطاعته و قبح مخالفته، و تجویز الشارع إیّاها کتقبیحه تجویز الشارع المخالفة فی صورة العلم التفصیلی.

و الوجه فیما ذکرنا من أولویّة التقریر المذکور- مضافا إلی کون الأمر کذلک واقعا-: هو ابتناء تمامیّة ما یذکره فی بیان عدم المانع الشرعی علیه، کما ستقف علیه إن شاء اللّه تعالی. و هذا و إن أمکن استفادته مما ذکره «دام ظلّه» إلّا أن ما ذکرنا من البیان أولی و

أوفی کما لا یخفی.

بل قد یقال: بأن المقتضی للتحریم الواقعی و المثبت له و إن کان هو الخطاب الواقعی، إلّا أن الحاکم بوجوب إطاعته لیس إلّا العقل، فهو بالنسبة إلی وجوب الإطاعة لا اقتضاء له أصلا.

نعم، هو موجد لموضوع حکم العقل لا أن یکون مقتضیا لوجوب الإطاعة.

و بعبارة أخری: الخطاب الواقعی لا أثر له إلّا بالنسبة إلی إیجاد الحرمة الواقعیّة، و أمّا تنجزه المقتضی لحسن المؤاخذة علی مخالفته فهو ممّا یحکم به العقل لیس إلّا، فتدبّر.

(۵۵) قوله: (فلم یرد فیه ما یصلح للمنع ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۰)

أقول: و مثل الخبرین الأخبار المطلقة الدالة علی البراءة الشاملة للشبهة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۸

الحکمیّة و الموضوعیّة، کقوله: «الناس فی سعة ما لم یعلموا»[۲۲۷] و «رفع عن أمتی تسعة»[۲۲۸] و عدّ منها «ما لا یعلمون» إلی غیر ذلک، بناء علی کون الظاهر من العلم هو العلم التفصیلی، لا- الأعمّ منه و من الإجمالی، و من هنا تمسّک بها بعض الأصحاب علی الحلّیّة فی المقام أیضا، إلّا أن صلاحیّة الخبرین أقوی؛ لضعف القول بأن المراد من العلم فی هذه الأخبار هو خصوص التفصیلی لا الأعمّ، و لمکان ضعفه أعرض الأستاذ العلّامة عن ذکرها.

و یمکن أن یقال: إن مراده «دام ظلّه» من قوله فیما سیجیء: «و غیر ذلک»[۲۲۹] هی الأخبار المطلقة أو الأعمّ منها، و مما یقرب الخبرین فی المضمون فإنه کثیر أیضا، فتدبّر.

و أمّا الخبران فلیس الاستدلال بهما من جهة ادعاء ظهور المعرفة فی المعرفة التفصیلیة بنفسها، بل إنّما هو من جهة دعوی الظهور بملاحظة لفظه بعینه، فتدبّر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۵۹

(۵۶) قوله: (و یؤیّده: إطلاق ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۱)

أقول: لا یخفی علیک ما فی التأیید بإطلاق الأمثلة؛ لأنک قد عرفت من کلام الأستاذ العلّامة خروج الأمثلة عن محل البحث حتی فی المقام الأول. اللّهمّ إلا- أن یقال: إن اعتبار العلم الإجمالی و عدم جواز الرجوع فی مورده إلی الأصول لا- یفرّق فیه بین الأصول الموضوعیّة و الحکمیّة.

إلّا أن یقال: إن عدم منع العلم الإجمالی عن الرجوع إلی الأصول فی الأمثلة لا یلزم عدم منعه فی المقام؛ لعدم حصول الابتلاء بجمیع الأطراف العلم ۲۳۰] فیها، و سیجیء عدم اعتبار العلم الإجمالی إذا کان الأمر کذلک فلا یصیر إطلاقها مؤیدا مع ما فیه من التأمّل.

اللّهم إلّا أن یقال: إنها بإطلاقها یشمل صورة الابتلاء أیضا و إن کانت قلیلة، فتأمّل.

(۵۷) (بل الغالب ثبوت العلم الإجمالی ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۱)

أقول: لا- یخفی علیک أن ثبوت العلم الإجمالی غالبا مع کون الشبهة غیر محصورة لا ینفع إذا لم تکن جواز ارتکاب جمیع الأطراف فی الشبهة الغیر المحصورة مسلّما عند الکل، حسبما هو قضیّة التحقیق الذی ستقف علیه إن شاء الله تعالی، و إلا فلا نفع فیه أصلا، فتدبّر.

بل أقول: إنه لا ینفع علی کل تقدیر؛ لأن العلم الإجمالی الحاصل علی سبیل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۰

الغالب جمیع أطرافه لیست محلّا للابتلاء، و هذا النّحو من العلم غیر مؤثّر جزما.

(۵۸) قوله: (لأنها کما تدلّ علی حلیّته ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۱)

أقول: لا یخفی علیک أن المراد: إن حرمة ذلک المعلوم إجمالا یکشف عن اختصاصها بغیر صورة العلم الإجمالی؛ لأنّ الدلالة علی الحرمة لا یجامع الدلالة علی الحلیّة؛ ضرورة أن التکلیف یقتضی الامتثال. نعم، یمکن فرض دلالتها علی حلّیّة کل واحد من المشتبهین مع قطع النظر عن العلم الإجمالی، لکنّه مجرّد اعتبار لا ینفع أبدا؛ لأن المفروض وجود العلم الإجمالی، و الغضّ عنه لا یجعله معدوما.

(۵۹) قوله: (و أمّا قوله علیه السّلام فهو لک حلال ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۲)

أقول: لا یخفی علیک الوجه فی الظهور الذی ذکره «دام ظلّه» العالی ۲۳۱]؛[۲۳۲]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) ؛ ج۴ ؛ ص ۲۶۰

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۲

حیث إن جعل قوله: «بعینه» تأکیدا للضّمیر المجرور بعید فی الغایة و رکیک إلی غیر النّهایة، فلا بد أن یجعل قیدا للمعرفة، و هذا بخلاف الحدیث الأوّل؛ فإن ظاهره کونه تأکیدا لا قیدا للمعرفة علی عکس الحدیث، و منشأ الدعویین و مدرکهما لیس

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۳

إلّا الوجدان الرجوع إلی العرف ...

قوله: (إلّا أن إبقاء الصحیحة ... إلی آخره)[۲۳۳]. (ج ۲/ ۲۰۲)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۴

أقول: عمدة الدلیل علی عدم إرادة ما هو الظاهر من الخبر و الصّارف منه بعد فرض وجود المقتضی- و هو: شمول الخطاب الواقعی علی ما هو المفروض- استقلال العقل بقبح تجویز المخالفة من الشارع علی ما عرفت تفصیل القول فیه.

لا- یقال: إن الخبر یدلّ علی کون العلم التفصیلی جزء لموضوع الأحکام الصادرة من الشارع؛ فلیس هناک حرمة للموضوع الواقعی المجرّد عنه، حتی یلزم محذور التناقض و نحوه.

لأنّا نقول: دلالته علی ما ذکر موقوفة علی کون المراد من الحلّیّة المغیّاة بالعلم فی هذه الأخبار هی الحلّیة الواقعیّة لا الظاهریة، و من المعلوم لکلّ من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۵

راجع إلیها ظهورها بل صراحتها فی ثبوت الحرمة الواقعیة للشیء علی ما یشهد به قوله: «منه» و غیره هذا.

مضافا إلی تسلیم الخصم عدم کون الحلّیّة واقعیّة، فعدم تقیّد الحرمة واقعا بالعلم اتفاقی، فالحکم بالمنافاة عقلی و إن کان ثبوت کل من المقدمتین بغیر حکم العقل، و هذا الذی ذکرنا هو المراد مما ذکره الأستاذ العلامة من الجواب.

و أما قوله: «و النصّ» فیحتمل أن یکون المراد به نفس الدلیل الواقعی و لکنّه بعید؛ لحکومة تلک الأخبار علی فرض الدلالة علیه، فتدبّر. و جعل المراد غیره أبعد منه.

(۶۰) قوله: (فإن قلت: مخالفة الحکم الظاهری للحکم الواقعی لا یوجب ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۲)

أقول: لمّا جعل الصارف عمّا یظهر منه الإذن فی کلا المشتبهین ظاهرا فی الجواب عن السؤال الأول نفس ما دل علی تحریم العنوانات الواقعیّة من حیث إیجابه لرفع الحکم الواقعی واقعا و فی نفس الأمر؛ فلا محالة توجّه علیه السؤال المذکور.

فلو جعل الصارف حکم العقل من حیث إیجابه وجوب الإطاعة بعد العلم بتوجّه الخطاب الواقعی إلی المکلّف من جهة العلم بتحقّق موضوعه و حکمه بقبح معصیته و الإذن فیها- و لو فی مرحلة الظاهر کما صرّح به فی الجواب عن هذا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۶

السؤال و جعله مانعا من إذن الشارع- لم یتوجه علیه السؤال المذکور أصلا کما لا یخفی.

نعم، هنا کلام فی تصویر عدم منافاة الحکم الظاهری مع الحکم الواقعی علی الخلاف، و لو مع جهل المکلّف بالمخالفة لا من جهة المنافاة لحکم العقل فی باب الإطاعة، بل للتضاد و التنافی الذاتی بینهما کالحکمین الواقعیّین تقدّم فی أوائل هذا الجزء من التعلیقة مع ما یقال علیه، و مقتضی ما أفاده فی المقام فی الجواب عن السؤال المذکور کصریح کلامه فی أول هذا الجزء من «الکتاب» عدم التنافی الذاتی بینهما کما هو ظاهر مقالة الأصحاب أیضا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۷

(۶۱) قوله قدّس سرّه: (قلت: الحکم الظاهری لا یقدح مخالفته ...[۲۳۴]. إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۳)

أقول: لما کان مبنی ما أفاده فی الجواب علی ما عرفت الإشارة إلیه علی عدم التنافی بین الحکمین ذاتا، و ثبوت التنافی للحکم الظاهری علی خلاف الواقع مع حکم العقل فی باب الإطاعة، فینبغی تقییده بعد تخصیص التنافی بصورة العلم بالمخالفة کما فی الجواب بما إذا أوجب جعل الحکم فی مرحلة الظاهر علی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۸

خلاف الواقع، الإذن فی مخالفة الواقع بحسب العمل، و أمّا لا مع ذلک فلا قبح فیه مع العلم بالمخالفة أیضا کما فی التخییر الظاهری بین الاحتمالین، أو الخبرین، أو فتوی المجتهدین؛ فإنه و إن علم بمخالفته للحکم الواقعی المعیّن عند الله تبارک و تعالی، إلّا أنه لا یوجب الإذن فی [ال] مخالفة العملیّة فی کل واقعة من دون التزام بما یحتمل مطابقته للواقع. و قد أشرنا إلی عدم منافاته لحکم العقل فی مطاوی کلماتنا فی دوران الأمر بین الوجوب و التحریم من مسائل الشک فی التکلیف.

و أمّا ما أفاده فی الجواب: من رجوع الحکم الظاهری علی خلاف الواقع مع جهل المکلّف إلی مجرد المعذوریّة کما فی موارد البراءة، فإنّما یستقیم ذلک فی البراءة العقلیّة، أو ما یرجع إلیها من الأخبار، لا فیما یفید إعطاء الحلّیّة و الإباحة فی مرحلة الظاهر کما هو ظاهر.

و قد تقدّم فی أوّل هذا الجزء من التعلیقة فی وجوه التفصّی للتنافی بین الحکمین: أن الظاهر من بعض إرجاع الحکم الظاهری مطلقا إلی مجرّد المعذوریّة، و تقدّم أیضا الکلام فی فساده فراجع إلیه حتی تقف علی حقیقة الأمر، کما أنا أشرنا هناک إلی عدم الجدوی فیما أفاده بالنسبة إلی الطرق الظاهریة، إلّا أن یرجع إلی نوع من التصویب الباطل عندنا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۶۹

(۶۲) قوله: (فإن قلت: إذن الشارع فی فعل الحرام ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۳)

أقول: لما کان مبنی ما أفاده فی الجواب عن السؤال السابق کما عرفت الکلام فیه علی منافاة تحلیل الشارع للمشتبهین فی مرحلة الظاهر، لحکم العقل بوجوب الإطاعة و قبح الإذن فی المعصیة إنّما هو فیما کان الارتکاب معصیة فی علم المکلف، و لا یتحقّق ذلک إذا کان الارتکاب علی التدریج کما ذهب إلیه غیر واحد ممن قال بجواز ارتکاب المشتبهین، فلا یکفی الدلیل المذکور ردّا علیه و إن کفی فی ردّ القول بجواز الارتکاب مطلقا، لکنه لا یفید؛ فإن المقصود الاستدلال للقول بالمنع مطلقا، و لا یکفی مجرد العلم بتحقق المخالفة مطلقا و لو بعد الارتکاب؛ لعدم مساعدة العقل علیه، مضافا إلی منافاته لما وقع فی الشرعیّات کما یظهر من الأمثلة المذکورة فی السؤال.

(۶۳) قوله: (قلت: إذن الشارع فی أحد المشتبهین ... إلی آخره)[۲۳۵]. (ج ۲/ ۲۰۴)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷۱

لا فرق بین الإذن فی الإرتکاب الفعلی و التدریجی

أقول: محصّل ما ذکره (دام ظله): أنه بعد العلم بتحقّق العنوان المحرّم الواقعی إجمالا- یحکم العقل علی سبیل الاستقلال بوجوب إطاعته بترک جمیع محتملاته، و یقبّح تجویز الشارع مخالفته بترکها سواء کان واقعیّا الذی یلزم منه التناقض، أو ظاهریّا الذی یرجع إلی رفعه إیجاب الإطاعة للخطاب المعلوم بالإجمال لاستقلال العقل بقبح الثانی کالأوّل؛ لأن طلب الشارع علی سبیل الإلزام لا یجامع مع إذنه فی المعصیة فی نظر العقل و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه عند ذوی الأفهام المستقیمة.

ثمّ لا یتفاوت الأمر فیما ذکر بین أن یکون إذنه بارتکاب الجمیع دفعة أو تدریجا لاتحاد المناط للمنع و وجوده فیهما علی نحو سواء؛ لأن الثانی أیضا إذن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷۲

فی المعصیة کالأول، هذا کلّه بالنسبة إلی إذنه فی المخالفة و الارتکاب بقول مطلق أی: بالنسبة إلی جمیع أطراف الشبهة حسبما هو محل البحث.

و أما إذنه بالنسبة إلی بعض الأطراف؛ فالذی صرّح به الأستاذ العلّامة فی المقام بقوله: «نعم ... الی آخره»[۲۳۶] إنه لا- یجوز إلّا بعد جعل الاجتناب عن الآخر بدلا عن الاجتناب عن الحرام الواقعی المعلوم بالإجمال؛ لأن رفع الید عن الواقع و لو علی بعض التقادیر- بعد العلم به من دون جعل البدل- قبیح عند العقل، فلو ورد ما یدلّ علی الإذن فی بعض المقامات فلا بدّ أن یجعل کاشفا عن جعل البدل.

و لکن الذی صرّح به (دام ظله) فی الجزء الأول من «الکتاب» عند التکلم فی دلیل الانسداد- حسبما یقف علیه من راجع إلیه- جوازه من دون جعل بدل أصلا.

نعم، إذنه فی مخالفة الاحتیاط الکلی الذی قد یتفق معه فوت الواقع لا بد أن یکون مشتملا علی مصلحة جابرة لمفسدة الوقوع فی خلاف الواقع فیما یقع فیه، و أما لزوم جعل البدل فلا؛ لأن العقل مستقل بعد ورود الدلیل من الشارع علی عدم مطلوبیّة الاحتیاط الکلّی الذی یعبّر عنه بالموافقة القطعیّة إن المتعیّن فی طریق الامتثال هو الاحتیاط الجزئی؛ لأنه أقرب من الامتثال الظنّی و الاحتمالی إلی إدراک الواقع، و لیس علی الشارع جعل البدلیّة و الطریق لامتثال الأحکام الشرعیة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷۳

المجعولة فی مرتبة من المراتب، و إنّما الحاکم فی کیفیة طریق الإطاعة کالحاکم بنفس وجوب الإطاعة العقل لیس إلّا، و إنّما علی الشارع الإمضاء إن لم یری المصلحة فی النهی عن بعض الکیفیّات، أو الإذن فی مخالفته. و أما بعد الإذن لمصلحة، فلیس علیه إلّا الإمضاء و الرضا بما یحکم به العقل بطریقیّته بعد تعذر ما حکم به أوّلا.

لا یقال- بعد استقلال العقل بکون طریق الإطاعة الاحتیاط الکلی مثلا-:

کیف یجوز للشارع النهی عنه؟ و إلّا لزم التناقض فی کلام الشارع، أو عدم حجیّة حکم العقل، و کلاهما باطلان بالضرورة.

لأنّا نقول: حکم العقل فی باب طریق الإطاعة معلّق علی عدم حکم الشارع علی الخلاف عن مصلحة؛ لأن للعقل طرقا فی باب الإطاعة مرتّبة لا یجوز العدول عن سابقه إلی لاحقه إلّا بعد تعذّر السابق، أو إذن الشارع فی عدم سلوکه، لکن بعد إذنه یحکم بسلوکه ما یلحقه من دون إیجاب جعل البدل علی الشارع أصلا. و هذا بخلاف أصل وجوب الإطاعة الذی یحکم به العقل؛ فإنه لا یجوز للشارع أن یحکم بخلافه حسبما عرفت سابقا.

و هذا الذی ذکره ثمّة هو الحق علی ما عرفت تفصیل القول فیه فی الجزء الأول من التعلیقة و اعترف به (دام ظله) فی مجلس البحث أیضا.

و هذا الذی ذکرنا مبنی علی تقریر دلیل الانسداد علی وجه الحکومة کما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷۴

هو المختار عندنا و عند شیخنا الأستاذ العلامة علی ما تقدم شرح القول فیه فی محلّه، کما أن لازم ما أفاده فی المقام- من الالتزام بجعل البدل عند ترخیص مخالفة العلم الإجمالی فی بعض أطرافه- هو تقریر الکشف؛ فإن مبناه علی ما عرفت فی محلّه علی ذلک فراجع إلیه حتّی تقف علی صدق ما ذکرنا.

و بالجملة: الجواب عن سؤال السائل هو ما عرفت: من استقلال العقل بقبح إذن الشارع فی المعصیة من غیر فرق بین الارتکاب دفعة و تدریجا، و لیس مبنیّا علی القول باستقلال العقل بوجوب الاحتیاط و عدمه حسبما ربّما یظهر من کلام الأستاذ العلامة؛ لأن الکلام لیس فیه.

(۶۴) قوله: (قلت: الإذن فی فعلهما ... إلی آخره)[۲۳۷]. (ج ۲/ ۲۰۴)

أقول: الوجه فی منافاته له: ما عرفته من استقلال العقل بعد العلم به بوجوب إطاعته من غیر تعلیق علی شیء، الذی یلزمه قبح إذن الشارع فی مخالفته علی کل تقدیر و فرض. و أمّا الإذن فی ارتکاب أحدهما من الشارع و إن کان مجوّزا عند العقل مع المصلحة، إلّا أن العقل یحکم بعد وروده بوجوب الاجتناب عن الآخر مطلقا؛ لأنه الذی یحصل به الامتثال. و أمّا الاجتناب عنه فی زمان ارتکاب صاحبه فلا یصلح عنده لحصول الامتثال به کما لا یخفی، هذا بناء علی التحقیق

الذی عرفته منا و من الأستاذ العلامة فی غیر المقام.

و أما بناء علی ما ذکره (دام ظلّه) هنا: من عدم جواز الإذن فی ارتکاب أحد المشتبهین إلّا بجعل الاجتناب عن الآخر بدلا ظاهریّا عن اجتناب الحرام الواقعی، فالأمر کذلک؛ لأن الذی یصلح بدلا هو الاجتناب عن الآخر مطلقا کالمبدل، فلا بد أن یتعلق أمر الشارع به لا الاجتناب فی الجملة و فی زمان ارتکاب الآخر؛ فإنه لا یصلح بدلا، فمعنی البدلیّة هو المنع عن فعل الآخر بعد ارتکاب صاحبه، و من المعلوم عدم حصول إطاعة هذا النهی و عدم حصول الغرض المقصود منه بعدم فعله حین ارتکاب صاحبه.

(۶۵) قوله: (قلت: تجویز ارتکابهما معا ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۵)

أقول: ما ذکره مع أنّه مما لا إشکال فیه یعلم الوجه فیه مما ذکرنا سابقا، إلّا أن ما ذکره من الفرق فی جواز التخییر الاستمراری بین ما إذا سبق تکلیف بالفعل بین ما إذا سبق تکلیف بالترک، قد یستشکل فیه: بأن المانع لیس إلّا المخالفة القطعیّة و هی حاصلة فی المقامین، و إن صالح للحکم الظاهری فی کل واقعة لرفع قبحها فلا یفرق بینهما و إلّا فلا فرق أیضا.

و الأولی أن یقال- علی تقدیر تسلیم جواز التخییر الاستمراری فیما یستلزم منه المخالفة القطعیّة-: بأنه لا دخل له بمطلب الخصم؛ فإنه إنّما یبنی علی الرجوع إلی أصالة الحلّیّة و البراءة فی جمیع المشتبهات لا علی التخییر و الالتزام بحرمة أحدهما و ترتیب آثار الحرام علیه ما دام ملتزما بحرمته و إن کان له العدول

أیضا، و إلّا فالالتزام بحرمة أحدهما حین ارتکاب الآخر فی نظر العقل کالالتزام بوجوب أحد الفعلین حین ترک الآخر، و إنّما المانع ما ذکرنا. مضافا إلی عدم الدلیل علی التخییر فی المقام؛ لأن الإذن فی ارتکاب أحدهما یحتاج إلی دلیل و بدونه یمنع العقل منه هذا.

و لکن یمکن أن یقال: بالفرق بین المقامین فإن التخییر فیما فرضه (دام ظلّه) و إن استلزم المخالفة القطعیّة بالنسبة إلی الواقعتین، إلّا أنه مستلزم للموافقة القطعیّة أیضا. مثلا إذا خیّرنا الشارع بین فعل الجمعة و الظهر استمرارا فإذا فعلنا الجمعة فی یوم و الظهر فی یوم آخر، نعلم بالمخالفة القطعیّة للتکلیف المعلوم بالإجمال فی أحد الیومین، إلّا أنه یعلم بالموافقة القطعیّة بالنسبة إلی تکلیف أحد الیومین، إلّا أنه یعلم بالموافقة القطعیّة بالنسبة إلی تکلیف أحد الیومین. و کذلک إذا علمنا بوجوب إکرام أحد الشخصین و خیّرنا الشارع بین إکرامهما علی سبیل الاستمرار؛ فإنه بعد إکرامهما تدریجا یعلم بمخالفة الخطاب المعلوم بالإجمال إذا کان المطلوب منه الاستمرار، إلّا أنه لا یعلم بالموافقة أیضا إجمالا.

و هذا بخلاف المقام؛ فإن المحصّل من التخيير الاستمرارى فيه ليس إلّا الإذن فى المخالفة القطعيّة محضا، فحينئذ فإن جوّزنا المخالفة القطعية للتكليف المردّد فى واقعتين فلا إشكال فى جواز التخيير على النحو المذكور، إلّا أنه لغو بعد تجويز المخالفة القطعية كما هو المفروض، و إلّا فيمنع منه، و كيف كان لا دخل له بالمقام هذا.

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷۷

و تمام الكلام فيما يتعلّق بالمقام يطلب من الجزء الأول من التعليقة فى فروع العلم الإجمالى.

(۶۶) قوله: (قلت: أما الشبهة الغير المحصورة). (ج ۲/ ۲۰۷)

أقول: لا يخفى عليك أن ما ذكره (دام ظله) هنا مناف لما سيبنى عليه: من عدم جواز المخالفة القطعيّة فى الشبهة الغير المحصورة أيضا من حيث استقلال العقل بقبح تجويز المخالفة القطعيّة للتكليف المعلوم بالإجمال من غير فرق بين الشبهتين.

نعم، لو قلنا بأن العلم الإجمالى فى الشبهة الغير المحصورة غير مؤثّر فى تنجّز الخطاب فى نظر العقلاء فيكون كالشكّ البدوى، استقام ما ذكره هنا.

و لكن بناؤه ليس عليه حسبما ستقف عليه، فلعلّ ما ذكره مبنى على ما عليه المشهور؛ إذ كلامه فى المقام ليس فى تحقيق المسألة، بل مسوق لبيان فساد القياس و أنّ فى الشبهة الغير المحصورة وجها يقتضى عدم تأثير العلم الإجمالى فى عدم تنجّز الخطاب بالواقع، و كونها كالشبهة الابتدائية المجرّدة كما يدلّ عليه قوله: «فيجىء وجه جواز المخالفة فيها فافهم»[۲۳۸] و على كل تقدير القياس بالشبهة الغير المحصورة فى غير محلّه كما لا يخفى.

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷۸

ثمّ إن الجواب عن التنظير بالتخيير الاستمرارى و الشبهة الغير المحصورة الذين ذكرهما السائل فى السؤال الثالث، علم من مطاوى كلمات الأستاذ العلامة، إلّا أن الجواب عن التنظير بالإذن فى الشبهة المجرّدة التى يعلم المولى باطّلاع العبد بالوقوع فى الحرام بعد الارتكاب لم يعلم من كلامه، و كأنّه لغاية وضوحه أعرض عنه؛ حيث إن المانع من الإذن فيما يدّعى المانع منه ليس إلّا كونه إذنا فى المعصية فى نظر المكلّف للتكليف الذى حكم العقل بوجوب إطاعته، و معلوم أن هذا المناط غير موجود فى الشبهة المجرّدة.

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۷۹

(۶۷) قوله: (إلّا إذا قلنا بأن ما يأخذه كلّ منهما ... إلى آخره)[۲۳۹]. (ج ۲/ ۲۰۷)

أقول: حاصل ما ذكره (دام ظلّه) يرجع إلى كون الحكم الظاهرى فى حق كل أحد مما يجب على الغير الالتزام به بحسب الواقع، بمعنى ترتيب آثار الحكم الواقعى عليه ما لم يعلم تفصيلا خلافه. و هذا المعنى و إن قام الدليل عليه عندنا فى الجملة، إلّا أنه ليس الأمر كذلك فى جميع المقامات، و لذا لا يجوز الاقتداء بواجدى المنى فى صلاة واحدة، بل فى صلاتين أيضا.

و منه يظهر أنه لو قيل بعدم الموضوعيّة فى باب الأملاك كما هو الحق، لم يجز للحاكم أخذ العين و القيمة من المقرّين لهما كغيره.

نعم، له الحكم بأخذهما لهما

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۰

عن المقرّ كما أنه لا يجوز له الصلاة خلف واجدى المنى و إن أفتى بجواز الصّلاة لهما و صحّتها.

(۶۸) قوله: (أو يحمل على حصول الشركة ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۰۸)

أقول: لا يخفى عليك: أن لازم حصول الشركة بالاختلاف فى المقام هو صيرورة الثلث من الدرهمين لمالك الواحد، و الثلثين لمالك الاثنين. فكيف يستقيم ما أفاده من التقسيم؟ فاللازم الحكم بتقسيم الدرهمين الباقيين أثلاثا فافهم.

فالأولى الالتزام بكونه صلحا بحكم مالك الملوك هذا. و تفصيل الكلام فيما يتعلّق بالمقام نقضا و حلّا، قد تقدّم فى الجزء الأول من «الكتاب»[۲۴۰] مع ما علّقنا[۲۴۱] عليه فإنه (دام ظلّه) قد استوفى الكلام فيه حق الوفاء و من أراده فليرجع إليه.

(۶۹) قوله: (خصوصا إذا قصد من ارتکاب ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۰۸)

أقول: قد یورد علی ما ذکره (دام ظلّه): بأنه لیس خصوصیّة لما ذکره؛ فإنه إن کان العلم الإجمالی منجّزا للخطاب المعلوم بالإجمال فی نظر العقل، فارتکاب المشتبهین مما لا یجوز عند العقل سواء قصد من ارتکابهما تحصیل العلم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۱

بالوصول إلی الحرام، أو ارتکبهما من غیر هذا القصد.

و إن لم یکن منجّزا للخطاب المعلوم بالإجمال عنده، فلا وجه للالتزام بعدم جواز ارتکابهما إذا قصد منه التوصّل إلی الحرام.

نعم، لا إشکال أنه علی التقدیر الأول یکون ذم القاصد أشدّ عند العقلاء، لکنّه نظیر الذم علی المتجرّی لا یوجب شیئا عند الأستاذ العلامة.

و دعوی: قبح الارتکاب علی تقدیر قصد التوصّل عند العقلاء مع قطع النظر عن التزامهم بإیجاب العلم الإجمالی تنجز الخطاب مطلقا کما تری.

و منه یظهر صحة ما ذکره بعض أفاضل من تأخر[۲۴۲]: من إلزام القائل بالجواز بإفضاء قوله إلی جواز التوصّل إلی فعل جمیع المحرّمات علی وجه مباح بأن یجمع بین الحلال و الحرام المعلومین تفصیلا علی وجه یوجب الاشتباه حتی بالنسبة إلی المثال الذی ذکره من الجمع بین الأجنبیّة و الزوجة؛ ضرورة أنه بعد القول بعدم تأثیر العلم الإجمالی فی تنجز الخطاب عند العقل لم یفرّق فیه من الأمثلة، غایة ما فی المثال أن یقال: إن اهتمام الشارع فی حفظ الأنساب یمنع عن الجمع فیه، و هو لا یصلح للمنع؛ لأن ما ذکر حکمة لم یقم دلیل علی وجوب مراعاتها دائما هذا.

و لکن لا یخفی علیک: أنه یمکن القول بعدم صحة ما ذکره هذا الفاضل علی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۲

تقدیر البناء علی جواز الارتکاب فی الشبهة المحصورة و عدم الالتزام بالإطاعة رأسا و إن کان الارتکاب مع قصد التوصّل أیضا؛ حیث إن الجمع علی النحو الذی ذکره مع ارتکاب المشتبهین، مخالفة عند العقلاء للخطاب التفصیلی المتعلق بالأمر المعلوم قبل إیجاد الاشتباه، لکنّه کما تری لا تعلق له بما أفاده الأستاذ العلامة من قصد التوصّل.

(۷۰) قوله: (کما مثّلنا سابقا ... الی آخره). (ج ۲/ ۲۰۹)

بهضت ترجمه
Translation Movement
.IMS

لا فرق بین الخطاب الواحد و المردّد بین العنوانین

أقول: لا إشکال فیک أن التمثیل بالمثال الذی ذکره لم یسبق منه (دام ظلّه) فی هذا الجزء من «الکتاب» فلعلّه أراد سبقه فی الجزء الأول منه.

و کیف کان: لا إشکال فی صحّة ما ذکره (دام ظلّه) و إن خالف غیر واحد، منهم: بعض الأفاضل ممن قارب عصرنا؛ نظرا إلی أن الشک بالنسبة إلی کل من الخطابین یرجع إلی الشک الابتدائی؛ لفرض عدم العلم بوجود متعلّقه و النهی عن العنوان المردّد بین العنوانین أیضا لم یقع فی أحد من الأدلّة، فلا مانع من البناء علی الرجوع إلی الأصل فی المقام هذا.

و لکنک خبیر بفساد هذه المقالة و اندفاع هذه الشبهة؛ لأن الحاکم فی مسألة الإطاعة و المعصیة و فی مسألة تأثیر العلم الإجمالی لیس إلّا العقل، و نحن نری بالمشاهدة و العیان استقلال العقل بعدم الفرق فی الحکم بوجوب الإطاعة بعد العلم بوجود متعلّق الخطاب الشرعی إجمالا بین کون الخطاب مردّدا بین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۳

الخطابین و بین کونه مفصّلا ممیّزا عما عداه.

و یوضّح ما ذکرنا غایة الإیضاح ما ذکره الأستاذ العلامة: من فرض الکلام فی شیء واحد مرددا أمره بین کونه أحد العنوانین الذین نهی الشارع عنهما فإن ما ذکر من الدلیل بعینه جار فیه أیضا، مع أن ضرورة العقل یحکم بعدم جوازه و لیس الفرق بینه و بین المقام إلّا تردّد العنوان المردّد بین العنوانین و عدمه، و المفروض أنّ تردّد المتعلّق لا أثر له عند العقل فی زعم هذا القائل فی حکمه بتنجّز الخطاب، فلم یبق إلّا تردّد عنوان الحرام.

و لهذا بنی علی وجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة.

و منه یظهر فساد ما یقال فی الفرق بین المقام و المثال: من حصول العلم التفصیلی بالحرام فی المثال، و إن کان متولّدا من العلم الإجمالی بخلاف المقام هذا. و قد تقدّم تفصیل القول فی ذلک مشروحا فی الجزء الأول فراجع إلیه.

ثمّ إن ظاهر «الکتاب» بل صریحه نسبة الخلاف إلی صاحب «الحدائق» و لکن الذی یحکی عنه فی تنبیهات المسألة لا تعلّق له بالتفصیل فی المقام، بل صریحه التفصیل بین کون المشتبهین مندرجین تحت عنوان واحد و غیره کما ستقف علیه، فراجع إلی «الحدائق»[۲۴۳] لعلّک تظفر علی مخالفته فی المسألتین و إن کنا لم نقف علیها بعد المراجعة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۴

* المقام الثانی: وجوب اجتناب جمیع المشتبهات ۲۴۴]

اشارة

(۷۱) قوله: (لنا علی ما ذکرنا: أنه إذا ثبت ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۰)

أقول: مما یحکم به العقل ضرورة- بعد ثبوت الاشتغال علی وجه الیقین- وجوب تحصیل القطع بالبراءة مهما أمکن، و لذا اشتهر بین العوام فضلا عن الخواص: أن الاشتغال الیقینی یستدعی البراءة الیقینیّة، و هو معنی ترک ارتکاب کلام المشتبهین فی المقام. و الوجه فی حکمه بذلک وجوب الدفع الضّرر المحتمل الأخروی عنده، کما یحکم بوجوب النظر إلی المعجزة لذلک، و هکذا فی جملة من الأمور.

و هذه القاعدة الظاهر أنها مسلّمة بین الکلّ، و أما من لم یحکم بوجوب الاحتیاط فی المقام مع اعترافه بتنجّز الخطاب فإنّما هو من جهة الأخبار الکاشفة عن عدم احتمال الضرر فی فعل أحدهما؛ حیث إن إجراءها بالنسبة إلیه لا مانع عنه علی ما یدّعیه حسبما ستقف علیه.

نعم، ربّما یجری فی لسان بعض متأخّری المتأخرین من الأصحاب ۲۴۵]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۵

عدم وجوب دفع الضّرر المحتمل لعدم الدلیل علیه؛ لأن الذی یحکم به العقل هو دفع الضّرر المقطوع، أو المظنون، و أما الضّرر المحتمل فلا یحکم العقل بوجوب دفعه.

و لکنک قد عرفت فساده بما لا مزید علیه فی مطاوی کلماتنا السابقة.

(۷۲) قوله: (و بعبارة أخری: المکلف ۲۴۶] ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۰)

إثبات الملازمة بین حرمة المخالفة القطعیّة و وجوب الموافقة القطعیّة

أقول: أراد بذلک دعوی الملازمة فی نظر العقل بین حرمة المخالفة القطعیّة و وجوب الموافقة القطعیّة؛ فإن حرمة الأولی إنّما هو من جهة تنجّز التکلیف بالمعلوم بالإجمال عند العقل، و قد عرفت: أن العقل مستقلّ بأن طریق الامتثال بعد ثبوت الاشتغال و تنجّز الخطاب هو الاحتیاط المطلق و تحصیل الموافقة القطعیّة.

فالقول بالأولی و عدم القول بالثانیة حسبما هو قضیة دعوی الخصم، مما لا معنی له.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۶

نعم، هنا مطلب آخر قد أشار إلیه الأستاذ العلّامة فی الجزء الأول من «الکتاب» و هو: أنه لو فرض عدم حکم العقل بوجوب دفع الضّرر المحتمل، فهل یحکم بقبح المخالفة القطعیّة و عدم جوازها أو لا؟ و قد بنی علی حکمه بقبحها مع قطع النّظر عن حکمه بوجوب الموافقة القطعیّة؛ لأن حکم العقل بدفع الضّرر المقطوع لا دخل له بحکمه بدفع الضّرر المحتمل، و إن کان الثانی أیضا ثابتا عندنا هذا کلّه.

مضافا إلی إمکان القول بلزوم الاحتیاط مع قطع النظر عن حکم العقل أیضا لدلالة بعض الأخبار علیه کالمرسل المروی فی بعض کتب الفتاوی «اترک ما لا بأس به حذرا عمّا به البأس»[۲۴۷] المجبور ضعفه بالشّهرة المحققة و الإجماع المنقول المحکی فی «الکتاب» عن جماعة، و غیره من الأخبار التی ستمرّ علیک.

(۷۳) قوله: (قلت: أصالة الحلّ غیر جاریة هنا ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۱)

أقول: لا یخفی علیک أن محصّل ما ذکره (دام ظلّه) فی الجواب عن السؤال المذکور یرجع إلی وجهین:

أحدهما: أنه بعد العلم الإجمالی لا یجری أصالة الحل فی المشتبهین أصلا حتی یتحقّق التعارض بینهما فیحکم بالتخییر؛ لأن طریق الإطاعة فی نظر العقل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۷

بعد تنجّز الخطاب هو لزوم الاحتیاط، فلا معنی لورود الدلیل الشرعی علی خلافه. هکذا استفید من کلام الأستاذ العلّامة بالنظر إلی ما یقتضیه النظر الجلیّ فی کلامه.

لکنک خبیر بتطرّق المناقشة إلی هذا البیان؛ لأنک قد عرفت منا و من الأستاذ العلامة: أن حکم العقل بلزوم الاحتیاط معلّق علی عدم ورود الدلیل من الشارع علی جواز ارتکاب بعض الأطراف فی الشبهة المحصورة، فالإذن من الشارع وارد علی حکم العقل بلزوم الاحتیاط، فلا یمکن أن یصیر لزوم الاحتیاط مانعا من الإذن الشرعی.

فالأولی أن یقال- فی تقریر عدم جریان أصالة الحلّ بعد العلم الإجمالی-:

أنه لا یخلو:

إمّا أن یجری بالنسبة إلی کلّ واحد من المشتبهین بالخصوص علی سبیل الیقین، بمعنی کون المراد من الأخبار إثبات الحلّیّة فی کل منهما بالخصوص.

و إمّا أن یجری بالنسبة إلی کل واحد منهما علی سبیل البدلیّة و التخییر علی ما هو مدعی الخصم.

و إمّا أن یجری بالنسبة إلی أحدهما المعیّن عند الله الغیر المعیّن عندنا، بمعنی کونه المراد من الأخبار.

و إمّا أن یجری بالنسبة إلی أحدهما الغیر المعیّن الذی یرجع بالمآل إلی الثانی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۸

لا سبیل إلی الأوّل؛ لمنافاته العلم الإجمالی، مضافا إلی عدم قول الخصم به أیضا.

و لا إلی الثانی؛ لعدم الدلیل علیه عدا ما عرفته من أخبار البراءة و هی غیر دالّة علیه قطعا؛ لأن مفادها إثبات الإباحة فی کل مشتبه علی سبیل التعیین، فإن قیل بشمولها لصورة العلم الإجمالی فلا بد من القول بجواز المخالفة القطعیّة.

و المفروض التسالم علی عدم جوازها و إن قیل بعدم شمولها حسبما [هو][۲۴۸] قضیّة التحقیق، فلا بد من القول بعدم دلالتها علی الإباحة فی صورة وجود العلم الإجمالی أصلا و رأسا.

و لا إلی الثالث؛ لوجوه لا یخفی علی المتأمل، مضافا إلی عدم نفعه للمستدل کما لا یخفی. و لا إلی الرابع؛ لأن أحد المشتبهین لیس

فردا آخر مغایرا للمشتبهین، و إنما هو مفهوم منتزع عنهما، مضافا إلی أن الخصم إنّما یرید إجراءها بالنسبة إلی کل من المشتبهین حتی یحکم بالتخییر من باب التعارض، فتعیّن أن یقال: بأن العلم الذی [هو][۲۴۹] غایة للحلیّة فی أخبارها أعمّ من التفصیلی و الإجمالی، هذا ملخّص الکلام فی الوجه الأول.

ثانیهما: أنه بعد تسلیم جریان أصالة الحلیّة بالنسبة إلی کل من المشتبهین و تعارض الأصلین فیهما نمنع من جواز الرّجوع إلی التخییر؛ لأن مقتضی الأصل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۸۹

فی تعارض الأصلین هو الحکم بالتساقط لا التخییر[۲۵۰]، حتی لو قلنا بأنه الأصل فی تعارض الخبرین. کیف! و لا نقول به، و إنّما نحکم فیه بالتخییر من جهة الأخبار الواردة به المذکورة فی محلّها هذا.

و تفصیل الکلام فیما یتعلّق بالمقام یطلب ممّا کتبناه فی مسألة تعارض الأدلة علی سبیل الاستقلال و ممّا نعلّقه علی ما کتبه الأستاذ العلامة فیها.

(۷۴) قوله: (فإن قلت: قوله صلّی اللّه علیه و اله و سلّم: کل شیء لک حلال ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۲)

أقول: لا یخفی علیک أنّ حاصل هذا الکلام یرجع إلی اختیار الشق الثانی من الشقوق المتقدّمة عن قریب.

و توضیحه: أن المراد من شمولها لکلّ من المشتبهین علی البدل فی صورة العلم الإجمالی، لیس هو استعمالها فی التخییر البدلیّة فی المقام و التعیین فی غیره؛ حتی یلزم استعمال للفظ فی أکثر من معنی فیمنع منه بناء علی ما علیه الأکثر، بل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۰

بناء علی القول بالجواز أیضا؛ حیث إن ظاهر الأخبار هو التعیین لا التخییر، بل المراد أن مفاد الأخبار لیس إلّا التعیین فی جمیع المقامات، لکنّها إنّما تدلّ علی الإباحة التعیینیة فی مشکوک الحلّیّة بمعنی دلالتها علی عدم الاعتناء باحتمال الحرمة و جعل محتمل الحلیّة بمنزلة مقطوعها و البناء علی کونه هو الموضوع المحلّل.

و هذا المعنی فی المشتبهات بالشبهة البدویّة موجود بالنسبة إلی جمیعها؛ لأن المفروض عدم العلم الإجمالی فیها، فالبناء علی حلّیّة بعضها لا تنافی البناء علی حلیّة بعضها الآخر، فتدل علی حلّیّة جمیعها یقینا. و أمّا فی الشبهات المقرونة بالعلم الإجمالی، فلا یوجد إلّا بالنسبة إلی بعضها؛ لأن الموجود فیها لیس إلّا شکّ واحد و احتمال کون بعضها حلالا و بعضها الآخر حراما، فالبناء علی حلّیّة بعضها و کونه الموضوع المحلّل یستلزم عقلا للبناء علی کون غیره هو الموضوع المحرّم، فالتخییر الموجود فیها إنّما هو من لوازم وحدة الشکّ فیها و وجوده علی البدل فی کلّ من المشتبهات، لا من جهة استعمال اللفظ فی التخییر.

(۷۵) قوله: (الظاهر من الأخبار المذکورة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۳)

أقول: لا یخفی علیک أنه لما کان دلیل الخصم مرکبا من مقدمتین:

أحدهما: کون الأخبار مسوقة لبیان وجوب البناء علی کون محتمل التحریم هو الموضوع المحلّل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۱

ثانیتهما: وحدة الشک فی الشبهات المقرونة بالعلم الإجمالی.

فأراد الأستاذ العلامة إبطال دلیله و إفساده بمنع کلتا المقدّمتین، أمّا ما ذکره فی منع المقدمة الأولی ۲۵۱] فمراده مما لا یحتاج إلی البیان إلّا أن الإشکال فی توجّه المنع إلیها.

توضیح الإشکال: أن القول بکون الأخبار مسوقة لبیان وجوب البناء علی کون المشکوک هو الموضوع المحلّل، یحتمل معنیین:

أحدهما: أن یکون مسوقة للدلالة علی وجوب البناء علی کون المشکوک

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۲

هو الموضوع المحلّل المفروض وجوده قطعا على سبيل الإجمال، و كونه منطبقا عليه.

ثانيهما: أن يكون مسوقة للدلالة على وجوب البناء على كون المشكوك هو الحلال واقعا و كونه موضوعا محلّلا فی نفسه كذلك لا كونه الموضوع المحلّل المفروض وجوده و الفرق بينهما غير مخفیّ على المتأمل.

إذا عرفت هذا فنقول:

إن أراد الخصم من قوله: هو المعنى الأوّل، ففساده و ورود ما ذكره (دام ظلّه) عليه غير خفیّ على ذی مسكة؛ لكنّه لا يقول به قطعا و ليس بمراد له جزما، كيف! و لازمه تخصيص دلالة الأخبار بناء عليه بالشبهات المقرونة بالعلم الإجمالی.

و إن أراد المعنى الثانی، فلا إشكال فی صحته؛ لأنه معنى عدم الاعتناء باحتمال الحرمة كما لا يخفى، و هو يكفی فی إثبات دعواه على تقدير تمامية المقدّمة الثانية؛ فإنه إذا فرض وحدة الشك فی الشبهة المحصورة فمن اللّوازم العقليّة للحكم بحلّيّة بعض أطرافها و البناء على كونه حلالا واقعا هو البناء على حرمة الآخر، فهذا المعنى إنّما يحصل من فرض وحدة الشك لا من جهة دلالة الأخبار عليه فتأمل.

و أمّا ما ذكره فی منع المقدّمة الثانية فبيانه: أن مقابل احتمال الحلّيّة فی كل

من المشتبهين فی الشبهة المحصورة هو احتمال الحرمة فيه لا فی صاحبه، فكل منهما محتمل الحلّيّة و الحرمة، فالشك موجود فی كل منهما، فبناء على تعميم الأخبار لصورة وجود العلم الإجمالی و جعل الغاية هو العلم التفصيلی لا بد من الحكم بحلّيّة كليهما، و المفروض التسالم على عدم جوازه.

نعم، حلّيّة أحدهما فی الواقع تلازم حرمة الآخر لمكان العلم الإجمالی، لا أن مقابل احتمال الحليّة فی أحدهما احتمال الحرمة فی الآخر؛ حتى يكون معنى إلغائه فيه إعمال احتمال الحرمة فی الآخر هذا.

فتبيّن مما ذكرنا كلّه: أن إذن الشارع فی بعض أطراف الشبهة إن لم يكن ممنوعا عقلا على الوجه الذی عرفته، إلّا أنه ما لم يرد الدليل القطعی به و لا الظّنّی المعتبر، يحكم العقل بوجوب الاحتياط و البناء على عدم الإذن، فقد عرفت: أن فی أخبار البراءة ليس من الإذن عين و لا أثر، فاللازم الحكم بوجوب الموافقة القطعيّة و عدم جواز الاكتفاء بالموافقة الاحتماليّة.

(۷۶) قوله: (و أما لما ذكره بعضهم ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۱۴)

Translation Movement .IRS

نقل كلام الفاضل النّراقی

أقول: لا يخفى عليك أن هذا البعض الفاضل النّراقی فی «مناهجه» فإنه قال- فی الجواب فی توضيح الجواب الثالث عما استدلوا به ثانيا للقول بوجوب الاحتياط: من أن المفروض وجود النجس أو الحرام القطعی فالحكم بطهارة

الجميع و حلّيّته حكم بطهارة النجس و حلّيّة الحرام، و بطهارة واحد و حلّيّته ترجيح بلا مرجّح، بعد ما أجاب عنه أوّلا بالمعارضة بوجود الحلال و الطاهر القطعيين أيضا، و ثانيا و ثالثا بما يطول المقام بذكره- ما هذا لفظه:

«و التوضيح: أنه منع الشارع عن استعمال الحرام المعلوم، و جواز استعمال ما لم يعلم حرمته، و المجموع من حيث المجموع معلوم الحرمة و لو باعتبار جزئه، و كذا كل منهما بشرط الاجتماع مع الآخر فيجب اجتنابه، و كل منهما بشرط الانفراد مجهول الحرمة فيكون حلالا، و لا نرجّح أحدهما حتى يلزم الترجيح بلا مرجّح، و لا المجموع حتى يلزم العلم باستعمال الحرام».

ثم قال:

«فإن قيل: الحرام المعلوم فی كل منهما بشرط الاجتماع إمّا هو المشروط، أو الشرط، أو مجموعهما، و الكل باطل. قلنا: غير الثلاثة؛ فإن

هنا أمورا أربعة:

مجموع الشرط و المشروط و کل واحد منهما بعینه، و أحدهما لا بعینه، أی:

المجهول عندنا. و الحرام هو الأخیر و نجاسته کل بشرط الاجتماع باشتماله علی ذلک لا باعتبار نفسه و لا شرطه، و إذا ترک واحد لم یشمل الباقی علی الواحد لا بعینه من المجموع، فلذا یجوز استعماله». انتهی ما أردنا نقله من کلامه.

و قد أطال الکلام فی توضیح مرامه بإیراد أسئلة و أجوبة عنها لا ثمرة مهمّة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۵

فی نقله و من أراد الوقوف علیه فلیراجع إلی کتابه ۲۵۲].

(۷۷) قوله: (و الجواب عن ذلک ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۴)

أقول: قد عرفت ما هو المبنی للترديد من کون الغایة فی الأخبار حصول العلم التفصیلی فتشمل المشتبهین جمیعا، أو الأعمّ منه و من العلم الإجمالی فلا یشمل أحدهما.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۶

(۷۸) قوله: (و إن أرید: أنّ الممنوع عنه ... إلی آخره)[۲۵۳]. (ج ۲/ ۲۱۵)

استقلال العقل بوجوب الموافقة القطعیّة بعد ثبوت الإشتغال

أقول: لا یخفی علیک بداهة استقلال العقل و حکم العقلاء قاطبة بوجوب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۷

تحصیل الموافقة القطعیّة بعد ثبوت اشتغال الذمة بالأمر المردّد علی ما عرفت تفصیل القول فیه، بل أقول: إن قضیة ظاهر کلمات العلماء أیضا تسلیم ذلک؛ لأن الوجوب الذی حکم جماعة بنفیه فی مقدّمة الواجب حتی بالنسبة إلی المقدّمة العملیّة علی تقدیر تسلیم شمول کلامهم لها هو غیر الوجوب المبحوث عنه فی المقام؛ لأن المدّعی فی المقام هو الوجوب الإرشادی لا الغیریّ التّبعیّ.

و الفرق بینهما غیر خفیّ علی ذی مسکة؛ فإن الأول من منشأت العقل، و الثانی من منشأت الشرع، و إن کان مدرکه العقل علی تقدیر القول بوجوب المقدّمة و ثبوت الملازمة عند العقل بین طلب الشیء و طلب ما یتوقف علیه، و لما کان وجوب تحصیل العلم من باب الإرشاد فلا یتعلّق بمقدّمته إلّا الوجوب الإرشادی المبنی علی رفع الضّرر المحتمل، و لما کان الوجوب بهذا المعنی مسلّما عندهم لمطلق المقدّمة؛ ضرورة حکم العقل بلزوم تحصیلها من جهة تحصیل الواجب، قیل بخروج المقدّمة العلمیّة عن محل النزاع، و إلّا فالتحقیق کما فصّلنا القول فیه فی بحث الملازمة خروج مطلق المقدمة عن محلّ النزاع بهذا المعنی.

و بالجملة: لا إشکال فی أن النزاع فی بحث المقدّمة فی الوجوب الغیریّ التبعیّ لا الإرشادیّ الثابت فی المقدّمة العملیّة حسبما فصّلنا القول فیه فی محلّه هذا.

مع أنا لا نحتاج إلی اتفاق العلماء حتی بمنع ثبوته أو کشفه؛ نظرا إلی کون النزاع فی المسألة العقلیّة؛ لأن حکم العقل بالوجوب علی سبیل الضرورة من باب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۸

وجوب دفع الضرر المحتمل یکفی مؤنته الاستدلال بغیره هذا کله ممّا لا إشکال فیه إن شاء اللّه.

إنّما الإشکال فیما ذکره (دام ظلّه) من منع حرمة المخالفة العملیّة التی تعلّق العلم بها بعد المخالفة؛ فإنه کیف یجامع ما بنی علیه (دام ظلّه) فی غیر مورد من کلامه: من استقلال العقل و حکم العقلاء قاطبة بقبح المخالفة القطعیّة و کونها مبغوضة عندهم مع قطع النظر عن حکمهم بوجوب الموافقة القطعیّة و لو حصلت تدریجا کارتکاب أحد الإناءین بعد ارتکاب الآخر؟

و کلّما تأمّلت لم یظهر لی ما یدفع به الإشکال و التدافع بین کلامیه، هذا کلّه بناء علی ما ذکره.

و أمّا بناء علی ما ذکرنا: من التلازم فی حکم العقل و العقلاء بین حرمة المخالفة القطعیّة و وجوب الموافقة القطعیّة بمعنی أنهم لو لم یحکموا فی مورد من الموارد بالثانی من غیر ما یمنع عنه من إذن الشارع و غیره، لم یحکموا بالأوّل أیضا فلا إشکال فی صحّة ما ذکره (دام ظلّه) من الإیراد علی الوجهین، فتدبّر.

(۷۹) قوله: (و مما ذکرنا یظهر: فساد الوجه الثانی ... إلی آخره)[۲۵۴]. (ج ۲/ ۲۱۶)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۲۹۹

أقول: قد عرفت- من کلام الفاضل المتقدّم ذکره-: أن حرمة المجموع لیس باعتبار نفسه، و کذا حرمة کل بشرط الاجتماع لیس باعتبار شرطه، بل باعتبار الحرام الواقعی الموجود فیهما المعیّن عند اللّه الغیر المعیّن عندنا، فلا یعقل أن یکون لوصف الاجتماع و انضمام الجزء الأخیر علّیّة فی حرمة الجزء الحرام قطعا، و إنّما یکون له مدخل فی حصول القطع بتحقّق الحرام، فإذا فرضنا عدم حکم العقل بقبح تحصیل العلم بتحقق الحرام فلا معنی للحکم بحرمة ما هو سببه کما لا یخفی، فإثبات حرمته بدون إثبات حرمة تحصیل العلم بتحقّق الحرام دونه خرط القتاد.

(۸۰) قوله: (أو بضمیمة ما دل علی المنع ... إلی آخره)[۲۵۵]. (ج ۲/ ۲۱۶)

أقول: لا یخفی علیک ما فی انضمام الضمیمة المذکورة من حیث دلالتها علی خلاف المدّعی و المقصود؛ فإنّ المقصود فی المقام إیقاع التعارض بین ما دل علی جواز الارتکاب فی الشبهة المحصورة، و ما دل علی المنع عن ارتکاب الحرام الواقعی حتی یجمع بینهما بحمل ما دل علی الجواز علی جواز ارتکاب بعض الأطراف و الاجتناب عن الباقی من باب البدلیّة إن کان له ظهور فی ارتکاب الجمیع. و معلوم أن هذه الضمیمة تدل علی المنع لا علی الجواز حتی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۰

یجعل منضمة إلی ما یکون المقصود منه الدلالة علی الجواز.

اللهم إلا أن یقال: إن الغرض من هذا الوجه الثانی: الاستدلال بما دل علی جواز ارتکاب بعض مصادیق الشبهة الغیر المحصورة، فإن کان ظاهرا فی ارتکاب البعض و لم یکن ظاهرا فی ارتکاب الکل فلا إشکال؛ فإنه یحمل علی البدلیّة، فلا ینافی ما دلّ علی تحریم العنوان الواقعی علی ما عرفت مرارا. و إن کان ظاهرا فی ارتکاب الجمیع فلا بدّ من صرفه و حمله علی إرادة بعض الأطراف؛ نظرا إلی تقبیح العقل الإذن فی الجمیع من حیث کونه إذنا فی المعصیة.

و هذا هو المراد من دلیل المنع، لا ما یتوهّم منه: من دلیل تحریم العنوان الواقعی و بعد الصرف یحصل الجمع بینه و بین ما دلّ علی تحریم العنوان الواقعی بجعل البعض الممنوع بدلا علی ما عرفت.

فقوله: «علی تقدیر ظهوره فی جواز تناول الکل»[۲۵۶] لا بدّ أن یکون مذکورا قبل قوله: «علی جواز تناول الشبهة» أو مقصودا قبله، کما أن المراد من الدلالة علی الجواز فی الجملة و لو بالنسبة إلی بعض الأطراف، فعلی هذا لا یتوجّه علی العبارة شیء فتدبّر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۱

(۸۱) قوله: (فإن ظاهره: نفی البأس ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۷)

تقریب الاستدلال بالخبر الواحد فی الشبهة المحصورة

أقول: لا یخفی علیک أن ما ذکره تقریب للاستدلال بالروایة و بیانه: أن الروایة لیست بظاهرة فی جواز ارتکاب الجمیع؛ لأن السؤال لم یقع عنه و إنّما وقع عن التصرّف فیه فی الجملة بالحج، و صلة الأقارب. و لیس إطلاقها مقصودا و إنّما هو وارد مورد بیان الحکم الآخر و هو جواز الحج و الصدقة و سائر ما یتقرب به إلی اللّه عن المال الواقع عند الرّجل. و معلوم أنها لیس فی صدد بیان جواز ارتکاب

الجمیع، فیدل الروایة حینئذ علی جواز ارتکاب بعض أطراف الشبهة فی الشبهة المحصورة فی الجملة، و بضمیمة عدم القول بالفصل یثبت المدّعی و هو إطلاق الجواز کما لا یخفی، هذا.

مع أنه لو سلّمنا ظهور الروایة فی جواز ارتکاب الجمیع یصرف عنه بملاحظة استقلال العقل فی حکمه بقبح الإذن فی المخالفة القطعیّة من حیث کونه إذنا فی معصیة النهی الواقعی الذی فرض العلم بوجود متعلّقه بین المشتبهین، بل یحکم العقل بوجوب الاحتیاط و عدم جواز إذن الشارع علی خلافه؛ بمعنی تجویز بعض الأطراف إلّا علی وجه البدلیّة علی ما أفاده شیخنا (دام ظلّه) فی مبنی صحّة إذن الشارع، و بعد الصرف یحصل التوفیق بینهما و بین ما دلّ علی تحریم العنوان الواقعی فیحمل علی إرادة الإذن فی البعض مع جعل الاجتناب عن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۲

الآخر بدلا عن إطاعة النهی الواقعی.

هذا علی ما أفاده من المبنی فی هذا الجزء من «الکتاب» لإذن الشارع فی ارتکاب بعض الأطراف.

و أمّا علی ما بیّنّا الأمر علیه تبعا لما أفاده فی الجزء الأول من «الکتاب»، فلا یجعل الصارف إلّا حکم العقل بقبح الإذن فی المخالفة القطعیّة کما هو ظاهر.

و المراد من الموصول فی قوله: «صرف عنه بما دل»[۲۵۷] لیس نفس دلیل الحرام، بل ما ورد فی الشرع و حکم به العقل من وجوب الاجتناب عن الحرام الواقعی و الانتهاء عنه، فیرجع إلی ما ذکرنا فی شرح المقام و إن کان تحریره بما عرفت أولی مما حرّره به کما لا یخفی.

(۸۲) قوله: (و الجواب عن هذا الخبر: أن ظاهره ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۷)

تقریب الجواب عن الخبر المتقدّم

أقول: لا یخفی علیک أن حاصل ما ذکره (دام ظلّه) یرجع إلی أن الخبر و إن سلم أنه لا إطلاق له بالنسبة إلی الحج و الصدقة وصلة الأقارب بجمیع المال المختلط، إلّا أن التصرّف فی بعضه بالتصرّفات المذکورة مع حبس الباقی أیضا تصرّف فی جمیع المال المختلط، فیلزم منه التصرّف علی سبیل القطع فی مال الغیر المحرّم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۳

و القول: بأنّ الرّوایة مسوقة لبیان جواز التصرّف التقلّبی لا الحبسی، و إن کان هو من لوازم الأوّل، ممّا لا یصغی إلیه قطعا. فعلی هذا لا وجه لمنع ظهور الروایة فی جواز التصرّف فی الجمیع، فحینئذ ننقل الکلام فیما ذکره المستدل- علی تقدیر تسلیم ظهور الروایة فی جواز التصرّف فی الجمیع من حمله علی إرادة التصرّف فی البعض، جمعا بینه و بین ما دلّ علی عدم جواز الإذن من الشارع فی المعصیة- و نقول: إن وجه الجمع غیر منحصر فیما ذکره المستدل، مع استلزامه للتصرّف فی ظاهر الخبر.

لأن هنا وجه آخر یمکن التوفیق بینهما بسببه، و هو: أن یحمل الحرام المجهول فی الفرض علی ما یعذر الجاهل فیه کالرّبا[۲۵۸] بناء علی ما یستفاد من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۴

الروایات الکثیرة من حلّیّة الرّبا الذی أخذ جهلا، ثمّ لا یعرف عینه فی المال المخلوط. و هذا الذی ذکرنا إن لم یکن أظهر من الوجه الذی ذکره الخصم فلا أقل من مساواته له، فیسقط الروایة عن الاستدلال بها. هذا ملخّص ما یستفاد من کلامه (دام ظلّه).

ثم إن کلامه أخیرا و هو قوله ۲۵۹]: «لیس بأولی من حمل الحرام علی حرام

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۵

خاصّ»[۲۶۰] یحتمل وجهین:

أحدهما: أن یکون المحمول علیه نفس الرّبا.

ثانیهما: أن یکون حراما آخر یعذر فیه الجاهل کما یعذر فی الرّبا.

و علی کل تقدیر لا بد أن یجعل ما دل علی المعذوریة کاشفا عن أخذ العلم التفصیلی مأخوذا فی موضوع الحرمة واقعا؛ بمعنی أن یکون معروض الحرمة الرّبا المعلوم تفصیلا مثلا، فما لم یعلم تفصیلا یکون حلالا واقعا، فیکون إطلاق العذر حینئذ من باب التسامح کما لا یخفی.

و إلّا فلا معنی للعمل بهذه الروایات، بل لا بد من طرحها لما عرفت مرارا:

من تقبیح العقل الإذن من الشارع فی مخالفة الحرام الذی تعلّق العلم به و لو إجمالا، و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه عند دوی الأفهام المستقیمة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۶

مناقشات أخری علی التقریب المذکور

ثمّ إن هاهنا کلاما آخر علی ما ذکره المستدل بالروایة بالتقریب المتقدّم، لم یتعرّض له الأستاذ العلامة (دام ظلّه) من جهة وضوح فساده، و هو: أنه إذا فرض کون الروایة مخالفة بحسب ظاهرها لحکم العقل، فأیّ دلیل علی وجوب الجمع المستلزم لطرح ظهورها؟ فلیحکم بطرحها.

و أنت خبیر بأن هذا الکلام فی غایة الضعف و السقوط؛

أمّا أوّلا؛ فلأنه لا یجعل طرح ظهور الروایة مانعا عن الأخذ بسندها؛ حیث إن اعتبار الظهور متفرّع علی الأخذ بالسند، فلا یعقل أن یعارض أدلة الأخذ بالظهور أدلة وجوب الأخذ بالسند.

و هذا مع کمال وضوحه بحیث لا یکاد یخفی علی جاهل فضلا عن عالم یأتی شرح القول فیه فی الجزء الرابع من «الکتاب» و التعلیقة إن شاء اللّه تعالی.

و أمّا ثانیا: فلأن طرح الظهور إذا کان بقرینة کاشفة عن إرادة خلاف الظاهر کما هو فی مفروض البحث، مما لا غبار فیه و إلّا لزم سدّ باب المجازات کما لا یخفی.

و من هنا قد یقال بترجیح هذا الوجه من الجمع علی الوجه الذی ذکره الأستاذ العلّامة؛ من حیث استلزامه للتخصیص، أو للتقیید. و فی مقام دوران الأمر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۷

بینها و بین غیرهما من أقسام ارتکاب خلاف الظّاهر لا خلاف فی تقدیمهما.

لکنک خبیر بفساد هذا الکلام؛ لأن الوجه الذی ذکره الأستاذ العلامة إمّا لا یستلزم خلاف ظاهر أصلا- بناء علی عدم إطلاق فی الروایة بالنسبة إلی جمیع أقسام المحرّمات- أو یستلزم التقیید فی إطلاقها- بناء علی ثبوت الإطلاق- فعلی الأول لا إشکال فی ترجیحه، و کذلک علی الثانی علی أحد التقدیرین، و علی تقدیر التسویة یسقط الروایة عن الاستدلال أیضا.

(۸۳) قوله: (و الشبهة الغیر المحصورة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۸)

أقول: لا یخفی علیک أن هذا الکلام إنّما هو علی تقدیر القول بجواز ارتکاب جمیع أطراف الشبهة الغیر المحصورة، و إلّا کما علیه الأستاذ العلامة حسبما تقف علیه فیکون حالها کحال الشبهة المحصورة إن بنی علی استفادة جواز ارتکاب غیر الحرام فیها من الخبر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۸

(۸۴) قوله: (بل متعذّر)[۲۶۱]. (ج ۲/ ۲۱۸)

أقول: الوجه فیه استلزامه لاستعمال اللفظ فی أکثر من معنی، مع أن مفهوم واحد لا بعینه لیس فردا مع قطع النظر عن المشتبهین، بل هو مفهوم منتزع عنهما فلا بدّ من حمله علی الشبهة المجرّدة و نحوها مما لا یکون الحرام الواقعی فیه مما کلّف به فعلا علی کلّ تقدیر.

(۸۵) قوله: (و من ذلک یعلم: حال ما ورد فی الربا ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۸)

أقول: و منه یعلم فساد تمسّک بعض من قارب عصرنا بما ورد فی الرّبا علی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۰۹

جواز ارتکاب غیر مقدار الحرام فی الشبهة المحصورة.

(۸۶) قوله: (و هی وجوب دفع الضّرر المقطوع به). (ج ۲/ ۲۱۹)

أقول: لا یخفی علیک أن مرجع الضّمیر المؤنّث هی القاعدة العقلیّة، و المراد بنشوها عما دلّ علی تحریم العنوان الواقعی الموجود بالفرض بین المشتبهین صیرورته سببا لتحقّق متعلّق حکمه، و هذا مما لا إشکال فیه.

و إنما الإشکال فیما ذکره (دام ظلّه) من قوله: «المتوقّفة علی الاجتناب عن کلا المشتبهین»[۲۶۲]؛ حیث إنّ المتوقّف علی الاجتناب عن کلا المشتبهین لیس نفس وجوب الدفع و وجوب الإطاعة، و لا نفس الدفع و الإطاعة الواقعیّین، بل المتوقّف علیه العلم بحصول متعلّق الوجوبین کما لا یخفی. و هذا هو المراد قطعا لکنّه (دام ظلّه) قد تسامح فی التعبیر عنه.

نعم، یمکن أن یقال: إن تحقّق نفس الإطاعة موقوف علی الإتیان بجمیع المحتملات، لکن هذا یتم فیما یعتبر فی تحقّقه الإطاعة کالواجب و الحرام التعبّدیّین، و أمّا فی التوصّلی فلا، هذا.

مع أن المدرک فی وجوب الاحتیاط هو حکم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل، لا ما ذکره (دام ظلّه)، و دفع الضّرر المحتمل بنفسه موقوف علی الاجتناب عن الجمیع کما لا یخفی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۰

ثم إنه لا یخفی علیک أن عدم جواز الخروج عن القاعدة العقلیّة بهذه الأخبار لیس من جهة عدم جواز الخروج عن القاعدة العقلیّة بالخبر؛ لما عرفت:

من أن الإذن الوارد من الشارع یرفع صغری حکم العقل بوجوب الدفع، بل من جهة عدم دلالة تلک الأخبار و ظهورها فی ارتکاب البعض و لو من جهة إجمالها.

و عبارة «الکتاب» و إن لم یخل عن شیء لکن لا بدّ من حملها علی ما ذکرنا فی بیان المراد.

(۸۷) قوله: (و المرسل المتقدّم: اترکوا ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۱۹)

أقول: لا یخفی علیک أن الاستدلال بالمرسل مبنی علی کون الأمر للوجوب کما هو الظاهر لا للطلب الراجح المشترک بینه و بین الاستحباب کما تقدّم فی أخبار التوقّف و الاحتیاط.

(۸۸) قوله: و حیث إن دفع العقاب المحتمل ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۰)

أقول: لا یخفی علیک أن هذا لیس استدلالا بحدیث التثلیث، بل هو استدلال بحکم العقل لیس إلّا، کما هو ظاهر کلامه هنا. و قد تقدّم أیضا عند الجواب عن استدلال الأخباری: أن مفاده هو الطلب القدر المشترک بین الوجوب و الاستحباب، و کلّما یحکم بخصوص الوجوب و الاستحباب فإنّما هو من جهة إحراز الهلکة المقتضیة لهما فلا بد أن یکون من دلیل آخر. فذکر هذا الخبر فی المقام مما لا جدوی فیه أصلا کما لا یخفی؛ حیث إنه لا ینفع فی إحراز الموضوع و لا فی حکمه بعد إحرازه من الخارج. و الحاصل: أن حاصل هذا الاستدلال

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۱

نهضت ترجمه Translation Movement

یرجع إلی التمسّک بنفس القاعدة العقلیّة لا إلی ما یعاضدها.

(۸۹) قوله: (و فائدة الاستدلال ... إلی آخره)[۲۶۳]. (ج ۲/ ۲۲۱)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۲

فیما یرد علی الشیخ من إشکالات إذا کان یقصد من الخبر، الجنس

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۳

أقول: الظاهر أن مراده من الخبر هو الجنس حتی یشمل جمیع ما تقدم من الأخبار لا خصوص حدیث التثلیث حتی یکون للعهد، و هذا الذی ذکرنا و إن کان خلاف ظاهر کلامه فی بادیء النظر إلّا أنه بعد التأمّل فیه صدرا و ذیلا و هو قوله:

(بالنبویّین)[۲۶۴] یظهر أنه المراد لیس إلّا هذا.

و لا یخفی علیک أن فیما ذکره إشکالات لا محیص عنها.

أحدها: أنه کیف حکم بوقوع التعارض بین حدیث التثلیث و ما دلّ علی البدلیّة؟ مع أن حدیث التثلیث علی فرض دلالته نظیر حکم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل، و ما دل علی البدلیّة رافع لاحتمال الضّرر فهو وارد علی حدیث التثلیث لا معارض له.

ثانیها: أنه کیف حکم بحکومة ما دل علی البدلیّة علی ما دل علی الاجتناب عن عنوان المحرّم الواقعی؟

فإنه إن أراد منه دلیل تحریمه، ففیه: أنه لا یدلّ علی وجوب الاحتیاط حتی یصیر دلیل البدلیّة حاکما علیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۴

و إن أرید منه حکم العقل بوجوب الاحتیاط من جهة دفع الضرر المحتمل علی أبعد الاحتمالات. ففیه: أن دلیل الإذن و البدلیّة وارد علیه؛ ضرورة عدم تصویر الحکومة بالنسبة إلی الأحکام العقلیّة.

و إن أرید منه دلیل تحریم العنوان الواقعی بملاحظة حکم العقل المذکور.

ففیه: أنه لا یتصوّر الحکومة أیضا کما هو الظاهر، اللّهم إلّا أن یتسامح فی الدلالة؛ فإنه لو لا الدلیل الدّال علی تحریم العنوان الواقعی لم یحکم العقل بوجوب الاحتیاط، أو فی لفظ الحکومة علی أبعد الاحتمالین بجعل المراد منها الأعم من الورود هذا کلّه.

مضافا إلی ما فی جعل دلیل الإذن و التخییر حاکما علی دلیل تحریم العنوان الواقعی، مع أنه لیس فی مرتبته؛ ضرورة استحالة ذلک و إن کان یوهمه ما أفاده فی المقام، و فی الجزء الأول من «الکتاب»، و قد مضی شطر من الکلام علیه فی الجزء الأول من التعلیقة فراجع إلیه.

ثمّ هذا کله علی تقدیر تسلیم ما أفاده من دلالة دلیل جواز الارتکاب فی الجملة علی البدلیّة، و إلّا فما أفاده ساقط من جهة أخری أیضا، و إن کانت الثمرة بین ما أفاده من البدلیّة و ما ذکرنا ظاهرة؛ فإنه یترتّب علی البدلیة الظاهریّة جمیع آثار الحرام و النجس لو کان هو المعلوم بالإجمال فی مرحلة الظاهر فیحکم بتنجّس ملاقی المتروک، و علی ما ذکرنا یحکم بوجوب الاجتناب عن الباقی؛ من حیث کونه من أطراف العلم الإجمالی و من باب الاحتیاط فلا یترتّب علیه آثار

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۵

الحرام و لا النجس. و هذا و إن کان لازم ما أفاده، إلّا أن التزامه به فی غایة الإشکال. اللّهمّ إلّا أن یکون مراده من البدلیة مجرد القیام مقام الحرام الواقعی فی وجوب الاجتناب فتدبّر.

الإشکالات الواردة علی الاستدلال بحدیث التثلیث

ثالثها: أنه کیف حکم بأن مثل حدیث «التثلیث» مخصّص لما دلّ علی البدلیّة، أو معارض له مع عدم استقامته بظاهره؟

فإنه إن كان المراد من دليل البدليّة، الأخبار العامّة الدالّة على حلّيّة المشتبه بالتقريب الذى تقدّم من مدّعى الدلالة مثل قوله: «كل شىء لك حلال» الحديث.

ففيه: أنه معارض لحديث «التثليث» و نحوه بالتعارض التباينى على تقدير شمولهما للشبهة الحكمية و الموضوعيّة، و تسليم دلالة حديث التثليث على وجوب الاحتياط لا على الطلب القدر المشترك كما هو محصّل ما أفاده فى المقام.

و كذا على تقدير اختصاصهما بالشبهة الموضوعيّة و دلالتهما على صورة العلم الإجمالى كما هو المفروض. و أخصّ مطلقا من حديث «التثليث» و نحوه على تقدير اختصاصه بالشبهة الموضوعيّة كما هو ظاهر بعض أخبارها على ما عرفت الكلام فيه فى محلّه، فالإضراب من المعارضة إلى التخصيص لا معنى له، إلا على تقدير تخصيص حديث «التثليث» بالشبهات الموضوعية و تعميم دليل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۶

الحلّيّة للشبهة الحكميّة، و هما كما ترى.

اللّهمّ إلا أن يراد بتيقّن إرادة الشبهة الموضوعيّة المقرونة بالعلم الإجمالى من حديث «التّثليث» و نحوه، فيكون بمنزلة الخاص المطلق، فتدبر.

نعم، يستقيم ما أفاده على هذا التقدير بالنسبة إلى غير حديث «التثليث» المختصّ بصورة العلم الإجمالى ممّا ذكره من الأخبار.

و إن كان الأخبار الخاصّة الواردة فى خصوص الشبهة المحصورة مثل ما ورد فى باب الربا و نحوه، فلا إشكال فى كونه أخصّ مطلقا من حديث «التّثليث»، اللهم إلّا أن يقال: بأنّ تخصيصه بالأخبار الخاصّة يوجب حمله على الشبهة الابتدائية؛ بملاحظة عدم الفرق فى حكم أفراد الشبهة المحصورة، و هو كما ترى.

و من هنا ذكرنا: كون إرادة الشبهة المحصورة متيقنة من الحديث، فتخصيصه توجب طرحه رأسا، أو حمله على مطلق الطلب. لكنّه على هذه الملاحظة أيضا لا يكون الحديث أخصّ مطلقا من الأخبار الخاصّة، غاية الأمر التباين بينهما كما لا يخفى، هذا كله بالنسبة إلى حديث «التثليث».

و أما بالنسبة إلى النبويّين على تقدير إرادة المرسل و ما قبله منهما كما هو الظاهر؛ إذ لا يناسب إرادة غيرهما، فلا إشكال فى كون الأخبار الواردة فى الموارد الخاصّة أخصّ مطلقا منهما مع قطع النظر عن الخارج، فإنهما و إن كانا واردين فى الشبهة المقرونة بالعلم الإجمالى، إلّا أنهما عامان لمطلق الشبهة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۷

المقرونة بالعلم من غير اختصاص بمورد خاص، و تلك الأخبار وردت فى موارد خاصّة فيكون أخصّ منهما.

و أمّا بملاحظة الخارج و هو: عدم التفصيل فى حكم أفراد الشبهة المحصورة، فتنقلب نسبة العموم و الخصوص إلى التباين، فالأخبار الخاصة أخصّ مطلقا من حديث «التثليث» و «النبويّين» على تقدير و مباينة لها على تقدير آخر فالحكم بأخصيّة العكس لا يستقيم على كل تقدير.

و أما بالنسبة إلى رواية ضريس ۲۶۵] فلا نسبة بينهما لاختصاص كل بمورد غير مورد الآخر؛ فلا تعارض بينهما حتى يلاحظ النسبة. اللهم إلّا أن يلاحظ عدم الفصل فيقع التعارض بينهما على وجه التباين كما لا يخفى، و منه يظهر نسبتها مع رواية ابن سنان ۲۶۶] و أنه لا تعارض بينهما أصلا، إلّا بملاحظة عدم القول بالفصل فيقع التعارض على وجه التباين أيضا فافهم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۱۸

(۹۰) قوله: (و لكن الإنصاف: عدم بلوغ ذلك حدّا يمكن استفادة الحكم منه مستقلّا ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۲۱)

أقول: الوجه فيما أفاده: أن الاستقراء التام غير حاصل كما هو ظاهر، و النّاقص غير مفيد جزما؛ لعدم رجوعه إلى الظن اللّفظى على تقدير تسليم الاستقراء إلّا على القول بحجيّة الظن المطلق؛ نظرا إلى رجوع الظن إلى الظنّ بالحكم الشرعى الكلى الظاهرى.

نعم، لو حصل من مجموع ما ورد فی الباب بانضمام بعضها مع بعض من جهة تراکم الاحتمالات المستندة إلی اللفظ الظنّ بالحکم، دخل فی الظنّ اللفظی، لکنّه محلّ تأمّل عند شیخنا الأستاذ العلامة، فلم یبق إلا انضمام عدم القول بالفصل إلیها.

و لعلّه المراد من التقیید بالاستقلال فی کلامه، فیمکن استفادة الحکم منها بضمیمة الإجماع المرکّب لو کان موجودا، إلّا أنه لیس من الاستفادة مستقلّا کما لا یخفی.

(۹۱) قوله: (منها: ما ورد فی المائین المشتبهین ۲۶۷] ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۱)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۰

جملة من الأخبار الدالة علی وجوب الإجتناب عن المشتبهین فی الشبهة المحصورة

أقول: و هو الموثّق ۲۶۸]: عن رجل معه إناءان فیهما ماء وقع فی أحدهما قذر، لا یدری أیّهما هو و لیس یقدر علی ماء غیره؟ قال: یهریقهما و یتیمّم ۲۶۹].

و دلالته علی الاحتیاط بترک الوضوء عن الإناءین ظاهر، و لکنّه لا یخفی علیک أن دلالته علی المدّعی مبنی علی تحریم استعمال النجس بالمعنی الأعمّ من المتنجس ذاتا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۱

توضیح ذلک: أنه لا یخلو؛ إمّا أن نقول: بکون حرمة التطهیر بالماء النجس ذاتیّا کالتطهیر بالماء المغصوب، کما نسبه فی «الکتاب» فی هذا المقام إلی الأصحاب و إن خالف ظاهر ما تقدّم منه، بل صریحه فی دوران الأمر بین الوجوب و التحریم من مسائل الشک فی التکلیف، فحینئذ لا إشکال فی أن الحکم بترک الوضوء عنهما موافق للاحتیاط المقصود فی الشبهة المحصورة.

و إمّا أن نقول: بکون حرمة التطهیر بالماء النجس تشریعیّا کالتطهیر بالماء المضاف، فحینئذ لا إشکال فی أن مقتضی القاعدة- بناء علی وجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة- هو الوضوء عنهما کما حکموا به من غیر خلاف بینهم فی المضاف المشتبه بالمطلق؛ ضرورة ارتفاع التشریع موضوعا بالاحتیاط، فلا وجه لإلقاء الأمر بالوضوء. و حینئذ یکون الأمر بترک الوضوء عنهما من باب محض التعبّد علی خلاف القاعدة فی الشبهة المحصورة حسبما اعترف به الأستاذ العلّامة سابقا فی ردّ التمسّک بالاستقراء فی تقدیم جانب احتمال التحریم علی احتمال الوجوب، فلا یمکن حینئذ الاستدلال به علی المدعی.

نعم، هنا إشکال علی هذا التقدیر فی الروایة و هو: أنه کیف جوّز هنا المخالفة القطعیّة للأمر بالوضوء بالماء الطاهر مع أنه مما یحکم به العقل بقبحه- حسبما عرفت تفصیل القول فیه-؟ هذا.

و یمکن دفعه: بکشفه عن عدم الأمر بالوضوء واقعا فی المقام من جهة تقدیم الطهارة الخبثیّة لوجود البدل للوضوء، و الجمع بین الوضوء بأحدهما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۲

و التیمّم لا یحصل إلّا احتمال التطهیر بالماء و هو معارض باحتمال نجاسة البدن من الوضوء به.

و بالجملة: العلم التفصیلی مأخوذ فی موضوع الأمر بالوضوء بالماء الطاهر، فلیس فی صورة الاشتباه أمر واقعی بالوضوء حتی یکون ترک الوضوء بالمائین مخالفة قطعیّة له هذا.

و قد یقال: بملاحظة ما ذکرنا فی مقام التوجیه کون الحکم بترک الوضوء عن المائین موافقا للقاعدة علی تقدیر الحرمة التشریعیّة.

نعم، مقتضی القاعدة وجوب رفع النجاسة بهما علی التعاقب لو فرض انحصار الماء بهما؛ لأنّ استصحاب الطهارة مثبت للطهارة ظاهرا فتأمل.

و العجب من صاحب «الحدائق»[۲۷۰]: أنه کیف تمسّک بالاستقراء بالمقام مع کونه أخباریّا، مع کونه داخلا تحت عنوان القیاس عند

بعض المجتهدین- لعدم استقامة إرادة الاستقراء التام فی المقام علی ما عرفت-؟!

ثمّ إنّ ما ذکره من الخصوصیّة، الظاهر أنه لا یخلو عن إشکال أیضا، لأن الظاهر أن الحکم المذکور لیس اتفاقیّا بینهم کما یعلم من الرجوع إلی کلماتهم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۳

(۹۲) قوله: (و منها: ما ورد فی الصلاة ... إلی آخره)[۲۷۱]. (ج ۲/ ۲۲۲)

أقول: هذا المثال و إن لم یکن من أمثلة الفرض؛ لأن الکلام فی الشبهة التحریمیّة لا الوجوبیّة، إلّا أن المناط فی المقامین واحد کما لا یخفی.

(۹۳) قوله: (و منها: ما ورد فی وجوب ... إلی آخره)[۲۷۲]. (ج ۲/ ۲۲۲)

أقول: لا یخفی علیک أن هذا الخبر أوضح دلالة من جمیع هذه الأخبار، بل یمکن استفادة الحکم منه کلیة بملاحظة التعلیل و إن کان لا یخلو من إشکال؛ من حیث احتمال الاختصاص بخصوص الطهارة، فتدبّر.

(۹۴) قوله: (و منها: ما دلّ علی بیع الذبائح ... إلی آخره)[۲۷۳]. (ج ۲/ ۲۲۲)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۴

أقول: قد یورد علیه: بأنه تدل علی خلاف المدّعی؛ حیث إنه یدل علی جواز التصرّف فی بعض أطراف الشبهة، فلو سلّم أن قضیّة بیع خصوص المذکّی یرفع الحرمة فی المقام لم یکن له دلالة علی أحد المذهبین هذا.

و لکنک خبیر بفساد هذا الإیراد؛ لأن المقصود هو بیع مجموع الذبائح من أهل الکتاب مع جعل الثمن بإزاء خصوص المذکّی منها، أو هو مع ما لا تحلّه الحیاة من المیتة، هذا معنی قصد المذکّی فلا وجه للإیراد المذکور أصلا.

نعم، هنا شیء آخر و هو: أن یقال: إن الروایة لا دلالة لها علی أحد المذهبین و لا تنافیهما، اللهم إلّا أن یوجّه ما ذکر علی وجه یکون له المفهوم و هو لا یخلو عن تأمّل، فتأمل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۵

(۹۵) قوله: (و قد یستأنس له ... إلی آخره)[۲۷۴]. (ج ۲/ ۲۲۳)

أقول: وجه الاستئناس من دلالته علی وجوب الاحتیاط عن جمیع الغنم قبل القرعة علی ما یظهر من کلامه (دام ظلّه) بعد هذا. و لکن لا یخفی علیک: أن الاستئناس بهذا المعنی موجود لقول الخصم أیضا؛ لأنه یدلّ علی جواز الارتکاب فی الجملة، فالحق أنه لا دخل له بأحد القولین.

(۹۶) قوله: (لکنّه [۲۷۵] لا تنهض لإثبات ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۳)

أقول: لا یخفی علیک أنه أراد (دام ظلّه) بذلک، الردّ علی من ذهب إلی القرعة من جهة هذا الخبر، و هو لا یخلو عن تأمّل؛ لأن الأصل فی المقام لیس إلّا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۶

أصالة الاحتیاط المبنیّة علی وجوب دفع الضّرر المحتمل الذی یستقل به العقل، و بعد ورود الخبر لا یبقی احتمال الضّرر. و لیس هذا الأصل من القواعد التی لا یجوز الخروج عنها بمجرد ورود خبر علی خلافها من جهة إبائها عن التخصیص.

و لو استند (دام ظلّه) فی عدم النهوض بعدم اعتباره من جهة إعراض المشهور عنه لکان أولی. و لعلّه المراد من کلامه (دام ظلّه) بأن یجعل المشار إلیه الخبر من حیث وصف إعراض المشهور عنه فتأمل.

و ممّا ذکرنا کله یظهر: الکلام فی التمسّک للقول بالقرعة بعموماتها الواردة فی کل مجهول و مشتبه؛ حیث إنها و إن کانت واردة علی أصالة الاحتیاط علی ما عرفت بها علی تقدیر العمل بها، إلّا أنّها من جهة کثرة ورود التخصیص علیها لا یعمل بها من دون جبر، و

هاهنا الحاصل بكثرة الخارج بعمل جمع من الأصحاب فی الموارد الشخصيّة، و المفروض أن المشهور قد تركوا العمل بها فی المقام و أعرضوا عنها، فكيف يتمسّك بها؟ بل قد عرفت: قدح إعراضهم فی الرواية الخاصّة، فكيف بالعمومات الموهونة؟ فافهم.

(۹۷) قوله: (و لكن الإنصاف: أن الرواية ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۲۳)

أقول: لا يخفى عليك الوجه فيما ذكره؛ فإنه بناء على حمل القرعة على الاستحباب تدلّ الرواية على جواز الارتكاب من دون القرعة أيضا مع إبقاء مقدار الحرام أوّلا معه، و لكن يحمل عليه جمعا بينه و بين ما دلّ على عدم الإذن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۷

فی المخالفة القطعيّة للحرام الواقعی. و من المعلوم أنه لا قول بالفصل فی جواز ارتكاب ما عدا مقدار الحرام بين مورد الرّواية و غيره.

نعم، بناء على حملها على الوجوب لا يدلّ على أحد المذهبين حسبما عرفت القول فيه، فعلى فرض الأخذ بالرواية سندا مع حمل القرعة فيها على الاستحباب، لا بد من القول بدلالته على مطلب الخصم.

و أمّا على مذهب المشهور: من وجوب الاحتياط كلّيّة، فلا بد من طرح الرواية أو العمل بها فی خصوص موردها و الله العالم. هذا مجمل القول فی أصل المسألة و قد عرفت ما يجب سلوكه فيها.

و هاهنا وجوه أخر مذكورة فی كتب الأصحاب تمسّكوا بها لوجوب الاحتياط فی الشبهة المحصورة، و إنّما أعرضنا عن ذكرها لضعفها.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۲۹

تنبيهات الشبهة المحصورة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۱

تنبيهات الشبهة المحصورة

*** التنبيه الأوّل: «لا فرق بين كون المشتبهين مندرجين تحت حقيقة واحدة و غيره»**

(۹۸) قوله: (فإنه ذكر كلام صاحب «المدارك» ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۲۵)

أقول: أی ذكر كلاما لصاحب «المدارك» الذی ذكره فی مقام تأييد ما قوّاه و ذهب إليه من عدم وجوب الاحتياط عن المشتبهين.

(۹۹) قوله: (و فيه: بعد منع كون ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۲۶)

أقول: لا يخفى عليك أنه يرد عليه أيضا: أن ما ذكره الأصحاب من الفرض لا يلزم أن يكون من باب الشبهة الغير المحصورة، بل يعمّها و المحصورة، فتدبّر.

ثمّ إن الوجه فی حكمهم بعدم وجوب الاحتياط فی الفرض و أمثاله- مثل ما ذكره الأستاذ العلامة: من فرض العلم بوقوع النجاسة إمّا فی الإناء أو فی ظهره

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۲

مع أن بناءهم على وجوب الاحتياط فی الشبهة المحصورة مطلقا سواء كان المشتبهان مندرجين تحت حقيقة واحدة أو حقيقتين كما هو واضح لمن راجع إلى كلماتهم- هو ما سيتلى عليك: من أن الشرط فی إيجاب العلم الإجمالی وجوب الاحتياط: هو كون جميع أطرافه محلّا للابتلاء، فلو خرج بعضها عن محل الابتلاء لم يؤثّر العلم المذكور فی إيجاب الاحتياط، بل يكون حاله حال الشك الابتدائی فی كون الحكم فيه الرجوع إلى البراءة.

و كلامهم فی بادیء النظر و إن كان مطلقا، إلّا أنه يعلم بعد التأمل التّام أن مرادهم ما ذكرنا لا الإطلاق. و ستقف على ما ذكرنا من

التوجیه فی کلام الأستاذ العلامة أیضا.

(۱۰۰) قوله: (کما یدلّ علیه: تأویلهم لصحیحة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۶)

أقول: و هی: «ما عن رجل امتخط فصار الدم قطعا صغارا فأصاب إناءه هل یصلح الوضوء منه؟ فقال: إن لم یکن شیء یستبین فی الماء فلا بأس ۲۷۶]».

الحدیث.

و استدل به الشیخ علی عدم تنجیس ما لا یدرکه الطّرف من النجاسة مطلقا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۳

کما عن «المبسوط»[۲۷۷]، أو خصوص الدم کما عن «الإستبصار»[۲۷۸].

و أجاب المشهور عنه: بأن المراد من عدم الاستبانة فی الماء هو عدم العلم بإصابته بالماء لا عدم إدراک الطّرف له مع القطع بوصوله، و فی السؤال إنّما فرض إصابة الدم بالإناء و هی أعم من إصابته بمائه فلا تدل علی المدّعی.

(۱۰۱) قوله: (أمّا أوّلا: فلعموم الأدلّة المذکورة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۶)

أقول: قد عرفت مرارا: أن الدلیل علی وجوب الاجتناب عن المشتبهین إنما هو حکم العقل بعد فرض شمول الخطاب الواقعی لا نفس الخطاب الموجود فی الأدلّة، و لکن یمکن إرجاع ما أفاده إلی ما ذکرنا.

(۱۰۲) قوله: (و أما ثانیا: فإنه ۲۷۹] لا ضابطة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۶)

أقول: یمکن أن یقال: إن الضابط عنده هو اشتراکهما فی عنوان قریب و صدقه علیهما کالإناءین فی الإناءین، و الماء فی المائین، و الثوب فی الثوبین، و الأرض فی قطعتین منها، إلی غیر ذلک.

ثم قد یقال- علی ما ذکره (دام ظلّه) ثانیا- بأن مجرد عدم وجود الضابط [الذی یتمیّز به الأفراد المشکوکة لا یقدح فی أصل التفصیل الذی ذکره علی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۴

فرض دلالة دلیل علیه، فلیؤخذ بمقتضاه فیما هو متّضح الفردیّة و یرجع فی المشکوک إلی الأصول و القواعد، فتدبّر.

(۱۰۳) قوله: (و الأقوی: أن المخالفة القطعیّة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۷)

أقول: قد أسمعناک سابقا: أن الظاهر من جماعة من متأخر الأصحاب، منهم:

بعض أفاضل من عاصرناه هو التفصیل فی الشبهة المحصورة بین کون الخطاب المعلوم وجود متعلّقه بین الشیئین، أو الأشیاء المحصورة مفصّلا أو مردّدا بین الخطابین، فحکموا بوجوب الاجتناب عن جمیع أطراف الشبهة فی الأول و جوّزوا المخالفة القطعیّة فی الثانی؛ تمسّکا بأنّ حسن المؤاخذة إنّما هو فیما توجّه خطاب تفصیلی إلی العبد من المولی، و لو کان متعلّقه مرددا بین الشیئین مثلا.

و أمّا لو لم یوجد ذلک فلا، فإذا شرب مائعین یعلم بأن أحدهما إمّا نجس أو مال الغیر کان معذورا؛ لأنه لم یعلم بتوجّه خطاب النّجس إلیه حتّی یبنی علی امتثاله و لا یتوجّه خطاب حرمة التصرّف فی مال الغیر إلیه حتی یبنی علی امتثاله، فالعقاب علی ما صادف منهما الواقع عقاب علی أمر مجهول، فیرجع إلی العقاب من غیر بیان الذی یستقل العقل بقبحه.

فإن قلت: إذا علم بحرمة أحد الشیئین و لو باعتبار العلم بتعلّق أحد الخطابین به، فقد علم بوجوب الاجتناب عنه من قبل الشارع تفصیلا، فالخطاب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۵

المعلوم أوّلا و إن لم یکن خطابا تفصیلیّا، إلّا أنه ینتقل منه إلی خطاب تفصیلیّ.

قلت: نمنع الانتقال منه إلی خطاب تفصیلی خاطب به الشارع، و إنّما ینتزع من الخطاب المردّد خطاب تفصیلی فلا عبرة به قطعا هذا.

و لکن قد عرفت فیما تقدّم: أن ما حقّقه الأستاذ العلامة هو الحق الذی یتعیّن المصیر إلیه و الحکم به؛ لأن الحاکم فی مسألة قبح العقاب فی صورة الجهل، و حسنه فی صورة العلم و لو إجمالا- إنّما هو العقل و بناء العقلاء الکاشف عنه، و لا ریب عند من راجع الوجدان کون العقل مستقلّا فی الحکم بحسن العقاب فی صورة العلم بتعلّق خطاب بالمکلّف، و لو کان مردّدا بین الخطابین سواء کانا من جنس واحد، أو من جنسین کالوجوب و التحریم.

بل قد عرفت- فی طیّ کلماتنا السابقة فی الشک فی التکلیف- حکم العقل بحسن العقاب فی بعض صور الشکّ فی التکلیف أیضا کما فی البناء علی البراءة قبل الفحص فی الشبهة الحکمیة فکیف فیما کان هنا علم بالخطاب؟

و یدلّک علی ما ذکرنا و یوضح لک الأمر ما ذکره (دام ظلّه) من فرض وحدة متعلّق الخطاب المردد؛ فإن لازم المفصّل أن یقول بجواز الرجوع إلی البراءة فیه أیضا لجریان ما ذکره فی الشبهة المحصورة بعینه فی الفرض أیضا، کما لا یخفی.

حیث إن القادح فی وجوب الاحتیاط عنده و المجوّز للرجوع إلی البراءة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۶

فیما جوّزه هو نفس تردّد الخطاب من غیر مدخلیّة تردّد المتعلق، مع أن بداهة العقل یحکم بعدم جواز ارتکاب المانع المردّد بین النجس و مال الغیر مثلا.

و الحاصل: أنّ تردّد المتعلق غیر مؤثر عند المفصّل فی تنجّز الخطاب، و لهذا حکم بوجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة فی الجملة، و إنّما المانع عنده تردد الخطاب، فلا فرق فیه بین تردّد متعلّق الخطاب المردّد و عدم تردّده کما هو واضح.

و مما یدلّک علی ما ذکرنا هو ما ذکره (دام ظلّه) بقوله: «و الحاصل: أن النواهی الشرعیّة ... الی آخره»[۲۸۰] و حاصله یرجع إلی أن الوجه فی عدم جواز تجویز الشارع لارتکاب الشبهة فی صورة العلم الإجمالی بالحرام؛ هو لزوم الإذن فی معصیة النهی أو التناقض فی جعله، و هو بعینه موجود فی صورة تردّد الخطاب؛ لأن العلم بوجود متعلّق أحد الخطابین المشتبهین یکون الإذن فی ارتکابهما إذنا فی ارتکاب ما نهی عنه قطعا، و هذا معنی کون النواهی الشرعیّة بعد الاطلاع علیها بمنزلة نهی واحد هذا.

و لکن لا یخفی علیک أنه یمکن إرجاع هذا إلی ما ذکرنا أوّلا فی تقریر دلیل حکم العقل کما یعلم من الرجوع إلیه و التدبّر فیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۷

(۱۰۴) قوله: (و بالجملة: فالظاهر ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۸)

أقول: ما ذکره لا یخفی وضوحه علی من له أدنی تدبّر؛ إذ بعد فرض کون العلم علی الوجه المذکور منجّزا للخطاب المردّد، لزم احتمال الضّرر فی کل من المشتبهین لاحتمال وجود متعلّقه. و قد عرفت: أنّ المناط فی حکم العقل بوجوب الاحتیاط و تحصیل الموافقة القطعیة لیس إلّا احتمال الضّرر الأخروی فی فعل المشتبه و هو لازم قضیة تنجّز الخطاب کما لا یخفی.

فلا تفکیک فی المقام بین حرمة المخالفة القطعیّة و وجوب الموافقة القطعیة، بل قد عرفت فی غیر مورد من کلماتنا السابقة: أنه لا تفکیک بینهما بالنظر إلی حکم العقل فی جمیع الموارد، و أنه لا ینافی عدم التفکیک بینهما فی حکمه تجویزه إذن الشارع فی عدم تحصیل الموافقة القطعیّة و عدم تجویزه إذنه فی المخالفة القطعیّة فراجع إلیه حتی تقف علی حقیقة الأمر.

و لکن لا یخفی علیک أن ما ذکره (دام ظلّه) فی تقریر إثبات وجوب الموافقة القطعیّة لا یخلو عن تأمّل؛ لأن الظاهر منه- کما لا یخفی علی المتأمل- إرادة إثبات الوجوب مع قطع النظر عن حکم العقل بوجوب دفع الضّرر المحتمل بنفس عدم جریان أدلة البراءة، و نظیر هذا قد تقدّم منه فی أول مسألة الشبهة المحصورة و قد عرفت ما فیه ثمّة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۸

و من الرجوع إلیه و التأمّل فیه یظهر لک حقیقة الحال فی المقام أیضا فلا حاجة إلی إطالة الکلام، و إن أمکن أن یقال: إن مراده ممّا أفاده إثبات عدم المانع بعد فرض وجود المقتضی لوجوب الاحتیاط لفرض انحصاره فی دلیل البراءة، و إن لم یساعده قوله: «بل

الظاهر استقلال العقل فی المقام»[۲۸۱] لما عرفت: من أن الدلیل علی وجوب الاحتیاط و الموافقة القطعیّة هو حکم العقل المذکور بعد شمول الخطاب الواقعی فتأمل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۳۹

* التنبیه الثانی: هل تختص المؤاخذة بصورة الوقوع فی الحرام أم لا؟

اشارة

(۱۰۵) قوله: (أقواهما: الأوّل ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۹)

أقول: لا یخفی: أن ما أفاده: من أن حکم العقل بوجوب دفع الضّرر المحتمل حکم إرشادی لا یترتّب علی مخالفته من حیث هی مخالفته شیء علی ما هو الشأن فی الطلب الإرشادی مطلقا فی غایة الوضوح. و قد تکرّر القول منّا فیه فی طیّ کلماتنا السّابقة فی هذا الجزء و فی الجزء الأوّل من التعلیقة، إلّا أن ما أفاده من الترقّی بالنسبة إلی الضّرر المقطوع لا بدّ من أن یحمل علی الضّرر الأخروی کما هو الظاهر من العبارة عند التأمل أیضا.

کیف! و یصرّح بعد ذلک: بکون ارتکاب الضّرر المقطوع الدنیوی من المحرّمات الشرعیّة، و لا ینافی کون حکم العقل فی باب الضّرر مطلقا إرشادیّا کما هو شأن حکمه فی جمیع الموارد، لامتناع صدور الطّلب المولوی الذی یناط به الثواب و العقاب من العقل و إن کان الحکم الشرعی المنکشف منه بقاعدة التلازم فی مسألة التحسین و التقبیح مولویّا علی ما عرفت شرح القول فیه فی مطاوی کلماتنا السابقة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۰

ثمّ إن الکلام فی المسألة لا تعلّق له بالفقه و لا أصوله؛ لعدم ترتب ثمرة عملیّة علیها من حیث إن تعدّد العقاب و وحدته لا یثمر ان أصلا فی هذه النشأة، اللهم إلّا أن یفرض هناک ثمرة نادرة.

(۱۰۶) قوله: (و إلی هذا المنع ۲۸۲] أشار ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۲۹)

أقول: قد یورد علی ما ذکره بأن إیجاب الشارع ترک ما لا بأس به فی نفسه و مع قطع النظر عن هذا الخطاب لا ینافی وجود البأس بملاحظة هذا الخطاب، و مجرّد المعنی المذکور لا یدلّ علی کون الأمر بالترک إرشادیّا فیؤخذ بظاهره و یحکم باستحقاق العقاب علی مخالفته، و إن لم یکن هناک عقاب مع قطع النظر عن هذا الأمر إلّا علی ارتکاب المنهیّ عنه واقعا هذا.

و لکن قد عرفت عند التکلّم فی أخبار التوقّف ما یظهر منه فساد هذا الإیراد.

و نقول هنا أیضا: أن الأمر بالترک فی نفسه و إن کان ظاهرا فی الطلب الشرعی علی ما هو قضیّة ظاهر الأمر الصّادر من الشارع علی الإطلاق، إلّا أن تعقیبه علیه السّلام الأمر بقوله-: «حذرا عما به البأس»[۲۸۳] الظاهر فی العلّیّة لا الحکمة قرینة علی کون المقصود من الأمر مجرد الإرشاد، و ظهوره حاکم علی ظهور

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۱

الأمر فی الطلب الشرعی کما لا یخفی وجهه، فتبیّن أن الظاهر من الأوامر الشرعیّة الواردة فی المقام أیضا هو الإرشاد هذا.

ثم إن هاهنا أمرین ینبغی التنبیه علیهما:

أحدهما: أنه یمکن أن یقال بعدم استحقاق العقاب علی مخالفة الأمر بترک المشتبهین، و إن قلنا بکونه شرعیّا ظاهریّا؛ نظرا إلی عدم استحقاق العقاب علی مخالفة الأمر الظاهری، إلّا علی القول باستحقاق العقاب علی التجرّی الممنوع عند شیخنا قدّس سرّه. و علیه: لا نفرّق بین کون الطلب شرعیّا و بین کونه إرشادیّا؛ لعدم ثبوت الملازمة بین استحقاق العقاب و الطلب الشرعی بقول مطلق.

و ستقف علی تصریح الأستاذ العلامة بهذا المعنی فی آخر هذا الجزء من «الکتاب» فی مسألة «وجوب الفحص»[۲۸۴] و إن کان الظاهر

منه فی المقام و فی غیر مورد من الجزء الأوّل خلافه، و أن فی مخالفة الأحکام الظاهریّة مطلقا استحقاق للعقاب. و قد عرفت تفصیل القول فیما یقتضیه التحقیق ثمّة، و ستعرفه إن شاء اللّه بعد هذا.

ثانیهما: أنه لو کان الأمر بوجوب الاجتناب عن المشتبهین شرعیّا مقتضیا للعقاب علی مخالفته للزم الالتزام بتعدّد العقاب بتعدّد أطراف الشبهة زائدا علی عقاب مخالفة الواقع المفروض علی کل تقدیر؛ ضرورة تعدّد المسبّب بتعدّد سببه؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۲

لأن المفروض أن مخالفة الأمر الظاهری علّة لاستحقاق العقاب، و مخالفة الأمر الواقعی أیضا علّة لاستحقاق العقاب، فهما عنوانان لا دخل لأحدهما بالآخر.

و القول: بأن مرتکب المشتبهین قد خالف أمرین أمرا واقعیّا متعلّقا بالواقع و أمرا ظاهریّا متعلّقا بالمشتبهین لا ثلاثة أوامر ممّا لا یخفی فساده.

ضرورة انّ کل واحد من المشتبهین متعلّق بوجوب ظاهری لا دخل له بالوجوب المتعلق بالآخر و إن کان حاصلا بأمر واحد، و إن هو إلّا کالأمر المتعلّق بالعام الأصولی ینحل إلی أوامر متعدّدة بعدد أفراد العام، بل اللازم علی هذا القول- بناء علی ثبوت العقاب علی التجرّی- القول بضعف العقاب الذی ذکرنا و إن لم یلتزم القائل به علی ما عرفت الکلام فیه فی محلّه.

ضرورة تعدّد التجرّی بمخالفة الأوامر الواقعی و الظاهری فیلزم أن یضاعف الاستحقاق؛ لأن المفروض أن التجرّی علی مذهب قائله عنوان مورث لاستحقاق العقاب مستقلّا، و لذا أورد الأستاذ العلامة علیه- فیما عرفته فی مسألة «التجرّی» حیث ذهب إلی تداخل العقابین عند مصادفة التجرّی للحرام الواقعی-: بأنه لا معنی لتداخل العقابین إن أرید وحدة العقاب بعد فرض کون کل من العنوانین علة للعقاب، کما نقول- علی القول بتأثیر الحکم الظاهری فی استحقاق العقاب-:

أنه لا معنی لوحدة العقاب فی صورة مصادفة ارتکاب المشتبه للحرام الواقعی بعد فرض کون کل من مخالفة الحکم الواقعی و الظاهری علة تامّة لاستحقاق العقاب، و إلّا لم یقتض مخالفة الأمر الظاهری لاستحقاق العقاب عند عدم المصادفة أیضا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۳

و القول: بأن اقتضاءها العقاب مشروط بعدم المصادفة، ممّا لا وجه له و إلّا لزم القول به فی التجری أیضا.

و لکن لا یخفی علیک: أنه یمکن أن یوجّه القول بالاشتراط المذکور- مع بیان الفارق بین الحکم الظاهری و التجرّی-: بأنه و إن قلنا باستحقاق العقاب علی مخالفة الطلب الظاهری، إلّا أنه لا یخفی علی أحد أن الحکم الظاهری فیما کان المقصود من جعله إدراک الواقع لیس فی عرض الواقع حتی تکون له اقتضاء مستقل عند مصادفته له فهو طریق إلیه فلا أثر له عند المصادفة، و هذا بخلاف التجرّی فإنه لا وجه للطریقیّة فیه أصلا، بل هو عنوان مستقل لیس فیه شائبة المرآتیة أصلا، بل لا یعقل فیه ذلک جزما فتأمل.

(۱۰۷) قوله: (و من هنا ظهر: أنه لا فرق ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۳۰)[۲۸۵]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) ؛ ج۴ ؛ ص۳۴۳

ول: لا یخفی علیک أنه (دام ظلّه) عنی بذلک الکلام، الردّ علی من زعم الفرق بینهما و قال: إن حکم العقل بوجوب الاحتیاط و إن لم یقتض العقاب علی مخالفته من حیث کونه إرشادیّا، إلّا أنّ حکم الشارع به یقتضیه لا محالة؛ من حیث کونه حکما ظاهریّا یقتضی بحکم العقل العقاب علی مخالفته.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۴

(۱۰۸) قوله: (و أما حکمهم بوجوب دفع الضّرر المظنون شرعا ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۳۹)

أقول: کما یظهر من حکمهم بالإتمام فی السفر المظنون الخطر من حیث کونه معصیة علی ما استظهره شیخنا الأستاذ العلامة من الأصحاب فیما تقدم من کلامه فی الجزء الأوّل من «الکتاب»[۲۸۶].

ثمّ إن ما أفاده کأنّه دفع لما یتوجّه علی ما أفاده؛ من أن حکم العقل بوجوب دفع الضّرر حتی مع القطع حکم إرشادی لا یؤثّر مخالفته فی استحقاق العقوبة؛ فإنّه إذا کان الأمر بالنسبة إلی الضّرر المقطوع کذلک و لو کان ضررا أخرویّا؛ من حیث إن المناط هو التضرّر من غیر فرق بین الضررین کان حکمه بالنسبة إلی الضّرر المظنون کذلک بطریق أولی؛ إذ الظّن لا یزید علی القطع، مع أن ظاهرهم فی باب الظنّ بالضرر خلاف ذلک.

و حاصل ما أفاده فی المقتضی و الفرق هو ما أفاده مرارا فی کلماته السابقة؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۵

من أن حکم العقل بدفع الضّرر الدنیوی کحکمه بدفع الضّرر الأخروی، و إن کان إرشادیّا علی ما هو الشأن فی جمیع أحکامه کما عرفت الإشارة إلیه فی مطاوی کلماتنا السابقة، إلّا أن الأوّل: مستتبع بقاعدة التلازم لحکم شرعیّ مولویّ، و الثانی: لا یعقل فیه ذلک؛ للزوم التسلسل الظاهر هذا.

مضافا إلی دلالة الأدلة النقلیّة علی تحریم ارتکاب الضّرر الدنیوی مع قطع النّظر عن حکم العقل، و التقیید بالعلم فی قوله: «لأن ارتکاب الضّرر الدنیوی مع العلم حرام»[۲۸۷] لیس الغرض منه ما یتراءی منه بظاهره من أخذ العلم فی موضوع التحریم بالنسبة إلی الضّرر الدنیوی، و إلّا لم یکن معنی للحکم بقیام الظنّ مقامه، بل الغرض ثبوت التحریم الشرعی فی مورد العلم بالضّرر من حیث کونه طریقا إلیه ذاتا کما هو شأنه بالنسبة إلی جمیع ما تعلّق به.

فإذا کان ارتکاب الضّرر الدنیوی حراما شرعا و قام الدلیل القاطع علی حجیّة الظن المتعلق به، و کونه طریقا شرعیّا إلیه کسائر الطرق المعتبرة القائمة علی الموضوعات و الأحکام، فیکون وجوب العمل به شرعیّا لا عقلیّا إرشادیا، و هذا بخلاف الضّرر الأخروی؛ فإن وجوب دفعه حتی مع العلم به لا یمکن أن یکون شرعیّا سواء حکم به العقل، أو الشرع، فإذا ورد حکم من الشارع أو العقل علی لزوم دفع محتمله أو مظنونه، فلا یمکن أن یکون إلّا إرشادیّا. و هذا هو الفرق بین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۶

الضّررین المترتّب علیه الفرق بین الإدراک المتعلّق بأحدهما و بین المتعلّق بالآخر.

نعم، لو قیل بوجوب الاحتیاط شرعا من حیث کون ترکه موجبا للوقوع فی المهلکة، لزمه القول بثبوت استحقاق العقاب علی مخالفته و إن لم یخالف الواقع علی ما عرفت الإشارة إلیه.

فعلی ما أفاده: من ثبوت العقاب علی مخالفة الأحکام الشرعیّة الواقعیة و الظاهریّة مطلقا حتی ما تعلّق بالطرق الشرعیّة، یلزم أن یکون الظّن المعتبر فی المقام و غیره أولی من هذه الجهة من العلم؛ حیث إنه لا عقاب علی مخالفته من حیث هو و إنّما هو فیما صادف الواقع إلّا علی القول بحرمة التجری، و هذا بخلاف الظن المعتبر؛ فإنه یحکم باستحقاق العقوبة علی مخالفته من حیث هو و إن لم یصادف الواقع و لم نقل بحرمة التجرّی.

کما أنه أولی منه من جهة أخری أیضا؛ فإن الإجزاء فی مورد انکشاف مخالفة الطریق الشرعی للواقع معقول قال به جماعة، و هذا بخلاف العلم؛ فإنه لا جعل للشارع بالنسبة إلیه أصلا. و قد أشرنا إلی ذلک کله فی الجزء الأول من التعلیقة هذا.

و لکن لا یخفی علیک: أن ما أفاده مبنی علی القول بثبوت استحقاق العقوبة علی مخالفة الطریق المعتبر مطلقا، و قد عرفت ما فیه و سیجیء الکلام علیه:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۷

أوّلا: بأنه محلّ منع مطلقا حتی بالنسبة إلی الطرق الشرعیّة الملحوظة فی الأمر بسلوکها مصلحة متدارکة، و لو کان هو تسهیل الأمر

علی المکلّف؛ لأن الأمر بسلوکه مع هذه الملاحظة أیضا غیری لا یؤثّر فی استحقاق الذم أصلا.

و ثانیا: أنه علی تقدیر الإغماض إنّما یسلّم فیما لوحظ فیه المصلحة و یکون له جهة موضوعیّة، لا فیما لم یلاحظ فی الأمر بسلوکه إلّا الطریقیّة و الإصابة الغالبیّة و الکشف و المرآتیّة المحضة، کما هو الشأن فی عنوان اعتبار الظنّ عند انسداد باب العلم علی المذهبین فی تقریر دلیله من حیث الحکومة و الکشف؛ فإنه علی الکشف أیضا إنّما یحکم العقل بإیجاب جعل الظنّ علی الشارع؛ من حیث کونه أقرب إلی الواقع من الشکّ و الوهم علی ما أسمعناک فی محلّه.

فالأمر بسلوکه من العقل و الشرع من حیث الإرشاد و إدراک الواقع لیس إلّا، و الظن بالضّرر الدنیوی إنّما حکم باعتباره من حیث جریان شبه دلیل الانسداد فیه علی ما اعترف به شیخنا قدّس سرّه فی الجزء الأوّل من «الکتاب» فلا معنی للحکم باستحقاق العقاب علی مخالفته من حیث هی.

نعم، لو قیل باعتباره شرعا لا- من حیث حکم العقل به أمکن القول بذلک مع الإغماض عما ذکرنا أوّلا، کما أنه لو قیل بأن الإقدام علی مظنون الضّرر حرام شرعا واقعا لا ظاهرا- کما ربّما استفید من الآیة الشریفة: وَ لا تُلْقُوا بِأَیْدِیکُمْ إِلَی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۸

التَّهْلُکَةِ[۲۸۸]- تعیّن الحکم باستحقاق العقاب علی مخالفته؛ فإنه یخرج عن الطریقیّة حینئذ.

لکنّک قد عرفت ما فیه فی الجزء الأوّل من التعلیقة، مع أنه خروج عن الفرض و ما أفاده شیخنا فی بیان الفرق.

و القول: بأن غرضه الحکم باستحقاق العقوبة علی مخالفة الطریق عند مصادفته للواقع لا مطلقا، کما تری؛ فإن هذا المعنی ثابت فی مخالفة الأحکام الإرشادیة مطلقا من غیر اختصاص بمخالفة الطرق المعتبرة کما أسمعناک القول فیه عن قریب؛ فإنه لو لا العقاب عند مخالفة الحکم الإرشادی فیما صادف الواقع کان جعله لغوا، بل ربّما کان خلاف فرض الإرشاد إلی التخلّص عن العقاب فیما کان الطلب لأجله، کما هو ظاهر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۴۹

(۱۰۹) قوله: (نعم، لو شکّ فی هذا الضرر یرجع إلی أصالة الإباحة ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۳۰)

فی جواز الرجوع إلی أصالة الإباحة عند الشک فی الضرر الدنیوی

أقول: الوجه فیه کون الشکّ فیه مع کونه من المحرّمات الشرعیّة الواقعیّة کالشکّ فی موضوع سائر المحرّمات الشرعیّة فی الخارج الذی اتفقوا فیه علی الرجوع إلی أصالة الحلیّة و البراءة، و هذا بخلاف القطع أو الظن به فإنه؛ و إن جاز إذن الشارع فی الإقدام معهما مع التدارک و الجبر، بخلاف الضّرر الأخروی؛ فإنه لا- یجامعه إذن الشارع و لا یعقل التدارک بالنسبة إلیه، فکلما ورد الإذن من الشارع کشف عن عدم الضّرر الأخروی علی ما عرفت الفرق بینهما مرارا، إلّا أنّ أدلّة الحلّیّة و البراءة موروده و محکومة بالنسبة إلیهما، فلا یمکن استفادة الإذن منها مع القطع و الظّن حتی یحکم بکشفه عن التدارک، بل لا بدّ فی موردهما من قیام دلیل خاصّ علی الإذن، کما هو الشأن فیما تعلّق بسائر الموضوعات المحرّمة مع فرض اعتبار الظن.

و هذا الفرق إنّما نشأ من عدم إمکان طریقیة الشکّ ذاتا، فلا یمکن أن یمنع من الرجوع إلی الأصول و لو تعلّق بالضّرر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۰

نعم، لو فرض هناک تعلّق حکم واقعا بالشکّ فی الضّرر، أو بعنوان صادق علیه قطعا و منطبق معه جزما، لم یکن معنی للرجوع إلی الأصل بالنسبة إلی هذا الحکم الخاص، و إن جاز فی مورده الرجوع إلی الأصل بالنسبة إلی الحکم المترتّب علی موضوع الضّرر واقعا.

و هذا کما فی مسألة التیمّم و الإفطار؛ فإنه ذهب غیر واحد إلی تعلّق الحکم فی المسألتین فی مرحلة الواقع بخوف الضّرر عن استعمال

الماء و الصوم، فیحکم علی هذا القول بعدم جواز الوضوء و الغسل مع الشک فی الضّرر، و کذا بعدم جواز الصوم، لا من جهة حرمة استعمال الماء، بل من جهة عدم الأمر فیحکم بجواز استعمال الماء عدم جواز الوضوء و الغسل من جهة عدم الأمر؛ فیحکم بوجوب تطهیر بدنه عن البحث للصلاة، بل للتیمّم أیضا فیما کان فی موضعه و عدم صحّة الوضوء و الغسل، کما أنه بجواز الإمساک مع الشک فی إضراره، بل بوجوبه لو نذره مع فرض رجحانه و عدم جواز الصوم له، و هذا من جهة لزوم إسراء حکم کل موضوع فی موضوعه و تبعیّة الأحکام لموضوعاتها و إن جاء منه التفکیک و الاختلاف.

فإن قلت: ما ذکرته إنّما یستقیم علی القول بعدم حکومة العقل فی الشک فی الضرر الدنیوی، و أمّا علی القول بحکومته فیه و حکمه بوجوب دفعه- کما یستفاد من مواضع من کلمات شیخنا الأستاذ العلامة فیما تقدم منه من أوّل «الکتاب» إلی هنا علی ما هو المسلّم عندهم فی باب «الشک فی الضّرر الأخروی» علی ما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۱

عرفت الکلام فیه مرارا- فلا یستقیم أصلا؛ فإنه بعد حکم العقل بوجوب دفعه تحقق هناک بیان عقلی رافع لموضوع أدلّة الحلیّة و البراءة، فیصیر حال الشک حال الظنّ بالضّرر، مع أنه فی مقام الفرق بینهما کما هو صریح کلامه و مبناه فی المقام.

قلت- بعد تسلیم استقلال العقل فی الشک فی الضّرر الدنیوی کالشک فی الضرر الأخروی و عدم المنع عنه کما ربّما یستظهر ممّا أفاده فی المقام و مقتضی صریح کلامه فی بعض المقامات-: أن حکمه فی باب الضّرر کلیّة- من باب الإرشاد و عدم الوقوع فی الضّرر علی ما عرفت سابقا- مقید بعدم التدارک من جانب الشارع، و لما لم یعقل التدارک فی الضّرر الأخروی حکم فی مورد احتماله- مع إذن الشارع فیه- بعدم الضّرر أصلا.

و من هنا حکمنا بورود قاعدة القبح علی قاعدة وجوب دفع الضّرر الأخروی- فیما تقدّم من کلماتنا- و کذا بالنسبة إلی الأدلّة النقلیّة للبراءة، و أمّا الضّرر الدنیوی فلمّا أمکن التدارک بالنسبة إلیه و لم یکن هناک طریق بالنسبة إلیه مع الشک کما هو المفروض و إن حکم العقل فیه من باب الإرشاد مقیّدا بعدم التدارک، فلا یکون مانع من الرجوع إلی الأصل المثبت للتدارک، فهو رافع فی الحقیقة لقید الموضوع، فلو استند منع جریانه إلی حکم العقل فی العنوان التقییدی لزم الدور الظاهر، کما هو ظاهر هذا.

و قد تقدّم شطر من الکلام فیما یتعلّق بالمقام فی هذا الجزء و الجزء الأوّل من التعلیقة فراجع إلیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۲

(۱۱۰) قوله: (قلت: حکمهم باستحقاق العقاب علی ترک الشکر ... إلی آخره)[۲۸۹]. (ج ۲/ ۲۳۱)

الاعتراض المتوجّه علی التحقیق المذکور و الجواب عنه

أقول: لمّا بنی فی هذا الأمر علی کون وجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة وجوبا إرشادیّا لا یترتّب علی مخالفته من حیث مخالفة العقاب، توجّه علیه السؤال فی بادیء النظر بکونه خلاف ما اتفقت علیه کلمة العدلیة فی استدلالهم علی وجوب المعرفة باستقلال العقل بوجوب شکر المنعم المتوقّف علی معرفته؛ من حیث إن ترک الشکر فی معرض الضّرر و سلب النعمة.

و قد جعلوا ثمرة حکومة العقل بذلک استحقاق العقوبة علی ترک الشکر المفضی إلی ترک المعرفة، مع أن حکم العقل بوجوب الشکر نظیر حکمه بوجوب الاجتناب عن بعض أطراف الشبهة فی مفروض البحث، فیکشف ذلک عن ثبوت الاستحقاق علی مخالفته من حیث هی، فأجاب عنه بقوله المذکور؛ من حیث إن البحث فی ثبوت الاستحقاق و العدم علی مجرّد مخالفته حکم العقل الإرشادی مع قطع النظر عن ثبوت الواقع فی مورده، لا علی مخالفة الواقع فیما صادفه الحکم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۳

العقلی الإرشادی؛ فإنه غیر منکر فی المقام و لم یتوهم أحد منعه؛ لما قد عرفت:

من ترتب آثار الواقع على مخالفة الحكم العقلى الإرشادى جدّا، و إلّا كان لغوا، فكونه بيانا بالنسبة إلى الواقع المحتمل مما لا بدّ منه و ليس محلّا للإنكار، فإذا خالف حكم العقل فى المقام و كان ما ارتكبه من بعض أطراف الشبهة حراما فى الواقع يترتب عليه استحقاق العقوبة على مخالفته بالنسبة إلى الواقع، فلو انكشف حرمته لغيره و كان المرتكب العالم إجمالا جاهلا، حكم باستحقاقه العقوبة على فعله و إن لم يحكم بذلك من حيث جهله.

و فى المسألة المفروضة لمّا كان أصل المطلب ثابتا واقعا و فى نفس الأمر، فإن قلنا بحكومة العقل فى المسألة كما عليه العدلية، صحّ عقاب تارك الشكر لإتمام الحجّة عليه؛ من جهة دلالة عقله على ذلك. و إن لم نقل بحكومته كما عليه الأشاعرة، لم يجز للشارع مؤاخذته على ترك الشكر فهذه ثمرة حكومة العقل فى مقابل عدمها. و أين هذا ممّا ذكرنا؟

و نظيره ما قيل فى مسألة وجوب النظر فى معجزة من يدّعى النبوّة مع ثبوتها فى نفس الأمر؛ فإن ثمرة حكومة العقل بوجوبه- من جهة حكمه إرشادا بوجوب دفع الضرر المحتمل- استحقاق عقاب تارك النظر مع بلوغ دعوة النبىّ إليه و احتمال صدقه فى دعوته من حيث تمامية الحجة فى حقه، و هكذا الأمر فى الحكم باستحقاق مطلق الجاهل المقصّر فى الفحص عن الواقع الثابت فى نفس الأمر بعد البناء على إلزام العقل الفحص عليه.

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۴

*** التنبيه الثالث:**

اشارة

(۱۱۱) قوله: (الثالث: وجوب الاجتناب عن كلا المشتبهين إنّما هو مع تنجّز التكليف ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۳۳)

فى أن وجوب الإجتناب فى الشبهة المحصورة موقوف على تنجيز التكليف

أقول: ما أفاده من اشتراط تنجّز الخطاب الإلزامى المعلوم بالإجمال بالنسبة إلى كل من المشتبهين، أو المشتبهات فى الشبهة المحصورة و اعتباره فى الحكم بوجوب الاحتياط، مما لا إشكال فيه و لا شبهة تعتريه فى الجملة.

توضيح ذلك: أن المراد به كما يفصح عنه كلامه صحّة توجّه الخطاب الفعلى بالاجتناب عن الحرام المعلوم وجوده بين الشبهتين بتحقّقه فى ضمن كلّ منهما بالخصوص بحيث لو فرض العلم التفصيلى بحرمته توجّه الخطاب بالاجتناب عنه فعلا من دون الاشتراط بشىء على ما هو المراد بالفعلية و التنجّز بقول مطلق. و من المعلوم عند كل أحد حكم العقل بمعذورية الجاهل بالواقع تفصيلا، مع العلم بانتفاء الخطاب على الوجه المذكور مع العلم الإجمالى بوجود الحرام؛ ضرورة تبعيّة

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۵

حكم العقل بوجوب الإطاعة و حرمة المعصية للخطاب الفعلى المتوجّه إلى المكلّف من المولى لا- مجرّد العلم بوجود المنهى عنه كيف ما اتفق و لو لم يستتبع العلم بتوجّه الخطاب إلى المكلّف على كل تقدير، فمع انتفاء الاستتباع المذكور يكون حكم العقل بوجود الحرام حكم الشكّ فى أصل التكليف، فيحكم العقل بقبح المؤاخذة على مخالفة الواقع لو اتّفقت، فيكون العلم الإجمالى بوجود الحرام بين المشتبهين و الحال هذه كالشك فى أصل وجوده فيحكم فيه بالرجوع إلى أدلة البراءة، كما يحكم بالرّجوع إليها مع الشك فيه.

فقد ظهر مما ذكرنا: أنه يصحّ القول بأن العلم الإجمالى بوجود الحرام بقول مطلق لا- يوجب إلزاما فى حكم العقل و الشرع على المكلف فى جميع موارد وجوده؛ بحيث يؤثّر فى رفع عذره فى مخالفة الواقع على تقدير المصادفة و يصير بيانا للتكليف مانعا عن الرجوع إلى البراءة.

فقد تبین: أن المدار علی فعلیّة التکلیف و تنجّزه علی تقدیر وجوده لا- علی العلم بوجود متعلّقه کیف ما اتّفق، فقد لا- یکون علم بالتکلیف أصلا و یحکم بثبوت العقاب علی مخالفة الواقع لو اتفقت، و بعدم جواز الرجوع إلی البراءة و إن کان موردا لها فی نفسه کما فی موارد الشک فی التکلیف فی الشبهات الحکمیّة قبل الفحص المعتبر عنه.

و من هنا حکمنا بعقاب الجاهل المقصّر علی مخالفة الواقع مع شکّه فی التکلیف، بل و مع علمه بعدمه فضلا عن شکّه فیه، و هذا مع وضوحه قد تقدّم القول

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۶

فیه و سیتلی علیک شرحه فی خاتمة هذا الجزء عند الکلام فی «شروط البراءة» و قد یکون هناک علم و یحکم بکون وجوده کعدمه.

الأمور التی لا یتنجّز فیها العلم الإجمالی

ثمّ إن انتفاء التنجّز و الفعلیّة بالمعنی الذی عرفته یتحقّق علی ما یفصح عنه کلام شیخنا فی المقام بأمور:

أحدها- و هو أظهرها و أوضحها-: أن لا یکون للمعلوم بالإجمال و العلم المتعلّق به بالنسبة إلی خصوص أحد المشتبهین- علی فرض العلم بوجوده فی ضمنه و صدقه علیه و انطباقه معه- تأثیر فی إحداث الخطاب أصلا، لا مطلقا و لا مشروطا. و هذا فی کلّ مورد فرض فیه قبل العلم الإجمالی العلم التفصیلی بحرمة واحد معیّن من المشتبهین مع کون الحرام المعلوم بالإجمال من جنسه بحیث لا أثر له علی تقدیر انطباقه مع المعلوم بالتفصیل، أو نجاسة واحد معیّن منهما مع فرض القول بعدم تأثیر النّجس فی النّجس، أو فی المتنجّس مع کونهما من جنس واحد أو مطلقا.

کما لو علم بوقوع قطرة من البول فی أحد الإناءین: أحدهما بول بخصوصه، أو متنجّس بالبول. أو فی أحد ثوبین: أحدهما بالخصوص متنجّس بالبول بتمامه.

أو أحد موضعین من الأرض أحدهما نجس بخصوصه إلی غیر ذلک من الأمثلة الکثیرة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۷

أو فرض فیه عدم تأثیره فی أحدهما بالخصوص من جهة انتفاء شرط من شروط التأثیر، أو وجود مانع بالنسبة إلیه من التأثیر کما إذا علم بوقوع قطرة من البول فی أحد إناءین أحدهما کثیر لا ینفعل بها أو جار مثلا إلی غیر ذلک من الأمثلة. و لک أن تجعل الضابط ما ذکرنا أخیرا و ترجع الأول إلیه بنحو من الإرجاع. و الوجه فی التقیید بالخصوصیّة فی مسألة النجاسة ظاهر؛ حیث إنه مع انفاء الخصوصیّة یجب الاجتناب عن المشتبهین و لو من جهة العلم الإجمالی السابق.

و أما فی مسألة عدم الانفعال بالنسبة إلی بعض الأطراف فهو عدم الالتفات إلی احتمال وجود المانع عن تأثیر مقتضی الانفعال و هو الملاقاة فغایة ما یفرض هناک علی تقدیر حصول العلم تفصیلا بوقوع النجس فی کل واحد من الإناءین احتمال کونه کرا أو جاریا و هو ممّا لا یلتفت إلیه سیّما فی المسبوق بعدم الکریة و الجریان علی المحلّ بعدم التنویع فی الماء فتأمل.

نعم، علی القول باعتبار إحراز القلّة فی تأثیر الملاقاة بالانفعال علی ما ذهب إلیه غیر واحد من الأصحاب کان التقیید المذکور فی غیر محلّه، و إن هو إلّا نظیر ماء واحد لاقاه نجس مع الشکّ فی جریانه و کرّیته فی زمان الملاقاة مع عدم سبقه بالقلّة فتدبّر.

ثانیها: أن لا- یکون له تأثیر فی إحداث الخطاب المطلق بالنسبة إلی بعض الأطراف بخصوصه علی تقدیر العلم بوجوده فی ضمنه تفصیلا. و إن کان له تأثیر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۵۸

فی إحداث الخطاب المشروط بالنسبة إلیه، فیرجع الشکّ بالنسبة إلی الطرف الآخر إلی الشکّ فی أصل التکلیف؛ من جهة عدم قدرته عقلا علی الاجتناب عن بعض أطراف الشبهة بخصوصه من حیث عدم قدرته علی ارتکابه، فإنه یقبح عقلا النهی عن ارتکابه

علی وجه الإطلاق بعد فرض انتفاء القدرة العقلیة؛ ضرورة اشتراط جمیع التکالیف بالقدرة و إن صحّ النهی عنه علی وجه الاشتراط و حصول القدرة.

ثمّ إن الوجه فی التقیید بالخصوصیّة بالنسبة إلی هذا الأمر إنّما هو من جهة رجوع الأمر مع انتفائه إلی فرض سلب القدرة عن الاجتماع بینهما، و علی تقدیر الانحلال بالنسبة إلی کل طرف بخصوصه لم یکن هناک مانع عن توجیه الخطاب المطلق بالنسبة إلیه کما هو ظاهر هذا. و لعلّه یأتی بیان أوضح من هذا فی وجه ما ذکرنا و إن کان ظاهرا عند التأمّل.

ثمّ إنّ هذا الوجه کما تری، یتلو الأوّل فی الوضوح و إن لم یکن فی مرتبته؛ لما عرفت من رجوعه إلی اشتراط التکلیف بالقدرة الواضح عند کل أحد.

و الخطاب المشروط و إن کان له تحقّق فی مرتبته مع العلم بانتفاء الشرط فی مقابل عدمه رأسا إلّا أنه لا أثر له فی حکم العقل فعلا فی باب الإطاعة لقضیة الاشتراط.

و من هنا لا یلزم العقل المکلّف بفعل الواجبات المشروطة قبل تحقق شرائط وجوبها، فیرجع الشکّ فی الفرض لا محالة علی ما عرفت إلی الشکّ فی أصل التکلیف بالنسبة إلی المقدور من طرف الشبهة فیرجع فیه إلی دلیل البراءة.

ثالثها: و هو دون الثانی فی الظهور-: أن لا یکون للعلم الإجمالی تأثیر فی

إحداث الخطاب المطلق الفعلی المنجّز بالنسبة إلی خصوص بعض أطراف الشبهة أیضا، لکن لا من جهة انتفاء القدرة العقلیة بالنسبة إلی بعض الأطراف بالخصوص، بل من جهة عدم ابتلاء المکلّف فعلا بحسب حاله بحیث یکون واقعة له و یصحّ عرفا توجیه الخطاب الفعلی بالاجتناب عنه علی تقدیر العلم بحرمته، و إن صحّ توجیه الخطاب إلیه بعنوان الاشتراط و صیرورته واقعة له مع فرض القدرة العقلیة علی فعله مع کون المکلف أجنبیّا عنه فعلا و إن أمکن ابتلاؤه به بعد ذلک.

کما إذا علم بوقوع النجاسة مثلا فی إنائه، أو إناء غیره. أو فی ثوبه، أو ثوب غیره مثلا بحیث یعلم عادة عدم ابتلائه بإناء الغیر، و ثوبه بعاریة و نحوها و هکذا؛ فإن هذا النحو من العلم الإجمالی أیضا لا أثر له فی توجیه الخطاب المنجّز إلی المکلّف علی کل تقدیر.

ألا تری أنه یصحّ من المولی فی حکم العقل الأمر بالاجتناب عن الطعام الذی لیس من شأن عبده ابتلاؤه به عادة علی وجه التنجیز و الإطلاق و إن حسن علی وجه الاشتراط و التقیید بالابتلاء؟

و توهّم: أن المطلوب بالنواهی هو الترک و لا یعتبر فیه القدرة الفعلیة علی الفعل، غایة ما هناک اعتبار الإمکان العقلی بالنسبة إلیه و توطین النفس علی الامتناع عنه عند صیرورته واقعة له، فاسد جدّا بشهادة العقلاء قاطبة علی تقبیح النهی المطلق عن المولی بالنسبة إلی ما یکون العبد أجنبیّا عنه بحسب حاله، فلعلّ الوجه فیه ما أفاده بقوله: «و لعل السرّ فی ذلک أن غیر المبتلی تارک للمنهی عنه

بنفس عدم الابتلاء فلا حاجة إلی نهیه»[۲۹۰] فیؤول النهی علی ما أفاده إلی نحو من طلب الحاصل القبیح عند العقلاء.

و هذا أصل یترتّب علیه فوائد جلیلة بالنسبة إلی غیر المقام أیضا.

منها: ما تسالم علیه کل من تعرّض له من عدم وجوب تعلّم ما لا یکون واقعة للمکلّف بحسب حاله من المسائل قبل العمل و لا یتّفق له عادة، مع اتفاقهم ظاهرا علی وجوب تعلّم ما لا یبعد ابتلاء المکلّف به و کونه جاهلا مقصّرا علی تقدیر ترکه التعلّم بالنسبة إلی هذا القسم دون القسم الأول، فیترتّب علیه بالنسبة إلیه وضعا و تکلیفا حکم الجاهل القاصر، بل لا یمنع مجرّد احتماله عن قصد التقرب فی العبادة، بخلاف القسم الأول فلا یجوز عند احتماله قصد التقرّب. نعم، لو فرض غفلته و ذهوله حین العمل قصد التقرب فی الأول أیضا.

ثمّ إن اشتراط الابتلاء بمتعلّق التکلیف عادة بحسب حال المکلّفین فی توجیه التکالیف المطلقة و إن لم نقف علی التصریح به فی

کلماتهم، بل المتراءی منها فی قصر شرائط التکلیف و حصرها فی أربعة عدم اشتراطه.

و من هنا کان بعض مشایخنا[۲۹۱] کثیرا مّا یطعن علی شیخنا الأستاذ العلامة بکونه منفردا فی تأسیس هذا الأصل و الشرط؛ حیث إن الذی ثبت بالدلیل و وقع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۱

الاتفاق علیه: اعتبار القدرة العقلیة فی التکالیف لیس إلّا، فإن رجع عدم الابتلاء إلی انتفاء القدرة فلا بحث و إلّا فلا معنی لقدحه فی التکلیف إلّا أنه یجده المنصف المتأمّل المتتبع.

ألا- تری فتوی الفقیه بوجوب تعلّم مسائل الحیض و النفاس مثلا- علی العامی الغیر المزوّج؟ و کذا بوجوب تعلّم مسائل الجهاد علی العوام؟ و هکذا ...

مع أنه لا- یمتنع عقلا- تحقّق الحاجة إلیه بالنسبة إلی هذه المسائل حاشا ثم حاشا، مع أنه یجب تعلّمها و استنباطها علی المستنبط و أضرابها من المسائل الفقهیّة من حیث حفظ أحکام الشرع من الاندراس، و إلّا لم یکن حاجة إلیها أصلا، فکم من مسألة غیر معنونة فی کلماتهم یعلم حکمها بحکم الحدس القطعی عندهم.

ثمّ إن الوجه فی اعتبار التعیین بالنسبة إلی البعض فی عنوان هذا الوجه یظهر مما ذکرنا له فی الوجه السابق، فإن عدم الابتلاء بالنسبة إلی أحدهما لا- علی التعیین یرجع- علی تقدیر تحقّقه- إلی عدم الابتلاء بالمجموع من حیث المجموع فلا ینافی الابتلاء بکل واحد بخصوصه.

ثمّ إن هذا کله فیما لو علم انتفاء الخطاب التنجیزی بالنسبة إلی بعض أطراف الشبهة بأحد الوجوه و الأمور الثلاثة، و أمّا لو شکّ فیه من جهة الشکّ فی الابتلاء بالنسبة إلی تمام الأطراف و هو الواقع کثیرا من حیث خفاء مراتب الابتلاء و العدم، فیجیء التعرض لحکمه فی کلام شیخنا و نتکلّم فیه أیضا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۲

و أمّا لو شکّ فیه من جهة أحد الأولین و لم یکن هناک أصل موضوعیّ تشخّص حال الأطراف من حیث تحققهما بالنسبة إلیهما و عدمه کاستصحاب العلّة أو الکریّة أو النجاسة أو الطهارة أو التمکّن أو عدمه، فلا إشکال فی البناء علی عدم تحقق الشرط بالنسبة إلی المشکوک فیرجع إلی البراءة.

کما فیما علم عدم تحقّق أحدهما بالنسبة إلی بعض الأطراف، و لیست المسألة مما یرجع فیها إلی إطلاقات أدلة التکلیف و عموماتها؛ لرجوع الشکّ فیها بالفرض إلی الشک فی الموضوع الخارجی. و الشبهة الموضوعیّة لا- یرجع فیها إلی الأصل اللفظی من حیث اختصاصه بالشکّ فی المراد من اللفظ، لا فی تحقّق ما أرید منه فی الخارج کما هو ظاهر.

ثمّ إنه علی تقدیر الإشکال فی اعتبار الابتلاء علی الوجه الذی عرفته أو منعه فإنّما هو بالنسبة إلی ما علم کونه من أطراف العلم الإجمالی مع خروج صاحبه عن محلّ الابتلاء، و أمّا بالنسبة إلی ما یکون خارجا من أطرافه و إن فرض هناک علم إجمالی للمکلّف تعلّق بأحد أمرین، أو أمور، یکون أحدهما أو أحدها، خارجا عن محل الابتلاء فلا إشکال فی الرجوع إلی الأصل بالنسبة إلیه من غیر فرق بین أصل البراءة و غیره من الأصول.

و هذا الذی ذکرنا و إن کان أمرا واضحا إلّا أنه دعانی إلی التنبیه علیه بعض کلمات شیخنا قدّس سرّه فیما تقدّم و یأتی ممّا یوهم بظاهره التباس الأمر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۳

(۱۱۲) قوله: (و هذا باب واسع ینحلّ منه الإشکال عما علم ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۳۴)

أقول: لا إشكال فی وضوح ما أفاده: من عدم وجوب الاحتياط فيما ذكره من الأمثلة و نظائرها عند الفقهاء و جواز المخالفة القطعيّة فيها، مع أن المشهور بينهم وجوب الاحتياط فی الشبهة المحصورة، فضلا عن تسالمهم على حرمة المخالفة القطعيّة، فربّما يتوهّم الجاهل خروجها لدليل خاص فی كل مورد مع انتفائه قطعا. مضافا إلى عدم إمكان طروّ التخصيص فی حكم العقل بقبح المخالفة القطعيّة و الإذن فيها من الشارع.

و من هنا جعل بعض المشايخ وضوح الحكم فی الأمثلة دليلا على البراءة فی الشبهة المحصورة، فليس الجامع للأمثلة المذكورة و أشباهها- ممّا يعلم فيه رجوعهم إلى الأصل و الوجه لمخالفتهم لقاعدة الشبهة المحصورة- إلّا خروج بعض أطراف العلم الإجمالی عن محلّ الابتلاء فی جميعها.

و مثل ما ذكره فی «الكتاب» من الأمثلة: ما هو محلّ ابتلاء الغالب فی الشتاء من وقوع طين السوق، أو الطريق على لباس الشخص، أو بدنه، مع حصول العلم الإجمالی بنجاسة بعض ما فيهما على وجه ينتهی إلى الشبهة المحصورة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۴

قطعا؛ فإنّ محلّ ابتلاء المكلّف خصوص ما وقع فی لباسه، أو بدنه، و أما الموجود فی أرض السوق و الطريق فهو خارج عن محل ابتلائه، فلا مانع من الرجوع إلى أصالة الطهارة بالنسبة إلى ما وقع على بدنه و لباسه، فيجوز له الصّلاة فی تلك الحال من دون إزالة الطين فضلا عن تطهير البدن.

نعم، هنا وجه آخر فی خصوص المثال و أشباهه لجواز الصّلاة من دون تطهير- على تقدير الإشكال فی اعتبار الابتلاء أو إرادة الاحتياط فی المسألة- و هو أن يزيل الطين من البدن و اللباس بحيث لا يبقى له عين أصلا فيدخل نفس البدن، أو اللباس فی عنوان ملاقی الشبهة المحصورة فيرجع فيه إلى أصالة الطهارة السليمة عن المعارض على ما هو المشهور بين الأصحاب كما ستقف عليه إن شاء اللّه تعالى.

ثمّ إن المفروض فيما مثّل به: من شكّ الزوجة و الزوج فی باب الطلاق، و الفرق بينهما فی الحكم، و جواز الرجوع إلى الأصل و عدمه فيما علما إجمالا بوقوع طلاق إحدى الأزواج، و الغرض من ترتيب أحكام الزوجيّة من جهة الاستصحاب فی حقّهن مع العلم الإجمالی لكل واحدة بوقوع طلاق بعضهنّ من الزوج، إنّما هو فيما لم يوجب إعانة على الإثم فی حق الزوج المكلّف بالاجتناب عن جميعهنّ، كما أنه مشروط على ما صرّح به بعدم صيرورة طلاق البعض واقعة لغيرها، كما إذا أرادت التصرّف فی نفقتها و نفقة ضرّاتها مثلا.

و من أمثلة المقام أيضا: ما لو علم الزوج بحيض بعض زوجاته مع عدم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۵

ابتلائه ببعضهن، كما إذا كانت غائبة عنه و أراد الوقاع مع الحاضرة؛ فإنه يجوز له ذلك. و لو أراد طلاق الحاضرة و الحال هذه جاز له ذلك فيما كانت الغيبة مجوّزة لطلاق الحائض، لكنه ليس من فروع هذا الأمر، بل من فروع الأمر الأوّل كما هو ظاهر.

و من أمثلته أيضا: ما لو علم الزوج بارتداد بعض زوجاته مع غيبة بعضهنّ؛ فإنه يجوز إجراء الاستصحاب بالنسبة إلى الحاضرة. إلى غير ذلك من الفروع الكثيرة المتفرّعة على الأصل المذكور بحيث يعلم عدم ابتنائها إلّا عليه، مع وضوح الحكم فيها و من هنا قال قدّس سرّه: «و مثل ذلك كثير فی الغاية»[۲۹۲].

نعم، ما وقع عنوانه فی كلام غير واحد من علم واجدی المنی فی الثوب المشترك بينهما بجنابة واحد منهما لا على التعيين من فروع الأمر الأوّل بالنسبة إلى الأمر بالغسل؛ فإن جنابة شخص لا يؤثّر فی الأمر بالغسل بالنسبة إلى غيره من المكلّفين أصلا.

نعم، لو فرض هناك أثر مترتّب على جنابة الغير كما فی مسألة الائتمام بناء على القول بكون جنابة الإمام من الموانع الواقعيّة فی حق المأموم أيضا كما فی حقّ نفسه، فلو علم بها بعد الفراغ يجب عليه الإعادة كما يجب على الإمام- كما عليه المشهور- لم يجز لأحدهما

الائتمام بالآخر مطلقا، کما لا یجوز لغیرهما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۶

الائتمام بهما، أو بأحدهما مع الالتفات إلی حالهما.

نعم، علی القول بترتّب صحة صلاة المأموم واقعا علی طهارة الإمام و لو بحسب تکلیفه الظاهری صحّ الائتمام واقعا من دون أن یجری المأموم أصلا فی حقّ الإمام، و إن کانت أصل صلاته صحیحة ظاهرا؛ من حیث استناد المأموم فی إحراز طهارته إلی الاستصحاب کصلاة الإمام، فلیس هذا الاستدراک من خصائص هذا الفرع و لا من خصائص هذا الأمر؛ لاختلاف الأحکام باختلاف الحالات و الموضوعات.

فکما أنه قد لا یکون بعض أطراف العلم واقعة للمکلّف بالنسبة إلی حکم و أثر، و یکون واقعة له بالنسبة إلی حکم آخر- کما أنه قد یکون واقعة له بالنسبة إلی حکم خاصّ فی حال دون حال- فکذلک قد لا یؤثّر العلم الإجمالی فی خطاب و تکلیف بالنسبة إلی بعض أطرافه، و یکون له تأثیر فی هذا الطرف بالنسبة إلی خطاب آخر، بل قد یکون الحال علی هذا الوجه بالنسبة إلی الاشتراط و إطلاق الخطاب و اشتراطه أیضا و هو الأمر الثانی، فقد لا تؤثّر فی تنجّز خطاب خاصّ بالنسبة إلی بعض أطرافه و لا یوجب تعلّقه به إلّا علی وجه الاشتراط، و تؤثّر فی هذا الطرف الخاصّ بالنسبة إلی خطاب آخر و یوجب تعلّقه به و توجّهه إلی المکلّف علی وجه الإطلاق، فلا بدّ من ملاحظة الأحکام المتعلّقة بالمعلوم بالإجمال و أطرافه و حالات المکلّف و غیر ذلک من الخصوصیّات الموجبة للاختلاف.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۷

و منه یظهر الوجه فی حملهم لصحیحة علیّ بن جعفر[۲۹۳] فی قبال الشیخ قدّس سرّه القائل بالعفو عما لا یدرکه الطّرف من الدّم لصغارته ۲۹۴] استنادا إلیها، علی أن المفروض فیها إصابة الدم للإناء و هی لا یستلزم إصابة الماء، و هذا النحو من العلم الإجمالی لا یؤثّر فی وجوب الاحتیاط لعدم الابتلاء، فظهر الإناء الذی هو طرف للعلم أیضا محمول علی الغالب من عدم الابتلاء بظهر الإناء.

کما أن ما حکاه صاحب «المدارک»[۲۹۵] عن الأصحاب تأییدا لما قوّاه: من عدم وجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة من عدم وجوب الاحتیاط عندهم عن الإناء الذی علم بوقوع النجاسة فیه، أو فی خارجه، مع حصر الشبهة أیضا صحیح؛ علی ما قدّمنا من الضابط لوجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة، لکنّه أیضا محمول علی الغالب من عدم الابتلاء بخارج الإناء لسجدة و نحوها؛ إذ لیس مرادهم إطلاق القول بذلک جزما. کیف! و قد صرّحوا بوجوب الاحتیاط فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۸

الشبهة المحصورة هذا. و قد أشرنا إلی ذلک فی مطاوی کلماتنا السابقة أیضا.

ثمّ إنه کثیرا ما یشتبه الأمر بالنسبة إلی حکم خاصّ بالنسبة إلی بعض أطراف العلم الإجمالی؛ من حیث کونه محلّا للابتلاء واقعة للمکلّف من حیث خفاء الأمر؛ حیث إن تحقّق الابتلاء عرفا بالنسبة إلی جمیع أطراف الشبهة، أو عدمه بالنسبة إلی بعضها، لیس أمرا واضحا بالنسبة إلی جمیع الموارد، و إن کانا واضحین فی الجملة. فلا بد من الرجوع فی موارد خفاء الأمر و عدم وضوحه إلی القواعد و الأصول، و إلی ذلک أشار شیخنا قدّس سرّه بقوله: «إلّا أن الإنصاف أن تشخیص موارد الابتلاء ...»[۲۹۶] إلی آخر ما أفاده لبیان إثبات موارد الاشتباه و الالتباس عدم وضوح الأمر بذکر الأمثلة.

و توهّم: عدم وقوع الاشتباه المحوج إلی الرجوع إلی القواعد و الأصول- بعد کون الضابط فی تحقّق الابتلاء بالنسبة إلی جمیع الأطراف، و حسن توجیه الخطاب بعنوان الإطلاق و التنجیز إلی کل واحد علی تقدیر العلم التفصیلی بحرمته، و فی عدم قبح ذلک بالنسبة إلی بعضها بحکم العرف، فلا بد من عرض المطلب علیهم فی موارد الخفاء و الاشتباه فیرتفع الاشتباه بمعونة حکمهم فلا یبقی شکّ حتّی یرجع فیه إلی الأصل- فاسد جدّا؛ لأن إیکال الأمر إلی العرف لا یزید

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۶۹

إلا زيادة التحيّر، و إلى ما ذكر أشار بقوله: «و المعيار فى ذلك ... إلى آخره»[۲۹۷].

ثمّ إن الكلام فى موارد الشكّ يقع فى مواقع:

الأوّل: فى مقتضى الأصول العمليّة.

الثانى: فى مقتضى الأصول اللفظيّة.

الثالث: فى بيان وجود الضابط الشرعى و عدمه، و أنه هل ورد فى الشرع ما يتميّز به مورد تحقّق الابتلاء عن مورد عدمه أم لا؟

أمّا الموضع الأول فلا شكّ فى أن قضية الأصل العملى الأوّلى عند الشكّ و الدوران البناء على عدم تحقّق الابتلاء؛ نظرا إلى رجوع الشكّ المذكور إلى الشك فى أصل التكليف و الخطاب التنجيزى الذى هو القاطع لعذر المكلّف و المصحّح لمؤاخذته على مخالفة الواقع، لا وجود الخطاب كيف ما اتفق كما هو المفروض.

فالشكّ فى المقام نظير الشكّ فى إطلاق التكليف و اشتراطه الذى اتفقوا فيه على كون الأصل فيه البراءة، بل الشكّ فى الفرض يرجع إلى الشك المزبور باعتبار حقيقته، و نظير الشكّ فى الشرطية و الجزئية المطلقتين فيما عجز المكلف عن الشرط و الجزء كما فى فاقد الطهورين مثلا؛ فإن إطلاق المقدّميّة مع العجز عن المقدّمة توجب العجز عن ذيها فيرتفع التكليف عنه؛ من حيث إن القدرة على

جميع المقدّمات الوجوديّة شرط و مقدّمة للوجوب، فإذا شكّ فى إطلاقها و اختصاصها بحال القدرة فلا محالة يشكّ فى وجوب ذيها، فيرجع إلى أصالة البراءة. و هذا مع وضوحه قد حقق فى بحث وجوب المقدّمة.

ثمّ إنه لا فرق فيما ذكرنا من قضيّة الأصل الأوّلى بين صور الشكّ المتصوّرة و مواردها مع عدم وجود ما يكون واردا أو حاكما عليه هناك من الأصل اللفظى، أو دليل آخر سواء كان الشكّ فى أصل الاشتراط و الإطلاق، أو كان الشكّ فى وجود الشرط و ما قيّد به المكلف يقينا، أو كون الموجود و المتحقّق من أفراده و مصاديقه من غير فرق بين استناد الشكّ و التردّد إلى الشبهة الحكميّة المستقلّة، أو المستندة إلى الشبهة المفهوميّة، أو الموضوعيّة المستنبطة، و استناده إلى الشبهة الموضوعيّة الخارجيّة الصرفة لما قد عرفت: من جريان البراءة فى جميع صور الشكّ فى التكليف من غير فرق بين الشبهة الحكميّة و الموضوعيّة و الوجوبية و التحريميّة.

و إلى ما ذكرنا من مقتضى الأصل الأولى أشار قدّس سرّه بقوله: «نعم، يمكن أن يقال عند الشكّ فى حسن التكليف التنجيزى عرفا بالاجتناب»[۲۹۸] إلى آخر ما أفاده فى بيان قضيّة الأصل. هذا بعض الكلام فى الموضع الأول.

و أمّا الموضع الثانى: و هو تحقيق الأصل اللفظى فيما ثبت الوجوب أو

التحريم بالدليل اللفظى فحاصل القول فيه:

أنه لا إشكال فى الرجوع إلى إطلاق الهيئة الدالّة على الطلب عند الشكّ فى أصل التقييد فيما تحقق فيه شرائط التمسّك بالإطلاقات.

و من هنا تسالموا على كون مقتضى الأصل اللفظى إطلاق الواجب عند الشكّ فى الاشتراط كما ذكر فى بحث المقدّمة.

كما أنه لا إشكال فى عدم الرجوع إليه فيما لو علم بالقيد و الاشتراط و شكّ فى أصل وجود القيد فى الخارج من جهة الشبهة فى الموضوع لا فى كون الخارج من مصاديقه فيرجع فيه إلى الأصول العمليّة، و إن اقتضت وجود الشرط كما إذا كان مسبوقا بالوجود.

أما لو علم بالاشتراط و القيد و شكّ فى كون الموجود فى الخارج من مصاديقه و أفراده؛ فإن كان مستندا إلى الشبهة الموضوعيّة الخارجيّة، فلا إشكال فى عدم ظهور اللفظ و إطلاق له حتى يرجع إليه بالنسبة إلى هذا الشك و التردّد مطلقا، كما هو الشأن فى جميع موارد الشكّ فى الأمور الخارجيّة؛ لعدم تعلّق الشكّ بالمراد من اللفظ حتى يرجع إليه.

و إن كان مستندا إلى الشبهة المفهوميّة؛ فإن كان التردّد بين المتباينين فلا إشكال فى عدم الظهور و سراية الإجمال إلى لفظ المطلق. و

إن کان التردّد فی المراد من التقیید بین الأقل و الأکثر- کما هو الغالب فی إجمال المفاهیم العرفیّة- فإن کان المقیّد متّصلا فلا إشکال فی سرایة إجماله إلی لفظ المطلق و صیرورته

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۲

مجملا أیضا، و إن کان منفصلا، فلا إشکال عندنا فی عدم سرایة إجماله إلی بیان المطلق.

ثمّ إن هذا کلّه فیما کان للمقیّد أو الخاص لفظ و عنوان قیّد به المطلق، أو خصّص به العام. و أما إذا لم یکن الأمر کذلک، بل ورد مطلق و علم تقییده بحکم العقل، أو العرف بما یعلم تحققه فی الخارج و عدمه فی بعض الموارد فی الجملة، و شکّ فی تحقّقه فی بعضها من جهة عدم الإحاطة بحقیقته العرفیة، و لم یکن له و ان فربّما قیل بکونه من المقیّد المتّصل فیوجب الإجمال فی المطلق مطلقا، و لکن الأمر لیس کذلک عند شیخنا قدّس سرّه علی ما یظهر مما أفاده فی المقام فی وجه یحمل علیه کلامه.

إذا عرفت ذلک علی سبیل الضابطة فنقول: إنّه لا إشکال فی إطلاق ما دلّ علی تحریم المعلوم بالإجمال و شموله لمورد الشک فی تحقق الابتلاء؛ من جهة عدم العلم بحقیقته العرفیّة. و المعلوم خروجه عنه: هو ما علم تقبیح العرف إرادته من المطلق، فیرجع فی محلّ الشکّ إلی الإطلاق فیحکم بوجوب الاحتیاط بعد شمول النهی و الحکم بتنجّزه بمقتضی الإطلاق، فیصیر مقتضی الأصل وجوب الاحتیاط بعد هذه الملاحظة. و علی ما ذکرنا یحمل قوله قدّس سرّه فی تقریب الأصل اللّفظی: «إلا أن هذا لیس بأولی من أن یقال: إن الخطابات بالاجتناب عن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۳

المحرّمات مطلقة ... إلی آخر ما أفاده»[۲۹۹] و إن کان ربّما یستظهر منه فی بادیء النظر غیر ما ذکرنا فتدبّر.

أمّا الکلام فی الموضع الثالث فملخّص القول فیه:

أن ما یصلح ممیّزا لموارد الشکّ ممّا ورد شرعا فی هذا الباب لیس إلّا صحیحة علیّ بن جعفر بعد فساد حملها علی ما أفاده الشیخ قدّس سرّه علی ما عرفت؛ کفساد حملها علی کون المراد منها بیان عدم وجوب الاحتیاط فی خصوص هذه الشبهة المحصورة؛ خروجا عن القاعدة المقرّرة فی الشبهة المحصورة، کما استبعده قدّس سرّه فی «الکتاب» بقوله: «إذ یبعد حملها علی خروج ذلک ... إلی آخره»[۳۰۰] أو مطلقا بانضمام عدم القول بالفصل بین أفراد الشبهة المحصورة علی ما زعمه القائل بعدم وجوب الموافقة القطعیّة فی الشبهة المحصورة.

بناء علی أن الظاهر منها السؤال عن حکم خصوص الماء الذی فی الإناء لا عن جمیع أطراف الشبهة، و المراد بالجواب بیان خصوص جواز استعمال الماء أو طهارته فیما لم یعلم بإصابة الدّم له، لا البناء علی طهارة جمیع الأطراف الموجب للإذن فی المخالفة القطعیّة؛ بتقریب أن حملها علی ما ذکرنا من الضابطة- لعدم وجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة، من حیث خروج ظهر الإناء عن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۴

محلّ الابتلاء غالبا- یوجب تبیّن الحال و رفع الاشتباه عن غالب موارده، و إن لم یوجب رفع الاشتباه عن جمیع موارده؛ فإنه بعد عرض موارد الاشتباه علی مورد الصحیحة یحکم بعدم تحقّق الابتلاء فیما کان مساویا له من حیث الوضوح و الخفاء، و ما کان أجلی منه من حیث عدم الابتلاء. نعم، یبقی ما کان أخفی منه من حیث تحقّق عدم الابتلاء و هو قلیل فی الغایة.

و إلی ما ذکرنا کله أشار قدّس سرّه بقوله: «إلا أن یقال: إن المستفاد من صحیحة علی بن جعفر المتقدّمة کون الماء و ظاهر الإناء ... إلی آخره»[۳۰۱].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۵

*** التنبیه الرابع: الثابت فی المشتبهین خصوص وجوب الاجتناب**

اشارة

(۱۱۳) قوله قدّس سرّه: (الرابع ۳۰۲]: أن الثابت فی کل من المشتبهین لأجل العلم الإجمالی بوجود الحرام ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۳۹)

أقول: لما کان هـذا الأمر أهمّ الأمور فی هـذا الباب و قـد اشـتبه أمره علی بعض الأساطین من المتقدّمین و غیر واحد من المتأخرین، و إن کان واضحا عند المشهور، فبالحریّ أن نبسط فیه الکلام حسبما یساعدنا التوفیق من الملک العلام فنقول:

إنّ الحکم الشرعی المتعلّق بالنجس الواقعی أو الحرام الواقعی علی أنحاء؛ فإنه قد یتعلّق بهما من حیث تعلّقه بالفعل المتعلق بهما أوّلا و بالذات، کالحرمة المتعلّقة بفعل المکلّف المتعلّق بالنجس و الحرام کحرمة أکلهما و شـربهما، أو الانتفاع بهما، أو التصرّف فی الحرام کما فی الغصب، أو الصلاة فیهما و لو بالحرمة التشریعیّة إلی غیر ذلک.

و قد یتعلّق بفعل المکلف المتعلّق بالحرام مثلا بواسطة فعل آخر للمکلّف

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۶

متعلق بالحرام، کوجوب إقامة الحدّ مثلا المتعلّق بالخمر من حیث الشرب المتعلّق به.

و قد یتعلّق بفعل المکلّف المتعلق بهما بواسطة أمر متعلّق بهما لیس من مقولة فعل المکلف أصلا، کوجوب الاجتناب المتعلّق بملاقی النجس بتوسّط الملاقاة التی لیست من مقولة الفعل أصلا.

أمّـا الأوّل؛ فلا إشـکال فی تنجّزه علی المکلّف بعـد العلم الإجمالی بوجود الحرام أو النجس بین المشـتبهین مثلا المقتضـی فی حکم العقل الشـرع لوجوب الاحتیاط عن جمیع أطراف الشـبهة- علی ما عرفت عنـد الکلام فی أصل المسألة علی المشـهور الذی قویناه فی قبال بعض من خالفهم- فیجب الاجتناب عن کلّ مشتبه بالحرام، أو النجس المعلومین إجمالا من باب المقدّمة العملیّة لتحصیل الیقین بـالبراءة بعـد ثبوت الاشـتغال بهمـا من جهـة دفع الضّـرر المحتمل فیه و لو بالوجوب الإرشادی العقلی، فهـذا الحکم یسـری من الحرام الواقعی إلی المشـتبهین من باب المقدّمیّة؛ و لو کان الحکمان مختلفین من حیث النفسیّة و المقدّمیّة و من حیث الشرعیّة و الإرشادیّة و من حیث الظاهریّة و الواقعیّة.

أمـا الأخـیران فلا إشـکال بـل لا خلاف فی عـدم اقتضائهما شـیئا علی المکلّف بمجرّد العلم بوجود الحرام، بل لا یعقل اقتضاؤهما له؛ ضرورة لزوم الخلف من الاقتضاء کما هو واضح علی الأوائل فضلا عن الأواخر.

و منه یظهر: أنه لا معنی لتوهّم اقتضائهما الالتزام بهما ظاهرا عند ارتکاب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۷

أحد المشـتبهین من باب المقدّمة العلمیّة، فلا معنی لإقامة الحدّ مثلا علی من شرب أحد المشتبهین بالخمر بتوهّم وجوب تحصیل العلم بإقامة الحدّ علی من شرب الخمر؛ ضرورة أن وجوب تحصیل العلم إنّما هو بعد ثبوت التکلیف بمجرّد العلم الإجمالی بالحرام، فإذا لم یثبت ذلک علی ما عرفت فلا معنی لإیجاب العقل تحصیل العلم المتوقف علی الاحتیاط من جمیع أطراف الشبهة.

فالمرتکب لأحد المشـتبهین بالخمر کالمرتکب للمشـتبه بالخمر مشـکوکه بالشبهة المجرّدة فی عدم جواز إقامة الحدّ علیه من غیر فرق بینهما من هـذه الجهـة أصـلا. و هـذا معنی ما یسـتفاد من إفادات شـیخنا قـدّس سرّه: من عدم جریان باب المقدّمیّة بالنسـبة إلی الآثار المترتّبة علی فعل الحرام.

فـإن شـئت قلت: وجوب إقامـة الحـدّ مثلا- إنّمـا هو علی من شـرب الخمر من المکلّفین و دخل فی هـذا العنوان، و مجرّد العلم بوجود الخمر بین المشـتبهین لا یقتضـی حصول تعلّق هذا التکلیف و وجوده فی الخارج و هو شرب المکلّف له، فلا معنی لجریان المقدّمیّة و لا یعلم صـدقه بالفرض علی شـرب أحـد المشـتبهین، فلا محالـة یتعیّن الرجوع إلی أصالـة عـدم تحقّق موجب الحدّ کارتکاب الشـبهة المجرّدة علی ما عرفت.

و هـذا معنی ما قرع سـمعک: أن «فعل الحرام بالنسـبة إلی هذه الآثار من قبیل الوضع» فلا معنی للحکم بثبوتها من دون العلم به؛ حیث

إن شرب الخمر مثلا سبب فی حکم الشارع لوجوب إقامة الحدّ علی شاربه، فإن علم بهذه العلامة الوضعیّة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۸

وجب ترتیب أثرها علیها عند اجتماع الشرائط، و إلّا فیرجع إلی أصالة عدم وجود السبب فیحکم بعدم المسبب.

فالقاتل لأحد المشتبهین بمهدور الدّم لا یجوز قصاصه و إن کان معاقبا مطلقا، أو عند المصادفة لقتل محقون الدم، و هکذا بالنسبة إلی سائر الآثار التی تکون من هذا القبیل. نعم، لا إشکال فی لزوم الالتزام بمقتضائهما عند ارتکاب کلا المشتبهین للعلم بحصول متعلّقها حینئذ، لکنّه خارج عن محلّ الکلام هذا.

و قد یستدلّ للمدّعی فی کثیر من الموارد و الأمثلة: بأن الأمر فیه دائر بین المحذورین؛ فإنه کما یجب إقامة الحدّ علی من شرب الخمر، أو زنی بامرأة، أو أوقب غلاما مثلا، کذلک یحرم إقامة الحدّ علی من لم یشرب الخمر، و لم یزن، و لم یدخل بغلام، ففی ارتکاب أحد المشتبهین یدور الأمر بین المحذورین. و هکذا فی مسألة القصاص فیما وجب، و أمثالها من موارد الدوران.

و فیه ما لا یخفی؛ فإن نتیجة ذلک جواز ترتیب آثار فعل الحرام تخییرا، و هو کما تری.

و قد یستدل له أیضا فی الجملة ممّا دل علی درء الحدود بالشبهات منطوقا، أو من باب فحوی الخطاب. و الأولی ما ذکرنا فی تقریب الاستدلال؛ من حیث إن غیره علی تقدیر تمامیّته لا یفی بالمدّعی فی جمیع صوره.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۷۹

حکم ملاقی الشبهة المحصورة

ثمّ إن ما ذکرنا من حکم الأقسام مما لا إشکال بل لا خلاف فیه ظاهرا بین أهل العلم من حیث الکبری و إن وقع الإشکال بل الخلاف بینهم من حیث الصغری فی بعض الموارد، کما فی ملاقی أحد المشتبهین بالشبهة المحصورة؛ فإنّ المحکیّ عن المشهور: عدم وجوب الاجتناب عنه و ترتیب آثار الطهارة علیه، و المحکی عن بعض الأصحاب: وجوب الاجتناب عنه کالملاقی بالفتح.

و مبنی الإشکال و الخلاف بینهم- مع اتفاقهم علی ما ذکرنا فی حکم الأقسام- علی أنه هل یکون هناک ملازمة بین وجوب الاجتناب عن الشیء و الاجتناب عن ملاقیه کلّیّة بحیث یکون الخطاب الدّال علیه بالدلالة الأولیّة دالّا علیه بالملاحظة الثانویّة و بالملازمة، أو لا یکون بینهما ملازمة أصلا، فلا یکون الخطاب الدالّ علیه دالّا علی وجوب الاجتناب عن ملاقیه؟ فیکون الدلیل علی وجوب الاجتناب عن ملاقی النجس بناء علیه هو الدلیل الخاصّ الخارجی التعبّدی الدالّ علی تنجّس ملاقی خصوص النجس، من غیر أن یکون للدلیل الدال علی وجوب الاجتناب عن النجاسات دلالة علی وجوب الاجتناب عن ملاقیها بإحدی الدلالات أصلا، بل المراد منها خصوص الاجتناب عن أعیانها لیس إلّا؛ بحیث لو لم یثبت هذا الحکم التعبّدی فی باب النجاسات لم یقل به؛ من حیث انتفاء دلیل یدلّ علیه، فیکون ملاقاة الظاهر للنجس مع التأثر و السرایة سببا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۰

تعبّدیّا فی حکم الشارع لتنجسه و وجوب الاجتناب عنه، فیدخل فی القسمین الأخیرین من الأقسام.

و المدّعی لوجوب الاجتناب عن ملاقی أحد المشتبهین؛ إنّما یقول به من جهة ما استفاده من الملازمة المذکورة بین وجوب الاجتناب عن الشیء و ما یلاقیه بزعمه، لا من جهة ما دلّ علی تنجّس ملاقی النجس؛ ضرورة عدم حکم أحد بنجاسة المشتبهین و إلّا لم یکن معنی للاشتباه و هو خلف.

و المفروض عدم جریان باب المقدّمیّة بالنسبة إلی هذا النحو من الأثر أیضا علی ما أسمعناک، فخلافه لیس فی المعنی الذی ذکرنا أصلا.

نعم، هنا مسلک آخر للحکم بوجوب الاجتناب عن ملاقی أحد المشتبهین سلکه بعض الأصحاب یغایر المسلک المعروف ستقف

علیه بعد التکلّم فیما هو المعروف بینهم.

الإستدلال علی الملازمة بوجهین و الجواب عنهما

فنقول: قد استدلّ علی الملازمة المذکورة فی قبال المشهور القائلین بعدم الملازمة و الرجوع إلی الأصل بالنسبة إلی الملاقی- بالکسر- بوجهین:

أحدهما: ظهور ما دل علی وجوب الاجتناب عن الشیء؛ فإن ظاهره وجوب الاجتناب عما یلاقیه، فما دلّ علی وجوب الاجتناب عن کل مشتبه فی الفرض یدلّ علی وجوب الاجتناب عمّا یلاقیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۱

و من هنا استدل فی محکّی «الغنیة» علی تنجّس الماء القلیل بملاقاة النجاسة و وجوب الاجتناب عنه بما دلّ علی وجوب هجر النجاسات من الآیة الشریفة[۳۰۳]؛ فإنه لو لا الملازمة المدعاة لم یکن معنی للاستدلال المذکور أصلا، کما لا یخفی.

ثانیهما: ما فی بعض الأخبار من استدلاله علیه السّلام علی حرمة الطعام الذی مات فیه الفأرة بأن اللّه تعالی حرّم المیتة من کلّ شیء، حیث قال علیه السّلام للرّاوی- بعد حکمه علیه السّلام بوجوب الاجتناب عن السّمن و الزّیت اللّذین مات فیهما الفأرة و قول السائل عقیبه: إنّ الفأرة أهون علیّ من أن أترک طعامی لأجلها-: إنک لم تستخفّ بالفأرة و إنّما إستخففت بدینک، إن اللّه حرّم المیتة من کل شیء[۳۰۴].

و لو لا استلزام تحریم الشیء و وجوب الاجتناب عنه تحریم ما یلاقیه و وجوب الاجتناب عنه، لم یکن أکل الطعام استخفافا بتحریم المیتة، فلم یکن معنی لقوله علیه السّلام: «إن اللّه حرّم المیتة من کل شیء» فیدلّ الروایة علی کون الکبری و الملازمة بین وجوب الاجتناب عن الشیء و وجوب الاجتناب عمّا یلاقیه مفروغا عنه و مسلّما فی الخارج؛ إذ لو لا مسلّمیّة الکبری لم تصحّ الاستدلال

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۲

بصغری القیاس کما هو ظاهر. فیستفاد من الروایة وجوب الاجتناب عن ملاقی أحد المشتبهین من جهة وجوب الاجتناب عما لاقاه بالفرض؛ نظرا إلی الملازمة المستفادة منها.

و إلی ما ذکرنا یرجع ما عن العلامة قدّس سرّه فی «المنتهی» فی الاستدلال علی وجوب الاجتناب عن ملاقی أحد المشتبهین؛ من أن الشارع أعطاهما حکم النجس؛ إذ لم یقل أحد: بأن کل واحد من المشتبهین فی حکم النجس بالنسبة إلی جمیع الآثار، بل الغرض کونه فی حکمه بالنسبة إلی خصوص وجوب الاجتناب عمّا یلاقیه؛ نظرا إلی الملازمة المذکورة.

هذا حاصل ما قیل فی وجه إثبات الملازمة.

و لکنک خبیر بفساد کلا الوجهین:

أمّا الأوّل؛ فلمنع ظهور دلیل وجوب الاجتناب عن الشیء و تحریمه إلّا فی الاجتناب عن عینه فی الأکل و الشرب و نحوهما ممّا یتعلّق به من الأفعال المقصودة الظاهرة عند الإطلاق من دون أن یکون له ظهور فی حکم ما یلاقیه نفیا و إثباتا أصلا، و دعواه لا شاهد لها جزما، بل الشاهد بملاحظة عرف الخطابات علی خلافها کما لا یخفی علی من راجعه.

و أمّا الثّانی؛ فلأنه یتوجّه علیه: أوّلا: ضعف الرّوایة سندا[۳۰۵]. و ثانیا: بأن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۳

المراد من تحریم المیتة منها: إنّما هو من حیث نجاستها لا- من الحیثیّة الأخری الثابتة لها مع قطع النظر عن نجاستها؛ فإنّ الملازمة المسلّمة الثابتة عند السائل المفروغ عنها فی الخارج، إنّما هی بین نجاسة الشیء و نجاسة ملاقیه لا حرمة الشیء و حرمة ملاقیه، فلا یتم کلامه المسوق لبیان الإلزام إلّا بحمله علی ما ذکرنا هذا.

مضافا إلی أن حمل الرّوایة علی ما زعمه المستدلّ موجب لتخصیص الأکثر المستهجن جدّا؛ ضرورة عدم الملازمة بین حرمة الشیء و حرمة ملاقیه بالنسبة إلی غیر النّجاسات من المحرّمات، بل الثابت خلافها فإذن لا تنفع الرّوایة للمستدل أصلا؛ فإن مجرّد وجوب الاجتناب و التحریم لا یدلّ علی النجاسة حتی یدلّ علی نجاسة ملاقیه فیستدلّ بها للمقام.

مضافا إلی أنه علی تقدیر الدلالة لا ینفع فی المقام جدّا؛ لما عرفت: من عدم توهّم أحد کون کل من المشتبهین بالنجس نجسا هذا حاصل ما یستفاد من إفادته فی «الکتاب».

و قد یناقش فیه: بأن هذا المعنی المسلّم یکفی المستدلّ أیضا بناء علی کون الأحکام الوضعیّة حتی الطّهارة و النّجاسة- کما یظهر من الشهید قدّس سرّه- من الأمور الاعتباریة؛ فإن مرجع نجاسة المیتة علی هذا فی حکم الشارع إلی جعل وجوب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۴

الاجتناب عنها، فیرجع الأمر بالآخرة إلی الملازمة بین وجوب الاجتناب عن الشیء و ما یلاقیه، فیدل علی حکم المقام أیضا.

و دعوی: ابتناء الروایة حینئذ علی ثبوت الملازمة المختصّة بین الحکمین فی خصوص النّجاسات لا مطلقا، و إلّا لزمه تخصیص الأکثر القبیح، کما تری.

نعم، علی القول بکون الأحکام الوضعیّة حتی الطهارة و النجاسة مجعولة، أو أمورا واقعیّة کشف عنها الشارع، لم تدل الروایة علی حکم المقام علی تقدیر حملها علی ثبوت الملازمة بین نجاسة الشیء و نجاسة ما یلاقیه کما لا یخفی.

و المستظهر عند شیخنا قدّس سرّه نفی الجعل بالنسبة إلی الأحکام الوضعیّة مطلقا کما یفصح عنه کلامه فی الجزء الثالث من «الکتاب»[۳۰۶]، و إن لم یستبعد الوجه الأخیر بالنسبة إلی بعضها کالملکیّة و الزوجیّة و أضرابهما هذا.

و لکن یمکن أن یقال: إن المقصود من الرّوایة لیس بیان الملازمة أصلا، و إنما الغرض منها کون المیتة من النجاسات، و إلّا فأصل الحکم و هو تنجّس ملاقی النجس تعبّدا کان معلوما للسائل، فالغرض إرشاد السائل إلی نجاسته فتدبّر، هذا کله.

مع أن فی الجواب الأوّل و هو ضعف الروایة سندا غنی و کفایة، و کون الحکم المذکور فیها مسلّما بینهم لا یدلّ علی تمسّکهم فیه بالروایة مع وجود العموم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۵

المسلّم عندهم، بل ذکرها فی کلماتهم ربّما لا یدلّ علیه أیضا، فلعلّ الغرض تأیید العموم بها.

و هنا جوابان آخران عن الوجه الأول، سبقا ببالی القاصر ینبغی التعرّض لهما:

الأوّل: أن الظهور المذکور مضافا إلی ما عرفت من تطرّق المنع إلیه، موهون بخروج غیر النجاسات و المشتبهین بالنجس؛ إذ لم یذهب أحد إلی وجوب الاجتناب کلیّة عن ملاقی جمیع المحرّمات حتی ملاقی أحد المشتبهین بالحرام إذا لم یکن نجسا کما هو المستظهر حتی [عند] الخصم، فکیف یدّعی مع ذلک ظهور دلیل وجوب الاجتناب عن الشیء علی وجوب الاجتناب عمّا یلاقیه مع القطع بعدم إرادته فی أکثر الاستعمالات، بل کلّها إلّا نادرا؟

الثانی: أنه علی فرض ظهور ما دلّ علی وجوب الاجتناب عن الشیء علی وجوب الاجتناب عما یلاقیه و عدم وهنه بما ذکر فإنما هو بالنسبة إلی غیر المقام، و أمّا المقام فیعلم بقصر دلالة الدلیل علی وجوب الاجتناب عن نفس المشتبهین لیس إلّا.

و الوجه فیه: أنک قد عرفت: أن الدلیل علی وجوب الاجتناب و الاحتیاط فی الشبهة المحصورة أمران:

أحدهما: حکم العقل بذلک بعد تنجّز الخطاب و ثبوت الاشتغال بالواقع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۶

المردّد من جهة العلم الإجمالی علی ما عرفت شرح القول فیه.

ثانیهما: حکم الشرع به من جهة الأخبار المتقدّمة.

و من المعلوم عدم دلالة شیء منهما علی وجوب الاجتناب عن ملاقی المشتبه.

أمّا العقل فظاهر؛ من حیث أن حکمه بوجوب الاجتناب عن کل مشتبه من جهة کونه من أطراف الشبهة و من محتملات المعلوم بالإجمال و لا یتحقّق هذا المناط فی الملاقی- بالکسر- قطعا.

و أمّا الشرع: فلما عرفت: من أن مفاد الدال من الأخبار علی وجوب الاجتناب فی الشبهة المحصورة هو مفاد حکم العقل بذلک من دون زیادة و نقیصة، فهی مؤکّدة لحکم العقل بذلک حقیقة. ألا ترى إلی قوله علیه السّلام فی المرسلة-: أترکوا ما لا بأس به حذرا عمّا به البأس-؟

نعم، لو کان مفاده إثبات الحکم الشرعی الظاهری لوجوب الاجتناب عن کل مشتبه بحیث لم یکن ناظرا إلی حکم العقل أصلا- علی ما ذهب إلی بعض الأوهام- کان الاستدلال به علی حکم المقام مستقیما- علی تقدیر الإغماض عما عرفت- و دون إثباته خرط القتاد.

فإن قلت: کیف یمنع حکم العقل بوجوب الاحتیاط بالنسبة إلی الملاقی- بالکسر- مع أن مناط حکمه بوجوب الاحتیاط عن المشتبهین متحقق بالنسبة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۷

إلیه أیضا من حیث إن محلّ الکلام و البحث فی ملاقی أحد المشتبهین إنما هو فیما تأثر بالملاقاة؛ إذ لم یقل أحد بوجوب الاجتناب فیما لم یتأثر قطعا حتی فی ملاقی النجس، فضلا عن ملاقی المشتبه. و من المعلوم أن الأثر القائم بالملاقی- بالکسر- هو عین ما حکم به العقل و الشرع بوجوب الاجتناب عنه عند قیامه بالملاقی- بالفتح- و تحصّله فیه. و من المعلوم ضرورة عدم تأثیر تعدّد المحل و اختلافه و تغیّره و تبدّله فی حکم الحالّ، فإذا حکم بوجوب الاجتناب عن الأثر القائم بالملاقی- بالکسر- من حیث کونه عین ما کان قائما بالملاقی، بل من أجزائه حقیقة فیجب الحکم بوجوب الاجتناب عن محلّه أیضا؛ لعدم تغایر حکم الحال و المحلّ فی الشرع. و مقتضاه کما ترى، هو ثبوت الملازمة بین المتلاقیین فی الحکم کما لا یخفی.

قلت: مجرّد اختصاص النزاع و محلّ الکلام بصورة التأثّر لا یوجب الحکم بوجوب الاجتناب عن الملاقی بالکسر؛ ضرورة اختصاص النزاع أیضا بما إذا لم یکن فی الملاقی- بالکسر- ما یصدق علیه عنوان الملاقی- بالفتح- و إلّا فلا إشکال و لا خلاف فی الحکم بوجوب الاجتناب عنه سواء فی المقام، أو فی ملاقی النجس، أو المتنجّس.

و مجرّد التأثّر لا یوجب صدق العنوان علی الأثر القائم بالمتأثّر؛ ضرورة ارتفاع الصدق کثیرا بتلاقی الأجزاء و افتراقها و انعدام العنوان الصادق علیها عند الاجتماع من جهة دخل الهیئة الاجتماعیّة فی صدق العنوان. و من هنا یختلف

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۸

حکم الأجزاء عند الافتراق مع حکمها عند الاجتماع کثیرا کاختلاف الآثار الحسیّة.

و من هنا حکموا: بأن بقاء الأجزاء الصغار من الغایة فی محلّها فی التطهیر بالاستجمار، لا ینافی تحقق الطهارة. و إن بقاء اللون فی المصبوغ بالمتنجّس بل النجس، لا ینافی حصول الطهارة له بالتطهیر.

مع أن المحقّق عند محقّقی الحکماء: استحالة بقاء اللون مع انعدام العین القائم به رأسا من حیث استلزامه عندهم وجود العرض لا فی موضوع؛ من بقاء اللون فقط، و هو محال. و أن تفریق المال المغصوب و تجزیته یوجب انتقال العهدة و الضمان إلی القیمة فی کثیر من موارده إلی غیر ذلک مما تسالموا علیه و قالوا به، هذا ما یقال فی الجواب عن السؤال فی النظر الأوّل.

و لکن الذی یقتضیه النظر الثانی: ضعف کل من السؤال و الجواب.

أمّا السؤال فلابتنائه علی الغفلة عما هو محلّ النزاع و البحث؛ فإن الکلام إنما هو فی حکم الملاقی من حیث ملاقاته لما یجب الاجتناب عنه، و أما الأثر القائم فیما اتفق فلا إشکال فی وجوب الاجتناب عنه ما دام موجودا، لکن لا یجب إزالته بالطرق الشرعیّة

المقرّرة فی تطهیر النجاسات حتی یقال: إنه عین الالتزام بوجوب الاجتناب عن الملاقی- بالکسر- بل یکفی مجرّد زواله و لو بفعل غیر المکلّف کالریح و الشمس، أو بنفسه فی رفع الوجوب کما إذا فرض الملاقی المشتبه ماء مثلا لاقاه ثوب المکلف أو بدنه، فیبسا. فالحکم بوجوب الاجتناب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۸۹

عن الأثر القائم بالملاقی- بالکسر- ما دام موجودا لا دخل له بوجوب الاجتناب عن نفس الملاقی کما لا یخفی.

ثمّ إنّ هذا الذی ذکرنا فی بیان محلّ الکلام لیس مختصّا بالمقام، بل یجری فی ملاقی النجس المعلوم أیضا؛ فإن البحث فی دلالة ما دل علی وجوب الاجتناب عن النجس و هجره علی وجوب الاجتناب عن ملاقیه إنّما هو فی الملاقی من حیث هو لا فی الأثر القائم علیه فیما فرض قیامه به، و هذا الذی ذکرنا من غایة ظهوره لا یعتریه شبهة أصلا لمن کان له أدنی تأمل فی کلماتهم.

فإن قلت: لو کان الأمر کما ذکر لزم الحکم بطهارة أحد الإناءین إذا جفّ ماؤه المشتبه مثلا أو أهریق مع أنّ ظاهرهم عدم الالتزام بذلک.

قلت: لا إشکال فی لزوم الالتزام به فیما لم یوجد له طرف آخر یصیران موردین للعلم الإجمالی تنجّس أحدهما فإنه من جزئیّات محلّ البحث و أفراده، و استظهار عدم التزامهم بذلک فی غیر محلّه؛ إذ لا شاهد له أصلا، بل قضیّة إطلاق کلامهم و عمومه شموله للفرض کما لا یخفی.

و أمّا الجواب؛ فلأنه یتوجّه علیه:

أولا: ما توجّه علی السؤال؛ فإن ظاهره بل صریحه تسلیم کون النزاع فی الحال و المحلّ جمیعا، مع أنک قد عرفت فساده.

و ثانیا: بأنّ حدیث ارتفاع الصدق و العنوان و التسمیة بتفرّق الأجزاء أجنبیّ

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۰

عن المقام و إن کان صحیحا فی الجملة و مسلّما عند کل أحد؛ لأن حکم العقل بوجوب الاحتیاط عن کلّ واحد من المشتبهین لیس من حیث کونه ماء أو دبسا أو زبیبا أو سمنا مثلا حتی یقال بعدم صدق هذه العنوانات عند تشتت الأجزاء و تفرّقها، بل من حیث کونه مشتبها و طرفا للعلم الإجمالی.

و من المعلوم بقاء هذا العنوان و صدقه علی الأجزاء المتفرقة الصغار هذا.

مضافا إلی أن ارتفاع الصدق فی الجملة علی تقدیر کون الحکم العقلی للعنوانات الخاصّة لا یجدی بالنسبة إلی ما یکون عنوانه صادقا مع التفرق أیضا کما هو ظاهر. و القول بتتمیم المدّعی بعدم القول بالفصل کما تری.

و أمّا الأمثلة المذکورة لارتفاع الحکم الشرعی بارتفاع العنوان المعلّق علیه الحکم بتفرّق الأجزاء؛ فإن کان المقصود منها إثبات ذلک فی الجملة فقد عرفت:

أنه لا خفاء فیه و لیس محلّا لإنکار أحد، لکنّه لا ینفع فی المقام أصلا. و إن کان المقصود منها إثبات الکلیّة، فتطرّق المنع إلیه جلیّ هذا.

مع ما عرفت: من عدم لحوق الحکم فی المقام للعنوانات الخاصّة، مضافا إلی تطرّق المناقشة إلی بعض الأمثلة المذکورة کما فی مثال الاستجمار؛ فإن حکم الشارع و الأصحاب قاطبة بطهارة المحلّ مع بقاء [ال] أجزاء الصغار فیه لیس من حیث ارتفاع التسمیة و العنوان، و إلّا لزم الحکم بطهارته و الحال هذه إن کان

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۱

تطهیره بالماء أیضا، مع أنه خلاف قضیّة کلماتهم و اتّفاقهم علی بقاء النجاسة مع بقائها فی المحلّ، بل من جهة صدق عنوان النّقاء علیه عرفا الذی تعلّق به الحکم بالطهارة فی الاستجمار دون التطهیر بالماء و لو مثل ۳۰۷] بماء الاستنجاء من حیث حکمهم بطهارته مع

اجتماع الشرائط فیه فیما لو وجد فیه [ال] أجزاء الصغار من الغایة ما لم یبلغ حدّ التغیّر کان أولی، فتأمل.

و ثالثا: بأن ملاقاة شیء لأحد المشتبهین لیس ملازما لاستصحاب بعض أجزائه، کما أن محلّ الخلاف لیس مختصّا به، بل الکلام فیه من حیث الملاقاة. کما أن الکلام فی ملاقی النّجس من حیث الملاقاة أیضا علی ما عرفت الإشارة إلیه.

فتلخّص مما ذکرنا کله: فساد الملازمة المدّعاة فی کلام الجماعة بین وجوب الاجتناب عن شیء و وجوب الاجتناب عما یلاقیه. نعم، قد یستفاد منه بواسطة بعض الأمارات الخارجیّة کما فی ملاقی البلل المشتبه الخارج قبل الاستبراء، فإنه استفید من أمر الشارع بالطهارة عقیبه کونه من جهة تقدیم ظهور نجاسته من جهة الغلبة علی الأصل، فالأمر بالطهارة من حیث الحکم الظاهری بکونه نجسا فیحکم بترتیب جمیع الآثار علیه التی منها نجاسة ما یلاقیه، فلم یدلّ مجرّد الأمر بالاجتناب عنه أو الطهارة عقیبه علی وجوب الاجتناب عما یلاقیه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۲

فلا تعلّق له بالملازمة المذکورة أصلا.

و ممّا ذکرنا فی بیان حال ملاقی البلل یندفع تعجّب صاحب «الحدائق» قدّس سرّه من حکم الأصحاب بنجاسة ما یلاقیه و طهارة ملاقی أحد المشتبهین، مع أنه لم یحکم الشارع فی البلل و الملاقی- بالفتح- إلا ببعض أحکام النجاسة و هو وجوب الاجتناب فی الملاقی و وجوب الوضوء عقیب البلل ۳۰۸] هذا. و ظاهر عبارة «الکتاب» کون کلام صاحب «الحدائق» فی نفس البلل لا فیما یلاقیه.

هذا بعض الکلام فی المسلک المعروف لإثبات وجوب الاجتناب عن ملاقی أحد المشتبهین.

فی ذکر المسلکین الآخرین لوجوب الإجتناب عن الملاقی

و هنا مسلکان آخران تعرّض لأحدهما شیخنا الأستاذ العلّامة فی «الکتاب» من دون ابتنائهما علی المسلک المعروف لا بدّ من التعرّض لهما.

الأوّل: أن الملاقی- بالکسر- مورد للعلم الإجمالی بالنجاسة کالملاقی- بالفتح- غایة ما هناک کونهما معا طرفا و صاحب الملاقی طرفا آخر، فهو نظیر ما لو قسّم أحد المشتبهین قسمین و جعل کلّ فی إناء فإنه لا ریب فی وجوب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۳

الاجتناب عنهما معا و لا خلاف فیه أیضا فیلزم أن یحکم به فی المقام أیضا.

و هذا الوجه هو الذی أشار إلیه شیخنا قدّس سرّه فی «الکتاب» بقوله: «فإن قلت:

وجوب الاجتناب عن ملاقی المشتبه و إن لم یکن من حیث ملاقاته له ... إلی آخر ما أفاده»[۳۰۹].

و حاصله: کون الملاقی کالملاقی طرفا، فإما أن یحکم بعدم جریان الأصل فیه کما فی الملاقی و صاحبه لمکان العلم الإجمالی، أو یتعارض الأصل فیه مع الأصل فی صاحب الملاقی علی الوجهین فی الرجوع إلی أصالة الاحتیاط کما عرفت الکلام فیهما، غایة ما هناک: کون الأصل فی صاحب الملاقی فی الفرض معارضا بأصلین معاضدین، لکنّه لا یجدی بعد البناء علی عدم الترجیح فی تعارض الأصول، بل قد یقال: بکون المقام أولی بالحکم بوجوب الاجتناب فیه عن ملاقی النجس المعلوم مع الإغماض عن سببیّة الملاقاة فیه لنجاسته بحکم الشارع هذا.

و لکنّک خبیر بفساد هذا المسلک ابتنائه علی المغالطة الواضحة؛ حیث إنّه عند التأمّل مبنیّ علی ما أوضحنا لک فساده غایة الإیضاح؛ من کون النزاع فیما کان من أجزاء الملاقی موجودا فی الملاقی- بالکسر- و إنه من باب مجرّد تبدّل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۴

المحلّ و الاجتماع و الافتراق. و من هنا توهّم کون الملاقی- بالکسر- طرفا للعلم الإجمالی.

و إذ قد عرفت فساده بما لا مزید علیه تبیّن لک فساد دعوی کون الملاقی طرفا کالملاقی، فظهر منه فساد جریان الوجهین للرجوع إلی قاعدة الشغل و الاحتیاط فی المشتبهین بالنسبة إلی الملاقی- بالکسر-.

أمّا عدم جریان حصول الغایة للطهارة و الحلّیّة فی المشتبهین فی المقام من حیث کون الغایة فیهما الأعمّ من العلم الإجمالی و العلم التفصیلی فلا یجری الأصل؛ فلأنه إنّما یعتبر بالنسبة إلی محتملات هذا المعلوم بالإجمال و الملاقی لیس من محتملاته قطعا.

و أمّا التعارض و التساقط؛ فلأن الأصل فی الملاقی- بالکسر- لیس فی مرتبة الأصل الجاری فی المشتبهین؛ لکون الشّکّ فیه مسبّبا عن الشبهة القائمة بالمشتبهین و الشک المحقق بالنسبة إلیهما، فلا معنی لجریانه مع جریان الأصل فیهما حتی یعارضه الأصل فی الملاقی- بالفتح- و یعارض الأصل فی صاحبه علی ما هو الشأن فی کل أصل کان الشک المأخوذ فیه مسبّبا عن الشکّ فی مجری غیره من الأصول؛ فإنه لا یحکم بجریانهما معا فی زمان واحد سواء کانا متخالفین و متنافیین بحسب المفاد، أو معاضدین کما ستقف علی شرح القول فیه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۵

فی الجزء الثالث ۳۱۰].

فجریان الأصل فی الشکّ المسبّبی مشروط بعدم جریان الأصل فی الشک السببی فی زمان جریانه سواء لم یجر أصلا، أو جری و حکم بعدم الالتفات إلیه من جهة معارضة ما هو فی مرتبته من الأصول بناء علی کون الحکم فی تعارض الأصول هو التساقط، کما هو الحق المحقّق فی محله کما ستقف علیه و المفروض فی المقام، فإذا حکم بتعارض الأصلین فی المشتبهین و تساقطهما فیجری الأصل فی الملاقی سلیما لعدم أصل فی المشتبهین بعد التساقط بالفرض.

و هذا ما قرع سمعک: من أنّ الأصل فی الشکّ السببی حاکم علی الأصل فی الشکّ المسبب و بمنزلة الدلیل بالنسبة إلیه مطلقا سواء کانا متنافیین، أو متوافقین، من جنسین، أو من جنس واحد؛ حیث إن الحکومة بل الورود أیضا لا یختصّ بموارد وجود الدلیل و الأصل فی المسألة، بل قد یتحقّقان فی موارد وجود الأدلّة الاجتهادیّة، أو الأصول غایة ما هناک: عدم تحقّق التعارض بین الدلیل و الأصل أصلا و رأسا و تحقّقه بین الأدلة و الأصول فی الجملة، علی ما ستقف علی تفصیل القول فیه فی الجزء الثالث و الرابع من «الکتاب»[۳۱۱] و التعلیقة[۳۱۲].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۶

فما دام یکون الأصل فی المشتبهین جاریا لم یجر الأصل فی الملاقی- بالکسر- فإذا حکم بعدم جریانه فیهما، أو جریانه فیهما مع تعارضهما و تساقطهما علی أضعف الوجهین جری الأصل فی الملاقی- بالکسر- و هذا مطّرد فی جمیع ما یکون الشکّ فی مجری أحد الأصلین مسبّبا عن الشکّ فی مجری الآخر إلّا فی الأصل الموضوعی و الحکمی فیما إذا کان الشک فی الحکم مسبّبا عن الشک فی بقاء الموضوع؛ حیث إنه لا یجری الأصل الحکمی مطلقا سواء جری الأصل الموضوعی أو لا.

و لأجل ما ذکر حکمنا تبعا للمحقّقین عند تتمیم الماء النجس کرّا بطاهر:

بأن مقتضی القاعدة بعد الحکم بتعارض الاستصحابین فی المتمّم و المتمّم بناء علی عدم جعل الملاقاة مقتضیا و الکرّیة عاصمة بعد قیام الإجماع علی اتحاد حکم ماء الواحد هو الحکم بتساقطهما و الرجوع إلی قاعدة الطهارة الجاریة فی الماء، أو جمیع الأشیاء، و لا یجعل معاضد الاستصحاب الطهارة و لا معارضا لاستصحاب النجاسة و إن قلنا بالترجیح فی تعارض الأصول أیضا کالأدلّة علی خلاف التحقیق الذی تقف علیه فی محلّه؛ من حیث إن الترجیح بین المتعارضین فیما کانت المزیّة فی مرتبتهما، و من هنا: لا نقول بترجیح الأدلّة بموافقة الأصول.

نعم، علی القول بعدم التنویع و کون الکریّة عاصمة یمکن الحکم بالنجاسة فی الفرض من غیر أن یحکم بجریان الأصلین بناء علی استفادة اعتبار سبق

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۷

الکریّة علی الملاقاة فی الاعتصام من قوله علیه السّلام: (إذا بلغ الماء قدر کر لم ینجّسه شیء)[۳۱۳]، (أو لم یحمل خبثا)[۳۱۴]، کما فی بعض الروایات، و إن کانت الاستفادة نظریّة و إلّا حکم بتعارضهما و الرجوع إلی القاعدة من حیث إن المقتضی المقارن لوجود المانع لا- یعلم تأثیره، کما أنه لا- یعلم تأثیر المانع أیضا فیتعارض الأصل من الجانبین فتأمل. و کذا حکم غیر واحد فی غسل محل النجس بماءین مشتبهین بعد الحکم بتساقط أصالتی عدم سبق کل من الظاهر و النجس و تقدّم الغسل به إلی قاعدة الطهارة لعدم کونها فی مرتبة الأصلین.

و إن کان هناک قولان آخران؛

أحدهما: الحکم بنجاسته من حیث جریان استصحاب النجاسة و لو بالنسبة إلی الکلی الغیر المعلوم الزوال و إن علم بارتفاع بعض خصوصیاته.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۸

ثانیهما: الحکم بطهارته من حیث جریان استصحاب الطهارة الحاصلة عقیب زوال النجاسة الأولیّة قطعا، و هذا معنی الأخذ بضدّ الحالة السّابقة فی أمثال المقام کما هو أحد الأقوال فی المسألة، و إن کان الأوجه فی المسألة: الحکم بالاجتناب عن المحلّ، کما أن الأوجه عند التوضّی، أو الغسل بهما- غفلة- الحکم بعدم الاقتصار علیهما و التیمّم معهما عند انحصار الماء فیهما و تحصیل الطهارة المتیقّنة للمحلّ و إعادتهما عند التمکّن من الماء الطاهر الیقینی.

ثمّ إن هذا الذی ذکرنا من حکومة الأصل فی الشکّ السببی علی الأصل فی الشک المسبّب و عدم تعارضهما و عدم جریان الثانی ما دام الأوّل جاریا و جریانه فیما لا یجری فعلا و لو من جهة التعارض و التساقط إلّا فی الأصل الموضوعی و الحکمی فیما عرفت من الفرض، و إن کان أمرا واضحا فی نفسه ستقف علی شرح القول فیه فی محلّه مع وضوحه، إلّا أنه مع ذلک قد خالف فیه المحقّق القمّی فی بعض کلماته و إن وافقه فی بعضها الآخر، و بعض أفاضل من تأخّر.

بل قد یظهر المخالفة عن بعض المتقدمین من الأصحاب (رضوان اللّه علیهم) کما یظهر مما أفاده المحقق قدّس سرّه فی باب الاستصحاب ۳۱۵]، فإنه عارض استصحاب الطهارة فیما ستقف علی کلامه باستصحاب اشتغال ذمّة المصلّی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۳۹۹

بالصلاة و غیره فیما یتلو علیک فی باب «الاستصحاب» إن شاء اللّه تعالی.

الثّانی: ما لم یتعرّض له شیخنا الأستاذ العلامة فی «الکتاب» و إن أشار إلیه فی مجلس البحث؛ من أن الحکم بوجوب الاجتناب عن الملاقی- بالکسر- لیس من جهة المدّعاة فی کلام من تقدم حتی یمنع علی ما سمعته و لا من جهة کونه من أطراف العلم الإجمالی المتحقق فی الشبهة المحصورة علی ما عرفت لکی یجاب عنه مما عرفت، بل من جهة علم إجمالی آخر هو من أطرافه قطعا و هو العلم بتنجّسه، أو نجاسة صاحب الملاقی- بالفتح- و وجود هذا العلم الإجمالی ممّا لا یقبل الإنکار جدّا، و قد أسمعناک مرارا فی مطاوی کلماتنا تبعا لشیخنا: أنّه لا فرق فی تأثیر العلم الإجمالی فی تنجّز الخطاب بالمعلوم و وجوب الاحتیاط عن أطرافه بین تعلّقه بخطاب مفصل و تعلّقه بخطاب مردّد بین الخطابین کما فی المقام؛ حیث إنه یعلم بتوجّه أحد الخطابین إلیه: إمّا الخطاب بالاجتناب عن النجس، أو الخطاب بالاجتناب عن المتنجّس.

و قد رأیت بعض أفاضل أهل العصر[۳۱۶] یجعل لزوم هذا المحذور من القول بالتعمیم الذی ذکرنا دلیلا علی بطلانه بعد مسلّمیّة عدم وجوب الاحتیاط عن ملاقی بعض أطراف الشبهة فی زعمه هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۰

و لکنّک خبیر بضعف هذا الوجه أیضا کالوجه السابق، بل کونه أضعف منه بمراتب عند التّأمّل بعد البناء علی التعمیم المذکور کما

علیه مبنی هذا الوجه حیث إن المعلوم بالإجمال خطاب مفصّل لا- تردّد فیه أصلا، و إن تردّد متعلّقه بین المشتبهین أو المشتبهات بالشبهة المحصورة، فإنا نعلم بتوجّه الخطاب بالاجتناب عن النّجس إلی المکلّف العالم بالإجمال جزما و لا تردّد فی تحقّقه و تنجّزه، غایة ما هناک: أنه یحتمل بالشک البدوی الغیر المقرون بالعلم الإجمالی أصلا توجّه خطاب آخر إلیه بالنسبة إلی الملاقی- بالکسر- من حیث احتمال کون متعلّق الخطاب المعلوم بالإجمال الملاقی- بالفتح- من المشتبهین، و مجرّد ضم هذا المحتمل إلی صاحب الملاقی و ملاحظتهما معا و الغض و قطع النظر عن الملاقی- بالفتح- لا یوجب تغیّر الواقع قطعا.

فإن أراد المستدلّ وجود علمین و معلومین أحدهما تعلّق بالخطاب المفصّل، و الآخر بالخطاب المردّد، فالحوالة علی الوجدان. و إن أراد وجود علم واحد تعلّق بالخطاب المردّد بحیث یکون بعض أطرافه المشتبهین و بعض أطرافه الملاقی- بالکسر- فیقول: أعلم إجمالا بنجاستهما، أو تنجّس الملاقی فهو أشد ضعفا؛ لما عرفت مرارا: من أن تنجّسه من لوازم کون النجس الملاقی- بالفتح-، فهذا احتمال حدث من العلم بخطاب مفصّل تعلّق بأحد المشتبهین، لا أنه طرف له بحیث یکون المعلوم مردّدا بین الخطابین و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا، و إن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۱

سلکه بعض السادة من أفاضل أهل العصر عند مناظرتی معه فی المسألة للقول بوجوب الاحتیاط عن ملاقی بعض المشتبهین.

ثمّ إنه لا فرق فی فساد هذا الوجه أیضا بین المسلکین للقول بوجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة کما هو ظاهر.

فتبیّن ممّا ذکرنا کله: أنه لا مناص عن القول بما ذهب إلیه المشهور فی المسألة: من عدم وجوب الاحتیاط عن ملاقی بعض المشتبهین و الرجوع إلی الأصل الجاری فیه. نعم، لو حکمنا بوجوب الاجتناب عن المشتبهین فیما کانا مسبوقی النجاسة من جهة الاحتیاط بعد إلغاء الاستصحابین، بل من جهة الاستصحاب- نظرا إلی عدم لزوم مخالفة قطعیّة لتکلیف إلزامی من العمل بالاستصحابین فی الفرض علی ما أشرنا إلیه فی مطاوی کلماتنا و سنفصّل القول فیه فی محلّه- لم یکن بدّ من القول بوجوب الاجتناب عن الملاقی من جهة الحکم بتنجّسه فی مرحلة الظاهر من جهة استصحاب نجاسة الملاقی و لا یعارضه أصالة الطهارة فی الملاقی من جهة حکومته علیها کما هو ظاهر، و لعلّه خارج عن مورد کلام المشهور و إن کان شیخنا یزعم إطلاقه کما ستقف علی کلامه فی ذلک.

کما أنه لا یکون بدّ من الاحتیاط عن الملاقی فیما تحقق له طرف بحیث یعلم بتنجّس أحدهما کما إذا لاقی الشیئان المشتبهین بأن لاقی أحدهما أحدهما و لاقی الآخر الآخر فیما انحصر العلم الإجمالی فی الشیئین لعین ما عرفت من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۲

الدلیل لوجوب الاحتیاط بالنسبة إلی المشتبهین.

(۱۱۴) قوله قدّس سرّه: (و لو کان ملاقاة شیء لأحد المشتبهین ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۴۴)

أقول: ما تقدّم من الکلام کلّه فی حکم الملاقی إنّما هو بالنسبة إلی إحدی صور المسألة و هی: ما لو کان ملاقاة شیء لأحد المشتبهین بعد العلم الإجمالی و کان الملاقی- بالفتح- موجودا.

بقی الکلام فی حکم باقی الصور المتصوّرة فی المسألة و هی أربع صور لا خامس لها:

الأولی: ما لو کانت الملاقاة قبل العلم الإجمالی مع بقاء الملاقی- بالفتح- و لا إشکال فی عدم وجوب الاحتیاط عن الملاقی فی هذه الصورة أیضا کالصورة السابقة لعین ما عرفت من الوجه فی تلک الصّورة.

الثانیة: ما لو کانت الملاقاة قبل العلم الإجمالی و حصل العلم بعد فقد الملاقی- بالفتح- و لا إشکال فی وجوب الاحتیاط عن الملاقی- بالکسر- فی هذه الصورة و قیامه مقام الملاقی فی وجوب الاجتناب عنه، أمّا علی ما اختاره غیر واحد من المسلک للحکم بوجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة من تعارض الأصلین فی المشتبهین تساقطهما و الرجوع إلی قاعدة الاحتیاط من جهة العلم الإجمالی، فواضح؛ حیث إن الأصل فی الملاقی- بالکسر- فی الفرض لا محالة بالأصل فی صاحب الملاقی؛ حیث إنه لم یجر الأصل

فی الملاقی- بالفتح- حتی یعارضه الأصل فی صاحبه و یبقی الأصل فی الملاقی- بالکسر- سلیما بعد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۳

تعارضهما و تساقطهما.

أمّا قبل حصول العلم الإجمالی فظاهر؛ لعدم شکّ فیه، أو عدم معارض للأصل الجاری فیه مع فرض الشکّ فیه. أمّا بعده فلفرض عدم وجوده حتی یجری الأصل فیه و یعارض الأصل فی صاحبه؛ ضرورة عدم جریان الأصل فی المعدوم؛ لأن حکم الشارع بالبناء علی طهارة الشیء إنّما یستقیم بالنسبة إلی ما یمکن حکمه بوجوب الاجتناب عنه و المعدوم لیس قابلا لذلک جزما.

فإن شئت قلت: إن المعدوم الذی لا یمکن وجوده لا یمکن تعلّق الحکم الشرعی به سواء کان واقعیّا أو ظاهریّا ترخیصیّا أو إلزامیّا فإذا لم یجر الأصل فی الملاقی- بالفتح- کان الأصل فی صاحبه معارضا للأصل فی الملاقی- بالکسر- لا محالة فیتساقطان و یرجع إلی الاحتیاط بالنسبة إلیهما؛ حیث إنه یلزم من الرجوع إلی الأصل بالنسبة إلیهما طرح العلم الإجمالی الموجود فیهما فلا بدّ من الحکم بالاحتیاط الکلیّ علی ما هو الوجه فی الحکم بوجوب الاحتیاط فی أصل مسألة الشبهة المحصورة بالفرض.

و بالجملة: المحذور اللازم من الرجوع إلی الأصلین فی أصل المسألة یلزم من الجروع إلی الأصلین بالنسبة إلی الملاقی- بالکسر- و صاحب الملاقی- بالفتح- فلا مناص عن الرجوع إلی قاعدة الاحتیاط اللازم هذا علی مسلک التعارض و التساقط و الرجوع إلی قاعدة الاحتیاط فی أصل المسألة، و أمّا علی المسلک الذی اخترناه تبعا لشیخنا و وفاقا لغیر واحد: من عدم جریان أصالتی الطهارة و الإباحة فیما وجد العلم الإجمالی المنجّز للخطاب لحصول الغایة الرافعة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۴

للأصلین و کون الاحتیاط مرجعا من أول الأمر فیجب الاحتیاط عن الملاقی- بالکسر- فی الفرض أیضا؛ نظرا إلی ما عرفت مرارا و ستعرفه: من عدم الفرق فی مانعیّة العلم الإجمالی من الأصل بین تعلّقه بالخطاب المفصّل المنجّز علی کل تقدیر و بین تعلقه بالخطاب المردّد المنجّز کذلک.

ضرورة تعلّق العلم فی الفرض بالقسم الثانی؛ حیث إنه یعلم بعد العلم بنجاسة أحد المشتبهین فی المقام بتعلّق أحد الخطابین بالنسبة إلیه و هو قوله:

«اجتنب عن النجس»، علی تقدیر کون الباقی من المشتبهین مصداقا له أو قوله:

«اجتنب عن المتنجّس»، علی تقدیر کون النجس هو المفقود.

و أمّا عدم الالتزام بذلک فی الصورتین الأولیین؛ فلما عرفت: من عدم ترتید فی الخطاب المعلوم بالإجمال أصلا غایة ما هناک احتمال وجود خطاب آخر بالشکّ البدوی فیرجع بالنسبة إلیه إلی الأصل السلیم.

الثالثة: ما لو کانت الملاقاة بعد العلم الإجمالی مع فقد الملاقی- بالفتح- بعده أیضا لا إشکال فی هذه الصّورة فی عدم وجوب الاجتناب عن الملاقی و عدم قیامه مقام الملاقی أیضا علی کل من المسلکین فی وجوب الاحتیاط عند العلم الإجمالی.

أمّا علی مسلک التعارض و التساقط فسلامة الأصل فی الملاقی فی الصورة کالصورتین الأولیین عن معارضة الأصل فی صاحب الملاقی لسقوطه من جهة المعارضة للأصل فی الملاقی- بالفتح- فلا یمکن عوده بعد فقده فیکون الأصل فی الملاقی سلیما و لو لا ذلک لأمکنت الحیلة فی الحکم بجواز ارتکاب أحد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۵

المشتبهین بإتلاف أحدهما و إبقاء الآخر حیث إنه یعود الأصل فیه سلیما بناء علی التوهم المذکور، مع أنه کما تری بمکان من الضعف و السقوط بحیث لم یتوهمه أحد.

و أمّا علی ما اخترنا من المسلک فی وجوب الاحتیاط فالأمر أوضح؛ لعدم جریان الأصل فی المشتبهین فی الفرض أصلا حتی یتوهّم

المنع من الرجوع إلی الأصل فی الملاقی- بالکسر-.

فإن شئت قلت: إن الملاقی فی الصورة لیس طرفا للعلم الإجمالی أصلا، فکیف یؤثّر فی المنع عن الرجوع إلی الأصل فیه؟

و توهّم العلم الإجمالی بالخطاب المردّد فی الفرض قد عرفت فساده بما لا مزید علیه فی الصورتین الأولیین.

الرابعة: ما لو کانت الملاقاة قبل العلم الإجمالی مع کون فقد الملاقی و حصول العلم متقارنین، و لا إشکال فی الحکم بوجوب الاجتناب عن الملاقی- بالکسر- فی هذه الصورة و قیامه مقام الملاقی کالصورة الثانیة علی المسلکین فإن تقارن الفقد مع حصول العلم أوجب عدم الأثر للعلم بالنسبة إلی المفقود و قیام ما لاقاه مقامه فیکون الأصل فیه معارضا لا محالة للأصل مع الطرف الآخر، کما أنّ العلم الإجمالی بتنجّسه أو نجاسة الطرف الآخر یکون مؤثّرا فی وجوب الاحتیاط بالنسبة إلیهما فالمسلکان لوجوب الاحتیاط یقتضیان الحکم به فی هذه الصورة من غیر فرق بینهما أصلا کما لا یخفی.

نعم، لمّا کان المختار عندنا من المسلکین: الأخیر منهما تبعا لشیخنا قدّس سرّه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۶

و کان المعلوم بالإجمال فی هذه الصورة- کالصّورة الثانیة- الخطاب المردّد و کان فی تأثیره کلام، بل وجوه- تقدّم شرح القول فیه فی الجزء الأول من «الکتاب»[۳۱۷] و التعلیقة[۳۱۸]، و إن کان المختار إلحاقه بالخطاب المفصّل مطلقا- أمر شیخنا الأستاذ العلّامة بالتأمل ۳۱۹] عقیب الفراغ من بیان حکم الصّورة الثانیة المشارکة للمقام فی الحکم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۰۷

*** التنبیه الخامس:**

اشارة

قوله: (الخامس: لو اضطرّ إلی ارتکاب بعض المحتملات فإن کان ...

إلی آخره)[۳۲۰]. (ج ۲/ ۲۴۵)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۱۴

جنبش ترجمه
Translation Movement

لو اضطرّ إلی إرتکاب بعض الأطراف

أقول: توضیح الکلام فی المقام علی وجه یرفع الحجاب عن وجه المرام:

هو أنه إذا حصل الاضطرار إلی ارتکاب بعض المحتملین، أو بعض المحتملات فی الشبهة المحصورة بحیث یحتمل انحصار المعلوم بالإجمال فیه فی الصورة الثانیة:

إما لدفع عطش مضرّ بحاله، أو معالجة مرض، فلا یخلو؛ إمّا أن یکون الاضطرار إلی واحد معیّن من أطراف الشبهة، کما إذا کان أحدهما ماء و الآخر ماء لرمّان مثلا، فاضطرّ إلی شرب الماء من جهة رفع العطش، أو إلی شرب ماء الرمّان من جهة المعالجة أو إلی واحد غیر معیّن، کما إذا کانت أطراف الشبهة جمیعها ماء، أو ماء الرمّان فاضطرّ المکلّف إلی شرب بعضها من جهة فقد غیرها من المیاه الغیر المقرونة بالعلم الإجمالی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۱۵

و علی کل تقدیر؛ إمّا أن یکون الاضطرار قبل العلم الإجمالی، أو بعده، أو معه.

أمّا لو کان الاضطرار إلی واحد معیّن:

فإن کان قبل العلم الإجمالی، فلا إشکال فی عدم وجوب الاجتناب عن غیر المضطرّ إلیه أیضا لعدم تأثیر العلم الإجمالی فی الفرض

فی الخطاب المنجّز حتی یحکم بوجوب الاجتناب عن غیر ما قضت الضرورة بجواز ارتکابه؛ حیث إن الحرام، أو النجس لو کان هو المضطرّ إلیه لم یحدث بالعلم الإجمالی خطاب بالاجتناب عنه أصلا، غایة ما هناک: احتمال وجود الخطاب باحتمال کون الحرام، أو النجس غیر المضطرّ إلیه فیکون کالشبهة البدویّة فی تعیین الرجوع إلی الأصل لا الرجوع إلی أصالة الاحتیاط علی ما أسمعناک شرح القول فیه مرارا: من أن العلم الإجمالی الغیر المؤثّر فی الخطاب المنجّز علی کل تقدیر وجوده کعدمه؛ ضرورة عدم تأثیره فی الاشتغال الیقینی حتی یقتضی بحکم العقل و الشرع من جهة دفع الضرر المحتمل المقدّمة العلمیّة البراءة الیقینیة.

و إن کان بعده فلا إشکال فی وجوب الاجتناب عن غیر المضطر إلیه کما لو لم یکن هناک اضطرارا لما أسمعناک سابقا: من أنه بعد تنجّز الخطاب الاجتناب عن الحرام الواقعی یجب بحکم العقل إطاعته فی المقدار المقدور من المحتملات و یقبح بحکمه إذن الشارع فی ارتکاب جمیع الأطراف فیجب بحکم العقل الاجتناب عن غیر المضطرّ إلیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۱۶

فإن شئت قلت: إن مقتضی اعتبار العلم الإجمالی و کونه مؤثّرا فی الخطاب المنجّز- کما هو المفروض فی المقام- احتمال الضّرر فی کل محتمل من أطرافه، و الاضطرار إلی واحد معیّن بعده لا یقتضی إلّا ارتفاع الاحتمال المذکور بالنسبة إلیه فی حکم العقل علی تقدیر المصادفة للحرام، فیلقی ۳۲۱] بالنسبة إلی غیره من محتملات المعلوم بالإجمال، فیجب بحکم العقل الاجتناب عن جمیع ما عداه؛ دفعا للضّرر المحتمل، هذا بناء علی ما قضی به التحقیق فی باب إذن الشارع فی ارتکاب بعض أطراف الشبهة و بنی علیه شیخنا الأمر علیه فی الجزء الأوّل من «الکتاب»: من عدم لزوم جعل البدل الظاهری للواقع علی الشارع عند إذنه فی ارتکاب بعض أطراف الشبهة.

و أما بناء علی ما بنی الأمر علیه فی هذا الجزء: من عدم جواز الإذن علیه فی ارتکاب البعض إلّا بعد جعل الاجتناب عن غیره من الأطراف بدلا ظاهریّا عن اجتناب الحرام الواقعی فکذلک أیضا؛ لأن المفروض تنجّز الخطاب بالواقع من جهة العلم الإجمالی الحاصل قبل الاضطرار، فلا یجوز الإذن من الشارع إلّا بعد جعل البدل علی ما هو مبنی هذه الطریقة، و هذه بخلاف الصورة الأولی؛ فإن المفروض فیها حصول الاضطرار قبل العلم الإجمالی، و قد حکم بکونه مانعا من تنجّز الخطاب بالواقع المعلوم فلیس هناک خطاب إلزامی منجّز بالنّسبة إلی الواقع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۱۷

حتی یمنع من إذن الشارع فی محتملاته إلّا بعد جعل البدل له هذا.

و إن کان مع العلم الإجمالی فلا إشکال أیضا فی عدم وجوب الاحتیاط بالنسبة إلی غیر المضطرّ إلیه کما فی الصّورة الأولی؛ لأنّ حصول الاضطرار مع العلم یمنع من تأثیره فی إحداث الخطاب المنجّز بالنسبة إلی المعلوم بالمعنی الذی عرفته مرارا، فلا مقتضی للحکم بوجوب الاحتیاط بالنسبة إلی غیر المضطرّ إلیه هذا کلّه فیما لو کان الاضطرار إلی ارتکاب واحد معیّن من المشتبهین، أو المشتبهات.

و أمّا لو کان إلی ارتکاب واحد غیر معیّن فالحقّ: هو وجوب الاجتناب عن غیر المضطر إلیه فیما کان الاضطرار قبل العلم الإجمالی فضلا عن القسمین الأخیرین؛ لعدم مانعیّة الاضطرار إلی الغیر المعیّن عن تنجّز الخطاب بالنسبة إلی الحرام المعلوم بالمعنی المقصود الذی عرفته مرارا و اجتماعهما؛ فإنّه لو فرض انقلاب علمه الإجمالی بالعلم التفصیلی و علم کون الحرام الواقعی هو هذا بالخصوص أو ذاک لم یمنع الاضطرار إلی ارتکاب أحدها لا علی التعیین عن الأمر بالاجتناب عنه منجّزا.

مثلا: إذا کان هناک إناءان من ماء الرمّان و اضطرّ المکلّف من جهة المعالجة و انحصار ماء الرمّان فیهما إلی شرب أحدهما من غیر فرق بینهما أصلا فی رفع حاجته و اضطراره، ثم علم بوقوع قطرة من البول مثلا فی أحدهما لم یکن إشکال فی صحّة توجیه الخطاب بالنجس الواقعی فی الفرض و المثال بالمعنی الذی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۱۸

عرفته، و عدم صلاحیّة سبق الاضطرار إلی شرب أحدهما لا علی التعیین للمانعیّة عن توجیه الخطاب فیه.

و هذا و إن کان أمرا ظاهرا لا- سترة فیه عند التأمّل و النظر التام، إلّا أنّه لمکان غموضه فی أوّل النظر توجّه علیه سؤال أورده فی «الکتاب» بقوله:

«فإن قلت: ترخیص ترک بعض المقدّمات دلیل علی عدم إرادة الحرام الواقعی ...

إلی آخره»[۳۲۲].

وجوب الإحتیاط الکلّی فی الشبهة المحصورة و الجواب عنها

و توضیحه: أن التکلیف بالواقع المجهول إن کان ثابتا و باقیا فلا یجوز الاکتفاء فی امتثاله بغیر الاحتیاط الکلّی و الاجتناب عن جمیع أطراف الشبهة؛ لعدم إحراز الواقع بدونه، و إن لم یکن بالواقع بما هو هو باقیا کما هو قضیّة تجویز ارتکاب بعض أطراف الشبهة فلا مقتضی لوجوب الاحتیاط الجزئی و الاجتناب عن بعض أطراف الشبهة.

فإن شئت قلت: إن ترخیص الشارع لارتکاب بعض أطراف الشبهة دلیل علی عدم تعلّق الإرادة الحتمیّة بالاجتناب عن الحرام الواقعی من غیر فرق بین ترخیص البعض المعیّن أو المردّد؛ فإن الإذن فی ترک المقدّمة المطلقة کاشف عن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۱۹

ارتفاع وجوب ذیها، کما أنّ إیجابه ملازم فی حکم العقل لإیجابها علی ما حقّقنا القول فیه فی بحث «مقدّمة الواجب» فالتلازم من الطرفین.

و الحاصل: أن المضطر إلیه الذی یرتکبه المکلّف لو کان حراما فی علم اللّه قبح توجّه الخطاب بالنسبة إلیه، فلم یبق إلّا احتمال توجّه الخطاب بالنسبة إلی المکلّف المضطر مطلقا، فیرجع إلی البراءة لا- إلی الاشتغال لرجوع الشک مع الاضطرار إلی الشک فی أصل التکلیف هذا.

و قد سبق ذکر هذه الشبهة فی الجزء الأوّل عند الکلام فی حجیّة مطلق الظنّ [۳۲۳]، و لکنک خبیر بضعف هذه الشبهة و فسادها.

أمّا أوّلا: فبالنقض بموارد الأمارات المعتبرة و الأصول الشرعیّة المقتضیة للاقتصار علی بعض المحتملات الواقع کالأمارات القائمة علی تعیین المکلّف به الاستصحابات المقتضیة لذلک: من الاستصحابات الموضوعیّة و الحکمیّة کاستصحاب التمام أو القصر، فإنّ تعلّق الإرادة الحتمیّة بالواقع لا یجامع الاکتفاء و القناعة ببعض محتملاته علی ما هو مبنی الشبهة المذکورة. و مع عدم تعلّق الإرادة الحتمیّة لا- مقتضی لإیجاب سلوک ما یکون طریقا إلیه، أو ما یجب معه البناء علی کونه الواقع الأوّلی؛ ضرورة کون الحکم الظاهری مطلقا- من غیر فرق بین موارد الأمارات و مجاری الأصول- تابعا لبقاء الحکم الواقعی و فرعا له.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۰

و أمّا ثانیا: فبالحلّ، و بیانه:

أنه إن أرید من عدم کفایة غیر الاحتیاط فی امتثال الواقع عدم وجود الواقع فی نفس الأمر بغیر الاحتیاط الکلّی و عدم تحقق إتیانه إلّا به فهو فی محلّ المنع جدّا، کیف! و قد یحصل ترک الحرام النفس الأمری بترک بعض المحتملات؛ حیث إنّه لازم کونه من محتملاته.

و إن أرید منه عدم کفایته فی إحراز الواقع و تحصیل العلم بالاجتناب عنه- حسبما یفصح عنه ظاهر السؤال- فهو صحیح لا محیص عنه، إلّا أنه لا- یجدی شیئا فی المقام؛ حیث إن ترک جمیع المحتملات- کما هو المفروض- مقدّمة للعلم بترک الواقع الواجب تحصیله فی حکم العقل- من جهة لزوم دفع الضّرر المحتمل فی حکمه- فاللازم من إذن الشارع فی فعل بعض المحتملات رفع

إیجاب تحصیل العلم المترتب علی ترکه؛ من جهة استلزام إذنه رفع احتمال الضّرر بالنسبة إلی مورد إذنه، فیبقی احتمال الضّرر فی فعل باقی الأطراف، فیجب بحکم العقل ترکه دفعا لاحتمال الضّرر؛ إذ لیس وجود احتمال الضّرر بالنسبة إلی کل محتمل منوطا بترک غیره أو احتمال الضّرر بالنسبة إلیه بحیث یناط بترک المجموع من حیث المجموع؛ ضرورة فساد ذلک. فإنّ احتمال الحرمة بالنسبة إلی کل واحد من المحتملات لیس منوطا باحتمالها فی غیره، و هذا أمر ظاهر لا سترة فیه أصلا.

فإن شئت قلت: إنّه إن أرید من بقاء التکلیف بالنسبة إلی الواقع- فی جمیع موارد قناعة الشارع ببعض محتملاته و إذنه فی ترک غیره- هو التکلیف الواقعی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۱

الشأنی المقابل للفعلی.

ففیه: أنّه لا یقتضی فی حکم العقل ما لم یبلغ مرتبة الفعلیّة امتثالا أصلا لا بطریق الاحتیاط و لا بغیره.

و إن أرید منه التکلیف الفعلی.

ففیه: أن فعلیّة التکلیف إنّما هو بملاحظة حکم العقل بوجوب إطاعة الحکم الواقعی الصادر من الشارع؛ ضرورة عدم کون التکلیف الفعلی حکما مجعولا- للشارع فی قبال الحکم الواقعی بحیث یکون له إنشاءان و حکمان بالنسبة إلی کلّ موضوع أحدهما الشأنیّ و الآخر الفعلیّ، و إنّما الشأنیّة و الفعلیّة من شؤون الخطاب الوحدانی الصادر من الشارع و مراتبه و حالاته بالنسبة إلی حکم العقل بقبح المؤاخذة علی مخالفته و حسنها و إیجابه إطاعته.

فالحکم الواحد الصادر من الشارع شأنیّ فی مرتبته، و فعلیّ فی مرتبة أخری، فإذا کان الأمر کذلک فالحاکم بعدم کفایة غیر الاحتیاط الکلّی فی إطاعة الأحکام الشرعیّة و کفایته العقل، و لیس أمر الکفایة و العدم فی حکمه علی نهج واحد، و قد یحکم بعدم الکفایة فی حالة و بالکفایة فی حالة أخری.

و قد أسمعناک غیر مرّة فی مطاوی کلماتنا سیّما فی الجزء الأوّل فی التعلیقة عند الکلام فی «مقدمات دلیل الانسداد»: أن للعقل و حکمه طرقا متعدّدة فی باب إطاعة المولی و امتثال أمره، کالعلم التفصیلی، و الظّنّ المعتبر بالخصوص من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۲

جانب المولی، و الأصول المعتبرة فی الجملة، و العلم الإجمالی الذی یعبّر عنه بالاحتیاط الکلّی، و الاحتیاط الجزئی بمراتبه، و الامتثال الظّنّی و الشّکّیّ الحاصل بالأخذ بأحد الاحتمالین المتساویین، و الوهمی، و أنّ هذه الطرق مترتّبة لا یجوز العدول عن السابق إلی اللّاحق إلّا بعد تعذّره، أو تجویز الشارع، أو ترخیصه للأخذ باللّاحق کما هو المشاهد فی الظّنّ المعتبر بالخصوص مطلقا؛ حیث إنّ حکم العقل فی باب ترتّب الطّرق لیس کحکمه فی أصل مسألة وجوب الإطاعة و قبح المعصیة علی الوجه الکلّی و القضیة المطلقة حتی لا یقبل ورود حکم الشرع علیه بحیث یرفع موضوعه، بل إنّما هو فی القضیّة المقیّدة القابلة لارتفاع موضوعه بترخیص الشارع.

نعم، هنا کلام فی الترتیب بین العلم التفصیلی و الظّنّ الخاص و بین العلم الإجمالی مطلقا، أو فی الجملة تقدّم شرح القول فیه فی الجزء الأول و إن کان المختار- خلافا للأکثر- عدم الترتیب بینهما مطلقا. و من هنا جوّزنا الأخذ بالاحتیاط للعامی القادر علی التقلید فراجع إلیه حتی تقف علی حقیقة الأمر.

فقد تلخّص ممّا ذکرنا: الجواب عن السؤال المذکور، و أنه لو لا- ترخیص الشارع لترک بعض المحتملات کان الواجب فی حکم العقل الاحتیاط الکلّی الموجب للعلم بامتثال الواقع الأوّلی، و أمّا بعد ترخیصه له فالواجب فی حکمه الإتیان بغیر المرخّص فی ترکه من المحتملات الباقیة، و إن لم یختلف الحکم الواقعی بحسب اختلاف الطرق؛ فإن الاختلاف فی طریق الإطاعة لا فی أصل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۳

الحکم الصادر من الشارع إلّا فیما یرجع إلی اختلاف الموضوع النفس الأمری کالمرض و الصحّة و نحوهما من الحالات.

فإن أریـد من بقاء التکلیف بالواقع بقاؤه بحیث یعاقب علی مخالفته مطلقا فیمنع منه، و إن أرید منه بقاؤه فی الجملة بحیث یعاقب علی مخالفته إذا اتّفقت فی ضمن غیر ما رخّص فی ترکه فنسلّمه، لکنّه لا ینتج ما أراده.

و هـذا الـذی ذکرنـا هو المراد من التکلیف المتوسّـط البرزخ بین التکلیف بـالواقع بما هو هو و عـدم التکلیف رأسا، لا ما ربّما یتوهّمه الغافل عما أراده من «الکتاب».

کمـا انقـدح ممّـا فصّـلنا لـک فی تحقیق المقـام: اسـتقامة ما أفاده تفریعیّا علی ما ذکره فی جواب السؤال بقوله: «و ممّا ذکرنا تبین: أن مقتضی القاعدة عند انسداد باب العلم بالأحکام الشرعیّة ... إلی آخر ما أفاده»[۳۲۴].

مقتضی القاعدة عند الإنسداد

حیث إنّـک قـد عرفت: أن قضـیّة تنجّز الخطـاب بـالعلم الإجمـالی هو وجود احتمـال الضـرر فی کـلّ طرف فی أطراف الشـبهة و هـذا الإحتمال- علی ما عرفته مرارا- هی العلّة فی حکم العقل بوجوب الاحتیاط الکلّی و تحصیل العلم، بل العلّة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۴

فی حکمه فی جمیع موارد قاعدة الشغل، و أن إذن الشارع فی مخالفة مقتضـی العلم الإجمالی فی بعض أطراف الشـبهة لا یقتضـی إلّا رفع وجوب الاحتیـاط بالنسـبة إلیه خاصّـة من حیث اسـتلزامه الأمـن من الضّـرر بالنسـبة إلیه، فیجب الاحتیاط عن غیره من المحتملات بمقتضـی نفس العلم الإجمـالی من غیر فرق بین أن یکون هـذا البعض المرخّص فی ترکه بعـد العلم الإجمالی بعضا معیّنا أو غیر معیّن علی ما عرفت الکلام فیه.

و هـذا أصل لا یجوز العـدول عنه مطلقا من غیر فرق بین الشـبهات الموضوعیّة و الحکمیّة فیما کان العلم الإجمالی فیها مؤثّرا فی تنجّز الخطاب بالواقع المجهول بالتفصـیل، و لازمه- کما تری کون مقتضـی القاعدة عند انسداد باب العلم التفصـیلی و الظّنّ الخاص بأغلب الأحکـام المعلومـة إجمالا- و بطلان الرجوع إلی غیر الاحتیـاط من الأصول، و بطلان الرجوع إلیه علی الوجه الکلّی بحیث یحتاط فی جمیع موارد احتمال التکلیف الإلزامی وجوبا أو تحریما- الأخذ بالاحتیاط الکلّی بالنسـبة إلی غیر ما رخّص فی ترک الاحتیاط بالنسبة إلیه من غیر أن یلاحظ الشکّ فی نفس الواقعة من دون انضمام إلی سائر الوقائع و یرجع إلی الأصل الجاری فیه.

مع أنّ المعهود ممّن تمسّک بـدلیل الانسداد خلاف ذلک؛ حیث إنّهم یرجعون فی موارد فقد الظّنّ بالتکلیف إلی الأصل الجاری فیها من غیر التفات إلی الاحتیاط الناشئ من العلم الإجمالی الکلی، و إن التزموا بالاحتیاط فیما کان

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۵

الشکّ فی نفس الواقعة مقتضیا له کالشکّ فی المکلّف به.

توضـیح ذلـک: أن أطراف العلم الإجمـالی فی الوقـائع المشـتبهة- بعـد فرض انسـداد بـاب العلم التفصـیلی و الظّنّ الخـاص فی غالب الأحکام بالنسـبة إلی کل من الواجبات المعلومـة بالإجمال و المحرّمات- خمسـة: المظنون الوجوب بالظّنّ الاطمئنانی، و مظنونه بالظّنّ الغیر الاطمئنـانی، و موهوم الوجوب فی مقابـل الظنّ الأوّل، و موهومه فی مقابل الثّانی، و مشـکوکات الوجوب، و هکـذا بالنسـبة إلی الوقائع المحتملـة للتحریم مقتضـی القاعدة التی عرفتها: هو وجوب الاحتیاط فی کلّ ما یحتمل الوجوب أو التحریم بأقسامهما الخمسة، فـإذا فرض لزوم العسـر، أو الاختلاـل: من الاحتیـاط الکلّی، فلا بـدّ من تجویز ترکه بالنسـبة إلی ما ینـدفع به الاختلال و الحرج و یبقی الاحتیاط علی حاله بالنسبة إلی غیره من محتملات التکلیف الإلزامی.

غایة ما هناک: أن العقل یحکم باختیار مخالفة الاحتیاط الکلّی المجوزة فی الجملة: من جهة لزوم الحرج منه فی ضمن ما کان احتمال مخالفـة الواقع فیه فی کمال البعد و هو القسم الأول من موهوم الإلزام، فإن کفی فی دفع العسـر فیقتصـر علیه و یحتاط فی باقی الأقسام الأربعـة، و إن لم یکف من جهـة قلّته، فیلحق به القسم الآخر منه فیحتاط فی الأقسام الثلاثـة الباقیـة فیأخـذ فی المشـکوکات بالاحتیاط

الکلّی: من جهة رعایة العلم الإجمالی بالتکلیف الإلزامی فی جمیع الوقائع المشتبهة کما یأخذ به لذلک فی مظنونات التکلیف مطلقا من غیر فرق بین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۶

عنوان رعایة احتمال التکلیف فیهما، فلزوم الأخذ بمظنون الوجوب مثلا- من حیث کونه من أطراف العلم الإجمالی الکلّی بوجود الواجبات بین الوقائع المحتملة للوجوب، کما أنّ لزوم الإتیان بمشکوک الوجوب من هذه الحیثیّة و الجهة.

و أین هذا من حجیّة الظّنّ المطلق، بل من حجیّة الظنّ فی الجملة أیضا؟

حتی ینتج الرجوع فی المشکوکات إلی الأصول الجاریة فیها بملاحظة الشکّ فی أصل الواقعة من غیر ملاحظة العلم الإجمالی الکلّی؛ نظرا إلی خروج المشکوکات من جهة قیام الظن الثابت حجیّته علی تعین المعلومات الإجمالیة الموجب لخروج المشکوکات عن أطرافه، کما یقول به المتمسّک بدلیل الانسداد.

و ممّا ذکرنا کله: یظهر المراد ممّا أفاده شیخنا فی «الکتاب» بقوله: «أعنی:

موارد الظن مطلقا أو فی الجملة إلی الاحتیاط»[۳۲۵].

فإن المراد منه الظنّ القائم علی خلاف التکلیف مطلقا أو خصوص الاطمئنانی منه، بل هو المراد مما ذکره بعده بقوله: «و وجوب العمل مطلقا أو فی الجملة فتدبّر»[۳۲۶].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۷

الإشکال الوارد علی القائلین بحجیّة مطلق الظّن

نعم، لم یظهر من القائلین بحجیّة الظنّ مطلقا فی الأحکام الشرعیّة الالتزام برعایة هذا المسلک فیما اضطرّ إلی ارتکاب واحد غیر معیّن فی الشبهات الموضوعیّة المقرونة بالعلم الإجمالی، بل لم یظهر الترتیب الذی ذکرنا: من تعیین اختیار موهوم التکلیف فی حکم العقل عند الحاجة إلی مخالفة العلم الإجمالی، من شیخنا الأستاذ العلامة و غیره ممن سلک بمسلکه الذی عرفت فی الشبهات الموضوعیّة، فلعلّ الوجه عند القائلین بحجیّة مطلق الظنّ قیام الدلیل عندهم علی بطلان سلوک الاحتیاط رأسا و مطلقا فی الشبهات الحکمیّة دون الموضوعیّة کما ستقف علیه، و أمّا کلام شیخنا و من تبعه فلیس فی مقام الإطلاق من الجهة المذکورة بالنسبة إلی الشبهات الموضوعیّة فتدبّر.

هذا حاصل ما یورد من الإشکال علی القائلین بحجیّة مطلق الظّن و الرجوع فی المشکوکات إلی الأصول و مرجعه کما تری، إلی کون نتیجة الدلیل التبعیض فی الاحتیاط لا الحجیّة.

و یتفصّی عنه بأحد أمور:

أحدها: المنع من اقتضاء العلم الإجمالی لوجوب الاحتیاط و الموافقة القطعیة؛ إذ مبناه علی حکم العقل بلزوم دفع الضرر المحتمل و هو فی حیّز المنع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۸

و لم یرد به شرع أیضا، غایة ما هناک: تسلّم حکم العقل و الشرع بلزوم دفع الضرر المظنون، و هو الذی یظهر من المحقق القمیّ قدّس سرّه فی «القوانین» و یلوح من کلام من تقدّم علیه و تأخّر عنه[۳۲۷].

و هذا کما تری، مضافا إلی مخالفته لصریح العقل- ضرورة استقلاله فی الحکم بلزوم دفع الضرر المحتمل الأخروی و هو مبنی وجوب المعرفة و النظر فی معجزة مدّعی النّبوة- و النقل: من الآیات الدّالة علی وجوب تحصیل العلم و التفقّه فی الدین و الأخبار الکثیرة الواردة فی ذلک خلاف ما قضت به کلمة المستدلّین بدلیل الانسداد؛ فإن ظاهرهم، بل صریحهم علی الاتفاق علی کون

مقتضی القاعدة- بعد العلم الإجمالی بالتکالیف الإلزامیّة فی الوقائع المشتبهة-: هو لزوم الأخذ بالاحتیاط الکلّی، و أن الاکتفاء بالظنّ من باب الترخیص من جهة لزوم الجرح من الاحتیاط الکلّی، بانضمام قاعدة قبح ترجیح اعتبار مخالفة الاحتیاط فی مظنونات التکلیف من حیث قبح ترجیح المرجوح علی الراجح، فیستنتج من هاتین المقدّمتین جواز العمل بالظنّ و الاقتصار علیه فی مقابل الاحتیاط الکلّی، و أین هذا من عدم وجوب الاحتیاط من أوّل الأمر من جهة عدم الدلیل علیه؟

ثانیها: عدم اندفاع العسر و الحرج بمخالفة الاحتیاط فی موهومات التکلیف مطلقا، فلا بدّ من ضمّ المشکوکات إلیها فلا یجب فیها الاحتیاط أیضا،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۲۹

و یتعیّن فیها الرجوع إلی الأصل الجاری فی نفس المسألة من غیر ملاحظة کونها من أطراف العلم الإجمالی الکلّی.

و هذا الوجه کما تری، مبنی علی دعوی قلّة الموهومات فی الوقائع المشتبهة، و أنت خبیر بفسادها؛ لوجود الأمارات فی أکثر المسائل، و قلّة ما لا یوجد فیه أمارة أصلا کما یظهر بالمراجعة إلی الفقه.

ثالثها: قیام الإجماع علی عدم إرادة الشارع للامتثال الاحتیاطی فی الأحکام المشتبه بالعلم الإجمالی الکلّی رأسا لا بعنوان الکلّی و لا بعنوان التبعیض و الجزئی بمعنی عدم إیجابه لذلک علی العباد، و یکشف عن ذلک عدم التزامهم بالاحتیاط فی مسألة من المسائل من جهة کونها من أطراف العلم الإجمالی الکلّی، بل استدلالهم فی مسألة حجّیة خبر الواحد بالحاجة، و أنّه لولاها لزم سدّ باب الأحکام فی قبال الرجوع إلی البراءة، ینادی بأعلی صوته: بعدم تعلّق الإرادة الحتمیّة من الشارع بالأخذ بالاحتیاط؛ فإنّه علی تقدیر لزوم الاحتیاط فی الشرعیّات لا یلزم سدّ باب الأحکام من ترک العمل بالخبر، و إنّما یلزم ذلک من الرجوع إلی البراءة، أو نمنع بطلانه علی تقدیر لزومه فإن الأخذ بالطریق من حیث مراعاة الواقع، و المفروض تحصیل الواقع بالاحتیاط علی تقدیر ترک العمل بالخبر، فلو لا کون بطلان الاحتیاط رأسا أمرا مفروغا عندهم بحیث لا یحتاج إلی البیان لم یحسن لهم الاستدلال المذکور جدّا.

و هذا کما تری، و إن کان أحسن من الوجهین الأوّلین، إلّا أنه یتوجّه علیه مع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۰

ذلک- مضافا إلی رجوع دعوی الإجماع علی بطلان الاحتیاط رأسا فی الشرعیّات إلی دعوی الإجماع علی وجود الحجّة الکافیة کما هو ظاهر-:

أنه إن کان المراد من الإجماع علیه: اتفاق الکل حتّی من القائلین بانفتاح باب العلم و حجّیة الظنون الخاصّة.

ففیه: أن اتفاق هؤلاء علی ذلک لا یجدی بعد وجود الطرق الکافیة عندهم لتعیین المعلومات الإجمالیة سیّما علی القول بانفتاح باب العلم فی أغلب الأحکام؛ فإن ارتفاع العلم الإجمالی بالعلم التفصیلی فی غالب الأحکام قهریّ وجدانی لا یحتاج إلی البرهان أصلا کما لا یخفی. اللّهمّ إلّا أن یکون المراد:

الإجماع التقدیری؛ فإن فی کلماتهم حتّی السیّد علم الهدی قدّس سرّه دلالة علی قیام الظنّ مقام العلم عند الحاجة، فلو کان الاحتیاط عندهم طریقا إلزامیّا لما حکموا بذلک، فتأمل.

و إن کان المراد: اتفاق القائلین بحجّیة مطلق الظنّ فهو لا یجدی نفعا مع قلّتهم و عدم تحقق الإجماع باتفاقهم مضافا إلی کونه مبنیّا علی زعم غیر مرضی عندنا و کون الکلام معهم فیما سلکوا.

و ممّا ذکرنا کله یظهر: المراد من قوله قدّس سرّه- فی بیان الإشکال-: «أعنی:

موارد الظن مطلقا أو فی الجملة»[۳۲۸].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۱

حیث إن المراد بالظّن القائم بعدم التکلیف، و الترديد بین الإجمال و الإطلاق باعتبار عدم اندفاع الحرج بمخالفة الاحتیاط فی ضمن

خصوص الظنون الاطمئنانیّة القائمة علی عدم التکلیف و اندفاعه بذلک، کما أنّه المراد من الإطلاق و الإجمال من قوله: «و وجوب العمل بالظن مطلقا أو فی الجملة علی الخلاف بینهم)[۳۲۹].

کما أنه ظهر ممّا ذکرنا: المراد من اعتبار الظّن فی قوله: «فی غیر موارد الظنّ المعتبر إلی الأصول»[۳۳۰].

حیث إن المراد منه اعتبار الظن بالمقدّمات التی ذکروها لاعتباره لا- من جهة قیام دلیل علیه بالخصوص کظهور المراد من قوله فی الاستدراک «نعم، لو قام بعد بطلان وجوب الاحتیاط ... إلی آخره»[۳۳۱].

حیث إن المراد من بطلان وجوب الاحتیاط هو بطلانه فی الجملة علی ما هو قضیّة ما أقاموه علی بطلانه بزعم شیخنا لا بزعمهم، و إلّا لم یکن هناک إشکال فی الرجوع إلی الأصل فی المشکوکات أیضا کظهور المراد من قوله: «و عدم جواز ترجیح المرجوح» و غیره من العبارة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۲

ثمّ إن ما أفاده من الفرق و الثمرة بین التبعیض فی الاحتیاط و حجّیة الظن مبنی علی ما تقدّم منه فی الجزء الأول من «الکتاب» عند الکلام فی «حجّیة الظنّ المطلق»[۳۳۲]: من أن لازم حجّیة الظنّ- مع قیامه فی غالب الوقائع المشتبهة علی التکالیف نفیا و إثباتا- الرجوع إلی الأصول الجاریة فی المشکوکات من غیر التفات إلی العلم الإجمالی الکلّی من حیث خروجها عن أطراف العلم الإجمالی لقیام الظنّ المعتبر فی کثیر من المسائل الموجب لارتفاع العلم الإجمالی بحکم الشارع کارتفاعه بالعلم التفصیلی بحکم الوجدان، فیرجع الشکّ فی غیر ما کان هناک علم إجمالی خاصّ إلی الشکّ فی أصل التکلیف، فیحکم بمقتضی الأصل الجاری فیه سواء کان نافیا للتکلیف أو مثبتا له حسب اختلاف الشکوک و الموارد.

و أمّا بناء علی ما بنی علیه الأمر فی هذا الجزء من «الکتاب» من الإشکال فی اللازم المذکور، بل ترجیح عدمه حتی بالنسبة إلی الظنون الخاصّة عند التکلّم فی الشبهة التحریمیّة الحکمیّة إلّا فیما قام الظنّ المعتبر علی تعیین المعلوم بالإجمال بحیث یرجع مفاده إلی الإثبات و النفی عن الغیر، أو علم من دلیل اعتباره کون نصبه لذلک، و إلّا فلا ینفع الظنّ القائم علی جملة من أطراف الشبهة فی رفع أثر العلم الإجمالی بالنسبة إلی ما لم یقم علیه؛ ضرورة عدم منافاته ذاتا للعلم الإجمالی علی ما هو شأن العلم التفصیلی بجملة من المحرّمات المعلومة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۳

إجمالا- مع احتمال انحصار المعلوم الإجمالی فیه، و عدم دلالة دلیل اعتباره إلّا علی ترتیب آثار الواقع علیه و معذوریّة العامل عند مخالفة الظن للواقع کما هو المفروض، فلا فائدة فی حجّیة الظنّ المطلق للرجوع إلی الأصول فی المشکوکات.

فیحتاج إثباته إلی دعوی لزوم الحرج من الاحتیاط فی المشکوکات منضمّا إلی العمل بالظنّ فی مظنونات التکلیف الممنوعة بما عرفت، أو التشبّث بذیل الإجماع من القائلین بحجّیة الظنّ الخاص و المطلق؛ فإن إجماعهم علی الرجوع فی المشکوکات، إلی الأصول علی هذا البناء یکشف عن عدم تعیّن الرجوع إلی الاحتیاط فی الوقائع المشتبهة عند الشارع و لولاه لما اتفقوا علی الرجوع إلی الأصول فی المشکوکات، اللّهمّ إلّا أن یمنع من کشف الاتّفاق المذکور من حیث ابتنائه علی الملازمة بین حجّیة الظنّ و رفع العلم الإجمالی الفاسدة فی زعمنا فتأمل.

نعم، هنا کلام فی تأثیر الظنّ المعتبر القائم علی القدر المتیقّن من المعلومات الإجمالیة فی الوقائع فی رفع أثر العلم الإجمالی عن المشکوکات من غیر ابتنائه علی کون لسان الظنّ التعیین، أو لسان دلیل اعتباره ذلک قد فصّلناه عند الکلام فی الشبهة التحریمیّة من أراده راجعه.

کما أن هنا کلاما فی حلّ کلام الفریقین من القائلین بحجّیة الظنون الخاصّة و القائلین بحجّیة الظنون المطلقة؛ من جهة الحاجة إلی العمل بالظن علی لزوم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۴

وجود الطریق إلی الأحکام عندهم فی کل زمان مقدّمة لبقاء الدین لا العمل حتی یقال: إنّ الاحتیاط أیضا طریق إلی العمل، فمفروغیّة بطلان الاحتیاط عندهم بالملاحظة المذکورة لا تعلّق لها بمسألة نفی الحرج حتی یتوجّه علیه ما عرفت.

و قد فصّلنا القول فی هذا الموضع فی الجزء الأول من التعلیقة و إنّما تعرّضنا لإجماله فی المقام تبعا لشیخنا الأستاذ العلامة «أدام اللّه ظله العالی».

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۵

*** التنبیه السادس: لو کانت المشتبهات ممّا توجد تدریجا**

اشارة

(۱۱۵) قوله: (التحقیق أن یقال: إنه لا فرق بین الموجودات ... إلی آخره)[۳۳۳]. (ج ۲/ ۲۴۸)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۶

لا فرق فی الحکم المذکور بین ارتکاب الأطراف دفعة أو تدریجا

أقول: لا إشکال فیما أفاده قدّس سرّه: من عدم الفرق بین الموجودات التدریجیّة و الدفعیّة فی الحکم بوجوب الاحتیاط عن الأطراف علی تقدیر تحقّق الابتلاء دفعة بالنسبة إلی جمیعها؛ ضرورة عدم الفرق بینهما فی حکم العقل و الشرع علی التقدیر المذکور، إنّما الکلام فی تحقّق الشرط المذکور بالنسبة إلی الموجودات التدریجیّة.

و صریح شیخنا فی «الکتاب»: الفرق بین الموارد و الأمثلة فی تحقّق الابتلاء دفعة و العدم، و ربّما یقال: بعدم تحقّق الشرط المذکور بالنسبة إلی التدریجیّات مطلقا من غیر فرق بین الأمثلة و الموارد؛ نظرا إلی عدم تحقّق الابتلاء باللّاحق فی زمان وجود السابق و عدم تحقّق الابتلاء بالسّابق المعدوم فی زمان وجود اللّاحق؛ لأن المفروض انعدام کلّ منهما فی زمان وجود الآخر و استحالة تعلّق القدرة بإعادة المعدوم السابق و إیجاد ما یوجد فی المستقبل فی الحال، و إلّا لزم الخلف، فکیف یعقل مع هذا البرهان الفرق بین الموارد و الأمثلة؟

روضة ترجمه Translation Movement .blog

فالخطاب التنجیزی بالحرام المردّد بین الموجود فی الحال و المستقبل لا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۷

یصحّ مطلقا، و إنّما یصحّ علی تقدیر الاشتراط و التعلیق، فیرجع الشکّ دائما إلی الشکّ فی أصل التکلیف التنجیزی من غیر فرق بین الزّمان السابق و اللّاحق، فیرجع إلی الأصول و القواعد کسائر ما لا یتحقّق الابتلاء فیها إلّا بالنسبة إلی بعض أطراف الشبهة.

نعم، قد لا یأبی العرف عن الحکم بتحقّق الابتلاء الدفعی بالنسبة إلی ما یتدرّج بحسب الوجود فی الزمانین المتصلین علی تقدیر کفایة العرف فی المقام؛ من حیث إن الحاکم بتقیید الخطابات بالابتلاء و کون متعلّقها واقعة للمکلّف هو العرف فتأمل.

فلعلّ ما أفاده شیخنا (دام ظلّه) من التفصیل فی المقام بحسب الأمثلة و الموارد مبنیّ علی ذلک هذا.

و یمکن أن یقال بالفرق بین مثال النّذر و غیره من وجهین:

أحدهما: أن المفروض فی الأوّل انعقاد النّذر و کون متعلّقه معلوما بالتفصیل، و إنّما طرأ الاشتباه لعارض و قضیّة انعقاده لزوم الاحتیاط فیه تحصیلا للعلم بالوفاء، و هذا بخلاف غیره من الأمثلة.

ثانیهما: وجود الخطاب المطلق بالنسبة إلی الزمان اللّاحق فی مثال النّذر من حیث کون الزمان فیه ظرفا بخلاف غیره؛ فإنه قید و شرط.

و لکنّک خبیر بما فی الوجهین:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۸

أمّا الأوّل؛ فلأن وجوب الوفاء بالنّذر المفروض إنّما هو من جهة ما دلّ عموما علی الوفاء به، و لا فرق بینه و بین ما دلّ علی إثبات الحکم لسائر الموضوعات الواقعیّة، فکما یمنع من شموله لما لا یکون واقعة للمکلّف فعلا علی وجه التنجیز عند العلم التفصیلی، کذلک یمنع من شمول خطاب الوفاء علی الوجه المذکور و مجرّد کون الاشتباه و التردّد عارضیّا لا یؤثّر فی الفرق جدّا.

إذ قد عرفت: منع توجّه الخطاب المتنجّز بالمتأخّر عند العلم التفصیلی، مع أن عروض الاشتباه من جهة النسیان قد یعرض بالنسبة إلی غیر النّذر أیضا، مضافا إلی عدم الفرق فی حکم الشبهة المحصورة بین کون الاشتباه عارضیّا مسبوقا بالعلم التفصیلی بالحرام و بین غیره، و إن توهّمه بعض بتوهّم جریان استصحاب وجوب الاجتناب فی الأول دون الثانی، مع وضوح فساده؛ نظرا إلی شمول الخطابات الواقعیّة للمعلوم بالإجمال قطعا فلا شکّ حتی یتمسّک بالاستصحاب، و علی تقدیر اختصاص مواردها بالمعلوم بالتفصیل فلا یجری الاستصحاب أیضا؛ ضرورة ارتفاع موضوعه و علی تقدیر الشکّ فی متعلق الخطابات من الوجهین یشکّ فی بقاء الموضوع، فالاستصحاب ساقط علی کلّ تقدیر.

و أمّا الثانی؛ فلأنّه مبنی علی ما زعمه بعض أفاضل مقاربی عصرنا[۳۳۴] فی بحث «مقدّمة الواجب»: من الفرق بین الواجب المعلّق و کونه من أقسام الواجب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۳۹

المطلق و بین الواجب المشروط، و قد فصّلنا القول فیما یتوجّه علیه تبعا لشیخنا فی ذلک المبحث، مضافا إلی عدم الفرق بناء علیه أیضا بین النّذر و غیره؛ إذ لم یدل دلیل علی جعل الزمان ظرفا بالنسبة إلی النذر و قیدا بالنسبة إلی غیره، فنسبته إلیهما نسبة واحدة.

ثمّ إنّ ما ذکرنا کلّه مبنیّ علی القول باشتراط تحقّق الابتلاء دفعة بالنسبة إلی جمیع أطراف الشبهة فی الحکم بوجوب الاحتیاط عقلا و شرعا مطلقا، و أمّا لو منع من إطلاق اشتراط ذلک؛ نظرا إلی أن المسلّم منه ما لو لم یعلم المکلّف بوجود الطرف الآخر قهرا و صیرورته واقعة للمکلّف لا باختیاره، و إلّا فیحکم العقل بوجوب الاحتیاط و إن لم یعلم بتوجّه الخطاب الفعلی إلیه، بالنسبة إلی بعض الأطراف علی تقدیر تحقّق الحرام فی ضمنه.

نظیر ما التزم به غیر واحد فی بحث «مقدّمة الواجب»: من اتصاف المقدّمة الوجودیة للواجب المشروط بالوجوب المطلق مع عدم تحقّق شرط وجوبه بحکم العقل الحاکم فی المسألة لکن لا مطلقا، فإن ذلک ثابت لها بالوجوب المشروط الثابت لذیها، بل فیما علم المکلّف بتحقق شرط الوجوب قهرا کالزمان.

و من هنا أفتی جماعة بوجوب حفظ الماء للطهارة فیما لو علم المکلّف بعدم القدرة علیه بعد دخول الوقت، و بوجوب غسل الجنابة و نحوه علی المکلّف فی لیلة رمضان، بل هو محلّ الاتفاق بینهم کنظائره و إن زعم بعض أفاضل مقاربی عصرنا کون ما حکموا بوجوبه قبل تحقّق الوقت من مقدّمات الواجب المطلق؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۰

نظرا إلی کون الواجب مطلقا بالنسبة إلی وقته، و إن کان مطلقا لا مشروطا علی ما عرفت الإشارة إلیه.

و شرح القول فی ذلک یطلب ممّا کتبناه فی ذلک المبحث، فلا فرق فی الحکم بوجوب الاحتیاط بین القسمین فی المسألة کما أنه لا معنی للفرق بناء علی المنع المذکور بین الأمثلة أیضا کما هو ظاهر.

تنبیه: اعلم أن ما ذکرنا من الکلام کلّه إنّما هو بالنسبة إلی المتدرّجین بحسب الوجود، و أمّا الموجودان فی الحال مع عدم إمکان ارتکابهما دفعة فلا تعلّق لهما بالمقام أصلا؛ فإنه لا إشکال فی الحکم بوجوب الاجتناب و الاحتیاط عنهما للعلم بتوجّه الخطاب التنجیزی إلی المکلّف و الحال هذه.

و هـذه المسألـة فی کمال المشابهـة لمسألـة الاضـطرار إلی واحد غیر معیّن من أطراف الشـبهة التی قد عرفت تحقّق الخطاب التنجیزی بالنسبة إلیها، بل هی أولی منها؛ نظرا إلی ما عرفت من الشبهة فیها و إن کانت مندفعة عندنا بما عرفته فی تلک المسألة.

ثمّ إنه علی القول بعـدم وجوب الاحتیاط فی الموجودین تـدریجا مطلقا أو فی الجملـة، فلا إشـکال فی جواز المخالفة القطعیّة فیما إذا اقتضی الأصل فی المسألة ذلک؛ لأن المانع عن الحکم بجوازها العلم بتنجّز الخطاب المفروض عدمه.

و بعبارة أخری: الممنوع عقلا: المخالفة القطعیّة للخطاب المنجّز لا مطلقا،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۱

و لذا بنینا علی جوازها فی نظائر المسألة مما لم یکن هناک خطاب منجّز علی ما عرفت تفصیل القول فیه.

و بعبارة ثالثة: لا إشـکال فی ثبوت الملازمة فی حکم العقل علی ما أسـمعناک غیر مرّة بین وجوب الموافقة القطعیّة و حرمة المخالفة القطعیّة و عدم الانفکاک بینهما فی حکمه، و إن جوّز ترخیص الشارع لارتکاب بعض الأطراف علی ما عرفت شرح القول فیه.

فـإذا لم یحکم العقـل فی مورده بوجوب الاحتیاط من جهـة الأمن من الضّـرر و عـدم العلم بتنجّز الخطاب، فلا یحکم بحرمـة المخالفة القطعیّـة؛ من حیث إن قبحهـا فی حکم العقـل؛ من حیث قبـح المعصـیة المترتّب علی حکمه بحسن الإطاعـة و وجوبهـا، فإذا لم یحکم بوجوب إطاعة الخطاب الواقعی فی الفرض من جهة عدم العلم بالتنجّز، فلا معنی لحکمه بقبح المخالفة و المعصیة.

و من هنا قـد یناقش فی تعبیر شـیخنا فی «الکتاب» عن حکم المقام بما یظهر منه عـدم جزمه بذلک، کما أنه لا إشـکال فیما أفاده: من الرجوع إلی الأصـل فی المسألـة علی القول المـذکور سواء کـان مقتضـاه إثبـات التکلیف، أو نفیه؛ لانحصـار المانع بالفرض فی العلم الإجمالی الغیر المؤثّر علی هذا القول.[۳۳۵]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) ؛ ج۴ ؛ ص۴۴۱

رجع فی المثال الأوّل إلی استصحاب الطّهر إلی أن یبقی مقدار العدد العادی للحیض المفروض فی المثال؛ لعدم العلم بانتقاض الحالة السابقة الطهریّة قبل ذلک الزمان مع العلم بخروج الدّم المشکوک حاله، فلا مانع من جریان

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۲

الاستصـحاب علی مـا هو المشـهور من کفایـة المسامحـة فی إحراز الموضوع، فلا یجوز الرجوع إلی أصالـة الإباحـة؛ نظرا إلی حکومة الاستصحاب علیها و إن کانا متعاضدین.

و بالنسبة إلی المقدار المذکور یتعیّن الرجوع إلی أصالة الإباحة[۳۳۶] بالنسبة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۳

إلی الأفعـال المحرّمـة فی حقّ الحـائض بالنسـبة إلی الزوج؛ للعلم بارتفـاع الحالـة السابقـة بالنسـبة إلی ذلـک الزمان، و إن لم یجز معه الرجوع إلی استصـحاب الحیض أیضا؛ نظرا إلی اعتبار سـبق المتیقّن علی المشـکوک فی جریان الاستصـحاب، و إن لم یعتبر فیه سـبق الیقین علی الشکّ و الموجود فی الفرض العلم بتحقّق الحیض المتردّد بین الـدم الموجود و السّابق المعدوم فلا علم بوجود المتیقّن فی السّابق.

نعم، قـد یقال: بأن لازم القول بالأخـذ بالضـدّ فی مسألة الشکّ فی تقدّم الحدث و الطهارة و أشـباهها فیما کانت الحالة السّابقة معلومة الحکم بجریان استصحاب الحیض فی المقام، فتدبر.

لکنّه ضعیف کما فصّل فی محلّه و سنتبه علیه فی باب الاستصحاب لما عرفت: من عدم تحقّق شرط الجریان.

و أمّا بالنسـبة إلی الزوجة فیرجع إلی استصـحاب الطهر بالنسـبة إلی السابق علی المقدار المزبور فیما کان الدم مردّدا بین الحیض و غیر الاستحاضة من الدماء التی لا أثر لها فی الشرع، فتبنی علی وجوب الصّلاة علیها و إباحة ما تحرم علی الحائض.

و أمّا لو کان مردّدا بین الحیض و الاستحاضة، فمقتضی القواعد الجمع بین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۴

تروک الحائض و أفعال المستحاضة للعلم الإجمالی بتوجّه أحد الخطابین إلیها، و إن کان مردّدا. و المفروض أن حرمة الصلاة فی حق الحائض تشریعیّة لا ذاتیّة حتی یمنع احتمالها من الاحتیاط، و استصحاب الطّهر من حدث الحیض معارض باستصحاب الطّهر من حدث الاستحاضة و إن کان الحق علی ما عرفت عدم جریانهما.

و أمّا بالنسبة إلی المقدار المزبور ففیما کان الدم مردّدا بین الحیض و الاستحاضة تحتاط بما عرفت، و فیما کان الدّم مردّدا بین الحیض و غیر الاستحاضة یرجع إلی أصالة الإباحة بالنسبة إلی المحرّمات علی الحائض، و لکن لا یثبت بذلک وجوب العادة علیها فینفی بأصالة البراءة، و لا یجوز الرجوع إلی عمومات العبادة فی المسألة لکون الشبهة موضوعیّة.

نعم، علی القول باعتبار الأصول المثبتة یحکم فی الفرض بکونها حائضا من حیث إن طهرها قبل ذلک الزمان ملازم لحیضها بالنسبة إلی المقدار المزبور بعد العلم الإجمالی، فلا یجری أصالتی الإباحة و البراءة، هذا ما یقتضیه القواعد و الأصول فی الدم المردّد و التفصیل یطلب من الفقه، هذا بالنسبة إلی المثال الأوّل.

و أمّا المثال الثانی؛ فلا إشکال فیما أفاده فی حکمه من الرجوع إلی أصالتی الإباحة و الفساد بالنسبة إلی حکمه التکلیفی علی تقدیر کون إیقاع المعاملة الربویّة حراما ذاتا کسائر المحرّمات الشرعیّة، فیرجع فی مورد الشکّ فی عنوان المعاملة إلی ما هو الأصل فی کلّ ما شک فی حلیّته و حرمته، و بالنسبة إلی حکمه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۵

الوضعی لأنها الأصل فی کل عقد أو إیقاع شکّ فی صحّته و فساده، فیحکم بکون العقد المردّد فی الفرض فاسدا بالنظر إلی الأصل المذکور لا کونه ربویّا.

فلا یقال: إن الشک فی الحلیّة و الحرمة فی الفرض مسبّب عن الشکّ فی کونه ربویّا فإذا حکم بفساده فلا یجری أصالة الإباحة لما عرفت: من أن الحکم بالفساد غیر الحکم بکونه ربویّا و إن کان ملازما له بحسب الواقع، إلّا أنه لا یثبته فلا یترتّب علی أصالة الفساد الحکم بالحرمة حتی یمنع من جریان أصالة الإباحة، کما لا یجوز القول بأن إباحته ملازمة لعدم کونه ربویّا فإذا حکم بالإباحة من جهة الأصل، فیحکم بصحّته؛ نظرا إلی ما عرفت هذا.

مضافا إلی أن فساد المعاملة الربویّة لا یلازم حرمتها، بل یجامع إباحتها، و لذا یحکم بفسادها فی حق القاصر بالجهل، أو النسیان، بل یحکم بفسادها فی حق الصغیر أیضا علی القول بصحة معاملاته فی الجملة، فلا ملازمة بین الإباحة و الفساد.

نعم، أصالة الفساد حاکمة علی أصالة الإباحة بالنسبة إلی التصرّفات المترتّبة علی المعاملة المذکورة؛ حیث إن الشکّ فی حلیّتها و حرمتها مسبّب عن الشکّ فی الصحّة و الفساد، فلا یجری أصالة الإباحة بالنسبة إلیها بعد جریان أصالة الفساد.

لا یقال: جواز إیقاع العقد و إن لم یکن ملازما لصحّته کلّیّة و إلّا لما جاز

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۶

الانفکاک مع ثبوته فی الجملة فی الشرعیّات کما فیما ذکر من المثال، إلّا أنه ملازم لها فی حق المکلّف الملتفت الجامع لشرائط التکلیف الفعلی کما فی الفرض، فإذا حکم بجوازه فیحکم بصحّته؛ نظرا إلی الملازمة.

لأنا نقول: نمنع من ثبوت الملازمة فی الفرض أیضا؛ فإن الصحّة من أحکام کون المعاملة غیر ربویّة لا من أحکام جواز إیقاع العقد فلا یمکن إثباتها إلّا بإثباته، و من المعلوم- کما عرفت- عدم إمکان إثبات کونها غیر ربویّة بجواز إیقاعها فی مرحلة الظاهر.

و لا فرق فیما ذکرنا بین القول بکون الأحکام الوضعیّة حتی الصحّة و الفساد مجعولة، أو منتزعة من الأحکام التکلیفیّة؛ فإن الحکم التکلیفی الذی ینتزع منه الفساد حرمة التصرّف فی المال، لا جواز إیقاع العقد کما هو ظاهر لا سترة فیه أصلا.

لا یقال: إن العلم الإجمالی فی المشتبهین تدریجا، کما لا یقدح فی إجراء الأصول العملیّة علی ما هو المفروض، کذلک لا یقدح فی إجراء الأصول اللفظیّة أیضا، فیرجع فی حکم المعاملة المردّدة إلی عمومات العقود المقتضیة للصحّة بالنسبة إلی أطراف الشبهة، فلا تعارض بعمومات الرّبا المقتضیة للفساد؛ لرجوع الشک بالنسبة إلیها إلی الشکّ فی أصل الموضوع، و هذا بخلاف عمومات العقود؛

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۷

ضرورة الفراغ عن صدق العقد و تحقّق الموضوع، و کما لا یجوز الرجوع إلی أصالة الفساد التی هی الأصل الأوّلی فی المعاملات بعد الحکم بالصحّة من جهة العمومات، کذلک لا یجوز الرجوع إلی أصالة الإباحة أیضا و إن کانت أصلا عملیّا أوّلیّا فی المسألة قد حکم بالجمع بینها و بین أصالة الفساد علی ما عرفت؛ نظرا إلی کون مقتضی العموم عدم کونها ربویّة فلا یجری شیء من الأصلین.

لأنّا نقول: الشکّ فی الفرض لیس من جهة الشکّ فی الحکم و المراد من العام من حیث إرادة تمام الأفراد و بعضها حتی یرجع إلی العموم من جهة الشکّ فی حال العقد الموجود من حیث کونه ربویّا أو غیره، و هذا الشکّ لا تعلّق له بالشکّ فی المراد حتی یرجع فیه إلی اللفظ، و إنّما هو شکّ فی المصداق بعد وضوح مراد الشارع من اللفظ، فعدم جواز الرجوع إلی العموم لیس من جهة العلم الإجمالی بکون بعض ما یتجدّد من مصادیق الخارج من العام حتی یقال بعدم قدحه- بناء علی عدم الفرق بین الأصول العملیّة و اللفظیّة- بل من جهة إجماله الذاتی و عدم ظهوره بالنسبة إلی الشکّ فی المصداق. و من هنا یحکم بعدم جواز الرجوع إلی العموم فیما لم یکن هناک إلّا معاملة واحدة شکّ فی کونها ربویّة أو غیرها، فلا تعلّق للسّؤال المذکور أصلا.

نعم، علی القول بجواز الرجوع إلی العمومات فی الشبهات المصداقیة- فیما کانت من قبیل المقام؛ من حیث إحراز صدق عنوان العام مع وقوع الشکّ من جهة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۴۸

الشکّ فی صدق عنوان الخاصّ من جهة الشبهة الموضوعیّة الخارجیّة- لا بدّ من أن یستند المنع عن الرجوع فی المقام إلی العلم الإجمالی المفروض، فیتوجّه علیه السؤال المذکور، فیجاب عنه: بدعوی ثبوت الفرق ۳۳۷] فی تأثیر العلم فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۱

التدریجیّات بین الأصول العملیّة فلا تأثیر له، و بین الأصول اللفظیة فیحکم بتأثیره بالنسبة إلیها فیسقطها عن الاعتبار؛ من حیث إن مبناها علی حکم العرف التابع لظهور اللفظ المرتفع بالعلم الإجمالی، و لو کان بعض أطرافه خارجا عن محل الابتلاء فعلا، لا علی تعبّد الشارع حتی یقال بعدم قدح العلم الإجمالی المذکور علی ما هو المفروض.

و إن کان الفرق محلّ تأمّل و نظر: من حیث إن بناء العرف و العقلاء فیما کان بعض الأطراف المعلوم خروجه إجمالا من العموم خارجا عن محلّ الابتلاء هو التمسّک بالعموم جدّا، کما یکشف عن ذلک الاختبار عن حال عبدین أمرهما المولی بحکم متعلّق بعام علما بخروج فرد من أحد عامّین؛ فإنه لا ریب فی تمسّکهما بالعموم من دون تأمّل، و لا یسمع عنهما الاعتذار فی ترکه عند العقلاء بالعلم الإجمالی المذکور.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۲

و من هنا أمر شیخنا فی «الکتاب» بالتأمّل فیه مع استظهاره و إن أمکن جعل الوجه فیه ما ذکرناه؛ من عدم جواز الرجوع إلی العموم فی الفرض مع عدم العلم الإجمالی أیضا کما اختاره (دام ظلّه) فی الأصول و جری علیه فی الفقه هذا.

و أمّا توهّم: رجوع الشکّ فی الفرض- بعد إلقاء العلم الإجمالی- إلی الشکّ فی الخروج لا إلی الشک فی الخارج فلا مانع من التمسّک بالعموم، ففاسد.

من حیث إن الشک فی الخروج إنّما یجوز بعد الرجوع إلی العموم إذا لم یرجع إلی الشکّ فی الموضوع الخارجی، کفساد توهّم: کون مقتضی الأصل الموضوعی فی الفرض الحکم بعدم کون المعاملة المردّدة ربویّة؛ لأن الأصل عدم زیادة أحد العوضین علی

الآخر.

و من المعلوم إجراء حکم العموم فیما کان هناک أصل موضوعیّ علی طبقه، کما إذا کان العالم المردّد بین العادل و الفاسق فیما أمر بإکرام العلماء مع إخراج الفسّاق منهم مستصحب العدالة؛ من حیث إن إثبات حال المعاملة بالأصل المذکور مبنیّ علی القول باعتبار الأصل المثبت المنفیّ عندنا، فتأمل.

و أمّا فی مثال النذر و الحلف المذکور فی «الکتاب» فیتعیّن الرجوع إلی أصالة الإباحة علی القول بعدم تأثیر العلم الإجمالی فیه؛ إذ لا أصل فیه غیرها کما هو ظاهر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۳

*** التنبیه السابع: العلم الإجمالی فی الشبهة المحصورة قد ینشأ عن اشتباه المکلف به و قد یکون من جهة اشتباه المکلّف**

اشارة

قوله: (و قد یکون من جهة اشتباه المکلّف کما فی الخنثی العالم ... إلی آخره)[۳۳۸]. (ج ۲/ ۲۵۱)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۴

بیان حکم الخنثی و ما هو وظیفتها فی المختصّات و المشترکات من الأحکام

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۵

أقول: إنّما لم یتعرّض (دام ظله) لحکم ما إذا کان طرفا الشبهة فی المکلّف احتمالین فی مخاطبین، کما فی واجدی المنی فی الثوب المشترک؛ لرجوع الشک فیه إلی الشکّ فی التکلیف حسبما عرفت غیر مرّة، إلّا فیما فرض تولید العلم الإجمالی بالتکلیف، أو التفصیلی منه.

ثمّ إنّه لا إشکال فی کون اشتباه المکلّف فی مفروض البحث موجبا للاشتباه فی المکلّف به؛ فإن الخنثی من جهة دورانها بین الرجل و الأنثی- علی القول بعدم کونها طبیعة ثالثة- تعلم بالنسبة إلی التکالیف المختصّة بإحدی الطائفتین بتوجّه أحد الخطابین و التکلیفین إلیها مع جهلها بالمکلّف به.

کما أنه لا إشکال فیما أفاده فی حکم المقام بالنظر إلی الأصل و القاعدة الأوّلیّة فی العلم الإجمالی علی ما عرفت شرح القول فیه فی غیر موضع: من عدم الفرق فی حکم العقل بوجوب الاحتیاط بین تعلّق العلم بالخطاب المفصّل مع تردّد متعلّقه، و بین تعلّقه بالخطاب المردّد، کما فی الفرض فیحتاط بالنسبة إلی جمیع ما یختصّ بالرجال و النساء، فیجتنب عما کان محرما علی کل من الطائفتین بالخصوص، فیجب علیها ستر کل من قبیلها؛ للعلم بأن أحدهما عورة.

بل قد یقال: بوجوب سترهما علیها و إن لم نقل بوجوب الاحتیاط فیما تعلّق العلم بالخطاب المردّد؛ حیث إن المعلوم فیه الخطاب المفصّل مع تردّد متعلّقه کما یجب علیه الاجتناب عمّا یجوز التلبّس بها للمرأة فی الصّلاة و ستر جمیع بدنها؛ لاحتمال کونها امرأة، و لیس المقام مورد التمسّک بأصالة عدم الشرطیة کما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۶

لا یخفی هذا بالنسبة إلی الصلاة.

و أمّا فی غیر الصّلاة فالظاهر عدم الفرق فی حکمه و إن توهّم الفرق بینهما؛ نظرا إلی رجوع الشاکّ فی ستر غیر العورتین بالنسبة إلیه إلی الشک فی أصل التکلیف. و إن کان بالتردید بین الأقل و الأکثر، فلا مانع من الرجوع إلی أصالة البراءة و لا یلزم منه الحکم بجواز عدم الستر فی الصلاة؛ فإن وجوب السّتر علیها فیها لیس من حیث حرمة نظر النّاظر، و إنّما هو من حیث ثبوت الشرطیّة.

و کذا یحرم علیها التزویج و التزوّج، و إن قلنا بعدم وجوب الاحتیاط علیها بالنسبة إلی التکالیف المختصّة بأحد الفریقین؛ لوجوب إحراز الرجولیّة فی الزوج، و الأنوثیّة فی الزوجة؛ من حیث کون الشبهة موضوعیة، فیتعیّن الرجوع إلی أصالة فساد العقد، و إن قیل بجواز الرجوع إلی الأصل الموضوعی فی الفرض، أی: أصالة عدم الرجولیة عند إرادة التزوج، و أصالة عدم الأنوثیّة عند إرادة التزویج؛ من حیث إن المقصود منهما مجرّد النفی؛ لکون الأثر مترتّبا علیه لا إثبات الضدّ حتی یکون من الأصول المثبتة، مضافا إلی ما یتوجّه علیه من التعارض علی هذا التقدیر کما هو ظاهر. و لکنّه کما تری، و إن کان مفاده الحکم بالفساد أیضا.

و أمّا التکلّم مع الرّجال و النساء و استماع صوتهما فیبتنی وجوب الاجتناب عنهما علیها- لا لحاجة و ضرورة- علی حرمتهما علی کلّ من الفریقین بالنسبة إلی الآخر، کما هو صریح شیخنا فی «الکتاب» و غیر واحد، و ظاهر بعض الأخبار من دون ریبة، و إلّا لم یکن إشکال و لا خلاف فی الحرمة و إن کان ظاهر بعض

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۷

مشایخنا بل صریحه التأمّل فی الحرمة[۳۳۹]، بل المنع عنها إلی غیر ذلک من الأحکام ۳۴۰].

ثمّ إن ما ذکرنا کلّه إنّما هو بالنظر إلی قضیّة الأصل عند العلم الإجمالی مع قطع النظر عن اقتضاء الدلیل علی خلافه فی بعض الموارد و الأحکام، و إلّا فیحکم بمقتضاه کما فی مسألة «اللّباس و النظر» و نحوهما؛ فإنه قیل بلزوم الحرج الشدید من الاحتیاط عن لبس ما یختصّ بهما علیها و اختیار لباس ثالث خارج عنهما، أو الاقتصار بما یشترک بینهما إن کان هناک لباس مشترک کما فی بعض البلاد. و کذا فی مسألة «النظر» لا إشکال فی لزوم الحرج علیها من الغض عن الطائفتین.

ثمّ فیما اقتضی دلیل نفی الحرج عدم وجوب الاحتیاط لم یکن إشکال هناک فی عدم جواز المخالفة القطعیّة علیها، لما أسمعناک مرارا: من قبح تجویزها علی الحکیم تعالی، فیتخیّر فی اختیار أحد الطرفین لدفع الحرج تخییرا بدویّا لا یجوز لها العدول إلی الطرف الآخر، و الوجه فیه ظاهر.

ثمّ إنّ هنا شبهتین فیما ذکرنا: من وجوب الاحتیاط علی الخنثی بالنسبة إلی التکالیف المختصّة بالفریقین أشار إلیهما شیخنا فی «الکتاب»، مرجعهما إلی المنع عن العلم الإجمالی بتوجّه الخطاب الإلزامی إلیها.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۸

الأولی: دعوی انصراف الخطابات المختصة[۳۴۱] سیّما الواردة فی باب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۵۹

اللباس المتعلّقة بعنوان تشبیه کل من الرجل و الأنثی بالآخر إلی غیر الخنثی، فعلی هذا یجوز لها لبس کلا اللّباسین المختصّین فی زمان واحد، فضلا عن زمانین؛ لرجوع الدعوی المذکورة- کما تری- إلی انصراف الخطاب إلی معلوم الذکوریة و الأنوثیّة، فالمجهول لا یتعلّق به الخطاب و إن لم یکن فی الواقع خارجا عن الفریقین کما هو المفروض.

و أنت خبیر بفساد الدعوی المذکورة و إن سلّم ندرة الخنثی المشکل؛ فإن المفروض عدم خروجها عن الفریقین. نعم، علی القول بکونها طبیعة خارجة عن الفریقین أمکن جعل ندرتها موجبة للانصراف علی ما زعمه غیر واحد فی تعمیم سببه بالنسبة إلی ندرة الوجود و إن انفکّ عن ندرة الاستعمال.

الثانیة: دعوی اختصاص تنجّز الخطاب بعلم المکلّف بتوجّه خطاب إلیه من الشارع بخصوصه، و إن کان مردّدا بین الخطابین، و هذا المناط غیر متحقق بالنسبة إلی الخنثی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۰

و هذه أیضا کما تری؛ إذ بعد تعمیم الخطاب بالنسبة إلی الخطاب المردّد لا وجه لمنع العلم به فی المقام، و المقام نظیر المکلف المردّد بین کونه حاضرا أو مسافرا، فهل یجوز له ترک الصلاتین؟

ثمّ إن هذا كلّه فی معاملتها مع كل من الرجل الأنثی و حكمها بالنسبة إلی ما يختصّ بهما من التكاليف، و أمّا معاملة كل من الطائفتين بالنسبة إليها فی النظر و التكلّم و استماع الصوت و نحوها فقد يقال بجوازها لهما؛ نظرا إلی رجوع الشكّ فی حقّهما إلی الشبهة الموضوعيّة فيرجعان إلی البراءة و لا عبرة بعلمهما الإجمالی بتعلّق خطاب واقعیّ إلزاميّ إلی أحدهما؛ فإنه لا يوجب العلم بالخطاب المنجّز بالمعنی الذی عرفته غير مرّة و ليس مثلهما إلّا كمثل واجدی المنی فی الثوب المشترك.

و تسليم العموم لآيتی الغضّ فی قوله تعالی: قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ وَ يَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۳۴۲] و فی قوله تعالی: وَ قُلْ لِلْمُؤْمِناتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصارِهِنَ ۳۴۳] الآية، غير مفيد، مع كون المقام من الشبهة الموضوعية، إلّا علی القول بجواز التمسّك بالعموم فی الشبهة الموضوعيّة علی ما عرفت الكلام فيه عن قريب.

نعم، لا إشكال فی جواز التمسّك بالعموم علی تقدير ثبوته فی المقام

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۱

علی القول بكونها طبيعة ثالثة خارجة عن الفريقين، هذا علی تقدير تسليم العموم لآية الغضّ.

و أمّا علی تقدير منعه ۳۴۴]؛ نظرا إلی أن القول بثبوته لحذف متعلّق الخطاب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۲

يوجب وهنه بلزوم تخصيص الأكثر، فلا بد من حمله علی العهد فالأمر أوضح.

و دعوی: وجود الأصل الموضوعی علی تقدير تسليم العموم لكلّ فريق؛ نظرا إلی أن الخارج من العموم هو عنوان المماثل، و كل فريق شاكّ فی تحقّق المماثلة فی حقّه فينفيه بالأصل و يترتّب عليه حكم العموم، فاسدة.

فإن نفی المماثلة فی معنی نفی الرجوليّة و الأنوثيّة الغير المسبوقين بالعدم إلّا فی زمان عدم الموضوع، فلا يقاس بنفی النسب بالأصل فی باب الشّكّ فی السيادة و غيره؛ لوضوح الفرق بين المقامين بما لا يخفی.

فقد ظهر ممّا ذكرنا كلّه: وجه للقول بعدم الجواز فی حقّهما، مضافا إلی ما أفاده شيخنا فی وجهه فی الجزء الأوّل من «الكتاب»، كما أنه قد ظهر منه حكم معاملة الخنثی مع الخنثی فی غير التزويج؛ فإنه لا يجوز قطعا.

و أمّا فی مسألة النظر و نحوها فيمكن الحكم بالجواز؛ لما عرفت فی معاملة كل من الرجل و المرأة معها و المقام أشبه شیء بالنظر إلی شخص لا يعلم كونه رجلا أو امرأة مع إمكان العلم التفصيلی بحاله علی تقدير الفحص و تبيّن أمره. هذا بعض الكلام فی المسألة و قد أشبعناه فی الجزء الأوّل من التعليقة[۳۴۵].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۳

*** التنبيه الثامن: التسوية بين كون الأصل فی كل واحد من المشتبهين هو الحلّ أو الحرمة**

(۱۱۶) قوله: (الثامن: أن ظاهر كل من الأصحاب التسوية[۳۴۶] بين كون الأصل ... إلی آخره)[۳۴۷]. (ج ۲/ ۲۵۴)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۵

أقول: أمّا كون الحكم عند جلّ الأصحاب المانعين لجواز الارتكاب هو عدم جوازه فيما إذا اقتضی الأصل فی المشتبهين الحرمة فممّا لا شبهة فيه أصلا.

و أمّا ما استظهره من كلماتهم: من أن ذلك من جهة الاحتياط و عدم جريان الأصل المقتضی للحرمة فی المشتبهين فمحلّ تأمّل.

لم لا يكون من جهة العمل بالأصلين فيهما؟ نظرا إلی عدم لزوم محذور من العمل بهما أصلا، لا المخالفة العمليّة القطعيّة و لا غيرها، فلا تعارض بينهما حتی يرجع إلی الاحتياط.

و الثمرة بين الحكم بوجوب الاحتياط من جهة إعمال الأصل و الاحتياط لا يكاد أن يخفی؛ فإنّه يترتّب علی الأوّل جميع آثار الحرام

الواقعی و النجس علی المشتبهین، فیحکم بتنجّس ملاقی أحدهما بخلاف الثانی هذا. و لعلّنا نتکلّم فی ذلک زائدا علی ما عرفت فی الجزء الثالث من التعلیقة إن شاء الله.

و أمّا المجوّزون للارتکاب فیلزمهم الفرق بین القسمین ۳۴۸] و الحکم بعدم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۶

الجواز فیما إذا اقتضاه الأصل الجاری فی المشتبهین؛ لأن مبنی حکمهم بالجواز- فیما إذا اقتضاه الأصل- هو عدم تأثیر العلم الإجمالی فی رفع الأصل الجاری فی المسألة، فیصیر الشبهة المقرونة بالعلم الإجمالی کالشبهة المجرّدة، من غیر فرق بینهما فی الحکم أصلا.

و لازمه کما تری، عدم الفرق بین القسمین، فعلیه یخرج ما اقتضی الأصل فیه الحرمة عن محل البحث علی ما حرّرناه علی القول بالمنع، لا علی ما حرّره شیخنا قدّس سرّه. اللّهم إلّا أن یکون مراده من خروجه عن محلّ البحث خروجه عنه غیر ملاحظ فیه عنوان الحکم بوجوب الاجتناب.

و أما استظهار التعمیم من استدلالهم فی المسألة بالأخبار[۳۴۹] الدالّة علی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۷

حلیّة المال المختلط بالحرام کما فی «الکتاب» فهو مبنی علی کون مقتضی الأصل فی الشبهة المجرّدة فی المسألة الحرمة. و أمّا علی القول بکون مقتضی الأصل فیها الحلّیّة و الجواز علی ما هو أحد الوجهین المذکورین فی «الکتاب» سابقا فلا وجه للاستظهار المذکور أصلا کما لا یخفی.

ثمّ إن القول بکون محل کلام المجوّزین فی غیر الأنفس و الأعراض المشتبهة بالشبهة المحصورة- کما استظهره منهم المحقّق المحشّی فی آخر بحث «مقدّمة الواجب»[۳۵۰] من حیث کون المنع فی اشتباههما ضروریّا- محلّ نظر؛ لأن الضرورة قضت بحرمة نفس العنوانات المشتبهة فیهما بل فی کثیر من غیرهم، و أمّا المنع عند الاشتباه فلیس بضروریّ مطلقا.

نعم، بناء علی ما استظهرناه: من خروج ما اقتضی الأصل فیه الحرمة عن محل کلامهم لزم الحکم بالمنع فیما ذکره، لکن ما ذکرنا لا یختصّ بما خصّه به، بل ربّما یجری فی النجس المشتبه کما إذا کان المشتبهان مسبوقی النجاسة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۸

مرکز ترجمه
Translation Movement

*** التنبیه التاسع:**

(۱۱۷) قوله: (التاسع: أن المشتبه بأحد المشتبهین حکمه حکمها؛ لأنّ مقدّمة المقدّمة مقدّمة و هو ظاهر)[۳۵۱]. (ج ۲/ ۲۵۶)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۶۹

أقول: لا سترة فیما أفاده، و من هنا ادّعی وضوحه؛ لأن توقّف شیء علی غیره یستلزم توقّفه علی ما یتوقّف علیه ذلک الغیر؛ ضرورة امتناع وجود الغیر بدون ما یتوقّف علیه، و إلّا لزم الخلف فیمتنع وجود ما یتوقّف علی الغیر أیضا؛ لفرض توقّفه علیه، فمقدّمة مقدّمة الشیء مقدّمة لنفس ذلک الشیء، فالعلم الذی یتوقّف تحصیله علی الاجتناب عن المشتبهین یتوقّف لا محالة علی ما یتوقّف علیه تحصیل العلم باجتناب أحد المشتبهین، فیجب الاجتناب عنه أیضا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۱

[المقام الثانی الشبهة غیر المحصورة

المقام الثانی ۳۵۲] فی الشبهة غیر المحصورة

(۱۱۸) قوله المقام الثانی: فی الشبهة الغیر المحصورة و المعروف فیها عدم وجوب الاجتناب ... إلی آخره)[۳۵۳]. (ج ۲/ ۲۵۷)

أقول: الکلام فی المقام کالکلام فی المقام الأوّل یقع فی مقامین:

أحدهما: وجوب الاحتیاط و عدمه و بعبارة أخری: وجوب تحصیل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۲

الموافقة القطعیّة و عدمه.

ثانیهما: فی جواز المخالفة القطعیّة علی تقدیر القول بعدم وجوب الاحتیاط و عدمه.

و قد قدّم الکلام فی المقام الأول حسبما یفصح عنه کلامه.

ما یستدل به علی عدم وجوب الإحتیاط

و یدلّ علی عدم وجوب الاحتیاط فی المقام علی خلاف الشبهة المحصورة وجوه:

فی تقریر الإجماع علی عدم وجوب الموافقة القطعیّة فی الشبهة غیر المحصورة

اشارة

الأوّل: الإجماع القطعی علیه بحیث لا یرتاب فیه بعد الرجوع إلی کلماتهم [۳۵۴]، بل لو لم یکن فی المسألة إلّا الإجماعات المنقولة فی کلمات جمع من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۳

الأساطین قولا و عملا، فضلا عن دعوی نفی الرّیب عنه، بل الضرورة علیه فی کلام بعض، و عدم الخلاف المشاهد عنهم، لکفی فی حصول القطع بالإجماع فی المسألة، بل الشاکّ فی تحققه فی المسألة لا أری أن یحصل له القطع بالإجماع فی مسألة من المسائل.

قال الفرید المولی البهبهانی قدّس سرّه فی «الفوائد»- بعد جملة کلام له فی بیان الفرق بین المحصور و غیره- ما هذا لفظه: «مع أن عدم وجوب الاجتناب عن غیر المحصور مجمع علیه بین الکل، و لا ریب فیه و مدار المسلمین فی الأعصار و الأمصار کان علی ذلک، و قد حقّقناه فی مواضع أخر، و کثیرا ما یعاضده أصالة الصحّة فی تصرّفات المسلمین»[۳۵۵]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و هو کما تری، صریح فی دعوی الإجماع قولا و عملا، بل فی نفی الریب عنه. و مع ذلک کلام شیخنا العلّامة (دام ظله العالی) ظاهر لو لم یکن صریحا فی عدم جزمه بتحقّق الإجماع و إن جزم بکفایة نقله فی المسألة من حیث کونه مستفیضا معتضدا بغیره، و کون المسألة فقهیّة و إن دوّنها جماعة فی الأصول [۳۵۶]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۴

خلافا لکثیر لا أصولیة حتی یمنع من العمل فیها بالظن الخاصّ فضلا عن الظن المطلق، و إن کانت هذه المضایقة فاسدة عندنا لما أسمعناک فی الجزء الأوّل من التعلیقة: من عدم الفرق فیما دلّ علی حجّیّة الأمارات من حیث الخصوص، أو من باب الظّن المطلق، بین کون موردها المسألة الفرعیّة، أو الأصولیّة العملیّة.

لا یقال: کون المسألة من المسائل الفرعیّة- کالبحث فی حکم الشبهة الموضوعیّة فی جمیع مسائل الباب- و إن کان أمرا واضحا لا سترة فیه أصلا- و إن قیل بکون البحث عن البراءة و الاشتغال فی الشبهات الحکمیة من مسائله بحثا عن المسألة الأصولیّة- لکن قد تقدم منه (دام ظلّه) فی الجزء الأوّل من «الکتاب» عند البحث عن «حجّیّة نقل الإجماع»: المنع عن کونه من الظنون المخصوصة علی تقدیر القول بحجّیّة الخبر الواحد من حیث الخصوص فی الجملة[۳۵۷].

لأنّا نقول: ما تقدّم منه (دام ظلّه) کان مقصورا علی ما لا یکون المنقول منه حسّا علی تقدیر تحقّقه لنا ملازما عادة لقول الإمام علیه السّلام أو تقریره أو فعله. و أمّا ما کان کذلک و لو بضمیمة ما حصّله المنقول إلیه من الأقوال و القرائن، فقد صرّح

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۵

بحجیّة نقله فیکون مستقلّا فی الحجیّة إذا کان سببا تامّا علی تقدیر تحقّقه، إمّا من حیث نقل السبب، أو المسبّب إذا رجع الناقل فی تحصیله إلی الحسّ، أو کان محتاجا إلی ضمّ جزء آخر من الأقوال، أو القرائن إذا لم یکن سببا تامّا.

و المنقول فی المسألة من القسم الثانی جدّا؛ نظرا إلی استفاضة نقله و اعتضاده بعدم الخلاف فی المسألة، و دعوی الضرورة و الشهرة المحقّقة و غیر ذلک من القرائن و الأمارات هذا.

و لکن قد یناقش فی ذلک: بأن ما أفاده ثمّة من حجیّة نقل الإجماع فی الجملة وفاقا لبعض المحقّقین کان مبنیّا علی تسلیم دلالة «آیة النبأ» علی حجیّة خبر العادل فی الحسّیّات، أو ما یرجع إلیه علی ما عرفت هناک: من حیث اختصاص غیر الآیة من الأدلة المتقدّمة بالرّوایات المصطلحة، و قد سبق منه (دام ظلّه) المنع من دلالة الآیة علی حجیّة خبر العادل.

نعم، نقل الإجماع علی طریقة القدماء یدخل فی الروایة، لکن نعلم أن الناقل لم یطّلع علیه عن حسّ، فکیف یجوز الاعتماد علی نقله؟ هذا بعض الکلام فی المقام و إن أردت شرحه فارجع إلی ما حرّرنا فی الجزء الأوّل. فالأولی التشبّث بذیل الإجماع المحقّق فی المسألة کما عرفته منا فإنک قد عرفت عدم الارتیاب فیه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۶

(۱۱۹) قوله: (الثانی: ما استدلّ به جماعة من لزوم المشقة فی الاجتناب ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۵۷)

تقریر دلیل لزوم الحرج من الإحتیاط[۳۵۸]

أقول: هذا الوجه مما تمسّک به فی المقام أکثر الأصحاب، بل لم أر من لم یتمسّک به ممن تعرّض لحکم المسألة، بل ربّما یجعلون الضّابط لغیر المحصور- علی ما ستقف علیه- ما یکون الحرج فی الاجتناب عنه، و قد تلقّوه بالقبول و لم یستشکل فیه إلّا بعض أفاضل المتأخّرین ۳۵۹].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۷

و لمّا کانت الکبری و هو عدم جعل الحکم الحرجی فی الشرع- بمقتضی عمومات الآیات و الأخبار- من الأمور المسلّمة بینهم، کورود ما دلّ علیه علی قاعدة الاحتیاط- کوضوح فساد دعوی اطراد الصغری بالنسبة إلی جمیع جزئیّات الشبهة الغیر المحصورة- فلا بد من توجیه الاستدلال بالوجه المذکور علی وجه یتم به صورة القیاس و البرهان، و من هنا ذکر شیخنا فی «الکتاب» فی تقریب الاستدلال: (و لعلّ المراد به لزومه فی أغلب أفراد هذه الشبهة لأغلب أفراد المکلفین فیشمله عموم قوله تعالی ... إلی آخر ما أفاده)[۳۶۰].

و الغرض: أن الکبری بمقتضی ما دل علی نفی الحرج الحرج الغالبی بالنسبة إلی جزئیات الفعل و المکلّف معا بمعنی: أن کل فعل کان حرجیّا بالنسبة إلی غالب جزئیّاته فی حق غالب المکلّفین، فحکمه مرفوع عن جمیع جزئیّاته، حتی الجزئی الذی لا حرج فیه أصلا فی حقّ جمیع المکلّفین، حتی عن المکلّف الذی لا یکون الفعل فی حقّه حرجیّا أصلا.

و لمّا کان هذا المعنی خلاف ما یظهر من الکتاب السنّة الواردین فی هذا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۸

الباب فی ظاهر النظر أثبت إرادته بقوله: (إلّا أنه یتعیّن الحمل علیه ... إلی آخر ما أفاده)[۳۶۱] هذا.

و لکنّ المحکیّ عن غیر واحد ظهور أدلّة نفی الحرج بأنفسها فی ذلک من غیر احتیاجها إلی الضمیمة، فتقریب دلالتها علی المدعی من وجهین.

و قد یناقش فی هذا الوجه:

أولا- بأن الكبرى المستفادة منها هو نفى الحرج الشخصى لا- الغالبى بالمعنى الذى سبق ذكره؛ حيث إن الخطاب فيما دلّ من [ال] كتاب العزيز على ذلك متعلّق بكلّ مكلّف على ما يقتضيه ظاهر خطاب الجمع، فلا بد أن يكون المنفىّ حرجيّا فى حقّ كلّ مكلّف.

نعم، لو لم يكن الحرج علة لرفع الحكم فى مورد و دليلا عليه، بل كان دليل رفعه ما ورد فى عنوانه، و استفيد من الخارج: أن الحكمة فى رفعه لزوم الحرج على تقدير تشريع الحكم، لم يلزم اطّراده من الوجهين، كما قيل فى باب الحديد من جهة بعض الأخبار، و ورد فى بعض المستحبّات كما فى السواك.

و بالجملة: الفرق بين رفع الحكم الثابت بدليله بما دل على نفى الحرج و دفع اقتضاء ما يقتضى جعل الحكم بما دل عليه بملاحظة حكمة الحرج ظاهر لا سترة فيه، و قد نبّهنا عليه فى الجزء الأوّل من التعليقة.

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۷۹

و يؤيّد ما ذكرنا بل يدل عليه فى وجه- مضافا إلى ما عرفت من كونه قضيّة ظاهر أدلّة نفى الحرج-: أنه لا شبهة فى كون ما ورد فى ذلك مسوقا للإمتنان على العباد كما يكشف عن ذلك حديث «رفع التسعة» لو كان ما فيه الحرج مرادا مما لا يطاق ۳۶۲] الحديث.

حيث إن جعل التكليف مع الحرج على العباد و لو كان أجر إطاعته أكثر يوجب غالبا عصيان الشارع بالنسبة إلى غير التكليف الحرجى فضلا عن الحرجى، بل ربّما يوجب مع كثرته رفع اليد عن الدين فى حق الغالب. و بهذه الملاحظة كان مبنى تبليغ الرسل على بيان الأحكام تدريجا، فإذا فوّت الشارع مصلحة التكليف فى حق المكلّف فيتداركها بالتسهيل.

و من المعلوم عدم اقتضاء ذلك رفع الحكم عن فعل لا حرج فيه أصلا بالنسبة إلى بعض جزئياته فى حق تمام المكلّفين، أو عن فعل لا حرج فيه أصلا و مطلقا بالنسبة إلى مكلّف خاصّ، و إن كان حرجيّا فى حقّ غيره بالنسبة إلى تمام جزئياته و مصاديقه؛ فإن تفويت شخص المصلحة عن نوع المكلفين، و تفويت نوع المصلحة الملزمة عن مكلّف مع عدم التدارك بالتسهيل خلاف سوقه للامتنان على العباد. مضافا إلى ما قيل من كونه خلاف مقتضى الحكمة و العقل؛ إذ كما لا يجوز

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۰

جعل التكليف بلا جهة كذلك لا يجوز رفعه مع وجود الجهة بلا تدارك.

لا- يقال: تعميم رفع الحكم من دون مصلحة توجبه و إن كان قبيحا كرفعه رأسا من دون تدارك أصلا، إلّا أن نفس اطّراد الحكم عندهم مصلحة صالحة لتدارك ما يفوت عن المكلّف، فلا يحتاج إلى مصلحة أخرى، و من هنا ذكروا: أن الحكمة لا يلزم اطّرادها مع اطراد الحكم بالفرض.

لأنّا نقول: ما ذكر فاسد جدّا؛ ضرورة أن الاطّراد بنفسه ليس شيئا قابلا لتدارك ما يفوت عن المكلّف. نعم، قد يكون هناك مصلحة فى اطّراد الحكم من الشارع مع عدم وجود المصلحة الشخصيّة فى الفعل الذى تعلّق به الحكم، و من هذا الباب قولهم بعدم لزوم الإطّراد فى حكمة الحكم.

المنفى بأدلة الحرج هل هو الحرج الشخصى أم النوعى؟

فإن شئت قلت: فرق بين جعل التكليف لمصلحة فى نوع الفعل و إن تخلّف عن بعض أشخاصه و رفع التكليف عن نوع الفعل بما دلّ على نفى الحكم الحرجى مع وجود المصلحة الملزمة فى بعض أشخاص الفعل من دون أن يكون فيه حرج.

و قد نبّهنا على ذلك عن قريب و سنبّه عليه أيضا فى طىّ ما سيتلى عليك.

و أمّا الاستعانة بالرواية فى إثبات دلالتها على المعنى المذكور فهى موقوفة على تماميّتها سندا و دلالة حتى تصلح لصرف ما عرفت عن ظاهره و هى فى محل المنع.

بحر الفوائد فى شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۱

ثمّ إن هذا الذی ذکرنا لا یختصّ بالمقام، بل یجری بالنسبة إلی ما دلّ علی نفی الضّرر أیضا.

و ثانیا: نسلّم کون الکبری المستفادة من دلیل نفی الحرج هو رفع الحکم عمّا کان فی غالب أفراده الحرج و إن تخلّف عن بعض أفراده، لکن نمنع کون المعنی المذکور مفیدا فی المقام؛ فإنه علی المعنی المذکور لا بدّ من أن یلاحظ کل موضوع کلیّ تعلّق به الحکم فی الأدلّة، فإن لزم من جعله الحرج علی أغلب أفراد المکلّفین فی أکثر أفراد هذا الموضوع الکلّی حکم بارتفاعه عن ذلک الموضوع الکلّی بإطلاقه- عن جمیع أفراده و عن جمیع المکلفین حتی من الفرد الذی لا حرج فیه أصلا- لتمام المکلّفین، و عن المکلّف الذی لا حرج فی حقّه أصلا بالنسبة إلی تمام الأفراد.

و هذا المعنی کما تری، لا تعلّق له بالمقام أصلا؛ إذ الشبهة الغیر المحصورة لم یتعلّق بها حکم فی الشرع بهذا العنوان، و إنّما هو عنوان و مفهوم منتزع عن موضوعات مشتبهة، و المقتضی لوجوب الاحتیاط فی کل موضوع مشتبه هو نفس دلیل تحریم ذلک الموضوع بضمیمة حکم العقل.

فلا بدّ أن یلاحظ الحرج بالنسبة إلی کلّ حرام مشتبه، فإن لزم بالنسبة إلی أغلب أفراد حرام بالنسبة إلی أغلب المکلّفین، حکم بارتفاع وجوب الاحتیاط عن تمام أفراده و عن جمیع المکلّفین، و إن لم یلزم بالنسبة إلی أغلب أفراد حرام مخصوص مشتبه بالشبهة الغیر المحصورة، لم یکن معنی لرفع وجوب الاحتیاط

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۲

عنه کلّیّة، و إن حکم بارتفاعه عن فرد شخصیّ یلزم منه الحرج فی حق مکلّف شخصیّ کما یکون الأمر کذلک بالنسبة إلی الشبهة المحصورة أیضا.

فقد علم ممّا ذکرنا: أن هذا الوجه مع تسلیمه لا یفی بإثبات المدّعی فی تمام أفراد هذا المفهوم المنتزع لحرام مشتبه بالشبهة الغیر المحصورة الذی لا یلزم الحرج من الاحتیاط فی أغلب أفراده لأغلب المکلّفین باعتراف الخصم.

و منه یظهر: أن الاستعانة بالأخبار الدالّة علی إناطة الأحکام بالعسر و الیسر الغالبیّین لا ینفع أصلا علی تقدیر الإغماض عن المناقشة فیها فلعلّ الوجه فی الاستدلال بهذا الوجه- مع ما عرفت- ما أفاده شیخنا فی «الکتاب» بقوله:

(و کأنّ المستدل بذلک جعل الشبهة الغیر المحصورة واقعة واحدة ... إلی آخر ما أفاده قدّس سرّه)[۳۶۳].

و ثالثا: علی تقدیر تسلیم إرادة المعنی المذکور- مما دلّ علی نفی الحرج و کون الشبهة الغیر المحصورة عنوانا فی نفسه اقتضی الدلیل وجوب الاحتیاط عن نفس هذا العنوان- نمنع من لزوم الحرج بالنسبة إلی أغلب أفرادها التی هی أنواع حقیقة؛ لأن بعض الأطراف من کثیر أفراد الشبهة الغیر المحصورة لیس محلّا لابتلاء غالب المکلّفین کما یشهد به الوجدان، و بعد إخراج هذه عن محلّ الکلام- سواء کان الاحتیاط فیها موجبا للحرج أم لا، لما عرفت من عدم وجوب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۳

الاحتیاط فیما کان بعض أطراف العلم الإجمالی خارجا عن محلّ الابتلاء مع حصر الشبهة، فضلا عن کونها غیر محصورة- توجّه منع وجود الحرج بالنسبة إلی أغلب أفراد محلّ الکلام من الشبهة الغیر المحصورة، و إن سلم تحقّقه فی أغلب أفرادها بقول مطلق و فی المجموع ممّا هو محلّ الکلام و غیره.

و إن قیل: المدّعی وجود الحرج فی أغلب أفراد محلّ الکلام و بعد تسلیم الغلبة و إناطة حکم الرفع بها و کون الشبهة الغیر المحصورة عنوانا مستقلّا بالملاحظة لم یکن معنی لهذا الجواب الثالث.

قلنا: المدعی و إن کان ذلک لما عرفت من خروج ما لم یکن تمام أفراده محلّا للابتلاء عن محلّ البحث، إلّا أنه لم یسبق منّا الاعتراف بما ذکره أیّ عسر فی الاجتناب عن الخمر المشتبه بالشبهة الغیر المحصورة، و المرأة المحرّم نکاحها المشتبهة فی نساء فی صقع من الأرض، و کذلک بالنسبة إلی المال المشتبه، و مهدور الدم المشتبه إلی غیر ذلک.

و رابعا: نمنع من لزوم الحرج على الغالب بالنسبة إلى أفراد نوع واحد تسالموا على لزوم الحرج الغالبى بالنسبة إليه؛ فإن النوع الذى يلزم بالنسبة إليه الحرج- من دون إشكال- النّجس المشتبه، و من المعلوم أنه لا يلزم الحرج الغالبى من الاجتناب عن كثير من أفراده المشتبهة بالنسبة إلى الأرض و الطعام و غيرهما فتأمل.

فهذا الوجه لا يسمن و لا يغنى أصلا. نعم، لا إشكال فى عدم وجوب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۴

الاحتياط بالنسبة إلى مورد و فرد من نوع يلزم الحرج من الاحتياط فيه، و إن لم يلزم فى أغلب أفراده كما هو واضح، و قد عرفت الإشارة إليه.

و ممّا ذكرنا كله يظهر: توجّه النقض عليهم بالشبهة المحصورة؛ فإنه لا إشكال فى لزوم الحرج من الاحتياط فيها فى الجملة.

نقل كلام المحقّق القمّى و محقّق الفصول

ثمّ إن للمحقّق القمّى و بعض أفاضل معاصريه (قدس سرهما) كلاما متعلّقا بالمقام لا بد من إيراده. قال فى «القوانين»- فى مقام النقض على ما استدلّوا به لوجوب الاحتياط فى الشبهة المحصورة بأن التكليف بالاجتناب عن الحرام و النجس الواقعيّين الموجودين بين المشتبهات يقينىّ إلى آخر ما عرفت شرحه- ما هذا لفظه:

«مع أنه يرد على ذلك النقض بغير المحصورة[۳۶۴] فإن الحرام و النجس فيها أيضا يقينىّ، و التمسّك بلزوم العسر و الحرج لا يثبت الحلّ و الطهارة بمعنى ترتيب جميع آثارهما، سيّما بحيث تصير قاعدة كليّة مثبتة للحكم مطردا؛ لأن مقتضى ذلك الحكم بطهارة صحراء وسيع الفضاء الذى تنجّس بعضه و لم يعلم محلّها لمن يزاولها بالرطوبة و يحتاج إلى مزاولتها، و لا حرج على من لا يزاولها و لا يحتاج

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۵

إليها فى الاجتناب عنها، و ليس تطهير عضو منه إذا اتفق مباشرته عسرا و حرجا كما لا يخفى ۳۶۵].

و قد يكون اجتناب الثوبين اللذين أحدهما نجس حرجا عظيما كما لو احتاج إلى لبس أحدهما فى السفر فى أيّام الشتاء و وقوع المطر، فإن كان لزوم العسر يوجب الحكم بالطهارة فاحكم هنا بالطهارة، و كذلك الكلام فى الاضطرار إلى أكل الميتة و شرب الماء النجس؛ فإن الاضطرار و العسر و الحرج لا يوجب الحكم بالطهارة. و أمّا ما قد يتمسّك بذلك فى مثل طهارة الحديد مع ورود الأخبار بالنجاسة فذلك تأسيس فى الحكم و دفع لا رفع لحكم ثابت، و بينهما فرق

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۶

واضح ۳۶۶]». انتهى كلامه رفع مقامه.

و قال فاضل معاصره فى «فصوله»- بعد إبداء الفرق بين المحصور و غير المحصور بما هو المشهور من لزوم العسر فى الاجتناب عن الثانى دون الأول- ما هذا لفظه:

«و أمّا ما أورده بعض المعاصرين: بأن العسر و الحرج قد لا يتحقّقان فى غير المحصور كما إذا لم يكن هناك ما يوجب استعمال البعض، و قد يتحقّقان فى المحصور أيضا كما إذا اضطر إلى استعمال البعض مع أنهما يقتضيان رفع الإثم دون غيره من النجاسة و لهذا لو اضطر إلى أكل الميتة لم يرتفع عنه حكم النجاسة.

فمدفوع: بأن العسر و الحرج إنّما يقتضيان رفع الحكم الذى يترتبان عليه على قدر ترتبهما عليه، ففى غير المحصور لمّا كان ترتّبهما على وجوب الاجتناب عنه و ما فى حكمه كوجوب الاجتناب عن ملاقيه ثابتا على الإطلاق حتى بالنسبة إلى ما يزيد فيه على قدر الضرورة لوضوح ترتيبهما على تقدير تحديد رفع المنع باندفاعهما أيضا لعموم مورده و ابتلاء عامّة النّاس به فى عامة الأحوال، أو

أغلبها لزم ارتفاعه على الإطلاق، بخلاف المحصور؛ لندرة الاضطرار إليه. و على تقدير حصوله فدوران المنع فيه مدار رفع العسر و الحرج لا يوجب عسرا و لا حرجا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۷

و لهذا جاز ثبوت حكمه»[۳۶۷].

إلى أن قال:

«و لا فرق فيما ذكرنا بين كون الحكم حرمة أو نجاسة أو غيرهما، و إلى هذا ينظر إلى احتجاج بعض الأصحاب بذلك على طهارة الحديد فی مقابلة الأخبار الدالّة على نجاستها، و اعتذار المعاصر المذكور[۳۶۸] عنه: «بأنه تأسيس للحكم و دفع لا رفع لحكم ثابت و بينهما فرق واضح» غير واضح؛ فإن ما يصلح للتأسيس و الدفع فی مثل المقام يصلح للرفع أيضا، سلّمنا لكن المقام من باب الدفع لا الرفع؛ حيث يدفع بلزوم العسر و الحرج عموم الأدلّة الدالّة على التحريم بصورة الاشتباه بغير المحصور»[۳۶۹]. انتهى كلامه رفع مقامه.

المناقشة فيما أفاده الفاضلان

و أنت خبير بما يتطرّق إليهما من المناقشة:

أمّا ما أفاده فی «القوانين» فيتوجّه عليه- بعد اختيار كون قضيّة الأصل بعد ثبوت الاشتغال بالعلم الإجمالی عدم الفرق بين الشبهة المحصورة و غيرها-:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۸

أن الفارق ما عرفت: من قيام الإجماع على عدم وجوب الاحتياط فی غير المحصور، و ليس المقصود إلّا رفع وجوب الاحتياط، إلّا الحرمة و النجاسة واقعا عن الواقع المعلوم إجمالا و لم يدّعه أحد من القائلين بعدم وجوب الاحتياط فی المقام بحيث يحكمون بطهارة ما لاقی جميع أطراف الشبهة الغير المحصورة.

و أمّا الحكم بطهارة ما يلاقی بعض الأطراف فليس من جهة الحكم بطهارة الملاقی- بالفتح- بل من الجهة التی عرفتها فی ملاقی الشبهة المحصورة من سلامة الأصل فيه عن المعارض و خروجه عن أطراف الشبهة. فإذا كان الحال هذه مع حصر الشبهة فالحكم بطهارته مع عدم الحصر أولى كما لا يخفى.

و بالجملة: المنفیّ فی المقام مجرّد وجوب الاحتياط الثابت بالعلم الإجمالی لا آثار الواقع؛ فإن ثبوتها لا تعلّق له بالعلم الإجمالی فإنّها من مقولة الوضع لا أثر للعلم الإجمالی بالنسبة إليها أصلا، فالمنفیّ بالإجماع أو دليل نفی العسر هو مجرّد وجوب الاحتياط لا غيره من الأحكام و الآثار. نعم، ما أفاده بالنسبة إلى دليل نفی الحرج فی المقام من عدم جواز التمسّك به، فهو حقّ لا محيص عنه، لكن لا من الجهة التی ذكرها بل لما عرفت، هذا.

و أمّا ما ذكره فی «الفصول» تحقيقا للمقام و دفعا لما أورده المحقق القمیّ على المتمسّكين بدليل نفی الحرج فی المقام الفارقين بينه و بين الشبهة المحصورة.

فيتوجّه عليه: ما عرفت من المناقشات. مضافا إلى ما يتوجّه عليه فی مواضع من كلماته؛ لأن ما ذكره فی تتميم المدّعى و الفرق- من أن التحديد بلزوم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۸۹

العسر و الحرج فی المقام يكون حرجيّا بخلاف الشبهة المحصورة- يتوجّه عليه:

أنّ ذلك إنّما يفيد على تقدير تسليمه بالنسبة إلى نوع خاصّ يكون الحرج فی الاحتياط عن غالب أفراده و قد عرفت المنع عنه.

و ما ذكره تحقيقا لاقتضاء أدلّة نفی العسر رفع النجاسة فی المقام- من أن قضيّة نفی الحرج هو رفع كلّ حكم يترتّب على جعله الحرج

من غير فرق بين النجاسة و غيرها من الأحكام.

يتوجّه عليه: أنه لا ينفع فی ردّ ما أفاده المحقق القمیّ قدّس سرّه للمنع من لزوم الحرج فی بقاء النجاسة فی الشبهة الغير المحصورة كما هو واضح.

نعم، يتوجّه عليه: ما أشرنا إليه من أن الغرض التمسّك بدليل نفی الحرج لمجرّد عدم وجوب الاحتياط و يحصل الموافقة القطعيّة لا طهارة النجس الواقعی الموجود بين المشتبهات.

و ما ذكره فی عدم الفرق بين مسألة الحديد و المقام؛ لأن ما يصلح للتأسيس و الدفع يصلح للرفع أيضا.

يتوجه عليه: أن دليل نفی العسر ليس من المطهرات حتی يرفع النجاسة الثابتة المسلّمة بين المشتبهات، و اقتضاؤه لدفع النجاسة فی الحديد يرجع إلی منعه من ثبوت أصل النجاسة لها، و أين هذا من المقام؟

ثمّ إن هذا الذی عرفت فی مسألة الحديد إنّما هو علی مقتضی ما وقع من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۰

المحقّق القمیّ و فاضل عصره (قدس سرهما).

و الذی يقتضيه التحقيق فيها أن يقال: إنه لو كان هناك دليل معتبر علی نجاسة الحديد لم يكن معنی للحكم بطرحه من جهة ما دلّ علی نفی الحرج فی الشريعة لما عرفت غير مرّة؛ من أن أدلّة نفی الحرج و إن كانت حاكمة علی أدلّة التكاليف القاضية بثبوتها فی الموضوع الأعمّ من مورد لزوم الحرج، إلّا أنه يتعيّن تخصيصها بما هو أخصّ منها يدلّ علی ثبوت حكم حرجیّ إذا كان معتبرا من جميع الجهات هذا.

مضافا إلی ما عرفت من مطاوی كلمات شيخنا الأستاذ العلّامة قدّس سرّه فی «الكتاب»: من كون عمومات نفی الحرج من العمومات الموهونة بكثرة الخارج منها فلا يجوز التمسّك بها من غير جابر لها، فضلا عمّا إذا كان هناك ما يقتضی تخصيصها هذا.

مضافا إلی أنه لو كان الدليل علی طهارة الحديد ما دلّ علی نفی الحكم العسری لزم الاقتصار علی صورة وجود العسر، و لم يجز الحكم بالطهارة علی الإطلاق؛ لما أسمعناك: من أن التحقيق فی مفاده هو نفی الحرج الشخصی، لا الغالبی و النوعی، و إن لم يكن هناك دليل معتبر علی نجاسته، أو كان و كان معارضا لأخبار الطهارة مع التكافؤ، فالمتعيّن الرجوع إلی قاعدة الطهارة بناء علی جريانها فی الشبهة الحكميّة علی ما هو الحق و عليه المشهور، و علی هذا لا معنی للتمسّك بدليل نفی الحرج.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۱

Translation Movement .IRS

الكلام فی حكم الحديد

فالتحقيق: أن الدليل علی طهارة الحديد إمّا الأخبار الدالة علی طهارته لمكان رجحانها علی أخبار النجاسة بضرب من الترجيح من العمل و غيره، أو ضعف أخبار النجاسة، أو أصالة الطّهارة بعد تعارض الأخبار و تساقطها فتأمل، أو قيام الإجماع عليها، فليس المستند أدلّة نفی الحرج، حتی يتوجّه عليه: ما عرفت من لزوم الاقتصار علی المورد العسری و غيره، و إن كان حكمة فی حكم الشارع بطهارته، فلا يلزم اطّرادها فی موارد رفع النجاسة.

و هذا نظير ما ذكرنا فی مسألة «الانسداد»: من الفرق بين كونه حكمة لا يلزم اطّرادهما، فيعمل بالظنّ حتی مع التمكّن من تحصيل العلم من المسألة و علّة يدور الحكم مدارها، و كذلك ذكرنا ثمّة الفرق بين كون لزوم العسر من الاحتياط الكلّی علّة لإبطال وجوب الاحتياط؛ بأن يتمسّك له بدليل نفی الحرج فيدور البطلان مداره، و حكمة؛ بأن يتمسّك له بالإجماع و نحوه.

و أمّا ما يقال: و أشرنا إليه فی طیّ كلماتنا: من أن ما اشتهر من عدم لزوم الاطّراد فی الحكمة، كلام لا محصّل له؛ من حيث استلزامه تجويز العبث علی الحكيم تعالی؛ نظرا إلی كون لازمه الالتزام بثبوت الحكم فی مورد مع فقدان جهة مقتضية له، بل ربّما يمكن القول

بامتناعه الذاتی، فتدبّر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۲

فیتوجّه علیه: بأن ما جعل حکمة فی تشریع الحکم و هی المصلحة الغالبة لمصلحة من المصالح لا ینفکّ عن الحکم؛ ضرورة صدق وجود مصلحة فی غالب الأفراد دائما، و إنّما المنفکّ نفس المصلحة بالاعتبار الذی اقتضی تشریع الحکم فتدبّر.

(۱۲۰) قوله: (الثالث: الأخبار الدّالة علی حلّیّة کل ما لم یعلم حرمته؛ فإنها بظاهرها ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۶۰)

تقریب الإستدلال بالوجه الثالث ۳۷۰]

اشارة

أقول: تقریب الاستدلال بهذا الوجه ما أفاده فی «الکتاب»: من أن قضیّة عموم أخبار الحلیّة- بناء علی شمولها لصورة العلم الإجمالی بالحرام- هو الحکم بالحلّیّة و عدم وجوب الاحتیاط فی المقام و هی علی هذا التقدیر و إن لم تکن فارقة بین الشبهتین، بل مقتضاها کما تری، هو الحکم بعدم وجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة أیضا، إلّا أنه لمکان الجمع بینها و بین ما یعارضها من أخبار التوقّف و الاحتیاط العامة للشبهتین أیضا یحمل علی الشبهة الغیر المحصورة لکونها متیقنة منها. کما أنّه یحمل أخبار الاحتیاط علی الشبهة المحصورة للجهة المذکورة فیتم الاستدلال و الفرق بعد الجمع بین الطائفتین هذا حاصل ما یقال فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۳

تقریب الاستدلال بهذا الوجه.

و یتوجّه علیه: أوّلا- أن المستند فی الحکم بوجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة هو حکم العقل بالوجوب- من باب استقلاله بوجوب دفع الضّرر المحتمل علی ما عرفت شرح القول فیه، و لا ریب فی وجود المناط المذکور بعینه فی الشبهة الغیر المحصورة أیضا بناء علی فساد الوجه الخامس حسبما ستقف علیه- أو الأخبار المختصّة بصورة الإجمالی مثل: «أترکوا ما لا بأس به حذرا عما به البأس»[۳۷۱]. و هی عامة للشبهتین أیضا بلا ارتیاب، لا الأخبار العامّة الواردة فی التوقّف و الاحتیاط.

و الأخبار المانعة کما تری أخصّ من الأخبار المرخّصة علی تقدیر تسلیم شمولها لصورة العلم الإجمالی. و أمّا حکم العقل فهو و إن کان موروداً بالنسبة إلی الأخبار المرخّصة علی تقدیر دلالتها علی حکم صورة العلم الإجمالی من غیر فرق بین الشبهتین، إلّا أن ظاهرها لمّا کان ثبوت الرخصة بالنسبة إلی جمیع الأطراف لعدم إمکان حملها علی إرادة بعض الأطراف علی ما عرفت تفصیل القول فیه فی الشبهة المحصورة، فلا بدّ من جعل الغایة فیها الأعم من العلم الإجمالی، فلا یجوز الاستدلال بها علی حکم المقام، کما لا یجوز الاستدلال بها فی الشبهة المحصورة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۴

فغرض شیخنا قدّس سرّه مما ذکره فی الجواب الأول: هو دفع ما یتوهّم من الدلیل المذکور؛ من کون الوجه فی وجوب الاحتیاط فی الشبهة المحصورة ما دلّ علی وجوب التوقّف و الاحتیاط من الأخبار العامة التی حکم باختصاصها، جمعا بینها و بین ما دلّ علی الإباحة، و أن الوجه فیه: هو حکم العقل بالوجوب بعد العلم الإجمالی بوجود الحرام بین المشتبهات المتحقّق فی الشبهة الغیر المحصورة، لا جعل حکم العقل معارضا لأخبار الإباحة.

اللهم إلّا أن یکون المراد ما أشرنا إلیه: من أن ظاهر أخبار الرّخصة علی تقدیر تسلیم الظهور لما کان ترخیص ارتکاب جمیع الأطراف و هو مصروف بحکم العقل القطعی بقبحه علی الحکیم تعالی من حیث کونه إذنا فی المعصیة للخطاب المنجّز و حملها علی الترخیص فی البعض أیضا غیر ممکن، فلا مناص عن حملها علی غیر صورة العلم الإجمالی بالخطاب المنجّز.

ثمّ إن الوجه فی قصر شیخنا فی دلیل الاحتیاط علی حکم العقل به لعلّه مبنیّ علی المناقشة فی سند الروایة من حیث إرسالها فتدبّر، أو

کونها مؤکّدة لحکم العقل به کالأخبار العامة للوقف و الاحتیاط.

و ثانیا: سلّمنا کون المستند لوجوب الاحتیاط الأخبار العامّة، لکن قد عرفت غیر مرّة اختصاص أخبار الحلّ و البراءة بالشبهة الابتدائیة، فلا یعارض أخبار الاحتیاط حتی یجمع بینهما بما ذکر.

و ثالثا: سلّمنا شمول أخبار الحلّ و البراءة لصورة العلم الإجمالی فیشمل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۵

الشبهتین لا- محالة، لکن نقول: إن أخبار الاحتیاط و التوقّف أخصّ مطلقا منها، و لو من جهة قیام الإجماع علی خروج الشبهات الابتدائیة منها، فأخبار الحلّ علی عمومها لصورة العلم الإجمالی أعمّ مطلقا من أخبار التوقّف، فیتعیّن تخصیصها بالشبهات الابتدائیة و إبقاء کلتا الشبهتین تحت أخبار التوقّف.

لا یقال: کیف یدّعی الإجماع علی عدم وجوب الاحتیاط فی الشبهات الابتدائیة مع أن جماعة من الأصحاب کالأخباریین قالوا بوجوبه فی الشبهة الحکمیة التحریمیّة؟

لأنا نقول: مخالفتهم فی ذلک لا- یقدح فی انعقاد الإجماع علی ما أسمعناک فی محلّه هذا. مضافا إلی أن قیام الإجماع علی عدم وجوبه فی الشبهة الموضوعیّة البدویّة مطلقا و الشبهة الابتدائیة الوجوبیّة الحکمیّة کاف فی أخصیّة أخبار التوقّف بالنسبة إلی أخبار الحلّ.

لا یقال: إن أخصّیّة أخبار التوقّف بالنسبة إلی أخبار الحلّ إنما هی فیما لوحظت بالنسبة بینهما بعد تخصیص أخبار التوقّف بالإجماع، لم لا- یلاحظ النسبة بینهما قبل العلاج بالتخصیص، و هما قبل العلاج بالتخصیص؟ و هما قبل العلاج عامّان تعارضا یجمع بینهما بما ذکر فی طیّ الاستدلال.

لأنّا نقول: ما ذکر توهّم قد سبق إلی ذهن بعض أفاضل من تأخّر علی خلاف ما یقتضیه التحقیق، و مقالة المشهور فی تعارض أزید من دلیلین؛ فإن الأخصّ من المعارضات یقدّم فی العلاج و لو أوجب تقدیمه انقلاب النسبة بین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۶

الباقی منها، و وجهه- مضافا إلی ظهوره من حیث إن عدم تقدیمه ربّما یوجب طرحه- یأتی فی الجزء الرابع من التعلیقة هذا.

مضافا إلی أن التوهّم المذکور علی تقدیر صحّته إنّما یتمشّی فی المخصّص المنفصل اللفظی لا فی المتّصل و لا فی المخصّص اللّبّی، کالإجماع و العقل علی ما ستقف علی شرح القول فیه.

و رابعا: أغمضنا عما ذکر ثالثا من أخصیّة أخبار التوقّف و کونهما عامّین متباینین یلاحظ النسبة بینهما بملاحظة وضعهما قبل العلاج بالإجماع علی ما سبق من التوهّم، لکن نقول: إنه لا معنی للجمع المذکور؛ إذ لا شاهد له أصلا لا من الداخل، و لا من الخارج؛ لأنه مع الغضّ عما ذکرنا تکون النسبة المنطقیّة بین الطائفتین التباین الکلی لشمولها جمیع الشبهات، غایة ما هناک کون الشبهات الابتدائیة متیقّنة الإرادة من أخبار الحل و البراءة، فیکون نصّا فیها بهذا المعنی.

و الشبهة المحصورة متیقّنة الإرادة من أخبار التوقّف فیکون نصّا بالنسبة إلیها بالملاحظة المذکورة، و کلّ ظاهر فی الشبهة الغیر المحصورة فإدراجها فی أحدهما و إخراجها عن الأخری لیس جمعا، بل ترجیح بلا مرجح، بعد فرض عدم الشاهد. هذا، بناء علی کفایة النصوصیّة بالمعنی المذکور فی باب التعارض لصرف الظاهر عن ظهوره، و إلّا فلا بدّ من إعمال المرجّحات و الحکم بالطّرح.

ثمّ إن تحریر المقام بما حرّرناه: من جعل ما حرّر أخیرا جوابا برأسه أولی مما حرره شیخنا الأستاذ العلّامة (دام ظلّه): من جعل ما أفاده ثانیا الراجع إلی ما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۷

ذکرناه لثالث الأجوبة؛ فإنه ظاهر فی اتحادهما بحسب المفاد و إن اختلفا بالتفصیل و الإجمال، و لیس الأمر کما ذکر قطعا؛ لابتناء ما

ذکره ثانیا علی أخصّیّة أخبار التوقف من أخبار الحلّ بملاحظة الإجماع القائم علی إخراج الشبهات الابتدائیة منها و إبقائها تحت أخبار حلّ الشبهات، و ابتناء ما ذکره فی الحاصل علی ما یقتضیه وضع الطائفتین قبل العلاج بالتخصیص من التباین الکلی.

فالمقام بهذه الملاحظة نظیر ما إذا ورد الأمر بإکرام جمیع العلماء، و النهی عن إکرام الجمیع و قلنا بأن العدول متیقّن الإرادة من مورد الأمر، و الفسّاق متیقّن الإرادة من مورد النهی، و کل منهما ظاهر بالنسبة إلی الواسطة بین العادل و الفاسق لو قلنا بثبوت الواسطة، کالشّخص فی أوّل بلوغه مع فرض عدم حصول الملکة له و عدم صدور الکبیرة منه هذا.

و لکن یمکن توجیه ما أفاده: بأنّ ما ذکره فی الحاصل یرجع إلی ما أفاده ثانیا بإسقاط ملاحظة الإجماع فتدبّر.

و قد ظنّ بعض طلبة العصر کون ما ذکره فی الحاصل منافیا لما أفاده فی الجواب الثانی من جهة کون مبناه علی جعل النسبة بین الطائفتین العموم من وجه من حیث کون الشبهات الابتدائیّة مادّة افتراق أخبار الحلّ، و الشبهة المحصورة مادّة افتراق أخبار الاجتناب، و الشبهة الغیر المحصورة مادة تعارضهما و اجتماعهما.

و هو کما تری، ظن فاسد جدّا؛ لصراحة کلامه فی الحاصل بشمول

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۸

الطائفتین المشبهات الابتدائیة و المحصورة، غایة الأمر تیقّن إرادة الشبهات الابتدائیّة من أخبار الحلّ و تیقّن إرادة الشبهة المحصورة من أخبار المنع، لا خروج الأولی عن الثانیة موردا و خروج الثانیة عن الأولی کذلک حتی تکون النسبة العموم من وجه.

(۱۲۱) قوله «دام ظله»: (إلا أن یقال: إن أکثر أفراد الشبهة الابتدائیة ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۶۱)

أقول: أراد بذلک الاستدراک عما أفاده فی الحاصل من تسویة الطائفتین من الأخبار بالنسبة إلی الشبهة الغیر المحصورة، و عدم مزیّة لإحداهما علی الأخری بحسب الدلالة، و کونهما ظاهرین بالنسبة إلیها، و إثبات کون أخبار الحلّ أظهر من أخبار المنع بالملاحظة التی ذکرها؛ حیث إن کثرة أخبار الحلّ الظاهرة فی الاهتمام بشأن المطلب مقتضیة لکثرة موردها، فإذا رجع أکثر أفراد الشبهة الابتدائیّة إلی الشبهة الغیر المحصورة من جهة العلم بوجود الحرام بعد النظرة الثانیة فی المشتبهات بکون الواقعة الشخصیّة من أطرافها لم یبق تحت أخبار الحلّ- علی تقدیر إخراج الشبهة الغیر المحصورة عنها- إلّا القلیل النادر، و هی بالملاحظة التی عرفتها آبیة عن ذلک.

و هذا بخلاف أخبار المنع فإن تخصیصها بإخراج الشبهة الغیر المحصورة لا یوجب قلّة موردها، فهی أقوی دلالة من أخبار المنع و إن کان تعارضهما بالتباین الکلّی. و هذا مع وضوحه قد برهن علیه فی باب التعارض، فلو فرض فی نظیر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۴۹۹

المقام الذی أشرنا إلیه قلّة أفراد العدول من العلماء فلا محالة یکون ما دلّ علی وجوب إکرام العلماء أقوی دلالة بالنسبة إلی الواسطة مما دلّ علی النهی عن إکرامهم هذا.

و لکن قد یناقش فیما أفاده من وجوه:

أحدها: المنع من رجوع أکثر أفراد الشبهة الابتدائیّة إلی الشبهة الغیر المحصورة؛ ضرورة وقوع الشکّ کثیرا فی نجاسة شیء أو حرمته من غیر أن یکون هناک علم إجمالی بوجود النجس، أو الحرام، بین أشیاء یکون المشکوک من أطرافه، و إن کان هناک علم إجمالی لا تعلّق له بالمشکوک أصلا؛ فإنه غیر موجب لصیرورة المشکوک من الشبهة الغیر المحصورة کما هو ظاهر.

فإذا شک فی نجاسة البدن أو الثوب من جهة الشکّ فی خروج البول عن المحلّ لم یکن معنی للحکم بکونه من الشبهة الغیر المحصورة؛ من جهة العلم الإجمالی بوجود النجس فی العالم، و کذا إذا شکّ فی تنجّس البدن أو الثوب أو غیرهما من جهة الشک فی ملاقاتها للنجس المعلوم بالتفصیل من غیر أن یکون هناک علم إجمالی بملاقاة شیء له یحتمل کونه أحد المذکورات إلی غیر

ذلک من الأمثلة الواضحة.

و بالجملة: لا إشکال فی أن الشکّ لا یخرج عن کونه ابتدائیا إلّا إذا کان له تعلّق بما علم إجمالا باحتمال انطباق المعلوم بالإجمال علی مورده بحیث یصیر سببا للشکّ، و إلّا فربّما یشکّ فی نجاسة أشیاء کثیرة و حرمتها مع عدم العلم بوجود

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۰

النجس أو الحرام بینهما، و عدم احتمال کونها مما علم إجمالا بنجاستها أو حرمتها، فلا یکون من الشبهة المقرونة بالعلم الإجمالی.

و هذا الذی ذکرنا أمر واضح لا سترة فیه أصلا و لا ینکره أحد جزما، و قد صرّح به شیخنا قدّس سرّه غیر مرّة فی مجالس تبیّن فیها الفرق بین الشبهة الابتدائیة و المقرونة بالعلم الإجمالی.

ثانیها: المنع من کونه مقیّدا علی تقدیر تسلیمه لما عرفت فی مطاوی کلماتنا السابقة، و کلام شیخنا الأستاذ العلامة، و ستعرفه ممّا نذکره عن قریب: من أن محلّ البحث فی حکم الشبهة المقرونة بالعلم الإجمالی حتی الشبهة المحصورة ما إذا کان جمیع أطراف العلم الإجمالی مورد الابتلاء المکلّف بها فعلا بحیث یکون هناک علم إجمالا بتوجّه خطاب منجّز إلی المکلّف، و إلّا فمجرّد العلم الإجمالی لا یؤثّر فی شیء حتی فی حرمة المخالفة القطعیّة ما لم یؤثّر فی العلم بتوجّه الخطاب المنجّز.

و من المعلوم أنّه لو سلّم رجوع الشّکوک الابتدائیّة إلی الشبهة الغیر المحصوریّة فإنّما یسلّم رجوعها إلی ما لا یکون جمیع أطرافه مورد الابتلاء، لظهور فساد دعوی رجوعها إلی ما یکون جمیع أطرافه موارد الابتلاء، و لا یظن بأحد ادّعاء ذلک سیّما مثل شیخنا قدّس سرّه.

ثالثها: أنه علی تقدیر تسلیم رجوع المشکوک البدویة إلی الشبهة الغیر المحصورة فإنّما یسلّم بالنسبة إلی الشبهات الموضوعیّة لا الأعمّ منها و من الشبهة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۱

الحکمیّة و أخبار الترخیص أعمّ من الشبهتین فلا یلزم من إخراج الشبهة الغیر المحصورة منها و إبقاؤها تحت أخبار المنع تخصیص أخبار الجواز بالفرد النادر فتأمل.

إلّا أن یقال: إن المراد من أخبار الحل و الجواز کما هو الظاهر من العبارة هو خصوص ما ورد فی الشبهة الموضوعیّة لا ما ورد فی الأعمّ من الشبهتین فلا ینفع و لا یفید وجود الشکّ الابتدائی و کثرته فی الشبهات الحکمیّة فی دفع ما ذکر.

لکن یتوجّه علیه: أنه علی ما ذکر ینهدم أساس بعض الإیرادات و الأجوبة السّابقة کالجواب بعدم شمول أخبار الحلّ للشبهة المقرونة بالعلم الإجمالی، و الجواب بأخصّیّة أخبار الوقف؛ لأن الأخصیّة غیر مفیدة بعد لزوم المحذور من التخصیص کما لا یخفی.

نعم، لا إشکال فی أنه لا یوجب ارتفاع الأخصّیّة عن أخبار المنع بخروج الشبهة الابتدائیّة منها مطلقا و علی کلّ تقدیر و لو بملاحظة قیام الإجماع علیه و شمول أخبار الجواز و الحلّ للشبهة الابتدائیّة الموضوعیّة، کما أنه لا إشکال فی انقلاب النسبة علی التقدیر المذکور علی القول بشمول أخبار المنع للشبهة الحکمیّة، و لو کان خصوص ما اقترن بالعلم الإجمالی کالشکّ فی المکلّف به من التباین إلی العموم من وجه فینهدم أساس بعض الأجوبة الأخر أیضا کما هو ظاهر.

و الذی یسهل الأمر فی المقام أنه قدّس سرّه لا یقول بهذه المقالة التی ذکرها استدراکا کما یظهر من مجموع کلماته السابقة و اللاحقة، و إنّما ذکرها وجها من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۲

غیر اعتماد علیه.

ثمّ إن ما ذکر کلّه مبنیّ علی القول بدلالة الأخبار العامة للتوقّف و الاحتیاط علی المنع و وجوب الاجتناب حتی یجوز التمسّک بها فی المقام.

و أمّا علی ما ذکرنا فی بیان المراد منها تبعا لما أفاده شیخنا فی تحقیق ذلک فلا معنی لهذه الکلمات أصلا لفساد التمسّک بها علی هذا کما لا یخفی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۳

(۱۲۲) قوله: (الرابع: بعض الأخبار الدالّة علی أن مجرّد العلم بوجود الحرام ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۶۲)

تقریب الاستدلال بالوجه الرابع ۳۷۲]

أقول: تقریب الدلالة: إن الظاهر من الجواب ۳۷۳] حصول العلم للسّائل من أخبار المخبر و لو من جهة الاحتفاف بالقرینة الدّالة علی صدقه بجعل المیتة فی الجبن، و تقریره علیه السّلام لذلک، لکن من المعلوم ضرورة عدم تعلّق إخبار المخبر إلّا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۴

بالجبن الذی یعمل فی مکان مخصوص لعدم تعلّق رؤیته إلّا بذلک، فلو أخبر عن غیره کان إخباره مستندا إلی الحدس و القیاس، لا الإحساس کما هو ظاهر.

فالجواب مبنیّ علی حصول العلم إجمالا بوجود ما لا یجوز شراؤه و أکله فی کلّیّ الجبن، فیدلّ علی عدم مانعیّة العلم الإجمالی عن الحکم بالحلّیّة و ترتیب آثار الحلال علی أطراف الشبهة.

و یؤیّد ما ذکرنا من التقریب بل یدلّ علیه قوله علیه السّلام أخیرا فی الجواب: (و اللّه إنی لأعترض السوق ...)[۳۷۴] الحدیث فإن مثل ذلک القول إنّما یقال عرفا فی مقام العلم بانتفاء متعلّق الظن، و أنه لا یصلح تعلّق الظن به أبدا، لا فی مقام مجرّد عدم وجوب تحصیل الظن و الإعلام بذلک کما هو ظاهر عند من حاول العرفیات.

و هذا الکلام و إن کان ظاهرا فی عمل الإمام علیه السّلام بالحکم الظاهری کسائر الناس- کما هو ظاهر بعض الأخبار الأخر أیضا، مع کونه خلاف ما قضی به الدلیل القطعیّ فی باب علمهم و لو بالنسبة إلی الموضوعات؛ حیث إن لازمه الوقوع فی خلاف الواقع أحیانا المنافی لساحة شأنهم و کونهم خزّان علم اللّه- إلّا أن هذا التعبیر إنّما هو بحسب ما یزعمه کثیر من أهل زمانهم من تجویز الجهل علیهم بالنسبة إلی الموضوعات الخارجیّة ککثیر من أهالی سائر الأعصار و الأزمنة،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۵

و لیس المقام مقام شرح القول فی ذلک، و قد مضی بعض الکلام ممّا یتعلّق بالمقام فی الجزء الأوّل من التعلیقة[۳۷۵]، و لعلّنا نتکلّم فیه أیضا حسبما یساعدنا التوفیق، و إن کانت الإحاطة بما لهم من الشأن محالا لغیر خالقهم (جلّ جلاله).

ثمّ إن الروایة عند التأمّل ظاهرة فی خصوص الشبهة الغیر المحصورة، و إن أبیت إلّا عن ظهور قوله علیه السّلام عقیب الاستفهام الإنکاری فی مقام التحدید و إعطاء الضابطة (فما علمت أنّ فیه المیتة ... إلی آخره)[۳۷۶] فی العلم التفصیلی و تجویز الارتکاب مع العلم الإجمالی و لو فی الشبهة المحصورة، فلا بد من صرفه عن ذلک بما دلّ علی وجوب الاجتناب فیها، هذا حاصل تقریب دلالة الروایة علی المدّعی.

و یتوجّه علیه: ما أفاده بقوله: (إلا أن یدّعی أن المراد ... إلی آخره)[۳۷۷] الذی یرجع حاصله إلی أن الاستدلال بالروایة علی ما ذکر فی تقریب الاستدلال مبنیّ علی کون الروایة مسوقة سؤالا و جوابا لبیان حکم الجبن الذی یحتمل کونه من أطراف العلم الإجمالی، و لیس الأمر کذلک، بل هی مسوقة لبیان دفع توهّم کون مجرد العلم بجعل المیتة فی مکان موجبا للاجتناب عن جبن غیره من الأمکنة الخارجة عن أطراف العلم لمجرد احتمال کونه مثل المکان المعلوم حاله.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۶

و یدلّ علی ذلک- مضافا إلی کون هذا المعنی ظاهرا منها-: الاستفهام الإنکاری فإنه علی الأوّل لا معنی للإنکار أصلا، بل الاحتیاط فی محلّه، و هذا بخلاف ما لو کان السؤال عن حکم مجرّد الاحتمال قیاسا علی مورد العلم الإجمالی فإن الإنکار فی محلّه. ثمّ علی تقدیر مساواة هذا الاحتمال فی الروایة للاحتمال الأوّل تسقط عن الاستدلال أیضا.

لا یقال: قوله صلّی اللّه علیه و اله و سلّم فی مقام التفریع: (فما علمت فیه المیتة ...)[۳۷۸] الحدیث ظاهر فی إناطة الجواز و المنع بعدم العلم التفصیلی و وجوده فما لم یعلم تفصیلا کون الجبن الخاصّ مما جعل فیه المیتة جاز أکله و لو کان من أطراف العلم الإجمالی، غایة ما هناک قیام الدلیل علی خروج الشبهة المحصورة من هذه الکلیّة المذکورة فی مقام إعطاء الضابطة.

لأنّا نقول: إناطة المنع بالعلم التفصیلی بالحرمة علی ما هو ظاهر القضیّة مسلّمة لا شبهة فیها، إلّا أنها لا تفید فی إثبات المدّعی أصلا؛ من حیث إن قوله تعالی تفریع علی إنکار کون العلم الإجمالی سببا للاجتناب عمّا لیس من أطرافه من الشبهات البدویة علی ما عرفت من معنی الروایة، فیستقیم إناطة المنع فیها بالعلم التفصیلی کما هو ظاهر لفرض فقد العلم الإجمالی بالنسبة إلیها.

هذا حاصل ما یستفاد مما أفاده شیخنا قدّس سرّه من الجواب عن الروایة بقوله:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۷

(إلا أن یدّعی أن المراد: أن جعل المیتة ... إلی آخره)[۳۷۹].

و هنا جواب آخر عن الاستدلال بالروایة- علی تقدیر تسلیم ظهورها فی تجویز التناول مع العلم الإجمالی و إناطة المنع بالعلم التفصیلی بالنسبة إلی أطرافه- و هو: أن محلّ الابتلاء من الجبن من المکان الذی یعلم بجعل المیتة فیه إنما هو بعض أطرافه لا جمیعها، و قد أسمعناک غیر مرّة: أنه لا أثر للعلم الإجمالی و الحال هذه مع حصر الشبهة، فضلا عمّا إذا کانت غیر محصورة، فیستقیم إذن الإناطة المتفرّعة علی الإنکار المذکور فی الحدیث؛ ضرورة صحّة إناطة المنع بالعلم التفصیلی مع العلم الإجمالی المزبور.

کما أنه یظهر ممّا ذکرنا: استقامة قوله علیه السّلام: (و اللّه إنّی لأعترض السّوق ...)[۳۸۰]. الحدیث المذکور تأکیدا لما نبّه علیه قبل ذلک؛ فإنه و إن کان ظاهرا فی الشراء مع العلم الإجمالی بوجود الحرام فی السوق علی ما عرفت سابقا فی تقریب الاستدلال مضافا إلی وجود العلم الإجمالی غالبا بوجود النجس و الحرام فی السّوق، إلّا أن من الظاهر عدم الابتلاء دفعة بتمام ما فی السّوق فتدبّر.

نعم، ما ذکر لا یستقیم بالنسبة إلی اللّحم؛ فإن مقتضی الأصل عندنا و عند المشهور الحکم بحرمته عند الشکّ، و لو لم یکن هناک علم إجمالیّ أصلا، فلا بد أن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۰۸

یکون المستند فی الحکم بحلّیّة سوق المسلمین و ید المسلم الحاکمین علی أصالة عدم التذکیة، فیکون مقصوده علیه السّلام من ذکر هذه الفقرة: بیان مجرّد الإقدام علی الشراء مع عدم العلم بالتذکیة و الحلّیة، بل مع عدم الظنّ بهما، لا کون الحلّیة مستندة إلی مجرّد الشکّ.

اللهم إلّا أن یقال: بأن الأمارات کالأصول الشرعیّة لا یعتبر مع العلم الإجمالی بخلافها فلا یکون المسوّغ إلّا عدم الحصر الشبهة[۳۸۱]، فیکون الأمارة معتبرة بالملاحظة المذکورة، إلّا أن یفرض قیام الأمارة علی بعض أطراف الشبهة.

لکن یتوجّه علیه: ما عرفت؛ من عدم الابتلاء بتمام الأطراف دفعة واحدة، فیکون هذا هو المسوّغ للرجوع إلی الأمارة لا عدم حصر الشبهة، و فی أمر شیخنا بالتأمّل إشارة إلی ذلک ۳۸۲].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۰

و منه یظهر: أن قول شیخنا: (و أمّا قوله: ما أظن أن کلّهم یسمّون ... الی آخره)[۳۸۳]. لیس متمّما لقوله فی مقام الجواب: (إلا أن یدّعی ... إلی آخره)[۳۸۴] بل إشارة إلی ما ذکرنا أخیرا من الجواب، و إلّا کان منافیا للجواب المذکور سیّما بملاحظة الاستدراک الذی ذکره بعد بقوله: (إلّا أن یقال: إن سوق المسلمین غیر معتبر ... إلی آخره)[۳۸۵].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۱

(۱۲۳) قوله: (الخامس: أصالة البراءة بناء على أن المانع من إجرائها ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۶۳)

تقریب الإستدلال بالوجه الخامس ۳۸۶]

أقول: حاصل ما أفاده قدّس سرّه فی بیان هذا الوجه و تقریبه: هو أن المدرک لوجوب الاحتیاط عند العلم الإجمالی بالتکلیف علی ما عرفته مرارا هو حکم العقل به؛ نظرا إلی حکمه بوجوب دفع الضّرر المحتمل الأخروی؛ من حیث إن العلم الإجمالی یوجب فی حکمه تحقّق الاحتمال المزبور فی کل ما یکون طرفا له.

و من المعلوم اختلاف مراتب الاحتمال بحسب الحکم عند العقل و العقلاء من جهة القوّة و الضعف، فربّما تبلغ الاحتمال من جهة کمال الضعف و البعد مرتبة یعدّون الاعتناء به سفاهة، و احتمال الضّرر فی الشبهة الغیر المحصورة من هذا القبیل؛ ضرورة إیجاب کثرة الاحتمالات المتعارضة ضعف الاحتمال.

و إن کنت شاکّا فیما ذکرنا فارجع إلی عقلک و بناء العقلاء فی الضّرر المحتمل الدنیوی فیما ذکره شیخنا فی «الکتاب» من الأمثلة فی مسألة وجود

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۲

السمّ ۳۸۷] و القذف و الإخبار بالموت و نظائرها؛ فإنک لا ترتاب فی الحکم بعدم الاعتناء مع عدم حصر الشبهة.

و من هنا ذکروا فی باب الغیبة: بأن ذکر بعض أهل بلد بهذا العنوان الغیر المعیّن بما فیه من السّوء لا یکون غیبة، بخلاف ذکر غالب أهل البلد بالسوء. فإذا لم یحکم العقل بوجوب دفع الضّرر مع عدم حصر الشبهة فیکون العقاب بارتکاب بعض المحتملات مع مصادفة الواقع و تحقّق المخالفة فی نفس الأمر عقابا من دون بیان من جانب الشرع و العقل، فیکون قبیحا کارتکاب الشبهة البدویّة و هذا معنی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۳

جریان البراءة فی المقام.

فإن شئت قلت: ملاک البراءة و الاحتیاط علی حکم العقل بوجوب دفع [الضّرر] المحتمل و عدمه، لا علی کون الشکّ فی التکلیف، أو المکلّف به، فربّما یحکم العقل بالاحتیاط مع کون الشکّ فی التکلیف کما هو الشّأن فی الشبهة الحکمیّة قبل الفحص، و ربّما یحکم بالبراءة مع کون الشکّ فی المکلّف به حتّی مع حصر الشبهة علی ما عرفت فیما کان بعض أطرافه خارجا عن محلّ الابتلاء.

فإن قلت: إن ما ذکر من عدم اعتناء العقلاء باحتمال الضّرر إذا کان بعیدا فی الغایة مسلّم بالنسبة إلی الضّرر الدنیوی و لو مع العلم الإجمالی، و لذا یذمّ العقلاء من یترک المسافرة إلی الحجّ، أو التجارة باعتذار علمه بموت بعض فی الطریق، أو مکّة، أو البلد الذی یرید المسافرة إلیه، أو نهب أموال بعض الناسکین، أو المسافرین إلی البلد، أو غیر ذلک لا یکون معذورا شرعا فی ترک الحجّ بمجرّد الاحتمال المذکور. و أمّا بالنسبة إلی الضّرر الأخروی فلا نسلّم حکم العقل و العقلاء بعدم وجوب دفعه.

و من هنا لا یفرّق فی الحکم بوجوب الاحتیاط مع حصر الشبهة بین کون احتمال التحریم فی بعض المشتبهین مساویا لاحتمال التحریم فی الآخر، أو مختلفا معه فی القوّة و الضعف و لو کان فی غایة الضعف و البعد، بل لم یعهد التفصیل فی المسألة بحسب الشدّة و الضعف من أحد من العلماء أیضا، فلو کان بعد الاحتمال موجبا للفرق فی الحکم عند العقلاء و العلماء لحکموا بالفرق مع حصر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۴

الشبهة؛ إذ مناط الفرق بعد الاحتمال کما أن العقلاء لم یفصّلوا أیضا فی حکمهم بعدم وجوب الاحتیاط مع عدم حصر الشبهة بین مراتب الاحتمال؛ إذ ربّما یکون تحقق الحرام فی ضمن بعض المحتملات مظنونا فی الشبهة الغیر المحصورة.

قلت: حکم العقل بلزوم التحرّز إذا کان مبتیّا علی رفع احتمال الضرر فلا معنی للفرق فی حکمه بین الضررین، ألا تری أن العبد إذا احتمل مؤاخذة المولی علی فعل أو ترکه مع کمال بعد الاحتمال لا یلتفت إلیه أصلا و لا یلزمه العقل و العقلاء علی الفعل و الترک مع أن المحتمل العقوبة؟ فتأمل.

و الأولی فی تقریر هذا الوجه أن یقال: بعدم احتمال الضّرر الأخروی مع عدم حصر الشبهة من حیث إن العلم الإجمالی مع کثرة أطرافه لا یوجب تنجّز الخطاب فی حکم العقل و العقلاء، فیکون الشکّ فی کل طرف منه کالشکّ البدوی فی عدم احتمال الضّرر الأخروی لا بوجوده و ضعفه و حکم العقل بعدم وجوب دفعه؛ فإنه فاسد جدّا؛ ضرورة ثبوت الفرق عند العقل و العقلاء بین الضّررین.

و دعوی: حکم العقل و العقلاء بعدم إلزام العبد بالاحتیاط فی المثال المذکور، ممنوعة؛ لأنه إنّما یستقیم فیما لم یعلم إجمالا بالتکلیف أصلا؛ فإنه لا یحتمل العقوبة مع احتمال التکلیف، و أمّا مع علمه إجمالا بالتکلیف عن جانب المولی مع عدم حصر الشبهة، فیمنع عدم إلزام العقل و العقلاء العبد علی الاحتیاط مع الالتزام بوجود احتمال العقوبة هذا.

و لکنّ الشأن فی ثبوت هذا، و دون إثباته خرط القتاد؛ لأن دعوی: کون

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۵

العلم الإجمالی مع عدم حصر الشبهة مع فرض الابتلاء دفعة بجمیع أطرافه کالشکّ البدوی لا یؤثر فی تنجّز الخطاب و احتمال العقوبة، کما تری، و من هنا نلتزم- فیما سیتلی علیک- بعدم جواز المخالفة القطعیّة فی المقام، مع أنه بناء علی ما ذکر من الوجه أخیرا لا بد من الالتزام بجوازها علی ما یلتزم به شیخنا بعد ذلک.

و إن کان صریحه فی المقام علی ما یستفاد من قوله فی آخر هذا الوجه (فعلم من ذلک أن الآمر اکتفی ... إلی آخره)[۳۸۸] الفرق بینهما و عدم تجویز المخالفة القطعیّة، و إن کان توصیف العلم بالتفصیلی فی کلامه ربّما یوهم فی بادیء النّظر تجویز المخالفة القطعیّة فی المقام، لکنّه لیس مراده جزما سیّما بملاحظة قوله:

(و لم یعتبر العلم بعدم إتیانه)[۳۸۹] مع أن القید المذکور لیس فی بعض النسخ الصحیحة.

لکنک خبیر بما فیه من المناقشة لما أسمعناک مرارا: من ثبوت الملازمة فی حکم العقلاء بین المخالفة القطعیّة و الموافقة القطعیّة، فإذا لم یلتزموا فی مورد بوجوب الثانیة لم یلتزموا بحرمة الأولی.

و أمره قدّس سرّه بالتأمّل ۳۹۰]؛ إمّا إشارة إلی فساد الفرق المذکور، أو إشارة إلی فساد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۷

أصل الوجه المبنیّ علی عدم الفرق بین الضّررین فیما کانا مختلفین ببعد الاحتمال و قربه، لما عرفت من وضوح الفرق بینهما عند العقل و العقلاء، و کون الظن بالسّلامة من المضارّ الدّنیویّة ممّا علیه مدار معاشهم کالظّنّ بالمضارّ الدنیویّة، و هذا بخلاف الظن المتعلّق بالسّلامة من المضرّة الأخرویّة مع عدم قیام دلیل من الشارع علی اعتباره، و إلّا کان مقتضی الأصل الأوّلی حجیّة الظن سواء تعلّق بالحکم الإلزامی، أو غیره، مع أنک قد عرفت فساده بما لا مزید علیه فی الجزء الأوّل من التعلیقة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۸

و بالجملة: لا إشکال فی فساد هذا الوجه، و إن کان و لا بدّ من التمسّک به فلیقرّر بما عرفته منا من عدم تأثیر العلم الإجمالی فی المقام أصلا، لکن کلام شیخنا مبنیّ علی الوجه الأوّل فی تقریره، و إن کان ربّما یستظهر من قوله: (و إن شئت قلت ... إلی آخره)[۳۹۱] ما ذکرنا، لکنّه منافٍ لقوله بعد ذلک: (و حاصل هذا الوجه أن العقل إذا لم یستقل ... إلی آخره)[۳۹۲] فإنه صریح فی وجود احتمال العقاب و عدم الاعتناء به لضعفه.

لکنّک قد عرفت فساده أیضا کالوجه الأوّل هذا کله. مضافا إلی دلالة بعض الأخبار المقتضی لوجوب الاجتناب فی الشبهة المحصورة علی حکم المقام أیضا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۱۹

(۱۲۴) قوله: (السّادس: أن الغالب عدم ابتلاء المكلّف إلّا ببعض ... إلى آخره)[۳۹۳]. (ج ۲/ ۲۶۵)

تقریب الإستدلال بالوجه السادس

أقول: لا إشكال و لا كلام فيما أفاده: من عدم الابتلاء غالبا إلّا ببعض معيّن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۰

من أطراف الشبهة مع عدم حصر الشبهة و كون الحكم فی مثله عدم وجوب الاحتياط حتى مع حصر الشبهة على ما عرفت مرارا، لكنّه لا- يفی بتمام المطلب بل محل الكلام أصلا؛ لأنك قد عرفت: أن محل البحث فی الشبهتين ما كان جميع الأطراف منهما محلّا؛ للابتلاء المكلّف دفعة واحدة، غاية ما هناك: كون عدم الابتلاء مع عدم حصر الشبهة غالبيّا و مع حصره اتفاقيّا، لكنّه لا يفيد بالنسبة إلى محلّ البحث.

نعم، لو كان عدم الابتلاء دائميّا مع عدم حصر الشبهة كان التكلم فی حكمه فرضيّا غير لائق بشأن العلماء لكن الأمر ليس كذلك، و دعوى الإجماع المركّب و عدم الفصل فی حكم الشبهة مع عدم الحصر بين صورها و إتمام الدليل بهذه الملاحظة، كما ترى.

ثمّ ما أفاده قدّس سرّه فی حكم المقام بعد الفراغ عن ذكر الوجوه بقوله: (لكن المجموع منها لعلّه يفيد القطع أو الظن ... إلى آخره)[۳۹۴] و قد عرفت الإشارة إليه فی مطاوی كلماتنا السابقة، و أنه لا- شبهة فی تحقّق الإجماع على عدم وجوب الاحتياط، و احتمال حصول القطع لا يفيد فی المسألة كالظن إلّا إذا قيل بحجيّة مطلق الظنّ فی الأحكام الشرعيّة، و على تقدير القول به لا فرق بين المسألة الفرعيّة و الأصوليّة العمليّة على ما عرفت تفصيل القول فيه.

كما أنك قد عرفت ما هو الحقّ من حجّيته و عدمها فيما قدّمناه لك؛ فإن الظنّ المذكور ليس حاصلا من اللفظ و لو بتراكمه؛ حتى يقال: بكونه لفظيّا ليس يبنى اعتباره على القول بحجيّة الظنّ المطلق.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۱

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

* «المورد الأوّل»

اشارة

(۱۲۵) قوله: (الأوّل: فی أنه هل يجوز ارتكاب جميع المشتبهات ... إلى آخره). (ج ۲/ ۲۶۶)

هل يجوز إرتكاب الكل فی الشبهة غير المحصورة أم لا؟

أقول: هذا هو المقام الآخر[۳۹۵] المتعلّق بالمسألة الذی ذكرنا أنه لا بدّ من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۲

التكلم فيه بعد البناء على عدم وجوب الاحتياط و الموافقة القطعيّة للخطاب المعلوم بالإجمال، و مرجعه إلى أن إذن الشارع فی الارتكاب هل هو متعلّق بتمام الأطراف حتى يكون حاصله إلقاء العلم الإجمالی فی الشبهة الغير المحصورة و كونه كالشك البدوی، أو متعلّق بما عدا مقدار الحرام المعلوم، و لازمه رفع اليد عن الاحتياط الكلّی و تحصيل الموافقة القطعيّة لا الإذن فی المخالفة القطعيّة، فيكتفی فی حكم العقل بالموافقة الاحتماليّة للخطاب المعلوم على ما عرفت فی الجزء الأوّل من كونه آخر مراتب الامتثال عند العقل من غير أن يلزم على الشارع جعل المحتمل بدلا عن الحرام الواقعی حسبما هو ظاهر كلام شيخنا، بل صريحه فی غير موضع، و إن كان بعض كلماته يساعد على ما ذكرنا.

ثمّ إن صور ارتکاب الکلّ کثیرة بحسب إرادة المرتکب و عدمها؛ فإنه لا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۳

یقصده من أوّل الأمر فیتّفق له ذلک، و قد یقصده بنفسه من دون أن یجعله مقدّمة لارتکاب الحرام الواقعی، و قد یقصد ارتکاب الحرام و یجعل ارتکاب الکلّ فی قصده مقدّمة له.

و التحقیق: عدم الفرق فی حکم الصور علی القول بعدم تأثیر العلم الإجمالی فی تنجّز الخطاب فی المقام و کونه کالشکّ، و إن کان ربّما یستظهر من کلام شیخنا الفرق علی هذا القول. و أما علی القول بتأثیره فالفرق بین الصّور إنّما هو بتحقّق التجرّی من أوّل الأمر بقصده من حیث کونه قاصدا للمعصیة فی الصّورتین الأخیرتین من غیر فرق بینهما إلّا بالوضوح و الخفاء، و إن کان صریح شیخنا الفرق من جهة أخری، و بعدم تحقّقه فی الصورة الأولی من أوّل الأمر و إن کان متجرّیا فی ارتکاب مقدار الحرام و إن لم یصادف الواقع.

و کیف ما کان لا بد من صرف الکلام إلی بیان حکم ارتکاب الکلّ و لما کان مقتضی الوجوه المتقدّمة لعدم وجوب الاحتیاط مختلفا من الجهة المذکورة لم یکن مناص من بیان مقتضی کل وجه فی ذلک، و إن کان الحقّ عندنا هو الوجه الأوّل لیس إلّا علی ما عرفت فی طی ذکر الوجوه.

مناقشة الوجوه الظاهرة فی جواز المخالفة القطعیّة

فنقول: أما الوجه الذی اعتمدنا و هو الإجماع المحقّق فلا إشکال فی عدم الجزم بانعقاده علی جواز المخالفة القطعیّة و ارتکاب جمیع الأطراف، بعد احتمال

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۴

کون المراد مما ذکره فی المقام من عدم وجوب الاحتیاط فی مقابل الشبهة المحصورة التی حکموا فیها بوجوب الاحتیاط، و إن کان من یذهب إلی جواز المخالفة القطعیّة فی الشبهة المحصورة یقول بها فی المقام أیضا، لکنّه غیر مفید جزما هذا.

مضافا إلی تصریح بعض أفاضل من تأخّر بعدم الجواز حاکیا له عن غیره، مع أنه علی تقدیر تسلیم ظهور کلماتهم فی الجواز لا بد من صرفها عن ظاهرها بحکم العقل القاطع بقبح الإذن فی المعصیة علی الشارع فتدبّر.

و منه یظهر: أن ظهور الأخبار علی تقدیر تسلیم دلالتها علی حکم المقام لا یجدی أیضا فی مقابل العقل المستقل، فلا بد من صرفها أیضا. نعم، علی تقدیر القطع بالجواز من جهة الإجماع لا بد من التصرّف فی الموضوع و جعل الجهل فی المسألة مانعا من أصل تعلّق الخطاب، لاستحالة حکم الشرع علی خلاف ما یحکم به العقل القاطع کما هو ظاهر. لکنّه تقدیر فی تقدیر لیس واقعا عندنا.

و مما ذکرنا کلّه یظهر: أنه علی تقدیر التمسّک فی حکم المسألة بنقل الإجماع أیضا لم یجز الحکم من جهته بجواز المخالفة القطعیّة أیضا هذا.

و أمّا الوجه الثانی و هو عموم ما نفی الحکم الحرجی فی الشریعة، فلا إشکال فی عدم دلالته علی جواز ارتکاب الکلّ؛ لاندفاع الحرج بتجویز ارتکاب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۵

ما عدا مقدار الحرام و لیس فی تحدیده حرج قطعا حتی یقال بنفیه، کما کان یلزم فی تحدید وجوب الاجتناب بالحرج علی ما عرفته من کلام بعض أفاضل من تأخّر؛ حیث جعله دلیلا علی عدم وجوب الاحتیاط من أوّل الأمر.

و بالجملة: لا إشکال فی عدم اقتضاء هذا الوجه أصلا سواء جعل المدار علی الحرج الشخصی أو الغالبی، بل لو قیل: بأن مقتضاه رفع الید عن الاحتیاط بقدر ما یندفع به الحرج فیعمل فی الباقی بمقتضی القاعدة العقلیّة، فالنتیجة بملاحظتهما التبعیض فی الاحتیاط، لا

مجرّد ترک مقدار الحرام کان حسنا بل متعیّنا علی ما عرفته فی نتیجة مقدّمات الانسداد، إلّا أنّ الظاهر عدم التزام أحد بذلک فی المقام فتدبّر.

و أمّا الوجه الثالث، فلا إشکال فی اقتضائه جواز ارتکاب الکلّ إلّا أنّ بقاءه علی هذا الظهور ینافی حکم العقل المستقل، فلا بد من صرفه إلی ما لا ینافیه.

اللهمّ إلّا أن یقال: بأن حمل الأخبار علی إرادة غیر مقدار الحرام غیر ممکن، فلا بد من الالتزام بحملها علی الشبهة المجرّدة و هو خلف؛ لأن الکلام فی مقتضی الوجوه علی تقدیر تمامیّتها فتأمل.

و أمّا الوجه الرابع، فالظاهر من قوله علیه السّلام: (من أجل مکان واحد)[۳۹۶] و إن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۶

کان هو نفی وجوب الاحتیاط عن جمیع الأطراف فلا یقتضی الحکم بجواز ارتکاب الکلّ، إلّا أنّ مقتضی قوله علیه السّلام: (فما علمت منه ... الحدیث)[۳۹۷] من حیث ظهوره فی إناطة الحکم منعا و ترخیصا بالعلم التفصیلی بالحرام هو الجواز. اللّهمّ إلّا أن یصرف عن هذا الظهور بملاحظة حکم العقل، کما صرف عنه غیره بهذا الصارف العقلی.

و أمّا الوجه الخامس، فمقتضاه جواز ارتکاب الکلّ بناء علی ما عرفت فی تقریبه أخیرا، و أما بناء علی ما أفاده شیخنا فی تقریبه فیمکن الحکم بعدم الجواز؛ نظرا إلی أن مبناه علی عدم الاعتناء باحتمال الضرر الموهوم، و أمّا القطع بالضّرر اللازم من ارتکاب الکلّ فالعقل مستقلّ بعدم جواز الإقدام علیه، و هذا و إن کان مبتنیا علی أصل فاسد عندنا- من التفکیک عند العقل بین الموافقة القطعیّة و المخالفة القطعیّة بحسب الحکم- إلّا أنه بناء علیه یستقیم الحکم بعدم جواز ارتکاب الکلّ کما هو ظاهر.

و تحریر مقتضی الوجه بما عرفت أولی ممّا حرّر به فی «الکتاب»؛ لأنه [۳۹۸]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) ؛ ج۴ ؛ ص۵۲۷

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۷

حکم بأن مقتضاه جواز ارتکاب الکلّ بشرط عدم العزم علیه من أوّل الأمر[۳۹۹]، و إلّا کان عاصیا بمصادفة الحرام و إن لم یرتکب الکلّ، و أکّده بقوله: (فالأقوی فی المسألة ... إلی آخره)[۴۰۰][۴۰۱] و إن کان ظاهره الحکم بالمنع مع القصد مطلقا فیکون

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۸

فرقه مع قوله بعد ذلک: (و التحقیق: عدم جواز ارتکاب الکل ... إلی آخره)[۴۰۲] کونه مسوقا لبیان حکم صورة القصد، و قوله الأخیر مسوقا لبیان حکم أصل ارتکاب الکلّ لذاته، أو مقدّمة؛ حیث إنه جعل العقاب فی الأول تابعا لمصارفة الحرام، و فی الثانی حکم به بمجرّد الارتکاب مبتنیا علی ملاحظة التجری فی الثانی دون الأوّل، لا أنّ التجرّی لا یتحقّق فی الأوّل حتی یتوجّه علیه سؤال الفرق کما عرفت الإشارة إلیه، لکنه مع ذلک لیس علی ما ینبغی؛ لأنه لیس للعزم تأثیر فی المسألة أصلا.

اللّهمّ إلا أن یقال: إن القدر المتیقّن من کلامهم صورة عدم القصد، فیبقی صورة القصد تحت قاعدة العلم الإجمالی فارتکاب بعض الأطراف مع قصد ارتکاب الکلّ من أوّل الأمر مثل ارتکاب بعض أطراف الشبهة المحصورة فیعاقب مع المصادفة للحرام لا مطلقا، إلّا علی القول بحرمة التجرّی مطلقا فیعاقب مطلقا،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۲۹

لکنّه کما تری لا یساعده کلماتهم فی المقام فراجع هذا.

و أمّا الوجه السّادس، فلا إشکال فی اقتضائه جواز ارتکاب الکلّ، لکن قد عرفت خروج مقتضاه عن محلّ البحث، و لعلّه لذا لم یتعرّض لحکمه فی «الکتاب» فتدبّر.

هذا حاصل ما یقتضیه الوجوه المذکورة، و قد عرفت ما یلزم سلوکه عندنا فی حکم المقام و وجهه، و إن کان ما ذکر له فی «الکتاب» من الوجه فی طیّ التحقیق لا یخلو عن إجمال فی تأدیة المرام، و قد تقدّم نظیره فی بیان حکم الشبهة المحصورة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۳۰

*** المورد الثانی: ضابط المحصور و غیر المحصور**

اشارة

(۱۲۶) قوله قدّس سرّه: (الثانی: اختلف عبارات الأصحاب فی بیان ضابط المحصورة و غیره ... إلی آخره)[۴۰۳]. (ج ۲/ ۲۶۸)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۳۷

الأمور التی یتوقّف بیان ضابط الشبهة المحصورة و غیرها علیها

أقول: توضیح القول فی المقام بحیث یرفع الحجاب عن وجه المرام یتوقف علی تقدیم أمور:

الأوّل: لا إشکال فی أن بحث الفقیه عن معنی اللفظ إنّما هو إذا وقع موضوعا للحکم الشرعی فی الکتاب و السنّة، أو معقد الإجماع أهل الحلّ و العقد بحیث علم کون مورده معنی اللفظ، و إلّا فالفقیه من حیث هو فقیه لا یتعلّق له غرض بالبحث عن معنی اللّفظ من حیث هو.

نعم، قد یبحث عن معنی اللفظ مع عدم تعلّق الحکم الشرعی الکلّی به فیما وقع موردا للأحکام الجزئیّة فی باب «العقود» و «الأقاریر» و «الوصایا»، لکنه خارج عن فنّه، و لا یکون تشخیصه حجّة فی حق غیره، إلّا من باب «الشهادة»، أو «الحکم» و «القضاء» فیما إذا فرض محلّ النّزاع و الترافع إلی من عین المراد من محلّ الخصومة، و من هذا الباب عنوانهم لمعانی کثیر من الألفاظ فی باب «الوقف» و «الوصیة» و «الإقرار» و غیرها.

الثّانی: أن الرجوع إلی العرف فیما لم یعلم مراد الشارع إنّما هو فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۳۸

تشخیص الوضع العرفی، أو اللغوی بضمیمة أصالة عدم النقل، و أمّا الرجوع إلیهم فی تشخیص مصداق معنی اللفظ المبیّن مفهوما فلا تعلّق له بما هو المسلّم المفروغ عنه عندهم من حجّیة فهم العرف فی باب الألفاظ.

نعم، قد یرجع إلیهم فی ذلک إذا اجتمع فیهم شروط الشهادة مثلا: إذا شکّ فی معنی الکلب و أنه الأعمّ من البحری، فیرجع فی ذلک إلی العرف. و أمّا إذا شکّ فی موجود خارجی أنه کلب برّیّ أو بحریّ بعد تعیین معنی الکلب و أنّه البرّی لیس إلّا، مع تبیّن مفهوم البرّیّ أیضا فلا معنی للرجوع إلی حکم العرف إلّا مع الشرط المذکور، أو حصول القطع من شهادتهم.

و هکذا الأمر فی غیر المثال المذکور، و هذا مع وضوحه قد تبیّن مستقصی فی محلّه و إن اشتبه الأمر مع ذلک علی بعض طلبة عصرنا.

الثالث: إذا وقع لفظ فی معقد الإجماع المحقّق بمعنی وقوعه موضوعا للحکم فی فتاوی جمیع المجمعین، أو المنقول فإن ثبت لهم عرف خاص و اصطلاح بالنسبة إلیه فلا إشکال فی لزوم حمله علیه عند عدم القرینة، و إن لم یثبت لهم اصطلاح فلا إشکال فی حمله علی المعنی العرفی. فإن لم یختلف الناقل و المنقول إلیه فیه فلا إشکال، و إن اختلفا فإن رجع اختلاف الناقل إلی المصداق فلا إشکال فی عدم متابعته.

و إن رجع إلی الاختلاف فی المفهوم فهل یلزم متابعته اعتقاد الناقل فیه فیما کان راجعا إلی الطریقیّة إلی المعنی العرفی بحیث علم کون نقله متعلّقا بالمعنی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۳۹

العرفی و إن اعتقده المعنی الفلانی علی خلاف اعتقاد المنقول إلیه لا ما إذا تعلّق نقله بمعتقده؟ وجهان، بل قولان.

و الذی اختاره شیخنا قدّس سرّه فیما تعلّق بفروع الإجماع فی مجلس البحث متابعة المنقول إلیه لاعتقاده فی مفهوم اللفظ، لا اعتقاد الناقل نظیر اختلاف الراوی و المروی له فی معنی لفظ الروایة؛ فإنه لا معنی لمتابعة الراوی فیه أصلا، بل لا دلیل علی حجیّة فهمه عند عدم الاختلاف فضلا عن صورة الاختلاف. نعم، فهمه سیّما إذا ظنّ فی حقّه التلقّی عن المروی عنه أمارة علی إرادة ما زعمه فی المراد عن الروایة، لکن لا دلیل علی حجیّتها کما فصّل فی محلّه، و هذا هو الأقوی.

نعم، لو فرض تعلّق نقله بمعتقده لا- من حیث کونه عنوانا للواقع و مرآة إلیه، بل من حیث کونه موضوعا لم یکن إشکال فی لزوم متابعته فیما یترتّب علی نقله أثر و یکون معتبرا، و الوجه فیه أیضا ظاهر لا یحتاج إلی البیان.

الرّابع: أنه لا- کلام فی عدم ذکر من المحصور و غیره فی الکتاب و السنة و عدم تعلّق حکم بهذین المفهومین فیهما و إنّما وقع ذکرهما فی کلمات الأصحاب فی الفتوی و نقل الإجماع، کما أنه لا شبهة فی اختلاف کلمتهم فی تعریف اللفظین بما یرجع إلی الاختلاف المفهومی، لکن لا إشکال فی رجوع اختلافهم إلی الاختلاف فی لازم المعنی لا حقیقته العرفیّة حتی ما أفاده شیخنا (دام ظلّه العالی) فی بیان الضابطة؛ فإنه راجع إلی الأخذ باللازم کما ستقف علیه.

الخامس: أنه لا إشکال فی کون مقتضی الأصل الأوّلی عند دوران الأمر بین

الأمرین فی شبهة وجوب الاحتیاط و مراعاة العلم الإجمالی، لأنک قد عرفت مرارا: أن العلم الإجمالی، فیما کان جمیع أطرافه محلّا لابتلاء المکلّف دفعة واحدة منجّز للخطاب بحکم العقل من غیر فرق بین حصر الشبهة و عدم حصرها، إلّا فیما أوجب الاحتیاط الکلّی اختلال النّظم، أو قیام الدلیل الشرعی علی جواز ترکه و لو من جهة لزوم الحرج الغیر البالغ حدّ الاختلال، فینتقل الأمر إلی الاحتیاط الجزئی.

فإن علم عدم حصر الشبهة حکم بعدم وجوب الاحتیاط من جهة العلم بإذن الشارع فی ترکه الموجب للعلم بارتفاع ما هو المناط فی حکم العقل بوجوبه من احتمال الضّرر، و إن لم یعلم بذلک فقضیّة حکم العقل من جهة وجود احتمال الضّرر هو لزوم الاحتیاط.

هذا کلّه بناء علی ما عرفت تحقیقه فی المسألة من عدم الفرق بین الشبهتین فی نظر العقل، و أمّا بناء علی ما عرفته فی الوجه الخامس، فلا- إشکال فی کون قضیّة الأصل عند الدوران الحکم بعدم وجوب الاحتیاط لرجوع الشکّ علی هذا الوجه عند دوران الأمر فی الشبهة بین القسمین إلی الشکّ فی أصل الخطاب المنجّز.

السّادس: أنه لا- إشکال فی کون أکثر المفاهیم العرفیّة بل جلّها إن لم یکن کلّها مما لا نعلمها بکنهها و حقیقتها بحیث لا یبقی لنا شکّ فی مصداق مما یوجد فی الخارج من جهة الشکّ فی المفهوم و رجوع الشکّ دائما إلی الشکّ من جهة

الأمور الخارجیّة، و إن کان هناک مصادیق واضحة لها یعلم صدق المفهوم علیها مع عدم الإحاطة به علی وجه التحدید من جهة رجوع الشکّ غالبا إلی دوران المفهوم بین قلیل الأفراد و کثیره.

و هذا الذی ذکرنا کأنّه لا یحتاج من جهة وضوحه إلی بسط القول فیه، و قد أشرنا إلیه فی الجزء الأول من التعلیقة[۴۰۴] أیضا، فإنا نری بالوجدان کثیرا من المفاهیم الواضحة التی لم یتعرض لمعناها فی اللغة- من جهة وضوحه کلفظ الماء، مثلا- یشکّ فی صدقها علی بعض الأشیاء من جهة عدم الإحاطة بحقیقتها العرفیة من غیر أن یکون للأمور الخارجیّة مدخل فیه، فلیس السبب فیه إلّا ما ذکرنا.

فإرجاع الفقیه الأمر إلی العرف فی هذه المفاهیم إنّما یفید فی کون الموضوع للحکم الشرعی عنده هو الموضوع العرفی- و عدم حقیقة شرعیّة لها و لا متشرّعة، و لا عرف خاصّ؛ إذ علی تقدیر ثبوت أحد الأخیرین لم یتعلّق الحکم الشرعی به- لا فی تبیّن موضوع الحکم بقول مطلق؛ ضرورة عدم إفادة الإرجاع إلی العرف- و الحال ما عرفت- إلّا زیادة التحیّر.

فإذا سئل الفقیه عن الغناء من جهة رفع التحیّر عن المصادیق المشتبهة من جهة المفهوم فأحال فی الجواب الأمر إلی العرف فلا فائدة فیه أصلا للعامی، و إنّما المفید له بیان الحکم الظاهری له الذی یقتضیه الأصول الشرعیّة عند الشکّ فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۲

صدق المفهوم عرفا کما یبیّن له مقتضی الأصل عند الشکّ فی الصدق من جهة اشتباه الأمور الخارجیّة.

السّابع: أنّ ظنّ الفقیه فی حال المصداق المردّد فیما تعلّق الحکم بالموضوع العرفی إن کان فیما یرجع الشک فی الصّدق إلی الشک فی المفهوم فیبنی اعتباره علی اعتبار الظن المطلق فی اللّغات، أو الأحکام، سواء تعلق بالصدق، أو بالعدم.

و إن کان فیما یرجع إلی الشکّ من جهة الأمور الخارجیّة فیحکم بعدم اعتباره، و إن قیل بحجیّة الظن فی اللغات، أو الأحکام علی ما أسمعناک شرح القول فی الجزء الأول من التعلیقة[۴۰۵].

إذا عرفت ما قدّمناه لک من الأمور علمت: استقامة ما أفاده شیخنا الأستاذ العلامة قدّس سرّه فی الاعتراض علی القائل بکونهما من الحقائق العرفیّة- فیرجع إلی العرف فی تشخیص مصداقهما- من أن تحدید المفهوم العرفی بتعسّر العد و عدمه ۴۰۶]- مضافا إلی عدم استقامته فی نفسه، و إلی أن الإرجاع إلی العرف إنّما یستقیم فیما کان مدرک الحکم فیهما نقل الإجماع علی الحکم المشهور فیهما، أو تحصیل الإجماع من فتاوی من عبّر عن موضوع المسألة باللفظین، لا ما إذا کان

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۳

غیرهما من الوجوه المتقدّمة- لا یجامع تعلیل الحکم فی کلماتهم بتعسّر الاجتناب؛ فإنه لا تلازم بین عسر العدّ و عسر الاجتناب؛ فإن الألف و ما فوقه و إن کان من المصادیق القطعیّة لغیر المحصور عندهم مع أنه لیس عسر الاجتناب بقول مطلق کما یظهر أمره مما بیّنه فی «الکتاب» و إن سلّم کونه عسر العدّ، مع أنه غیر مسلّم بالنسبة إلی الألف.

کاستقامة ما أفاده ثانیا فی الاعتراض علی ما ذکره المحقّق الثانی قدّس سرّه فی «فوائد الشرائع»[۴۰۷] من الرجوع إلی الظنّ بإلحاق مورد الشک بأحد الطرفین الحاصل من العرض علی الأشباه و النظائر سواء أرید به الظنّ بالموضوع المستنبط کما هو الظاهر، بل المقطوع من کلامه، أو بالموضوع الخارجی، لما أسمعناک فی طی الأمور: من عدم الدلیل علی حجیّة الظن المطلق بالموضوعات اللغویّة و العرفیة فضلا عن الظن بالموضوعات الخارجیّة.

نهضت ترجمه
Translation Movement

تحریر ما جعله المصنّف تتمة فی الضابط

و أمّا ما أفاده فی الاعتراض الثالث علیه الراجع إلی ما ذکره قدّس سرّه: من الرجوع إلی الاستصحاب الذی جعله متمّما للضابطة الذی ذکره لتمیز المحصور عن غیره فی جمیع الموارد، فلا یخلو عن إجمال فی البیان، بل عن مناقشة فی المرام.

و حقّ البیان و التحریر أن یقال: إنّ الرّجوع إلی الاستصحاب فی موارد

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۴

الشکّ غیر مستقیم مطلقا سواء أرید به استصحاب الحلّیّة الواقعیّة، أو الظاهریّة، أو الحرمة الواقعیّة، أو الظاهریّة؛ ضرورة عدم حالة سابقة للعدد المردّد أصلا سواء قلنا بکون مقتضی الأصل عند الدوران بین الشبهتین الاحتیاط کما عرفت تحقیقه منّا، أو البراءة کما یقتضیه البناء علی الوجه الخامس علی ما عرفت؛ ضرورة کون کل منهما حکما ظاهریّا لنفس العدد المردّد، لا حکما ثابتا له فی السابق یشک فی بقائه حتی یتوهّم استصحابه.

و أمّا الحرمة الواقعیّة لما یکون من مصادیق الحرام الواقعی فی المحصورة و غیره کالحلّیّة الواقعیّة لما یکون من مصادیق الحلال الواقعی فممّا لا شکّ فیه أصلا حتی یجری فیه الاستصحاب؛ لأن احتمال عدم الحصر لیس معناه ارتفاع الحرمة الواقعیة احتمالا، کما أن احتمال الحصر لیس معناه ارتفاع الحلیّة الواقعیّة عن الحلال الواقعی، و إلّا لم یکن معنی للشبهة کما هو ظاهر هذا.

فإن شئت قلت: مفروض البحث الشبهة المردّدة بين المحصورة و غيرها مع العلم بحكم الشبهتين بحسب الواقع و الظاهر، و من المعلوم عدم الجدوى لهذا العلم بالحكم بالنسبة إلى الموضوع المردّد، و لا فى جريان الاستصحاب بالنسبة إليه.

كما أن العلم بحكم البول و الماء لا ينفع فى العلم بحكم الموضوع المردّد بينهما و لا فى استصحابه.

فإن قلت: إنا نفرض عددا يعلم بكونه محصورا أو غير محصور، ثم يزيد عليه فى الأوّل بما يوجب الشّك فى الصّدق، أو ينقص عن الثانى بما يوجب الشكّ و التردّد، فيستصحب فى الأوّل وجوب الاجتناب و الحرمة الظاهريّة و فى الثانى

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۵

الحلية الظاهريّة، نظير استصحاب الكرّيّة و القلّة فى المسبوق بهما بعد النقيصة و الزيادة بما يوجب الشكّ فى بقائهما، و المناقشة بعدم بقاء الموضوع و تغيّره فى الاستصحاب المبحوث عنه جارية فى الاستصحابين أيضا مع أنهما من الاستصحابات المسلّمة عندهم.

قلت: قياس المقام بالاستصحابين قياس مع الفارق؛ لأن العرف يساعد على بقاء الموضوع فيهما بخلاف المقام؛ لوضوح الفرق فى المسامحة العرفيّة بين اتصال الكمّ و انفصاله فى كل من الزيادة و النقيصة.

نعم، لو كان مراد المحقّق من الاستصحاب غير معناه بأن يكون مراده أصالة الحلّيّة مجازا مسامحة- على تقدير صحة الإطلاق- استقام الرجوع إليها على تقدير الاستناد فى حكم الشبهة الغير المحصورة إلى الوجه الخامس، و إن كان فاسدا عندنا على ما عرفت شرح القول فيه.

و أمّا ما أفاده فى الاعتراض على ما حكاه عن «كاشف اللّثام»[۴۰۸] و «مفتاح الكرامة»[۴۰۹] فهو أيضا مستقيم؛ لأنه يتوجّه عليه- مضافا إلى عدم مساعدة العرف

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۶

و هذا دليل آخر عليه-: إن التأدية إلى ترك الصّلاة غالبا إنّما هو إذا لوحظ بالنسبة إلى آخر الوقت لا مطلقا، كما أن ترك التزويج لا بد من أن يلاحظ بالنسبة إلى المكان الخاصّ، و إلّا لم يكن معنى له، و حينئذ قد يفرض تحقّقه فى الشبهة المحصورة أيضا. و بالجملة: النسبة بين ما ذكراه و الشبهة الغير المحصورة عموم من وجه.

و أمّا ما ذكره قدّس سرّه فى بيان الضابط بقوله: (و يمكن أن يقال ۴۱۰]- بملاحظة ما ذكرنا فى الوجه الخامس- ... الى آخره)[۴۱۱] و يقرب عنه ما حكى عن المحقّق المحشّى «للمعالم».

ففيه- مضافا إلى ابتنائه على تماميّة الوجه الخامس الممنوعة عنده-: أنه لا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۷

يرفع التحيّر و التردّد فى كثير من الموارد[۴۱۲]؛ لأنه كثيرا ما لا يعلم باعتناء العقلاء بالعلم الإجمالى و عدمه، فيرجع الأمر بالآخرة إلى عدم فائدة له فى تشخيص موارد الاشتباه. و من هنا اعترف بعدم استقامته فى طى ما أفاده بقوله بعد ذلك:

(و هذا غاية ما ذكروا أو يمكن أن يذكر ... إلى آخره)[۴۱۳]. فإنه صريح فى عدم الوثوق بتماميّة شىء من الوجوه المذكورة[۴۱۴].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۸

و أمّا ما أفاده لتقريب الوجه المذكور بقوله: (و قد ذكرنا: أن المعلوم بالإجمال ... الى آخره)[۴۱۵].

فيتوجّه عليه: ما عرفت سابقا فى رد الوجه الخامس من الفرق بين تلك الآثار و احتمال العقاب، فإنه إذا وجد فى مورد و لو كان فى غاية الضعف حكم العقل بلزوم دفعه، و هذا بخلاف سائر الآثار حتى الآثار العرفيّة المترتبة على الظواهر.

و أما ما أفاده فى تحديد كثرة المحتملات و قلّتها بما يقع واقعة للمكلّف و محلّا لابتلائه و تناوله بقوله: (و ليعلم: أن العبرة فى المحتملات كثرة و قلّة ...

إلى آخره)[۴۱۶].

فهو و إن لم یخلو عن وجه بناء علی الوجه الخامس الذی هو مبنی ما أفاده ظاهرا، إلّا أنه قد یقع الاشتباه أیضا فی الضّابط الذی أفاده، فلا بد من الرجوع إلی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۴۹

الأصل کلّ علی ما ذهب إلیه.

فقد تلخص ممّا ذکرنا کلّه: أنه لا مناص عن الرجوع إلی قاعدة وجوب الاحتیاط عند الدّوران؛ نظرا إلی وجود احتمال الضّرر فی کل شبهة، و هو المراد ممّا أفاده شیخنا بقوله: (فالأولی: الرجوع فی موارد الشکّ ... الی آخره)[۴۱۷] فإن مراده تعیین الرجوع إلی ما ذکره کما هو واضح.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۰

*** المورد الثالث: اذا کان المردّد بین الأمور غیر المحصورة أفرادا کثیرة**

(۱۲۷) قوله: (الثالث: إذا کان المردّد بین الأمور الغیر المحصورة ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۷۴)

أقول: الحرام المشتبه قد یکون واحدا، و قد یکون متعدّدا. و علی الأول؛ إمّا أن یکون مشتبها بین أمور قلیلة فیسمّی بالشبهة المحصورة، و باشتباه القلیل فی القلیل فی لسان بعض. و إمّا أن یکون مشتبها بین أمور کثیرة فیسمّی بالشبهة الغیر المحصورة و لو فی الجملة، و باشتباه القلیل فی الکثیر، و قد عرفت حکمهما.

و علی الثانی لا یخلو أیضا إما أن یبلغ مرتبة الکثرة، أو لا یبلغها. فإن لم یبلغها یدخل فی أحد القسمین لا محالة فیلحقه حکمه، و إن بلغها فلا بد أن یکون الاشتباه بین أمور کثیرة، کما فیما ذکره من المثال له فی «الکتاب» من اشتباه خمسمائة فی ألف و خمسمائة و نحوه، لاستحالة اشتباه القلیل فی الکثیر. و یسمّی هذا القسم باشتباه الکثیر فی الکثیر، و هو إن کان خارجا عن الشبهة الغیر المحصورة موضوعا ظاهرا، إلّا أنه ملحق بها حکما جزما.

لأنک قد عرفت: أن قضیة العلم الإجمالی فیما تعلّق بالخطاب المنجّز

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۱

بحسب جمیع أطرافه هو وجوب الاحتیاط مطلقا من غیر فرق فی نظر العقل الحاکم بهذه القضیّة بین صور الاشتباه، غایة ما هناک قیام الإجماع علی عدم وجوب الاحتیاط الکلیّ فی الشبهة الغیر المحصورة، و المتبع منه علی تقدیر تسلیم الصدق غیر الفرض قطعا، فیرجع إلی حکم العقل، بل الظّاهر من کلماتهم فی طیّ التمسّک بدلیل الانسداد التسالم علی کون قضیّة الأصل وجوب الاحتیاط فی الوقائع المنسد فیها باب العلم، مع أنها من اشتباه الکثیر فی الکثیر بالضرورة.

و من هنا تمسّکوا بعدم وجوب الاحتیاط الکلّی فیها بالإجماع، و لزوم الاختلال و الحرج، و لو لا کون مقتضی القاعدة وجوب الاحتیاط فیها لما احتاجوا إلی ذلک، لوضوح عدم وجوب الاحتیاط عندهم فی الشبهة الغیر المحصورة، فیکفی فی نفی وجوب الاحتیاط الإشارة إلی الموضوع و کون الشبهة فی المقام من الشبهة الغیر المحصورة. هذا کله علی تقدیر التمسّک فی المسألة بالإجماع بقسمیه.

و أمّا علی تقدیر التمسّک فیها بالوجه الخامس فلا إشکال أیضا فی عدم اقتضائه لعدم وجوب الاحتیاط، بل اقتضاؤه الوجوب فی الفرض، بل قد یقال: إن الأمر علی تقدیر التمسّک به أوضح منه علی تقدیر التمسّک بالإجماع؛ حیث إن الوجه فی عدم اعتناء العقلاء بالعلم الإجمالی فی الشبهة الغیر المحصورة- علی ما عرفت فی طیّ تقریر الوجه الخامس- هو ضعف احتمال الحرمة و بعده أو وهنه.

و من المعلوم ضرورة: أن ضعف احتمال الحرمة فی کل مشتبه إنما هو من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۲

جهة کثرة الاحتمالات المعارضة له من حیث تباینها و عدم اجتماعها معه، کما فیما فرض. مثلا أنه حصل العلم بنجاسة واحد من ألفی إناء علی سبیل الإجمال، فإن احتمال نجاسة کل واحد معارض باحتمالات کثیرة عدد المشتبهات، فیوجب هذه المعارضة ضعف الاحتمال الموجب لعدم الاعتناء به عند العقلاء.

و هذا المناط کما تری، غیر متحقّق بالنسبة إلی المقام جدّا؛ فإنّا إذا فرضنا العلم بوجود خمسمائة شاة محرّمة فی ألف و خمسمائة و أردنا أکل واحد من الشیاه لم یکن احتمال تحریمه معارضا بألف و أربعمائة و تسع و تسعین احتمال بعدد الشیاه؛ ضرورة اجتماع تحریمه مع تحریم أربعمائة و تسع و تسعین شیاه؛ لأن المفروض العلم بحرمة خمسمائة، فیکون الاحتمالات المتباینة المتعارضة فی الفرض ثلاثة. و أمّا غیرها من الاحتمالات و هی و إن کانت کثیرة، إلّا أنها لا یکون متعارضة فلا یوجب ضعف احتمال التحریم و وهنه عند العقلاء، فهی کاشتباه الواحد بین الثلاثة من الحیثیة المذکورة.

و من هنا قد یقال: بکون الاشتباه الکثیر فی الکثیر من الشبهة المحصورة موضوعا؛ حیث إن الحصر و عدمه لا بدّ أن یلاحظ بالنسبة إلی قلّة الاحتمالات المتعارضة و کثرتها لا بالنسبة إلی مطلق الاحتمالات و لو اجتمعت؛ ضرورة کون موصوف الوصفین الشبهة بمعنی الدوران الذی لا یتحقّق إلّا بتعارض الاحتمالات و تنافیها و عدم اجتماعها فتأمل.

و مما ذکرنا کلّه یظهر لک: المراد مما أفاده فی «الکتاب» و إن کان قوله:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۳

(و أما ما عدا هذه الاحتمالات ... الی آخره)[۴۱۸] لا یخلو عن تکلّف بظاهره؛ إذ اشتمال سائر الاحتمالات علی الحرام لا یتحقّق إلّا فی بعض الفروض النادرة، فبالحریّ أن یعتبر بدل قوله المذکور: (و أمّا ما عدا هذه الاحتمالات فهی احتمالات غیر متعارضة) کما رأیته فی بعض النسخ.

و کیف ما کان: لا ینبغی الإشکال فی حکم المسألة. و لو فرض لزوم الحرج من الاحتیاط الکلی فی المقام فی بعض الصور فلا بدّ من الحکم بعدم وجوبه کما عرفته فیما مثّلنا لک فی صورة انسداد باب العلم و الظن الخاص بالأحکام، و هذا غیر إلحاق المقام علی الإطلاق بالشبهة الغیر المحصورة؛ فإنّ الحرج قد یتّفق بالنسبة إلی الشبهة المحصورة أیضا فافهم.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۴

Translation Movement .IMS

*** المورد الرابع: أقسام الشک فی الحرام مع العلم بالحرمة**

اشارة

(۱۲۸) قوله: (الأولی منها: الشبهة الموضوعیّة و أما الثلاث الأخر ... إلی آخره)[۴۱۹]. (ج ۲/ ۲۷۵)

حکم الشبهات الحکمیّة من دوران الأمر بین الحرام و غیر الواجب

أقول: مقتضی إطلاق ما أفاده کما تری الحکم بوجوب الاحتیاط فی جمیع صور الشبهة الحکمیّة إذا کانت من شبهة القلیل فی القلیل کالشبهة المحصورة، و الحکم بعدم وجوبه إذا کانت من شبهة القلیل فی الکثیر کالشبهة الغیر المحصورة، غایة ما هناک ندرة الفرض الثانی فی الشبهات الحکمیّة؛ لما عرفت من إلحاق ما یوجد من الشکّ فی المکلّف به فی الشبهات الحکمیّة علی القول بانسداد باب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۵

العلم فی الأحکام بالشبهة المحصورة.

و هذا کما تری، لا ینافی کون الحکم التخییر عندنا و عند المشهور فیما تعارض النصّان من جمیع صور الاشتباه فی الحکم من غیر

فرق بین الشکّ فی التکلیف و المکلّف به؛ لأنه حکم ثبت من الشارع فی باب التعارض علی خلاف الأصول و القواعد بناء علی حجیة الأخبار من باب الطریقیّة کما هو المختار عندنا، و الظاهر عند المشهور علی ما ستقف علیه فی محلّه، و إلّا فمقتضی الأصل علی هذا القول: هو الحکم بالتوقّف تساقط المتعارضین فی مورد التعارض و الرجوع إلی الأصل الغیر المخالف لهما، و المفروض أن الأصل فی المسألة هو وجوب الاحتیاط، فما أفاده مبنیّ علی هذه الملاحظة من دون نظر إلی الدلیل الخارجی الوارد من الشارع فتأمل.

ثمّ إن الدوران بین الحرام و غیر الواجب من جهة تعارض النصّین إنّما هو فیما تعارضا فی تعیین الحرام بعد الفراغ عن أصل ثبوته، و إلّا لم یکن من الشکّ فی المکلّف به.

ثمّ إن جعل الغناء من أمثلة الفرض إنّما هو فیما تردّد بین مفهومین بینهما عموم من وجه، کالصوت المشتمل علی الترجیع و إن لم یکن فیها طرب، أو المشتمل علی الطرب و إن لم یکن فیها ترجیع، کما صنعه فی «الکتاب»؛ فإن مادّتی الافتراق مما یعلم بحرمة إحداهما مع العلم بحرمة مادّة الإجتماع، و أما إذا احتمل کون الغناء مادة الاجتماع فقط فیخرج من أمثلة الفرض، و یدخل فی أمثلة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۶

دوران الأمر فی الحرام بین الأقل و الأکثر الذی یندرج فی صور الشکّ فی التکلیف النفسی- کما ستقف علی تفصیل القول فیه- فلا تعلّق له بالمقام أصلا، أو قیل بکونها الصوت اللهوی، أی: کیفیّة فی الصوت من غیر مدخل لمادّة مخصوصة فیها کما هو الأظهر، فیعلم صدقها فی جملة من الموارد و یشک فی جملة من جهة عدم الإحاطة بحقیقتها فیخرج من أمثلة الفرض أیضا.

و أمّا الأذان الثالث الذی دلّت جملة من الروایات کروایة حفص [۴۲۰] و غیرها[۴۲۱] علی حرمته فی یوم الجمعة، فقد قیل [۴۲۲]: إن المراد منه الأذان للعصر بناء علی أن المراد بالأوّل و الثانی أذان صلاة الصبح و الظهر، أو الجمعة، أو بناء علی أن المراد بالأوّل أذان الظهر، و بالثانی إقامتها؛ إذ قد یسمّی الإقامة أذانا.

و قیل: الأذان الثانی للجمعة بناء علی أن المشروع من الأذان للجمعة ما کان قبل صعود الإمام المنبر للخطبة، أو بعد صعوده و جلوسه علی المنبر، فالأذان الثالث ما لم یکن بین یدی الخطیب.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۷

محتملات حدیث «من جدّد قبرا ...»

و أمّا ما روی عن أمیر المؤمنین علیه السّلام «من جدّد قبرا أو مثّل مثالا فقد خرج عن الإسلام». ففیه وجوه، بل أقوال أشار إلیها فی «الکتاب».

قال الشیخ الصدوق- فی محکی «الفقیه» (قدّس اللّه نفسه الزکیّة)-: قال أمیر المؤمنین: «من جدّد قبرا أو مثّل مثالا فقد خرج عن الإسلام». و اختلف مشایخنا فی معنی هذا الخبر، فقال محمد ابن الحسن الصفار رحمه اللّه هو جدّد بالجیم لا غیره، و کان شیخنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الولید «رضی اللّه عنه» یحکی عنه: أنه قال: لا یجوز تجدید القبر و تطیین جمیعه بعد مرور الأیام علیه و بعد ما طیّن فی الأوّل، و لکن إذا مات میّت و طیّن قبره فجائز أن ترمّ سائر القبور من غیر أن تجدد. و ذکر عن سعد بن عبد اللّه: أنه کان یقول: إنّما هو من حدّد بالحاء الغیر المعجمة، یعنی من سنّم قبرا. و عن أحمد ابن أبی عبد اللّه البرقی: أنه قال: إنّما هو جدث، و نفس الجدث القبر، فلا ندری ما عنی به، و الذی أذهب إلیه: أنه جدّد بالجیم. و معناه: نبش قبرا. و جدّده، و أحوج إلی تجدیده، و قد جعله جدثا محفورا.

و أقول: إن التجدید علی المعنی الذی ذهب إلیه محمّد بن الحسن الصفّار، و التحدید بالحاء الغیر المعجمة الذی ذهب إلیه سعد ابن عبد اللّه، و الذی قال البرقی: إنّه جدث، کله داخل فی معنی الحدیث، و إنّ من خالف الإمام فی التحدید،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۸

و التسنیم، و السعی، أو استحلّ شیئا من ذلک فقد خرج من الإسلام»[۴۲۳]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و الاحتمال الثانی فی کلامه (رضوان اللّه علیه) من جهة ظهور الروایة فی ابتداء النظر فی کفر الفاعل و خروجه عن الإسلام، کما حمل غیرها مما ظاهره کفر العاصی بفعل جملة من المحرّمات و ترک جملة من الواجبات علی هذا المعنی، و إن کان خلاف الظاهر من جهة. و علی المعنی الأوّل و فی کلامه لا بد من أن یحمل الروایة علی المبالغة فی العصیان و تأکّده.

ثمّ إن ما أفاده قدّس سرّه من دخول المعانی الثلاثة فی مفهوم الحدیث، لعلّ مراده منه: ثبوت الحکم المستفاد من الحدیث لها من باب الاحتیاط؛ من جهة العلم الإجمالی بحرمة بعضها المستفادة من الحدیث، و إلّا فکیف یمکن إرادة الجمیع مع اختلافها و عدم الجامع لها؟ و لیس هذا من باب استعمال اللفظ فی أکثر من معنی حتی یتوهّم جوازه علی القول به؛ ضرورة وجود التردّد و الاختلاف فی الحدیث بالنسبة إلی اللفظ لا المعنی، و إنّما اشتبه المعنی من جهة تردّد اللفظ فلا تعلّق له

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۵۹

بمسألة جواز الاستعمال فی أکثر من معنی، فلا معنی لما أفاده إلّا ما ذکرنا و إن کان خلاف ظاهره جدّا. اللّهمّ إلّا أن ینزّل اختلاف المشایخ فی لفظ الحدیث منزلة الروایات المتعدّدة فیعمل بجمیعها؛ لعدم التعارض و الإجمال فیخرج عن محلّ البحث فتدبّر.

ثمّ إن قراءة خدّد بالخاء المعجمة محکیّة عن المفید «رضوان اللّه علیه»، قال العلّامة «طیّب اللّه رمسه الشریف» فی «التذکرة» تکره تحدید القبور لقول علیّ علیه السّلام «من جدّد قبرا، أو مثّل مثالا، فقد خرج عن الإسلام» و اختلف علماؤنا، فقال محمّد بن الحسن الصفّار: بالجیم، أی: یجدّد بناءها أو یطیّنها، و حکی أنه لم تکره ربّها[۴۲۴]، و قال البرقی: من جدث بالجیم و الثاء، أی: یجعل القبر جدثا دفعة أخری. و قال سعد بن عبد اللّه: إنّها بالحاء، و عنی به التسنیم. و قال المفید:

إنها بالخاء المعجمة، و عنی شقّها، من خددت الأرض أی شققتها»[۴۲۵]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و المستفاد منه: حمل الروایة علی الکراهة بناء علی ما اختاره من کون لفظها جدّد بالجیم و الدال المهملة المشدّدة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۰

بمسألة جواز الاستعمال فی أکثر من معنی، فلا معنی لما أفاده إلّا ما ذکرنا و إن کان خلاف ظاهره جدّا. اللّهمّ إلّا أن ینزّل اختلاف المشایخ فی لفظ الحدیث منزلة الروایات المتعدّدة فیعمل بجمیعها؛ لعدم التعارض و الإجمال فیخرج عن محلّ البحث فتدبّر.

ثمّ إن قراءة خدّد بالخاء المعجمة محکیّة عن المفید «رضوان اللّه علیه»، قال العلّامة «طیّب اللّه رمسه الشریف» فی «التذکرة» تکره تحدید القبور لقول علیّ علیه السّلام «من جدّد قبرا، أو مثّل مثالا، فقد خرج عن الإسلام» و اختلف علماؤنا، فقال محمّد بن الحسن الصفّار: بالجیم، أی: یجدّد بناءها أو یطیّنها، و حکی أنه لم تکره ربّها[۴۲۶]، و قال البرقی: من جدث بالجیم و الثاء، أی: یجعل القبر جدثا دفعة أخری. و قال سعد بن عبد اللّه: إنّها بالحاء، و عنی به التسنیم. و قال المفید:

إنها بالخاء المعجمة، و عنی شقّها، من خددت الأرض أی شققتها»[۴۲۷]. انتهی کلامه رفع مقامه.

و المستفاد منه: حمل الروایة علی الکراهة بناء علی ما اختاره من کون لفظها جدّد بالجیم و الدال المهملة المشدّدة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۱

المطلب الثانی: اشتباه الواجب بغیر الحرام و هو قسمان:

* القسم الأوّل: دوران الأمر بین المتبائنین- المسألة الأولی: فقدان النص- المسألة الثانیة: إجمال النص- المسألة الثالثة: تعارض النصین- المسألة الرابعة: إشتباه الموضوع* تنبیهات دوران الأمر بین المتباینین الأوّل: لو کان الإشتباه الموضوعی فی شرط من شروط الواجب.

الثانی: کیفیّة النّیّة فی الصلوات المتعدّدة فی اشتباه القبلة و نحوه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۲

المطلب الثانی: اشتباه الواجب بغیر الحرام و هو قسمان:

* القسم الأوّل: دوران الأمر بین المتبائنین- المسألة الأولی: فقدان النص- المسألة الثانیة: إجمال النص- المسألة الثالثة: تعارض النصین- المسألة الرابعة: إشتباه الموضوع* تنبیهات دوران الأمر بین المتباینین الأوّل: لو کان الإشتباه الموضوعی فی شرط من شروط الواجب.

الثانی: کیفیّة النّیّة فی الصلوات المتعدّدة فی اشتباه القبلة و نحوه.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۳

الثالث: وجوب کلّ من المحتملات عقلی لا شرعی.

الرابع: لو انکشفت مطابقة المأتی به للواقع قبل فعل الباقی.

الخامس: لو کانت محتملات الواجب غیر محصورة.

السادس: هل یشترط فی الإمتثال الإجمالی عدم التمکّن من الإمتثال التفصیلی؟

السابع: لو کان المشتبه أمرین مترتّبین شرعا؟

* القسم الثانی: دوران الأمر بین الأقل و الأکثر[۴۲۸].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۵

المطلب الثانی: اشتباه الواجب بغیر الحرام

اشارة

(۱۲۹) قوله: (المطلب الثانی: فی اشتباه الواجب بغیر الحرام و هو علی قسمین ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۷۷)

نهضت ترجمه
Translation Movement

اشتباه الواجب بغیر الحرام و أقسامه

أقول: حاصل أقسام هذا القسم: هو أن الدوران لا یخلو؛ إمّا أن یکون بین متباینین أو الأقلّ و الأکثر الارتباطیین. و علی کل تقدیر؛ إمّا أن یکون الاشتباه التردّد من جهة عدم الدلیل علی التعیین، أو إجمال ما دلّ علیه، أو تعارض الدلیلین فیه، أو من جهة اشتباه الأمور الخارجیة.

و الثلاثة الأول تسمّی بالشبهة الحکمیّة؛ من حیث عدم تبیّن أصل الموضوع للحکم الشرعی، و باشتباهه یشتبه الحکم الشرعی لا محالة، و الأخیرة تسمّی بالشبهة الموضوعیّة، و فی لسان بعض بالشبهة المصداقیّة.

فالکلام فی کل من القسمین یقع فی أربع مسائل، و لمّا لم یفرق الحکم من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۶

حیث البراءة و الاحتیاط بین کون الدوران ثنائیّا، أو ثلاثیّا، أو رباعیّا، و کذا بین الواجب و المستحبّ، أو الواجب و المباح، أو الواجب و المکروه، لم یذکر لکلّ عنوانا مستقلّا، کما أنه لم یتعرّض لکون الشبهة بین القلیل فی القلیل، أو الکثیر فی الکثیر، إلّا بتقریب بیان الفرق حکما بین الشبهة الغیر المحصورة فی دوران الأمر بین الحرام و غیر الواجب و المقام بما ستقف علیه فی الشبهة الموضوعیّة، و إلّا فأصل التقسیم جار فی المقام غایة ما هناک ظهور عنوانهم فی القسم الأوّل، و إلّا فالمناط موجود فی المقامین کما لا یخفی.

ثمّ إن المقصود من الحرام فی المقام کالحرمة فی مسائل الشکّ فی التکلیف علی ما عرفت الإشارة إلیه ثمّة هو الحرام الذّاتی لا

التشریعی، و إلّا فیدخل فی دوران الأمر بین الواجب و غیر الحرام کما هو واضح.

ثمّ إن ما أفاده من نفی کون المثالین الأولین من الأقلّ و الأکثر بقوله: (و لیس المثالان الأوّلان ... الی آخره)[۴۲۹][۴۳۰]- علی القول بجزئیّة التّسلیم و عدم جواز العدول-

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۷

ظاهر لا شبهة فیه أصلا، و إن توهّم الإشکال فی القصر و التمام من حیث کون التمام مشتملا علی القصر، غایة الأمر اختلاف محلّ التسلیم فیهما، لکنه کما تری.

و أمّا علی القول بعدم جزئیّته و جواز العدول، فقد یتأمّل فیه فی بادیء النظر.

لکنّک خبیر بفساده؛ لأن مرجع القصر إلی أقل بشرط لا، و مرجع المقام إلی أقلّ بشرط شیء، لا لا بشرط، فلا محالة یکون بینهما التباین. و جواز العدول لا یدلّ علی عدم تباینهما؛ إذ لیس العدول فی المقام، إلّا مثل العدول عن العصر إلی الظهر هذا کله. مع أن الرکعتین المخصوصتین باعتبار استحباب التسلیم عقیبهما و الخطبة کما فی الجمعة تغایران أربع رکعات التمام و الظهر کما لا یخفی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۶۸

(۱۳۰) قوله: (و اعلم أنّا لم نذکر فی الشبهة التحریمیّة من الشکّ فی المکلّف به ...

إلی آخره)[۴۳۱]. (ج ۲/ ۲۷۷)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۲

الفرق بین الأقلّ و الأکثر فی الشبهة الوجوبیّة و بینهما فی الشبهة التحریمیة

أقول: أما أصل جریان التقسیم بین الأقلّ و الأکثر فی دوران الأمر بین الحرام و غیر الواجب کجریانه فی دوران الأمر بین الواجب و غیر الحرام فهو مما لا شبهة فیه أصلا، و عدم التعرّض لحکمه فی المطلب الأوّل إنّما هو لما أفاده شیخنا الأستاذ العلّامة: من رجوع الشکّ و الدوران بینهما فیه إلی الشکّ فی أصل التکلیف النفسی المستقلّ بالنسبة إلی الأقلّ؛ حیث إن الأکثر معلوم الحرمة و لو من جهة اشتماله علی الحرام. و الأقل مشکوک الحرمة من جهة احتمال کونه هو المرکّب المحرّم، فینحلّ العلم الإجمالی إلی معلوم و مشکوک بالشکّ البدوی فیدخل فی الشکّ فی التکلیف الذی عرفت حکمه فی المقام الأوّل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۳

و هذا بخلاف دوران الأمر بین الأقلّ و الأکثر فی مفروض البحث؛ فإن الأقلّ فیه متیقّن الوجوب و إنّما الشکّ فی وجوب الزائد بالوجوب الغیری و الفرق أن وجوب الأکثر یستلزم وجوب الأقلّ من غیر عکس، و تحریم الأکثر لا یستلزم تحریم الأقل، کما أن تحریم الأقل لا یستلزم تحریم الأکثر، و إن کان الإتیان بالأکثر إتیانا بالحرام من حیث الاشتمال من غیر أن یکون للحرام أثر بالنسبة إلیه، فیرجع الأمر حقیقة إلی تحریم الأقلّ المتحقّق فی ضمنه.

و هذا من جهة ما تقرّر فی مسألة وجوب المقدّمة عندهم: من أن وجوب الشیء یستلزم وجوب ما یتوقّف علیه سیّما إذا کان من الأجزاء، بخلاف تحریم الشیء؛ فإنه لا یوجب تحریم مقدّماته إلّا المقدّمة السببیّة عند المشهور، و لا ینافی هذا ما قضی به النص و الفتوی من تحریم بعض الأفعال المقصود به ترتّب الحرام علیه کغرس الخمر، و بیع الخشب لیعمل صنما، و المشی لسعایة مؤمن، إلی غیر ذلک مما لا یحصی؛ فإن ذلک لیس من باب المقدّمیّة و التحریم التبعی الغیری، بل من حیث الإعانة و التحریم النفسی؛ ضرورة استحالة اقتضاء المقدّمیّة التحریم فی حق غیر فاعل الحرام کما هو الشأن بالنسبة إلی الواجب أیضا فهو خارج عن عنوان المسألة، ورد التعبّد به خصوصا أو عموما.

نعم، فی کلام بعض من تأخّر: الحکم بتحریم ما یتوقّف علیه الحرام مطلقا إذا کان الغرض منه التوصّل إلی فعل الحرام. و هو کما

تری، مما لا یقتضیه العقل الحاکم فی المسألة.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۴

نعم، لا بأس به علی ما اختاره من حرمة التجرّی، لکنّه بناء علیه أیضا یخرج عن عنوان الحرمة الغیریّة فهو یشبه قول بعض الأساطین بحرمة مقدّمة الحرام فیما قصد التوصّل بها إلیه من حیث حرمة الإعانة علی الإثم ۴۳۲].

و الحاصل: أن القول بحرمة المقدّمة الغیر السببیّة بالنسبة إلی الحرام مما لم یعهد، و إلّا لزم الحکم بحرمة أکثر الأفعال المباحة بالذات من حیث کونها مقدّمة لمحرّم من المحرّمات، فإن کان وجوب المرکّب مستلزما لوجوب أجزائه و حرمة الأکثر غیر مستلزمة لحرمة أجزائه کان الأقل عند دوران الأمر بین الأقلّ و الأکثر فی الأول متیقّن الإلزام، فیحکم العقل بوجوب الإتیان به من حیث العلم بکون ترکه سببا لاستحقاق العقوبة، و فی الثانی مشکوک التحریم رأسا فیرجع بالنسبة إلیه إلی البراءة.

فإن قلت: علی القول بالرجوع إلی البراءة عند دوران الأمر بین الأقلّ و الأکثر فی الواجب کما هو المختار و علیه المشهور- علی ما سیجیء فی محلّه- لا مناص من إرجاع الشک بالنسبة إلی الأکثر إلی الشک فی أصل التکلیف، و إلّا لم یکن معنی للرجوع إلیها- علی ما ستقف علیه- غایة الأمر رجوع الشکّ فی الفرض بالنسبة إلی الأکثر إلی الشک فی أصل التکلیف و فی الدوران فی الحرام

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۵

بین الأقلّ و الأکثر بالنسبة إلی الأقل إلی الشکّ فی أصل التکلیف، و هذا لا یؤثّر فی جعل الأول من أقسام الشکّ فی المکلّف به و الثانی من أقسام الشک فی التکلیف بعد انحلال العلم الإجمالی فیهما إلی معلوم و مشکوک، فلو لم یکن هذا الانحلال موجبا لخروج مورده عن الشکّ فی المکلّف به لم یکن موجبا فی المقامین، و إن کان موجبا کان کذلک فی المقامین فالفرق لا معنی له.

و أما الفرق بینهما برجوع الشک فی تحریم الأقلّ إلی الشک فی التحریم النفسی بخلاف الشکّ فی وجوب الزائد؛ فإنه یرجع إلی الشکّ فی الوجوب الغیری، ففاسد؛ من حیث إن مورد البراءة الشکّ فی وجوب الأکثر لا الجزء الزائد و وجوبه لا یکون إلّا نفسیّا کحرمة الأقل.

قلت: الفرق بین الموضعین فی غایة الظهور و الوضوح علی تقدیر جعل مورد البراءة وجوب الأکثر لا الزائد؛ فإن مجری البراءة مطلق وجوب الأکثر لا خصوص النفسی و إن کان الثابت فی الواقع علی تقدیر ثبوته هو النفسی لیس إلّا، إلّا أنه لا یلاحظ بلحاظ النفسیّة عند الرجوع إلی البراءة؛ فإن الوجوب المعلوم بالنسبة إلی الأقل هو مطلق الإلزام لا خصوص النفسی؛ فإنه مشکوک الثبوت له کما أنه مشکوک الثبوت للأکثر أیضا.

فإن شئت قلت: إن دوران الأمر فی الحرام بین الأقلّ و الأکثر کدوران الأمر فی الواجب بین الأقلّ و الأکثر الاستقلالیین فی الخروج عن الشکّ فی المکلّف به،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۶

منتهی الأمر کون الأقلّ معلوم الوجوب فی الفرض و الأکثر معلوم الحرمة فی الحرام المردّد.

و من هنا لم یجعله الأستاذ العلّامة من صور الشک فی المکلّف به، مع أنه قد قیل بالرجوع إلی الاشتغال فی بعض فروضه، بل هو الظاهر عن الأکثر فی دوران الفائتة علی ما عرفت شرح القول فیه.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۷

المسألة الأولی: إذا اشتبه الواجب بغیره من جهة عدم النص

اشارة

(۱۳۱) قوله: (أما الأول: فالظاهر حرمة المخالفة القطعيّة ...

إلى آخره). (ج ۲/ ۲۷۹)

فی حرمة المخالفة القطعيّة

أقول: لا يخفى عليك أن الحق فی تحرير المقام: أن يسلك ما سلكه فی إثبات المطلب الثانی فی إثبات المطلب الأوّل، و بعد إثباته يتشبّث فی إثبات المطلب بذيل حكم العقل المستقلّ بوجوب دفع العقاب المحتمل، كما صنعه فی إثبات الحرمة المخالفة القطعيّة فی الشبهة المحصورة و غيرها، و ما أفاده و إن كان كافيا فی إثبات المرام، إلّا أنّا نتكلّم فی حكم الموضعين بعض الكلام لعلّه يوجب توضيح المقام على أوائل الأفهام.

فنقول: أمّا المخالفة القطعيّة فلا إشكال فی قبحها و حرمتها على ما يشهد به ضرورة العقل بعد ملاحظة شمول الخطاب للمعلوم بالإجمال، و عدم المانع من تنجّزه على المكلف، و يحكم به العقلاء كافّة على التقدير المذكور، و لعله ممّا لا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۸

خلاف فيه أصلا؛ إذ المخالف؛ إمّا يدّعی عدم شمول الخطاب، أو المانع عنه بعد ثبوت المقتضی على ما ستقف عليه.

أمّا عموم الخطاب و شموله للمعلوم بالإجمال؛ فلعدم إمكان تخصيص الخطابات الواقعيّة و الأحكام النفس الأمريّة بالعالم بها تفصيلا سواء كان بجعل الحاكم و تخصيصه من أول الأمر و فی زمان الخطاب، أو نصب الدليل عليه من الخارج؛ من حيث لزوم الدور على تقدير التخصيص بأيّ وجه كان؛ ضرورة تأخّر العلم عن المعلوم، فكيف يتوقّف المعلوم على العلم؟

و من هنا يعلم أنه لا اختصاص لما ذكرنا بالعلم التفصيلی، بل هو جار فی العلم الإجمالی أيضا؛ حيث إن توقّف تعلّق الحكم الواقعی عليه موجب للدور أيضا، و لذا ذكرنا فی غير موضع من كلماتنا- تبعا للعلامة قدّس سرّه و غيره-: أن شرطيّة العلم للتكاليف فی حكم العقل ليس على حدّ سائر الشروط كالقدرة و العقل و التميز فی حكمه؛ فإنها شروط لأصل تعلّق الحكم، و العلم بالمعنى الأعمّ شرط لتنجّزه، بل ما ذكرنا ليس مختصا بالعلم، بل يجری بالنسبة إلى جميع الإدراكات من حيث تأخّرها عن المدرك، فلا يمكن توقّفها عليها و لذا قيل باستحالة التصويب على بعض تقريراته على ما عرفته فی محلّه؛ ضرورة توقّف الظن على المظنون، فكيف يؤخذ فيه و يجعل قيدا لموضوعه؟

نعم، يمكن أن يجعل الظن بحكم المخاطبين موضوعا لحكم غيرهم، كما أنه يمكن أن يجعل كلّا من الظن و الشكّ بحكم موضوعا لحكم آخر سواء كان هذا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۷۹

الحكم الآخر حكما ظاهريّا أو واقعيّا من سنخ حكم متعلّقه، أو من غير سنخه، كما أنه يمكن ذلك بالنسبة إلى العلم أيضا؛ بأن يؤخذ العلم بحكم واقعی موضوعا لحكم آخر من غير سنخ حكم لمتعلّقه، و بهذا يفترق مع الظن من حيث إنه يمكن أن يؤخذ موضوعا واقعا و فی نفس الأمر لحكم من سنخ حكم متعلّقه، و قد أشرنا إلى ذلك فی الجزء الأول من التعليقة تبعا لشيخنا (دام ظلّه) هذا.

عدم شرطيّة العلم للتّنجيز

و لكن الذی يقتضيه التحقيق- على ما أسمعناك فی طی كلماتنا السّابقة- عدم شرطيّة العلم بالمعنى الأعمّ من الإجمالی فی التنجّز أيضا فی الأحكام الشرعيّة مطلقا سواء كانت من الاعتقادية، أو العمليّة مع التمكّن من الفحص عن الواقع. و من هنا يلزم العقل النظر فی معجزة مدّعی النّبوّة، و يحكم باستحقاق الجاهل الملتفت العقاب على مخالفة الواقع مع ترك الفحص على المختار المشهور عند الأصحاب و إن زعم بعض- فيما سيجیء من كلامه فی الخاتمة- كون عقابه على ترك الفحص و التعلّم.

نعم، لا إشكال فی كون العلم بالمعنی الأعمّ شرطا لتنجّز التكليف فی الموضوعات الخارجيّة و معذوريّة الجاهل البسيط بها عقلا و شرعا- علی ما عرفته مرارا و ستعرفه مفصّلا هذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۰

و أمّا عدم المانع عن تنجّز الخطاب بعد شموله و ثبوت مقتضاه فی نفس الأمر؛ فلأن المتصوّر منه فی المقام ليس إلّا الجهل التفصيلی بالمأمور به، و مانعيّته إمّا بحكم العقل و إمّا بحكم الشرع.

أمّا مانعيّته عقلا: فهی إمّا من جهة عجز الجاهل عن الإتيان بالواقع حتی يرجع عدم الجهل إلی شرط من شروط وجود المأمور به؛ من حيث إن الجهل مانع عن وجوده، و إمّا من جهة عدم قابليّة الجاهل لتوجّه التكليف إليه، و إمّا من جهة حكمه بقبح عقاب الجاهل تفصيلا علی مخالفة الواقع، و شيئا من هذه الوجوه لا يكون موجودا.

أمّا الأول؛ فظاهر؛ ضرورة تمكّن الجاهل تفصيلا من إتيان الواقع سيّما فی التوصّليات التی لا تعتبر فی صحتها، بل وقوعها واجبا قصد التقرّب، فضلا عن قصد الوجه، نعم، لو قيل باعتبار قصد الوجه التفصيلی فی التعبديّات حتی فيما لا يتمكّن المكلّف من تعيينه تعيّن القول فی الفرض بعدم تنجّز الخطاب.

لكنّه مما لم يقل به أحد ظاهرا، بل لا يعقل القول به أيضا؛ حيث إن لازمه القول بعدم وجود الحكم واقعا فی حقّ الجاهل؛ لأن القدرة علی المقدّمة الوجوديّة شرط للوجوب بالاتّفاق، بل بالضرورة- علی ما قرّر فی بحث المقدّمة- فيلزم عليه الدور أيضا و إن كان مع الواسطة.

و من هنا تعرف أن جعل هذا الوجه و الوجه الثانی دليلا لنفی التنجيز لا يخلو

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۱

عن مسامحة و مناقشة، بل لا بدّ من أن يجعلا- صارفين من أصل شمول الخطاب للجاهل، فالجواب عنهما ممّا يتوقّف عليه إثبات المقتضی لا إثبات عدم المانع فتدبّر.

و بالجملة: لا ينبغی الإشكال فی عدم مانعيّة الجهل بهذا الاعتبار، و لذا اعترف جمع من الأساطين منهم: المولی الأستاذ البهبهانی، بعدم قبح التكليف بالمجمل فی الجملة. و هذا كما يشهد علی فساد هذا الوجه يشهد علی فساد الوجه الثانی أيضا.

و أمّا الثانی، فأشدّ ظهورا؛ لأن الجاهل المبحوث عنه ليس أسوأ حالا من الجاهل البسيط و من المعلوم ضرورة بالوجدان و العيان صحّة مخاطبته بل لولاه لزم الدور أيضا.

و أمّا الثالث، فلاستقلال العقل باستحقاق الجاهل التارك للمأمور به العقاب علی الترك و كفاية العلم الإجمالی فی البيان الرافع لموضوع قاعدة القبح هذا كله.

مضافا إلی أنّه لو كان الجهل مانعا فی المقام لزم قبح عقاب الجاهل المقصّر علی الواجبات و المحرّمات الواقعيّة سواء كان من الكفار، أو المسلمين، بل لزم قبح عقاب الكفار علی الأصول أيضا؛ لأن الحاصل للجاهل المقصّر فی المقامين الموجب لحسن عقابه ليس إلّا العلم الإجمالی الموجود فی الفرض، بل ربّما لا يكون الحاصل له إلّا الشكّ مع عدم الفحص- علی ما أسمعناك عن قريب- مع أن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۲

قضية اتفاق كلمتهم و بناء العقلاء علی عدم قبح ذلك، بل حسنه، بل أقول: إذا كان هذا المعنی ثابتا مع الشّكّ- علی ما يقتضيه اتفاق كلمتهم- كان ثبوته مع العلم الإجمالی المفروض فی محل البحث أولی كما لا يخفی، هذا بعض الكلام فی عدم مانعيّة الجهل التفصيلی عقلا.

و أمّا عدم مانعيّته شرعا؛ فلأن ما يتوهّم دلالته عليه ليس إلّا ما دلّ علی البراءة عند الجهل بالحكم ممّا تقدّم ذكره فی الشكّ فی التكليف، و قد عرفت مرارا- عند التكلّم فی حكم الشبهة المحصورة و غيره- عدم إمكان شموله لموارد العلم الإجمالی المنجّز

للتکلیف من حیث کونه إذنا فی المعصیة عند العقل هذا.

مضافا إلی أن الظاهر منها کون الغایة الرافعة للبراءة و ترخیص الشارع العلم بالمعنی الأعمّ من الإجمالی و التفصیلی، و إلی ما قیل من معارضتها لأخبار الاحتیاط التی تکون نصّا فی الشکّ فی المکلّف به بالبیان الذی تقدّم تفصیل القول فیه؛ فإن مقتضاها و إن کان وجوب الموافقة القطعیّة و لیس محلّ الکلام فی المقام، إلّا أن التمسّک بها باعتبار الفحوی فتدبر. هذا بعض الکلام فی المخالفة القطعیّة.

و أما الموافقة القطعیّة، فالذی ینبغی القطع به بحیث لا یعتریه ریب أصلا: هو وجوبها علی الجاهل فی المقام من حیث احتمال العقاب بعد تنجّز الخطاب بالعلم الإجمالی علی ما عرفت فی ترک کل مشتبه، فیجب بحکم العقل دفعه. و نتیجة ذلک کما تری، وجوب الاحتیاط و تحصیل الموافقة القطعیّة.

و الحاصل: أنا أسمعناک غیر مرّة ثبوت الملازمة بین حرمة المخالفة القطعیة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۳

و وجوب الموافقة القطعیّة فی حکم العقل بحیث لا انفکاک بینهما أصلا فی حکمه، و أنه کلّما تنجّز الخطاب بالواقع یلزم فی حکم العقل إحرازه و لا یجوز الاکتفاء باحتمال حصوله، إلّا أنّ مبنی حکمه بلزوم الإحراز علی ما عرفت لما کان حکمه بلزوم دفع العقاب المحتمل، فإذا ورد حکم من الشارع بکفایة بعض المحتملات فی مقام امتثال الواقع لزم رفع موضوع حکم العقل بلزوم الإحراز و تحصیل العلم بالواقع، فلا بدّ للقول بکفایة بعض المحتملات من إقامة الدلیل الشرعی علیه، و لیس فی المقام علی ما عرفت إلّا ما دلّ من الأخبار علی البراءة، و لا یمکن شمولها للمقام بعد البناء علی الحرمة فی المقام الأوّل، لا لأحدهما المعیّن، و لا لأحدهما المخیّر علی ما عرفت تفصیله فی الشبهة المحصورة.

و ممّا ذکرنا کله یعلم: أن التعبیر عن حکم المقام بما أفاده فی «الکتاب» من الاستظهار لا یخلو عن مناقشة، سیّما بملاحظة تعلیله للحکم بکونه معصیة عند العقلاء، لکن الأمر سهل بعد وضوح الحکم عنده بملاحظة ما أفاده فی مطاوی کلماته و علی کل تقدیر ینبغی تحریر المقام بما عرفت فی المقامین.

(۱۳۲) قوله: (بل فی بعض الأخبار ما یدل علی وجوب الاحتیاط ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۸۱)

أقول: لا یخفی علیک أن الاستدلال بالصحیحة فی المقام إنّما هو علی تقدیر کون المراد بالمتماثلة فیها هو مجرّد الشکّ فی الحکم الشرعی و عدم العلم به، أو کون مورد السؤال فیها من دوران الأمر بین الأقل و الأکثر الارتباطیّین، أو مطلقا من حیث إن وجوب الاحتیاط فیه یستلزم وجوب الاحتیاط فی المقام

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۴

بالأولویّة القطعیّة الواضحة.

و لکنک خبیر بما یتوجّه علی الاستدلال بها، أوّلا؛ فلما عرفت- تبعا لشیخنا و المشهور- من عدم وجوب الاحتیاط عند الشک فی الحکم الشرعی بقول مطلق، و فی دوران الأمر بین الأقلّ و الأکثر بقسمیه- کما ستقف علی شرح القول فیه- فإذا لم یقل بوجوب الاحتیاط فی المسألة، فکیف یتعدّی عنها إلی المقام؟ مع أنّ المفهوم بقسمیه تابع للمنطوق، فیکشف ذلک عن کون المراد من الروایة معنی لا یتوجّه علیه محذور أصلا. فلا یقال: إن المسلّم تبعیّة المفهوم للمنطوق فی الوجود لا فی الاعتبار.

و أمّا ثانیا؛ فلأن المفروض فی الروایة یغایر المقام و خارج عن محل البحث و الکلام، حتی لو أرید منها وجوب الاحتیاط عند الشکّ فی الحکم مطلقا و لو فی الشّکّ فی التکلیف؛ حیث إن موردها التمکّن من إزالة الشک بالرجوع إلی ما یوجب العلم بالحکم، أو الطریق المنصوبة من الشارع للأحکام. و من الواضح عدم جواز الرجوع إلی البراءة و الحال هذه فی الشکّ فی التکلیف و وجوب

الاحتیاط فیه؛ لأنه لازم شرطیة الفحص للرجوع إلی البراءة فی الشبهة الحکمیّة هذا.

و قد سلک شیخنا ما سلکناه: من عدم دلالة الصحیحة علی حکم المقام و أشباهه فی غیر موضع من مطاوی کلماته، فلعلّ التمسّک بها مبنیّ علی زعم بعض الأصحاب. و علیه کان الاستدلال بما دلّ علی وجوب التوقّف و الاحتیاط مطلقا- من حیث تیقّن إرادة المقام منه- أولی، فتأمل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۵

(۱۳۳) قوله: (فإن قلت: إن تجویز الشارع لترک أحد المحتملین ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۸۲)

إمکان قناعة الشارع بإمتثال بعض محتملات الواقع

أقول: ما أفاده من السؤال مبنیّ علی أمر مسلّم من الخارج مفروغ عنه قد اعترف به مرارا فی مطاوی کلماته: من جواز إذن الشارع فی موارد الاحتیاط بالاکتفاء ببعض محتملات الواقع، و هو کما تری، متوجّه علی ما أفاده فی حکم المقام الثانی.

و حاصله: أن العلم الإجمالی لو کان علّة تامة فی نظر العقل لوجوب الاحتیاط و تحصیل الموافق القطعیّة لم یعقل ورود الشرع علی خلافه، کما فی العلم التفصیلی؛ حیث إنه لا یمکن أن یرد من الشرع الإذن فی مخالفته فی مورد من الموارد؛ حیث إن القضایا العقلیة غیر قابلة للتخصیص، فلو کان حال العلم الإجمالی حال العلم التفصیلی لجری فیه ما یجری فیه، و لو لم یکن علّة تامّة لم یعقل حکم العقل بوجوب الاحتیاط فی موارده، و تجویز إذن الشارع بالاکتفاء ببعض المحتملات کاشف عن عدم کونه علّة تامّة فیلزمه علی ما عرفت انتفاء حکم العقل بوجوب الاحتیاط.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۶

و لا یتوجّه علیه: کون لازم ذلک الحکم بجواز المخالفة القطعیّة للعلم الإجمالی فی المقام عند العقل، فلا یحکم بحرمتها؛ حیث إن الإذن فیها کالإذن فی مخالفة العلم التفصیلی إذن فی المعصیة فی حکم العقل، فلا یجوز مطلقا، فلا تدلّ حرمة المخالفة القطعیّة علی وجوب الموافقة القطعیّة بحکم العقل، فیحتاج إثباته علی إقامة الدلیل الشرعی علیه، هذا تقریر السؤال.

و لکنّک خبیر بوضوح فساده؛ حیث إن العلم الإجمالی علة تامّة فی حکم العقل لوجوب الاحتیاط و إحراز الواقع المعلوم فیما تعلّق بالخطاب المنجّز فی موضوع عدم العلم باکتفاء الشارع ببعض محتملات الواقع عنه، لما أسمعناک مرارا:

من کون حکمه بوجوب الاحتیاط فی جمیع موارده مترتّبا علی حکمه بلزوم دفع العقاب المحتمل المرتفع بقناعة الشارع ببعض المحتملات، فما دام الموضوع فی حکم العقل یکون متحقّقا و موجودا لا ینفکّ عنه الحکم العقلی و إن ارتفع موضوعه فی صورة العلم بإذن الشارع.

فالعلم الإجمالی علّة تامّة فی حکم العقل لوجوب الاحتیاط من حیث عنوانه الأولی، بل من حیث کونه منشأ للعقاب المحتمل فی أطرافه، فالعلة الأوّلیّة و الموضوع الأصلی هو العنوان المذکور، فلمّا کان منطبقا علی العلم الإجمالی بالشرط المتقدّم فیما لم یعلم الإذن من الشارع، قلنا بکونه علّة تامّة لوجوب الاحتیاط فیما لم یعلم الإذن من الشارع، تجویز اکتفاء الشارع ببعض المحتملات الواقع لا یکشف عن عدم حکم العقل بوجوب الاحتیاط أصلا حتی فی مورد عدم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۷

العلم بالإذن کما توهّم فی السؤال.

فإن شئت قلت: إن حکم العقل بقبح المخالفة القطعیّة للعلم الإجمالی- علی ما أسمعناک مرارا- إنّما هو من حیث حکمه بوجوب إطاعة الخطاب المنجّز بالعلم الإجمالی، و إلّا فلیست المخالفة للعلم الإجمالی من حیث هی هی قبیحة مع قطع النظر عن تنجّز الخطاب

و وجوب إطاعته فی حکم العقل.

و قد عرفت عدم الانفکاک فی حکمه بین المخالفة القطعیّة، و الموافقة القطعیّة فلو فرض عدم حکمه بوجوب الثانیة فی مورد لم یحکم بحرمة الأولی أیضا، کما هو الشأن فی موارد عدم تعلّق العلم الإجمالی بالخطاب المنجّز، فالالتزام بحرمة الأولی و عدم وجوب الثانیة لا یجوز فی حکم العقل أصلا.

و لا ینافی ذلک تجویز قناعة الشارع عن الواقع ببعض محتملاته؛ لأن مقتضاه إثبات إذن الشارع و ترخیصه فی القناعة، فما لم یثبت حکم بوجوب الاحتیاط کما یقول به القائل به؛ إذ لیس مراده إلّا ذلک، فیکون مقتضی الأصل و القاعدة هو وجوب الاحتیاط فی مورد العلم الإجمالی بالخطاب المنجّز، فلا یتوقّف الحکم به علی قیام دلیل علیه من جانب الشارع کما توهّم فی السؤال.

فقد علم مما ذکرنا من البیان فی الجواب عن السؤال: إنه لیس هنا مناقضة بین حکم العقل و الشرع فیما ورد علی الاکتفاء ببعض محتملات الواقع أصلا، لعدم تواردهما علی الموضوع الواحد حقیقة؛ حیث إن حکم الشارع یتعلّق بترک بعض أطراف الشبهة و یلزمه ارتفاع احتمال العقاب عنه علی تقدیر کونه الواجب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۸

الواقعی، و حکم العقل یتعلّق بفعله فیما کان ترکه موجبا لاحتمال الضّرر و العقاب، فلم یرخّص الشارع الإقدام علی محتمل العقاب حتی ینافی حکم العقل، کما أنه لم یوجب العقل فعل کل مشتبه من أطراف الشبهة من حیث هو، حتی ینافی حکم الشارع بجواز ترکه، فلا تنافی بینهما أصلا کما لا یخفی هذا.

و قد تقدّم نظیر هذه الشبهة و دفعها فیما أسمعناک فی هذا الجزء و فی الجزء الأول من التعلیقة عند الکلام فی دلیل الانسداد فراجع إلیه.

ثمّ إن ما أفاده شیخنا الأستاذ العلّامة (دام ظلّه العالی) فی الجواب ۴۳۳] راجع

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۸۹

إلی ما ذکرنا، و إن کان ظاهره الالتزام بلزوم جعل بعض المحتملات بدلا عن الواقع فیما جوّز ترک غیره کما هو ظاهره فی غیر موضع من هذا الجزء من «الکتاب»، علی خلاف ما استظهرناه منه فی الجزء الأوّل من «الکتاب»، و اخترناه فی هذا الجزء و الجزء الأوّل من التعلیقة؛ من حیث إن المجوّز لإذن الشارع هو ملاحظة المصلحة فیه من غیر توقّف علی جعل غیر المأذون بدلا عن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۰

الواقع حتی یلزمه ترتیب آثار الواقع علیه فی مرحلة الظاهر، بل إنّما یحکم العقل بوجوب إتیانه من حیث کونه من أطراف الشبهة کما کان یحکم به قبل إذن الشارع فی ترک غیره.

لکنّه کما تری کلام آخر لا تعلّق له بالجواب عن السؤال؛ فإنه کلام فی أصل عنوان إذن الشارع لا فی عدم منافاته لحکم العقل بوجوب الاحتیاط فی مورد ثبوته و وقوعه بأیّ عنوان کان، کما لا یخفی.

(۱۳۴) قوله: (و مما ذکرنا یظهر عدم جواز التمسّک فی المقام بأدلّة البراءة ...

إلی آخره)[۴۳۴]. (ج ۲/ ۲۸۳)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۱

أقول: لمّا أثبتنا- فی طیّ ما قدّمناه لک- کون قضیّة الأصل بعد تنجّز الخطاب بالواقع وجوب الاحتیاط و تحصیل الموافقة القطعیّة بإتیان تمام محتملات الواقع فی المقام، و أن القائل بخلافه لا بدّ له من إقامة الدلیل علیه من جانب الشارع الدّال علی اکتفائه عن الواقع فی مرحلة الظاهر ببعض محتملاته، و أنه لیس ممّا یتوهّم دلالته علیه إلّا ما دلّ علی البراءة عموما عند عدم العلم بالحکم الشرعی تعرّض لبیان عدم صلاحیّته للدلالة علیه متفرّعا ذلک علی ما فرغ عن ثبوته من حرمة المخالفة القطعیّة؛ من حیث إن إجراءه بالنسبة

إلی کل مشتبه بخصوصه موجب لطرح العلم الإجمالی رأسا.

و هو مع منافاته لما بنی علیه فی المقام الأوّل و لحکم العقل، مناف لنفس الأخبار؛ من حیث إیجابه لطرح المعلوم و إجرائه بالنسبة إلی أحدهما المعیّن مع عدم المعیّن، موجب للترجیح من غیر مرجح و هو محال، و إجراؤه بالنسبة إلی أحدهما لا علی التعیین لا یتحمّله الأخبار بعد خروج المشتبهین منها- علی ما عرفت شرحه فی مطاوی ما قدّمناه لک- فلیس هنا ما یرفع موضوع حکم العقل بوجوب الاحتیاط، و هذا کما تری، لا سترة فیه أصلا و قد نبّهنا علیه فی غیر موضع من کلماتنا السابقة و نبّه علیه شیخنا (دام ظلّه) أیضا فی مطاوی کلماته السابقة.

إنما الکلام فیما أفاده فی المقام: (من دلالة الأخبار مفهوما علی وجوب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۲

الاحتیاط فی مورد العلم الإجمالی بضمیمة حکم العقل ۴۳۵] و کون کل من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۳

المشتبهین معلوم الوجوب ظاهرا و من باب المقدّمة العلمیّة و إن لم یکن معلوم الوجوب واقعا و فی مرحلة ذاته لعدم التنافی بین الأمرین فیخرج عن منطوق الأخبار من حیث إن مقتضاه إثبات البراءة فی غیر المعلوم مطلقا و لو فی مرحلة الظاهر، و أمّا من الحکم بأنّ شمولها للواحد المعیّن المعلوم وجوبه ... إلی آخر ما أفاده)[۴۳۶].

فإنه قد یناقش فیه أوّلا: بأن حکم الشارع بوجوب الاجتناب فی معلوم الحرمة و الارتکاب فی معلوم الوجوب کترخیص الارتکاب فی معلوم الحلّیّة لیس حکما تأسیسیّا من الشارع وراء جعل الحرمة و الوجوب للواقع، و إنّما هو إرشاد إلی حکم العقل تأکید له فیرجع الأمر إلیه لا محالة، و إنّما الغرض من أخبار

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۴

البراءة هو تأسیس ما أثبت فیها فی جانب المنطوق علی تقدیر دلالتها علی الحکم الظاهری الشرعی، فلیس الغرض منها بیان تعیین هذا علی تقدیر تسلیم دلالة التعلیق بالقید و الوصف فی نفسه علی المفهوم و الانتفاء عند الانتفاء و إن نفی السعة فی جانب المفهوم عین الضیق، و إلّا فللنظر فیما أفاده وجه آخر غیر ما ذکرنا.

و ثانیا: بأن ما أفاده: من عدم التنافی بین عدم وجوب الشیء فی مرحلة الظاهر لنفسه و وجوبه ظاهرا لغیره و من باب المقدّمة العلمیّة کعدم التنافی بین عدم وجوبه واقعا لنفسه و وجوبه واقعا لغیره کما فی المقدّمات الوجودیّة للواجبات الشرعیّة و إن کان ممّا لا یعتریه ریب و شکّ- و إن کان هناک کلام فیما هو خارج عمّا أفاده من اجتماع الوجوب النفسی و الغیری فی شیء واحد من جهتین: بأن یجعل الشارع بعض الواجبات النفسیّة مقدّمة لغیره، کالإسلام الذی هو واجب لنفسه شرط فی صحّة العبادات فیصیر مطلوبا من حیث ذاته و من حیث المقدّمیّة علی وجه یرجع إلی التأکید، کاجتماع عنوانین من الوجوب النفسی فی شیء واحد لا إلی اجتماع المثلین أو الضدّین و التحقیق فی محلّه- إلا أنّ ما أفاده من ورود المفهوم بضمیمة حکم العقل علی المنطوق ممّا لا محصّل له؛ حیث إن المنطوق علی تقدیر دلالته علی الإذن فی نفسه- کما هو المفروض فی بیان هذا الوجه- یرفع موضوع حکم العقل فی باب المقدّمة العلمیّة هذا.

مع ما فی معارضة مفهوم الحدیث لمنطوقه مع تفرّعه علیه ما لا یخفی علی الفطن، فلا بدّ من التمسّک بذیل الوجه الأول فی کلامه الراجع إلی عدم دلالة أخبار

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۵

البراءة علی حکم صورة وجود العلم الإجمالی بالخطاب المنجّز. اللّهم إلّا أن یکون مراده من الوجه الثانی استکشاف ذلک أیضا من حیث إن شمولها للمقام لما کان موجبا للتعارض و منافیا لثبوت المفهوم، فلا بدّ من الحکم بعدم الشمول فتأمل.

(۱۳۵) قوله: (فإنّ التحقیق: أن الذی ثبت علینا بالدلیل ... الی آخره). (ج ۲/ ۲۸۴)

کلام المحقّق القمی قدّس سرّه لا یبتنی علی التصویب

أقول: لا یخفی علیک أن مراد المحقق القمّی قدّس سرّه مما أفاده فی المقام من حصر التکلیف فیما ادّعی إلیه الطرق الظنّیة، فیجب تحصیله من باب المقدّمة، فلا تکلیف بالواقع النفس الأمری حتی یجب تحصیله بالعلم إن أمکن، أو بالاحتیاط إن لم یمکن، لیس ما ربّما یتوهّمه الغیر المتأمل فی أطراف کلامه: من کون التکلیف الواقعی الواقع فی الشرعیات تابعا لما أدّی إلیه الطرق الظنّیة، فیورد علیه: بأنه کیف یجامع القول بالتخطئة مع أنه جعل هذا المعنی أولی بالثبوت علی مذهب أهل الحق من التخطئة فی الکلام المتعقب بالکلام المزبور.

بل ما یقتضیه النظر الأولی فی کلامه من حصر التکلیف الفعلی الذی هو مناط الإطاعة و العصیان و الثواب و العقاب عند العقل فیما أدّی إلیه الطرق الظنّیة، فالتکلیف الشأنی الواقعی الصادر من الشارع فی نفس الأمر متعلّق بنفس الواقع، إلّا أنّه لیس منجّزا علی المکلّف بمجرّد ثبوته النفس الأمری ما لم یساعد علیه الأمارات الظنّیة، فهو أشبه کلام بکلام القائل بحجّیة الظّن بالطریق.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۶

نعم، فیما أفاده من أولویّة ثبوت هذا المعنی علی القول بالتخطئة تأمل ظاهر، بل الظاهر فی النظر تعیّن ذلک علی القول بالتصویب؛ إذ لا واقع علیه إلّا ما أدّی إلیه الطرق الظنّیة. نعم، علی تقدیر إرادة الحکم الظاهری من التکلیف لا بدّ من ابتنائه علی القول بالتخطئة، فلا یناسب أولویّة الثبوت أیضا.

ثمّ إن الوجه فیما أفاده قدّس سرّه و الحامل له علی ذلک: هو ما یستفاد من مطاوی کلماته و بنی علیه فی غیر موضع منها؛ من أن الذی یحکم به العقل و علیه بناء العقلاء فی أمورهم هو وجوب دفع الضّرر المظنون لا المحتمل و الموهوم، فلا یجب دفعه حتّی یلزم تحصیل العلم بالواقع، أو الاحتیاط فی تحصیله.

و من هنا بنی علی کون مقتضی الأصل الأوّلی عند انسداد باب العلم بالأحکام الشرعیّة العمل بالظنّ دون الاحتیاط، بل ظاهر قوله فی المقام بعد الکلام المذکور علی وجه التفریع: (و لذا لم نقل بوجوب الاحتیاط و ترک العمل بالظنّ الاجتهادی من أوّل الأمر)[۴۳۷] و عن «المعالم» سلوک هذا المسلک عند انفتاح باب العلم أیضا.

و هذا کما تری، و إن کان ضعیفا من وجوه أشرنا إلیها فی الجزء الأول من التعلیقة عند الکلام فی حجیّة الظن المطلق، إلّا أن الغرض من التعرّض له فی المقام و عنوانه مجرّد بیان مرامه، و أنه لا یقول بتبعیّة الأحکام الواقعیّة لما ساعد علیه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۷

الطرق الظنّیة حتی یلزمه التصویب الباطل عند أهل الصواب.

(۱۳۶) قوله: (و الحاصل: إذا ورد نصّ أو إجماع ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۸۵)

أقول: لا یخفی علیک أن ما ذکره من الفرض أوّلا من تعلّق الوجوب بما هو معیّن معلوم عندنا شکّ فی حصوله و الإتیان به فی الخارج لا تعلّق له بالمقام أصلا؛ إذ المفروض الشبهة الموضوعیّة، و إنّما المتعلّق به ما ذکره بعده من الفرض الثانی و الثالث، و لمّا کان غرضه استیفاء الأقسام تعرّض للفرض الأوّل الخارج من الشبهة الحکمیّة.

ثمّ إن مراده من الظنّ بوجود ذلک الأمر المعلوم الذی جعله أحد الطریقین للکفایة لا بد أن یکون هو الظن المعتبر من جانب الشارع بالخصوص؛ إذ لم یقل أحد بکفایة مطلق الظن فی حصول المکلف به المعیّن المعلوم بالتفصیل، أو فی انطباق الحاصل علیه کما هو ظاهر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۸

(۱۳۷) قوله: (و أمّا ما ذکره الفاضل القمّی ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۸۶)

حاصل الإشکال المتوجّه علی کلام المحقق القمی یرجع إلی وجوه

أقول: حاصل ما یتوجّه علی ما أفاده المحقق القمّی قدّس سرّه یرجع إلی وجوه:

الأوّل: أنه لا دلیل علی قبح الخطاب بالمجمل ذاتا و من حیث هو هو مع الإغماض عن عدم تعلّقه بالمقام، بل عدم تعلّقه بالمقام الثانی و هو إجمال النصّ أیضا لما ذکره شیخنا و نذکره من عدم الإجمال أصلا فی الخطاب الصادر من الشارع. کیف! و قد یکون اللطف و المصلحة فی تأخیر البیان، و إنّما المسلّم قبحه فیما أوجب نقض الغرض و فوت المصلحة، إمّا من جهة زعم المکلّف؛ نظرا إلی أن ظاهر الخطاب کون المکلّف به ما یقتضیه ظاهره فیأتی به، مع أن المقصود غیره الذی هو خارج عن محلّ البحث، أو من جهة عدم قدرته علی الجمع بین محتملات الخطاب المجمل.

توضیح ذلک: أن الخطاب الصادر من الشارع، إمّا أن یکون ظاهرا فی معنی لا یکون مرادا فی نفس الأمر و فی الواقع، بل یکون المراد غیره. و إمّا أن لا یکون ظاهرا فی معنی، بل یکون مجملا و محتملا لمعانی متعدّدة.

و الأول و إن کان خارجا عن مفروض البحث؛ إلّا أنّ صریح المشهور فیه:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۵۹۹

عدم قبح تأخیر البیان فیه عن وقت الخطاب، و ظاهر إطلاق الأکثر قبحه عن وقت الحاجة فیه، و الذی یقتضیه التحقیق فیه عدم قبحه عن وقت الحاجة أیضا وفاقا لشیخنا و جمع من المحققین إذا اقتضت المصلحة تأخیره و إخفاء الواقع فی برهة من الزمان، فیکون المخاطبون بالظاهر الذی لا یکون مرادا فی الواقع مکلّفین فی الظاهر بما یقتضیه ظاهر الخطاب؛ من حیث إن وجود المصلحة المجوّزة للتأخیر علی خلاف الأصل، فلا ینافی الاحتمال المذکور فی الظواهر حجیّتها فی حقّهم هذا. و ستقف علی شرح القول فیه فی الجزء الرابع من التعلیقة.

و أما الثانی، فهو متعلق بالمقام، و ظاهرهم و إن کان إطلاق القول فیه بقبح تأخیر البیان عن وقت الحاجة أیضا کما صرّح به المحقق القمّی قدّس سرّه، إلّا أن الذی یقتضیه التحقیق فیه أیضا وفاقا لجمع من المحقّقین منهم: الفرید البهبهانی قدّس سرّه فی «الفوائد»[۴۳۸] کون قبحه دائرا مدار فوت الواقع لأجله، فإذا کان متعلّق الخطاب مردّدا بین أمرین یمکن للمکلف الجمع بینهما بالاحتیاط، فلا دلیل علی قبحه فیما إذا اقتضت المصلحة تأخیر البیان.

نعم، هو بلا مصلحة مقتضیة له خلاف وضع الشارع المبیّن للأحکام و للحلال و الحرام، لکنّه لا تعلّق له بالمقصود أیضا؛ إذ وجوب إزالة الاشتباه علی الشارع من حیث إنه شارع إذا لم یکن هناک مصلحة مقتضیة لترک البیان لا تعلّق له

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۰

بسقوط الامتثال عن المکلّف فیما تمکّن منه و لو بالجمع، فلو فرض المتکلّم ممن یخاطب بالمجمل و یتعمّد فی ترک البیان لا لمصلحة کما فی المولی العرفی مع قدرة العبد علی امتثاله بإتیان الأمرین لم یکن إشکال فی وجوبه علیه عند العقلاء، أو عدم سقوطه عنه.

الثانی: أنه علی فرض تسلیم قبح الخطاب بالمجمل ذاتا من حیث هو هو مع تأخیر البیان عن وقت الحاجة مطلقا و إن کان هناک طریق للمکلّف لامتثاله و لو بالاحتیاط نمنع کون المقام من جزئیّاته، إمّا من جهة ما ذکرنا و أشرنا إلیه، و إمّا من جهة ما ذکره شیخنا الأستاذ العلامة (دام ظلّه العالی) فی «الکتاب»: من أن الذی یجب علی الحکیم تعالی علی تقدیر تسلیمه إنّما هو إزالة الاشتباه عن المخاطبین بالخطابات و رفع التردّد و الإجمال عنهم.

و أمّا إزالة الإشتباه و الإجمال العارض من جهة اختفاء القرائن، أو التقصیر فی ضبطها و حفظها و تبلیغها إلی الغائبین عن مجلس

الخطاب، أو المعدومین فی زمان الخطاب، فلا تجب علی الحکیم تعالی علی وجه القصر، و إنّما یجب علیه- لمکان بقاء الشریعة إلی یوم القیامة- نصب الولیّ و الإمام الحافظ للقرائن و الأحکام علی وجه یبلّغها إلی الجمیع علی تقدیر کونه مأمونا[۴۳۹] یتمکّنون من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۱

إطاعته لا مطلقا کما برهن علیه فی محلّه ۴۴۰]. و الاشتباه العارض فی المقام إنّما هو من هذا القسم، لا القسم الأول کما هو ظاهر.

الثّالث: أن ما أفاده قدّس سرّه بقوله: (و نظیر ذلک مطلق التکلیف بالأحکام الشرعیّة سیّما فی أمثال زماننا ... إلی آخره)[۴۴۱] الظاهر بل الصریح فی عدم التکلیف بأزید من تحصیل الظن فی زمان التمکّن من تحصیل العلم التفصیلی بالواقع؛ نظرا إلی عدم الدلیل علی وجوب دفع الضّرر الموهوم ممّا لا محصّل له بظاهره و لم یقل به أحد فیما علم، لتطابق الأدلة علی حرمة العمل بالظنّ و استقلال العقل بتنجّز الخطابات الواقعیّة و فعلیتها بالعلم الإجمالی، و حکمه بالضرورة بوجوب دفع الضرر الموهوم الأخروی هذا. مضافا إلی قیام الأدلّة الشرعیّة القطعیّة علی وجوب تحصیل العلم فکیف یبتنی علی حکم العقل بوجوب دفع الضّرر المحتمل و بالجملة قد ذکرنا فی محلّه بما لا مزید علیه کون الأصل فی الظن الحرمة من غیر فرق بین الزمانین.

الرّابع: أنه لم یعلم معنی محصّل لما استدرک بقوله: (نعم، لو فرض حصول الإجماع أو ورود النصّ ... إلی آخره)[۴۴۲] فإن التکلیف بأمر معیّن عند اللّه تعالی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۲

مردّد فی الظاهر ما بین أمور، إن کان ممکنا علی الحکیم تعالی فلم ادّعی اتفاق أهل العدل علی استحالته؟ و إن لم یکن ممکنا فکیف یمکن قیام الدلیل علیه من الشارع؟ إذ القبیح لا یصیر حسنا بقیام الدلیل علیه من الشارع بل قیام الدلیل علیه محال.

و بالجملة: ما أفاده فی الاستدراک المذکور یلازم حسن توجیه التکلیف بالواقع علی وجه الإطلاق من دون اشتراط بالعلم و هو یناقض تصریحه قبله بقبحه فلا یمکن التوفیق بینهما.

الخامس: أن الدلیل علی التکلیف بالواقع المعین عند اللّه موجود فی جمیع موارد وجود الدلیل علی التکلیف بالواقع و إن کان مجملا؛ نظرا إلی ما تقرّر فی محلّه و اعترف به المحقّق المذکور من وضع الألفاظ للمعانی النفس الأمریّة و الأمور الواقعیّة من غیر مدخل للعلم فی وضعها لها، فإذا فرض قیام الدلیل علیه ممکنا کان موجودا فی جمیع الموارد فیلزمه القول بالاحتیاط فیها؛ نظرا إلی ما اعترف به فیکون مقتضی الأصل فی موارد العلم الإجمالی وجوب الاحتیاط و هو المقصود، هذا کله. مضافا إلی ما ستقف علیه من عدم إمکان اشتراط التکلیف بالعلم فی الشبهة الحکمیّة.

نهضت ترجمه Translation Movement .ws

السّادس: أنه لا محصّل لما أفاده بقوله: (المستلزم ذلک الفرض لإسقاط

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۳

قصد التعیین فی الطاعة ... الی آخره)[۴۴۳].

لأنه إن أرید أن به قصد التعیین من شروط صحة المأمور به مطلقا حتّی فی صورة الجهل فیحکم لأجله بعدم التکلیف بالواقع المجهول؛ نظرا إلی العجز عن تحصیل شرط وجوده فلا یکون مقدورا للمکلّف بعد البناء علی الشرطیّة المطلقة.

و أما إذا قام الدلیل علی التکلیف بالواقع المجهول فی مورد فیکشف عن سقوط اعتبار قصد التعیین بالنسبة إلی ذلک المورد الخاصّ لا محالة، فیجب الاحتیاط لعدم المانع منه حینئذ.

ففیه: أوّلا: أن الکلام لیس مختصّا بالتعبدیّات بل یعمّها و التوصّلیّات کما هو ظاهر و قصد التعیین غیر معتبر فیها إجماعا.

و ثانیا: أنه لا دلیل علی اعتبار قصد التعیین فی الطاعة علی وجه الإطلاق حتی فی صورة إمکانه.

و ثالثا: أنّه لو قیل باعتبار قصد التعیین فإنّما هو فیما إذا تمکّن المکلّف من التعیین لا مطلقا، لعدم مساعدة دلیل علیه کذلک و لم یقل أحد باعتباره کذلک، إلّا نادرا فی ظاهر کلامه لا یعبأ بخلافه.

و إن أريد به أن نفس قيام الدليل على التكليف بالواقع المجهول مقتض

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۴

لسقوطه و سبب له بحيث يكون سقوطه مستندا إليه من غير كشفه عمّا ذكرناه فی الشق الأوّل.

ففيه: أن عدم التمكّن من قصد التعيين مستند إلى نفس تردّد المكلّف به بين أمرين و عدم العلم به تفصيلا سواء قام الدليل على التكليف بالواقع المجهول، أو لم يقم، و سواء قلنا فی المسألة بالبراءة، أو الاحتياط، فلا يكون لقيام الدليل فيه مدخل أصلا، بل هو مستند إلى العجز و عدم القدرة عليه، لكن الظاهر أن مراده قدّس سرّه هو الشقّ الأوّل؛ لعدم محصّل للثّانی. مضافا إلى ظهور كلامه فيه عند التأمل. فما أورده عليه شيخنا (دام ظلّه) فی «الكتاب» مما لا يتوجّه عليه ظاهرا.

فالتحقيق: أن يناقش فيما أفاده بما عرفته منّا بعد حمل كلامه على الشق الأوّل.

(۱۳۸) قوله: (و أمّا اشتراط التكليف به شرعا فهو غير معقول ...

إلى آخره)[۴۴۴]. (ج ۲/ ۲۸۷)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۶

عدم معقوليّة اشتراط التكليف بالعلم مطلقا

أقول: قد عرفت غير مرّة فی مطاوی كلماتنا: استحالة اشتراط تعلّق التكليف واقعا بالعلم التفصيلی من حيث استلزامه الدور الظاهر، فلا يصحّ قيام الدليل عليه من جانب الشارع من غير فرق بين الأدلة المثبتة للتكاليف الواقعيّة و غيرها من الأدلّة الخارجيّة الكاشفة عن هذا الأمر الغير المعقول، بل قد عرفت فيما تقدّم: أن اشتراط تعلّقه بالعلم الإجمالی، بل الظنّ، بل و بالوهم أيضا كذلك؛ ضرورة تأخر هذه الأمور عما تعلّقت به. فكيف يمكن توقّفه عليها؟

نعم، توقّف فعليّة التكليف الواقعی و تنجّزه على المكلّف بتعلّق العلم التفصيلی به، أو غيره من الأمور المذكورة ممّا لا يلزم عليه الدور، فلا- يكون محالا- ذاتيّا، فلا- يكون قيام الدليل عليه من قيامه على وقوع المحال الذّاتی، لكنّه لا- يمكن أن يراد من نفس الخطابات الواقعيّة و يعتبر فيها؛ ضرورة عدم كون فعليّة التكليف من مداليلها و مفادها، بل لا بدّ أن يقوم عليه دليل من الخارج.

إلّا أنا أسمعناك مرارا أيضا: كون العلم الإجمالی بالتكليف علّة تامّة لفعليّته

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۷

و تنجّزه على المكلّف فی حكم العقل، و يقبح من الشارع الإذن فی مخالفة القطعيّة، و من المكلّف الإقدام عليها، فيكون قيام الدليل عليه من الشارع بعد قبحه عليه محالا أيضا بالملاحظة المذكورة، و إن كان بالعرض؛ لأن تجويز القبيح محال على الحكيم تعالى.

نعم، لا- استحالة فی توقّف تعلق التكليف واقعا بالعلم بموضوعه و متعلّقه فی الموضوعات الخارجيّة كتوقّف حرمة الخمر واقعا على العلم بالخمريّة- كما نبّهنا عليه فی مطاوی كلماتنا- لكنه لا- تعلّق له بالمقام؛ لأن كلامنا فی الشبهة الحكميّة، و فی إمكان توقف التكليف على العلم به، و كونه شرطا فيه هذا كله.

مضافا إلى اقتضاء نفس ما يتوهّم منه الدلالة على الترخيص و رفع التكليف الفعلی فی صورة العلم الإجمالی، من أخبار البراءة لاعتبار العلم الإجمالی و كفايته فی رفع البراءة و عدم المعذوريّة منطوقا و مفهوما على ما عرفت الإشارة إليه: من أن الحكم الثابت فيها لموضوع الجهل و عدم العلم رأسا فتدبّر.

نعم، قد عرفت سابقا إمكان إذن الشارع فی ترك بعض المشتبهين الراجع إلى الإذن فی ترك الاحتياط الكلّی لكن لا يكفی مجرّد احتماله، بل يعتبر فی رفع موضوع حكم العقل بلزوم الاحتياط القطع بإذن الشارع، و ليس فی المقام مما يصلح للدلالة على الإذن باعتراف الخصم، إلّا أخبار البراءة و قد عرفت حالها بما لا مزيد عليه، مع أن إجمالها من جهة ما ذكرنا يمنع عن الاستدلال بها فی

المقام فلا حاجة إلی إثبات ظهورها فی الدلالة علی المرام کما لا یخفی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۰۸

فقد تبین ممّا ذکرنا کلّه: أن ما یصحّ أن یرد من الشارع بعد إخفاء الحکم الشرعی و الخطاب الصادر منه فی المقام أمران لا ثالث لهما.

أحدهما: ما یدلّ علی وجوب الاحتیاط الکلّی فی إحراز الواقع المجهول و امتثاله مؤکّدا لحکم العقل به.

ثانیهما: ما یدل علی جواز الاکتفاء فی امتثال الواقع بالموافقة الاحتمالیّة و فعل بعض المشتبهین، لکن أدلّة البراءة لا یصلح لذلک فتعیّن المصیر إلی الأوّل.

و بمثل ما ذکرنا ینبغی تحریر المقام لا بمثل ما حرّره شیخنا (دام ظلّه) فی «الکتاب» فإنه لا یخلو عن بعض المناقشات الظاهرة.

و ممّا ذکرنا کلّه یظهر: ما یتوجّه علی ما أفاده المحقق الخوانساری قدّس سرّه من المناقشات فلا حاجة إلی إطالة البحث و الکلام، و لعلّه لذلک ترک التعرض له فی «الکتاب»؛ لأن ما یتوجّه علیه المناقشة من کلامه متحدّ مع ما أفاده المحقق القمی کما هو ظاهر.

(۱۳۹) قوله: (و هذا الوجه هو الذی ینبغی أن یقصد ... الی آخره)[۴۴۵]. (ج ۲/ ۲۸۹)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۰

إمکان قصد الوجه فی مورد الإحتیاط علی نحو قصد القربة

أقول: الوجه فیما أفاده من تعیّن الوجه الثانی فی المقام- و إن کان ربّما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۱

یتوهّم من هذا التعبیر جواز إرادة الوجه الأوّل- ظاهر؛ ضرورة أن نیّة الفعل لا یمکن أن تکون علی غیر الصّفة التی هو علیها، و لأجلها صار معروضا للوجوب، و تعلّق أمر الشارع به. و من المعلوم أن علة الوجوب فی کل منهما لیس إلا احتمال کونه واجبا واقعیّا متعبّدا به، فلا بدّ من أن یقصد حین الإتیان به هذا العنوان لا غیره لعدم وجوده فیه.

لا- یقال: إن کلّا منهما عبادة بالفرض، فکیف یکتفی باحتمال کونه واجبا متقرّبا به؟ مع أن قصد التقرّب من الشرائط المطلقة للعبادة؛ حیث إن قوامها به؛ ضرورة کونه فارقا بین العبادة و المعاملة.

لأنّا نقول: إن أرید من کون کل منهما عبادة، تعلّق الأمر به من الشارع علی وجه القطع علی الوجه المذکور فهو خلاف المفروض، و إن أرید أن کلّا منهما بصورة العبادة و یحتمل کونه الواجب الواقعی العبادیّ الذی یشترط فی تحقّقه أو صحّته قصد التقرّب فهو مسلّم لا محیص عنه علی ما هو قضیّة الفرض، إلّا أن من المعلوم عدم اقتضاء هذا المعنی قصد التقرّب فی کلّ منهما بخصوصه لعدم العلم بکونه عبادة متقرّبا بها بالفرض، بل الإتیان بکلّ منهما بهذا المعنی تشریع محرّم بالأدلّة الأربعة علی تقدیر إمکان التشریع القصدی، فلا بدّ من الإتیان بکلّ منهما باحتمال کونه مطلوبا و هو ما ذکرنا.

لا- یقال: الإتیان بکلّ منهما باحتمال کونه متعبّدا به کیف یکون قصدا للتقرّب علی وجه الجزم فی الواجب الواقعی المردّد بینهما؟ ضرورة أن انطباقه فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۲

نفس الأمر علی المقصود علی وجه الاحتمال لا یوجب إلّا القصد علی وجه الاحتمال، فلا یکون کافیا فی العبادة الیقینیّة.

لأنّا نقول: الإتیان بکلّ منهما بالعنوان المذکور بداعی تحصیل الواجب الواقعی العبادی الموجود فی ضمنهما عین قصد التقرب فی الواجب الواقعی؛ لأنّ الإتیان بکل منهما بالدّاعی المذکور لا ینفکّ عن قصد التقرّب فیه؛ لأنّ المحرّک للإتیان بکلّ منهما بالفرض امتثال الأمر المتعلّق من الشارع بأحدهما فی علم اللّه، فکیف ینفکّ قصد الإتیان بکل منهما بالعنوان المذکور عن قصد التقرّب فی

الواجب؟ هذا کلّه.

مضافا إلی أن الاقتصار بفعل أحدهما فرارا عن المخالفة القطعیّة فی معنی الاکتفاء بالموافقة الاحتمالیّة، فالداعی فی فعله لیس إلّا احتمال حصول الواجب التعبّدی فی ضمنه من دون أن یکون من قصده تحصیله علی وجه الجزم و الیقین، فهو أردأ حالا من الاحتیاط الکلّی قطعا. و من هنا قلنا ببطلان عبادة الجاهل فیما یجب الاحتیاط و الجمع علیه إذا کان من قصده الاقتصار علی أحد المحتملین هذا.

مع أنه علی تقدیر استفادة وجوب الإتیان بأحدهما تخییرا من أخبار البراءة بما تقدم وضوح فساده فی مطاوی کلماتنا لا- یکون الوجوب المذکور إلّا ظاهریّا توصّلیّا لا یمکن التقرب بقصد امتثاله و لا یکون قصده قصد التقرّب فی الواجب الواقعی العبادی، هذا مع الإغماض عما ذکرنا فی شرح إذن الشارع فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۳

ترک الاحتیاط الکلّی و الموافقة القطعیّة من رجوعه إلی الإذن فی مخالفة الواجب الواقعی لمصلحة علی تقدیر، لا إلی جعل البدل له علی ما زعمه شیخنا فی مواضع من کلامه هذا کلّه.

مضافا إلی دوران الأمر علی تقدیر الإغماض عمّا ذکرنا من تحقّق قصد القربة فی الواجب الواقعی علی وجه الجزم و الیقین بالقصد علی الوجه الذی ذکرنا بین الإتیان بکل من المحتملین بالعنوان الذی ذکرنا و إن لم یکن موجبا لقصد التقرّب علی وجه الجزم و الیقین فی الواجب الواقعی علی ما زعمه الخصم أو المتوهّم، و بین الإتیان بأحدهما مقتصرا علیه بزعم کون قصد الوجوب الظاهری قصدا للتقرّب فی الواجب الواقعی، و لا ریب أن ما ذکرنا هو المتعیّن من حیث کونه موجبا للعلم بحصول ذات الواجب و إن فات معه من المکلّف قصد التقرّب علی وجه الجزم فی العبادة الواقعیة.

و هذا معنی کون المحتاط غیر متمکّن من تمام الاحتیاط فی العبادة التی یأتی بها احتیاطا و إلیه یرجع ما أفاده شیخنا (دام ظلّه) فی «الکتاب» إغماضا بقوله: (و وجه اندفاع هذا التوهّم، مضافا إلی أن غایة ما یلزم من ذلک عدم التمکّن من تمام الاحتیاط فی العبادات حتی من حیث قصد التقرّب ۴۴۶] ... الی آخره)[۴۴۷]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۴

و إلّا فلم یتوهّم أحد کون اشتراط قصد التقرّب فی العبادات البدنیّة مما یقبل اختصاصه بحال، بل هو من مقوّمات العبادة اتفاقا.

و ممّا ذکرنا کلّه یظهر: کیفیّة قصد الوجه فیما یؤتی به احتیاطا علی القول باعتباره مطلقا فی العبادات؛ فإنه یجعل الداعی للإتیان بهما معا وجوب أحدهما فی نفس الأمر فقد قصد الوجه الواقعی فی الواجب کما أنه یقصد التقرّب بفعل أحدهما المقرّب واقعا الداعی لفعل المحتملین. و قد أوضحنا فی الجزء الأول من التعلیقة[۴۴۸] کفایة هذا القسم من قصد الوجه علی القول باعتباره، و إن کان ربّما یأبی عنه کلام بعض القائلین به.

(۱۴۰) قوله: (و أما الوجه الأول فیرد علیه: ... الی آخره). (ج ۲/ ۲۸۹)

الأوامر الظاهریّة غیریّة لا یصح قصد التقرّب بها

أقول: حاصل ما أفاده: هو أنّه علی القول باعتبار قصد الوجه فی العبادة لا بدّ من أن یقصد وجه ما هو الواجب واقعا بعنوان العبادة کقصد التقرب المعتبر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۵

فیها و من المعلوم ضرورة عدم حصول القصد المزبور بقصد الوجوب المقدّمی الإرشادی العقلی فی کلّ من المحتملین لتغایرهما، إلّا أن یلغی فی قصده جهة النفسیّة و الغیریّة و المولویّة و الإرشادیّة فیقصد الوجوب المشترک، فیکون قصد الوجوب فی کلّ منهما

حینئذ قصدا للوجوب الواقعی عند المصادفة، إلّا أنّه حقیقة لیس قصدا للوجوب العبادی و لا یظهر من القائل باعتباره کفایته، بل الظاهر منه عدم کفایته لما عرفت: من رجوعه إلی إلغاء قصد الوجه فی الواجب حقیقة.

و من هنا ذکرنا الإشکال فیما یؤتی به من الواجبات العبادیّة الظاهریّة بمقتضی الطرق الظاهریّة سیّما إذا کان اعتبارها من جهة دلیل الانسداد و الظن المطلق؛ حیث إن مفاد أدلّة وجوب العمل بالطّرق هو الوجوب التوصّلی الغیری، فقصد هذا الوجوب المعلوم لیس قصدا للوجوب الواقعی النفسی لتغایرهما، و الوجوب الواقعی لیس معلوما بالفرض فلا یکون قصده إلّا بعنوان الاحتمال، أو الظنّ النوعی، أو الشخصی، و کیف ما کان لا یکون مجزوما به.

و دعوی: کون مقتضی دلیل حجیّة الأمارة ترتیب آثار الواقع علی موردها التی منها قصد الوجه و التقرّب، فتفارق موارد قیام الأمارات و الأصول الشرعیّة علی العبادات للمقام، فاسدة.

إذ الأثر المذکور لیس ممّا یقبل تعلّق الجعل الشرعی به حتی یحکم بجعله بدلیل حجیّة الأمارة؛ ضرورة کون قصد الوجوب الواقعی علی وجه الجزم متوقّفا علی العلم به، و قصد الوجوب الظاهری المعلوم- مضافا إلی ما عرفت من کونه

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۶

غیر مفید فی المقام- متفرّع علی جعل الوجوب فلا یمکن أن یکون موردا للجعل کما هو ظاهر، هذا. و سنورد بعض الکلام فیما یتعلّق بهذا المقام عن قریب. هذا بالنسبة إلی قصد الوجه.

و أمّا قصد القربة فلا معنی لإمکانه فی فعل کل منهما و لو بملاحظة الأمر الظاهری المتعلّق به، حتی یقال بکفایته فی إحراز قصد القربة فی الواجب الواقعی؛ فإنّ من المقرّر فی محلّه: عدم إیجاب إطاعة الأمر المقدّمی سیما الموجود فی المقام الممحّض للإرشاد التقرّب إلی الأمر، بل الأمر کذلک بالنسبة إلی الأوامر الشرعیّة المتعلّقة بموضوع الاحتیاط؛ حیث إنّها- علی ما أسمعناک سابقا- ممحّضة فی الإرشاد إلی رفع المهلکة المحتملة فی الفعل، أو الترک، کأمر العقل بالاحتیاط، فهی مؤکدة فی الحقیقة لحکم العقل فی باب الاحتیاط.

فلو قلنا بإیجاب إطاعة الأمر الغیری بالنسبة إلی غیر المقدّمة العلمیّة للتقرّب لم نقل بذلک بالنسبة إلیها، لما عرفت من الوجه؛ فإن المناط فی الحکم بالوجوب بالنسبة إلیهما و إن کان واحدا و هو توقّف الواجب وجودا علیهما، إلّا أن الواجب المتوقّف بالنسبة إلی المقدّمة العلمیّة حصول العلم بتحقّق الواجب و طلبه لیس إلّا من باب الإرشاد، فلا یمکن أن یکون الطّلب المتعلّق بما یتوقّف علیه أعلی منه، و هذا بخلاف المقدّمة الغیر العلمیّة، بل قد یقال: إن الواجب فی حکم العقل إذا کان تحصیل العلم إرشادا، کان الإتیان بالمحتملین لإحراز الواقع المعبّر عنه بالاحتیاط عین تحصیل العلم فی الخارج، و إن کانا مختلفین مفهوما فتأمل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۷

الأمر الغیری الإرشادی لا یصحّح قصد التقرّب و الإمتثال

و الحاصل: أن حکم العقل و الشرع بوجوب الإتیان بکل من المحتملین لدفع الضّرر المحتمل فی ترکه حکم إرشادی لا یوجب إطاعته تقرّبا أصلا علی ما هو شأن الأوامر الإرشادیّة مطلقا، نظیر حکمهما بوجوب إطاعة الأوامر الشرعیّة الحقیقیّة.

و إن کان هناک فرق بینهما من جهة أخری؛ حیث إنّ حکمهما بوجوب إطاعة الأوامر الشرعیّة الحقیقیّة لا یمکن إلّا أن یکون إرشادیّا، و لا یقبل لغیر ذلک. و هذا بخلاف إیجاب الشارع للاحتیاط، فإنه یمکن أن یکون علی الوجه الشرعی الظاهری المتعلّق بموضوع عدم العلم بالواقع- علی ما أسمعناک شرح القول فیه فی مطاوی کلماتنا- فلا مناص إذن من قصد التقرّب فی المقام و غیره من موارد الاحتیاط إلّا علی الوجه الذی ذکرنا. هذا محصّل ما یستفاد من کلام شیخنا دام ظله فی تحقیق المقام و توضیح المرام ۴۴۹].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۸

و لکن هنا کلام آخر و وجه ثالث لقصد التقرّب قد طوی (دام ظله العالی) ذکره فی المقام، و إن تعرّض له فی طیّ ما أفاده فی تحقیق مسألة «التسامح فی الشکّ فی التکلیف» و هو: التقرّب بفعل کل من المشتبهین من جهة نفس عنوان الاحتیاط من حیث کونه راجحا و حسنا ذاتا لا من جهة الأمر المتعلق بعنوان الاحتیاط، حتی یقال بکونه إرشادیّا عقلا و شرعا علی ما عرفت.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۱۹

توضیح ذلک: أنه قد مضی فیما سبق أن حال الاحتیاط الذی هو إطاعة حکمیّة و الأمر به حال الإطاعة الحقیقیة و الأمر بها من حیث کون نفس عنوانهما حسنا و راجحا ذاتا، فیکون موجبا للتقرّب من غیر مدخل للأمر المتعلّق بهما.

و کون الأمر المتعلق به إرشادیا لا- یؤثّر إطاعته فی القرب أصلا، فإذا یقصد التقرب بفعل کل من المشتبهین فإذا صادف الواقع فلا محالة یکون إتیانه بقصد التقرب فیسقط الأمر المتعلّق به بعنوان العبادة من حیث انطباق الاحتیاط المتقرّب به علیه بالفرض.

لا- یقال: قصد التقرّب المعتبر فی صحّة العبادة إنّما هو فیما إذا تحقق حین الإتیان بها من جهة الأمر المتعلّق بها بحیث یکون امتثاله ملحوظا حین الفعل، و قصد التقرب فی عنوان الاحتیاط علی تقدیر تسلیمه و الإغماض عن کون حسنه فاعلیّا کقبح التجرّی لیس قصدا للتقرب علی الوجه المذکور، فلا یکون کافیا فی المقام.

و هذا نظیر ما إذا کان هناک فعل مطلوب للشارع بعنوانین فقصد المکلّف حین الإتیان به امتثال أحد الأمرین المتعلقین به من جهة انطباق عنوان المأمور به علیه، فإنه لا یکون امتثالا للأمر الغیر المقصود فی مقام الامتثال.[۴۵۰]

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) ؛ ج۴ ؛ ص۶۱۹

آ نقول: الاحتیاط و إن کان عنوانا مستقلّا و حسنا ذاتا من حیث عنوانه و إن انفکّ عن الواقع، إلا أنه لا شبهة فی کونه عنوانا للواقع و مطلوبا من حیث مراعاته، فلا یکون فی عرض الواقع، فإذا انطبق علی الواقع و صادفه کان التقرّب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۰

المطلوب من الواقع حاصلا لا محالة، و هذا بخلاف ما إذا کان هناک فعل اتفق انطباق عنوانین من المطلوب علیه قصد المکلّف بفعله امتثال أحد الأمرین؛ فإنه لا إشکال فی عدم حصول امتثال الأمر الغیر المقصود و عدم سقوطه فیما إذا کان أمرا عبادیّا یقصد منه التعبّد بفعل المأمور به من جهة کون کل من العنوانین فی عرض الآخر، فلا یمکن أن یجعل أحدهما عنوانا للآخر، و هذا بخلاف المقام فلا یجوز قیاس أحدهما بالآخر. و من هنا ذکرنا فی محلّه: أن مقتضی الأصل عدم التداخل فی المسبّبات.

(۱۴۱) قوله: (لکنه مبنیّ أیضا علی لزوم ذلک من الأمر الظاهری...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۹۲)

العمل بالإحتیاط فی مورد، لا یلازم التشریع أبدا

أقول: لا- إشکال فی أن الإیراد بلزوم التشریع المحرّم من العمل بالاحتیاط فی العبادات- من حیث لزوم قصد التقرّب و الوجوب فی کلّ من المحتملین من جهة کونه عبادة فلا- یمکن الاحتیاط فیها و إنما یمکن فی غیرها- لا یتوجّه علی شیء من المسلکین، بل المسالک المتقدمة.

أمّا علی المسلکین الأخیرین فظاهر؛ لأنه علی الأول منهما لا یقصد التقرب و الوجوب إلّا بالنسبة إلی الأمر الواقعی الصادر من الشارع علی ما عرفت. و علی الثانی و إن کان قاصدا للتقرّب بفعل کل منهما إلّا أنه یقصده فی عنوان الاحتیاط

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۱

المطلوب عقلا و شرعا، فکیف یکون تشریعا؟

و أمّا علی المسلک الأوّل و هو قصد الوجوب و التقرّب بفعل کل منهما من حیث کونه واجبا فی مرحلة الظاهر؛ فلأنه لا یقصد بفعل کل منهما کونه واجبا فی مرحلة الواقع و التقرب بامتثال أمره الواقعی حتی یکون مشرعا و إنّما یقصد به کونه واجبا فی مرحلة الظاهر و یقصد التقرّب بامتثال أمره الظاهری المعلوم، کما إذا شکّ فی الوقت: أنه صلّی الظهر مثلا- أم لا-؟ فإنه یجب علیه فعلها فینوی الوجوب و القربة بحسب الأمر الظاهری المتوجّه إلیه مع الشکّ المفروض و إن احتمل کونه لغوا فی الواقع؛ فإنه لا یکون مشرّعا قطعا، هذا بحسب ما بنی علیه القائل من تأثیر الأمر الظاهری فی التقرّب بما تعلّق به و لو کان أمرا عقلیّا إرشادیّا، و کفایة قصد امتثاله من قصد التقرّب بالنسبة إلی الأمر الواقعی المصادف معه مما لا إشکال فیه أصلا.

إنّما الإشکال و الکلام معه فی صحّة المبنی و شرح المقام و توضیحه فی مواضع:

الأوّل: فی الأمر المقدّمی العقلی الإرشادی، و هو المتحقّق بالنسبة إلی المقدّمة العلمیة و قد عرفت حکمه، و أن إطاعته لا أثر لها فی القرب أصلا، و إن جاز قصد وجوبه العقلی، إلّا أن فی کفایة قصد هذا الوجوب عن الوجوب الشرعی الواقعی العبادی- علی القول باعتبار قصد الوجه- ما عرفت شرحه. و أمّا کفایة قصد امتثاله عن قصد امتثال الواقع و القرب المعتبر بالنسبة إلیه فلا یتوهّمه أحد بعد البناء علی عدم کون امتثاله موجبا للتقرّب.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۲

هل ان إطاعة الأمر الغیری الشرعی الواقعی توجب التقرّب أم لا؟

الثانی: فی الأمر الغیری الشرعی الواقعی المتحقّق بالنسبة إلی ما یتوقف علیه وجود الواجب واقعا سواء کان مستکشفا من حکم العقل الإدراکی بعد إحراز المقدّمیة و التوقّف، أو ورد الشرع به. و قد اختلفوا فی کون إطاعته موجبة للتقرّب و استحقاق الثواب فی بحث المقدّمة بعد اتفاقهم علی کفایته بالنسبة إلی قصد الوجه فیما کان قصده معتبرا کما فی الطّهارات، بل عن غیر واحد جعل ثمرة النزاع فی بحث المقدّمة فی استحقاق الثواب بفعلها و عدمه، و عن بعضهم أخذ الثمرة بالنسبة إلی استحقاق العقاب علی الترک أیضا و الذی یقتضیه کلمات المحققین من المتأخرین فی تلک المسألة: فساد الثمرة المذکورة، و عدم تأثیر إطاعة الأمر الغیری فی استحقاق الثواب، و هو الذی جزم به شیخنا (دام ظلّه) فی تلک المسألة أشار إلیه فی «الکتاب» و هو الحقّ، کما فصّلنا القول فیه فی تلک المسألة.

نعم، لا إشکال فی استحقاق الثواب بفعل المقدّمة فیما لو کانت عبادة فی نفسها و جعلها الشارع من مقدّمات الواجب کما فی الطّهارة المائیّة من حیث رجحانها الذّاتی لا من حیث إطاعة الأمر لغیری المتعلّق بها. و أمّا الطهارة الترابیّة علی القول بعدم کونها عبادة فی نفسها بحیث یکون فعلها راجحا و مأمورا به من دون ملاحظة غایة من الغایات، فیکون نقضا لما ذکرنا: من عدم تأثیر امتثال الأمر

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۳

الغیری فی القرب و استحقاق الثواب، فإن کونها من العبادات و عدم سقوط أمرها إلّا بقصد التقرّب من المسلّمات عندهم، مع عدم تعلّق أمر نفسیّ بها علی هذا القول و انحصار أمرها فی الأمر الغیری هذا.

و یمکن التفصّی عن الإشکال المذکور: بالتزام رجحان و مصلحة نفسیّة لها لا تبلغ حدّا یؤثّر فی الأمر بها نفسا، و إنّما هی بمقدار تؤثّر فی المصلحة الملزمة بالنسبة إلی غایاتها و توجب ارتباطها بها، کما فی الرکوع علی القول بعدم کونه عبادة فی نفسه کالسجود فتأمل.

و تمام الکلام فی الفقه.

هل ان الأمر الظاهری الشرعی موجب لحصول القرب أم لا؟

الثالث: الأمر الظاهری المتعلّق بالعمل بالأمارات و الأصول الشرعیّة کالاستصحاب و نحوه فی الأحکام و الموضوعات الخارجیّة. و

ظاهر ما أفاده شیخنا (دام ظلّه) فی المقام بقوله المتقدّم ذکره: (لکنه مبنیّ ... الی آخره)[۴۵۱] سیما بملاحظة قوله فی تقریب ذلک: (کما إذا شکّ فی الوقت ... الی آخره)[۴۵۲] و کلامه ظاهر فی حصول التقرّب بامتثاله و إطاعته، فیتحقق قصد التقرّب لأجله، فیکفی قصده عن قصد التقرّب بالنسبة إلی الأمر الواقعی عند المصادفة، بناء علی ما

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۴

عرفت برهانه فی طیّ إثبات کفایة التقرّب من جهة عنوان الاحتیاط عن الواقع عند المصادفة.

لکن قد عرفت الإشکال فی ذلک علی القول بالتخطئة؛ حیث إن المفروض علی هذا القول کون الملحوظ فی جعلها الطریقیّة إلی الواقع و غلبة إیصالها إلیه و کشفها عنه نوعا أو شخصا و لو کان الأمر بها فی زمان التمکّن من تحصیل العلم بالواقع فضلا عن زمان الانسداد؛ إذ غایة ما یلزم فی الأوّل کون أمر الشارع بسلوکها مما یتدارک به ما یفوت لأجل العمل بها من مصلحة الواقع فلا تحدث فیما قام علیه علی تقدیر الخطأ مصلحة و رجحان أصلا. کیف! و قد عرفت تساوی نسبة الأمر المتعلق بالعمل بها بالنسبة إلی جمیع مواردها، فیلزم أن یکون عبادة و لا یلتزم به أحد.

و دعوی: الالتزام بذلک غایة ما هناک صیرورتها بالملاحظة المذکورة من العبادة بالمعنی الأعمّ، فإذا قامت الأمارة علی تعیین الواجب العبادی یحکم بلزوم قصد التقرّب فی امتثال هذا الأمر الظاهری و عدم سقوطه عن المکلّف بدونه، فاسدة؛ من جهة أن الالتزام به مبنیّ علی صیرورة الفعل راجحا من جهة قیام الأمارة، و قد عرفت فساده علی القول بالتخطئة فتدبّر.

مع أنّک قد عرفت: عدم اختصاص البحث بزمان الانفتاح، و عدم لزوم ملاحظة المصلحة بالنسبة إلی زمان الانسداد جزما سیّما إذا کانت حجّیّتها من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۵

جهة حکم العقل بها، فلا یجوز قصد التقرّب إلّا بالنسبة إلی الأمر الواقعی المستکشف بالأمارة، کما أوضحنا لک أمره سابقا و أثبتناه.

و ممّا ذکرنا یظهر: حال العمل بالأصول الشرعیّة فی الأحکام الموضوعات فإن الالتزام بوجود مصلحة فی فعل الشارع و جعل الحکم الظاهری منه- و لو کانت تسهیل الأمر علی المکلّفین، کما هو المشاهد فی جعل أصالة الطهارة- لا یوجب المصلحة فی مورد الأصل.

و منه یظهر: أن تقریب المقام بالاستصحاب فیما شکّ فی الوقت: أنه صلی الظهر أم لا؟ لیس علی ما ینبغی، مع أن التقریب المذکور لا بدّ أن یبتنی علی مذهب القائل بجریان الاستصحاب الحکمی، أو الموضوعی فی الشکّ المذکور، و إلّا فالتحقیق عندنا و عند شیخنا (دام ظلّه)- علی ما یصرّح به فی الجواب عن السؤال الآتی فی کلامه-: هو جریان قاعدة الاشتغال المبنیّة علی لزوم دفع الضّرر المحتمل فی الشکّ المفروض دون الاستصحاب، فهو عین حکم العقل بلزوم الاحتیاط فی المقام المبنی علی الإرشاد.

و القول: بأن معنی جعل الأمارة فی حکم الشارع ترتیب جمیع آثار الواقع علی موردها التی منها قصد التقرب فیما کان من العبادات قد عرفت فساده، و أن التنزیل الشرعی إنّما یؤثّر بالنسبة إلی الآثار الشرعیّة القابلة للجعل، و إمکان قصد التقرّب بإطاعة الأمر الواقعی علی تقدیر العلم به من الآثار العقلیّة للأمر العبادی المعلوم، فکیف یمکن ترتیبه علی الأمر الطریقی التوصّلی الإرشادی؟

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۶

هذا بعض الکلام فیما یتعلّق بالمقام و لعلّنا نتکلّم فیه بعد ذلک أیضا حسبما یساعدنا التوفیق.

(۱۴۲) قوله «دام ظلّه»: (قلت: أمّا المحتمل المأتی به أوّلا فلیس واجبا ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۲۹۳)

أقول: حاصل ما أفاده فی الجواب عن السؤال المتوهم بتوضیح لنا: هو أن إجماعهم علی وجوب الإتیان ببعض المحتملات و حرمة المخالفة القطعیّة للعلم الإجمالی، إنّما هو من جهة حکم العقل به علی ما أسمعناک: من أن حکم العقل بوجوب الموافقة الاحتمالیّة و حرمة المخالفة القطعیّة من جهة الإرشاد إلی دفع الضرر المقطوع بعد تنجّز الخطاب، فلا یکشف عن حکم شرعیّ، و لو کشف فإنما

یکشف عن حکم إرشادیّ علی طبق العقل نظیر أخبار الاحتیاط، علی ما عرفت:

من کون مدلولها الإرشاد.

نعم، لو کشف عن إیجاب الشارع لبعض المحتملات فی مرحلة الظاهر من غیر ابتنائه علی الجهة العقلیّة نظیر أخبار الاحتیاط علی ما توهّمه غیر واحد من الأخباریّین فی دلالتها علی ما عرفت الإشارة إلیه. و قلنا بکون الامتثال الحکم الظاهری الشرعی کامتثال حکمه الواقعی مما یوجب التقرّب، و قلنا بکون مصادفته للواقع یکفی عن قصد التقرب بالنسبة إلیه کان الإجماع المذکور مفیدا فی المقام، فهو تقدیر فی تقدیر لم یثبت شیء منها.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۷

فی تقریر الاستصحاب المتوهّم علی وجوه و الذبّ عنها

و أمّا الإتیان بباقی المحتملات بعد الإتیان بما أتی به فقد توهّم: إثبات وجوبه الشرعی الظاهری من جهة الاستصحاب، و قرّر فی ظاهر السؤال بوجوه:

منها: استصحاب الاشتغال، و منها: استصحاب عدم الإتیان بالواجب الواقعی الراجع إلی الاستصحاب الحکمی، و هذه الاستصحابات کما تری، متعاضدة من حیث وجوب الإتیان بباقی المحتملات فی ظاهر الشرع.

و أنت خبیر بما فیها بعد تسلیم کون امتثال الحکم الظاهری مقرّبا و کافیا عن التقرّب بامتثال الأمر الواقعی.

أمّا استصحاب الاشتغال؛ فلأن المراد بالمستصحب: إمّا حکم العقل بوجوب الإتیان بجمیع المحتملات المتحقّق قبل الإتیان بشیء منها، و إمّا الأمر المنتزع منه الثابت فی الذمّة التی هی أمر اعتباری لا وجود لها فی الخارج، عومل معها مع ذلک فی العرفیّات و الشرعیّات معاملة الموجود الخارجی المتأصّل فی الوجود. و إمّا الاعتباری المنتزع من إیجاب الشارع.

أمّا الوجه الأول: فلا ریب فی فساد توهّم جریان الاستصحاب بالنسبة إلیه لعدم تطرّق الشکّ بالنسبة إلیه علی ما هو الشأن فی جمیع موارد حکمه کما أسمعناک فی غیر موضع؛ ضرورة أن حکم العقل بوجوب الاحتیاط و الجمع بین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۸

المحتملات من جهة لزوم دفع الضّرر المحتمل لا یحتمل ارتفاعه بفعل بعضها الذی کان إطاعة للعقل حقیقة، و إلّا لم یحکم بالوجوب من أول الأمر و هو خلف، و الملازمة ظاهرة کبطلان التالی هذا.

مع أن استصحاب هذا الحکم العقلی الإرشادی علی تقدیر تسلیمه و الإغماض عما ذکرنا لا یعقل أن یکون مفیدا فی المقام؛ ضرورة عدم وجود مزیّة لوجوده الاستصحابی علی وجوده العلمی المتحقّق کما هو ظاهر لا سترة فیه أصلا.

و أمّا اشتغال الذمة بالواجب الواقعی المنتزع من حکم العقل بوجوب الاحتیاط فیتبع حدوثا و بقاء الحکم العقل فلا معنی لجریان الاستصحاب فیه، و کذا اشتغال الذمّة المنتزع من إیجاب الشارع، فلو جری استصحابه لم یکن معنی لإجراء الاستصحاب بالنسبة إلیه، و کذا إذا لم یجر استصحابه و ستقف علی تحقیق أمره.

مع أن بقاء الاشتغال بالنسبة إلی الواجب الواقعی المردّد بحکم الاستصحاب لا یجدی فی الحکم بوجوب الإتیان بباقی المحتملات، إلّا علی القول بالأصل المثبت کما ستقف علیه فی استصحاب الحکم الشرعی و موضوعه؛ إذ علی القول بنفیه یحتاج إلی ضم حکم العقل و التشبّث به، و معه یکون إجراؤه کالأکل من القفا؛ لاستقلال العقل بدونه بوجوب الإتیان بالباقی کما حکم به أوّلا، فلیس هنا وجوب شرعیّ متعلّق بالباقی علی کل تقدیر کما هو ظاهر.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۲۹

و أمّا استصحاب عدم الإتیان بالواجب الواقعی فلا یجدی شیئا أیضا إلّا بانضمام حکم العقل، و معه لا معنی لإجرائه علی ما عرفت، أو

التشبّث بذیل الأصل المثبت؛ لیثبت به کون الواجب هو الباقی فی مرحلة الظاهر و یترتب علیه حکم العقل بوجوب إتیانه، کما إذا علم بکونه واجبا فی الشرع؛ إذ الموضوع فی حکم العقل بوجوب إطاعة حکم الشارع الحکم بالمعنی الأعمّ من الواقعی و الظاهری، و کذا یقال: بالنسبة إلی استصحاب بقاء وجوب الواجب الواقعی؛ فإنه بنفسه لا یترتب علیه أثر فی المقام من دون انضمام أحد أمرین إلیه؛ ضرورة أن نفس بقاء وجوب الواجب المردّد فی حکم الشارع لا- یقتضی الإتیان بالباقی، إلّا بعد إثبات کونه الواجب الشرعی حتی یترتب علیه حکم العقل بوجوب الإطاعة؛ نظرا إلی ما أسمعناک: من کون الموضوع فی حکم العقل المعنی الأعم من الحکم الظاهری و الواقعی.

و من هنا یحکم بوجوب الإطاعة فیما کان المستصحب نفس الحکم الشرعی کما فی مسألة الشکّ فی النسخ، أو موضوعه المعیّن، کما فی مسألة الشکّ فی الإتیان بالواجب المعیّن فی وقته؛ فإنه لا یحتاج إلی انضمام شیء علی تقدیر القول بجریان الاستصحاب فیه عدم المنع عنه؛ من حیث کون الحکم بوجوب الإتیان فی الشکّ فی الوقت من أحکام نفس الشک و الاحتمال لا- من أحکام المشکوک.

نعم، لو فرض هناک أثر آخر مترتب شرعا علی نفس بقاء الموقّت واقعا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۰

یترتّب علی استصحابه، کما أنّه یحکم بترتّب هذا النحو من الأثر فی مفروض البحث لو فرض وجوده.

و بالجملة: کون الأثر عقلیّا لا یمنع من جریان استصحاب نفس الحکم، أو ما یرجع إلیه بعد فرض تعلّقه بالموضوع الأعمّ، و هذا معنی عدم الفرق فی الأثر بین کونه شرعیّا أو عقلیّا فیما کان المستصحب الحکم الشرعی- کما ستقف علی شرح القول فیه فی باب الاستصحاب- لا ما قد سبق إلی بعض الأوهام.

فالفرق بین المقام و بین مسألة الشکّ فی إتیان الواجب المعین فی الموقت:

أن جریان الاستصحاب فی المقام لیس فی نفس ما یراد إثباته بالاستصحاب، بل فیما یلازمه عقلا- نظیر إثبات الفرد الخصوصیّة باستصحاب الکلی المشترک بینه و بین ما هو زائل علی تقدیر وجود الکلّی فی ضمنه فلا بد من أن یبتنی علی القول باعتبار الأصول المثبتة.

و هذا بخلاف استصحاب التکلیف فی الوقت، أو استصحاب عدم الإتیان بالموقّت فیه فی الفرض المذکور؛ فإن المستصحب نفس ما یراد إثباته بالاستصحاب فلا ضیر فیه من هذه الجهة و هذا هو المقصود بالفرق بینهما، و إلّا فقد عرفت المنع من جریان استصحابه من حیث إن الحکم بوجوب إتیانه مترتب علی مجرّد احتمال بقائه لا علی بقائه الواقعی حتی یکون مورد الاستصحاب.

و علی ما ذکرنا لا بد من أن یحمل ما أفاده شیخنا (دام ظلّه) من الفرق بین الاستصحابین فی «الکتاب» و إن کان خلاف ظاهره فی بادیء النظر، کما أن

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۱

الجمع بین الاستصحابین، أعنی: الموضوعی و الحکمی فی الموضعین مما لا معنی له جدّا کما هو ظاهر.

و مع ذلک کله لا- بدّ من أن یبتنی ما أفاده علی تسلیم تأثیر الحکم الظاهری الشرعی فی التقرّب بامتثاله، و إلّا فلا یجدی جریان الاستصحاب فی التقرّب بفعل الباقی أصلا علی القول بالأصل المثبت المنفیّ عندنا، و علی کون الواجب مرددا بین أمرین کما هو الغالب فی الشبهة الحکمیّة، و إلّا فلا- توجّه للسؤال المذکور أصلا حتّی یجاب عنه بما عرفت؛ ضرورة عدم إمکان إثبات وجوب المتعدد بالاستصحاب بأی نحو کان، کما لا یخفی.

و مع ذلک ینبغی تحریر المقام بما عرفت، لا بما حرره (دام ظلّه) فی «الکتاب»؛ فإنه لا یخلو عن بعض المناقشات؛ فإن ظاهر قوله أوّلا عند المناقشة فی الاستصحاب: (و ما ذکر من الاستصحاب فیه بعد منع جریان الاستصحاب ... إلی آخره)[۴۵۳][۴۵۴] إرادة الوجه

الأول مما عرفت من الوجوه من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۲

استصحاب نفس الحکم العقلی، مع أن قوله: (إن مقتضی الاستصحاب ... إلی آخره)[۴۵۵] الذی هو بمنزلة الجواب الآخر لا یجامع معه قطعا، بل لا بد من أن یراد منه وجه آخر من الوجوه المذکورة؛ إذ مع تسلیم جریان الاستصحاب فی نفس الحکم العقلی إغماضا لا یحتاج إلی ضمّ شیء کما هو ظاهر إلی غیر ذلک من المناقشات.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۳

* المسألة الثانیة: اشتباه الواجب بغیره من جهة إجمال النص

اشارة

(۱۴۳) قوله: (بل هنا أولی؛ لأن الخطاب هنا تفصیلا متوجّه إلی المکلفین فتأمل ... إلی آخره)[۴۵۶]. (ج ۲/ ۲۹۵)

أقول: ما أفاده «دام ظلّه»: من أولویة هذه المسألة بوجوب الاحتیاط فیها من تلک المسألة مبنی علی ما زعمه بعض: من الفرق بینهما من جهة وصول الخطاب التفصیلی إلی المکلف فی المسألة، فیحکم العقل بوجوب الاحتیاط فیها من جهة تبیّن الخطاب و العلم به تفصیلا، و هذا بخلاف المسألة السابقة؛ فإن الحاصل فیها العلم بتعلّق التکلیف بأحد الموضوعین فلا علم تفصیلا بالخطاب و التکلیف، فیمکن المنع عن وجوب الاحتیاط فیها بهذه الملاحظة.

لکنک خبیر بضعف هذا الفرق و التوهّم، بل فساده؛ لأن العلم التفصیلی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۴

بالخطاب مع إجماله و عدم تبیّن معناه لا- یجدی فی حکم العقل بوجوب الاحتیاط- علی تقدیر اعتبار العلم التفصیلی بالحکم فی حکم العقل بوجوب الاحتیاط- لأن الحاصل من هذا الخطاب المجمل لیس إلّا العلم بوجوب أحد الفعلین کالسبب الموجب للعلم بوجوب أحدهما فی المسألة الأولی.

فإن قلنا بکفایة العلم الإجمالی بوجوب أحد الفعلین المتنافیین فی إلزام العقل بوجوب الاحتیاط کما هو الحق و علیه المحقّقون، فلا یعقل الفرق بین المسألتین؛ لأن اختلاف سبب العلم لا یکون فارقا فی نظر العقل قطعا.

و إن لم نقل بکفایته فلا یعقل الفرق بینهما أیضا، فالفرق فاسد علی کل تقدیر.

فإن شئت قلت: إن بیانیة اللفظ إنّما هو باعتبار تبیّن مدلوله و کشفه عن المراد و دلالته علیه لا باعتبار ذاته، فإذا فرض إجماله و عدم دلالته إلّا علی وجوب أحد الفعلین فلا یعقل الفرق بینه و بین غیره مما یکشف عن وجوبه، و هذا مع وضوحه قد وقع التصریح به فی مواضع من کلمات شیخنا (دام ظلّه) و من هنا أمر بالتأمّل [۴۵۷] فی الفرق المذکور.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۵

(۱۴۴) قوله: (و دعوی: قبح توجیهه علی العاجز عن استعلامه ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۹۶)

فی جواز تأخیر البیان عن وقت الحاجة عند إقتضاء المصلحة

أقول: لمّا کان ما أفاده بقوله: (و خروج الجاهل لا دلیل علیه ... الی آخره)[۴۵۸] المبنی علی منع قبح تأخیر البیان عن وقت الخطاب خارجا عن محل الکلام التجأ إلی منع قبح تأخیر البیان عن وقت الحاجة فیما کان المکلّف قادرا علی الفعل و لو بالاحتیاط إذا اقتضته المصلحة، و هذا و إن کان خلاف ما یقتضیه کلمات الأکثر فی ظاهر النظر إلّا أنه مما لا اعتبار علیه أصلا؛ لاستقلال العقل

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۶

بجوازه و فقد دليل من الشارع على منعه.

و يمكن أن يقال: إن حكمهم بقبح تأخير البيان عن وقت الحاجة إنّما هو من حيث إيجابه لتفويت المطلوب عن المخاطب و نقض الغرض من تشريع الأحكام، و هو غير لازم فی المقام لفرض قدرة المخاطب على إتيان المكلّف به بالاحتياط، فلا ينافی ما ذكرنا لما ذكروه: من قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة.

و القول: بأن الاحتياط موجب لقاء معرفة الوجه و تميز الواجب عن غيره و هو معتبر فی صحة العمل مع التمكّن، قد عرفت فساده فی مطاوی كلماتنا السابقة، كالقول بمنافاته لاعتبار قصد الوجه مع ما عرفت مرارا و ستعرف من إمكان قصد الوجه فی موارد الاحتياط كقصد القربة فيما يؤتی به احتياطا هذا.

و لكن يمكن أن يقال: إن ما ذكر و إن كان حقا لا محيص عنه، إلا أنّ من يقول باعتبار قصد الوجه لا يلتزم بكفاية القصد الإجمالی هذا. مع أن تأخير البيان موجب لاختفاء الأحكام الواقعيّة المؤدّی إلى اندراسها، و هو مناف لما دلّ على وجوب صونها حفظها و إن لم يوجب مخالفتها من حيث العمل مع إمكان الاحتياط كما هو المفروض فتأمل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۷

(۱۴۵) قوله: (و لكن التأمّل فی كلامه يعطی عدم ظهوره ... إلى آخره)[۴۵۹]. (ج ۲/ ۲۹۶)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۸

أقول: قد يناقش فيما أفاده من الاستدراك: بأن الموضوع لنفی الاستبعاد- من وجوب الاحتياط فی كلامه- يقين المكلف بأمر لا يقين المخاطب به، و هو أعمّ من المخاطب فيشمل مفروض البحث. مع أن موضوع البحث فی المسألة- على ما يصرّح به- إذا كان إجمال الخطاب لمن خوطب به، فالتحقيق موافق للمختار، غاية الأمر عدم تحقّق المسألة فی حقّنا على القول بعدم شمول الخطاب للمعدومين هذا.

مع ما قيل: من أن الالتزام بوجوب الاحتياط على المخاطبين بالخطاب المجمل يوجب الالتزام بوجوبه على غيرهم و إن لم يشملهم الخطاب؛ من حيث إن خصوصيّة المخاطبة لا مدخل لها من حيث إيجابها العلم بتعلّق التكليف بالواقع المجهول على المكلّف، و المفروض حصوله لغير المخاطبين أيضا. و القول بمدخليّة المخاطبة فی هذا الحكم من حيث هی عدم، لما اتّفقوا عليه من الاشتراك فی التكليف.

اللهمّ إلا أن يقال: إن مدخليّة المخاطبة فی نظر المحقّق [۴۶۰] إنّما هی من جهة دلالتها على تعلّق التكليف بالواقع الموجب لسقوط قصد التعيين فی الإطاعة، و هذا المناط غير موجود فی حق غير المخاطب فی زعمه و إن كان متحققا بالنسبة إلى جميع التكاليف؛ من حيث امتناع أخذ العلم مطلقا فيها بحسب وجودها النفس

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۳۹

الأمری، و تحقق العلم الإجمالی الموجب لتنجّزها عند العقل فی الفرض أو ما دل على اشتراك التكليف بين الكل لا ينافی القول باعتبار قصد التعيين فی الإطاعة مطلقا إلّا فيما دلّ الدليل على سقوطه، و إن كان القول به فاسدا من جهة أخرى.

فإن شئت قلت: إن اشتراك التكليف بقسميه من الواقعی و الظاهری بين الكل لا ينافی الالتزام بوجوب الاحتياط على من خوطب بالمجمل مع الالتزام بعدم وجوبه على غيره، مع الالتزام بمدخليّة خصوص المخاطبة فی ذلك؛ من حيث إيجابها لدفع اعتبار قصد التعيين فی صحة العبادة.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۴۰

المسألة الثالثة: ما اذا اشتبه الواجب بغيره لتكافؤ النّصين

اشارة

(۱۴۶) قوله: (فالمشهور فیه التخییر ... إلی آخره). (ج ۲/ ۲۹۸)

إشارة إلی الأخبار الدالّة علی التخییر فی المتعارضین

أقول: ما دلّ علی التخییر فی تعارض الخبرین علی أقسام:

أحدها: ما دلّ علی التخییر مطلقا کما هو مدلول أکثرها.

ثانیها: ما دلّ علی التخییر بعد فقد جملة من المرجّحات.

ثالثها: ما دلّ علی التخییر بعد فقد کثیر من المرجّحات و عدم موافقة أحدهما للاحتیاط کالمرفوعة.

کما أن ما دلّ علی الاحتیاط أیضا علی أقسام:

أحدها: ما دلّ علی مطلوبیة الاحتیاط فی مطلق الشبهة الشامل لصورة التعارض.

ثانیها: ما دلّ علیه فی خصوص المتعارضین بعد فقد أکثر المرجّحات کالمقبولة بناء علی إرادة لزوم الاحتیاط من الأمر بالإرجاء، و لو بترک الفتوی

بمضمون أحد المتعارضین تخییرا.

ثالثها: ما دلّ علی الترجیح بالاحتیاط فی مورد وجوده کالمرفوعة.

و مقتضی القاعدة هو الحکم بوجوب الاحتیاط فی المسألة کالمسألتین المتقدّمتین مع قطع النظر عن الأخبار بعد فرض رجوع التعارض إلی تعیین الواجب المعلوم إجمالا لعین ما عرفت من الوجه فیهما، إلّا أن مبناه لمّا کان علی لزوم دفع الضّرر المحتمل- علی ما عرفته- فلا محالة یکون أخبار التخییر واردة علیه، کما أنها حاکمة أو واردة علی ما دلّ علی الاحتیاط فی مطلق الشبهة؛ من حیث إن مفادها حجّیة أحد المتعارضین، کمفاد الدلیل الدال علی حجّیة أصل الخبر أو غیره من الأدلّة؛ فإنه لا یتوهّم معارضة لما دلّ علی الاحتیاط فی الشبهة هذا. علی تقدیر تسلیم دلالتها علی وجوب الاحتیاط، و إلّا فلا یتوهّم التعارض أصلا کما لا یخفی.

فیبقی مما دلّ علی الاحتیاط القسمان الأخیران؛ فإن الأوّل منهما یعارض ما دلّ علی التخییر المحمول علی صورة التکافؤ من جمیع الوجوه جمعا بینهما علی وجه التباین فی ظاهر النظر. و الثانی منهما یعارضه علی وجه العموم و الخصوص. و شیء منهما لا یمنع من الأخذ بما دلّ علی التخییر فی الفرض.

أمّا الأوّل؛ فلأنه بعد التسلیم ظاهر فی وجوب الإرجاء، و ما دل علی التوسعة نصّ فی عدم وجوبها. هذا علی تقدیر التلازم بین الزمانین فی الحکم، و إلّا فربّما یقال بکون المقبولة أخصّ، لکنّه فاسد أیضا من حیث إن إرادة خصوص الزمان الذی لا یتمکّن من عرض الواقعة علی المعصوم علیه السّلام مما لا یحتمل من

أخبار التخییر، فلا یجدی عمومه لغیره من الزمان، فیبقی ما ذکرنا من نصوصیّة أخبار التخییر. نعم، یمکن الحکم بأعمیّة أخبار التخییر من حیث شمولها لما لا یمکن فیه الاحتیاط، فیدور الأمر بین التخصیص و التصرّف فی ظاهر الأمر فتأمل.

و أمّا الثانی؛ فلخروج مفروض البحث عن مورد الأخذ بما وافق الاحتیاط فی المرفوعة، و دخوله فی ذیلها الدال علی التخییر عند فقد المرجح المذکور و حملها علی ما استظهر منها کما فی «الکتاب»: من إرادة مطلوبیة الاحتیاط عند تصادم الأدلّة، و هو ممکن فی الفرض بالجمع بین المحتملین، و إن لم یکن شیء منهما موافقا للاحتیاط یوجب تخصیص جمیع أخبار التخییر بما لا یمکن فیه

الاحتیاط ممّا دار أمره بین المحذورین من موارد الشک فی التکلیف أو المکلّف به.

و هـذا کما تری، یأباه ما دلّ علی التخییر هـذا. مع أنه موجب لإلقائها رأسا من حیث إن مفادها الترجیح بالاحتیاط، لا الرجوع إلیه بعد الحکم بتساقطهمـا، کمـا زعمه الأخبـاریون من أصـحابنا؛ فإن ظاهرهم تعیّن الرجوع إلی الاحتیاط بعـد فقـد المرجّحات المنصوصـة لا الترجیـح به، هـذا علی تقـدیر اعتبار المرفوعـة سـندا من جهـة الجبر بالعمل، و إلّا کما فی «الحـدائق»[۴۶۱] فلا تصـلح لمعارضة أخبار التخییر أصلا کما لا یخفی.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۴۳

المسألة الرابعة: ما إذا اشتبه الواجب بغیره من جهة إشتباه الموضوع

(۱۴۷) قوله: (و یؤیّد ما ذکرنا: ما ورد ... إلی آخره). (ج ۲/ ۳۰۰)

أقول: جعـل مـا ورد فی بـاب الفائتـة المردّدة دلیلا علی المـدّعی بالنظر إلی ما أشار إلیه من التّعلیل الجاری فی جمیع مصادیق المسألة أولی من جعله مؤیّـدا، فهو بملاحظـة التّعلیل مؤکد لحکم العقل بوجوب الاحتیاط فی جزئیات المسألة، بل التحقیق دلالته علی وجوب الاحتیاط فی جمیع موارد حکم العقل بوجوبه من غیر فرق بین الشبهة الحکمیّة و الموضوعیّة.

نعم، الحکم فیه بکفایـة الثلاث لاـ بـد من أن یکون مبنیّا علی سـقوط الجهر و الإخفات و قصـد التعیین؛ فإن مقتضـی القاعـدة الإتیان بالخمس لا الثلاث، فهو من هذه الجهة نظیر ما دلّ علی کفایة الصّلاة إلی أربع جهات عند اشتباه القبلة؛ فإن مقتضی القاعدة فیه أیضا عدم القناعة بالصّلاة إلی أربع جهات کما لا یخفی.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۴۵

تنبیهات دوران الأمر بین المتبائنین

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۴۷

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

[تنبیهات دوران الأمر بین المتبائنین

التنبیه الأوّل: الإشتباه الموضوعی فی شرط من شروط الواجب

(۱۴۸) قوله: (بل النزاع فیما کان من هذا القبیل ... إلی آخره). (ج ۲/ ۳۰۱)

أقول: لا إشـکال فی أن قضـیّة دلیل وجوب الاحتیاط فی المسألة الرابعة عدم الفرق بین کون تردّد الواجب من جهة الشبهة الموضوعیّة من جهة ذاته، أو شـرطه، إذا کان مقتضـی دلیل اعتباره فی الواجب بعنوان الإطلاق من غیر تقیید بالعلم التفصـیلی به، و إلّا فیخرج عن موضوع المسألة فی مفروض البحث. کما إذا قیل بکون اعتبار الترتیب بین الفوائت مشـروطا بالعلم به؛ فإنه مع عدم العلم به لا تردد فی الواجب من جهة شرطه أصلا، هذا علی القول بالاحتیاط فی المسألة کما هو المشهور.

و أمّـا علی القـول بعـدم وجوب الاحتیـاط و الاکتفـاء بالموافقـة الاحتمالیـة فرارا عن لزوم المخالفـة القطعیّـة، فالظـاهر عـدم الفرق بین الصورتین أیضا؛ لعدم المقتضی فیه أصلا؛ إذ الالتزام بکفایة الموافقة الاحتمالیّة من جهة الشرط لیس أوضح فسادا من الالتزام بکفایتها فی صورة تردّد الواجب بحسب ذاته.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۴۸

نعم، علی القول بجواز المخالفـة القطعیّـة فی الشـبهة الموضوعیّـة یحکم بجواز الإتیـان بـالواجب علی وجه یقطع معه بانتفاء الشـرط لا

بجواز ترک الواجب رأسا، کما إذا تردّد الواجب ذاتا.

و ممّا ذکرنا کله یظهر: أن ما أفاده لا یخلو عن مناقشة؛ لانتفاء ما یقتضی الفرق بین القسمین من التردّد فی الواجب فی الشبهة الموضوعیة علی القولین فی المسألة بعد ثبوت الشرطیّة الواقعیّة علی ما یقتضیه مفروض البحث.

و أما الکلام فی اقتضاء دلیل الشرط فهو راجع إلی تشخیص ما یتعلّق بالمقام، و لا إشکال فی أن مقتضی الأصل العملی عند الشک و عدم قیام دلیل علی تشخیص حال الشرط هو الحکم باختصاص الشرط بصورة العلم به لرجوعه إلی الشک فی الشرطیّة فی الشبهة الحکمیّة، و لا ینافی العلم بها فی الجملة کما هو ظاهر. کما أن مقتضی الأصل اللفظی فیما کان الدالّ علیها القضیة اللفظیّة هو الحکم بالشرطیة الواقعیة؛ نظرا إلی وضع اللفظ للأمر النفس الأمری کما هو الحق أو الأعمّ من المعلوم إجمالا. و أما دعوی الانصراف فلا یصغی إلیها بالنسبة إلی جمیع الشروط.

نعم، مقتضی القاعدة المستفادة من صحیحة زرارة (لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة)[۴۶۲] صحة الصلاة مع الإخلال بغیر الخمسة من الشرائط و الأجزاء، لکنّها

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۴۹

علی تقدیر تعمیمها بالنسبة إلی الجهل و عدم اختصاصها بالسهو لا یشمل الجهل التفصیلی مع العلم الإجمالی بالشرط قبل الصلاة قطعا علی ما حرّرناه فی باب الخلل من الصّلاة هذا[۴۶۳].

مع أن فی تعمیمها لصورة الجهل البسیط أو المرکّب کلاما مذکورا فی محلّه فضلا عن المقام، و الحاصل: أن الکلام فی تشخیص حال الشرط الراجع إلی تشخیص الحکم الشرعی حقیقة لا تعلّق له بالمقام و مفروض البحث أصلا.

(۱۴۹) قوله قدّس سرّه: (و أما الثانی: فلأن ما دل ... الی آخره). (ج ۲/ ۳۰۲)

أقول: قد أسمعناک مرارا: أنه لیس هناک ما یقتضی باعتبار قصد الوجه فی صحة العبادات علی الوجه الذی ذکروه، مع أنه علی تقدیر تسلیمه یتمکّن المحتاط منه کما یتمکّن من قصد التقرّب هذا. مع أن کلمة القائلین باعتبار قصد الوجه التفصیلی متّفقة علی اعتباره عند التمکّن من إحراز الوجه لا فیما لا یتمکّن منه.

و القول: بالتمکّن منه بإلقاء الشرط المردّد- کما هو مبنی کلام الحلّی ۴۶۴]-

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۰

فاسد؛ من جهة عدم قیام دلیل علی أهمیّة اعتباره بالنسبة إلی سائر الشرائط مع ما عرفت: من اتفاق کلمة القائلین باعتباره علی اختصاصه بغیر المقام فتأمل هذا.

مضافا إلی ما أفاده فی «الکتاب» بقوله المتقدّم.

و إن نوقش فیه: بأنه راجع إلی الاعتبار فإن المدار علی الأهمیّة عند الشارع لا علی تقدّم الملاحظة و تأخّرها، بل قد یقال: إن أمر قصد الوجه عند القائل به کما مر قصد التقرّب فهو من مقوّمات العبادة مطلقا فتدبّر[۴۶۵].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۱

التنبیه الثانی: کیفیّة النیّة فی الصلوات المتعدّدة فی مسألة اشتباه القبلة و نحوها

اشارة

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۲

(۱۵۰) قوله: (و یترتّب علی هذا: أنّه لا بد من أن یکون ... إلی آخره)[۴۶۶]. (ج ۲/ ۳۰۳)

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۳

أقول: ترتب ما أفاده على ما ذكره-: من كيفيّة النيّة عند تردّد الواجب من كونه حين الإتيان ببعض المحتملات إذا لم يكن المحتمل الأخير عازما على الإتيان بباقى المحتملات- مما لا خفاء فيه أصلا؛ ضرورة أن الإتيان بالشيء من

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۴

حيث كونه مقدّمة لا يمكن مع عدم قصد الإتيان بذيها، فإذا كان وجوب كل محتمل فى المقام من حيث كونه مقدّمة علميّة فلا محالة لا بدّ أن يكون عازما على تحصيل العلم بالواجب فى زمان الإتيان به الذى لا يتحقّق إلّا بإتيان جميع المحتملات.

و من هنا ذكرنا- فى من عليه قضاء الصّلاة-: أنه لا يمكن له قصد الإتيان بمقدّمات الصّلاة قبل الوقت مع عدم عزمه على القضاء، فلا يتمكّن من قصد الوجوب فى الطهارة قبل الوقت و إن وجبت عليه.

نعم، لو لم يتمكّن من الإتيان بجميع المحتملات فى مقام و لو بضيق الوقت، أو تمكّن و كان حرجيّا، أو تمكّن و قام الدليل على عدم تنجّز الخطاب بالواقع على كل تقدير، كما فى موارد الطرق الشرعيّة، أو فرض عدم العلم بالتكليف كما فى موارد احتمال الوجوب، أو قلنا بعدم وجوب الاحتياط و كفاية الموافقة الاحتماليّة، كان الامتثال فى حكم العقل و العقلاء بإتيان الفعل بداعى امتثال الأمر المحتمل المتعلّق به؛ لأنه غاية ما يمكن من الإطاعة و الامتثال. فلو بنى على عدم كفايته لزم ما قضى العقل و الشرع ببطلانه، و هذا بخلاف المفروض فى المقام؛ فإنه لا يتحقّق الامتثال بحكم العقل و العقلاء فيما لو عزم على الاقتصار ببعض محتملات الواجب فيحكم بفساده و لو انكشف كونه الواقع بعد العمل.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۵

فی ان شرط الإحتیاط قصد إتیان تمام المحتملات من أوّل الأمر

لا يقال: ما ذكر من الوجه إنّما يتم فيما لو كان قصد الفاعل امتثال الأمر العقلى بوجوب الاحتياط و تحصيل العلم بالواقع؛ فإنه لا يتمكّن مع عدم العزم على فعل جميع المحتملات لا فيما كان من قصده امتثال الأمر الشرعى المتعلّق بأحدهما فى نفس الأمر؛ ضرورة عدم كون الانضمام مقدّمة وجودية للواجب فى مفروض البحث، فإذا كان من قصده الاقتصار على بعض محتملات الواجب فقد قصد امتثال الأمر الواقعى على تقدير انطباق الواجب على ما أتى به، فيكون مسقطا للأمر على تقدير المطابقة.

نعم، على تقدير عدم المطابقة لا يكون معذورا فى مفروض البحث، بخلاف ما لو كان فى تكليفه عدم وجوب الإتيان بتمام المحتملات و لو ظاهرا؛ من جهة قيام الطريق الشرعى، أو اقتضاء بعض الأصول؛ فإنه يكون معذورا مطلقا ما لم ينكشف الخلاف.

و من هنا قال شيخنا الأستاذ العلامة فى «رسالته المعمولة فى بحث

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۶

التقليد»[۴۶۷] بكفاية هذا النحو من الامتثال من الجاهل المقصّر التارك لطريقى الاجتهاد و التقليد و الاحتياط المقتصر على بعض المحتملات، و لو من جهة الاعتماد على بعض ما لا يكون طريقا فى الشرع؛ فإنه يتأتّى منه قصد التقرّب و الامتثال.

لأنا نقول: الأمر العقلى المتعلّق بالاحتياط أمر إرشادىّ لا تقرب لامتثاله أصلا، بل و كذا الأمر الشرعى المتعلّق به لا يكون عباديّا. و الكلام إنّما هو فى كيفيّة امتثال الأمر الشرعى الواقعى المولوىّ المعلوم المتعلق بأحد الفعلين، و ليس الوجه فى الحكم بعدم تحقّق قصد الامتثال و الإطاعة من العازم على الاقتصار ببعض المحتملات كون الانضمام مقدّمة وجوديّة للواجب الواقعى، و كونه مقدّمة لحصول العلم بالواجب على ما ذكر فى السؤال، بل كونه غير مطيع فى حكم العقل و العقلاء؛ من حيث إن المحرّك للإقدام و الدّاعى على الفعل إذا كان امتثال الأمر المحقّق الواحد المتعلّق بأحد الفعلين، أو الأفعال، فلا يمكن تحقّقه إلّا بكونه عازما على الإتيان بجميع محتملات الواجب المفروض فى المقام، فالعازم على الاقتصار بالبعض ليس ممتثلا عندهم على كل تقدير.

نعم، لو كان هناك أمران متعلّقان بفعلين كان امتثال كل أمر بالعزم على

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۷

إیجاد متعلّقه، و لو لم یکن عازما حین العزم علیه علی إیجاد متعلّق الأمر للآخر، بل عازما علی عدمه لبعض الدواعی النفسانیّة، کما إذا کان عازما حین إرادة الصلاة علی ترک الزکاة و الصّیام مثلا؛ فإنه مطیع بالنسبة إلی أمر الصلاة و إن کان التفکیک المذکور منافیا لمقام العبودیّة التی ورد فیها کونها جوهرة کنهها الربوبیّة[۴۶۸]؛ ضرورة عدم تصوّر التفکیک بالنسبة إلی المقام المذکور المختصّ بالأولیاء و النفوس المطمئنّة القدسیّة.

و أمّا ما أفاده فی «الرسالة» فإنّما ذکر وجها لا اختیارا. کیف؟ و مصنّفاته فقها و أصولا مشحونة من القول بعدم الکفایة کما هو المسلّم عندهم.

فإن قلت: المناط و العلّة فی حکم العقل بوجوب الاحتیاط فی جمیع موارد حکمه- من غیر فرق بین التعبدیّات و التوصّلیات- هو لزوم دفع الضّرر المحتمل، و مقتضی ما بنیت علیه الأمر فی باب الاحتیاط اعتبار القصد بإتیان جمیع المحتملات فی صحّة المأتی به أوّلا؛ نظرا إلی عدم تحقق امتثال الأمر المحقّق إلّا علی وجه المذکور هو القطع بترک الواجب و العلم بالعصیان مع القصد علی الاقتصار بفعل بعض المحتملات سواء کان الواجب ما قصد إتیانه، أو غیره؛ لأن المفروض بطلان المأتیّ به علی تقدیر کونه واجبا فی نفس الأمر؛ لعدم تحقّق الامتثال بالفرض، و إن کان آتیا بذات الواجب فیلزم العلم بالتضرّر علی تقدیر ترک البعض، کما یلزم علی تقدیر ترک الکلّ، فیکون مناط حکم العقل بوجوب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۸

الاحتیاط فی العبادات مغایرا لمناط حکمه بوجوبه فی التوصّلیّات، و هو کما تری.

قلت: الحاصل من الإتیان بکل محتمل فی مفروض البحث مع القصد المزبور لیس إلّا رفع العقاب المحتمل فی ترکه من حیث احتمال کونه واجبا واقعیّا، فإذا کان من قصده الإتیان بجمیع المحتملات عند فعل البعض فلا یحصل بعد فعله بالقصد المذکور ما لم ینکشف الحال، إلّا دفع العقاب المحتمل علی تقدیر کونه واجبا، لا القطع بعدم العقاب؛ ضرورة منافاته مع فرض تردّد الواجب، ففعل البعض مع القصد المزبور لا یترتّب علیه إلّا دفع العقاب المحتمل. نعم، فعله لا بالقصد المذکور کترکه رأسا لا یترتّب علیه إلّا الوقوع فی محتمل الضّرر إذا لوحظ مجرّدا عن ترک غیره.

نعم، یترتّب علیه الوقوع فی مقطوع الضّرر إذا لوحظ مع ترک غیره لا مع مجرّد عدم العزم علی فعل غیره، غایة ما هناک: فی العبادات المردّدة بین المتباینین عدم إمکان دفع الضّرر المحتمل فی ترک البعض إلّا بإتیانه علی الوجه الذی ذکرنا. و أین هذا من تغیّر عنوان حکم العقل بوجوب الاحتیاط بحسب موارده و کونه دفع الضّرر المقطوع فی العبادات المردّدة و الضّرر المحتمل فی التوصّلیّات المردّدة؟

هذا ما أدّی إلیه النظر عاجلا و علیک بالتأمّل التام فی المقام و إن کان أمره واضحا عند الأعلام.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۵۹

التنبیه الثالث: وجوب کل من المحتملات عقلی لا شرعی

(۱۵۱) قوله: (الثالث: الظاهر أن وجوب کل من المحتملات عقلی ... إلی آخره). (ج ۲/ ۳۰۵)

أقول: المراد من کون وجوب کل من المحتملات عقلیّا: کونه إرشادیّا محضا لا یترتب علی موافقته من حیث هی و لا علی مخالفته کذلک أثر أصلا، کما هو شأن الطلب الإرشادی فی جمیع موارده، و قد تقدّم القول فی ذلک مرارا، و إن الطلب العقلی لا یکون إلّا إرشادیّا محضا من غیر فرق بین إلزامیّاته و غیرها؛ ضرورة عدم مولویّة للعقل حتی یصحّ صدور الطلب المولویّ منه.

نعم، المستكشف منه بقاعدة التلازم- فی غیر حكمه فی باب الإطاعة و المعصیة الحقیقیّین، أو الحكمیّین-: الطلب المولوی من الشارع، و إن كان له جهة إرشاد إلی إدراك المصلحة و المفسدة علی مذهب العدلیّة، و لو بملاحظة وجود اللطف فی صدور الطلب المولوی من الشارع و إخباره استحقاق الثواب و العقاب علی مخالفة الأوامر و النواهی كلیّة و إطاعتهما.

و لمّا كان المستظهر ممّا ورد فی الشرعیّات فی باب الاحتیاط كونها مؤكّدة لحكم العقل به، بل فی بعضها التصریح بما یستفاد منه ذلك، فلا محالة یحكم بكون

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۰

الطلب الشرعی الوارد فی باب الاحتیاط إرشادیّا محضا كالطلب العقلی و إن فرض إمكان تعلّق الطلب المولویّ به من الشارع ظاهرا، كما یتصوّر ذلك بالنسبة إلی سائر الأحكام الظاهریّة كالطرق الشرعیّة و الاستصحاب.

و من هنا ساق قوله: (و أمّا إثبات وجوب التكرار شرعا فیما نحن فیه بالاستصحاب ... إلی آخره)[۴۶۹] فإنه مبنیّ علی كون الطلب المستفاد من أخبار الاستصحاب مولویّا یعاقب علی مخالفته، و إن كان فیه كلام منه قدّس سرّه و منا- ستقف علیه فی خاتمة هذا الجزء من «الكتاب»- و أمّا عدم جریان الاستصحاب فی مفروض البحث فقد أسمعناك شرح القول فیه فی مطاوی كلماتنا فراجع.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۱

التنبیه الرابع: لو انكشفت مطابقة المأتیّ به للواقع قبل فعل الباقی

(۱۵۲) قوله: (الرابع: لو انكشف ... إلی آخره). (ج ۲/ ۳۰۷)

أقول: إذا كان المأتی به أوّلا- من المحتملات فی علم الله تعالی واجبا كان الإتیان به إذا كان من قصده و عزمه الإتیان بباقی المحتملات عند إتیانه موجبا للامتثال و مسقطا للأمر المتعلّق به فی نفس الأمر، سواء انكشف الحال للمكلّف بعد إتیانه أو لا، و سواء أتی بعده علی التقدیر الثانی بباقی المحتملات أو لا؛ ضرورة كون إتیان الواقع علی الوجه المذكور جامعا لجمیع ما یعتبر فیه، فیكون مجزیا فی حكم العقل و لا یعقل مدخلیّة الإتیان بباقی المحتملات فی تحقّق الامتثال.

غایة الأمر: كونه متجرّیا علی تقدیر تركه الإتیان بباقی المحتملات بعد فعله فی صورة عدم الانكشاف، و هذا لا دخل له بتحقّق الامتثال واقعا بالنسبة إلی الأمر الواقعی و سقوطه؛ لأنّ تحقق التجرّی من لوازم احتمال بقاء الأمر لا من لوازم بقائه الواقعی الانكشاف فی «الكتاب» إنّما اعتبر الحكم بالسقوط جزما لا لأصل السقوط النفس الأمری، و إن كان ربّما یتوهّم فی بادیء النظر اعتباره فی أصل السقوط؛ نظرا إلی التعلیل بقوله: (إذ لا فرق بین أن یكون الجزم بالعمل ... الی آخره)[۴۷۰].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۲

التنبیه الخامس: لو كانت محتملات الواجب غیر محصورة

اشارة

(۱۵۳) قوله: (الخامس: لو فرض محتملات الواجب غیر محصورة ... إلی آخره). (ج ۲/ ۳۰۸)

هل یفرّق بین الشبهة غیر المحصورة فی المقام و بینها فی التحریمیة أم لا؟

أقول: لا- فرق مع عدم حصر الشبهة فی مفروض البحث بین كون التردّد فی الواجب من جهة شرطه، أو ذاته، إلّا علی تقدیر القول بتجویز المخالفة القطعیّة مع عدم حصر الشبهة مطلقا حتی فی المقام؛ فإنه علی هذا القول و إن كان فاسدا عندنا فی الشبهة التحریمیّة فضلا عن المقام- علی ما عرفت شرح القول فیه- لا- یجوز ترك الواجب المعلوم إجمالا- رأسا فیما كان التردّد فیه من جهة شرطه

جزما[۴۷۱]،

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۳

و أمّا إذا کان التردّد من جهة ذاته، فهل یفرّق بینه و بین الشبهة التحریمیّة علی القول بجواز المخالفة القطعیّة فیها أم لا؟

صریح شیخنا الأستاذ العلّامة فی «الکتاب» الفرق؛ من حیث إن الترک لیس أمرا تدریجیّا کالفعل حتی یعلم بالمخالفة بعد إتیان جمیعها، بل هو أمر دفعیّ، فیعلم بکونه مخالفة تفصیلیّة للخطاب الإجمالی، فالعلم الإجمالی فی المقام یتولّد منه العلم التفصیلی بکون القعود و السکون عن تمام الأطراف حراما تفصیلا، لا من حیث کونه ترکا للواجب علی کل تقدیر و إن لم یعلم التقدیر تفصیلا و ما یضاف إلیه.

و لکن قد یناقش فیه: بأن حرمة الترک فی الواجب لیس إنشاء و خطابا إلزامیّا بنفسه غیر وجوب الفعل بحیث یکون هناک خطابان من الشارع، أحدهما:

تعلّق بالفعل. و الثانی: تعلّق بالترک، بل هو عین وجوب الفعل معنی و إن اختلفا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۴

تعبیرا. و مثله الخطاب التحریمی المتعلّق بالفعل؛ فإنه عین الأمر بترکه بالمعنی الذی عرفت، فإذا قلنا بعدم تأثیر العلم الإجمالی فی الشبهة الغیر المحصورة حتی فی المقام فلیس فی ترک الکلّ مخالفة لخطاب منجّز من الشارع فتأمل هذا.

و أما حکم المسألة و إلحاقها بالشبهة الغیر المحصورة التحریمیّة و عدمه فتفصیل القول فیه أنّک قد عرفت ثمّة: أنّ مقتضی القاعدة تنجّز الخطاب بالعلم الإجمالی فیما کان أطرافه محلّا للابتلاء دفعة مطلقا من غیر فرق بین الشبهة المحصورة و غیرها، فیجب الاحتیاط فی کلتا الشبهتین، لکن ظاهرهم الإجماع علی عدم وجوب الاحتیاط و الموافقة القطعیّة فی الشبهة الغیر المحصورة. و قد نقل غیر واحد الإجماع علی ذلک، و إن استدل له فی کلمات الأکثر بما دل علی نفی الحرج و غیره ممّا عرفت الإشارة إلیه و إلی ضعفه، و إن العمدة الإجماعات المنقولة المستفیضة المعتضدة بالشهرة المحقّقة الغیر المانعة من الحکم بوجوب الموافقة الاحتمالیّة هذا فی الشبهة التحریمیّة.

و أمّا المقام فالکلام فیه قد یقع فیما یلزم الحرج من الاحتیاط فیه، و قد یقع فیما لا یلزم منه ذلک.

أما الموضع الأول: فلا إشکال، بل لا خلاف فی عدم وجوب الموافقة القطعیّة و الاحتیاط الکلی فیه، لورود دلیل نفی الحرج علی حکم العقل بوجوب الاحتیاط المبنی علی لزوم دفع العقاب المحتمل فلو کان هناک دلیل علی وجوبه شرعا ظاهرا من غیر ابتنائه علی دفع التهلکة المحتملة فالدلیل المذکور حاکم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۵

علیه قطعا. فهل یقتصر علی ترک ما یندفع به الحرج من المحتملات فیأتی بالباقی، أو یقتصر فی الإتیان بواحد من المحتملات و یترک الباقی الزائد علی ما یندفع به الحرج؟ وجهان:

أوجههما: الأوّل؛ لعدم الدلیل علی الخروج عن مقتضی قاعدة الاحتیاط اللازم فی غیر ما یندفع به الحرج، بعد ظهور کلماتهم فی عنوان الشبهة الغیر المحصورة فی التحریمیّة علی تقدیر تسلیم مساعدتها علی الوجه الثانی فی تلک الشبهة.

و أمّا ما أفاده فی «الکتاب» وجها للثانی، بقوله: (من أن التکلیف بإتیان الواقع ساقط ... الی آخره)[۴۷۲].

فمردود بالمنع من سقوط التکلیف بالواقع رأسا، و إنّما الساقط لزوم الاحتیاط بالنسبة إلی ما یترکه دفعا للحرج. و أمّا بالنسبة إلی باقی المحتملات فالعلّة فی وجوب الإتیان به من أوّل الأمر و هو لزوم دفع العقاب المحتمل فی ترکه موجودة، فلا مقتضی لتجویز ترکه أصلا.

و من هنا ذکرنا فی الجزء الأول من التعلیقة تبعا لشیخنا الأستاذ العلّامة: إن مقتضی دلیل الانسداد و نتیجته التبعیض فی الاحتیاط لا

حجیّة الظنّ مطلقا. و قد أسمعناک شرح القول فی فساد الوجه المذکور فی الجزء الأول:

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۶

نقضا: بجمیع موارد الطرق الشرعیّة؛ حیث إن التکلیف بالواقع لو کان باقیا فیها، فکیف یکتفی فی امتثاله بما یحتمل خطأه و إن لم یکن باقیا، فکیف یکلّف بالعمل بما هو طریق إلیه؟

و حلّا: بما عرفت حاصله هنا: من أن التکلیف المتعقّب باستحقاق العقاب ساقط عن الواقع علی بعض التقادیر لا- مطلقا، و لا یلزم السقوط فی الجملة السقوط رأسا کما هو ظاهر.

و أمّا الموضع الثانی: فلا إشکال فی أن مقتضی القاعدة فیه: الاحتیاط الکلی و الموافقة القطعیّة بعد عدم ظهور کلماتهم فی الشبهة الغیر المحصورة فی التعمیم و إن کان محتملا؛ ضرورة عدم التفات العقل باحتمال قناعة الشارع ببعض المحتملات الباقی معه احتمال الضّرر فی الترک.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۷

(۱۵۴) قوله: (و هذا الحکم مطّرد فی کل مورد وجد المانع ... إلی آخره)[۴۷۳]. (ج ۲/ ۳۰۹)

إشارة الی حکم طروّ المانع قبل العلم الإجمالی و معه و بعده

أقول: قد عرفت شرح القول فی طروّ المانع بقسمیه فی الشبهة الموضوعیّة التحریمیّة منّا و من شیخنا، و أن طروّ المانع عن الاحتیاط بالنسبة إلی غیر المعیّن من المحتملات لا- یمنع من تنجّز الخطاب مطلقا و إن کان عروضه قبل العلم الإجمالی. و عن المعیّن یمنع من تنجّز الخطاب بالنسبة إلی المعلوم الإجمالی إذا

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۸

کان الطروّ قبل العلم أو معه، و لا یمنع إذا کان بعده، و حکم طروّه فی الشبهة الوجوبیّة حکمه فی الشبهة التحریمیّة من غیر فرق بینهما أصلا، بل الأمر کذلک بالنسبة إلی الشبهة الحکمیّة أیضا من غیر فرق بین التحریمیّة و الوجوبیّة.

فما عن المشهور فی «الکتاب» و إن لم نتحقّقه من إطلاق القول بوجوب الاحتیاط فیما طرأ المانع عن المعین لا وجه له، کالإشکال فیه عن شیخنا، إلّا أن یحمل کلامهم علی طروّ المانع بعد العلم الإجمالی.

و علیه: لا إشکال فیه أصلا، فالإشکال متوجّه علی إشکال شیخنا علی کل تقدیر.

و مما ذکر یظهر: الإشکال فیما وجّه به الإشکال فی قول المشهور بقوله:

(من عدم العلم بوجود الواجب بین الباقی و الأصل البراءة)[۴۷۴]؛ حیث إنّ عدم العلم بالوجود إذا کان المانع مسبوقا بالعلم الإجمالی لا یقدح فی تنجّز الخطاب بالنسبة إلی الباقی سیّما علی ما أفاده شیخنا فی الشبهة التحریمیّة و بنی علیه الأمر:

من رجوع إذن الشارع بعد العلم إلی جعل البدل عن المعلوم مطلقا و عدم جوازه بدون ذلک.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۶۹

التنبیه السادس: هل یشترط فی الإمتثال الإجمالی عدم التمکّن من الإمتثال التفصیلی؟

(۱۵۵) قوله: (و یتفرّع علی ذلک أنه لو قدر ... إلی آخره). (ج ۲/ ۳۱۰)

أقول: أمّا الکلام فی أصل المسألة فقد تقدّم شرحه فی الجزء الأول عند التکلّم فی فروع العلم و لعلّنا نتکلم فیه بعض الکلام فی خاتمة هذا الجزء اقتداء.

لکن نقل القولین فی «الکتاب» فی المقام و نسبة عدم الجواز إلی الأکثر مع استظهاره الاتّفاق علی عدم الجواز فی الجزء الأوّل من

«الکتاب» فیما یتوقّف الاحتیاط علی التکرار ربّما لا یجامعان سیّما مع تعلیله عدم الجواز عندهم فی المقام بوجوب اقتران الواجب بوجه الأمر. و إن قیل- فی توجیه الکلامین-: أن کلامه هناک فی الشبهة الحکمیّة و فی المقام فی الشبهة الموضوعیّة، لکنّه کما تری.

و أمّا التفریع المذکور فقد یناقش فیه: بأن تقدیم الامتثال التفصیلی علی الإجمالی إذا کان من جهة اعتبار قصد الوجه فی العبادة- علی ما علّل به فی المقام- فلا یقتضی ذلک تقدیمه علیه، إلّا فیما یمکن من قصد الوجه التفصیلی مع إلقاء الإجمالی، لا فیما لا یمکن منه مع إلقائه. و المفروض: أن تحصیل العلم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۰

التفصیلی من بعض الجهات المعتبر فی الواجب مع عدم التمکّن من بعضها الآخر لا یوجب التمکّن من قصد الوجه لفرض بقاء تردّد الواجب، فلا مقتضی لإلقاء الإجمالی.

نعم، لو استند فی التقدیم إلی بناء العقلاء علی التقدیم، أو إلی نقل الإجماع المعتضد باستظهاره، و الشهرة المحققة، أو غیرهما من الوجوه المتقدّمة فی الجزء الأول من «الکتاب» کان للتفریع المذکور وجه.

***

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۱

التنبیه السابع [حکم ما لو کان الواجب المردّد أمرین مترتّبین شرعا]:

اشارة

(۱۵۶) قوله: (السابع: لو کان الواجب المشتبه أمرین مترتبین شرعا ...

إلی آخره). (ج ۲/ ۳۱۲)

حکم ما لو کان الواجب المردّد أمرین مترتّبین شرعا

أقول: شرح القول فیما أفاده یقتضی التکلّم فی مواضع:

أحدها: فی أنه هل یجوز أن یوقع المکلّف بعض محتملات أحد الواجبین المترتّبین عقیب بعض محتملات الأخر المتقدّم علیه رتبته ۴۷۵] مع اتّحاد البعضین سنخا- کأن صلّی العصر القصری عقیب الظهر القصری فیما دار الأمر بین القصر و التمام، أو صلّی العصر إلی الجهة التی صلّی الظهر إلیها عند اشتباه القبلة و هکذا-؟

ثانیها: الصورة بحالها مع اختلافهما سنخا کأن صلّی الظهر قصرا و صلّی العصر تماما عقیبه فی الدوران من جهة الذات، أو صلّی العصر إلی غیر الجهة التی صلّی الظهر إلیها فی الدوران من جهة الشرط و هکذا.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۲

ثالثها: فی أنه هل یجوز إیقاع جمیع محتملات الواجب اللاحق المتأخر عقیب بعض محتملات الواجب المتقدّم- کأن صلّی العصر قصرا و تماما عقیب الظهر القصری مثلا-؟.

و الإقدام بإتیان محتملات اللاحق قبل الفراغ عن محتملات الواجب المتقدّم لا یخلو عن الصور المذکورة، و الکلام فی کل موضع و صورة قد یقع: فیما کان الإتیان بما ذکر من الوجه و العنوان فی الوقت المشترک، و قد یقع: فیما کان الإتیان به فی الوقت المختصّ. فالکلام فی کل موضع یقع فی مقامین.

ثمّ إنّ الکلام فی غیر الموضع الثالث مبنیّ علی تقدیم الامتثال التفصیلی مطلقا مع الإمکان و لو من بعض الجهات علی الامتثال الإجمالی، و إلّا فلا إشکال فی الحکم بالصحّة فیه أصلا.

فی بیان حکم المواضع الثلاث و تحقیق القول فیها

أمّا الکلام فی المقام الأوّل من الموضع الأول: فتحقیق القول فیه مبنیّ علی ملاحظة ما دلّ علی لزوم مراعاة الامتثال التفصیلی و تقدیمه علی الامتثال الإجمالی، و فهم مقدار مدلوله و عنوان لزومه، و إن کان مفاده لزوم تقدیمه؛ من حیث إن ترکه موجب للتردّد فی الواجب، فیکون المطلوب الأصلی حقیقة عند الإمکان إزالة التحیّر و التردّد فی الواجب، و إنّما وجب تحصیل العلم التفصیلی توصّلا إلیه، فلا إشکال فی الجواز فی المقام.

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۳

ضرورة عدم تفاوت الحال فی التردّد الحاصل للواجب فی مفروض البحث بین أن یأتی بمحتملات الواجبین علی الوجه المفروض، أو یأتی بمحتملات اللاحق بعد الفراغ عن تمام محتملات السابق؛ فإن کیفیّة الإتیان بمحتملات الواجبین علی الوجهین لا یوجب زیادة الاحتمال و التردّد؛ فإن الإتیان بالقصر المقصورة عقیب الظهر المقصورة مثلا لا یوجب تردّدا زائدا علی التردّد الحاصل فی الواجب من جهة القصر و الإتمام؛ فإن القصر المقصورة إن کانت واجبة فی الواقع کانت واجدة لشرطها و هو الترتّب علی الظهر، و إن لم یکن واجبة و کانت مخالفة للواقع کان تحصیل الترتّب بینها و بین الظهر الواقعی لغوا؛ ضرورة اعتبار الترتّب بین الواجبین بحسب الواقع لا مطلقا.

فإن قلت: مقتضی أصالة بقاء الاشتغال بالواجب الواقعی و عدم الإتیان بالظهر عدم مشروعیّة الدخول فی محتملات العصر؛ لأنه مقتضی ترتّبها علی الظهر مع ثبوت عدم الإتیان بها فی حکم الشارع بمقتضی الاستصحاب.

قلت: المصحّح للإتیان بمحتمل العصر فی الفرض هو مجرّد احتمال تعلّق الأمر به علی تقدیر صحّة ما أتی به من محتمل الواجب المقدّم بحسب الرتبة مع العلم بأصل الأمر بالعصر، کما هو المصحّح حقیقة لإتیان محتمل الظهر؛ فإنه لا مصحّح له إلّا ما ذکرنا مع عدم العلم بتعلّق الأمر به، بل الأصل المذکور علی تقدیر جریانه جار بالنسبة إلیه أیضا.

و من هنا حکم فی «الکتاب» باشتراکهما من جمیع الجهات، و المفروض حصول الشرط و هو الترتّب علی الظهر الواقعی علی تقدیر المطابقة، و لو لا کفایته

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۴

لما صحّ الإتیان بمحتمل الظهر أیضا. و استصحاب الاشتغال و عدم الإتیان بالظهر علی تقدیر جریانه لا یمنع من الإتیان بمحتمل العصر فی مفروض البحث؛ لأن منعه إنّما هو من حیث عدم حصول الترتیب بین الواجبین و المفروض حصوله قطعا علی تقدیر الأمر.

نعم، قد یقال: باقتضائه المنع فیما أقدم علی الإتیان بمحتمل العصر علی غیر الوجه المبحوث عنه من الوجهین الأخیرین و إن کان فاسدا أیضا؛ حیث إن المانع فی الموضع الثانی علی ما ستقف علیه العلم بعدم تعلّق الأمر بما یأتی به من محتمل العصر و فی الثالث الشک فی حصول الترتیب و عدم العلم به فلا أثر للمستصحب المشکوک لما عرفت من استناد المنع إلی نفس الشکّ.

و ممّا ذکرنا یظهر: تطرّق المناقشة إلی ما أفاده فی «الکتاب» بقوله: (لأن المترتّب علی بقاء الاشتغال و عدم فعل الواجب ... الی آخره)[۴۷۶] فإنه ربّما یستظهر منه: تسلیم الرجوع إلی الاستصحاب فی غیر المقام من الموضعین الأخیرین، و إن کان مفاده لزوم تحصیل العلم من الجهة الممکنة من حیث توقّف حصول الإطاعة علیه، من غیر مدخلیّة کون ترکه موجبا لزیادة التردّد و الإخلال بوجه العمل و نحو ذلک، فیجب إحراز کل خصوصیّة أمکن إحرازها بالعلم التفصیلی، فلا إشکال فی الحکم بعدم الجواز فی مفروض البحث؛ حیث إنه یمکن للمکلّف تحصیل العلم التفصیلی بکون العصر مترتّبا علی الظهر بإتیان تمام محتملات الظهر قبل الإقدام

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۵

بفعل العصر. و هو الوجه عند من ذهب إلی عدم الجواز فی الفرض ممن أشار إلیهم فی «الکتاب»، و إن کان الأقوی وفاقا لجمع: الجواز؛ نظرا إلی ما عرفت فی وجهه.

هذا بعض الکلام فی الوقت المشترک.

و أمّا الوقت المختصّ الذی هو المقام الثانی، فملخّص القول فیه: أنه قد یقال فیه بعدم الجواز، و إن قیل به فی الوقت المشترک؛ نظرا إلی عدم العلم بأصل الأمر بالواجب اللاحق بمجرّد الإتیان ببعض محتملات الواجب السابق، بل الأصل عدم الأمر به. فکیف یقدم علی الإتیان بما یتوقّف صحّته علی قصد التقرّب المتوقّف علی العلم بالأمر تفصیلا أو إجمالا؟ و إن هو إلّا مثل الإقدام بالصلاة مع احتمال دخول الوقت؛ فإنه لا یتوهّم جوازه.

فإن شئت قلت: إن الاحتیاط و الإتیان بالمحتملین، أو المحتملات فی مفروض البحث و أمثاله مما یجب فیه الاحتیاط إنّما هو من جهة المقدّمة العلمیّة لامتثال الخطاب المعلوم بالإجمال المنجّز المتوجّه إلی المکلّف. و الإتیان ببعض محتملات الواجب المقدّم فی الوقت المختصّ لا یحصل معه العلم بتوجّه الخطاب بالواجب المتأخّر، فکیف یجوز الإتیان ببعض محتملاته من باب المقدّمة العلمیّة لامتثال خطابه الغیر المعلوم؟ هذا.

و ناقشه فی «الکتاب» بما زیّف به الأصل فی الوقت المشترک: من أن الإتیان ببعض محتملات المتأخّر المتّحد سنخا مع ما أتی به من محتملات المتقدّم لا یمنعه الأصل المذکور؛ لأن مصحّحه احتمال الأمر مع اجتماع الشرائط علی تقدیر وجود الأمر؛ فإن المکلّف إذا أتی بکل محتمل من محتملات اللّاحق عقیب

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۶

کل محتمل من محتملات السابق فی الفرض، یعلم بأنه امتثال الأمرین. و الأصل المذکور لا یمنع من ذلک، و إلّا کفی الشکّ فی المنع عنه من دون جریان الأصل و إنّما یمنع من الإتیان بغیر الوجه المبحوث عنه من الوجهین الأخیرین.

فإن شئت قلت: إن الاحتیاط لإحراز الواقع علی کل تقدیر لا یمنع منه أصالة عدم الأمر، و قیاس المقام بالشکّ فی دخول الوقت قیاس مع الفارق کما هو ظاهر، هذا حاصل ما یستفاد مما أفاده فی «الکتاب»[۴۷۷].

نهضت ترجمه
Translation Movement

و لکن التحقیق أن یقال:

إنه إن قلنا: بأن الوقت المختصّ فی حق المکلّف فی مفروض البحث هو مضیّ مقدار زمان إتیانه بجمیع المحتملات- کما ربّما یتوهّم من قولهم باختلاف الوقت المختصّ باختلاف حالات المکلف الموجبة لاختلاف المکلّف به فی حقّه کالحضر، و السفر، و الصحة، و المرض بتوهّم: شموله للحالات الموجبة لاختلاف المکلّف به فی مرحلة الظاهر کما ذهب إلیه بعض الأصحاب- فلا إشکال فی الحکم بعدم جواز شروعه فی محتملات اللاحق قبل الفراغ عن محتملات السابق، لعدم الأمر قطعا باللّاحق علی هذا التقدیر.

و إن قلنا: بأن المراد من الحالة الموجبة لاختلاف المکلّف به غیر ما یوجبه من جهة الشکّ و التردّد فی الواجب ذاتا، أو شرطا کما هو الظاهر من کلماتهم عند التأمّل، فلا إشکال فی تحقق الأمر بعد الإتیان ببعض محتملات الواجب المقدم فی

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۷

مفروض البحث فی أکثر الصور مما کان التردّد من جهة الشرط، أو الذات؛ فإنه إذا صلّی الظهر إلی بعض الجهات، أو فی أحد الثوبین مثلا، أو صلّی الظهر تماما عند الدّوران بین القصر و التمام دخل الوقت المشترک قطعا و تعلّق الأمر بالعصر یقینا، و هکذا الأمر فی الدوران بین الجمعة و الظهر إذا قدّم الظهر و هکذا.

نعم، فی بعض الصور لا یعلم بدخول الوقت و تعلّق الأمر، کما إذا قدّم العصر أو الجمعة فی المثالین لاحتمال کون الواجب الأکثر کمّا. و یمکن تنزیل ما أفاده فی «الکتاب» علی هذا الفرض.

و یتوجّه علیه: ما ذکره مضافا إلی ما أشرنا إلیه: من أن جواز الدخول فی محتملات الواجب لو کان مشروطا بالعلم بالأمر کان مجرّد الشک مانعا. و إن لم یکن مشروطا- علی ما أفاده شیخنا- لم یکن معنی لجریان الأصل أیضا، فهو ساقط علی کل تقدیر. هذا ملخص الکلام فی الموضع الأول.

و أمّا الموضع الثانی: فلا إشکال فی عدم الجواز فیه حتی فی الوقت المشترک للعلم بعدم تعلّق الأمر بالمأتی به و فساده تفصیلا لا من جهة الشکّ، أو جریان الأصل. و منه ینقدح: طروّ المناقشة إلی ما أفاده فی «الکتاب» بقوله- فی منع جریان الأصل فی الموضع الأوّل-: (و یمکن أن یقال: إن أصالة عدم الأمر إنّما تقتضی عدم مشروعیّة الدخول ... إلی آخره)[۴۷۸] فإنه کما تری، صریح فی جریان الأصل فی محل البحث و کون المنع مستندا إلیه کما أشرنا إلیه سابقا. اللهم

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۸

إلّا أن یحمل علی التنزّل و المماشاة.

و أمّا الموضع الثالث: فلا إشکال فی عدم الجواز فیه أیضا حتی فی الوقت المشترک من جهة الشکّ فی حصول الشرط الواجب و هو الترتیب مع الإتیان علی هذا الوجه، فیستقل العقل فی الحکم بعدم الجواز من هذه الجهة، و إن کان الأمر محتملا. و کذا حصول الترتیب؛ إذ احتمال الأمر إنّما یجدی فیما تحقّق شرط الواجب مع مراعاته کما فی الموضع الأول، لا فیما لم یعلم مع مراعاته بتحقّق الشرط.

و ممّا ذکرنا یظهر: أنه لا- مجری للأصل فی محل البحث حیث إن المنع فیه مستند إلی نفس الشکّ فیتوجه المناقشة کما أشرنا إلیه سابقا إلی ما أفاده بقوله:

(و لذا لا یجوز الإتیان بجمیع محتملات العصر)[۴۷۹] اللّهم إلّا أن یحمل علی المماشاة و التسلیم. هذا ما أدّی إلیه النّظر فی حکم المواضع عاجلا و علیک بالتأمّل فیه و عدم المبادرة إلی ردّه و الله العالم و هو العاصم ۴۸۰].

بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۷۹

الفهرس التفصیلی

نهضت ترجمه
Translation Movement
IPS

العناوین المطروحة فی هذا المجلّد ۵
التنبیه الأول: من تنبیهات الشبهة التحریمیة ۹
المحقّق لم یتعرّض لأصالة البراءة هنا فضلا عن التفصیل المنسوب إلیه ۱۲
الکلام فی حسن الاحتیاط ۱۹
فی بیان ان أوامر الاحتیاط إرشادیة أو مولویّة ۲۰
الحکم العقلی الإرشادی ملازم للأمر المولوی الشرعی فی مورد القابل ۲۴
التنبیه الخامس: فی بیان أصالة الإباحة ۳۵
فی بیان حصر المحلّلات فی الطیّبات ۳۸
فی دوران الأمر بین الحرمة و غیر الوجوب من جهة إجمال النّص ۴۱
أخصّیّة الرّوایة من أخبار التخییر ۴۴
الکلام فی توافق الأخباری مع المجتهد فی الشبهة الموضوعیة ۴۷
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۰
إشارة إلی الایرادات الواردة علی کلام المعاصر ۵۲

المناقشة فی النقض المذکور ۵۸
عدم جریان مناط قاعدة الإشتغال فی المقام ۶۱
وجوه الجواب عن السؤال الأول ۶۴
فی الزام العقل بدفع الضّرر المشکوک فیه ۶۷
التنبیه الأوّل ۷۳
الشبهة الموضوعیّة و محلّ الکلام فیها ۷۳
فی رد کلام صاحب المدارک ۷۵
التنبیه الثانی ۷۸
فی ان الأئمة صلوات اللّه علیهم عالمون بما کان و ما یکون و ما هو کائن ۸۴
التنبیه الثالث ۸۸
التنبیه الرابع: عدم اختصاص الإباحة بالعاجز عن الإستعلام ۹۰
المطلب الثانی: الشبهة الوجوبیّة و فیه مسائل: ۹۳
الأبحاث المطروحة فی هذا الفصل ۹۳
التنبیه الثانی: رجحان الإحتیاط و ترتّب الثواب علیه ۱۰۰
فی ان ما ذکر مستلزم للدور و جوابه النّقضی و الحلّی ۱۰۵
وجوه دفع المناقشة المزبورة ۱۰۹
الکلام فی قاعدة التسامح فی أدلة السنن ۱۱۵
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۱
الأخبار الواردة فی المقام ۱۱۶
أدلة المثبتین لإستحباب الفعل و ما فیها ۱۲۰
المسألة أصولیّة ۱۲۶
مناقشة مختار المشهور فی تقریب دلالة الأخبار المزبورة ۱۳۳
تنبیهات متعلّقة بقاعدة التسامح ۱۴۱
* التنبیه الثالث: اختصاص أدلّة البراءة بالشک فی الوجوب التعیینی ۱۶۳
* المسألة الثانیة: الشبهة الوجوبیّة من جهة إجمال النّص ۱۷۷
* المسألة الثالثة: الشبهة الوجوبیّة من جهة تعارض النصّین ۱۸۰
فی ان الإرجاع إلی الحکم الظاهری خلاف منصب الإمامة ۱۸۴
* المسألة الرابعة: الشبهة الوجوبیّة من جهة إشتباه الموضوع ۱۸۸
حکم الشبهة الموضوعیّة الوجوبیّة ۱۸۸
وجوه وجوب الإحتیاط بالإتیان بالأکثر ۱۹۳
وجوه المناقشة فی تقریب جریان قاعدة الإشتغال ۱۹۶
أصالة التخییر ۲۰۳
* المسألة الأولی: ۲۰۷

نهضت ترجمه
Translation Movement .INS

دوران الأمر بین المحذورین من جهة فقدان النص ۲۱۰
حال الأصول الثلاثة و بیان مجاریها فی صور الدوران و الشک ۲۱۰
الحق عدم جریان أصالة الإباحة هنا ۲۲۲
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۲
دلیل القول بالتّخییر فی المقام ۲۲۵
وجوه القول بلزوم الأخذ بالتحریم ۲۲۶
فی ان التخییر- علی القول به- بدویّ أو استمراری؟ ۲۳۳
* المسألة الثالثة: دوران الأمر بین المحذورین من جهة تعارض النصّین ۲۳۵
* المسألة الرابعة: الدوران بین المحذورین من جهة اشتباه الموضوع ۲۳۷
أصالة الإشتغال ۲۴۵
* الموضع الثانی من المقام الأول: «الشک فی المکلّف به» ۲۴۷
* المطلب الأوّل: اشتباه الحرام بغیر الواجب ۲۴۷
الأبحاث المطروحة فی هذا الفصل ۲۴۷
فی الشک فی المکلّف به بعد العلم بالتکلیف و بیان أقسامه ۲۵۱
المقام الأوّل: فی الشبهة المحصورة ۲۵۴
* المقام الأوّل: عدم جواز ارتکاب جمیع المشتبهات ۲۵۴
لا فرق بین الإذن فی الإرتکاب الفعلی و التدریجی ۲۷۱
لا فرق بین الخطاب الواحد و المردّد بین العنوانین ۲۸۲
* المقام الثانی: وجوب اجتناب جمیع المشتبهات ۲۸۴
إثبات الملازمة بین حرمة المخالفة القطعیّة و وجوب الموافقة القطعیّة ۲۸۵
نقل کلام الفاضل النّراقی ۲۹۳
استقلال العقل بوجوب الموافقة القطعیّة بعد ثبوت الإشتغال ۲۹۶
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۳
تقریب الاستدلال بالخبر الواحد فی الشبهة المحصورة ۳۰۱
تقریب الجواب عن الخبر المتقدّم ۳۰۲
مناقشات أخری علی التقریب المذکور ۳۰۶
فیما یرد علی الشیخ من إشکالات إذا کان یقصد من الخبر، الجنس ۳۱۲
الإشکالات الواردة علی الاستدلال بحدیث التثلیث ۳۱۵
جملة من الأخبار الدالة علی وجوب الإجتناب عن المشتبهین فی الشبهة المحصورة ۳۲۰
تنبیهات الشبهة المحصورة ۳۲۹
* التنبیه الأوّل: «لا فرق بین کون المشتبهین مندرجین تحت حقیقة واحدة و غیره» ۳۳۱
* التنبیه الثانی: هل تختص المؤاخذة بصورة الوقوع فی الحرام أم لا؟ ۳۳۹
کیفیّة حکم العقل بوجوب دفع الضّرر الدنیوی و الأخروی ۳۴۴

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

فی جواز الرجوع إلی أصالة الإباحة عند الشک فی الضرر الدنیوی ۳۴۹
الاعتراض المتوجّه علی التحقیق المذکور و الجواب عنه ۳۵۲
* التنبیه الثالث: فی أن وجوب الإجتناب فی الشبهة المحصورة موقوف علی تنجیز التکلیف ۳۵۴
الأمور التی لا یتنجّز فیها العلم الإجمالی ۳۵۶
الموارد التی لا یجب الإجتناب فیها و لو کانت محصورة ۳۶۳
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۴
* التنبیه الرابع: الثابت فی المشتبهین خصوص وجوب الاجتناب ۳۷۵
حکم ملاقی الشبهة المحصورة ۳۷۹
الإستدلال علی الملازمة بوجهین و الجواب عنهما ۳۸۰
فی ذکر المسلکین الآخرین لوجوب الإجتناب عن الملاقی ۳۹۲
* التنبیه الخامس: لو اضطرّ إلی إرتکاب بعض الأطراف ۴۱۴
وجوب الإحتیاط الکلّی فی الشبهة المحصورة و الجواب عنها ۴۱۸
مقتضی القاعدة عند الإنسداد ۴۲۳
الإشکال الوارد علی القائلین بحجیّة مطلق الظّن ۴۲۷
* التنبیه السادس: لو کانت المشتبهات ممّا توجد تدریجا ۴۳۵
لا فرق فی الحکم المذکور بین ارتکاب الأطراف دفعة أو تدریجا ۴۳۶
* التنبیه السابع: العلم الإجمالی فی الشبهة المحصورة ۴۵۳
بیان حکم الخنثی و ما هو وظیفتها فی المختصّات و المشترکات من الأحکام ۴۵۴
* التنبیه الثامن: التسویة بین کون الأصل فی کل واحد من المشتبهین هو الحلّ أو الحرمة ۴۶۳
* التنبیه التاسع: ۴۶۸
الشبهة غیر المحصورة ۴۷۱
المقام الثانی: فی الشبهة غیر المحصورة ۴۷۱
ما یستدل به علی عدم وجوب الإحتیاط ۴۷۲
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۵
فی تقریر الإجماع علی عدم وجوب الموافقة القطعیّة فی الشبهة غیر المحصورة ۴۷۲
تقریر دلیل لزوم الحرج من الإحتیاط ۴۷۶
المنفی بأدلة الحرج هل هو الحرج الشخصی أم النوعی؟ ۴۸۰
نقل کلام المحقّق القمّی و محقّق الفصول ۴۸۴
المناقشة فیما أفاده الفاضلان ۴۸۷
الکلام فی حکم الحدید ۴۹۱
تقریب الإستدلال بالوجه الثالث ۴۹۲
تقریب الاستدلال بالوجه الرابع ۵۰۳
تقریب الإستدلال بالوجه الخامس ۵۱۱

نهضت ترجمه
Translation Movement .INS

تقریب الإستدلال بالوجه السادس ۵۱۹
* «المورد الأوّل» هل یجوز إرتکاب الکل فی الشبهة غیر المحصورة أم لا؟ ۵۲۱
مناقشة الوجوه الظاهرة فی جواز المخالفة القطعیّة ۵۲۳
* المورد الثانی: ضابط المحصور و غیر المحصور ۵۳۰
الأمور التی یتوقّف بیان ضابط الشبهة المحصورة و غیرها علیها ۵۳۷
تحریر ما جعله المصنّف تتمة فی الضابط ۵۴۳
* المورد الثالث: إذا کان المردّد بین الأمور غیر المحصورة أفرادا کثیرة ۵۵۰
* المورد الرابع: أقسام الشک فی الحرام مع العلم بالحرمة ۵۵۴
حکم الشبهات الحکمیّة من دوران الأمر بین الحرام و غیر الواجب ۵۵۴
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۶
محتملات حدیث «من جدّد قبرا ...» ۵۵۷
* المطلب الثانی: اشتباه الواجب بغیر الحرام ۵۶۱
الأبحاث المطروحة فی هذا الفصل ۵۶۱
* المطلب الثانی: اشتباه الواجب بغیر الحرام ۵۶۵
اشتباه الواجب بغیر الحرام و أقسامه ۵۶۵
الفرق بین الأقلّ و الأکثر فی الشبهة الوجوبیّة و بینهما فی الشبهة التحریمیة ۵۷۲
* المسألة الأولی: إذا اشتبه الواجب بغیره من جهة عدم النص ۵۷۷
فی حرمة المخالفة القطعیّة ۵۷۷
عدم شرطیّة العلم للتّنجیز ۵۷۹
إمکان قناعة الشارع بإمتثال بعض محتملات الواقع ۵۸۵
کلام المحقّق القمی قدّس سرّه لا یبتنی علی التصویب ۵۹۵
حاصل الإشکال المتوجّه علی کلام المحقق القمی یرجع إلی وجوه ۵۹۸
عدم معقولیّة اشتراط التکلیف بالعلم مطلقا ۶۰۶
إمکان قصد الوجه فی مورد الإحتیاط علی نحو قصد القربة ۶۱۰
الأوامر الظاهریّة غیریّة لا یصح قصد التقرّب بها ۶۱۴
الأمر الغیری الإرشادی لا یصحّح قصد التقرّب و الإمتثال ۶۱۷
العمل بالإحتیاط فی مورد، لا یلازم التشریع أبدا ۶۲۰
هل ان إطاعة الأمر الغیری الشرعی الواقعی توجب التقرّب أم لا؟ ۶۲۲
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۷
هل ان الأمر الظاهری الشرعی موجب لحصول القرب أم لا؟ ۶۲۳
فی تقریر الاستصحاب المتوهّم علی وجوه و الذبّ عنها ۶۲۷
* المسألة الثانیة: اشتباه الواجب بغیره من جهة إجمال النص ۶۳۳
فی جواز تأخیر البیان عن وقت الحاجة عند إقتضاء المصلحة ۶۳۵

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

* المسألة الثالثة: ما اذا اشتبه الواجب بغیره لتکافؤ النّصین ۶۴۰
إشارة إلی الأخبار الدالّة علی التخییر فی المتعارضین ۶۴۰
* المسألة الرابعة: ما إذا اشتبه الواجب بغیره من جهة إشتباه الموضوع ۶۴۳
تنبیهات دوران الأمر بین المتبائنین ۶۴۵
التنبیه الأوّل: الإشتباه الموضوعی فی شرط من شروط الواجب ۶۴۷
التنبیه الثانی: کیفیّة التیّة فی الصلوات المتعدّدة فی مسألة اشتباه القبلة و نحوها ۶۵۱
فی ان شرط الإحتیاط قصد إتیان تمام المحتملات من أوّل الأمر ۶۵۵
التنبیه الثالث: وجوب کل من المحتملات عقلی لا شرعی ۶۵۹
التنبیه الرابع: لو انکشفت مطابقة المأتیّ به للواقع قبل فعل الباقی ۶۶۱
* التنبیه الخامس: لو کانت محتملات الواجب غیر محصورة ۶۶۲
هل یفرّق بین الشبهة غیر المحصورة فی المقام و بینها فی التحریمیة أم لا؟ ۶۶۲
إشارة الی حکم طروّ المانع قبل العلم الإجمالی و معه و بعده ۶۶۷
التنبیه السادس: هل یشترط فی الإمتثال الإجمالی عدم التمکّن من الإمتثال التفصیلی؟ ۶۶۹
بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم)، ج۴، ص: ۶۸۸
التنبیه السابع: حکم ما لو کان الواجب المردّد أمرین مترتّبین شرعا ۶۷۱
فی بیان حکم المواضع الثلاث و تحقیق القول فیها ۶۷۲
الفهرس التفصیلی ۶۷۹[۴۸۱]

---

[۱] (۱) و قد مضی البحث فیه فی المجلد السابق.

[۲] (۱) یأتی المطلب الثالث و هو« اشتباه الواجب بالحرام» بالإضافة إلی خاتمة المقام الأوّل فی المجلّد الخامس إن شاء اللّه تعالی فانتظر.

[۳] (۱) قال المحقق الخراسانی رضوان اللّه تعالی علیه:

« أقول: لیس ما یورث تخیّل التفصیل فی عبارتیه إلّا فی عبارته الأولی قوله قدّس سرّه:« و منه القول بالإباحة لعدم دلیل الوجوب و الحظر» حیث یتخیّل منه أنّ المحقق رحمه اللّه جعل القول بالإباحة بالمعنی الذی هو محلّ الکلام من أقسام ما لا یصحّ إلّا فیما علم انّه لو کان هناک دلیل لظفرنا به و من المعلوم انه لا یکون کذلک إلّا ما یعمّ به البلوی کما لا یخفی.

و ما فی عبارته الثانیة قوله رحمه اللّه:« انّه لو کان هذا الحکم ثابتا لدلّ علیه إحدی تلک الدلائل» حیث یتخیّل انّه لا یتمّ إلّا فیما یعمّ به البلوی؛ فإنّ غیره لا یلزم ثبوته نهوض دلیل من الأدلة علیه، و أنت خبیر بعدم صلاحیّة واحدة منهما لذلک.

أمّا الأولی: فلأنّ الإباحة فی قوله رحمه اللّه:« و منه القول بالإباحة» لیس بالمعنی الذی هو محلّ الکلام، بل هو الإباحة الشرعیّة الواقعیّة التی هو أحد الأحکام.

و أمّا الثانیة: فلأنّ تعلیله رحمه اللّه« ذلک» لقوله رحمه اللّه:« لأنه لو لم یکن علیه دلالة لزم التکلیف بما لا طریق للمکلّف إلی العلم به ... إلی آخره».

یشهد بصراحته أنّ مراده من الحکم المنفیّ بذلک هو الحکم الفعلی المنجزّ؛ ضرورة انّه لا تکلیف بنفس الواقع من حیث هو لیلزم من عدم الدّلالة علیه التکلیف بما لا یطاق.

و من المعلوم انه لا یتفاوت الحال فی الحکم الفعلی بحسب الدلیل بین ما یعمّ به البلوی-- و غیره کما حقّقه قدّس سرّه فتفطّن» إنتهی. درر الفوائد: ۲۱۶.

و علّق علیه الفاضل الکرمانی قدّس سرّه قائلا:

أقول: الموضع الذی یستفاد من عبارته الأولی التفصیل هو قوله:« الثانی: أن یقال: عدم الدلیل علی کذا فیجب انتفاءه و هذا یصحّ فیما یعلم انّه لو کان هنا دلیل لظفر به ...» فإنه یشمل ما نحن فیه، فیقال فیما شک فی کونه محظورا: عدم الدلیل علی الحظر فیجب إنتفائه. و ما زعمه الخراسانی محلّ الإستفادة لیس به، بل داخل فیه و لهذا قال:« و منه القول بالإباحة» و لم یقل:« ذلک أن یقال بالإباحة ... إلی آخره».

ثم ما أدری من أین علم أن الإباحة فی قوله:« هو الإباحة الشرعیّة الواقعیّة التی هی أحد الأحکام» الخمسة مع أن انتفاء الدلیل علی ما ذکر لا یوجبه بل یرفع الحظر فی محتمله و الوجوب کذلک، و أین هذا من إثبات الإباحة الخاصّة؟

و مراده من الحکم المنفی فی عبارته الثانیة هو الحکم الواقعی الفعلی لا الشأنی فقط و لا الأعم کیما یقال: لا ینطبق التعلیل علیه، و لا الفعلی مطلقا کیما یقال: بعدم الفرق فیه بین ما یعمّ البلوی به و غیره، و کأن المحقّق متوقّف فی دلالة عدم وجدان الدلیل علی عدم الحکم الواقعی الفعلی إذا لم یکن ممّا تعمّ به البلوی فإن التکلیف بما لا طریق الیه قبیح إذا کان هذا بیان ما یمکن أن یقال، لا مرضیّ المقال» إنتهی. أنظر الفرائد المحشّی: ۲۱۴.

* و قال المحقق الأصولیّ الفقیه المؤسس الطهرانی أعلی اللّه مقامه الشریف بعد أن نقل العبارة التالیة:--« قد یتوهم: تفصیل المحقّق قدّس سرّه فی حجّیّة هذا الأصل بین ما یعمّ به البلوی و غیره فإنّه فی المعتبر اشترط فی عدم الدلیل دلیل العدم أن یعلم انه لو کان هنا دلیل لظفرنا به، أمّا لا مع ذلک فیجب التوقّف و لا یکون ذلک الإستدلال حجّة» إنتهی.

و استفادة هذا المعنی من هذا الکلام نشأت من عدم الخبرة بضروریّات الفنّ فإن الإستصحاب عندهم ینقسم إلی أربعة أقسام: استصحاب حال العقل و استصحاب حکم النّص المعبّر عنه بالعموم و الإطلاق و استصحاب حال الشرع الذی هو التعویل علی الحالة السابقة مطلقا و یعبّر عنه باستصحاب حال الإجماع و استصحاب الحال بقول مطلق و یعرّف:

بإبقاء ما کان علی ما کان؛ لأنّه کان، و عدم الدّلیل دلیل العدم. و هذه أربعة أصول عندهم.

و الأوّل إنّما هو أصل البراءة و أمّا الأخیر فهو أصل مغایر له و هو دلیل قطعی و قوامه بالملازمة بین عدم الدلیل و بین عدم الواقع و قد أوضحناه فی مبحث الإستصحاب بما لا مزید علیه.

و أمّا عبارة المعارج فلیست صریحة فی التفصیل بل ظاهرة فی بیان استصحاب حال العقل؛ فإنّ عنوانه: أنّ الأصل خلوّ الذمّة عن الشواغل الشّرعیّة.

قال:« فإذا إدّعی مدّع حکما شرعیّا جاز لخصمه أن یتمسّک بالبراءة الأصلیّة» و استدلّ علی ذلک:« بأنّ طرق الإستدلال منضبطة و عدم البیان مع الثبوت تکلیف بما لا طریق للمکلّف إلی العلم به و هو تکلیف بما لا یطاق».

و هذا البیان و إن کان فاسدا فی نفسه و یشبه فی إعتبار الملازمة قاعدة عدم الدلیل دلیل العدم و لکن اعتبر الملازمة من حیث لزوم التکلیف بما لا یطاق لا من جهة عموم البلوی.-- و من المعلوم انّه لیس تفصیلا فی المسألة و إنّما هو توضیح للقاعدة و یظهر فساده بما حقّقناه» إنتهی. أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۱۶.

[۴] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۹۸.

[۵] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۹۳.

[۶] (۲) المعارج: ۲۲۱- ۲۱۳.

[۷] (۳) المعتبر: ج ۱/ ۲۱۳.

[۸] (۴) فرائد الأصول: ج ۲/ ۹۴.

[۹] (۱) المصدر السابق.

[۱۰] (۲) قال المحقّق المؤسس الطّهرانی قدّس اللّه نفسه الزکیة:

« إن ما زعمه المحدّث المزبور مرجعه إلی الخلط بین أمرین متبائنین:

أحدهما: انفتاح باب العلم فی جمیع المسائل من جهة شدّة الإهتمام ببیان الأحکام و نهایة-- الضبط و التحفّظ بالتّدوین و النّشر فی کلّ زمان.

و الآخر: إنفتاحه فی مسئلة خاصّة لعموم البلوی بها الواجب لظهورها.

و أعجب من هذا توهّم إستناد الإنسداد إلی تخصیص النّبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم بعض الناس ببیان الأحکام عنده و وقوع الفتن الموجبة للإختفاء، مع أن وضوء النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم فی تلک المدّة المدیدة خفی أمره علی المسلمین فمجرّد عموم البلوی أیضا لا یوجب وضوح الأمر.

و أمّا مجرّد بیان الأحکام و عدم التخصیص، فعدم اقتضائه للوضوح بدیهیّ.

و بالجملة: فتعلیل تأثیر عموم البلوی فی الوضوح فی مسألة خاصّة بتهیّأ الأسباب لوضوح جمیع الأحکام غلط واضح.

و بما حقّقناه یظهر ما فیما أفاده الأستاذ قدّس سرّه فی هذا المقام» إنتهی.

أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۱۷.

[۱۱] (۱) قال الشیخ غلام رضا القمّی قدّس سرّه:

« أقول: یعنی أن قاعدة عدم الدلیل دلیل العدم أعم موردا من قاعدة البراءة الأصلیّة؛ لجریان الأولی فی العقلیّات و غیرها، بخلاف الثانیة؛ فإنها مختصّة بالتکالیف فقط.

و فیه: انّ هذا إنّما یتم لو قلنا بأنّ الثابت بالأولی هو البراءة الواقعیّة، و أمّا لو قلنا بان الثابت بها إنّما هو البراءة الفعلیّة فلا؛ لأنها حینئذ لم تکن ناظرة الی الواقع، بل غایة مفادها: ثبوت الحکم الظاهری، فکیف تجری فی العقلیّات و غیرها ممّا لا یکون فیه لغیر الناظر إلی الواقع سبیل، فتکون حینئذ مختصّة بالتکالیف أیضا هذا» إنتهی. أنظر قلائد الفرائد: ج ۱/ ۳۷۷.

[۱۲] (۱) التنبیه الثانی من تنبیهات الشبهة التحریمیّة.

[۱۳] (۱) مضی تخریجه.

[۱۴] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۰۳.

[۱۵] (۲) ذکر الفاضل الکرمانی هنا حاشیة من بعضهم ثم علّق علیها بما سیأتی و لنذکر ابتداء الحاشیة المزبورة:

« لأن محلّ الکلام فی المقام ما دار الأمر فیه بین الحرمة و غیر الواجب مطلقا سواء کان هذا الغیر هو الإستحباب أو الکراهة أو الإباحة أو إثنان منها أو ثلاثة فالأقسام سبعة، و ما ذکر تمهید لدفع توهّم عدم رجحان الإحتیاط فیما دار الأمر بین الحرمة و الإستحباب مثلا لدوران الأمر بین المحذورین لرجحان الترک حینئذ؛ لاحتمال حرمة الفعل و رجحان الفعل لاحتمال استحبابه. و وجه الدفع واضح» إنتهی.

* قال الکرمانی قدّس سرّه:« أقول: لا کلام فیما ذکر إنّما الکلام فی انّ هذا الفعل المحتمل للحرمة و الإستحباب المنفی حرمته بالأصل هل هو مباح بالإباحة الخاصّة أو المطلقة، أو مستحب.

و الأوّل خلاف الفرض و کذا الثانی و الأخیر، و إن استلزمه رفع الحرمة بالأصل المقتضی لإستحبابه إلّا أنّه یلزم منه رجحان ترکه و

رجحان فعله و تعدّد الجهة بأن رجحان تركه باعتبار كونه محتمل الحرمة و رجحان فعله باعتبار كونه محتمل الإستحباب لا يجعل الأمر-- الواقع فی الخارج متعددا و ربّما يقتضی بكونه مكروها رجحان دفع المفسدة المحتملة على جلب المنفعة المحتملة خصوصا مع كون الأولى ملزمة و الثانية غير ملزمة.

و يردّه: أنّ المفسدة الأخرويّة منتفية قطعا و لا نسلّم رجحان دفع المفسدة الدنيويّة المحتملة على جلب المنفعة الأخرويّة المحتملة و لو غير ملزمة فافتهم و اغتنم» إنتهى.

أنظر الفرائد المحشی: ۲۱۷.

[۱۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۰۴.

[۱۷] (۱) قال المحقق الخراسانی قدّس سرّه عند قول المصنّف:« لأن معنى الإباحة الإذن ... إلى آخره»:

« و هو مأخوذ من الأذان بمعنى الإعلام و منه قوله تعالى\:i وَ أَذانٌ مِنَ اللَّهِ E[توبة: ۳] و قوله تعالى\:i أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ\E[يوسف: ۷۰].

فما لم يعلم الترخيص لا يتّصف بكونه مباحا.

لكن لا يخفى أنّ الإباحة كسائر الأحكام الخمسة لها واقع، لا يتفاوت حالها فی حالتی العلم لها و الجهل، كيف! فإن كانت واقعيّتها منوطة بالعلم بها لدار، كما لا يخفى» إنتهى.

أنظر درر الفوائد: ۲۱۷.

* و قال الشيخ رحمة اللّه الكرمانی قدّس سرّه:--« أقول: إن المصنّف فی مقام توجيه نظر القائل بالحرمة الواقعيّة ذكر وجوها:

منها: انّه ربّما تخيّل ان الشارع بعد أن منع الجاهل بحكم المشتبه عن الإرتكاب فی هذه الأخبار كيف يأذن له و يرخّصه فی الفعل واقعا؟ ثمّ أمر بالتأمّل لأنّ المنع و الإذن فی مرتبتين لا فی مرتبة واحدة كيما يتناقضان؛ فإن الأمر المأذون فيه واقعا إذا اختلط بأمور ممنوع عنها و جهل تميّزه عنها لا يمتنع أن يمنع عنه فی الظاهر تخلّصا عن إرتكاب الأمور الممنوع عنها.

و أما استعمال الأذان بمعنى الإعلام فليس محلّ الإنكار، كما أنّ استعمال الإذن بمعنى الرّخصة كذلك كما فی قوله تعالى\:i أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا\.E

و أمّا ما ذكره الخراسانی من كون الإذن بمعنى الرّخصة مأخوذا من الإذن بمعنى الإعلام فلم يتفوّه به أحد من الفحول و ليس منه فی كتب اللغة عين و لا أثر، فإن المعلوم إشتراك المادّة و اختصاص الصيغة؛ فإنّ الإذن لا يكون بمعنى الإعلام كما أن الأذان لا يكون بمعنى الرّخصة.

ثم الذی زعمه توجيها للقول بالحرمة الواقعيّة و مصلحه يشبه أن يكون مفسدة؛ فإنّ مرجعه إلى منع الجاهل بالرّخصة و رخصة العالم بها و لا تباغض بينهما فضلا عن عدم التعقّل. ثم الذی يلوح منه: أن ما ذكره توضيح لتوجيه المصنف قول القائل بالحرمة الواقعيّة.

و لعمری إنّ المصنّف لم يقصده و لا دلالة لكلامه عليه أصلا، بل على خلافه دليل؛ فإنه فسّر الإباحة بالإذن ثم عطف الترخيص عليه تفسيرا له لتوضيح معنى الإذن، و لو كان مراده و ليس و لا يكون أبدا ما ذكره الخراسانی لكان المناسب أن يقول الإذن بالترخيص» إنتهى.

الفرائد المحشّی: ۲۱۷.

[۱۸] (۱) فی تقريرات المجدّد الشيرازی قدّس سرّه:« لعلّه إشارة إلى منع كون الإباحة هو الترخيص المعلوم بل هی عبارة عن نفس الترخيص الواقعی و هو قد يكون معلوما و قد يكون مجهولا كما فيما نحن فيه». أنظر: ج ۴/ ۱۰۱.

* و قال المحقق الفقيه آغا رضا الهمدانی قدّس سرّه:

« لعله إشارة إلى عدم المنافاة بين المنع عن شیء فی مقام العمل و الرّخصة فی فعله فی الواقع فإن من الجائز أن يكون نهی الشارع عن

ارتکاب المشتبه من باب أشدیّة العلمیّة للتجنّب عن المحرّمات الواقعیّة نظیر إلزام العقل بالتجنّب عن أطراف الشبهة المحصورة تحرّزا عن الوقوع فی مفسدة الحرام المشتبه علی أن هذا لا یقتضی حرمة الأطراف من حیث هی و لا ینافی إباحتها فی الواقع ...» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ۱۷۳.

* و قال المحقق الکرمانی قدّس سرّه:

وجه التأمّل ظاهر؛ لأنه لا منافاة بین الحرمة الظاهریّة و الإباحة الواقعیّة و التنافی فیما اجتمع الحکمان فی موضوع واحد و هنا موضوعان لحکمین متغایران؛ لأنّ موضوع الإباحة الفعل من حیث هو هو، و موضوع الحرمة هو من حیث انه مجهول الحکم فهما غیران و لو بالحیثیّة-- و إنّما احتمل المصنّف کون التنافی بین الحرمة الظاهریّة و الإباحة الواقعیّة ملحوظا فی الحکم بالحرمة الواقعیّة مع عدم خفاء حاله علی أدنی طلبته؛ لأنّ القائل بها و هو الأخباری لا یبعد ملاحظة أمثال هذا منه و رکونه الیه، فافتهم» إنتهی. أنظر الفرائد المحشّی: ۲۱۷.

[۱۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۰۸.

[۲۰] (۱) قال الشیخ موسی بن جعفر التبریزی قدّس سرّه:

« توضیح المقام علی وجه تنکشف عنه غواشی الأوهام:

أن جریان أصل البراءة التی تتشعب منها أصالة الإباحة فی مشتبه الحکم أو الموضوع سواء کانت الشبهة علی التقدیرین تحریمة أم وجوبیّة مشروط بعدم وجود أصل موضوعی فی مورده حاکم علیه کما فی الفروج و الأموال و اللحوم و نحوها؛ لکون حلّیّة الفروج مشروطة بالسبب المحلّل لها و حلّیّة الأموال بالملکیّة أو إذن المالک، و اللّحوم بقابلیّة المحلّ للتذکیة، فإذا شک فی تحقق شیء من هذه الشروط فی مورد فالأصل یقتضی عدمه.

فنقول:

إذا وجد حیوان و علمت قابلیّته للتذکیة فأصالة الإباحة تقتضی حلیّته و إذا شک فی قابلیّته لها فأصالة الإباحة لا تقتضی کونه قابلا لذلک لفرض کون حلّیّة لحمه بمقتضی قوله تعالی:

i\ إِلَّا ما ذَکَّیْتُمْ E مشروطة بقابلیّته للتذکیة فلا بد فی الحکم بها من إحراز شرطها و الأصل یقتضی عدمه فیحکم بحرمته حینئذ لا محالة. نعم، هذا إنّما هو فیما لم یکن هنا أصل لفظی یقتضی الحلّیّة مثل قوله علیه السّلام:« الحرام ما حرّم اللّه فی کتابه» أو کان مجملا، و إلّا فمقتضی-- الأصل الثانوی کون کلّ حیوان قابلا للتذکیة، بل لا بد أن یفرض الکلام أیضا علی تقدیر عدم کون التذکیة أمرا عرفیّا کما حکی عن القاضی حیث ادّعی کفایة الذبح العرفی، فی الحلّیّة مدّعیا عدم ثبوت حقیقة شرعیّة فی لفظها، کما ادّعی عدم ثبوتها فی الفاظ العبادات و إلّا فأصالة الإباحة بعد إبانة الرّأس بحیث یصدق علیه کونه مذبوحا تقتضی جواز الأکل منه.

قال الشهید و المحقق الثانیان- و قیل: لم یسبقهما و لم یلحقهما أحد فی ذلک فی مقام عدّ أقسام النجاسات-:« الکلب و الخنزیر البرّیّان و أجزاءهما و إن لم تحلّها الحیاة و ما تولّد منهما و إن بانیهما فی الإسم، و أمّا المتولّد من أحدهما و طاهر فإنّه یتبع فی الحکم الإسم، فإن انتفی المماثل فالأقوی طهارته و إن حرم لحمه للأصل فیهما» إنتهی. کلام الشهید.

أنظر أوثق الوسائل.

و قال المحقق الکرمانی قدّس سرّه:

و فیه مواقع للنظر لو تعرّضنا لبیانها لخرج التعلیق عمّا التزمناه من الإیجاز، نتعرّض لموضع منها و علیک استخراج باقیها:

و هو انّ من المعلوم أنّ الأصل الأوّلی المأخوذ من حال العقل الذی هو قبل الشرع هو البراءة و الحلّیّة و الإباحة لکل الأشیاء. و من المراد من حال العقل هو ما قبل زمان الشرع المعرّی عن کلّ حکم و لو من العقل، ثم إذا ورد فی الشرع ما یوافق الاصل الأوّلی فهو مؤکّد، و إذا ورد ما یخالفه فهو أصل ثانوی کما فی اللحوم؛ فإنّ الأصل انقلب فیه الی الحرمة و استثنی منه المذّکی بقوله تعالی\:i إِلَّا

ما ذَكَّيْتُمْ\.E

و أمّا قوله تعالى\:i قُلْ لا أَجِدُ فِي ما أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلى طاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً\E-- فالميتة هو غير المذكّى فهو مطابق لحرمة ما استثنى عنه المذّكى لا انه أصل ثانوى بالنسبة اليه فانقلب أصالة الحرمة إلى الحلّيّة.

و كذا قوله عليه السّلام:« الحرام ما حرّم اللّه فى كتابه» ليس مما يوجب انقلاب أصالة الحرمة إلى الإباحة؛ إذ الميتة الى هى غير المذكّى ممّا حرّمه اللّه فى كتابه.

فقوله:« نعم هذا إنما هو فيما لم يكن هنا أصل لفظى يقتضى الحلّيّة ... إلى آخره» ساقط بالمرّة و لمّا طال التعليق فبالحرىّ إقصار التحقيق» إنتهى. أنظر الفرائد المحشّى: ۲۱۸.

[۲۱] (۱) الأنعام: ۱۴۵.

[۲۲] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۱۰.

[۲۳] (۱) المناهج السويّة: ۸۴ مخطوط.

[۲۴] (۲) المناهج السوية: ۸۴، عنه فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۱۰.

[۲۵] (۱) كذا و فى الكتاب« إنّ الحلّ إنّما علّق ... إلى آخره».

[۲۶] (۲) المائدة: ۴.

[۲۷] (۱) فرائد الأصول ج ۲/ ۱۱۱.

[۲۸] (۱) قال فى قلائد الفرائد(ج ۱/ ۳۸۶):

« الوجه فى عدم النفع: أنه بعد ما فرضت المسألة عقليّة و أريد العلم بحكمها، فلا معنى للرّجوع إلى قول الفريقين، بل المرجع حينئذ هو العقل حتى يعلم انّه إلى أىّ شىء يحكم.

نعم، قد ينفع الرجوع اليهم من حيث بيانهم له قاعدة قبح العقاب أو دفع الضّرر المحتمل، لكن هذا ليس من الرجوع إليهم فى الحقيقة، بل هو نظير الرجوع إلى العالم فى مسائل العقائد من حيث كونه سببا للبصيرة» إنتهى.

[۲۹] (۱) قال المحقق الخراسانى قدّس سرّه:

« المراد بالشبهة فى طريق الحكم هى الشبهة الموضوعيّة فلا يجب فيها الإحتياط و لو على مذهب الأخباريّين. و منشأ التوهّم: أنّ منشأ الإشتباه فيها إنما هو عدم المعرفة بالوضع فيرتفع بالرجوع إلى العارف به و ليس من شأن الشارع رفعه كما هو شأن جميع الشبهات الموضوعيّة.

و أمّا وجه الفساد: هو أنّ الملاك فى الشبهة الحكميّة أن يكون الشك فى مراد الشارع و لا ريب أن الشك ها هنا فيه و إن كان منشاؤه عدم المعرفة بالوضع، و لا شبهة فى انّ شأنه رفعه و تعيينه و إن كان قد يرتفع بالرّجوع إلى غيره من العارف بالوضع أو علائمه أيضا.

و بإزاء هذا التوهّم، توهّم النّص، فالإحتياط لازم ها هنا و لو على مذهب المجتهدين القائلين بالبراءة فى تلك المسألة، و هو أيضا فاسد؛ فإن التكليف إنّما هو ثابت بالنسبة إلى ما كان الخطاب بيانا له و هو القدر المتيقّن منه. و أمّا بالنسبة إلى غيره فالتكليف بعد غير منجّز و إلّا لزم العقاب بلا بيان و المؤاخذة بلا برهان كما فى صورة فقد النص بلا تفاوت أصلا كما لا يخفى ۱».--(۱) حاشية من الخراسانى على حاشيته هنا:

و حاصل الدفع: أن التكليف بالإجتناب عن الطبيعة المنهى عنها و إن كان منجّزا يجب إحراز الإجتناب عنها لكن يكفى فى ذلك إحرازه بأصالة العدم الجارية غالبا عند الإتيان بما يشك انه منها؛ حيث إنّ المكلّف به ليس إلّا الترك و هو محرز بالأصل و لو أتى بما احتمل حرمته.

و أمّا وجه جواز الإتیان به: فلعدم کون الخطاب و النهی عن الطبیعة بیانا للتکلیف من غیر ما علم تفصیلها أو إجمالا من أفراده فلیفهم» إنتهی. أنظر درر الفوائد: ۲۱۹.

و علّق علیه الشیخ الفاضل رحمة اللّه رحمه اللّه قائلا:

« أقول: المراد بالشبهة التی تعرّضوا لبیان حکمها سواء کان حکمیّة أم موضوعیّة ما لم یکن للمکلّف طریق إلی رفعها، فالشبهة البدویّة التی یقع المکلّف فیها حکمیّة أو موضوعیّة و یمکن علی إزالتها بالرّجوع إلی المدارک أو اللغة أو غیرها خارجة من المبحوث عنها و منشأ التوهم و إن کان ما ذکر إلّا أنّ فساده لیس کما زعمه الخراسانی:

من أن الشبهة حکمیّة و إن تمکّن المکلف من رفعها بالرّجوع إلی العارف بالوضع و غیر ذلک، بل وجه الفساد: أن التکلیف معیّن فی المقدار المتیقّن الإرادة من اللفظین و غیرهما و یبقی الشک فی حرمة الزائد علی المتیقّن فالشبهة فی الزائد حکمیّة و کذا الحال فی کل موضوع تردّد أمره بین الناقص و الزائد فالشک فی المقدار الزائد علی المتیقّن شک فی ثبوت الحکم له فالشبهة حکمیّة و لمّا أخذ النّعاس یحرّک رأس خطّاط القرطاس إقتصر علی هذا القدر من الأساس حامدا مستغفرا» إنتهی. أنظر فرائد المحشّی: ۲۱۹.

[۳۰] (۱) عوالی اللآلی: ۴/ ۱۳۳- ح ۲۲۹، عنه مستدرک الوسائل: ج ۱۷/ ۳۰۳ باب« وجوب الجمع بین الأحادیث المختلفة»- ح ۲.

[۳۱] (۲) قال سیّد العروة قدس اللّه تعالی نفسه الزکیّة:

« وجه الأخصّیّة: أنه یستفاد من المرفوعة وجوب الإحتیاط إذا کان أحدهما موافقا للإحتیاط و الآخر مخالفا له، و التخییر إذا کانا موافقین للإحتیاط أو مخالفین و أخبار التخییر شاملة لجمیع الأقسام حتی ما لا یمکن فیه الإحتیاط کأن یکون أحد الخبرین موجبا و الآخر حاظرا» إنتهی. انظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۷۱.

[۳۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۱۶.

[۳۳] (۲) بحر الفوائد: ج ۴/ ۶۶.

[۳۴] (۱) عدّة الأصول: ج ۱/ ۱۵۲.

[۳۵] (۱) الفصول الغرویّة: ۳۶۱.

[۳۶] (۱) لم نعثر علیه عجالة.

[۳۷] (۲) البقرة: ۱۷۵.

[۳۸] (۱) لم نعثر علیه.

[۳۹] (۱) کلام المعاصر.

[۴۰] (۱) عطف علی قوله:« أوّلا» فیما سبق.

[۴۱] (۲) کلام المعاصر.

[۴۲] (۱ و ۲ و ۳) کلام المعاصر.

[۴۳] (۱ و ۲ و ۳) کلام المعاصر.

[۴۴] (۱ و ۲ و ۳) کلام المعاصر.

[۴۵] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۲۲.

[۴۶] (۲) الحشر: ۷.

[۴۷] (۳) الانفال: ۴۶.

[۴۸] (۱) کذا و فی النسخة المطبوعة من الفرائد: قلنا.

[۴۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۲۴.

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

[۵۰] (۲) نفس المصدر: ج ۲/ ۱۲۳.

[۵۱] (۱) کذا و فی نسخة الفرائد المطبوعة: قلت: لو سلّمنا ... إلی آخره.

[۵۲] (۱) بحر الفوائد: ج ۱/ ۱۸۳.

[۵۳] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۵۷.

[۵۴] (۱) مدارک الأحکام: ج ۲/ ۳۸۷.

[۵۵] (۱) قال الشیخ رحمة اللّه الکرمانی قدّس سرّه:

« غیر المذکّی» أمر عدمی طبق الأصل و لیس أمرا وجودیّا کیما ینفی بالأصل، و ذلک لأن التذکیة وجودی و غیر المذکّی و هو المنفی عند التذکیة الذی هو وجودی عدمی، و المقسم هو لحم الحیوان فغیر المذکّی هو لحم الحیوان غیر المذکّی، و الخراسانی عمّم غیر المذکّی تعمیما أوسع من دائرة منطقة البروج بحیث یشمل جمیع ما سوی المذکّی الحیوانات و النباتات و الجمادات، ثم منّ علی المصنّف و اعتذر عنه بأن المراد لیس مطلق ما یغایره، بل خصوص ما لیس بمذکّی.

و لیت شعری هل یصدق علی شیء انه غیر المذکّی و لا یصدق علیه انه ما لیس بمذکّی؟ و إذا لم یکن بین التعبیرین تفاوت باعتبار الشمول و ضمّ الخصوص باللفظ الشامل لا یخرجه عن الشمول فیما شمل فلا فرق بین التعبیرین.

و إن قال: إن المراد من« ما لیس بمذکّی هو لحم الحیوان لا مطلق ما لیس به.

قلنا: ذلک فی غیر المذکّی حرفا بحرف بل تقسیم اللحم إلی المذکّی و غیره یفید نفی الواسطة صریحا دون مذکّی و ما لیس بمذکّی.

و کیف کان لیس همّنا صرف الوقت فی هذه المسائل و لکن حدیث ما حدیث الرّواحل» إنتهی. أنظر فرائد المحشّی: ۲۲۳.

[۵۶] (۱) الشیخ الحرّ العاملی أعلی اللّه تعالی مقامه الشریف.

[۵۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۳۰ عن الفوائد الطوسیّة للشیخ المحدّث الحرّ العاملی:

۵۱۸- ۵۱۹.

[۵۸] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۳۱.

[۵۹] (۳) قال السیّد المجدّد الشیرازی قدّس سرّه:

« مراده: انّه کأنّ مطلب المحدّث المذکور ما مرّ من أنّ مقتضی ما دلّ علی وجوب التوقّف فی مطلق الشبهة وجوبه مطلقا، لکن ثبت خروج الشبهة الموضوعیّة، و أمّا خروج الشبهة الحکمیّة فلا.-- لکن لا یخفی ما فی عبارته قدّس سرّه من القصور فی إفادة المراد و کان علیه أن یقول:

(کأنّ مطلبه أنّ هذه الرّوایات و أمثالها إنّما هی مخصّصة لعموم ما دلّ علی وجوب التوقّف فی مطلق الشبهة بالنسبة إلی الشبهة الموضوعیّة لا غیر).» إنتهی.

أنظر تقریرات المجدد: ج ۴/ ۱۱۳.

* و قال السیّد الفقیه الیزدی قدّس سرّه:

« بل الظاهر أن مطلبه أنّ هذه الرّوایة دلیل علی البراءة فی الشبهة الموضوعیّة بالخصوص دون الحکمیّة بالقرینة التی أشار إلیها فی ذیل کلامه من قوله:« و اذا حصل الشک ... إلی آخره».

نعم، هذه القرینة لو تمّت مختصّة بالرّوایة المذکورة دون باقی الرّوایات فإنها عامّة للشبهة الحکمیّة أیضا» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۸۱.

[۶۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۳۲.

[۶۱] (۲) نفس المصدر بالذات.

[۶۲] (۱) نفس المصدر.

[۶۳] (۲) نفس المصدر أیضا.

[۶۴] (۱) الکافی الشریف: ج ۱/ ۶۸ باب« اختلاف الحدیث»- ح ۱۰، و رواه الفقیه: ج ۳/ ۱۰ باب« الإتفاق علی العدلین فی الحکومة»- ح ۳۲۳۳، و التهذیب: ج ۶/ ۳۰۱ باب« من الزیادات فی القضایا و الأحکام»- ح ۵۲، عنهما وسائل الشیعة: ج ۲۷/ ۱۵۶، باب« وجوب التوقف و الاحتیاط فی ...»- ح ۹.

[۶۵] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۳۳.

[۶۶] (۲) الفوائد الطوسیة: ۵۱۹.

[۶۷] (۳) الفقیه: ج ۱/ ۳۱۷-« استحباب البکاء من خشیة اللّه ...»- ح ۹۳۷، وسائل الشیعة: ج ۶/ ۲۸۹ باب« جواز القنوت بغیر العربیة»- ح ۳.

[۶۸] (۴) الفوائد الطوسیة: ۵۱۹.

[۶۹] (۵) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۳۴.

[۷۰] آشتیانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

[۷۱] (۱) آل عمران: ۷.

[۷۲] (۱) و الظاهر انه لم یوفّق لوضع هذه الرسالة الشریفة.

[۷۳] (۱) الفوائد الطوسیّة للشیخ الحرّ العاملی قدّس سرّه: ۵۱۹.

[۷۴] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۳۵.

[۷۵] (۲) نفس المصدر.

[۷۶] (۱) و فی نسخة الفرائد المطبوعة: فی کل موضع لا یلزم منه الحرام.

[۷۷] (۲) الظاهر أن النسخة التی اعتمد علیها المیرزا الآشتیانی کان فیها بدل« الحرام»« الحرج» و هی النسخة المشار الیها فی الکتاب بنسخة« ص» لاحظ: ج ۲/ ۱۳۹ من الفرائد.

[۷۸] (۳) قال المحقق الخراسانی قدّس سرّه:

« لا یخفی أنّ هذا لا یکاد یتم إلّا علی تقدیر عدم کون الإختلال مبغوضا تعلّق غرض الشارع بعدمه، بل کان مثل العسر فی انه إنما رفع منّه منه تعالی علی العباد، و هو کما تری.

بداهة أنّه لا معنی للإحتیاط فی مورد الإختلال مع کونه مبغوضا لإمتناع تحقّق الإنقیاد فی العصیان» إنتهی. أنظر درر الفوائد: ۲۲۴.

* و قال الفاضل الجلیل الشیخ رحمة اللّه معلّقا علیه:--« أقول: معنی تحدید الإستحباب بلزوم الإختلال انه یستحب الإحتیاط إلی حدّ اذا تعدّی عنه لزم الإختلال، فلا استحباب له بعد هذا الحدّ اللازم منه الإختلال.

و بالجملة: الإستحباب مع الإختلال و التحدید بذلک عسر، یعنی یلزم منه العسر فی المحدود و هو استحباب الإحتیاط لعسر ضبط ذلک الحد.

و جوابه: أنّ لزوم العسر فی المستحبّات لا غائلة فیه لجواز الترک. بخلاف الواجب فإنّه محذور فیه؛ لعدم جواز الترک، فیلزم علی المکلّف التکلیف الذی فیه عسر.

و أنت خبیر بأنّ ما ذکره الخراسانی أجنبی عن هذا المطلب کالحجر الموضوع بجنب الإنسان؛ فإنّه لا إختلال فی هذا التحدید و لا المحدود حتی یرتعد فیه بأنّ هذا یتمّ مع عدم کون الإختلال مبغوضا.

و أمّا کونه مبغوضا فلا لامتناع تحقق الإطاعة فی العصیان فیقال: أیّ اختلال لزم هل هو فی التحدید أو المحدود؛ فإنّا ننفی الإستحباب

معه، لا أنّا نثبته معه فانصفوا یا أولی الأنظار و اعتبروا یا أولی الأبصار» إنتهی. الفرائد المحشّی: ۲۲۶.

[۷۹] (۱) الکافی الشریف: ج ۵/ ۳۱۳ باب« النوادر»- ح ۴۰، و التهذیب: ج ۷/ ۲۲۶ باب« من الزیادات»- ح ۹، عنهما الوسائل: ج ۱۷/ ۸۹ باب« عدم جواز الانفاق من الکسب الحرام»- ح ۴.

[۸۰] قال المحقق الکرمانی قدّس سرّه:

« لا یخفی ان المنافی للمدّعی هو اشتراط حلّیّة الأشیاء بعدم الإطّلاع علی الحرمة بعد التحصیل لا کون الأشیاء علی الحلّیّة حتی یستبین الحرمة و لو بالتحصیل، فالمدّعی یتمّ مع بقاء الإستبانة علی إطلاقه من غیر احتیاج إلی ادّعاء ظهور الخبر فی حصول الإستبانة و قیام البیّنة لا بالتحصیل.

فنقول: المدّعی عدم اشتراط إباحة الأشیاء بالإستعلام و مدلول الخبر حلّیّة الأشیاء حتی تظهر الحرمة مطلقا و لو بالإستعلام فهو ینطبق علی المدّعی و أیّ احتیاج إلی إدّعاء ظهور تقیید ممکن فیه المعارضة بالعکس، و فرق بین جعل الشیء شرطا و جعله غایة؛ فإنّ الثانی غیر الشرطیّة بل مناف لها، بل ناف لها؛ فإن ما نفس تصوّره برهانه غنیّ عن البیان» إنتهی.

أنظر الفرائد المحشّی: ۲۲۶.

[۸۱] (۱) الکافی الشریف: ج ۲/ ۴۰۵ باب« المستضعف»- ح ۶، و الفقیه: ج ۱/ ۲۵۸« فی أحکام لباس المصلی»- ح ۷۹۱، و التهذیب: ج ۲/ ۳۶۸ باب« ما یجوز الصلاة فیه من اللباس و ...»- ح ۶۱ عنها وسائل الشیعة: ج ۳/ ۴۹۱ باب« طهارة ما یشتری من مسلم و ...»- ح ۳.

[۸۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۱۴ عن الفوائد المدنیّة: ۲۷۹، و الحاکی عنه هو صاحب الهدایة فی هدایة المسترشدین: ج ۳/ ۵۵۴.

[۸۳] (۱) الفوائد المدنیّة: ۲۷۹.

[۸۴] (۱) من لا یحضره الفقیه: ج ۱/ ۳۱۷- ح ۹۳۷.

[۸۵] (۲) لم نعثر علیه و الموجود(أو منع) أنظر الفقیه: ج ۱/ ۳۱۷.

[۸۶] (۱) لم یعلّق المیرزا الآشتیانی قدّس سرّه علی التنبیه الأول و تجاوزه إلی التنبیه الثانی فلتکن علی ذکر من ذلک.

[۸۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۱.

[۸۸] (۱) الروضة البهیّة: ج ۱/ ۲۳ طبعة مکتب الإعلام الإسلامی.

[۸۹] (۱) ذکری الشیعة: ج ۲/ ۴۴۴.

[۹۰] (۲) آل عمران: ۱۰۲.

[۹۱] (۳) التغابن: ۱۶.

[۹۲] (۱) قال سیّد العروة قدس سره الشریف:

« یرد علی الإستدلال علی شرعیّة إتیان المحتمل بالآیات المذکورة: أن حمل أوامر التقوی و المجاهدة علی المولوی یوجب استعمال لفظ الأمر فی معنیین؛ لأنّ مفهوم التقوی لیس مجرّد إتیان المحتمل بل یشمل إتیان الواجبات المعلومة و ترک المحرّمات المعلومة، و لا ریب أنّ الأمر بالتقوی بالإضافة الیهما إرشادی محض، فلو کان ذلک الأمر بعینه مولویّا باعتبار شمول التقوی لإتیان المحتمل لزم استعمال لفظ الأمر فی المعنیین حیث لا جامع بین الطلب المولوی و الإرشادی علی ما حقّق فی محلّه» إنتهی.

أنظر حاشیة الفرائد: ج ۲/ ۱۹۴.

[۹۳] (۱) کذا و الصحیح: أن یوجبوا.

[۹۴] (۱) صاحب الفصول قدّس سرّه.

[۹۵] (۱) العنکبوت: ۴۵.

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

[۹۶] (۱) لم نعثر علیه عجالة.

[۹۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۳.

[۹۸] (۱) قال السید المحقق الفقیه الیزدی قدّس سرّه:

« لا یخفی ان إثبات الإستحباب الشرعی باخبار التسامح أشدّ کلفة من إثباته باخبار الإحتیاط عند الماتن حیث أورد علیها عین الإیراد الذی أورده علی أوامر الإحتیاط و التقوی و دفعه بما دفع به هناک، و أضاف الیه إیرادین آخرین قد دفع أحدهما و سلّم الآخر، و مع ذلک کیف لا یحتاج اثبات الإستحباب بها إلی الکلفة التی یحتاج إلیها أخبار الإحتیاط؟» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۹۶.

[۹۹] (۱) المحاسن: ج ۱/ ۲۵، باب« حسن الظن باللّه»- ح ۲، عنه وسائل الشیعة: ج ۱/ ۸۱ باب« استحباب الاتیان بکل عمل مشروع روی له ثواب عنهم علیهم السّلام»- ح ۳.

[۱۰۰] (۲) بحار الأنوار: ج ۲/ ۲۵۶ باب« من بلغه ثواب من اللّه علی عمل فعمل به ...»- ح ۳.

[۱۰۱] (۳) وسائل الشیعة: ج ۱/ ۸۲، باب« تأکید الاستحباب حب العبادة ...»- ح ۸، انظر عدة- الداعی: ۹.

[۱۰۲] (۱) المصدر السابق بالذات- ح ۹، انظر اقبال الأعمال: ۶۲۷.

[۱۰۳] (۲) و فی الکتاب عن عنوان البصری و الصحیح ما أثبتناه، علی انّه لیس فی المصدر لفظ البصری بل لیس صحیحا قطعا.

[۱۰۴] (۳) وسائل الشیعة: ج ۱/ ۸۰ باب« استحباب الاتیان بکل عمل مشروع»- ح ۱، انظر ثواب الأعمال: ۱۳۲. ثواب من سنّ سنّة هدی.

[۱۰۵] (۴) الکافی الشریف: ج ۲/ ۸۷ باب« من بلغه ثواب من اللّه علی عمل»- ح ۱.

[۱۰۶] (۱) الکافی الشریف: ج ۲/ ۸۷ الباب السابق- ح ۲، عنه الوسائل: ج ۱/ ۸۲ باب« استحباب الاتیان بکل عمل مشروع روی له ثواب»- ح ۷.

[۱۰۷] (۲) أنظر تاریخ بغداد: ج ۸/ ۲۹۶، و رواه عن طریقهم فی عدة الداعی آخر المقدمة: ۱۳.

[۱۰۸] (۳) ذکری الشیعة: ج ۲/ ۳۴- أحکام المیّت، کیفیة الدفن.

[۱۰۹] (۴) عدة الداعی لابن فهد الحلّی- آخر المقدّمة: ۱۳.

[۱۱۰] (۵) الأربعون حدیثا- الحدیث الحادی و الثلاثین: ۱۹۵.

[۱۱۱] (۱) و انظر مفاتیح الاصول للسیّد المجاهد: ۳۴۶.

[۱۱۲] (۲) انظر المصدر السابق.

[۱۱۳] (۳) حکاه السیّد المجاهد فی المفاتیح: ۳۴۶.

[۱۱۴] (۴) مدارک الأحکام: ج ۱/ ۱۳.

[۱۱۵] (۱) من لا یحضره الفقیه: ج ۲/ ۹۰.

[۱۱۶] (۲) مدارک الأحکام: ۱/ ۱۳.

[۱۱۷] (۳) مصابیح الظلام: ج ۲/ ۱۲۳ فی شرح قوله: و یکره السفر بعد طلوع الفجر قبل الزوال فی یوم الجمعة].

[۱۱۸] منهم: صاحب الفصول فی فصوله/ ۳۰۵ و صاحب الهدایة فی هدایته: ج ۳/ ۴۷۹، و السیّد محمّد المجاهد فی مفاتیح الأصول: ۳۴۷.

[۱۱۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۵.

[۱۲۰] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۶.

[۱۲۱] (۱) حکاه السیّد المجاهد قدّس سرّه فی مفاتیح الأصول: ۳۴۶.

[۱۲۲] (۲) مدارک الأحکام: ج ۳/ ۲۳۸ فی مسألة کراهة الصلاة و بین یدی المصلّی مصحف مفتوح.

[۱۲۳] (۳) رسالة فی القاعدة التسامح فی أدلة السنن: ۱۴۲.

[۱۲۴] (۱) منهم: السیّد المجاهد قدّس سرّه فی المفاتیح: ۴۳۸.

[۱۲۵] (۱) جوامع الجامع: ج ۱/ ۶۳، عنه وسائل الشیعة: ج ۲۷/ ۱۶۷ باب« وجوب التوقف و الاحتیاط»- ح ۴۳، و قد مرّ تخریجه عن عولی اللئالی، و أصل الخبر فی کتب العامّة.

[۱۲۶] (۲) معارج الأصول: الفصل الخامس من الباب السابع/ المسألة الحادیة عشر: ۲۲۶- ۲۲۷، و الفصل الثالث من الباب العاشر/ المسألة الثالثة: ۲۹۸.

[۱۲۷] فی النسخة المطبوعة من رسالة الشیخ الأعظم قدّس سرّه: الخوانساری بدل السبزواری.

[۱۲۸] (۱) انظر مشارق الشموس للمحقق الخوانساری: ۷۶ فی مسألة الاستنجاء بثلاثة أحجار.

[۱۲۹] (۱) فی الأصل:« تنظّر» و الصحیح: ما أثبتناه.

[۱۳۰] (۱) رسالة فی قاعدة التسامح فی أدلّة السنن: ۱۴۴- ۱۴۹.

[۱۳۱] (۱)« زاد المعاد» من مؤلفات المحدّث الجلیل العلّامة المجلسی غوّاص بحار الأنوار و مستخرج کنوز أحادیث الأئمة الأطهار« صلوات اللّه تعالی علیهم»- و هو من خیرة کتب الدعاء المؤلّفة باللغة الفارسیّة بل قد اکتسب من القبول و الإقبال عند الخواص و العوام بما لم ینجح بمثله« مفاتیح النجاة» لمعاصره الفقیه الشیخ محمّد باقر السبزواری رغم انه کتب باللغة الفارسیة أیضا. بل لم یطبع لحد الآن و لا یزال مخطوطا فی زوایا المکتبات.

[۱۳۲] (۲) المصدر السابق للشیخ الأعظم قدّس سرّه: ۱۴۹- ۱۵۰.

[۱۳۳] (۱) العلامة الفقیه السید مهدی بحر العلوم قدّس سرّه المتوفی سنة ۱۲۱۲ ه.

[۱۳۴] (۲) انظر فرائد الأصول: ج ۳/ ۱۹- ۲۰.

[۱۳۵] (۱) بحر الفوائد: ج ۳/ ۷.

[۱۳۶] (۲) من وجوه الإیراد علی التمسک بها.

[۱۳۷] (۱) مضی تخریجه قریبا.

[۱۳۸] (۲) کذلک أیضا.

[۱۳۹] (۳) الأنعام: ۱۶۰.

[۱۴۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۵.

[۱۴۱] (۱) رسالة فی قاعدة التسامح فی أدلة السنن: ۱۵۳.

[۱۴۲] (۱) الوجه الثانی من وجوه المناقشة علی التقریب الذی أفاده المشهور فی دلالة الأخبار، و ممن أشار الی هذا الإشکال المحقق الخوانساری قدّس سرّه فی مشارق الشموس، فی مسألة استحباب الوضوء لحمل المصحف: ۳۴.

[۱۴۳] (۲) مضی تخریجه قریبا.

[۱۴۴] (۱) الفصول الغرویّة: ۳۰۶.

[۱۴۵] (۲) رسالة فی التسامح فی أدلّة السنن: ۱۵۲.

[۱۴۶] (۱) وسائل الشیعة: ج ۲۷/ ۱۵۰، باب« وجوب الرجوع فی القضاء و الفتوی الی رواة الحدیث»- ح ۴۲، عن رجال الکشی: ج ۱/ ۷- ح ۴.

نهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

[۱۴۷] (۲) الفصول الغرویّة: ۳۰۶.

[۱۴۸] (۳) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۵.

[۱۴۹] (۱) الفصول الغرویّة: ۳۰۵.

[۱۵۰] (۱) أل عمران: ۱۹۵- و الصحیح\:i لا أُضِیعُ\.E

[۱۵۱] (۲) ذکری الشیعة: ج ۲/ ۳۴.

[۱۵۲] (۳) نفس الرسالة المزبورة: ۱۶۰.

[۱۵۳] (۴) أی التنبیه الثانی.

[۱۵۴] (۱) رسالة فی قاعدة التسامح للشیخ الأعظم: ۱۶۰.

[۱۵۵] (۲) المعتبر: ج ۲/ ۱۱۶- بحث الأماکن المکروهة أواخر المقدّمة الخامسة.

[۱۵۶] (۱) الحاکی المیرزا القمی قدّس سرّه فی القوانین: ج ۱/ ۱۰۴.

[۱۵۷] (۲) قوانین الأصول: ج ۱/ ۱۰۴ و ۱۰۵.

[۱۵۸] (۳) رسالة فی التسامح فی أدلة السنن: ۱۵۹.

[۱۵۹] (۴) قال سیّد العروة قدّس سرّه:-« الظاهر عدم شمولها[أخبار التسامح لمثل فتوی الفقیه و إن کان المشهور شمولها؛ لأن ظاهر البلوغ هو البلوغ علی وجه الحکایة عن النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم أو الإمام علیه السّلام مثل الروایات و الإخبار المتداولة، و أمّا فتوی الفقیه فهی من اجتهاده و استنباطاته الظنّیة بحیث لا یمکن إسنادها إلی النبی صلّی اللّه علیه و اله و سلّم إلّا مجازا» إنتهی. حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۰۳.

[۱۶۰] (۱) رسالة فی التسامح فی أدلة السنن: ۱۵۶.

[۱۶۱] (۱) الظاهر انه بعض مشائخ صاحب الحدائق قدّس سرّه انظر الحدائق الناضرة: ج ۴/ ۲۰۳ فی الأغسال المسنونة.

[۱۶۲] (۲) کما فی اختیار معرفة الرجال(رجال الکشی): ج ۱/ ۷- ح ۴، عنه الوسائل: ج ۲۷/ ۱۵۰ الباب« من أبواب صفات القاضی باب وجوب الرجوع فی القضاء و الفتوی إلی رواة الحدیث من الشیعة ...»- ح ۴۲ و کذا انظر ما رواه فی العیون: ج ۱/ ۳۰۴ باب(۲۸)- ح ۶۳.

[۱۶۳] (۱) الرسالة المزبورة: ۱۵۷.

[۱۶۴] (۲) کامل الزیارات: ۸۳، الباب ۹« الدلالة علی قبر أمیر المؤمنین علیه السّلام»- ح ۵، و تهذیب الأحکام: ج ۶/ ۳۴. باب« فضل الکوفة و المواضع التی ...»- ح ۱۵، وسائل الشیعة: ج ۱۴/ ۳۹۸ باب« استحباب زیارة رأس الحسین علیه السّلام»- ح ۱.

[۱۶۵] (۱) رسالة فی قاعدة التسامح فی أدلة السنن: ۱۷۲.

[۱۶۶] (۲) ذکر الشیخ الأعظم فی رسالته المزبورة بانه من المعاصرین: ۱۷۰.

[۱۶۷] (۱) الدّرایة: ۲۳.

[۱۶۸] (۱) رسالة فی التسامح فی أدلة السنن: ۱۵۷.

[۱۶۹] (۱) لم نعثر علی الکتاب المزبور.

[۱۷۰] (۲) کالفیض الکاشانی و المحقق السبزواری.

[۱۷۱] (۱) رسالة فی التسامح فی أدلة السنن: ۱۶۵.

[۱۷۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۸.

[۱۷۳] (۲)* قال السیّد المجدد الشیرازی قدّس سرّه:

مرکز ترجمه Translation Movement

« الأمر بالتأمل لعلّه إشارة إلى أن الوضوء قد ثبت استحبابه فی نفسه فحینئذ إن ورد أمر آخر به فهو إنما یکون غیریّا یفید شرطیّته لغایة واجبة أو مندوبة، و من المعلوم انّه لم تتعلّق تلک الأوامر الغیریّة إلا به بعنوانه الرّجح الذی هو جهة استحبابه النفسی فلا بد فی إتیانه لغایة مشروطه من قصد جهة استحبابه النفسی لا محالة، فیکون إتیانه بتلک الجهة موجبا لانعقاده عبادة و صحیحة فیترتب علیه الطهارة البتة سواء تلک الغایة ممّا ثبت اشتراطه به بدلیل معتبر أو غیر معتبر؛ فإنه اذا کان ذلک بدلیل غیر معتبر فأراد إتیانه إحتیاطا فلا بد أن یأتی به بتلک الجهة و هذا موجب لانعقاده عبادة و صحیحا موجبا لرفع الحدث فلا تظهر الثمرة بین القولین فیه» إنتهی. انظر تقریرات المجدد الشیرازی: ج ۴/ ۱۲۹.

* و قال سیّد العروة قدس سره الشریف:

« لعل وجه التأمل انه علی تقدیر ثبوت الإستحباب الشرعی أیضا لا یترتب علیه رفع الحدث لأنّ رفع الحدث إنّما یترتّب علی عنوان الوضوء و لا یثبت هذا العنوان بأخبار التسامح بل غایة ما یستفاد منها: انّ نفس العمل برجاء إدراک الثواب مستحب، أمّا انّه وضوء فلا. نعم، لو قیل بدلالتها علی حجّیّة الخبر الضعیف ثبت عنوان الوضوء أیضا؛ لأنه مدلول ذلک الخبر» إنتهی. انظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۰۲.

[۱۷۴] (۱) ذخیرة المعاد فی شرح الإرشاد: ۴- الوضوءات المستحبّة. للمحقق الفقیه الشیخ محمّد باقر السبزواری.

[۱۷۵] (۱) رسالة فی قاعدة التسامح فی أدلة السنن: ۱۶۷.

[۱۷۶] (۱) قال المحقق الخراسانی قدس سره الشریف:

« ظاهره و إن کان یوهم انه لا مجال لأصالة البراءة فیما لو شک فی أصل توجّه الخطاب التخییری من أدلّة البراءة بین الوجوب التخییری و التعیینی و إنّما المقصود انه لا مجال لها بعد العلم بتوجّه أصله لو شک فی کیفیّته و أنه علی التعیین بأن یکون متعلّقا بغیر ما شک فی وجوبه و إباحته، أو علی التخییر بأن یکون متعلّقا به أیضا» إنتهی. أنظر درر الفوائد: ۲۲۷.

* و علّق علیه الفاضل الکرمانی قائلا:

« أقول: من الواضح الجلی أن قاعدة العقاب من غیر بیان مجراه ما یحتمل العقاب فی فعله أو ترکه بأن یکون حراما فی الواقع، أو واجبا فیه و لم یبیّن ذلک للمکلف بدلالة معتبرة عنده من قبله قاطعه لعذر المکلّف، فهذا هو مجری القاعدة، و احتمال العقاب فیما احتمل کونه واجبا تعیینیّا واضح.

أمّا إذا تردّد أمر بین أن یکون مباحا أو واجبا تخییریّا بأن یکون أحد أفراد الواجب المخیّر، فلیس مجری القاعدة؛ لعدم احتمال العقاب فی ترکه؛ لأنه إن کان مباحا فواضح و کذلک اذا کان واجبا تخییریّا؛ لأن ترک أحد أفراد الواجب و المخیّر لا یستلزم العقاب بل المستلزم له-- ترک مجموع الأفراد ففی ترک هذا المحتمل للوجوب التخیری لیس احتمال العقاب حتی تجری فیه القاعدة.

نعم، احتماله علی تقدیر أن یترک سائر الأفراد أیضا و مفروضنا هذا الفرد المحتمل له و للإباحة فهذا معنی قول المصنّف:« فلا تجری فیه أدلّة البراءة».

و أمّا ما ذکره الخراسانی فذره فی سنبله یکن خیرا لک» إنتهی.

أنظر الفرائد المحشّی: ۲۳۱.

[۱۷۷] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

(توضیحه: أنه فی هذا الفرض أصل الوجوب ثابت بالعلم و إنّما الشک فی متعلّقه و أنه الکلی الشامل للمعیّن و غیره، أو خصوص الفرد المعیّن، فأصالة عدم وجوب غیر المعیّن مرجعها إلی أصالة عدم تعلّق الوجوب بالکلی، و هی معارضة بأصالة عدم تعلّقه بالمعیّن. مثلا: علمنا إجمالا بوجوب العتق و شککنا فی تعلّقه بمطلق الرّقبة أو خصوص المؤمنة، فأصالة عدم وجوب عتق الکافرة التی مرجعها إلی أصالة عدم تعلّق الوجوب بعتق مطلق الرقبة معارضة بأصالة عدم تعلّقه بعتق خصوص المؤمنة فلا أصل هذا.

و لکن التحقیق جریان أصل عدم وجوب عتق الکافرة بتقریب آخر:

و هو أن یقال: إنا نعلم فی المثال بوجوب عتق المؤمنة فی الجملة إمّا عینا و إمّا لکونها فردا للمطلق؛ فإنّ الوجوب العارض للطبیعة عارض لأفرادها بالعرض لسریان الکلی فی أفراده، و أما وجوب عتق الکافرة فمشکوک فیستصحب عدمه، و لا یقدح فیه کون شکّه ناشئا عن الشک فی تعلّق الوجوب بالمطلق، و لا یجری الأصل فی الشک السببی لمکان معارضته بأصل عدم تعلّق الوجوب بالمقیّد، و ذلک لما تقرّر عند المصنّف و غیره فی محله: من أنه لو لم یجر الأصل بالنسبة إلی الشک فی السبب لا مانع من جریان الأصل فی الشک فی المسبب، نعم لو جری الأصل بالنسبة إلی السبب لم یبق محلّ لجریان الأصل فی المسبّب علی ما بیّن فی محله) إنتهی. أنظر حاشیة الفرائد: ج ۲/ ۲۰۷.

[۱۷۸] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۹.

[۱۷۹] أقول: و للسیّد المجدّد الشیرازی قدّس سرّه:

هاهنا تعلیقة جیّدة أنظر: ج ۴/ ۱۳۲ من تقریراته.

[۱۸۰] آشتیانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

[۱۸۱] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۵۹.

[۱۸۲] (۱) ایضاح الفوائد: ج ۱/ ۱۵۴.

[۱۸۳] (۲) قال السیّد المجدّد الشیرازی قدّس سرّه:

« و منشأ تخیّله انه لاحظ الإسقاط بین قراءة الإمام و قراءة المأموم، مع أنه لیس کذلک بل الصّلاة جماعة مسقطة للقراءة عن المأموم و هی فرد من الصلاة الواجبة فالمسقط هی، لا قراءة الإمام حتی یکون المسقط مباینا للواجب فافهم» إنتهی.

تقریرات السید المجدد: ج ۴/ ۱۳۷.

* و قال المحقق المؤسّس الطهرانی قدّس سرّه:

« و من الغریب توهّم: انه بدل؛ ضرورة ان عمل الإمام إنّما یجب علیه فلا یقع إلّا عن نفسه و وقوعه مع ذلک عن غیره مستحیل خصوصا مع عدم القصد بل قصد الخلاف حیث أوقع علی هذا الوجه لا سیّما مع الکثرة، و ما یظهر من الأخبار من تحمّل الإمام لصلاة المأمومین لیس معناه ما یتوهّم من تحمّل القراءة ...

و بما حققناه ظهر ما فیما أفاده الأستاذ قدّس سرّه قال: و ربّما یتخیّل من هذا القبیل ما لو شک فی وجوب الإئتمام علی من عجز عن القرائة ... إلی قوله: یحتاج إلی دلیل.[ج ۲/ ۱۶۰ من الفرائد].

و فیه: ان کون الایتمام مستحبّا مسقطا لا معنی له فإن الواجب لا یسقط إلّا بالإمتثال أو بالعذر او تبدّل الموضوع و إنّما الأمر دائر بین کون قراءة الإمام بدلا أو مسقطا کما هو صریح کلام فخر المحقّقین قدّس سرّه:-- و منه یظهر: فساد قوله: لأن صلاة الجماعة فرد من الصلاة فإنه من البدیهیّات و لکن الأمر لیس دائرا بین وجوب الصلاة و کونها مسقطة کما زعمه و إنّما الأمر دائر بین کون الواجب هی القراءة مع عدم اعتبار المباشرة حتی یسقط بقراءة الإمام و بین وجوبها علی الشخص تعیّنا و استنادا سقوطها عن المأموم إلی تبدّل الموضوع و اختصاص غیر التابع فی صلاته بالحکم، و أعجب من ذلک منعه تحقّق العجز فإنّ التمکّن من الصلاة بغیر قراءة عبارة أخری عن العجز عن القراءة، و الصلاة لیست أحد طرفی الشبهة، بل إنما الشک فی القراءة و أنّها هل تجب علی المصلّی مطلقا و مع الإیتمام تقوم قراءة الإمام مقام قراءة الماموم او یختصّ غیر المأموم بهذا الحکم من أوّل الأمر فتسقط بالإیتمام لا کسقوط التکالیف بالاعذار، بل بالمعنی الأعم.

و ظهر بما حقّقناه: فساد قوله قدّس سرّه:(فتعیّن أحد المسقطین یحتاج إلی دلیل).

فإنه لا معنی لوجوب السقط علی الشخص و لا یحتمل أحد تعیّنه بل لا معنی له؛ لأنّه لم یکن واجبا علی البدل مع التمکّن حتی یتعیّن

مع العجز و کیف یتعقّل دوران الأمر فی المقام بین المسقطین؟

فالعجز مسقط و لا معنی لوجوبه تخییرا أو تعیینا و لا یدور الأمر بینه و بین غیره لتحقّقه و الصّلاة من غیر قراءة لیست مسقطة، بل فاقدة لما یحتمل سقوطها عن المصلّی.

و الحاصل: ان التعذّر أحد المسقطین باعترافه و دوران الأمر بینه و بین الإیتمام لا معنی له و کأنّه سهو من قلمه الشریف قدّس اللّه نفسه» إنتهی. أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۲۱.

[۱۸۴] (۱) أنظر المبسوط: ج ۱/ ۱۵۴، و تذکرة الفقهاء: ج ۴/ ۲۹۱.

و تحریر الأحکام: ج ۱/ ۳۱۹- ۳۲۰، و الذکری: ج ۴/ ۴۶۸.

و مفتاح الکرامة: ج ۳/ ۴۸۵، و جواهر الکلام: ج ۵/ ۱۸۷- ۱۸۸ طبعة دار المؤرّخ العربی.

[۱۸۵] (۲) قال السیّد المجدّد الشیرازی قدّس سرّه:

« إعلم انّ الشک فی الوجوب الکفائی یتصوّر علی وجوه:

الأوّل: أن نشک فی أصله فحینئذ لا إشکال فی جریان أصالة عدم الوجوب.

و أمّا أصالة البراءة فتختص جریانها بما إذا تعیّن مورد ذلک الواجب المشکوک فیه، فیه.

الثانی: أن نشک فی تعیین مورده بعد العلم الإجمالی بثبوت وجوب کفائی مردّد بینه و بین غیره بأن لم یکن هو أو صاحبه متیقن الدخول فیه فحینئذ لا تجری أصالة البراءة أیضا إلّا فیما إذا لم یقم علیه صاحبه، و أمّا أصالة عدم الوجوب فالظاهر جواز إجراءه فی حق نفسه و لا یعارضه أصالة عدم الوجوب فی حق صاحبه فإنها لا حکم لها فی حق الشاک فلا تصلح للمعارضة.

الثالث: أن نشک فی دخوله فیمن ثبت ذلک فی حقّهم کما إذا صلّی سلّم علی جماعة و هو منهم و هو یعلم بکون غیره مقصودا بالسلام و لکن نشک فی کون نفسه أیضا مقصودا فحینئذ-- جریان أصالة البراءة أیضا تختص بصورة عدم قیام غیره بردّ السلام، و أمّا أصالة عدم الوجوب فلا إشکال بوجه حینئذ فی جریانها لعدم معارضتها بشیء أصلا فإن الشک فیه حینئذ بدوی کما لا یخفی» إنتهی.

أنظر تقریرات السیّد المجدّد: ج ۴/ ۱۳۷- ۱۳۸.

* و قال المحقّق الخراسانی قدّس سرّه:

« مجمل الکلام فی الوجوب الکفائی: انه لا اشکال فی جریان أصالة عدم الوجوب مطلقا فی حق الشاک فیه و لو مع علمه بأصل الوجوب لکن مع تحیّره فی تعلّقه به أو بغیره أو مع العلم بتعلّقه بغیره، لکن مع الشک فی تعلّقه به أیضا و کذا فی جریان أصالة البراءة عند قیام الغیر به، کما لا إشکال فی جریان استصحاب بقاء الوجوب و قاعدة الإشتغال فی حق الشاک فی سقوطه بعد ثبوته فی حقّه فتدبّر جیّدا» إنتهی. أنظر درر الفوائد: ۲۲۸.

[۱۸۶] (۱) قال المحقق الشیخ رحمة اللّه الکرمانی قدّس سرّه:

« أقول: لا یخفی أن اللفظ اذا کان مجملا مردّدا بین الوجوب و الإستحباب مثلا بدون قرینة علی أحدهما فمطلق الطلب متیقّن، و المنع من النقیضین أمر زائد مشکوک فیه نعرفه بمقتضی قبح التکلیف بلا بیان، و لازم رفعه جواز النقیض فیتم بذلک جنس الإستحباب و فصله، فحکم به حکما ظاهریّا مع اعترافنا باحتمال أن یکون الحکم الواقعی الوجوب إلّا أنا لسنا مکلّفین بمقتضی القاعدة المذکورة بالزائد علی ذلک و أین هذا من الحکم بأن الحکم الواقعی المجعول للعباد غیر المقیّد بالعلم و الجهل الإستحباب لموافقته للبراءة الأصلیّة» إنتهی.

أنظر الفرائد المحشّی: ۲۳۲.

[۱۸۷] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

(یعنی بالقیاس إلی هذا الخبر المجمل و أمّا بالقیاس إلی ورود خبر آخر ضعیف- لو فرض- فتجری أخبار التسامح کما لا یخفی)

إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۱۳.

[۱۸۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۶۴.

[۱۸۹] (۱) الكافى الشريف: ج ۴/ ۳۹۱ باب« القوم يجتمعون على الصّيد و هم محرمون»- ح ۱، و تهذيب الأحكام: ج ۵/ ۴۶۶ باب« من الزيادات فى فقه الحج»- ح ۲۷۷، عنهما وسائل الشيعة: ج ۱۳/ ۴۶ باب« ان اذا اشترك اثنان أو جماعة ...»- ح ۶.

[۱۹۰] (۱) قال المحقق الأصولى الشيخ هادى الطهرانى قدّس سرّه:

« و فيه مواقع للنّظر:

منها: انّ التخيير ربّما يوجب تعيّن الوجوب الذى ينفيه الأصل فكيف يستدلّ بأحدهما على الآخر و ليس هذا إلّا خلطا بين الإباحة و التخيير مع أنّ مجرى الأصل أولا هى المسألة الفقهيّة و التخيير إنّما يجرى فى المسألة الأصوليّة فإذا اختار ما دلّ على الوجوب لم يبق- - مجال للأصل بل و كذا الحال فيما اذا اختار ما دلّ على البراءة فإنها حينئذ تثبت بالدليل الذى أنفذه بالإختيار و تخصيصه بالإخذ من باب التسليم و أين هذا من العمل بالأصل؟ فالتخيير يمنع جريان الأصل على كل تقدير.

و منها: ما التزم به من انّ الإمام عليه السّلام نقل الحديث بالمعنى و أراد به شموله لحالة الإنتقال من القعود إلى القيام فإن هذا ينافى العصمة بل لا يصدر مثل هذا عمّن له أدنى خبرة بالمحاورات لأنّ الموجود فى الرّواية أخصّ من الرّواية الأخرى و هو الذى حكم الإمام عليه السّلام بالتخيير فلو كان المقصود إجراء هذا الحكم على المتباينين و كانت الروايتان على هذا الوجه فكيف يجوز نقل الرّواية إلى معنى فاقد لهذه النسبة مشتملة على خصوصيّة منافية؟ و الإرادة من غير إظهارها بالكلام غير مفيدة.

و الحاصل: ان النقل بالمعنى على هذه الكيفيّة نقض للغروض من غير داع، و رمى الإمام عليه السّلام بما ينافى العصمة، بل الخبرة بالمحاورات لا يخلو عن إشكال، و قد عرفت: انه لا حاجة إلى هذا التكليف الرّكيك و انه يمكن استفادة الإطّراد و التعميم فى الواقع لحالة الإنتقال من التشهّد إلى القيام بقرينة الحكم بالتخيير بناء على اختصاص المتباينين به كما زعمه و قد عرفت: انه يجرى مع إمكان الجمع إذا لم يكن محذور فى تركه و ان التخيير فى مرحلة الأخذ من باب التسليم قد يجامع الجمع فتفطّن مع أن النصوصيّة و الظهور أيضا وجه آخر للجميع.

و اندفاع احتمال التخصيص لا يكفى فى الحكم بعدم إمكان الجمع فيبقى معه إشكال عدم جريان التخيير مع إمكان الجمع» إنتهى.

أنظر محجة العلماء: ج ۲/ ۲۳- ۲۴.

[۱۹۱] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۶۷.

[۱۹۲] (۱) قال المحقق الطهرانى قدّس سرّه:

[و فيه نظر: و ذلك لأن نسبة الإغراء بالجهل إلى الإمام عليه السّلام فى غاية الإشكال و قد عرفت:

ان مقتضى اختيار ما دلّ على الوجوب هو الوجوب الظاهرى فيتعيّن و يجب قصد الوجوب على القول به، و امّا كفاية قصد القربة فلا موهم لها، مع ان الحق انّه لا يعتبر فى العبادات إلّا التعبّد المعبّر عنه بقصد القربة على ما أوضحناه فى صحفنا الفقهيّة» إنتهى.

أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۲۴.

* و قال المحقق الخراسانى قدّس سرّه:

« لا يخفى انه لا إغراء بالجهل أشدّ من ملازمة المكلّف و مداومته ما لا يلزم و يداومه لو لم يعتقد بوجوبه سيّما إذا لم يترتّب عليه ثواب الإطاعة كما إذا لم يكن بانيا على إمتثال هذا الأمر الشخصى كائنا ما كان و لو كان مستحبّا، إلّا انّه يعتقد وجوبه بحيث لا يدعوه إلى الإمتثال غير الإيجاب» إنتهى. أنظر درر الفوائد: ۲۲۹.

[۱۹۳] (۱) كذا و فى النسخ المطبوعة من الفرائد:« و يدل عليه جميع ما تقدم ...».

[۱۹۴] (۱) تذكرة الفقهاء: ج ۲/ ۳۶۱ طبعة آل البيت.

[۱۹۵] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۷۱.

[۱۹۶] (۳) انظر المجموع: ج ۳/ ۷۲.

[۱۹۷] (۱) التهذیب: ج ۲/ ۱۹۸.

[۱۹۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۷۴.

[۱۹۹] (۱) ثانی وجوه الإستدلال وجوب الإحتیاط بإتیان الأکثر.

[۲۰۰] (۱) الکافی الشریف: ج ۳/ ۴۵۳ باب« تقدیم النوافل و تأخیرها و ...»- ح ۱۳، عنه تهذیب الأحکام: ج ۲/ ۱۱ باب« المسنون فی الصلاة»- ح ۲۵، و الفقیه: ج ۱/ ۵۶۸ باب« من کان علیه من صلاة النوافل ...»- ح ۱۵۷۳، عنها وسائل الشیعة: ج ۴/ ۷۶ باب« تأکد استحباب قضاء النوافل ...»- ح ۲.

[۲۰۱] (۱) ذخیرة المعاد فی شرح الإرشاد: ۳۸۴.

[۲۰۲] (۲) هو الوحید البهبهانی قدّس سرّه المتوفی سنة ۱۲۰۵ ه، أنظر مصابیح الظلام: ج ۹/ ۴۴۷- ۴۵۰.

[۲۰۳] (۳) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۷۲.

[۲۰۴] (۴) أنظر نفس المصدر: ج ۲/ ۱۷۳ و الکلمة للوحید البهبهانی، فما جاء فی تحقیق الفرائد من انه بحر العلوم خطأ و لذا لم یعثر علیه فی مصابیح السیّد.

[۲۰۵] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

(محلّ الکلام ما اذا لم یکن أحد الإحتمالین موافقا لأصل معتبر دون الآخر، کما لو کان أحد الإحتمالین موافقا للإستصحاب مثلا، و کذا إن کان هناک أصل حاکم علی أحد الطرفین المعلوم بالإجمال، کما لو أمر الوالد مثلا بفعل یحتمل التحریم فیه؛ فإن الأمر دائر بین کون الفعل مباحا ذاتیا فیکون واجبا بوجوب إطاعة الوالدین و حراما فلا یجب فیه الإطاعة، لکن أصالة الإباحة الذاتیة یرفع الشک و یتعیّن من إجرائها الوجوب؛ لأنّ الشک فی الوجوب ناش عن الشک فی الحرمة الذاتیّة فبنفی الحرمة بالأصل یترتب الوجوب) إنتهی.

انظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۲۴.

* و قال المحقق الأصولی النّحریر الشیخ هادی الطهرانی قدّس سرّه:

« إعلم ان المحکی عنهم فی المسألة أقوال:

۱- الإباحة الظاهریّة.

۲- و التوقّف بالنسبة إلی الواقع و الظّاهر فیترتّب علیه عدم الحرج فی الفعل و الترک بحکم العقل للزوم الترجیح من غیر مرجّح.

۳- و وجوب الأخذ بأحدهما لا بعینه، و هذا هو التخییر الشرعی المقابل للإباحة، و التخییر العقلی المترتّب علی التوقف و تعیّن أحدهما لترجیحه.

و من الغریب ما صنعه الأستاذ قدّس سرّه حیث جعل وجوب الأخذ بأحدهما لا بعینه قسیما للتخییر، و لعلّه غلط فی النسخة.-- و مثله فی الغرابة: احتمال کون الحرمة تعبّدیّا؛ فإنّ اعتبار التعبدیّة فی الترک لا ینفک عن وجوبه کالصوم؛ فإنّه علی ما حقّقناه هو التوطین.

و أمّا صرف أن لا یفعل فلا یعقل ان یکون خضوعا إلّا باعتبار قصد الإمتثال.

و هو عنوان حادث بالحکم متأخّر عنه فکل حرام ترکه عبادة بالمعنی الأعم.

و أمّا التعبّدیّة فلا تتحقّق إلّا فی الوجودی؛ ضرورة أن المأمور به فی التعبّدی هو التعبّد بالعمل و العدم لا یعقل أن یکون معنونا بعنوان العطف و الإقبال و الخضوع.

و أمّا الإباحة: فاستدلّ لها بما دلّ علیها للجاهل کقوله علیه السّلام:(کل شیء مطلق حتی یرد فیه نهی أو أمر).

و فیه: انّ الورود معلوم إلّا انّ الوارد غیر معروف و لیس فیما دلّ علی اعذار الجاهل شیء یوهم کون فقد التصوّر عذرا و إنّما الأدلّة الشرعیّة کالدلیل العقلی تدلّ علی أن فقد التصدیق عذر فیعذر العلم بصدور حکم إلزامی من الشارع لا یعقل الإعذار، غایة الأمر أنّ العجز عن الإمتثال القطعی عذر فی مرحلة الموافقة القطعیّة.

و توهّم: انه جاهل تشمله الأدلّة ناش عن الجهل بالمراد منه فی الأدلّة.

و من الغریب توهّم: حکم العقل بقبح المؤاخذة علی کلّ منهما حیث انّ الجهل بأصل الوجوب علّة تامّة عقلا لقبح العقاب علی الترک من غیر مدخلیّة لانتفاء الحرمة و کذا الجهل بأصل الحرمة و لیس العلم بجنس التکلیف المردّد بین نوعی الوجوب و الحرمة کالعلم بنوع التکلیف المتعلّق بأمر مردّد حتّی یقال: ان التکلیف فی المقام معلوم إجمالا.

وجه الغرابة: ان التخییر خاصّیّة العلم و لا دخل للمعلوم فی ذلک و لا معنی لاختلاف الأثر-- باختلاف کون المعلوم جنسا أو نوعا فحیث ارتفع الجهل و تبدّل بالعلم زال العذر، و هو السرّ فی وجوب الإحتیاط فی الشبهة المحصورة، و کون المعلوم جنسا لا یزیل أثر العلم، هذا حکم العلم فی مرحلة العمل فتحرم المخالفة القطعیّة.

و أمّا فی مرحلة الفتوی فلا یجوز الإفتاء بالإباحة، لأنه بدعة بل تکذیب للشارع لعلمه بأن الواقعة فی دین اللّه حکمها غیر الإباحة و أن الشارع ألزم إمّا بالفعل و إمّا بالترک و حیث خلط بعضهم بین المقام و بین تعارض النّصّین أوجب الإلتزام بأحد الحکمین علی وجه التخییر و زعم أن التدیّن باحدهما واجب و ظهر بما حققناه ضعفه.

و حیث خفی هذا المعنی علی الأستاذ اضطربت کلماته فی مبحث القطع و فی المقام.

قال قدّس سرّه:(اما دعوی وجوب الإلتزام بحکم اللّه تعالی لعموم دلیل وجوب الإنقیاد ... إلی قوله قدّس سرّه(لا من حیث التدیّن به) فرائد: ج ۲/ ۱۸۰.

و فیه: ان المراد لیس شیء ممّا زعمه فإنّ الإلتزام فی الخبرین لیس إلّا الأخذ من باب التسلیم الذی أمروا به، و هذا المتوهّم إنّما توهّم اشتراک القسمین فی الحکم غفلة عن ان التخییر إنّما هو فی المسألة الأصولیّة بذلک المعنی و مرجعه إلی رجوع أمر تعیین الحجّة إلی الشخص فی مقام الحیرة کما فی تقلید المتساویین.

و ما زعمه: من انّ الإباحة لیست معلومة المخالفة إلّا من حیث الإلتزام، فهو من عجائب الأوهام فإن المخالفة القطعیّة اللّازمة لجواز کلّ من الفعل و الترک ابتداء مخالفة عملیّة بالضّرورة مع أنّ الإفتاء بها تکذیب للشارع و أیّ عمل أعظم من التعمّد فی الحکم بما علم أنّ الشارع لم یحکم به بل حکم بخلافه.-- ثم قال قدّس سرّه:(و منه یظهر اندفاع ما یقال: ان الإلتزام ... إلی قوله قدّس سرّه: و هذا مما لا یدل علی وجوبه أصلا).

و فیه: ان التدیّن فی الفروع غیر واجب و إنّما اللازم هو التدیّن بأصول الدین و هذا هو الفارق بین الأصل و الفرع؛ فإن الأصل ما یطلب فیه الإعتقاد أی: الإلتزام و عقد القلب بخلاف الفرع؛ فإن المطلوب فیه العمل بالمعنی الأخص القسیم للإعتقاد، و فیما لا یعلم بانه من الدین لا یجوز ذلک فانه بدعة؛ لأنه إدخال ما لم یعلم انه من الدین فی الدین و الإتیان به بقصد انه من الدین فهو بهذا المعنی قام الدلیل علی حرمته.

ثم قال قدّس سرّه:(و من هنا یبطل قیاس ما نحن فیه ... إلی قوله قدّس سرّه: الواردة فی تعارض الخبرین)[ج ۲/ ۱۸۱] و فیه: ان القیاس باطل لکن لا لما زعمه بل لما حقّقناه من ان الأخذ من باب التسلیم لا یجری إلّا فی الخبر، و الإلتزام بالحکم أمر آخر» إنتهی.

أنظر محجة العلماء: ج ۲/ ۲۹.

[۲۰۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۷۸.

[۲۰۷] (۲) فرائد الأصول: ج ۱/ ۹۱- ۹۲.

[۲۰۸] (۱) قال السیّد المجدّد الشیرازی قدّس سرّه:

« بمعنی عدم الحکم بأنّ اللّه قد أباح کلّما من الفعل و الترک ظاهرا أو واقعا، بل نقول: إنه تعالی لم یبح شیئا فی الظاهر و حکمه الواقعی أحد الأمرین من الوجوب أو الحرمة لکن العقل لمّا لاحظ انّه لا بدّ للمکلّف من أخذ الفعل أو الترک و انّه لا یمکنه الجمع بینهما و ترکهما جمیعا فلا یتمکّن من الإحتیاط فحکم بانه لا حرج علیه لا فی الفعل و لا فی الترک و إلّا لزم الترجیح بلا مرجّح.

و بالجملة: فالعقل مستقلّ هنا بقبح المؤاخذة علی شیء من الفعل و الترک فیستکشف منه الغاءه بکلا الإحتمالین بمعنی عدم تنجیزه شیئا منهما علی المکلّف لو کان هو الحکم المعلوم بالإجمال، و مناط حکم العقل علی هذا إنّما هو عجز المکلّف من الإحتیاط و عدم تمکّنه منه مع بطلان الترجیح بلا مرجّح، کما انّ مناط حکمه بالبراءة الأصلیّة فی الشبهات البدویّة إنّما هو صرف الجهل بالواقعیّة من دون النظر إلی عدم التمکّن من الإحتیاط، و کما ان مناط حکمه بالأخذ بأحد الإحتمالین لا بعینه فی المقام علی القول به إنّما هو التحیّر فهو مخیّر فی أوّل الأمر بین الأخذ بأیّهما شاء اذا لم یکن أحدهما راجحا علی الآخر و بعد الأخذ یلزمه ما أخذه و لا یجوز مخالفته إذ یصیر هو حینئذ علی تقدیره منجّزا علی المکلف و هذا هو الفرق بین التخییر و الإباحة.

ثم إنّ هذا الذی ذکرنا فی معنی التخییر لا یفرّق فیه بین العقلی و الشرعی؛ إذ علی الثانی إذا قال الشارع: أنت مخیّر بین الأخذ بأی الإحتمالین، معناه: انه بعد الأخذ یتعیّن علیک ما أخذت به بمعنی انه علی تقدیر علیک و لست معذورا فی مخالفته علی تقدیره، فیکون قوله-- ذلک إنشاء لحکم ظاهری بالنسبة إلی الإحتمالین، الذی قد أخذ به فإن کان هو الحرمة فیکون الفعل حراما علیه فی الظاهر و إن کان الوجوب فیکون واجبا کذلک» إنتهی. أنظر تقریرات السیّد المجدّد: ج ۴/ ۱۴۱.

[۲۰۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۸۱.

[۲۱۰] (۲) قال المحقق الطهرانی قدّس سرّه:--« و فیه: ما عرفت من ان عقد القلب إنّما یجب فی الأصول، فلا یجب فی الفروع حتی مع العلم التفصیلی» إنتهی. محجة العلماء: ج ۲/ ۲۹.

* و قال السیّد المجدّد الشیرازی قدّس سرّه:

« یعنی لیس هذا النحو من الحکم الشرعی لا انه لیس حکما شرعیّا أصلا کما قد یتوهّم.

و الحاصل: ان الحکم الشرعی قد یکون مما یمکن تطرّق الجهل إلیه بمعنی کونه ثابتا فی الواقع فی حال الجهل و قد یکون مما لا یمکن فیه ذلک بمعنی أن تحققه الواقعی لا یکون إلّا بعد العلم الإجمالی بمتعلّقه تفصیلا و ما نحن فیه من قبیل الثانی.

و بعبارة أخری: لا یوجد الحکم بعد تحقّق موضوعه و لمّا کان موضوعه فیما نحن فیه مأخوذا فیه العلم التفصیلی فلا تحقّق له واقعا فی صورة الجهل أصلا» إنتهی.

أنظر تقریرات المجدّد: ج ۴/ ۱۴۴.

* و قال المحقّق الخراسانی قدّس سرّه:

« یعنی لیس من هذا النحو من الحکم الشرعی أی: ما کان ثابتا فی الواقع و لو مع الجهل بمتعلّقة بل من قبیل ما یؤخذ فی موضوعه العلم بحیث لو لم یعلم به کان ثابتا فی الواقع، لا انّه لیس بحکم شرعی رأسا، کیف! و المفروض انه حکم شرعی.

و الحاصل: ان وجوب مراعاته و لو مع الجهل التفصیلی لا یکاد یتمّ إلّا بأمور ثلاثة کلّها فی محلّ المنع:

الأوّل: کون وجوب الإلتزام شرعیّا، و کونه کوجوب الإطاعة إرشادیّا بمکان من الإمکان.

الثانی: کون متعلّق الإلتزام العناوین الخاصّة کعنوان الوجوب و الحرمة و غیرها و لم یقم علیه-- دلیل، بل غایة ما ینهض علیه هو لزوم الإلتزام بأحکامه تعالی علی ما هی بحسب الواقع و لو لم یحرز عناوینها الخاصة.

الثالث: عدم تقیید موضوعه بالعلم، و هو أیضا ممنوع کما منعه قدّس سرّه مع سابقه علی ما یظهر من التأمل فی کلامه.

و ذلک أی: عدم تمامیّة وجوب المراعات إلّا بهذه الأمور الثلاثة؛ لأن العقل لا یلزم بالإلتزام إلّا بما هو حکم اللّه تعالی لو کان اللزوم بإرشاده کما أنّ الإلتزام حاصل لو کان متعلّقه الواقع علی ما هو علیه، و لو کان اللزوم شرعیّا، و لا لزوم فی محلّ الفرض لو کان

الموضوع مقيّدا بالعلم كما هو واضح.

و أمّا وجوب المراعات مع ثبوت هذه الأمور؛ فإنّ إطاعة الأمر بالالتزام بالموافقة القطعيّة و إن كان فی محلّ الفرض ممتنعة، إلّا انّها بالموافقة الإحتماليّة و عدم المخالفة القطعيّة بأن يلتزم بالوجوب أو الحرمة ممكنة، فتدبّر» إنتهی. أنظر درر الفوائد: ۲۳۱.

[۲۱۱] (۱) عدّة الأصول: ج ۲/ ۶۳۷.

[۲۱۲] (۲) معارج الأصول: ۱۹۲.

[۲۱۳] (۳) معالم الدين و ملاذ المجتهدين: ۱۸۱.

[۲۱۴] (۴) انظر حاشية سلطان المبدوّة بقوله:« هذا ممنوع فی العمل ... الی آخره» و كذا« القوانين»:

ج ۱/ ۳۸۳، و الفصول: ۲۵۷.

[۲۱۵] (۱) شرح الوافية: ۲۹۹(مخطوط) و أنظر فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۸۸.

[۲۱۶] (۲) و قال المحقق الطهرانی قدّس سرّه:

« إن الأحكام الشرعيّة ليست إرشاديـة بل هی: مولويّة تابعة لما فی أنفسها من المصالح و المكلّف وظيفته دفع استحقاق العقاب عن نفسه و لا فرق فی ذلك بين الواجب و الحرام و تقدّم الحرام و غلبته مع التزاحم ليس من هذا الباب و أولويّة إجتناب السيّئات من اكتساب الحسنات أجنبيّة عن المقام فإن المراد بالحسنات ما يترتّب على المندوبات و تأتّی المقصود من الحرام بالترك مطلقا دون الواجب يتم فی غير التوصّلی و لا دلالة له على الأولويّة بالإمتثال كما لا يخفی.

و التقدّم فی مرحلة التزاحم لا يحتاج إثباته الی دليل و أيّام الإستظهار يعتمد فيها على استصحاب الحيض كما ان وجوب الإجتناب عن أطراف الشبهة مستند إلى العلم المنجّز للتكليف بالواقع فلا دوران بين الوجوب و الحرمة، و لا معنى لما قيل: من ان سقوط الوضوء-- مستند إلى ثبوت البدل له؛ ضرورة انّ مقتضى العلم الإجمالی عدم صحّة الوضوء و إن لم يكن له بدل» إنتهی. أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۳۲.

[۲۱۷] (۱) غرر الحكم: ۸۱- الفصل الأوّل، الحكمة: ۱۵۵۹.

[۲۱۸] (۱) إضافة يقتضيها السياق.

[۲۱۹] (۱) لم يعلّق الميرزا الآشتيانی قدّس سرّه على المسألة الثانية بشیء و لذلك لم يأت لها ذكر هنا.

[۲۲۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۹۲.

[۲۲۱] (۱) و هو صاحب الفصول فی فصوله: ۳۶۳.

[۲۲۲] (۲) قال المحقّق الفقيه آغا رضا الهمدانی قدّس سرّه:

« أقول: و لعلّ نظر هذا البعض إلى ما لو تعدّد أطراف الشبهة كما لو علم بأنّ إحدى المرأتين زوجة و الأخرى أجنبيّة و اشتبهتا؛ فإن العلم الإجمالی على هذا التقدير مانع عن اجراء الأصل فيكون كلّ واحدة منهما مثالا لما نحن فيه و إن كان الحكم بالتخيير بعد البناء عليه فی خصوص هذا المثال مشكلا.

و أمّا ما ذكره المصنّف رحمه اللّه من إجراء الأصل ففرضه فيما لو حلف على وطی زوجته و اشتبهت عليه زوجته بأن رأى مثلا بحيال وجهه إمرأة و احتمل كونها زوجته احتمالا غير مقرون بعلم إجمالی فی موارد ابتلاءه؛ فإنّ الأصل فيها عدم الزوجيّة كما ذكره المصنّف فيخرج عن كونه مثلا لما نحن فيه.

و لا يخفی عليك إنّ ما فرضه المصنّف رحمه اللّه هو المناسب مثلا لما نحن فيه؛ لإنّ الكلام إنّما هو فيما يقتضيه الإحتمالات بالنسبة إلى متعلّقه من حيث هو، و بهذه الملاحظة لو لوحظت كلّ واحدة من الأطراف فهو مجرى الأصل، و أمّا العلم الإجمالی الحاصل فی المقام من ضمّ-- محتمل آخر مانع عن إجراء الأصل فهو أجنبیّ عمّا نحن بصدده فلاحظ و تدبّر» إنتهی.

أنظر حاشية فرائد الأصول: ۱۸۹.

* و قال السيّد عبد الحسين اللارى قدّس سرّه:

* قال السيد عبد الحسين اللارى قدّس سرّه:

أقول: محلّ الكلام فى المسألة- كسائر مسائل الباب- إنّما هو فيما لم يمكن فى البين أصل موضوعى حاكم على ما يقتضيه الأصل الحكمى فى المسألة؛ فإن الكلام إنّما هو فيما يقتضيه الأصل الحكمى فى المسألة لا غير؛ لأن الأصل الموضوعى أمر غير مطّرد، بل هو مختلف باختلاف الموارد و المواضع فليس الكلام فى المسألة إلّا كسائر مسائل الباب فى ما لم يكن فى البين أصل موضوعى.

و من هنا يتضح لك وجه عدم صحّة التمثيل للمسألة باشتباه الحليلة الواجب وطؤها بالأجنبية، لاشتماله على الأصل الموضوعى و هو أصالة عدم الزوجيّة بينهما الحاكم على ما يخالفه و يوافقه أصالة عدم الوجوب فيتعيّن الحرمة.

و عدم صحّة التمثيل أيضا بالخلّ المحلوف على شربه المشتبه بالخمر لاشتماله أيضا على الأصل الموضوعى و هو أصالة عدم الحلف عليه و الحاكم على ما يخالفه و يوافقه أيضا أصالة الإباحة الحلّيّة.

و أمّا فرض الماتن المثل للمسألة فيما اذا وجب إكرام العدول و حرم إكرام الفسّاق و إشتبه حال زيد من حيث الفسق و العدالة، فهو و إن كان أولى من المثالين السابقين نظرا إلى معارضة الأصل الموضوعى فيه و هو أصالة عدم الفسق بمثله و هو أصالة عدم العدالة بناء على انّ كلّا-- من الفسق و العدالة وجوديّان و انّه لا واسطة بينهما فيكون وجود الأصل الموضوعى فيه كعدمه إلّا انّ الأولى منه- على ما قاله الأستاذ(الفاضل الإيروانى) دام ظله- هو التمثيل بما لو نذر شيئا ثم اشتبه المنذور عليه هل هو وطى الحليلة أو ترك وطيها أو هو فعل شيء او تركه؟

أقول: تمثيل الاستاذ بهذا المثال و إن كان أقرب من مثال المصنّف من جهة أن الفعل و الترك من الأضداد التى لا ثالث بينهما بخلاف الفسق و العدالة على بعض الوجوه إلّا انّه أبعد من جهة خروج مثاله عمّا نحن فيه من باب الشك فى التكليف و دخوله فى الشك فى المكلّف به و ذلك لأنّ المعيار المائز بين الشك فى التكليف و المكلّف به: هو انه لو علمنا نوع التكليف و جهلنا متعلّقه سواء كان التكليف وجوبيّا أو تحريميّا، فالشك إنّما هو فى المكلّف به لا التكليف لعلمنا به.

و أمّا اذا علمنا جنس التكليف و جهلنا نوعه فيكون الشك حينئذ فى التكليف كما إذا علمنا الالزام و جهلنا هل هو على وجه الوجوب أو الحرمة، فالشك فى التكليف؛ لأنّا ما علمناه.

نعم، قد يتّفق مورد يكون الشك فى بادى الرأى فى المكلّف به إلّا انه بعد التأمّل يرجع إلى الشك فى التكليف كدوران الأمر بين الأقلّ و الأكثر- سيّما الإستقلالى منه- لأول الأمر إلى العلم التفصيلى فى الأقلّ و الشكّ الصّرف فى الأكثر.

فتبيّن عدم انطباق شيء من الأمثلة المذكورة على ما نحن فيه.

نعم، قد مثّل له بعض أصحاب البحث مثال منطبق سليم عن كلّ ما ذكر و هو جهر الخنثى-- فى الجهريّة و إخفاتها الدائر بين الوجوب و الحرمة على تقديرى ذكوريّته و أنوثيّته و كذا لبسها كلّا من مختصّى الرّجال و الإناث، و كذلك كشف رأسها فى الإحرام الدائر بين الوجوب و الحرمة على تقديرى الذّكوريّة و الأنوثيّة» إنتهى.

أنظر التعليقة على فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۵۵.

[۲۲۳] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۱۹۴.

[۲۲۴] (۱) و بعبارة أخرى: المراد بالمقام الأوّل: البحث عن حرمة المخالفة القطعيّة للتكليف المعلوم و عدمها.

[۲۲۵] (۲) كذا و فى الكتاب:« حتى من يقول بكون الألفاظ ... إلى آخره».

[۲۲۶] (۱) قال السيّد عبد الحسين اللّارى قدّس سرّه:

« وجه عدم المانع:

أمّا أوّلا- فلأنّ المانع العقلی هو عدم القدرة و التمکّن من امتثال التکلیف و المفروض وجود القدرة و التمکّن من امتثال التکلیف بالإحتیاط حتی فی الشبهة البدویّة فضلا عن مورد العلم الإجمالی.

و أمّا ثانیا: فلأنّ وجود المانع العقلی کعدم المقتضی ممّا لم یحتمله الخصم و لم یعتمد علیه فی تجویزه الإرتکاب، بل الظاهر انحصار معتمدهم فی المانع الشرعی» إنتهی.

أنظر التعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۶۰.

[۲۲۷] (۱) غوالی اللئالی: ج ۱/ ۴۲۴- عنه مستدرک الوسائل: ج ۱۸/ ۲۰ باب« ان من فعل ما یوجب الحد جاهلا بالتحریم لم یلزمه شیء من الحدّ»- ح ۴.

[۲۲۸] (۲) من لا یحضره الفقیه: ج ۱/ ۵۹- ح ۱۳۲، عنه الوسائل: ج ۷/ ۲۹۳ باب« عدم بطلان الصلاة بالوسوسة و حدیث النفس و استحباب ترک ذلک»- ح ۲- و فی الروایة« وضع عن أمتی ...»، و فی التوحید: ۳۵۳- ح ۲۴، و الخصال: ۴۱۷- ح ۹« رفع عن أمتی تسعة ...».

[۲۲۹] (۳) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۰۱.

[۲۳۰] (۱) کذا و الصحیح: بجمیع أطراف العلم ... إلی آخره.

[۲۳۱] (۱) قال السیّد عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:

« وجه الظهور: لیس هو أولویّة التأسیس من التأکید فإنّه مشترک بین الحدیثین بل إنّما هو أمران آخران مختصّان بالحدیث الثانی.

أحدهما: ظهور المعرفة فی تشخیص الأمور الجزئیة من جمیع الجهات بخلاف العلم.

ثانیهما: ظهور قوله فی الحدیث الثانی:« کلّ شیء فیه حلال و حرام» علی مورد العلم الإجمالی لا مجرّد الشبهة البدویّة بخلاف قوله فی الحدیث الأوّل:(کل شیء لک حلال حتی تعلم).

إلّا انّ إبقاء الحدیث الثانی علی ذلک الظهور لمّا استلزم حلّیّة الحرام المردّد فی الواقع دون-- الظاهر، و تبدیل المفروض حرمته فی الواقع قبل طروّ الشبهة بالحلال فی الواقع بمجرّد طروّ الشبهة المنافی للإستصحاب و المستلزم للتصویب فی الموضوعات الذی لم یلتزم به أحد حتی المصوّبة، فلا بد من فرضه کالحدیث الأوّل فی التجرید عن ذلک الظهور و الحمل علی الشبهة البدویّة أو غیر المحصورة، أو المحصورة الخارج أحد أطرافه عن تحت ابتلاء المکلّف.

فإن قلت: نمنع الملازمة المذکورة.

أوّلا: بمنع مخالفة الحکم الظاهری المفروض للواقع.

و ثانیا: سلّمنا المخالفة و لزوم التصویب لکن نمنع بطلان اللازم من المخالفة و التصویب لوجود القائل به کصاحب الحدائق و الشیخ أسد اللّه قدّس سرّهما سیّما فی الطهارة و النّجاسة.

و ثالثا: سلّمنا بطلان اللازم من التصویب و مخالفة الواقع، لکن إنما هو فی ما لا بدل له، و هنا له بدل و هو ترک أحد طرفی الشبهة عند ارتکاب الآخر.

قلت: الجواب أمّا عن الأوّل: فبأنّ منع لزوم التصویب و المخالفة بین الحکم الظاهری و الواقعی راجع إلی منع المقتضی للإجتناب و قد فرضنا ثبوته، و الوفاق حتی من الخصم فی ثبوته.

و أمّا عن الثانی: فمبنی علی بطلان التصویب کما هو المشهور المنصور.

و أمّا عن الثالث: فبعدم صلوح بدلیّة الترک القهری لأحد المشتبهین عن فعل الآخر.

نقضا: بانه لو صلح ترک الضدّ المقارن لفعل ضدّه الآخر عن ذلک الفعل لصلح بدلیّة ترک الزنا المقارن لشرب الخمر عن شرب الخمر، بل و بدلیّة ترک کلّ حرام عن فعل حرام آخر فیلزم-- استحلال جمیع المحرّمات؛ إذ ما من فعل محرّم إلّا و یقارنه ترک

محرّم آخر، و ما یضع الغاصب رجله علی موضع من الأرض المغصوبة إلّا و یرفعها عن الموضع الأوّل فیلزم استحلال الثانی لاقترانه بترک الأوّل و هکذا.

و أمّا حلّا: فأوّلا: ان نفس الترک المقارن لفعل من الأمور العدمیّة المقارنة قهرا لفعل الشیء لا یصلح ان یکون بدلا عن ذلک الفعل إلّا بضمیمة الإلتزام أو القصد إلی ذلک الترک أو إرادة الکفّ من الترک.

و أمّا ثانیا: فلأنّ بدلیّة الشیء عن الآخر لا یحصل إلّا بجعل الشارع و لم یثبت فیما نحن فیه جعله البدلیّة للترک عن الفعل المفروض.

و الحاصل: انّا و إن قلنا بمقالة المشهور المنصور من انّ التخییر مطلقا سواء کان واقعیّا أو ظاهریّا کما یقع بین الفعلین کذلک یقع بین الترکین و بین الترک و الفعل أیضا.

و لم نقل بما قیل: من اختصاصه بالفعلین إلّا انّ الترک هنا مع ذلک لا یصلح أن یکون بدلا عن الفعل، و ذلک لأنا و إن قلنا بظهور التخییر بین الشیئین فی حکمین مستقلّین لکلّ من المخیّر فیهما و لم نقل برجوع التخییر بین الشیئین إلی التکلیف بأحدهما المنتزع حتی یختص بالفعلین و یؤول التخییر بین الترکین کالتخییر بین الأختین و نحوه إلی عدم التخییر و إلی النهی عن صفة الجمع بینهما إلا علی تقدیر رجوع الترک إلی الکفّ و نحوه و لکن مع ذلک کلّه لا یصلح أن یکون الترک هنا بدلا عن الفعل لما تقدّم من النقض و الحلّ» إنتهی.

أنظر التعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۶۳.

[۲۳۲] آشتیانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

[۲۳۳] (۱) قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« قد عرفت عدم المنافاة و أن حکم العقل بوجوب متابعة العلم معلّق علی عدم ترخیص الشارع لما یخالفه و لا تناقض فی ذلک فإذن الطریق فی عدم جواز المخالفة القطعیّة منحصر فی منع ظهور الروایة فی الترخیص فی مورد العلم الإجمالی إمّا بدعوی حصول غایة الحلّ بناء علی انّ الغایة مطلق العلم اعمّ من الإجمالی کما ادّعاه المصنّف و قد عرفت منعه بناء علی أنّ الغایة مطلق العلم أعمّ من الإجمالی کما ادّعاه المصنّف و قد عرفت منعه أو بدعوی انصراف عموم الشیء إلی غیر مورد العلم الإجمالی کما قیل، أعنی: إلی الشبهات البدویّة و هی أیضا- کما تری- لا وجه لها، هذا.

و قد سلک بعض المحقّقین هنا- فی منع ظهور الرّوایة فی ترخیص ارتکاب کلا المشتبهین- مسلکا آخر بعد تسلیم جمیع المقدّمات التی ذکرناها: من أنّ حکم العقل بوجوب موافقة العلم معلّق علی عدم ترخیص الشارع خلافه، و انّ عموم الرّوایات شامل لمورد العلم الإجمالی، و أنّ الغایة خصوص العلم التفصیلی إلّا انه قال:

(إنّ دلالة الرّوایة علی جواز المخالفة القطعیّة للعلم الإجمالی مبتیّة علی استفادة العموم الأحوالی من کل شیء و هو ممنوع، و إنّما عمومه هو العموم الإفرادی دون الأحوالی.

بیان ذلک: أنّ عموم« کل شیء» و إن کان یشمل کل فرد من أطراف الشبهة لکن کل فرد منها له حالتان: ارتکابه بدون ارتکاب الأطراف الباقیة، و ارتکابه مع ارتکاب الباقی، فلو استفید العموم من هذه الجهة أیضا دلّ علی جواز المخالفة القطعیّة و إلّا کان مفاد الرّوایة جواز-- ارتکاب کلّ من الأطراف فی الجملة، و القدر المتیقن منه ارتکاب کلّ مع ترک الباقی و هذا لا یفید إلّا جواز المخالفة الإحتمالیّة و عدم وجوب الموافقة القطعیّة).

و فیه أوّلا: النقض بالشبهة البدویّة، بل بجمیع العمومات؛ فإن ارتکاب کلّ إناء مشکوک الحرمة بالشبهة البدویّة له حالتان: ارتکابه مع ارتکاب سائر الشبهات البدویّة أو بدونها فلو لم یکن هناک عموم أحوالی فالقدر المتیقّن ارتکابه مع عدم ارتکاب الباقی و هو کما تری.

و ثانیا: أنّ ما ذکره یرجع إلی منع العموم الأفرادی؛ ضرورة عدم جواز ارتکاب کلّ فرد إلّا مع ترک الآخر، اللّهم إلّا أن یرجع إلی

العموم البدلی و هو أیضا خلاف ظاهر لفظ العموم.

و ثالثا: أنّ منع العموم الأحوالی بمعنی الإطلاق لا وجه له، ألا ترى انه لو قال:(أكرم العلماء) یدلّ على وجوب إكرام كلّ عالم ماشیا كان أو راكبا قائما أو قاعدا فی السوق أو فی المسجد إلى غیر ذلك من الإحوال، و هذا ممّا لا شك فیه و لا شبهة تعتریه). إنتهى.

انظر حاشیة على فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۵۴.

[۲۳۴] (۱) قال المحقق المؤسّس الطهرانی أعلى اللّه تعالى درجاته:

« و هو كما ترى لا محصّل له؛ فإن الذى اعتمد علیه فی التفصّی عن الرّوایة انّ مقتضاها تخصیص ما دلّ على حرمة المحرّمات الواقعیّة و هو ینافی الإتّفاق و النّص.

و هذا الإعتراض محصّله: عدم المنافات بین الحكم الظاهرى و بین الحكم فلا یلزم التخصیص.

و هذا الجواب محصّله: قبح إعذار العالم و لو كان من أوّل الأمر سلك هذا المسلك لما وقع فی المحذورات و استغنى عن هذه التطویلات التی لا طائل تحتها مع انّ بدلیّة الحكم الظاهرى عن الحكم الواقعی أو كونه طریقا مجعولا الیه لا معنى لهما؛ فإنّه إعذار صرف، فهو تصرّف فی المرحلة الثالثة و البدل واقعی ثانوى كالتیمّم بالنسبة إلى المائیة و كونه طریقا أوضح فسادا.

نعم، الأصل الجارى فی دفع الموانع عن الدلالة كأصل الحقیقة و الإطلاق و العموم یتمّم الكشف الذاتی للدّلیل لا انه طریق مجعول، و كذا ما دلّ على تنزیل احتمال التعمّد فی الكذب او التقیّة منزلة العدم؛ فإنه تكمیل للنّقص فی الظاهر لا أنّ الأصل طریق» إنتهى. أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۳۴.

[۲۳۵] (۱) قال المحقق الكرمانی قدّس سرّه:

« أقول: یعنی أنّ ما ذكرت من قبح الإذن فی المعصیة مع علم المكلّف بتحقق المعصیة حین المعصیة لا ریب فیه، فالإذن فی إرتكاب المشتبهین وفقه مع إمكانه قبیح، و ما ذكرت مع عدم قبح الإذن فی المخالفة مع جهل المكلف بها حینها و لو حصل العلم بها بعدها كما فی الأمثلة فهو أیضا حق، لكن القبح لا ینحصر فیما ذكرت، بل الإذن فی ارتكاب أحد الأمرین المعلوم حرمة أحدهما إجمالا للمكلّف أیضا قبیح مناف لحكم العقل، إلّا أن یمنع عن الآخر-- فلا یجوز للشارع أن یأذن فی ارتكاب أحد المشتبهین التدریجیّین، إلّا أن یمنع عن الآخر تخییر المكلّف فإذا إرتكب أحدهما حرم الآخر عینا و لو كان قبل الإرتكاب تخییرا فسقط ما رمته من جواز إرتكاب كلا المشتبهین التدریجیّین مستندا إلى عدم علم المكلّف بالمخالفة حین الإرتكاب، و حصوله بعد الإرتكاب، فلا فرق فی الإرتكاب الدفعی فی المنع و إن اختلف جهة المنع.

هكذا ینبغی أن یفهم معنى الكلام فی هذا المقام لا فخرا بل تنبیها لمرتبة الإغتنام». إنتهى.

الفرائد المحشّى: ۲۴۲.

* و قال المحقّق المؤسس العملاق هادى الطهرانی قدّس اللّه تعالى نفسه الشریفة:

« و كلّ من الإعتراض و الجواب فاسد.

أمّا الأوّل: فلأنّ المنجّز هو العلم بالتكلیف و العلم بالمخالفة حال الإرتكاب لا دخل له فی تحقّق العصیان أو عدم وجوب الإجتناب فی غیر المحصورة إنّما هو لضعف الإحتمال جدّا فی كلّ واحد من الأطراف بحیث یقبح الإعتداد به فلا یبقى أثر لمثل هذا العلم، و أمّا المقدار الذى یعلم عادة بكون الحرام فیه، فإن لم تكن غیر محصورة و كان جمیع الأطراف محلّا للإبتلاء فلا إشكال فی وجوب الإجتناب عن الجمیع، و علم المولى على اطلاع العبد لا أثر له فی التنجیز، و أمّا التخییر بین الخبرین فإنّما هو من باب التسلیم و إلّا فمقتضى القاعدة التساقط.

و أمّا بین فتوى المجتهدین فإنّما هو من باب تزاحم الحقّین كإنقاذ الغریقین حیث انّ الإفتاء منصب للفقیه، و مع التساوى فكلّ منهما منصوب للسلطنة الإسلامیّة فیتخیّر الشخص فی-- جمیع الآثار بینهما واقعا كدفع الخراج و الزكاة و الخمس و الإستقضاء و الإستفتاء.

و أمّا[الثانی الجواب: فلأنه مصادرة صرفة، و ما زعمه من الإستثناء لا معنی له؛ فإنّ بدلیّة غیر الحرام عن الحرام فی الإجتزاء بالإجتناب عنه مرجعه إلی إمتثال الحرمة و النهی عن الخمر بالإجتناب عن الماء مثلاـ و التخییر فی الحکم بمعنی رجوع أمره إلی المکلّف و اختیاره أیضا لا معنی له.

و قد عرفت: انه لا حاجة إلی هذه التکلّفات الرّکیکة و الإطالة المملّة؛ فإنّ کون العلم منجّزا بالذّات غنّی عن البرهان» إنتهی. أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۳۴.

[۲۳۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۰۴.

[۲۳۷] (۱) قال المؤسس الطهرانی قدّس سرّه:« و فیه: ان الجواب مصادرة محضة مع فساده فی نفسه» إنتهی.

أنظر محجة العلماء: ج ۲/ ۳۵.

[۲۳۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۰۷.

[۲۳۹] (۱) قال المحقق الکرمانی قدّس سرّه:

« أقول: لعمری إنّ هذا لا یغنی من الحق شیئا و ما أدری من أی وجه جاءت هذه المعاملة فإنّ واحدا من المالین غیر مملوک واقعی لأحد الشخصین عند الأخذ منهما و لا عند أحدهما و لا واقعا، إلّا بأن یقال: مجرّد الإقرار شاغل أو ناقل و معه لا احتیاج إلی المعاملة.

و أیّ فرق بین هذا و أن یقال: یعامل المرتکب للمشتبهین مع کل واحد منهما معاملة الطاهر أو الحلال الواقعی؟ و العلم الإجمالی حاصل فی الموضعین و التنظیر بغیر نظیر؛ لإمکان أن یقال فیه بترتّب الأثر علی المملوک الظاهری أو الواقعی عند المعتقد من المقلّد أو المجتهد دون المنظّر له؛ لأنّه أخذ المال بالباطل باعتقاده، و التمسک بالظاهر مشترک و کذا المخالفة القطعیّة للواقع، و دون الفارق بین الأمثلة و ما نحن فیه خرط القتاد» إنتهی.

أنظر الفرائد المحشّی: ۲۴۳.

[۲۴۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۱/ ۸۱- ۸۳.

[۲۴۱] (۲) بحر الفوائد: ج ۱/ ۵۳.

[۲۴۲] (۱) الفصول الغرویّة: ۱۸۱.

[۲۴۳] (۱) الحدائق الناضرة: ج ۱/ ۵۱۷.

[۲۴۴] (۱) و بعبارة أخری: المراد بالمقام الثانی هنا البحث عن وجوب الموافقة القطعیّة للتکلیف المعلوم و عدمه.

[۲۴۵] (۲) المحقق الخوانساری و الفاضل القمی فی بعض کلماته و إن کان یظهر من بعض آخر موافقته- لما ذکر. منه« دام ظلّه».

[۲۴۶] (۱) کذا و فی الکتاب:« و بعبارة أخری: التکلیف بذلک المعلوم إجمالا ...».

[۲۴۷] (۱) مصباح الشریعة: ۵۷، عنه بحار الأنوار: ج ۶۷/ ۲۹۶- ح ۱.

[۲۴۸] (۱ و ۲) زیادة یقتضیها السیاق.

[۲۴۹] (۱ و ۲) زیادة یقتضیها السیاق.

[۲۵۰] (۱) قال المحقق الطهرانی قدّس سرّه:

« لاـ معنی للتعارض و التحکیم فی الأصول؛ فإنّ الأصل وظیفة صرفة و لا کشف له؛ و التعارض فرع التنافی فی الدلالة، مع أنّ العلم بانقطاع الأصل فی أحد الأمرین لاـ یصلح لأن یوجب التعارض، بل یوجب السقوط من غیر تعارض، کما إذا علم بفساد إحدی المعاملتین فتسقطان عن الإعتبار، لا أنّهما تتعارضان، و کما اذا علمنا ببطلان إحدی البیّنتین؛ فإنه یوجب سقوط الجمیع عن الأعتبار لا التعارض» إنتهی.

أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۳۷.

[۲۵۱] (۱) قال المحقق الکرمانی معلّقا علی قول الشیخ الأعظم:« و لو سلّم»:

« یعنی و لو سلّم ظهور الأخبار فی وجوب البناء علی کون المشتبه هو الموضوع المحلّل، فظاهرها البناء علی کون کلّ واحد من المشتبهین هو الموضوع المحلّل لا أحدهما المحلّل و الآخر المحرّم، فالبدلیّة المدّعاة غیر مستفادة من الأخبار.

و أنت خبیر: بأن القائل لم یمنع من الآخر بدلالة الأخبار، بل لمکان العلم الإجمالی فحلّیّة کلّ واحد من المشتبهین بنی المکلّف علیها بدلالة الأخبار یلزمها البناء علی حرمة الآخر و عدم البناء علی حلّیّته فالآخر ممنوع من جریانه مجری الأوّل بالعلم الإجمالی.

فإن قلت: فما الفرق بین فإن قلت الأوّل و الثانی؟

قلت: مبنی الأوّل علی التمسّک بالأصل و الثانی بالإخبار، و إن کان الأصل أیضا مأخوذا منها.

و أیضا مبنی الأوّل علی تعدّد الشک و المشکوک و الثانی علی اتّحاد الأوّل و تعدّد الثانی و لعلّ قوله قدّس سرّه:« فتدبر» إشارة إلی ما ذکرنا» إنتهی. أنظر الفرائد المحشّی: ۲۴۵.

[۲۵۲] (۱) مناهج الأحکام فی أصول الفقه: ۲۱۷.

[۲۵۳] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

« هذا الشقّ من الترديد يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يريد أنّ حرمة المخالفة العلميّة صارت سببا لوجوب إبقاء مقدار الحرام و مانعا عن إجراء أصالة الحلّ فيه بحيث لو خالف و ارتكبه بعد ارتكاب ما عدا مقدار الحرام كان حراما يعاقب عليه لو صادف الحرام الواقعي و إلّا كان تجرّيا و لم يحصل حرام يعاقب عليه؛ لأنّ ما ارتكبه أوّلا ممّا عدا مقدار الحرام كان مرخّصا فيه بدليل حلّ الشبهة و ما ارتكبه أخيرا كان حلالا في الواقع و إن كان ممنوعا عنه في الظاهر.

الثاني: أن يريد القائل أنّ المخالفة العلميّة حرام بمعنى كون العلم بالمخالفة سببا لكون المحرّم الواقعي الموجود في البين حراما فعلّيا يعاقب عليه و إن كان المحرّم ما ارتكبه أوّلا- و حينئذ فمعنى ترخيص الشارع له في الفرض ليس إلّا الترخيص بشرط أن لا يرتكب مقدار الحرام بعده و إلّا فهو حرام يعاقب عليه بشرط ارتكابه بعده بانيا على ذلك من أوّل الأمر كما هو أحد الإحتمالين، أو مطلقا و لو لم يكن بانيا على ارتكاب الجميع من أوّل الأمر لكن بدا له و ارتكب الجميع على الإحتمال الآخر الأظهر.

و كيف ما كان: جوابه بجميع الإحتمالات ما ذكره في المتن» إنتهى.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۳.

[۲۵۴] (۱) قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« و أيضا يرد عليه: أنّ مجموع الأطراف ليس شيئا وراء آحاد الأطراف التي حكمت بحلّيّتها-- بمقتضى أخبار الحلّ إلّا بالإعتبار، و أيضا لو كان بهذا الإعتبار محرّما لكونه معلوم الحرمة على ما ذكرت حصل التعارض بينه و بين ما دلّ على حلّيّته باعتبار الآحاد يحتاج ترجيحه إلى دليل مفقود» إنتهى. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۴.

[۲۵۵] (۱) أنظر الهامش رقم ۱ من الفرئد الأصول: ج ۲/ ۲۱۶.

[۲۵۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۱۶.

[۲۵۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۱۷.

[۲۵۸] (۱) قال السیّد الفقیه عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:

« أقول: و لحمل الحرام في الرواية المفروضة على حرام خاص يعذر فيه الجاهل محملان آخران غير الرّبا، بل أقربان منه جدّا:

أحدهما: حمل الحرام المختلط بالحلال فيه على الحرام الضالّ عن صاحبه كاللقطة أو الضالّ عنه صاحبه كالمجهول المالك، فيكون نفي البأس عن أخذه من جهة تصدّق الآخذ به عن صاحبه، أو إحتسابه على نفس الآخذ صدقة من جهة فقره.

ثانیهما: حمل اختلاط الحرام علی اختلاطه عند العامل المأخوذ منه لا اختلاطه عند الآخذ، فیکون نفی البأس عن أخذه للآخذ من جهة خروج أحد طرفی الشبهة عن تحت ابتلاء الآخذ، أو من جهة کون الشیء مأخوذا من ید المسلم و متفرّعا علی تصرّفه المحمول علی الصحّة عند-- الشک و لو کان جائرا من عمّال بنی أمیّة؛ إذ لا تقلّ یده عن ید السارق و السلطان الجائر الجائز منهما الشراء و الأخذ بأحد الوجهین المتقدمین.

و یحتمل ثالثا: حمل الحرام علی الحرام علی العامل دون الآخذ کأموال الخراج و المقاسمة؛ لحرمتها علی الجائر دون الآخذ لقوله:« لک المهنأ و علیه الرزء».

و الحاصل: انه اذا لم تکف فی وجوب الإحتیاط و الإجتناب عن جمیع أطراف الشبهة المحصورة مجرّد قاعدة المقدّمیّة فلتکف بانضمام الشهرة المحصّلة و الإجماعات المنقولة و الإستقراء الحاصل من تتبع أکثر موارد الشبهة المحصورة و النّصوص الآمرة بالإحتیاط فی مطلق الشبهات؛ فإن کلّا من هذه الوجوه المذکورة إن لم یتم دلالته علی المطلوب بنفسه فبانضمام بعض، و إن لم یتم مع ذلک فبانضمام الجمیع.

فإنّ القاعدة بانضمام جمیع هذه الأمور تکاد أن تفید القطع بالمطلوب جزما فضلا عن الإطمئنان؛ فإن کلّا من هذه الأمور و إن کان بنفسه لا یفید زیادة علی الظنّ إلّا انه بتراکم جمیع الظنون لا مجال لإنکار القطع ألبتّة» إنتهی.

أنظر تعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۷۲.

[۲۵۹] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:-« حمله علی هذا المعنی فی غایة البعد جدّا و إن کان الحمل علی جعل البدل أیضا بعیدا لکنّه أقرب من ذلک، إلّا انّ التحقیق عندنا و عند المصنّف- علی ما یستفاد من باب التراجیح-:

أنّ کلّ خبر یکون ظاهره مخالفا لدلیل قطعی کالإجماع و حکم العقل و دار أمره بین حمله علی المعنی التأویلی أو الطرح یتعیّن فیه الطرح أو التوقّف الذی هو فی معنی الطرح لعدم ترجیح الحمل علی التأویل» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۵.

[۲۶۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۱۷.

[۲۶۱] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

« لعلّ المراد انّه متعسّر لو قیل: إنّ قوله علیه السّلام:« کل شیء حلال» استعمل فی الجامع من الحلّیّة التعیینیّة و التخییریّة و هو الحلّیّة فی الجملة.

و وجه التعسّر: عدم القرینة و متعذّرا لو قیل باستعماله فی المعنیین الحلّیّة التعیینیّة فی الشبهات البدویّة، و التخییریّة فی الشبهات المقرونة بالعلم الإجمالی بناء علی القول بعدم جواز استعمال اللفظ فی أکثر من معنی واحد کما هو الحق.

و نظیر ذلک ما ذکره المصنّف فی تعارض الإستصحابین و فی تعارض الخبرین بناء علی حجّیّة الأخبار من باب الطریقیّة؛ فإنّ شمول الدلیل لأحدهما مخیّرا مستلزم لإستعماله فی معنیین: التعیین فی غیر المتعارضین و التخییر فی المتعارضین.

نعم، لو کان حجّیّة الأخبار من باب الموضوعیّة نحکم بالتخییر و لا ضیر فیه؛ لأنّ الدلیل شامل لکلا المتعارضین، و عجز المکلّف عن العمل بهما معا مانع عن فعلیّة التکلیف بهما کالمتزاحمین فی الغریقین و غیره» إنتهی. انظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۶.

[۲۶۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۱۹.

[۲۶۳] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

« توضیحه: أنّ أخبار التثلیث علی هذا لیس مفادها إلّا الإرشاد بترتّب الهلاک و المفسدة التی تترتّب علی إرتکاب المحرّم الواقعی فی نفسه و فی الشبهة البدویّة التی لم یتنجّز التکلیف بها الحکم العقل بقبح العقاب بلا بیان تکون المفسدة المترتّبة منقصة ذاتیّة و فی الشبهة المقرونة بالعلم الإجمالی التی تنجّز التکلیف بها بحکم العقل تکون المفسدة المترتّبة هی العقاب فحینئذ یمکن أن یورد علیه: بأن الحکم بلزوم الإحتیاط فی الشبهة المحصورة قد استفید من حکم العقل بتنجّز التکلیف فما الفائدة فی الإستدلال بخبر التثلیث- مع

انه إرشاد اليه و لا يفيد تكليفا مولويّا نظير قوله تعالى\i: أَطِيعُوا اللّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ E[نساء: ۵۹].

فانه لا يفيد سوى ايجاب الواجبات و تحريم المحرّمات المدلولة عليها بأدلّتها-؟

أجاب: بان فائدة معارضته لما يفرض من الدليل على جواز ارتكاب أحد المشتبهين مخيّرا و جعل الآخر بدلا عن الحرام الواقعى كالأخبار السابقة عموما و خصوصا لأنّ مقتضاها حلّيّة أحد المشتبهين مخيّرا و إن صادف الحرام الواقعى بجعل الآخر بدلا و مقتضى خبر التثليث حرمته و ترتّب العقاب عليه و لو صادف المحرّم و لو لم يكن خبر التثليث لم يكن معارضة بين ذلك الدليل و حكم العقل بوجوب الإجتناب عن المحرّم الواقعى المستفاد عن ادلّة عنوان المحرّم الواقعى؛ لأنّه بعد ما فرضنا جواز ترخيص الشارع ارتكاب أحد الطرفين و جعل الآخر بدلا يكون ذلك الدليل حاكما على حكم العقل؛ لأنّه كان معلّقا على عدم ترخيص الشارع ارتكاب أحد الطرفين و قد حصلت الرّخصة و خرج عن موضوع حكمه.-- فإن قلت: اذا كان خبر التثليث محمولا- على الإرشاد إلى حكم العقل الذى لم يكن معارضا للدليل المفروض كان مساويا لحكم العقل المذكور مماثلا له فى المفاد لا يزيد عليه كما فى قوله\i: أَطِيعُوا اللَّهَ E بالنسبة إلى التكاليف الواقعيّة و مع هذا كيف يكون معارضا للدليل المفروض و لا يكون حكم العقل معارضا له.

قلت: لعلك تزعم أن الإرشاد و التقرير الذى يستفاد من خبر التثليث نظير ما يستفاد من موافقة حكم الشرع للعقل بقاعدة الملازمة بحيث لا يفيد سوى مجرّد التأكيد فقط، و حينئذ يكون تابعا للمرشد إليه محضا حاله حاله حتى من جهة المعارضة للدليل المفروض و الحكومة، و ليس كذلك بل الإرشاد هاهنا يفيد إمضاء حكم العقل بترتّب العقاب و تقريره و تثبيته، فلا جرم يعارض ما دل على عدم ترتّب العقاب على الإرتكاب.

و بعبارة أخرى: يستفاد من خبر التثليث أنّ ما حكم به العقل من ترتّب العقاب على ارتكاب المحرّم فى الشبهة المحصورة فعلىّ يترتّب عليه.

و بعبارة أخرى: يفيد تنجيز ترتّب العقاب على مخالفة الواقع، فلا يحتمل المقام مع هذا ترخيصه ترك الإحتياط فى بعض الأطراف و لو بجعل البدل و هذا بخلاف حكم العقل مجرّدا عن هذا الإمضاء و التقرير و التنجيز؛ فإنّ موضوعه كان مقيّدا بعدم الترخيص المذكور و لذا لم يحصل التعارض بينه و بين دليل الترخيص» إنتهى.

أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۱.

[۲۶۴] (۱) انظر مستدرك الوسائل: ج ۱۳/ ۶۸- الباب ۴ من أبواب« ما يكتسب به»- ح ۵- و الحديث هكذا: قال صلّى اللّه عليه و اله و سلّم:(ما اجتمع الحلال و الحرام إلا غلب الحرام على الحلال).

و قال صلّى اللّه عليه و اله و سلّم:(أترك ما لا بأس به حذرا عمّا به البأس) ورد ما يقرب منه فى البحار: ج ۷۷/ ۱۶۶- الحديث: ۱۹۲.

[۲۶۵] (۱) تهذيب الأحكام: ج ۹/ ۷۹. باب« الذبائح و الأطعمة و ما يحل من ذلك ...»- ح ۷۱، عنه وسائل الشيعة: ج ۲۴/ ۲۳۵ باب« حكم السمن و الجبن و غيرهما ...»- ح ۱.

[۲۶۶] (۲) الكافى الشريف: ج ۲/ ۳۳۹ باب« الجبن»- ح ۲، عنه وسائل الشيعة: ج ۲۵/ ۱۱۸ باب« جواز أكل الجبن و نحوهما مما فيه حلال و حرام»- ح ۲، و الراوى عبد اللّه بن سليمان.

[۲۶۷] (۱) قال سيّد العروة قدّس سرّه:

« من قوله عليه السّلام:« يهريقهما و يتيمّم» فأوجب الإجتناب عن الطاهر فى البين أيضا مقدّمة لترك-- التوضّى بالنّجس.

لكن فيه أوّلا- أنّه ليس نظيرا لما نحن فيه من دوران الأمر بين الحرمة و غير الوجوب، بل من قبيل دوران الأمر بين الواجب و غير الحرام لو قلنا بعدم الحرمة الذاتيّة للتوضّى بالماء النجس كما هو الحق أو من قبيل دوران الأمر بين الواجب و الحرام لو قلنا بأنّ التوضّؤ بالماء النجس محرّم ذاتى.

اللهم إلّا أن يدّعى القطع بعدم الفرق بينه و بين الشبهة التحريميّة و فيه تأمل.

و ثانیا: لو اغمضنا عن ذلک أو قلنا بانه یفید وجوب الإحتیاط فی مطلق الشبهة المحصورة أنّ للمورد خصوصیّة لعلّ الحکم بوجوب الإحتیاط مستند إلیها لیست فیما نحن فیه و هی ثبوت البدل للوضوء و هو التیمّم، فوجوب ترک الوضوء بالمرّة للإحتیاط عن استعمال الماء النّجس لمکان البدل، فکأنّه لم یترک الوضوء، فلا یدلّ علی لزوم الإحتیاط عند عدم البدل الشرعی مثل ما نحن فیه.

و ثالثا: انه یمکن أن یکون الأمر بإهراق الماءین و ترک الوضوء رأسا من جهة انه توضّأ بکلا الإناءین لتحصیل العلم بالوضوء بالماء الطاهر لزم العلم بنجاسة البدن و هو مانع عن الصلاة فیدور الأمر بین إحراز الطهارة من الحدث و الصلاة مع المانع و بین المراعاة عدم المانع و ترک الشرط، و قد رجّح الشارع الثانی علی الأوّل، و إن توضأ بأحد الإناءین لم یحرز الطهارة التی هی شرط لصحّة الصلاة.

و کیف کان: لا یقاس به نحن فیه من الشبهة المحصورة.

و بمثل الجواب الأوّل یجاب عمّا ورد فی الثوبین المشتبهین و فی وجوب غسل الثوب من-- الناحیة التی یعلم بأصابة بعضها النجاسة؛ فإنّهما أیضا من الشبهة الوجوبیّة الغیریّة و ما نحن فیه من الشبهة التحریمیّة النفسیّة إلّا أن یدعی العلم بعدم الفرق بینهما.

و فیه: ما لا یخفی» إنتهی. حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۵.

[۲۶۸] (۱) وجه التعبیر عنه بالموثّق: لأنّ رواته فطحیّة ثقات فی جمیع الطبقات و هو من تراثهم من کتاب عمّار الساباطی هذا ما فی التهذیب.

و یرویه أیضا الکلینی فی الکافی بسند موثق أیضا لمکان عثمان بن عیسی الواقفی الثقة.

[۲۶۹] (۲) الکافی الشریف: ج ۳/ ۱۰ باب« الوضوء من سؤر الحائض ...»- ح ۶، و التهذیب: ج ۱/ ۲۴۸ باب« تطهیر المیاه من النجاسات»- ح ۴۳، عنه الاستبصار: ج ۱/ ۲۰ باب« الماء القلیل یحصل فیه شیء ...»- ح ۳ و باب المیاه و أحکامها- ح ۴۵، عنها وسائل الشیعة: ج ۱/ ۱۵۱ باب« نجاسة ما نقص عن الکر ...»- ح ۲ و ۱۴.

[۲۷۰] (۱) الحدائق النّاضرة: ج ۵/ ۵۰۳.

[۲۷۱] (۱ و ۲) مرّ ما ینفعک فی التعلیقة السابقة من کلمة السیّد المحقق الیزدی فراجع.

[۲۷۲] (۱ و ۲) مرّ ما ینفعک فی التعلیقة السابقة من کلمة السیّد المحقق الیزدی فراجع.

[۲۷۳] (۳) قال السیّد المحقق الیزدی قدّس سرّه:

« روایتان للحلبی لم یعمل بهما المشهور، تقریب الإستدلال: أنّ المنع عن بیعها من المسلم لیس إلّا من جهة منجّزیة العلم الإجمالی.

و الإنصاف: أن الإستدلال بهما فی غایة الضّعف؛ إذ لو لم یکن العلم الإجمالی منجّزا أیضا لم یجز البیع المذکور؛ لعدم جواز أکل الشیء من المشتبهین؛ لأنّ الأصل الموضوعی فی کل منهما عدم التذکیة و لا تقصر الشبهة فیهما عن الشبهة البدویّة و الأصل فیها الحرمة لجریان أصالة عدم التذکیة، فهو نظیر ما کان الإناءان المشتبهان مسبوقین بالنّجاسة و قد طهر احدهما، فیجری فیهما استصحاب النجاسة و یجب الإجتناب عنهما و لو لم نقل بمنجّزیة العلم الإجمالی، بل نقول: مقتضی القاعدة: عدم جواز البیع المذکور ممّن یستحلّ المیتة أیضا-- سواء قلنا بمنجّزیّة العلم الإجمالی أو لم نقل؛ لأنّ الکفار أیضا مکلّفون بالفروع کالأصول و حکم المسلم و الکافر سواء.

لا یقال: انّ الکفار یقرّون علی ما یستحلّون و تمضی معاملاتهم علیها.

لأنّا نقول: نعم، و لکن لا یجوز معاملة المسلم معهم فیما یستحلّون کالخمر و الخنزیر و هو واضح.

و بالجملة: إمّا أن نطرح الرّوایتین لما ذکرنا کما فعله المشهور، أو نعمل فی خصوص موردهما تعبّدا أو نؤوّلهما بما یوافق القواعد و قد تعرّض المصنّف لذلک فی کتاب المکاسب و ذکر هناک شطرا وافیا فی فقه المسألة و فقه الخبر فراجع» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۷.

[۲۷۴] (۱) قال السید المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« لم یعرف وجه الإستیناس بالخبر لکون وجوب الإجتناب عن کل من المشتبهین أمرا مسلّما مفروغا عنه بین الأئمة علیهم السّلام و الشیعة فی مقابل القول بجواز ارتکاب ما عدا مقدار الحرام، بل الاستیناس به لهذا القول أقرب.

اللهم إلّا أن یکتفی فی الإستیناس بما ذکره فی المتن بعید هذا من دلالة الرّوایة علی عدم جواز إرتکاب شیء من أطراف الشبهة قبل القرعة و فیه تأمل.

و کیف کان: فقد ظهر مما ذکرنا انّه لا یستفاد من شیء من الأخبار المذکورة وجوب الإحتیاط فی الشبهة المحصورة التحریمیّة فضلا عن أن یحصل منها الإستقراء القطعی أو الظّنّی أو یستشمّ منها الإستقراء» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۸.

[۲۷۵] (۲) فی الکتاب« لکنّها».

[۲۷۶] (۱) الکافی الشریف: ج ۳/ ۷۴ باب« النوادر»- ح ۱۶، و التهذیب: ج ۱/ ۴۱۲ باب« المیاه و أحکامها»- ح ۱۸، الاستبصار: ج ۱/ ۲۳ باب« الماء القلیل یحصل فیه شیء من النجاسة»- ح ۱۲، عنها الوسائل: ج ۱/ ۱۵۰ باب« نجاسة ما نقص عن الکر»- ح ۱.

[۲۷۷] (۱) المبسوط: ج ۱/ ۷ طبعة المکتبة المرتضویّة، و ج ۱/ ۲۳ من طبعة جماعة المدرسین.

[۲۷۸] (۲) الإستبصار: ج ۱/ ۲۳ ذیل الحدیث رقم ۱۲.

[۲۷۹] (۳) هذا و فی الکتاب« فلأنّه».

[۲۸۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۲۸.

[۲۸۱] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۲۸.

[۲۸۲] (۱) هذا و فی الکتاب« و إلی هذا المعنی».

[۲۸۳] (۲) ورد ما یقرب منه فی البحار: ج ۷۷/ ۱۶۶- ح ۱۹۲.

[۲۸۴] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۴۳۳ و أنظر بحر الفوائد: ج ۲/ ۲۰۹.

[۲۸۵] آشتیانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

[۲۸۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۱/ ۳۸.

[۲۸۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۳۰.

[۲۸۸] (۱) البقرة: ۱۹۵.

[۲۸۹] (۱) قال السیّد المحقّق اللّاری قدّس سرّه:

« و فیه: انّ تقیید حکمهم بصورة المصادفة مناف لإطلاق الحکم و کلّیّة قاعدة وجوب دفع الضّرر المحتمل و عقلیّته» إنتهی. أنظر تعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۷۹.

[۲۹۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۳۴.

[۲۹۱] (۲) لم نعرفه و لعلّه الفقیه المتضلّع الشیخ محسن خنفر قدّس سرّه المتوفی سنة ۱۲۷۱ ه و اللّه العالم.

[۲۹۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۳۵.

[۲۹۳] (۱) الکافی الشریف: ج ۳/ ۷۴ باب« النوادر»- ح ۱۶، و التهذیب: ج ۱/ ۴۱۲ باب« المیاه و أحکامها»- ح ۱۸، و کذا الإستبصار: ج ۱/ ۲۳ باب« الماء القلیل یحصل فیه شیء من النجاسة»- ح ۱۲، و الوسائل عن الکافی : ج ۱/ ۱۵۰ باب« ۸ من أبواب الماء المطلق»- ح ۱.

[۲۹۴] (۲) الاستبصار: ج ۱/ ۲۳ باب« الماء القلیل یحصل فیه شیء من النجاسة» ذیل- ح ۱۲.

[۲۹۵] (۳) مدارک الأحکام: ج ۱/ ۱۰۸، و للمحدّث البحرانی کلام لطیف فی المقام و نقد لسیّد المدارک ینبغی مراجعته أنظر الحدائق الناضرة: ج ۱/ ۵۰۳.

[۲۹۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۳۶.

[۲۹۷] (۱) نفس المصدر: ج ۲/ ۲۳۷.

[۲۹۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۳۷.

[۲۹۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۳۷.

[۳۰۰] (۲) المصدر السابق: ج ۲/ ۲۳۸.

[۳۰۱] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۳۸.

[۳۰۲] (۱) من تنبیهات الشبهة المحصورة.

[۳۰۳] (۱) المدّثر: ۵.

[۳۰۴] (۲) التهذیب: ج ۱/ ۴۲۰ باب« تطهیر البدن و الثیاب من النجاسات»- ح ۴۶، الاستبصار:

ج ۱/ ۲۴ باب« حکم الفأرة و الوزغة و الحیّة و العقرب اذا وقع فی الماء و خرج منه حیّا ...»- ح ۳، عنهما وسائل الشیعة ج ۱/ ۲۰۶ باب« نجاسة المضاف بملاقاة النجاسة ...»- ح ۲.

[۳۰۵] (۱) أقول: ضعف الرّوایة من جهة عمرو بن شمر الضعیف عندهم و هو راویة لتراث جابر بن- یزید الجعفی هذا هو المشهور.

[۳۰۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۳/ ۱۲۵.

[۳۰۷] (۱) کذا و الصحیح: و لو تمثّل.

[۳۰۸] (۱) الحدائق الناضرة: ج ۱/ ۵۱۴.

[۳۰۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۴۲.

[۳۱۰] (۱) بحر الفوائد: ج ۳/ ۲۲۵.

[۳۱۱] (۲) فرائد الأصول: ج ۳/ ۳۹۴.

[۳۱۲] (۳) بحر الفوائد: ج ۳/ ۲۲۳.

[۳۱۳] (۱) الکافی الشریف: ج ۳/ ۲ باب« الماء الذی لم ینجسه شیء»- ح ۱، و الفقیه: ج ۱/ ۹ باب« الوضوء عن سؤر الدواب»- ح ۱۲، و الاستبصار: ج ۱/ ۶ باب« مقدار الماء الذی لا ینجسه شیء»- ح ۱، و التهذیب: ج ۱/ ۳۹ باب« آداب الأحداث الموجبة للطهارة»- ح ۴۶، عنها وسائل الشیعة: ج ۱/ ۱۵۸ باب« عدم نجاسة الکر ...»- ح ۱.

[۳۱۴] (۲) تهذیب الأحکام: ج ۱/ ۲۱۸ باب« المیاة و أحکامها ...» فی ذیل- ح ۹، و عوالی اللئالی:

ج ۱/ ۷۶ الفصل الرابع: فیما رواه بطرقه المذکورة محذوفة الاسناد- ح ۱۵۶، عنه مستدرک الوسائل: ج ۱/ ۱۹۸ باب« عدم نجاسة الکر من الماء ...»- ح ۷.

[۳۱۵] (۱) انظر مبحث الاستصحاب: ج ۳/ ۴۰۱ من فرائد الأصول و المعتبر: ج ۱/ ۳۲.

[۳۱۶] (۱) لم نعثر علیه عجالة.

[۳۱۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۱/ ۹۴.

[۳۱۸] (۲) بحر الفوائد: ج ۱/ ۶۱- ۶۲.

[۳۱۹] (۳) قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« یعنی اذا حصل العلم الإجمالی قبل فقد الملاقی و الملاقاة فقد تنجّز التکلیف متعلّقا بالمشتبهین و حصل التعارض بین أصلیهما فعند حصول الملاقاة لا- مانع من إجراء الأصل فی الملاقی، و فقد الملاقی لا یؤثّر بعد الحکم بطهارة الملاقی فی أن یجعل التعارض بین أصله و أصل الطرف الآخر کما هو کذلک إذا کان العلم بعد فقد الملاقی و الملاقاة.

و الحاصل: أن فقد الملاقی بعد العلم و الملاقاة لا یوجب انقلاب حکم الملاقی بالطهارة إلی الحکم بوجوب الإجتناب.

و یمکن أن یناقش فی ذلک: بأنّا إنّما حکمنا بطهارة الملاقی قبل الفقدان لمکان التعارض بین الأصل فی الملاقی- بالفتح- و الأصل فی الطرف الآخر فلمّا فقد الملاقی و سقط الأصل الجاری فی الملاقی- بالفتح- بارتفاع موضوعه قام الأصل فی الملاقی- بالکسر- مقامه و حصل التعارض بینه و بین الأصل فی الطرف الآخر کما فی صورة فقد الملاقی قبل العلم الإجمالی علی ما صرّح به فی المتن قبیل هذا و لعلّه إلی ذلک أشار بقوله:(فتأمل) فتأمّل» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۰۵.

[۳۲۰] (۱) قال السیّد عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:

« الحکم بالتفصیل المذکور غیر مختص بصورة الإضطرار إلی البعض، بل یعمّ صورة تلف البعض أیضا. نعم، لو انتفی حکم البعض بواسطة قیام أمارة شرعیّة کالبیّنة أو القرعة علی تعیین المحرّم أو النجس، جاز ارتکاب الباقی مطلقا من دون التفصیل المذکور.

و أمّا لو انتفی حکم البعض من غیر أمارة شرعیّة فلا فرق فی إتیان التفصیل المذکور بین استناد إنتفاء الحکم إلی الإضطرار أو إلی إنتفاء الموضوع کالتلف» إنتهی.

أنظر تعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۹۲.

* و قال قدّس سرّه أیضا معلّقا علی قول المصنّف قدّس سرّه:(فالظاهر عدم وجوب الإجتناب عن الباقی):

« أقول: و السّر فی ذلک ان العلم الإجمالی کالعلم التفصیلی المقتضی للتکلیف فکما ان الإضطرار إلی الشیء المعیّن من الموانع التی اذا سبق علی العلم التفصیلی المقتضی للتکلیف رفع موضوعه عن مورد الإضطرار، و إذا تأخّر عنه أو کان المضطر إلیه غیر معیّن رفع حکمه عن مورد الإضطرار بمقدار مانعیّة الإضطرار لا أزید، کذلک الإضطرار إلی الشیء المعیّن اذا سبق علی العلم الإجمالی المقتضی للإحتیاط رفع موضوعه، فلم یبق لتبعیض حکمه- و هو الإحتیاط- مسرح، و إذا تأخّر عنه أو کان المضطرّ الیه غیر معیّن رفع حکمه-- عن مورد الإضطرار بمقدار مانعیّة الإضطرار لا أزید.

ألا تری أنّ التکلیف بعد تنجّزه یقتضی الإمتثال بالعلم التفصیلی، و إذا وجد المانع عنه فبالظنّ التفصیلی، و إذا وجد المانع عنه فبالظنّ الإجمالی و هکذا إلی أن یصل المانع الی حدّ الوهم و لم یسقط التکلیف بعد تنجّزه فی شیء من مراتب وجود المانع إلّا بمقدا مانعیّة المانع بحکم العقل و العرف، و مقدار مانعیّة الإضطرار إلی حد المشتبهین معیّنا إذا حصل بعد العلم الإجمالی المقتضی لحرمة المخالفة القطعیّة، و لوجوب الموافقة القطعیّة هو منع وجوب الموافقة القطعیّة فقط، و یبقی حرمة المخالفة القطعیّة القاضیة بوجوب الإجتناب عن الباقی غیر المضطرّ الیه، سلیمة عن المانع و المعارض.

و کذا مقدار مانعیّة الإضطرار إلی أحدهما علی البدل و لو حصل قبل العلم الإجمالی هو منع وجوب الموافقة القطعیّة لا منع حرمة المخالفة القطعیّة.

و وجه کون الإضطرار المتقدّم علی العلم الإجمالی إلی أحد المشتبهین علی التعیین رافعا لموضوع العلم الإجمالی: أنّ هذا الإضطرار بعد تعلّقه بالمعیّن المحتمل لکونه الحرام واقعا لم یبق فی المشتبه الآخر إلّا مجرّد احتمال الحرمة فینقلب موضوع العلم الإجمالی بالحرمة إلی مجرّد الشک البدوی و هو الإحتمال.

و وجه أنّ الإضطرار المتأخّر عن العلم الإجمالی إلی أحد المشتبهین معیّنا و الإضطرار إلی أحدهما علی البدل لم یرفعا موضوع العلم الإجمالی و إنّما یرفعان حکمه بمقدار المانعیّة:

أمّا فی الصورة الأخیرة فوجهه: أن الإضطرار فی الواقع إنّما یتعلّق بالمباح المعیّن و إن قنع فی الظاهر بأحد محتملاته لا علی التعیین کما قنع فی الأخذ بالحالة السابقة فی-- الإستصحاب فیبقی موضوع العلم الإجمالی و هو الحرام الواقعی و ما قنع الشارع به عنه إضطرارا علی حاله.

و أمّا فی الصورة الأولی فوجهه: انّه و إن لم یعلم تعلّق الإضطرار بالمباح واقعا، إلّا انّ مجرّد احتمال تعلّقه به لا بالحرام کاف فی بقاء

موضوع العلم الإجمالی بالحرام المنجّز للتکلیف فتدبّر.

و لکن لاـ یخفی ان الفرق المـذکور بین الصّورة الأولی و سائر الصّور الثلاثـة بکون الإضـطرار المتقـدّم علی العلم الإجمالی إلی أحد المشتبهین علی التعیین رافعا لموضوع العلم الإجمالی بخلافه فی سائر الصّور الأربع إنّما هو مبنی علی ما ذهب الیه الماتن هو فی التنبیه السابق:

من أنّ خروج أحد أطراف الشبهة من تحت الإبتلاء مانع من تنجّز التکلیف أو أنّ دخوله شرط فی تنجّزه.

و أمّا علی ما ذهب الیه أستاذنا العلّامة[الفاضل الإیروانی(المتوفی سنة ۱۳۰۶ ه)]: من أنّ متعلّق الأحکام الطبائع لا الأفراد و أن الدخول و الخروج تحت الإبتلاء لا مدخلیّة له فی شـیء من شـروط التنجیز فمن البیّن أنّ تقدّم الإضـطرار کتأخّره، و تعیین المضـطر الیه کعدم تعیینه لا یرفعان موضوع العلم الإجمالی و لا یمنعان من اقتضاء المقتضی لتنجیز حکمه المتعلّق بالطبائع المطلقة من قید الأفراد و غیرها، خصوصا علی تقدیر عدم کون العلم کالعقل و القدرة من الشـروط العقلیّة لتنجیز التکلیف حتی یکون تأخیره مانعا من تحقّق التکلیف قبله، بل الجهل عذر و العلم کاشف عن سبق تنجّز الأحکام الواقعیّة علی وجه یستوی فیه العالم و الجاهل، بل الموجود و المعدوم کما هو مـذهب المخطّئة و عـدم انحصار التکلیف-- بالظاهر و مؤدّی الطرق الظاهریّة و یصدّقه قاعدة وجوب دفع الضـرر المحتمل الملزم بها وجوب شـکر المنعم و وجوب تحصـیل المعرفـة و النظر فی المعجزة و صـحّة عقوبـة جمیع الکفرة حتّی المخدّرات فی الحجر علی کلّ ما یفوتهم من الأصول و الفروع و لو کانت محتملة» إنتهی.

أنظر تعلیقه علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۹۳- ۳۹۵.

* و قال صاحب قلائد الفرائد(ج ۱/ ۴۶۵):

« أقول: مرتقی الأقسام أربعـة؛ لأن المکلّف إذا اضـطرّ الی ارتکاب بعض الأطراف فإمّا أن یکون هذا البعض معیّنا أو غیر معیّن، و علی التقدیرین: فإمّا أن یکون الإضطرار إلیه قبل العلم الإجمالی- و بحکمه صورة المقارنة- أو بعده.

أمّا الأوّل:- أعنی ما إذا کان الإضطرار إلی البعض المعیّن و حصل قبل العلم الإجمالی-:

فالظـاهر عـدم وجوب الإجتنـاب من البـاقی؛ لأنّ مناط وجوب الإجتناب إمّا تعارض الأصول، او أنّ المناط هو تحقق وجوب الإجتناب عن کل واحد علی تقدیر العلم التفصیلی بحرمته، و المقام فاقد لکل منهما.

أمّا الأوّل: فلأنّ الإضطرار یوجب سقوط الأصل فی طرف المضطرّ الیه فیکون الأصل الجاری فی الباقی سلیما عن المعارض.

و أمّا الثانی: فلأنّه علی تقدیر العلم التفصیلی بحرمة المضطرّ الیه لا یجب الإجتناب عنه.

و أمّـا الثـانی- أعنی مـا إذا کـان الإضـطرار الیه بعـد العلم الإجمـالی-: فالمحقّق فیه وجوب الإجتناب عن الآخر، لأن الحرام بعـد ثبوته یجب الإجتنـاب عنه و لا بـد فی مقام إمتثاله من-- تحصـیل العلم تفصـیلا أو إجمالا، و إن لم یکن فالظنّ المعتبر و إن لم یکن فلا بد من الإمتثال الإحتمالی، و کون المقام فاقدا للأوّل و الثانی لا یوجب عدم مراعاة الأخیر فیه، و هذا معنی قوله رحمه اللّه:« لأنّ الإذن فی ترک بعض المقدّمات العلمیّة ...».

و قد یستدلّ لوجوب الإجتناب عن الباقی تارة بالإستصحاب و أخری بقاعدة الإشتغال.

و فیه: أمّـا الأوّل: فبأنه إن أریـد به استصـحاب الموضوع- أعنی الخمر المعلوم بالإجمال مثلا- فهو من الأصول المثبتـة. و إن أریـد به استصحاب الإشتغال فهو بمحل المناقشة عند المصنّف.

و إن أرید به استصحاب وجوب الإجتناب. ففیه: انه حکم عقلی لا مسرح للإستصحاب فیه.

و أمّا الثانی: فهی و إن کانت من الأصول المحکمة لکن جریانها فی المقام بمعزل عن الثبوت.

توضیحه: ان الشک فی بقاء التکلیف و عدمه:

تارة یکون منشأه الشک فی حصول الإمتثال بالنسبة إلیه و عدمه. کما إذا اشتبه له القبلة و صلّی إلی بعض الأطراف؛ فإن منشأ الشک

فی بقاء التکلیف فیه إنما هو الشک فی حصول الإمتثال به.

و أخری یکون منشأه الشک فی بقاء الموضوع، کما إذا أمر باکرام زید العالم ثم اشتبه بالجاهل و فقد أحدهما فإن منشأ الشک فی بقاء التکلیف فیه إنّما هو الشک فی بقاء الموضوع و فقده.

و ما هو مسلّم الثبوت من مورد التمسّک بالقاعدة المرقومة إنما هو الأول دون الثانی، و ذلک لأنّها إنما بعثت من حکم العقل بلزوم إطاعة المولی فلا نعمل بها إلّا فی موارد الشک فی حصول الإمتثال بخلاف القسم الثانی الذی یکون ما نحن فیه من قبیله؛ فإن منشأ الشک فی-- بقاء التکلیف فیه هو الشک فی بقاء الموضوع و المفروض فیما نحن فیه عدم جریانه.

و أمّا الثالث و الرابع: فالحکم فیهما وجوب الإجتناب عن الباقی، أمّا اذا کان الإضطرار بعد العلم الإجمالی فواضح. أمّا اذا کان قبله فوجه الفرق بینه و بین القسم الأوّل: أنّ الإضطرار فیه لکونه إلی معیّن یوجب سقوط موضوع الأصل عن طرف المضطرّ الیه أعنی الشک فیکون الأصل فی الباقی بلا معارض بخلاف المقام؛ فإن الإضطرار فیه لکونه إلی غیر معیّن لا توجب زوال موضوع الأصل فیه؛ لبقاء الشک حینئذ و إنّما یرفع أثره أعنی وجوب الإجتناب عن المضطرّ الیه، فالإضطرار فی الأوّل مزیل للموضوع و فی الثانی مزیل للحکم و هذا هو الفارق» إنتهی.

* و قال المحقق للفقیه آغا رضا الهمدانی قدّس سرّه:

« أقول: توضیح الفرق بین ما لو اضطرّ إلی واحد معیّن قبل العلم الإجمالی و بین ما لو اضطرّ الیه بعده: هو أنّ الإضطرار إلی الحرام رافع لحرمته واقعا؛ إذ ما من حرام إلّا و قد أحلّه اللّه لمن اضطرّ إلیه، فمتی إضطرّ إلی واحد معیّن یحتمل أن یکون ذلک المعیّن هو الحرام الواقعی المردّد المرتفع حرمته لأجل الإضطرار، کما انه یحتمل أن یکون الحرام المعلوم ذلک الآخر، فیکون حراما فعلیّا، فاتّصاف الحرام المعلوم إجمالا بصفة الحرمة فعلا غیر معلوم، فیرجع فی الطرف الآخر- الذی یحتمل ان یکون حراما فعلیّا- إلی أصل البراءة.

و إن شئت قلت: إنّ الواحد المعیّن الذی اضطرّ الیه حلال فی حقّه جزما، سواء کان نجسا أو خمرا أو نحو ذلک أم لم یکن، و الطرف الآخر شیء مشکوک الحلّیّة فیرجع فیه إلی الأصل السالم عن المعارض، و هذا بخلاف ما لو اضطرّ إلی واحد غیر معیّن؛ حیث إنّ الإضطرار لم-- یتعلّق بنفس الحرام- و لو علی سبیل الإحتمال کما فی الفرض السابق- بل تعلّق بما هو أعمّ من الحرام بحیث لو علم بالحرام تفصیلا لوجب علیه الإجتناب عنه و اختیار الطرف الآخر.

و هذا دلیل علی انّ ذلک الحرام المعلوم بالإجمال متّصف بالفعل بصفة الحرمة، یجب التجنّب عنه مع الإمکان؛ فإنّ المعیار فی تشخیص کون العلم الإجمالی منجّز للتکلیف و عدمه: هو کون کلّ واحد من أطراف الشبهة علی وجه لو علم المکلّف تفصیلا بکون ذلک الحرام المعلوم بالإجمال لتنجّز فی حقّه التکلیف بالإجتناب عنه، و مقتضی کونه حراما بالفعل وجوب التجنّب عنه بترک جمیع محتملاته، و حیث تعذّر ترک الجمیع، حکم العقل بمعذوریّته فی ترک البعض الذی اضطرّ الیه أی: فی المخالفة الإحتمالیة الحاصلة بفعل هذا البعض لا مطلقا.

و بعبارة أخری: توجیه الخطاب بالإجتناب عن ذلک الحرام المردّد بین الأطراف فی الفرض الأوّل غیر محرز و فی الثانی محرز و هو مقتض لوجوب الإجتناب، و ما یصلح للمانعیّة عن تنجّزه لیس إلّا الإضطرار، و هو لا یصلح للمانعیّة عن نفس الحرمة و لا عن تنجّزها رأسا، و إنّما یمنع عن المؤاخذة علی ارتکاب المحرّم- علی تقدیر تحققه- بفعل ما اضطر الیه لا غیر، فاحتمال مصادفة الحرام فی سائر المحتملات التی لم یضطرّ إلی فعلها سبب تامّ لوجوب التجنّب عنها عقلا، کما انّه کذلک فیما إذا حصل الإضطرار بعد حصول العلم الإجمالی و إن تعلّق ببعض معیّن؛ فإن الإضطرار الحاصل فیما بعد لیس إلّا کإراقة بعض أطراف الشبهة أو إتلافه أو خروجه عن مورد ابتلاء المکلّف، و من الواضح أنّ هذا لا یجدی-- فی جواز إرتکاب سائر الأطراف التی وجب التجنّب عنها؛ لاحتمال مصادفتها للحرام الذی ینجّز التکلیف بالإجتناب عنه بواسطة العلم.

فتخلّص ممّا ذکر: انّه متی اضطرّ إلی واحد معیّن قبل العلم الإجمالی أو معه رجع فی حکم سائر الأطراف إلی قاعدة البراءة، و إن اضطرّ إلیه بعد العلم، أو اضطرّ إلی واحد غیر معیّن- سواء کان قبل العلم أم بعده- عمل فی سائر الأطراف بما تقتضیه قاعدة الشغل» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ۲۱۱.

* أقول: و لاحظ أیضا تعلیقة السیّد الیزدی قدّس سرّه فی حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۰۶.

[۳۲۱] (۱) الصحیح: فیلغی.

[۳۲۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۴۶.

[۳۲۳] (۱) بحر الفوائد: ج ۱/ ۲۰۷.

[۳۲۴] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۴۶.

[۳۲۵] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۴۷.

[۳۲۶] (۲) نفس المصدر: ۲/ ۲۴۷.

[۳۲۷] (۱) کأصحاب الهدایة، و الفصول و المعالم و الزبدة.

[۳۲۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۴۷.

[۳۲۹] (۱) نفس المصدر بالذات.

[۳۳۰] (۲) المصدر السابق.

[۳۳۱] (۳) المصدر السابق.

[۳۳۲] (۱) المصدر السابق: ج ۱/ ۴۲۲.

[۳۳۳] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

« بل التحقیق أن یقال: إن کان أصل التکلیف مشروطا بوقته المتأخّر عن زمان الخطاب کما لا یبعد أن یکون مثال وجوب الإعتزال عن النساء فی المحیض من هذا القبیل فلا یجب الإحتیاط إذ یکون الشک فی کل زمان من أوّل الشهر إلی آخره فی أصل التکلیف لمکان الشک فی تحقّق شرطه فینفی بالأصل و إن کان التکلیف مطلقا و کان معلّقا علی زمان الفعل کما لا یبعد أن یکون مثال التاجر من قبیله فحکمه حکم الشبهة المحصورة؛ إذ لا فرق بینه و بین ما یوجد المشتبهان دفعة من حیث تنجّز التکلیف بالحرام الموجود بین المشتبهین فی زمانه. و هذا المطلب فی کلا الشقّین من الواضحات و إن کان قد یناقش فی الأمثلة المذکورة فی المتن أنّها من قبیل الشقّ الأوّل أو الثانی.

و المصنّف رحمه اللّه لما أنکر الواجب المشروط مطلقا فی أصوله بدعوی: عدم معقولیّته، و جعل مطلق التکالیف قبل حضور وقتها من قبیل المعلّق فرّق بین الأمثلة بالإبتلاء و عدم الإبتلاء، و قد سبق منّا عدم الفرق بین محلّ الإبتلاء و عدمه إلّا إذا عدّ غیر محلّ الإبتلاء من غیر المقدور عرفا» إنتهی. حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۱۱.

[۳۳۴] (۱) الفصول الغرویّة: ۸۰.

[۳۳۵] آشتیانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

[۳۳۶] (۱) قال سیّد العروة أعلی اللّه تعالی مقامه الشریف معلّقا علی قول المصنّف-:(إلی أن یبقی مقدار الحیض فیرجع فیه إلی أصالة الإباحة)-:

و هل یجری استصحاب بقاء الحیض حینئذ لتیقّن وجوده و الشک فی انقضاءه؟ وجهان: من أنّ میزان جریانه متحقّق من الیقین السابق و الشک اللاحق و ینسب هذا الوجه إلی مذاق المشهور فی الإستصحاب.

و من أنّ المستفاد من أخبار الإستصحاب ليس إلّا أنّ حكم زمان الشك المتّصل بزمان اليقين حكم زمان اليقين، و أمّا الشك المنفصل زمانه عن زمان اليقين فلا يستفاد حكمه من هذه الأخبار.

ففی المثال المذكور: يشك فی آخر الشهر فی الحيض و يتيقّن حصول حيض قبله من أوّل الشهر إلى زمان العلم بحصوله لكن زمان الشك ليس متّصلا بزمان المتيقّن؛ إذ لعلّ الحيض كان فی أوّل الشهر و انقضى زمانه، فلم يتم ميزان جريان الإستصحاب و لذا لا نقول بجريان استصحاب الطهارة و لا الحديث فی مسألة تعاقب الحدث و الطهارة مع الجهل بتقدّم أيّهما؛ لأنّ اتصال زمان الشك بكل واحد من الطهارة و الحدث غير معلوم، و على مذاق المشهور يجرى الإستصحابان و يتعارضان فيتساقطان و هذا الوجه منسوب إلى الشيخ الجليل الشيخ راضی فقيه العراق م ۱۲۹۰ ه] طاب ثراه هو الوجه، و لعلّ المصنّف كان ناظرا إليه حيث-- لم يتمسّك باستصحاب الحيض و تمسك بأصالة الإباحة فتدبّر» إنتهى.

أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۱۳.

[۳۳۷] (۱) قال سيّد العروة قدّس سرّه:

« وجه الفرق: ان الأصول العمليّة يعمل بها مطلقا حتى فی موارد العلم الإجمالی بخلافها إلّا اذا لزم من إجرائها طرح تكليف منجّز كمسألة الإنائين فی الشبهة المحصورة إذا كان الأصل فيهما الطهارة فلمّا لزم من إعمال الأصلين طرح تكليف و هو وجوب الإجتناب عن النجس فی البين لم يعمل بالأصلين بخلاف ما إذا كانا مستصحبی النجاسة فلا مانع من إجراء الأصلين و لو لزم منه مخالفة العلم الإجمالی.

و أمّا الأصول اللفظيّة كأصالة العموم فيما نحن فيه فإنها لا تجرى مع العلم الإجمالی بخروج فرد مردّد بين أفراد فإنه يحصل الإجمال بالنسبة إلى جميع الأفراد المردد فيها و لو لم يكن إجراء الأصل موجبا لطرح تكليف منجّز، و لعلّ قوله:« فتأمّل» إشارة إلى دقّة المسألة و إلّا فالمناقشة فيما ذكر لا نعرف وجهها» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۱۹.

* و قال السيّد عبد الحسين اللّارى فی بيان وجه الأمر بالتأمّل:

« أقول: إشارة إلى أنّ الفرق مبنيّ على اعتبار العلم الإجمالی و تنجّز الواقع.

و أمّا على ما هو المفروض فی المقام من عدم اعتبار شیء من العلم و الواقع فی المقام سوى ما ينحصر فی مؤدّى الظاهر و العلم التفصيلی فلم يبق فرق بين الأصول اللفظيّة و العمليّة من حيث التعبّد و عدم الموصليّة إلى الواقع» إنتهى.

أنظر تعليقة على فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۹۸.--* و قال المحقق الفقيه آغا رضا الهمدانی قدّس سرّه:

« أقول: الفرق بينهما[الأصول اللفظية و العمليّة]: فی بادی الرأى هو أن العبرة فی باب الألفاظ بظهور اللفظ من حيث هو فی كون مدلولة مرادا للمتكلّم و كون المدلول موردا لابتلاء المكلّف فی مقام عمله مما لا مدخليّة له فی ذلك فمتى علم إجمالا بورود تخصيص أو تقييد أو ارتكاب تجوّز بالنسبة إلى شیء من الظواهر عرضه الإجمال و سقط عن الإعتبار من غير فرق بين كون أطراف ما علمه بالإجمال موردا لابتلاء المكلّف و عدمه هذا.

و لكن التحقيق: أنّ العلم الإجمالی الذى يكون بعض أطرافه خارجا عن مورد الإبتلاء لا يصلح مانعا عن العمل بما يقتضيه الشك فی الطرف الآخر الذى هو محل الإبتلاء من الرجوع إلى الأصول المقرّرة للشك لفظيّة كانت أم عمليّة و لكن فرّق بين ما هو مناط الإبتلاء فی مجارى الأصول اللفظيّة و العمليّة؛ فإنّ العبرة فی الأوّل يكون ممّا يجرى فيه الأصل مورد ابتلاء المكلف من حيث الحاجة إلى معرفة ما أراده المتكلم بهذا الكلام بحسب أغراضه الباعثة على فهمه سواء كان لمدلوله أثر عملی بالنسبة إليه أو الى شخص آخر أم لم يكن أصلا بل كان من قبيل القصص و الحكايات فلو علم العبد إجمالا باشتمال الكتابة التى أرسلها مولاه إليه على فقرات لم يقصد بها ظواهرها و أشهد تلك الفقرات بغيرها لم يجز له الإعتماد على ظواهر شیء منها؛ لمعارضة أصالة الحقيقة فی كلّ فقرة منها بجريانها فی ما عداها فيعرضها الإجمال.

و هـذا بخلاف مـا لو علم إجمالا- إمّا بكون هـذا الكتاب كـذلك أو كتاب آخر أرسـله الى شـخص آخر أو كتابـة أخرى مرسـلة من شخص آخر اليه ممّا لا حاجـة له الى معرفتها و لو كانت تلك-- الكتابـة أيضا ككتابـة مولاه ممّا لا بدّ له من معرفة مدلولها و الخروج عن عهـدة مـا فيهـا من التكاليف وجب عليه الأخـذ بظواهر كلّ منهما من باب الإحتياط حيث ان المورد حينئـذ يصـير من قبيل إشـتباه الحجّة باللّاحجّة و هذا بخلاف ما لو كان العلم متعلّقا بخصوص أحد الكتابين فانه ليس من هذا القبيل.

و هكذا الكلام فى الكتب المصـنّفة الواصلة الينا، فلو علم إجمالا باشتمال شيء منها على كنايات و استعارات و تجوّزات كثيرة لا تفى ببيانها القرائن المحفوفة بها أو اشـتماله على اغلاط كثيرة و تحريفات مغيّرة للمعانى على وجه أحدّ من الشبهة المحصورة لا يجوز نسبة شيء ممّـا يظهر من فقراتهـا- التى هى أطراف الشـبهة- إلى مصـنّف ذلـك الكتـاب و لو علم إجمالا- بأن الرّسالـة العمليّة التى للتقليد كذلك أو شيئا من كتب التواريخ التى لا حاجة له إلى معرفة مضامينها لا يقدح ذلك فى جواز العمل بظواهر الرسالة.

و كيف كان: ففى مثل\i:أَوْفُوا بِالْعُقُودِ\E أو\i أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ E و\i تِجارَةً عَنْ تَراضٍ E و نحوها لا يجوز الأخـذ بعمومها بعد العلم الإجمالى بطروّ تخصـيص عليها من غير فرق بين أن يكون الخاصّ بالفعل مورد ابتلاء المكلّف و عـدمه؛ فإنّ هذه العمومات هى مورد ابتلاء المكلّف و قـد عرضـها الإجمال بعـد العلم بعـدم إرادة حقيقتها و لا يجـدى فى ذلك اشـتباه المخصّص و تردّده بين أمور ليس بعضـها مورد ابتلاء المكلف فى مقام العمل لما أشـرنا اليه: من أن العبرة فى المقام بالحاجـة إلى معرفة حكمها فى اسـتكشاف ما أريد بهذه العمومات فلاحظ و تدبّر» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ۲۱۷.

* و قال المحقق الخراسانى قـدّس سرّه:--« الملاك فى عـدم جريان الأصول اللفظيّة فى صورة العلم بخروج بعض الشـبهات إنّما هو طروّ الإجمـال على العـام فلا- يبقى معـه مجـال لأصالـة العمـوم، و هـذا لا- يتفـاوت فيـه الحـال بيـن تنجّز التكليـف بينهـا كمـا فى غير التـدريجيّات و عـدم تنجّزه كما فيها، و هـذا بخلاف الأصول العمليّة؛ فإن الملاك فى عدم جريانها فى صورة العلم الإجمالى إنّما هو تنجّز التكليف فيتفـاوت الحال فيها بين تنجّزه به و عـدمه، كما لا يخفى. و لعلّ أمره بالتأمّل إشارة إلى ما ذكرنا فى وجه الفرق» إنتهى. أنظر درر الفوائد: ۲۴۶.

* أقول: و أنظر قلائد الفرائد: ج ۱/ ۴۷۳- التعليقة رقم: ۲۷۹.

[۳۳۸] (۱) قال سيّد العروة قدّس سرّه:

« و من أمثلة المقام: ما لو رأت المرأة دما مردّدا بين كونه حيضا و غيره إذا لم يكن هناك أصل موضوعى يعيّن أحد الموضوعين.

و من أمثلته: مـا إذا كـان امر المكلف مردّدا بين كونه حاضـرا أو مسـافرا بناء على كون كلّ من العنوانين موضوعا للحكم، و أمّا لو قلنا بأن موضوع حكم القصر عنوان المسافر و لكن موضوع حكم التمام ليس عنوان الحاضر، بل المستفاد من دليله: انّ المكلّف يجب عليه الصلاة تماما خرج عنه عنوان المسافر و بقى الباقى كما هو الأظهر.

فإن لم نقل بجواز التمسك بالعام فى الشـبهات المصداقيّة كما هو الإظهر فهو أيضا يصير من أمثلة المقام و إن قلنا بالتمسك بالعام فى الشـبهات المصداقيّة لم يكن مثالا- لنـا و يحكم بوجـوب التمـام بمقتضـى العموم هـذا كله اذا لم يكن هنـاك أصـل موضوعى يلحقه بالمسافر أو الحاضـر.-- و من الأمثلة: الخنثى المشـكل المذكورة فى المتن بناء على عدم كونها طبيعة ثالثة و أما بناء على كونها طبيعة ثالثـة كمـا هو الأظهر المحقّق فى محلّه فينبغى أن يقال: إن التكاليف التى موضوعها عنوان الرجال او النساء لا تشـملها فيرجع فيها إلى أصالـة البراءة مـا لم يكن مخالفا للإجماع، و التكاليف التى موضوعها عنوان المكلّف أو الإنسان أو المؤمن و نحو ذلك تشـملها و إن خرج منه خصوص الرجل أو المرأة.

و دعوى: انصراف الأدلّة مطلقا عنها أيضا كما قيل به ليس كلّ البعيد.

و أمّا بناء على دخولها فى الرجل أو المرأة واقعا كما هو المشهور فدعوى الإنصراف غير جيّد؛ للقطع بشمول حكم أحد العنوانين لها.

و بالجملـة: حكم جميع أمثلـة المقـام وجوب الإحتيـاط بنـاء على وجوبه فى الشـبهة المحصورة و من موارده فى الخنـثى حكم وجوب

الجهر على الرّجل فى الصلوات الجهريّة و وجوب الإخفات على المرأة فيها على القول به، فتحتاط إمّا بتكرّر الصّلاة جهرا مرّة و إخفاتا مرّة أخرى و إمّا بتكرار القراءة مرّتين فى صلاة واحدة جهرا و إخفاتا.

لا يقال: انه حينئذ يدخل فى القران المحرّم.

لأنّا نقول: أوّلا: أنّ الحقّ كراهة القران لا حرمته.

و ثانيا: أنّ القران المحرّم أو المكروه ما اذا كان بقصد الجزئيّة على التحقيق لا بقصد الإحتياط كما فيما نحن فيه» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۱۹.

[۳۳۹] (۱) أنظر جواهر الكلام: ج ۲۹/ ۱۰۰، و المجلد ۱۰/ ۳۹۹ طبعة دار المؤرخ العربى.

[۳۴۰] (۲) و أنظر أحكام الخنثى فى البحث الخامس و الخمسين من المقصد الأوّل من الفنّ الثانى من كشف الغطاء: ج ۱/ ۲۳۳.

[۳۴۱] (۱) قال السيد عبد الحسين اللّارى قدّس سرّه:

« أقول: وجه هذا الإنصراف: ندور وجود الخنثى بحيث يكاد أن يلحق بالممتنعات العاديّة كالعنقاء، إلّا انه غير وجيه لكن لا لأنّ ندور الوجود و إن بلغ ما بلغ لا يوجب الإنصراف ما لم ينضمّ إليه ندور الإستعمال حتى يضعّف بان ندور الوجود البالغ بتلك المثابة لا ينفك عن ندور الإستعمال، بل لأنّ الغلبة الموجبة لإنصراف الأحكام إنّما هى فى الشبهات الحكميّة مثل النهى عن حلق اللّحى المنصرف إلى لحاء الرجل دون لحية النساء المتّفقة أحيانا لندورها.

و أمّا الشبهات الموضوعيّة المفروض أنّ اشتباه الحكم فيها من جهة إشتباه الموضوع لا الحكم فندور ذلك الموضوع لا يوجب انصراف الحكم المقرّر له فى الواقع بالفرض قطعا و جزما، كما فى الخنثى المفروض ثبوت أحد حكمى الرجل و المرأة عليه فى الواقع قطعا و أن الإشتباه فى حكمه ناشىء عن اشتباه موضوعه بين معلومى الحكم فى الواقع، فندور مثل ذلك الموضوع و إن بلغ حدّ الإمتناع لا يوجب صرف الحكم المفروض ثبوته له فى الواقع و إلى ذلك أشار الماتن الأنصارى : بأن دعوى الإنصراف كما ترى» إنتهى.

أنظر التعليقة على فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۹۸.

* و قال المحقّق آغا رضا الهمدانى قدّس سرّه:

« أقول: لا يظنّ بأحد أن يدّعى الإنصراف فى مثل هذه التكاليف المشتركة المعلوم تعلّقها بكل مكلّف حتى الخنثى و إن قيل بانه طبيعة ثالثة لا رجل و لا أنثى فلا يعمّه الأدلّة السمعيّة الدالّة على أنه يجب على الرّجال و النساء حفظ فروجهم، و لكن يفهم حكمه من إشتراك-- الطائفتين فى مثل هذه التكاليف بتنقيح المناط، فالذى يدّعى الإنصراف بحسب الظاهر لا يدّعيه إلّا بالنسبة إلى التكاليف المخصوصة بإحدى الطائفتين كوجوب صلاة الجمعة على الرّجال و وجوب ستر سائر الجسد عن النظر و فى الصلاة على النساء.

و هذه الدعوى غير بعيدة و لكن الظاهر انّ الإنصراف بدوىّ منشأه عدم وضوح حال الفرد بحيث لو علم بإخبار معصوم و نحوه: أنّه من هذا الصنف أو ذاك لا يكاد يشكّ بأحد فى استفاده حكمه من الاطلاقات فليتأمّل» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ۲۱۹.

[۳۴۲] (۱) النور: ۳۰.

[۳۴۳] (۲) النور: ۳۱.

[۳۴۴] (۱) قال سيّد العروة قدّس سرّه معلّقا على قول المصنف بناء على عدم العموم فى آية الغض للرجال :

« أقول: يوجد فى بعض النسخ قوله:(و النساء) معطوفا على الرّجال و هو الأظهر.

لأن آية غضّ المؤمنين من أبصارهم و آية غضّ المؤمنات من أبصارهن متماثلتان فى العموم و عدمه و كلتاهما محلّ للإستدلال للمدّعى من جواز نظر الرجال و النساء إلى الخنثى و وجه توهّم العموم فى الآيتين من باب حذف المتعلّق و ليس ببعيد.

ثم إنّ المصنّف غيّر الاسلوب فى قوله:(و عدم جواز التمسك بعموم آية حرمة ابداء الزينة على النساء ... إلى آخره) و لم يقل:(بناء

علی عدم العموم) لأن العموم هنا ثابت بدلیل استثناء\i إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ\ ...E إلی آخره.

لکن یرد علیه:

أوّلا: انه علّل عدم جواز التمسّک بعموم آیة حرمة إبداء الزینة بکونه من باب اشتباه مصداق المخصّص و هو وارد فی آیة الغض أیضا کما لا یخفی.

و ثانیا: ان آیة إبداء الزینة أجنبیّة عمّا هو بصدده: من عدم حرمة نظر الرجال و النساء إلی الخنثی، و العموم المستفاد منها إنّما هو باعتبار حرمة إبداء النساء زینتهنّ للرّجال و الخناثی المستلزمة لحرمة نظر الرجال و الخناثی إلی زینتهنّ، و لا ربط لها بنظر النساء إلی الخناثی کما هو المدّعی.-- اللهم إلّا أن یکون مراده: أن النظر و ما یشبهه مثل إبداء الزینة بالنسبة إلی الخنثی لیس حراما بناء علی عدم العموم فی آیة الغض ... إلی آخره فتأمّل» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۱.

[۳۴۵] (۱) بحر الفوائد: ج ۱/ ۶۴- ۶۵.

[۳۴۶] (۱) قال السیّد عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:

« أقول: فی توضیح ذلک: إنّ نزاع المجوّزین لارتکاب الشبهة المحصورة فی الجملة أو بالجملة هل یختصّ بما لو کانت الحالة السابقة فی ما قبل الإشتباه هو الحلّیّة و الطهارة کما لو عرضت النجاسة المشتبهة أو الحرمة المشتبهة علی معلومی الطهارة و الحلّیّة، أم یعمّ ما لو کانت الحالة السابقة فی ما قبل الإشتباه هو الحرمة و النجاسة کما لو عرضت الطهارة و الحلّیّة علی أحد معلومی النجاسة و الحرمة و ما لم یعلم الحالة السابقة فیهما أصلا؟

وجهان، و ظاهر کلام الأصحاب و أدلّتهم هو تعمیم جواز المجوّزین فی المسألة و عدم اختصاص جوازهم بالأول، کما لا یختصّ بالمحرّمات المالیّة و نحوها، بل یعمّ ظاهرا الأنفس و الأعراض و الخمر و نحوها کما لا یخفی» إنتهی.

أنظر التعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۹۹.

[۳۴۷] (۲) قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:-« و کذا لو کانا مختلفین بأن کان الأصل فی أحدهما الحلّ و فی الآخر الحرمة، کأن کان أحد الإنائین مستصحب الطهارة و الآخر مستصحب النجاسة.

لکن التحقیق: ان العلم الإجمالی لا أثر له فیما کان الأصل فیهما الحرمة؛ لإن الإجتناب عنهما من باب جریان الأصلین لا من باب العلم الإجمالی المقتضی للإحتیاط و إن کان حکم الأصلین موافقا للإحتیاط و لا یمنع جریان الأصلین العلم الإجمالی بحلّیّة أحد المشتبهین؛ لإن هذا العلم الإجمالی لا یؤثّر و لا یوجب تکلیفا حتّی یلزم من إعمال الأصلین طرح ذلک التکلیف.

و أیضا التحقیق: ان العلم الإجمالی لا أثر له فیما کان الأصل فی أحدهما الحلّ و فی الآخر الحرمة بل یجری الأصلان و لا ینافیهما العلم الإجمالی؛ لأن هذا العلم بالنسبة إلی ما کان الأصل فیه الحرمة لا یفید شیئا و هو واضح، و بالنسبة إلی ما کان الأصل فیه الحلّ یرجع إلی الشبهة البدویّة.

و بعبارة أخری: لم یوجب هذا العلم لنا تکلیفا جدیدا زائدا علی ما ثبت علینا فیما کان الأصل فیه الحرمة.

نعم، فی الصورة الأولی و هو ما کان الأصل فی المشتبهین الحلّ حکم الإحتیاط علی القول به مستند إلی العلم الإجمالی لسقوط الأصلین بالتعارض، و لا فرق هنا فی کون الأصلین من جنس واحد کما لو کان الإناءان مستصحبی الطهارة أو من جنسین کما لو کان أحد المشتبهین مجری لاستصحاب الطهارة و الآخر مجری لقاعدة الطهارة.

و لا یقال: أن القاعدة حاکمة علی الإستصحابین فلا یتحقّق التعارض بینهما. لأنّا نقول: تلک-- الحکومة إنّما هی فیما کان موردها متّحدا لا فی موردین کما فیما نحن فیه» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۲.

[۳۴۸] (۱) قال المحقق الخراسانی قدّس سرّه:

« کما یمکن الفرق بناء علی أن یکون سقوط الأصل من الطرفین بسبب مراعاة التکلیف المنجّز فی البین لا لعدم المقتضی من عموم الدلیل الدالّ علی اعتباره؛ فانه لا مانع حینئذ من أصالة الحرمة و النّجاسة؛ حیث إنّ اجراءهما فی الطرفین لا ینافی فی هذه الصورة-- مراعاة التکلیف بینهما بخلاف أصالتی الحلّ و الطهارة، بل لا مجال حینئذ لحکم العقل بوجوب الإجتناب.

عن کلّ منهما من باب المقدّمة العلمیّة فإنّ کلّا منهما محکوم بالنّجاسة أو الحرمة شرعا، و تظهر الثمرة حینئذ فی الحکم بالنجاسة فی ملاقی أحدهما و عدم الحکم بها فیما اذا کان الأصل فیهما الطهارة فلا تغفل» إنتهی. أنظر درر الفوائد: ۲۴۶.

[۳۴۹] (۱) قال المحقق آغا رضا الهمدانی قدّس سرّه:

« أقول: هذا الإستدلال لا ینافی الإلتزام بالفرق المزبور؛ إذ المقصود بالأصل هو القاعدة المقرّرة التی یرجع الیها الشاک لو لا علمه الإجمالی بمخالفتها للواقع، و الأصل فی الأموال و إن کان حرمة التصرّف و عدم وصوله إلیه بناقل شرعی و لکن قاعدة الید فیما یجده المکلّف-- تحت یده أو وصل الیه من غیر طیب نفسه حاکمة علی أصالة الحرمة، فالقائل بجواز الإرتکاب فیما عدا مقدار الحرام علی تقدیر إلتزامه بالتفصیل المزبور أیضا له أن یقول فی مورد الروایة أیضا- مع قطع النظر عن الرّوایة- بجواز ارتکاب ما عدا المقدار الذی علم بحرمته إجمالا تعویلا علی قاعدة الید بمقتضی أصله فلاحظ و تدبّر» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ۲۲۲.

[۳۵۰] (۱) هدایة المسترشدین: ج/ ۲۲۱ ط ق.

[۳۵۱] (۱) قال سیّد العروة المحقق الیزدی قدّس سرّه:

« قد یکون ذلک بصیرورة المشتبه الجدید أیضا طرفا للعلم فی عرض المشتبهین السابقین بأن یتبدّل العلم بین الإثنین إلی العلم بین الثلاثة و هذا من الشبهة المحصورة السابقة.

و قد یکون ذلک باشتباه المشتبه الجدید بأحدهما المعیّن و یکون العلم الإجمالی بین احد هذین و الطرف الآخر و هذا هو الذی ذکره انه من باب مقدّمة المقدّمة، هذا.

بقی شیء: ینبغی ان یجعل عاشر التنبیهات:

و هو انه لو قامت بیّنة علی نجاسة أحد الإناءین لم یجب الإجتناب عن الآخر؛ لانه ینطبق المعلوم بالإجمال علیه کما لو علمنا تفصیلا بنجاسة أحد الإناءین فإن العلم الإجمالی یصیر مفصّلا به.

و أمّا لو قامت البیّنة علی طهارة أحدهما المعیّن لم یزل حکم الشبهة المحصورة عن الآخر بان یحکم بنجاسته شرعا و یترتب علیه جمیع أحکام النجاسات و منها الحکم بنجاسة ملاقیه بل یحکم بطهارة ملاقیه علی ما هو حکم الشبهة المحصورة علی القول به.

و الوجه فی ذلک: انه لا یثبت بالبیّنة سوی نفس ما أخبر به البیّنة و لوازمه العرفیّة البیّنة التی یمکن ان یسند الیها بأن یقال: إن أخبر کما أنه الخبر بالملزوم أخبر باللازم أیضا، و کذا یثبت-- بها لوازم المخبر به الشرعیّة لا غیرهما فنقول فیما نحن فیه:

إنّ البیّنة لم تشهد إلّا علی طهارة ذلک الإناء المعیّن و لیس نجاسة الإناء الآخر لازما عرفیا للمشهور به قطعا.

إذ قد یکون الشاهد جاهلا- بحال الإناء الآخر و بحال علم من علم إجمالا بنجاسة أحدهما و یقول: إنی لا أعلم سوی أن هذا الإناء طاهر.

نعم یلزم من طهارة ما شهدت البیّنة بطهارته واقعا بضمیمة العلم الإجمالی بنجاسة أحدهما کون الآخر نجسا و لا وجه لحجّیّة هذا اللازم فیلتزم بالتفکیک بینهما ظاهرا کما یقال بالتفکیک بین اللازم و الملزوم فی مجاری الأصول بناء علی القول بعدم حجّیّة الأصول المثبتة کما هو کذلک عند المشهور و المصنف.

نعم، تثبت اللوازم الشرعیّة الثابتة للمشهود به کما یحکم فی مثل ما نحن فیه بجواز الوضوء و الغسل و الشرب و نحوها من الإناء

المشهود بطهارته لتحقق موضوع هذه الأحكام شرعا فتدبر» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۳.

[۳۵۲] (۱) و قد مرّ المقام الأوّل: فی الشبهة المحصورة.

[۳۵۳] (۲) قال سيّد العروة قدّس سرّه:

« ظاهرهم عدم الفرق بين ما كان الأصل فی جميع الأطراف الحلّ كما اذا اشتبه الخمر بالماء بالشبهة غير المحصورة و بين ما كان الأصل فيها الحرمة كما إذا اشتبه الميتة بالمذكّى بالشبهة غير المحصورة و لازم ذلك كون أمر الشبهة غير المحصورة أخفّ و أسهل من الشبهة البدويّة» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۴.

[۳۵۴] (۱) قال السيّد عبد اللّه الشيرازی قدّس سرّه:

« لا يخفى عدم إمكان الإستناد الى حصول الإجماع المدّعى فی المقام و إن كانت الدعوى من مثل الأساطين بعد الإحتمال أو الظن، بل القطع بأن كثيرا من المتّفقين فی المسألة أو بعضهم أفتوا من جهة إنطباق القواعد و العناوين على المسألة بالخروج عن محلّ الإبتلاء أو لزوم العسر و الحرج أو من جهة بعض الأخبار» إنتهى. أنظر عمدة الوسائل: ج ۲/ ۱۶۶.

[۳۵۵] (۱) الفوائد الحائريّة: ۲۴۷.

[۳۵۶] (۲) قال السيّد المحقق اليزدی قدّس سرّه:

« لا يقال: إن المسألة أصوليّة لا يدخل فيها الإجماع.

لأنّا نقول: نمنع ذلك؛ فإن الحكم بجواز إرتكاب أطراف الشبهة و حلّيّتها مسألة فرعيّة-- يدخلها الإجماع و لا ينافی ذلك أن تكون المسألة ببعض الإعتبارات داخلة فی المسائل الأصوليّة أيضا كأن يتكلّم فی أن العلم الإجمالی الكذائی منجّز للتكليف أم لا.

نعم، يمكن الخدشة فی هذا الدليل بأن القدر المتيقّن من الإجماع و الضرورة هو فيما لم يكن جميع الاطراف محلّا للإبتلاء، فليتأمّل» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۴.

[۳۵۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۱/ ۱۷۹، و كذا انظر: ۲۱۲- ۲۱۳.

[۳۵۸] (۱) هذا هو الوجه الثانی الذی استدلوا به على عدم وجوب الإحتياط.

[۳۵۹] (۲) قال المحقّق النائينی قدّس سرّه:

« و أمّا التمسّك بأدلة نفی الحرج من جهة أن الإجتناب من أطراف الشبهة مع عدم الحصر غالبا يوجب الحرج على أفراد المكلّفين نوعا.

فلا يستقيم بناء على المختار من أنّ الحرج و الضّرر المنفيّين فی الشريعة إنّما أخذا موضوعين فی مقام الجعل فيدور إنتفاء الحكم مدار تحقّقها خارجا على ما هو الحال فی كلّ حكم بالقياس إلى موضوعه فلا موجب لعدم وجوب الإحتياط فيما إذا لم يلزم منه حرج و عسر.

نعم، لو كان الحرج أو الضّرر من قبيل الحكمة لجعل الحكم على موضوعه كجعل الطهارة للحديد من جهة أن الحكم بالإجتناب كان موجبا للعسر على الأمّة على ما يستفاد من بعض-- الرّوايات و كالحكم بخيار الشفعة لحكمة عدم تضرّر الشريك لكان الحكم ثابتا فی مورد عدم تحقّقهما أيضا؛ ضرورة أن الميزان فی فعليّة الحكم هو وجود موضوعه لا حكمة تشريعه» إنتهى. أنظر أجود التقريرات: ج ۳/ ۴۷۴.

[۳۶۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۵۸.

[۳۶۱] (۱) نفس المصدر: ج ۲/ ۲۵۸.

[۳۶۲] (۱) التوحيد: ۳۵۳« بيانه فی مشيئة اللّه تعالى و إرادته»- ح ۲۴، و الخصال: ۴۱۷« النهی عن تسعة أشياء»- ح ۹، عنها وسائل الشيعة: ج ۱۵/ ۳۶۹ باب« جملة مما عفی عنه»- ح ۱.

[۳۶۳] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۵۹.

[۳۶۴] (۱) کذا و فی المصدر: بغیر المحصور.

[۳۶۵] (۱) قال الملّا تقی الهروی قدّس سرّه:

« کأنه مبنی علی القول بأن ملاقی المشتبه بالنجس نجس بالملاقاة و إلّا کما هو الأظهر و سیصرّح هو أیضا فی تعارض الإستصحابین فی القوانین بطهارة ما یلاقی مستصحب النجاسة فکیف بما یلاقی المشتبه المحصور فضلا عن غیره فلا حاجة إلی التطهیر.

هذا و لا یخفی ان قاعدة الحرج کما تمنع عن تکلیف لم یثبت بعد کذلک ترفع التکلیف الثابت أیضا، فما ذکره المصنف المیرزا القمی فی القوانین رحمه اللّه فی الحدید من الفرق بین الدفع و الرفع محل رفع نظر، کما ان عدم فرقه بین المقام و واجدی المنی حیث یقول: و ما ذکره من حکم واجدی المنی محل نظر أیضا؛ فإن کل من ابتلی بالثوبین مکلف بالإجتناب عنهما بناء علی القاعدة و لیس واجد المنی مکلّفا بالغسل إلا إذا علم و لو بأمارة شرعیّة انه هو الجنب» إنتهی. حاشیة الهروی علی القوانین: ج ۲/ ۲۶.

[۳۶۶] (۱) قوانین الأصول ج ۲/ ۲۵.

[۳۶۷] (۱) الفصول الغرویة: ۳۶۱.

[۳۶۸] (۲) یرید به المحقّق القمّی فی کلام سبق له فی المقام.

[۳۶۹] (۳) المصدر السابق: ۳۶۱.

[۳۷۰] (۱) من الوجوه التی استدلوا بها علی عدم وجوب الإحتیاط فی الشبهة غیر المحصورة.

[۳۷۱] (۱) بحار الأنوار: ج ۶۷/ ۲۹۶.

[۳۷۲] (۱) من الوجوه التی استدلوا بها علی عدم وجوب الإحتیاط فی الشبهة غیر المحصورة.

[۳۷۳] (۲) قال السیّد عبد اللّه الشیرازی قدّس سرّه:

« لا یخفی ان هذا الحدیث یؤیّد أو یشهد علی أنّ المیتة تعم ما مات حتف أنفه أو ذبح من دون تحقّق الشرائط المعتبرة فی التذکیة؛ إذ السائل یسأل عن وقوع المیتة فی الجبن حیث أنه من البعید جدّا أن یکون نظر السائل إلی وقوع خصوص ما مات حتف أنفه، فکلام الإمام علیه السّلام صریح فی أن ما لم یسم علیه حال الذبح یحتمل وقوعه فی الجبن، و من الواضح انه علیه السّلام علی طبق سؤال السائل إستعمل المیتة فی ما لم یسمّ علیه حال الذبح.

و بالجملة: هذا الخبر مؤیّد أو شاهد علی ما هو التحقیق من أن المیتة مطلق غیر المذکّی أعم مما مات حتف أنفه أو لم یتحقّق شرط من شروط التذکیة فیه و یرتب علیه مطلق آثارها من حرمة الأکل بالنسبة إلی اللحم و الشحم و نجاسة مثل الجلد کما هو المحقّق فی محلّه و صرّح به المصنّف قدّس سرّه قبل البحث عن الشبهة المحصورة فافهم» إنتهی.

أنظر عمدة الوسائل: ج ۲/ ۱۶۶.

[۳۷۴] (۱) المحاسن: ج ۲/ ۴۹۵ باب« الجبن»- ح ۵۹۷، عنه وسائل الشیعة: ج ۲۵/ ۱۱۹ باب« جواز أکل الجبن و نحوه مما ...»- ح ۵.

[۳۷۵] (۱) بحر الفوائد ج ۱/، و أیضا: ج ۲/ ۶۰.

[۳۷۶] (۲) قد مرّ تخریجه آنفا.

[۳۷۷] (۳) فرائد الأصول ج/ ۲۶۳.

[۳۷۸] (۱) تقدم تخریجه آنفا.

[۳۷۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۳.

[۳۸۰] (۲) مرّ تخریجه آنفا فراجع.

[۳۸۱] (۱) کذا و فی جمیع النسخ و الصحیح: إلّا عدم حصر الشبهة.

[۳۸۲] (۲) قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« لعلّه إشارة إلی منع عدم اعتبار سوق المسلمین مع العلم الإجمالی بوجود الحرام فی السوق و لو مع الإنحصار، بل السوق کالبیّنة أمارة الحلّیّة إلّا مع العلم التفصیلی بالحرمة» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۸.

* و قال السید عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:

« لعلّه إشارة إلی أن عدم مقاومة اعتبار سوق المسلمین إنّما هو فی مقابل العلم الإجمالی-- المعتبر و أنّی بثبوت الإعتبار فی الشبهة غیر المحصورة.

أو إشارة إلی أن مقتضی العلم الإجمالی مطلقا و لو کان معتبرا إنّما هو أصل الإحتیاط غیر المقاوم قطعا لسوق المسلمین الذی هو کالبیّنة من الأمارات الواقعیّة المعتبرة شرعا» إنتهی.

أنظر حاشیة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۴۰۵.

* و قال صاحب قلائد الفرائد(ج ۱/ ۴۸۴):

« أقول: لعلّه إشارة إلی أن الغالب فی السوق وجود العلم الإجمالی بالحرام و النجس فیه و کون العلم الإجمالی مسقطا له مستلزم لعدم إعتباره إلّا فی موارد نادرة.

و یحتمل أن یکون إشارة إلی أنّ الترخیص فی الرّوایة لیس من جهة کون الشبهة غیر محصورة بل من جهة عدم وجود مناط الإحتیاط فی موردها لأن مناطه إنّما هو تعارض الأمارات و هذا غیر موجود فیه؛ لأن موردها إنّما هو سوق المسلمین و الغالب فیه إنّما هو تصرّف البائع و تصرّفه هذا أمارة الحلّ و لیس له تصرّف آخر حتی یحصل التعارض بینهما فیؤثر العلم الإجمالی أثره.

نعم لو حصل له تصرّف آخر بالنسبة إلی هذا المشتری فهو من موارد التعارض لکنّه خلاف المتعارف» إنتهی.

* و قال المحقّق آغا رضا الهمدانی قدّس سرّه:

« أقول: لعلّه إشارة إلی أنّ عدم الإعتناء بالإحتمال الموهوم إنّما هو فی المضارّ الدنیویّة التی یجوز عقلا توطین النفس علی تحمّلها علی تقدیر المصادفة لبعض الأغراض العقلائیّة لا- بالنسبة إلی العقاب فإنّ التحرّز من محتمله لازم عقلا و إن کان احتماله فی غایة البعد فلا-- یجوز أن یکون بعد الإحتمال منشأ للقطع بالعدم کما هو مناط الرّخصة فی حکم العقل.

و لکن للمستدلّ أن یقول: إنّ المحتمل إنّما هو حصول مخالفة ذلک التکلیف المعلوم بالإجمال بهذا الفعل و هی لیست علّة تامّة لإستحقاق العقاب حتی یلزمه احتمال العقاب کی یتمشّی معه قاعدة حکم العقل بوجوب دفع العقاب المحتمل، بل هی علّة لذلک علی تقدیر تنجّز ذلک التکلیف و عدم کون المکلّف معذورا فی مخالفته و هو موقوف علی أن یکون احتمال حصول مخالفته بهذا الفعل إحتمالا معتنی به لدی العقلاء و إلّا فعلمه الإجمالی بثبوت حرام فی العالم لا یصلح أن یکون بیانا لحکم هذا الفعل الذی یحتمل مصادفته لذلک الحرام إحتمالا بعیدا غیر معتدّ به لدی العقلاء فیکون حینئذ عقابا بلا بیان فتأمّل» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ۲۲۶.

[۳۸۳] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۳.

[۳۸۴] (۲) نفس المصدر: ج ۲/ ۲۶۳.

[۳۸۵] (۳) نفس المصدر أیضا.

[۳۸۶] (*) حاصله: ان العلم الإجمالی فی الشبهة غیر المحصورة لا یمنع من الرجوع إلی أصالة البراءة.

[۳۸۷] (۱) قال المحقق النحریر آغا ضیاء العراقی قدّس سرّه:

« ما أفید من عدم إعتناء العقلاء بالضّرر مع کثرة الأطراف یتم فی مثل المضارّ الدنیویّة و ذلک أیضا فیما یجوز توطین النفس علی تحمّلها لبعض الأغراض، لا- ما یکون مورد الإهتمام التام عندهم کالمضارّ النفسیّة و إلّا ففیها یمنع إقدامهم علی الإرتکاب بمحض

کثرة الأطراف لو علم بوجود سمّ قاتل فی کأس مردد بین ألف من ال] کؤوس أو أزید یری انه لا یقدم أحد علی ارتکاب شیء من تلک الکؤوس و إن بلغت الأطراف فی الکثرة ما بلغت، لا فی المضارّ الأخرویّة التی یستقل العقل فیها بلزوم التحرّز عنها و لو موهوما؛ فإن فی مثله لا بد فی تجویز العقل للإرتکاب من وجود مومّن یوجب القطع بعدم العقوبة علی ارتکابه و لو بإخراجه عن دائرة المفرغ بجعل ما هو المفرغ غیره من الأطراف الأخر، و إلّا فبدونه لا بدّ من الإحتیاط بالإجتناب عن کلّ ما یحتمل انطباق المعلوم بالإجمال علیه و لو موهوما؛ نظرا إلی مساوقة الإحتمال المزبور لاحتمال الضّرر و العقوبة المحکوم بحکم العقل بوجوب دفعه و التحرّز عنه» إنتهی. أنظر نهایة الأفکار: ج ۳/ ۳۲۹.

[۳۸۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۵.

[۳۸۹] (۲) نفس المصدر: ج ۲/ ۲۶۵.

[۳۹۰] (۳) قال السیّد عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:-« إشارة إلی إمکان استناد الفرق المذکور فی دفع الضّرر المحتمل و بین المحصور و غیره إلی خصوص الضّرر الدنیوی و أمّا الضّرر الأخروی الذی نحن فیه فلم یفرّق العقل فی وجوب دفعه بین المحصور و غیره». أنظر التعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۴۰۵.

* و قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« لعله إشارة إلی الفرق بین الضّرر الدنیوی و الأخروی؛ فإن احتمال الضرر الدنیوی إذا کان بعیدا لا یعتنی به عند العقلاء بخلاف الضّرر الأخروی أی العقاب، فیحکم العقل بلزوم التحرّز عن إحتماله و إن کان بعیدا فی الغایة لعظم خطره، بل الضّرر الکثیر العظیم الخطر الدنیوی أیضا نمنع عدم اعتناء العقلاء باحتماله و لو کان بعیدا.

فالأولی إبدال هذا الدلیل بدلیل آخر یمکن إرجاعه الیه أیضا و هو أن یقال: ان العلم الإجمالی فی الشبهة غیر المحصورة لا یعدّ علما فی العرف و العادة، بل یسمی الشبهة فی کل من أطرافه شبهة بدویّة و حینئذ قوله علیه السّلام:(کل شیء لک حلال حتی تعلم أنه حرام ...) لا یشمل هذا العلم الإجمالی لأنه لا یسمّی علما فی العرف بل یعدّ شکّا و هذا المعنی أیضا میزان حدّ الشبهة غیر المحصورة علی التحقیق لا الوجوه الأخر الآتیة فی المتن» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۹.

* و قال صاحب قلائد الفرائد(ج ۱/ ۴۸۶):

« أقول: لعلّه إشارة إلی أن لازم هذا هو عدم الإلتزام بجواز المخالفة القطعیّة فی الشبهة المحصورة و یحتمل أن یکون إشارة إلی المناقشة فی الأمثلة المرقومة فی کلام المستدل تقریبا لإستدلاله.-- و بیانها مبنی علی ذکر دقیقة و هی: أن القبح فی باب الضرر إن لوحظ بالنسبة إلی الغیر مثل الإشمئزاز الحاصل للمطیع من قتل الحبیب و الصدیق و کذلک الحسن مثل الإستعجاب الحاصل له من قتل العدو لیسا بالحسن و القبح العقلیین و إنّما هو بمعنی موافقة الطبع و منافرته.

و إن لوحظ بالنسبة إلی النفس فله جهتان: جهة استعجاب و اشمئزاز عقلی و هو محل الکلام فی المقام و جهة استعجاب و اشمئزاز طبعی و من هذه الجهة ملحق بالأوّل.

مثلا: إعطاء جمیع الأموال لیس فیه اشمئزاز عقلی و انّما کان اشمئزازه من قبل الطبع، إذا عرفت هذه فاعلم: أن الأمثلة المرقومة أجنبیّة عن المقام؛ ضرورة أنّ القبح فیها لکون الضّرر ملحوظا بالنسبة إلی الغیر إنما هو بمعنی منافرة الطبع و محل الکلام هو القبح العقلی.

نعم، مثال السمّ لکون الضّرر فیه راجعا إلی النفس من هذا القبیل.

لکن قد عرفت: إنّ مثل هذا له جهتان و الإختلاف فی التأثّر فیه إنّما هو من غیر جهة القبح العقلی- أعنی جهة الإشمئزاز الحاصل للطبع- فلا ربط له بمحلّ الکلام أیضا، هذا» إنتهی.

[۳۹۱] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۴.

[۳۹۲] (۲) نفس المصدر: ج ۲/ ۲۶۴.

[۳۹۳] (۱) قال المحقّق الخراسانی قدّس سرّه:

« و قد عرفت ان ما کان بعض اطرافه خارجا من محلّ الإبتلاء خارجا عن محلّ الکلام و مورد النقض و الإبرام و انه مع الإغماض عمّا یجوز الإقتحام من غیر جهة کثرة الأطراف و عدم انحصارها من الجهات فتفطن» إنتهی. أنظر درر الفوائد: ۲۴۸.

* و قال السید المحقق الیزدی قدّس سرّه:

« یرد علیه- مضافا إلی منع کون عدم الإبتلاء مانعا عن تنجّز العلم-: أنه یبقی الحکم فی غیر الغالب محتاجا إلی الدلیل.

فإن قلت: انه یتم الإجماع المرکّب.

قلت: إن الإجماع إن تمّ فإنه اجماع بسیط یستدل به علی أصل المسألة و لا یکون هذا الدلیل السادس دلیلا آخر بضمیمة ذلک الإجماع فتدبّر فیه.

و التحقیق: أنّ صورة عدم الإبتلاء ببعض الأطراف خارجة عن موضوع المسألة؛ لأنه لا کلام فی عدم منجّزیّة العلم حینئذ حتی مع إنحصار الشبهة فضلا عن الشبهة غیر المحصورة لکنه علی مذاق المصنف من الفرق بین الإبتلاء و عدمه.

و کیف ما کان الصواب من هذه الوجوه الستة هو الوجه الخامس لکن علی التقریب الذی ذکرنا[و قد مرّ فی بیان التأمّل الذی مرّ فی التعلیق السابق منا] لا علی ما قرّره المصنّف و قد عرفت وجهه» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۲۹.

[۳۹۴] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۵.

[۳۹۵] (۱) تقدم ان الکلام فی الشبهة غیر المحصورة یقع فی مقامین: أوّلهما: وجوب الاحتیاط و عدمه و ثانیهما: فی جواز المخالفة القطعیّة إن لم یجب الإحتیاط.

و کان قد تقدم الکلام فی الأول، فأردفه بذکر الوجوه الستة التی دلّت علی عدم وجوب الاحتیاط و لا بأس بعرضها علیک سریعا:

۱- الإجماع القطعی الذی بالغ فی الإصرار علیه الوحید البهبهانی و لم یجزم به الشیخ الاعظم بالرغم من ذلک.

۲- لزوم المشقّة و الحرج فی الإجتناب، و قد خالف فیه بعض أفاضل المتأخرین.

۳- الأخبار الدالة علی حلّیّة کل ما لم یعلم حرمته.

۴- الأخبار الدالة علی أن مجرد العلم بوجود الحرام بین المشتبهات لا یوجب الإجتناب عن جمیع ما یحتمل حرمته.

۵- أصالة البراءة.-- ۶- غالبیّة عدم إبتلاء المکلّف إلّا ببعض معیّن من محتملات الشبهة غیر المحصورة و أمّا الباقی منها فهو خارج عن محلّ إبتلائه، و لا یجب الاجتناب فی مثله مع حصر الشبهة، فکیف بما لو کانت غیر محصورة؟!

الی أن خرج قدّس سرّه بالنتیجة التالیة قائلا: إن أکثرها لا یخلو من منع أو قصور، لکنّ المجموع منها لعلّه یفید القطع أو الظن بعدم وجوب الإحتیاط فی الجملة.

و بذلک أنهی الکلام فی المقام الاول و ما یتعلّق به تماما و شرع بالحدیث فی المقام الثانی الذی هو الکلام فی« جواز المخالفة القطعیّة و عدمه» بعد عدم وجوب الاحتیاط کما مرّ.

فقوله هاهنا:« الأوّل» انطلاق فی شرح ما یتعلق بالمقام الثانی.

[۳۹۶] (۱) المحاسن: ج ۲/ ۴۹۵- باب« الجبن»- ح ۵۹۷ و فیه أمن اجل ...، عنه وسائل الشیعة:- ج ۲۵/ ۱۱۹- باب« جواز أکل الجبن و نحوه مما فیه حلال و حرام».

[۳۹۷] (۱) المصدر السابق بالذات.

[۳۹۸] آشتیانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

[۳۹۹] (۱) قال سیّد العروة قدّس سرّه:

« بل مع العزم أيضا؛ لأنّ مناط الرّخصة و هو عدم الإعتناء بمثل هذا العلم الإجمالی عند العقل و العقلاء موجود فی صورة العزم علی ارتکاب الکل من أوّل الأمر تدریجا، نعم لو کان غرضه من ارتکاب الجمیع التوصّل إلی الحرام فانه یصدق به العصیان إذا صادف الحرام و هو کلام آخر یجری فی الشبهات البدویّة أیضا علی ما مرّ بیانه من أنّ مثل هذا الجهل المقارن لقصد التوصّل إلی الحرام لا یکون عذرا للمکلّف فی ارتکاب الحرام الواقعی المقتضی للعقاب لو لا العذر، و أخبار الحلّ أیضا منصرفة عن الفرض المزبور» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۳۱.

[۴۰۰] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۶.

[۴۰۱] (۳) و قال سیّد العروة أیضا: قد عرفت: أن الأقوی جواز الإرتکاب و نمنع صدق المعصیة و استحقاق العقاب بعد دلیل الترخیص علی ما قرّرنا فی الوجه الخامس؛ فإنّه یعدّ العلم بالنسبة إلی جمیع الأطراف بمنزلة العدم من أوّلها إلی آخرها بنسبة واحدة، و ما ذکره رحمه اللّه فی توجیهه بقوله:(و التحقیق عدم جواز إرتکاب الکل ... إلی آخره) مدخول بما مرّ غیر مرّه: من جواز ترخیص الشارع ارتکاب المحرّم الواقعی ظاهرا لعذر عقلی أو جعلی بمعنی عدم المؤاخذة علیه حتی فی الشبهة المحصورة أیضا بل فی صورة العلم التفصیلی أیضا فی مثل القطّاع و نحوه، و أن حکم العقل بالتنجّز حال العلم بالواقع إجمالا أو تفصیلا معلّق علی عدم-- ترخیص الشارع ارتکابه، و لمّا امتنع ذلک عند المصنّف للزوم التناقض علی زعمه جعل التحقیق هنا عدم جواز ارتکاب جمیع الأطراف، بل عدم جواز ترخیص ارتکاب البعض أیضا إلّا بجعل بعض آخر منها بدلا عن الحرام علی ما بیّنه فی الشبهة المحصورة.

ثم انه یستفاد من تحقیقه هذا عدم جواز ارتکاب الجمیع مطلقا و لو لم یقصد ذلک من أوّل الأمر أیضا، فلا یناسب جعله دلیلا لعدم الجواز فی خصوص فرض القصد إلی ارتکاب الجمیع من أوّل الأمر» إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۳۲.

[۴۰۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۶۶.

[۴۰۳] (۱) قال السیّد عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:

« إعلم أنّ انضباط المحصور و غیره بالصرف لمّا کان موجبا لإشکال إنطباق حکم کلّ منهما علی موضوعه لا جرم کان انضباطهما بالرجوع إلی جریان دلیل حکم کلّ منهما أقرب إلی الإنضباط فیرجع إلیه.

و لکن یمکن الرجوع إلی الدلیل الخامس و هو بناء العقلاء و ملاحظة کل مورد لا یعبأ العقلاء باحتمال الضّرر فیه، فیحکم بانّه من موارد غیر المحصور و إلّا فمن موارد المحصور کذلک یمکن الرجوع أیضا فی انضباطهما إلی موارد لزوم العسر من الإجتناب و موارد عدم لزومه منه بناء علی أنّ دلیل عدم وجوب الإجتناب عن غیر المحصور هو العسر و الحرج و فی المحصور ما لا یستلزم،[کذا].

و الرجوع فی ضبط موضوع المحصور و غیره إلی موارد جریان حکم العسر و عدمه و إن کان یوجب الإشکال نظرا إلی أنّ العسر و إن کان شخصیّا إلّا انّ المدار فیه لیس علی العسر الظاهر بالنسبة إلی کلّ شخص بحیث یکون المعیار فی العسر و عدمه بالنسبة إلی کلّ شخص علی نفسه فیتبدّل حکم العسر الوارد علی الشخص المتعسّر بعدم العسر بالنسبة إلی غیر هذا الشخص من أمثاله و أقرانه غیر المتعسّر علیهم ذلک الحکم بسبب اعتیاد نفوسهم بالرّیاضات-- الموجبة لسهولة العسر.

و یتبدّل حکم عدم العسر الوارد علی الشخص غیر المتعسّر بالعسر بالنسبة إلی غیره من أمثاله و أقرانه المتعسّر علیهم ذلک بسبب اعتیاد نفوسهم بالکسالة و الوجل و قصور الهمّة حتی یستسهل ضبط موارد العسر و عدمه، بل المدار إنّما هو علی العسر الواقعی الشخصی بالنسبة إلی کلّ شخص بحیث لا یتبدّل حکم العسر بعدم العسر و لا العکس بخیال تبدّل الموضوع باعتیاد النفس علی خلاف المعتاد.

لکن هذا الإشکال غیر ناشیء عن جعل المعیار فی ضبط المحصور و غیره علی مجری العسر و عدمه بل هو من الإشکالات المستلزمة

للعمل بحكم العسر و الحرج سواء جعلت المعيار المذكور عليه أم لم تجعل بخلاف الإشكال اللازم من جعل المعيار فی ضبطهما على العرف، فإنّه:

أوّلا: مبنیّ على تحقّق كون المحصور و غير المحصور من الموضوعات المستنبطة بمجرّد وقوعه معقد الإجماعات المنقولة و الشهرات المحصّلة كما اختاره استاذنا العلامة[الفاضل الإيروانی وفاقا للشهيد و المحقق الثانيين و المدارك و الميسی بدعوى الإستكشاف من اتّفاق من عبّر بتلك العبارتين أنّ المناط فی حكم المعصوم على تلك العبارتين، و دعوى القطع بانه لو سئل المعصوم عليه السّلام عن المسألة لما عبّر إلّا بتلك العبارتين: نظرا إلى أجمعيّتهما و أخصريّتهما من كلّ ما يمكن أن يعبّر عنهما.

و فيه: ما لا يخفى من انّ الإتّفاق على الحكم- على تقدير تسليمه و استناد الحكم إلى خصوصه- لا يكشف عن إناطة الحكم فی كلام المعصوم بخصوص معقده.-- و دعوى: القطع بانّه لو سئل المعصوم عليه السّلام لعبّر بهما، مبنیّ على انحصار التعبير فيهما، و ليس كذلك؛ لأنّ إناطة الحكم بالمحصور و غير المحصور ليس بأولى من إناطته بالميسور و المعسور، أو ببناء العقلاء أو بما وقع فی الأخبار من قوله عليه السّلام:« أمن أهل مكان واحد» الحديث.

و ثانيا: بأنّ ما لا ينضبط من مصاديق المحصور و غير المحصور بالرجوع إلى العرف أكثر ممّا ينضبط به بأضعاف مضاعفة، فيلزم من الرّجوع إلى العرف فيهما الرجوع فی مصاديقهما المشكوكة الكثيرة التی لا تنضبط بالعرف إلى الظنّ إن وجد، و إلّا فإلى الأصل المختلف فی المسألة باختلاف الرأى فی ثبوت المقتضی للإجتناب عن الشبهة غير المحصورة كالمحصورة كما يقتضيه التمسك فيها بالعسر و الحرج، و كون الشك فی المانع و الأصل عدمه أو عدم المقتضی كما يقتضيه الوجه الخامس و المتمسّك به فی المسألة حتى يكون الأصل فی المشكوكات البراءة.

و حينئذ فالرّجوع إلى العرف فيما يلزم منه ذلك رجوع إلى ما هو قليل الجدوى و ما يكون إثمه أكثر من نفعه، و إناطة حكم الشارع بمثله بعيد.

و هذا بخلاف الرّجوع فی الضابط إلى العسر و الحرج؛ فإنه مضافا إلى أنّ دليل العسر و الحرج أقوى وجوه المسألة من حيث السند و الدلالة أقرب إلى الإحتياط فی المسألة، و أضبط لمورد المسألة بحيث لم يبق منها مورد مشكوك يحتاج فيه إلى مرجع آخر.

و ذلك لأنّ ضابطيّة العسر إن كان أعمّ من ضابطيّة غيره لمورد المسألة فی الواقع فلا بأس فی العمل بعمومه؛ لحكومة دليله على جميع الأدلّة المثبتة للتكاليف و إن كان أخصّ فالإقتصار-- عليه مطابق للإحتياط.

فتبيّن أنّ الرّجوع فی المسألة الى ضابطيّة العسر أقرب و أحوط و أقوى من الرجوع إلى غيره، فالميزان المانع الجامع الضابط إنّما هو فی إناطة الحكم بكون الإجتناب عن الشبهة ميسورا أو معسورا، إلّا انّ انضباط الميسور و المعسور منه لمّا كان فی الغالب منوطا بالمحصور و غير المحصور كان للتعبير بهما وجه و لعلّه الوجه فی انحصار تعبير القوم بهما» إنتهى.

أنظر تعليقة على فرائد الأصول: ج ۲/ ۴۰۷- ۴۰۹.

* و قال المحقّق المؤسّس الطهرانی قدّس سرّه:

« الحق فيها جواز المخالفة القطعيّة فالعلم الإجمالی فيها كالجهل لا أثر له؛ لأنّ المراد بها:

ما يبلغ كثرة الأطراف فيها مبلغا يوجب ضعف الإحتمال فی كلّ واحد من أطراف الشبهة جدّا بمعنى انّه لا يوجب حدوث الخوف، و من المعلوم أنّ المنجّز مع الإجمال و التردّد إنّما هو الإحتمال المحدث للخوف، و أثر العلم إنّما هو زوال المؤمن لحصول البيان، فالتّنجّز مع العلم الإجمالی مستند إلى أمرين: العلم بالأمر المردّد، و الإحتمال فی كلّ واحد بالخصوص الموجب لحدوث الخوف، فالعلم وحده لا أثر له؛ فإنّ كل واحد من الأطراف ليس معلوما بالفرض، فلا بأس بالمخالفة القطعيّة و إن كان مقصوده من أوّل الأمر ارتكاب الحرام الموجود بين الأطراف؛ لأن حال هذا النحو من العلم حال الجهل، و من المعلوم انه لا مانع من الإقدام على ارتكاب المشتبه فی الشك البدوى و إن كان برجاء إصابة الحرام الواقعی.

و توهّم: انه تجرّ ناش عن الغفلة عن عدم المنجّز و زعم انّ العلم منجّز و مؤثر فيما ليس فيه إلّا-- الإحتمال، مع أنّ من المعلوم انّ قوام وجوب الإحتياط بقاعدة الإحتياط المتقوّمة بوجوب دفع الضّرر المحتمل» إنتهى. أنظر محجّة العلماء: ج ۲/ ۴۴.

* و قال السيّد على القزوينى قدّس سرّه:

« ربّما يشتبه الفرق بينها و بين المحصورة فيصعب على النّظر تشخيص مصاديق إحداهما عن الأخرى و لذا أحاله جمع من الأصحاب إلى نظر الفقيه، فما ترجّح عنده كون الشبهة فيه محصورة يلحق به حكمها و ما ترجّح عنده كونها فيه غير محصورة يلحقه حكمها، و ما لم يترجّح فى نظره شىء يرجع فى حكمه الى القواعد و الأصول.

و هذا أحسن من إحالة التشخيص إلى العرف كما قد يسبق إلى الوهم و يستشم من بعض العبائر ...

إلى أن قال:

و عليه: فأمكن تعريف الشبهة المحصورة: بما كان الترديد حاصرا لجميع محتملات المعلوم بالإجمال.

و غير المحصورة: بما لم يكن الترديد حاصرا لجميع محتملاته لعدم استحضاره الجميع ذهنا أو خارجا» إنتهى. أنظر تعليقة على معالم الأصول: ج ۶/ ۱۴۸- ۱۴۹.

* و قال الميرزا النائينى قدّس سرّه:

« الأولى أن يقال: إن ضابط الشبهة غير المحصورة هو أن تبلغ أطراف الشبهة حدّا لا يمكن عادة جمعها فى الاستعمال من أكل أو شرب أو لبس أو نحو ذلك و هذا يختلف حسب اختلاف المعلوم بالإجمال.-- إلى أن قال:

فليس العبرة بقلّة العدد و كثرته فقط؛ إذ ربّ عدد كثير تكون الشبهة فيه محصورة كالحقّة من الحنطة، كما انه لا عبرة بعدم التمكّن العادى من جمع الأطراف فى الإستعمال فقط؛ إذ ربّما لا يتمكّن عادة من ذلك مع كون الشبهة فيه أيضا محصورة كما لو كان بعض الأطراف فى أقصى بلاد المغرب بل لا بد فى الشبهة غير المحصورة عمّا تقدّم فى الشبهة المحصورة من اجتماع كلا الأمرين: و هما كثرة العدد و عدم التمكّن من جمعه فى الإستعمال و بهذا تمتاز الشبهة غير المحصورة[عن المحصورة] من انه يعتبر فيها إمكان الإبتلاء بكل واحد من أطرافها؛ فإنّ إمكان الإبتلاء بكل واحد غير إمكان الإبتلاء بالمجموع، و التمكّن العادى بالنسبة إلى كلّ واحد من الأطراف فى الشبهة غير المحصورة حاصل، و الذى هو غير حاصل التمكّن العادى من جمع الأطراف لكثرتها.

إلى أن قال:

و مما ذكرنا من الضابط يظهر حكم الشبهة غير المحصورة: و هو عدم حرمة المخالفة القطعيّة و عدم وجوب الموافقة القطعيّة.

إلى أن قال:

فالتفصيل بين المخالفة القطعيّة و الموافقة القطعيّة بحرمة الأولى و عدم وجوب الثانية- كما يظهر من الشيخ قدّس سرّه- ليس فى محلّه؛ لأنّ حرمة المخالفة القطعيّة فرع التمكّن منها و مع التمكّن لا تكون الشبهة غير محصورة» إنتهى. أنظر فوائد الأصول: ج ۴/ ۱۱۶- ۱۱۹.

* و قال المحقّق الحائرى قدّس سرّه:--« غاية ما يمكن أن يقال- فى وجه وجوب الإحتياط-: هو أن كثرة الأطراف توجب ضعف احتمال كون الحرام مثلا فى طرف خاص بحيث لا يعتنى به العقلاء و يجعلونه كالشك البدوى، فيكون فى كل طرف يقدم الفاعل على الإرتكاب طريق عقلائى على عدم كون الحرام فيه.

و هذا التقريب أحسن مما أفاده شيخنا المرتضى قدّس سرّه: من أن وجه عدم وجوب الإحتياط كون الضّرر موهوما؛ فإن جواز الإقدام على الضّرر الأخروى الموهوم- لو سلّم- لا يوجب القطع بكونه غير معاقب كما لا يخفى.

هذا و لكن فيما ذكرنا أيضا تأمّل؛ فإن الإطمئنان- بعدم الحرام فى كل واحد بالخصوص- كيف يجتمع مع العلم بوجود الحرام بينها و عدم خروجه عنها، و هل يمكن اجتماع العلم بالموجبة الجزئيّة مع الظّن بالسلب الكلّى؟ فحينئذ إن تمّ الإجماع فى المسألة فهو، و إلّا

فالقول بعدم وجوب الإحتياط مشكل؛ لعين ما ذكر فی الشبهة المحصورة من دون تفاوت، و لا يبعد أن يكون حكمهم بعدم وجوب الإحتياط فی الشبهة غير المحصورة من جهة مقارنتها غالبا مع فقد بعض شروط التنجيز؛ و على هذا لا خصوصيّة لها فی الحكم المذكور» إنتهى. أنظر درر الفوائد: ج ۲/ ۴۷۱.

* و قال المحقّق العراقی- بعد ان ناقش الشيخ و جماعة بالإضافة إلى الميرزا فيما أفادوه-:

« فالأولى أن يقال فی تحديد كون الشبهة غير محصورة أن الضابط فيها:

هو بلوغ الأطراف فی الكثرة بمثابة توجب ضعف احتمال وجود الحرام فی كلّ واحد من الأطراف بحيث إذا لوحظ كلّ واحد منها منفردا عن البقيّة يحصل الإطمئنان بعدم وجود-- الحرام فيه الملازم للإطمئنان بكون الحرام المعلوم فی بقيّة الأطراف» إنتهى.

أنظر نهاية الأفكار: ج ۳/ ۳۳۰، و كذا مقالات الأصول: ج ۲/ ۲۴۲.

[۴۰۴] (۱) بحر الفوائد: ج ۱/ ۱۱۵.

[۴۰۵] (۱) بحر الفوائد: ج ۱/ ۱۱۱ فصاعدا.

[۴۰۶] (۲) كما عن الشهيد الثانی فی روض الجنان: ۲۲۴، و المحقّق الثانی فی حاشية الإرشاد المخطوط: ۴۰ و كذا جامع المقاصد: ج ۲/ ۱۶۶ و هو المحكی عن الفاضل الميسی كما فی مفتاح الكرامة: ج ۲/ ۲۵۳ و صريح سيّد المدارك فی مداركه: ج ۳/ ۲۵۳.

[۴۰۷] (۱) لا يزال مخطوطا، أنظر الورقة ۲۴ منه.

[۴۰۸] (۱) هو الفقيه النحرير الشيخ بهاء الدّين محمّد بن تاج الدين حسن بن محمّد الاصفهانی المعروف بالفاضل الهندی المتوفی فی فتنة الأفاغنة الأخباث حدود سنة ۱۱۳۷ ه ق- أنظر كلامه المذكور فی كشف اللثام: ج ۳/ ۳۴۹.

[۴۰۹] (۲) للفقيه المتتبع السيّد محمّد جواد الحسينی العاملی المتوفی سنة ۱۲۲۶ ه- أنظر ما ذكره فی مفتاح الكرامة: ج ۲/ ۲۵۳.

[۴۱۰] (۱) قال صاحب قلائد الفرائد قدّس سرّه فی قلائده(ج ۱/ ۴۹۲):

« أقول: هذا وجه آخر لبيان ضابط غير المحصور.

و الأولى فی بيان الضابط أن يقال:

إن غير المحصور ما كثر أطرافه و كان الإجتناب عنها مورثا للحرج. فالمناط فی تحقّقه أمران: كثرة الأطراف و إيراث الإجتناب عنها للحرج.

أمّا الأوّل: فيستفاد من فهم العرف؛ فإنّهم لا يفهمون من لفظ غير المحصور إلّا الكثرة.

أمّا الثانی: فيستفاد من الإستدلال فی المسألة بدليل الحرج؛ لأنّ الدليل الخاص يخصّص العنوان العام هذا» إنتهى.

[۴۱۱] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۱.

[۴۱۲] (۱) قال المحقق الأصولی السيّد على القزوينی قدّس سرّه:

«[ما ذكره الأستاذ طاب ثراه فی النّظر الدقيق إحالة إلى المجهول لجهالة ضابط العلم الإجمالی الذی لا يعتنی به العقلاء على وجه لا يشذّ منه شیء من الموارد، و العمدة فی المقام بيانه لا غير و إلّا فلا خفاء على أحد أنّ امتياز غير المحصور عن المحصور إنّما هو فی كون العلم الإجمالی فی الأوّل ممّا لا يعتنی به العقلاء بخلاف الثانی» إنتهى.

أنظر تعليقة على معالم الأصول: ج ۶/ ۱۵۰.

[۴۱۳] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۲.

[۴۱۴] (۳) قال المحقّق الأصولی الشيخ المشكينی قدّس سرّه:

« قد عرفت: أن أسباب عدم الفعليّة- من العسر و الضّرر و عدم المقدوريّة و عدم الإبتلاء- غالبة الحصول مع عدم الحصر بخلاف الحصر و لكنّه لا يوجب الفرق فيما هو المهم و حينئذ إن قطع بعدم عروضها فی أطراف العلم فلا شك فی التنجيز، و إن قطع به فلا

إشكال فی العدم، و إن شك فإن كان الواقع ممّا ثبت بدليل لبّی منفصل- مثل السيرة و الإجماع و العقل المنفصل- فالمحكّم هو الإطلاق خلافا[للآخوند] علی ما تقدّم منه فی الكفاية فی مسألة الإبتلاء، و إن ثبت من دليل لفظی- كما فی الأوليين- فالمحكّم فيه البراءة؛ بناء علی التحقيق: من-- عدم حجّيّة الأصول التامّة فی المصداق المشتبه المردّد بين كونه داخلا فيما بقی تحت العام أو فی المخصّص.

[علی أنّ ما ذكروا من الموازين لعدم الحصر غير تامّ كما لا يخفی علی من راجعها، مضافا إلی الحاجة إليها بعد عدم الفرق بين الشبهتين علی ما عرفت» إنتهی.

انظر حاشية المحقّق المشكينی علی الكفاية: ج ۴/ ۲۱۲- ۲۱۳.

[۴۱۵] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۱.

[۴۱۶] (۲) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۲.

[۴۱۷] (۱) نفس المصدر: ج ۲/ ۲۷۲.

[۴۱۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۴.

[۴۱۹] (۱) قال سيّد العروة قدس سره الشريف:

« ظاهره: أنه يجب الإحتياط فی المسائل الثلاثة بناء علی وجوب الإحتياط فی الشبهة المحصورة، بل هی منها بحسب المناط، لكن لا يخفی أنّ مسألة تعارض النّصّين لها خصوصيّة من بينها؛ فإنه يحكم فيها بالتخيير إمّا لأنّه الأصل فی المتعارضين و إمّا لثبوت التعبّد به بأخبار التخيير» إنتهی. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۳۵.

[۴۲۰] (۱) الكافی الشريف: ج ۲/ ۴۲۱ باب« تهيئة الإمام للجمعة و خطبته و الانصات- ح ۵، و التهذيب: ج ۳/ ۱۹ باب« العمل فی ليلة الجمعة و يومها»- ح ۶۷، عنهما الوسائل: ج ۷/ ۴۰۰- باب« تحريم الاذان الثالث يوم الجمعة، و استحباب الجمع بين الفرضين»- ح ۱ و ۲.

[۴۲۱] (۲) لم نعثر علی رواية أخری فی المقام سوی رواية حفص بن غياث.

[۴۲۲] (۳) أنظر كشف اللثام: ج ۴/ ۲۸۸- ۲۹۰، و التحفة السنية: ۱۲۹، و مفتاح الكرامة: ج ۶/ ۳۸۹ و روض الجنان: فی الأذان و الإقامة: ج ۲/ ۱۶۹.

[۴۲۳] (۱) من لا يحضره الفقيه: ج ۱/ ۱۲۰- ۱۲۱ ذيل الحديث ۵۷۹، و التهذيب: ج ۱/ ۴۵۹- ۴۶۰- باب« تلقين المحتضرين» ح ۱۴۲، عنهما الوسائل: ج ۳/ ۲۰۸- باب« عدم جواز نبش القبور، و لا تسنيمها، و حكم دفن ميّتين فی قبر»- ح ۱.

[۴۲۴] (۱) هذا و فی المصدر« رمّها».

[۴۲۵] (۲) تذكرة الفقهاء: ج ۲/ ۱۰۶.

[۴۲۶] (۱) هذا و فی المصدر« رمّها».

[۴۲۷] (۲) تذكرة الفقهاء: ج ۲/ ۱۰۶.

[۴۲۸] (۱) يأتی فی بداية المجلّد الرابع.

[۴۲۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۷۷.

[۴۳۰] (۲) قال المحقّق السيد اليزدی قدس سره الشريف:

« أمّا المثال الأوّل:! فتوهّم كونه من الأقلّ و الأكثر فی غاية الضعف؛ لاختلاف كيفيّة صلاة الظهر و الجمعة الكاشفة عن اختلاف حقيقتهما، مضافا إلی اختلاف عدد الرّكعات.

و أمّا المثال الثانی: فقد يتخيّل كونه من الأقلّ و الأكثر بدعوی: أنّ صلاة القصر و التمام-- فردان لحقيقة واحدة كالظهر مثلا و لا

إختلاف بينهما إلّا انّ الإتمام يزيد على القصر بركعتين و تشهد مع اتّفاق الكيفيّة فيكون نظير الصلاة مع السورة و الصلاة بلا سورة. لكنه ضعيف أيضا؛ لأنّ الفرد الأقلّ و هو القصر إنّما يصحّ بشرط لا و بشرط عدم إلحاق الرّكعتين الأخيرتين فيباين الأكثر و هو بشرط الرّكعتين الأخيرتين، و أمّا الصّلاة مع السورة و بلا سورة فالأقلّ فيها إنّما يصحّ لا بشرط؛ إذ لو كان الواجب فی الواقع هو الصّلاة بلا سورة لا ينافيه قراءة السورة ندبا، و لو فرض دوران الأمر بين كون السورة جزءا أو مانعا يكون نظير القصر و الإتمام من المتباينين؛ لأن الأقلّ حينئذ يكون بشرط لا و بشرط عدم السورة، و الأكثر يكون بشرط السورة و هما متباينان كالقصر و التمام» إنتهى.

أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۳۶.

[۴۳۱] (۱) قال سيّد العروة قدس سره الشريف:

« محصّل المراد:

أنّ المحرّم المردّد بين الأقلّ و الأكثر ليس كالواجب المردّد بين الأقلّ و الأكثر منقسما إلى قسمين: إرتباطی و استقلالی، بل منحصر فی الإستقلالی و بيان ذلک:

أنّ الواجب المردّد بين الأقلّ و الأكثر قد يكون استقلاليّا كأداء الدين الواجب المردّد بين درهم و درهمين بمعنى: أنّ أجزاء الواجب لا يرتبط بعضها ببعضه فلو كان الواجب فی الواقع أداء درهمين لا يتوقف إمتثاله بأداء مجموع الدرهمين، بل يحصل الإمتثال بأداء درهم أيضا بقدر الدرهم، لكن يبقى الاشتغال بدرهم آخر، فالواجب ينحل بالأخرة إلى واجبين يدور الموافقة و المخالفة فی كلّ منهما مدار موافقته و مخالفته لا الموافقة و المخالفة فی الآخر.

و فی هذا القسم يرجع العلم الإجمالی بوجوب أداء درهم أو درهمين إلى العلم التفصيلی بوجوب درهم واحد على كلّ تقدير و الشک فی وجوب أداء الدرهم الآخر ابتداء و لا إشكال فی كونه مجرى للبراءة.

و قد يكون إرتباطيّا كالصّلاة الواجبة المردّدة بين كونها مع السورة أو بلا سورة بمعنى أن أجزاءها مرتبطة بعضها ببعض، فلو كان الواجب فی الواقع هو الصّلاة مع السورة لا يحصل الإمتثال بالصّلاة بغير السورة بل تكون لغوا محضا و هذا القسم هو معركة الآراء فی انه لو علم إجمالا بوجوب أحدهما هل هو مجرى للبراءة أو الإشتغال؟- على ما يأتی تفصيله فی-- المتن-

و أمّا الحرام المردّد بين الأقلّ و الآكثر: فإن كان من قبيل الأوّل كقراءة العزائم للجنب و الحائض المردّدة بين كون المحرّم عليها قراءة خصوص آية السجدة أو تمام السورة، فلا شک انّه مجرى للبراءة كالشبهة الوجوبيّة؛ لأنه يرجع إلى العلم بحرمة خصوص الآية تفصيلا و الشک فی حرمة ما سواها بدوا؛ إذ لو كان المحرّم فی الواقع تمام السورة و قرأ آية منها فقط فقد فعل الحرام بقدرها و حصل الإمتثال بالنسبة إلى الباقی.

و إن كان من قبيل الثانی ممّا كان الحرام مركّبا بوصف التركيب حتى لا تكون أجزاءه حراما كتصوير صور ذوات الأرواح و كقراءة ما زاد على السبع أو السبعين آية من القرآن للجنب و الحائض؛ فإن تصوير بعض الصور كيد واحدة أو رجل واحدة و كذا قراءة آية أو آيتين مما لا يصدق عليه المركّب ليس بحرام جزما، و حينئذ فلو علم إجمالا بحرمة التصوير المردّد بين تصوير الصّورة التامة أو ما يشمل الصورة الناقصة بمثل عين أو يد أو رجل، و كذا لو علم إجمالا بحرمة قراءة القرآن مردّدة بين ما زاد على السبع و بين ما زاد على السبعين؛ فإنّ ذلک مورد البحث.

و غرض المصنّف: انه يرجع أيضا إلى الأقلّ و الأكثر الإستقلالی فی الشبهة التحريميّة كالقسم الأوّل منها؛ لأن التصوير التام و كذا قراءة ما زاد على السبعين معلوم الحرمة تفصيلا؛ فإنّه إمّا نفس الحرام أو مشتمل على الحرام، و التصوير الناقص و كذا ما زاد على السبع و لم يبلغ السبعين مشكوک الحرمة بدوا فيكون مجرى للبراءة كالقسم الأوّل.

و بالجملة: يدور الأمر بين كون الحرام فردا واحدا من التصوير و هو التام فقط أو فردين منه-- أی التام و الناقص، فالتام متيقّن الحرمة و الناقص مشكوک الحرمة بدوا مجرى للبراءة هذا غاية توضيح مرامه قدّس سرّه.

و التحقیق: أنّ المحرّم المردّد بین الأقلّ و الأکثر إذا کان مرکّبا یتصوّر علی صور؛ لأنّه قد یکون مردّدا بین الأقل بشرط لا و بشرط عدم الزیادة علیه بحیث لو أتی بالزائد لم یفعل محرّما أصلا، و بین الأکثر و هو الأقل بشرط شیء و بشرط الإتیان بالزائد معه بحیث لو لم یأت بالزائد لم یفعل محرّما، و قد یکون مردّدا بین الأقلّ لا بشرط الزیادة و عدمها و بین الأکثر و هو الأقل بشرط الزیادة.

أمّا القسم الأوّل: فإنه یرجع إلی المتباینین و حکمه وجوب الإحتیاط علی ما مرّ فی الشبهة المحصورة و هکذا فی الشبهة الوجوبیّة أیضا لو دار بین وجوب الأقلّ بشرط لا و الأکثر کان حکمه وجوب الإحتیاط و لیس داخلا فی المسألة المعروفة المتنازع فیها و هو ظاهر.

و الظاهر أنّ مراد المصنّف لیس هذه الصورة.

و أمّا القسم الثانی: فهو أیضا یتصوّر علی وجهین:

أحدهما: أن یکون کلّ واحد من الأقلّ و الأکثر دفعی الحصول.

و الثانی: أن یکون تدریجی الحصول بحیث یوجد الأقل فی ضمن الأکثر قبل حصول الأکثر ثم یوجد الأکثر بانضمام الأجزاء الزائدة.

فإن کان الأول فالظاهر أنه ینطبق علی ما فی المتن من أنّ الأکثر متیقّن الحرمة و الأقلّ مشکوک الحرمة ابتداء؛ لأنّ الأمر دائر بین کون الحرام کلا الفردین بحیث لو أتی المکلّف بأحدهما فعل محرّما أو بهما فعل محرّمین، و بین کون الحرام خصوص الأکثر بحیث لو أتی-- بالفرد الأقلّ لم یفعل حراما، فیکون الفرد الأقلّ مشکوک الحرمة بدوا و الفرد الأکثر متیقّن الحرمة.

نعم، لا یعلم أن الأکثر بتمام أجزاءه حرام أو بعضها، و هذا لا أثر له بعد کون الفعل آنی الحصول یوجد بایجاد واحد.

و إن کان الثانی کحرمة التصویر المردّد بین التام و الناقص فلا یتم ما ذکره المصنّف من رجوعه إلی الأقل و الأکثر الإستقلالی.

و ما ذکره: من انّ الأکثر متیقّن الحرمة تفصیلا، فیه: انه لیس کذلک؛ لأنّه لم یعلم بعد أنّ المحرّم تمام الأکثر أو بعضه فهو باق علی إجماله و إنّما یتم کلامه لو علمنا بأنّ الأکثر بجمیع أجزاءه حرام.

و الحق انه لا فرق بین الشبهة الوجوبیّة و التحریمیّة فی الإرتباطی فی الابتلاء علی البراءة و الإشتغال کلّ علی مذهبه؛ لأنّ من یدّعی الإشتغال فی الشبهة الوجوبیّة یقول:

إنّا قد علمنا بالتکلیف بواجب واقعی معیّن عندنا اللّه، مردّد عندنا بین الأقلّ و الأکثر و لا یحصل الیقین بالفراغ منه إلّا بإتیان الأکثر، و نحن نقول: یجری نظیره فیما نحن فیه بأنّا قد علمنا بالإشتغال بترک محرّم واقعی معیّن عند اللّه، مردّد عندنا بین الأقلّ و الأکثر و لا یحصل الیقین بامتثال ذلک التکلیف یالواقعی إلّا بترک الأقل و الأکثر جمیعا؛ إذ لو إقتصر علی ترک الأکثر و أوجد الأقلّ لم یتیقّن الإمتثال؛ لاحتمال کون المحرّم هو الأقلّ المأتی به، بل نقول:

إنّ هذا البیان یجری فی الأقلّ و الأکثر الدفعی الحصول أیضا بعینه کما لا یخفی.

ثم انه یرد علی ما اختاره فی المتن: جواز المخالفة القطعیّة نظیر ما أورد علی المحقّق القمّی-- علی ما اختاره من جواز ارتکاب أحد المشتبهین بالشبهة المحصورة: من انه یلزمه جواز المخالفة القطعیّة بارتکاب المشتبه الآخر مثلا لو جاز تصویر الصورة الناقصة؛ لأنه من الشبهة البدویّة و ارتکبه المکلّف جاز إتمامه أیضا، لأن الشبهة بالنسبة إلی الإتمام أیضا شبهة بدویّة فیجوز إرتکابه، غایة الأمر انه بعد الإتمام یعلم انه قد أتی بالحرام إمّا بالبعض أو الکل و تحصیل العلم بارتکاب الحرام لا دلیل علی حرمته» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۳۷- ۳۴۰.

[۴۳۲] (۱) أنظر کشف الغطاء عن مبهمات الشریعة الغرّاء: ج ۱/ ۱۶۹ و شرح القواعد: ج ۱/ ۱۵۵ و ۱۶۰ و ۲۱۴.

[۴۳۳] (۱) قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« التحقیق فی الجواب أن یقال: إن العلم الإجمالی لمّا کان مشوبا بالجهل أمکن أن یجعل الشارع ذلک الجهل عذرا للمکلّف کما فی الشبهة البدویّة و غیر المحصورة و یکون حکمه الظاهری هو البراءة و لا یحتاج إلی جعل البدل أیضا و هذا بخلاف العلم التفصیلی فإنّ حکمه الظاهری أیضا مطابق للمعلوم البتة» إنتهی.

أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۴۳.

* و قال الفقیه السیّد عبد اللّه الشیرازی قدّس سرّه:

« لا یخفی ان ما أفاده المصنف فی الجواب تصریح منه بکون العلم الإجمالی علّة تامّة للتنجّز حتی بالنّسبة إلی وجوب الموافقة القطعیّة، فکلّ ما یری فی کلماته قدّس سرّه علی خلافه لا بد أن یجمع بینه و بین العلّیّة و لو بتأویل: لعلوّ مقامه و جلالة شانه و إن لم یکن قابلا للتأویل- و لو بالإلتزام لکونه فی مقام التنزّل عنها- لکان ورود الإشکال علیه أولی من إسناد الإقتضاء-- علیه.

و بالجملة: لما کان العلم الإجمالی کالعلم التفصیلی علّة تامّة للتنجّز بکلتی المرتبتین فلا بد من الإحتیاط فی المقام بإتیان الطرفین و لا یکتفی بإتیان أحدهما إلّا إذا قلنا بأنّ أحد الطرفین بدل جعلی من طرف الشارع، فحینئذ یکتفی به و لا یلتزم الإتیان بالآخر.

و هذا لا ینافی علّیته التّامّة من حیث ان جعل البدل لیس فی مقام إثبات التکلیف أی: مقام شغل الذمّة و اللزوم علی العهدة، و إنّما یکون فی مقام إسقاط التکلیف أی: مقام فراغ الذمّة و الخروج عن العهدة، و العقل فی هذا المقام لا یلزم بإتیان عین الواقع، بل یلزم بإتیان ما یرضی به المولی منه أو من بدله.

بل قد عرفت إمکان جعل البدل فی العلم التفصیلی أیضا فی مقام الفراغ بل وقوعه، کما فی مطلق الأصول الجاریة بعد العمل أو حینه، مثل قاعدة الفراغ أو أدلّة الشکوک الصحیحة فی الصلاة.

و ربما کان نظر المصنّف قدّس سرّه فی اختصاص جعل البدل بالعلم الإجمالی إلی حال قبل الإشتغال بالإمتثال حیث لا یکون فی العلم التفصیلی إحتمال و محتمل حتی یجعل بدلا عن الواقع» إنتهی. أنظر عمدة الوسائل: ج ۲/ ۱۷۵.

[۴۳۴] (۱) قال صاحب قلائد الفرائد فی قلائده(ج ۱/ ۴۹۹):

أقول: و ملخّص وجه عدم جواز التمسّک:

أوّلا: ان ما نحن فیه له جهتان: جهة علم و هو العلم بأصل الحکم، و جهة جهل و هو الجهل بمتعلّقه، فمن طرف العلم مندرج تحت مفهوم« ما حجب» و من طرف الجهل مندرج تحت منطوقه، و لمّا کان هذا مستلزما للتناقض فی مفاده فلا بد فرارا منه من الإلتزام بخروجه عن تحته و حینئذ لا یکون المرجع فیه إلّا الأصل، و هو فی المقام لوجود العلم الإجمالی إنّما هو الإحتیاط.

و ثانیا: أنّ أمثال هذه الأخبار إنّما هی مسوقة لبیان حکم المشتبه من حیث عروض عنوان الإشتباه مع قطع النظر عن طریان العناوین الخارجیّة کوجود العلم الإجمالی، و حکم العقل بوجوب الإمتثال من باب المقدّمة العلمیّة، فلا ینافی ثبوت الإحتیاط بلحاظ هذه العناوین من الدلیل الخارجی نظیر عروض عنوان أمر الوالدین و من یحذوهما» إنتهی.

[۴۳۵] (۱) أقول: هاهنا حاشیة للمحقق الآشتیانی قدّس سرّه وردت فی المخطوطة]:

« لا یخفی علیک أن ظاهر هذا الکلام یعطی کون عدم شمول أخبار البراءة مثل روایة الحجب و غیرها من جهة حصول العلم لحکمه الظاهری و ارتفاع الحجب بذلک.

و لکنک خبیر بأن حکم العقل بوجوب الإحتیاط من جهة وجوب دفع الضرر لیس رافعا و قد تقدّم نظیر هذا الکلام منه فی القسم الأوّل من الشک فی المکلّف به.

ثم إن ما ذکره بقوله:« فلا منافاة بین عدم وجوب الشیء ... إلی آخره» فرائد:[ج ۲/ ۲۸۴] ممّا لا شبهة فیه لأنّ المقدّمة العلمیّة مقدّمة للعلم، فلا ینافی کونه واجبا واقعیّا نفسیّا؛ إذ لا یلزم علی تقدیره إتّحاد المقدّمة و ذیها، و هذا بخلاف سائر المقدّمات؛ فإن الواجب الغیری فیها لا یجامع الوجوب النفسی لها إلّا إذا فرض کونها واجبا نفسیّا من جهة و غیریّا من جهة أخری فیصیر نظیر المقدّمة العلمیّة إلّا أنّ الفرق: أن الوجوب الظاهری فیها لا یجامع الوجوب العلم بکونها واجبا واقعیّا کما لا یخفی، بخلاف الوجوب الغیری فی سائر المقدّمات فإنّه یجامع العلم بکونها واجبا نفسیّا بالمعنی الذی عرفته کما قیل فی الغسل» إنتهی. أنظر حاشیة الآشتیانی القدیمة المخطوطة: ۱۶۵.

* و قال المحقق الكرمانى بعد نقل ذلك معلّقا عليه:

« أقول: لمّا أجاب المصنّف عن التمسك بأدلّة البراءة على عدم وجوب المحتملين فى الوجه الأخير- بأن وجوب كلّ واحد منهما بالخصوص معلوم باعتبار حكم العقل بوجوب المقدّمة العلميّة فلا تشمله رواية الحجب و التوسعة و نظائرهما؛ لإنه ليس مما حجب اللّه علمه و لا ممّا لا يعلمون- اعترض المحقّق بأنّ هذا الوجوب الجائى بحكم العقل من باب دفع الضرر-- المحتمل اللازم منه الإحتياط ليس و لا يكون رفعا للحجب.

إذ هذا الوجوب من قبل العقل جار من جهة الحجب و كون وجوب كل واحد محجوبا بالخصوص فكيف يكون ما موضوعه الحجاب رفعا للحجاب و ايجاب العقل فعل كل واحد مع عدم إطّلاعه على المؤمّن و هو كون المحجوب موضوعا عن العباد، و بعد إطّلاعه عليه لم يحكم.

نعم، إذا ختم إلى هذا الوضع للمحجوب عدم كون الواحد المردّد محجوبا أنتج أن طرح الأمرين معا غير موضوع عنهم فاستقام ما إخترناه من حرمة المخالفة القطعيّة دون وجوب الموافقة القطعيّة فلمّا تمّ المرام عدلنا عن الإبرام و ختمنا على الكلام بالسلام» إنتهى.

أنظر الفرائد المحشّى: ۲۶۴.

[۴۳۶] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۸۳- ۲۸۴.

[۴۳۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۸۴، عن قوانين الأصول: ج ۲/ ۳۷.

[۴۳۸] (۱) أنظر الفوائد الحائريّة: ۳۵۹.

[۴۳۹] (۱) أى: من شرّ الظلمة و الطّواغيت الجبابرة- مأمونا فى نفسه و أهله و شيعته.

[۴۴۰] (۱) من الأبحاث الكلاميّة.

[۴۴۱] (۲) قوانين الأصول: ج ۲/ ۳۷.

[۴۴۲] (۳) نفس المصدر: ج ۲/ ۳۷.

[۴۴۳] (۱) قوانين الأصول: ج ۲/ ۳۷.

[۴۴۴] (۱) قال المحقّق آغا رضا الهمدانى قدّس سرّه:

« أقول: بل و كذا إشتراطه بكونه ممّا يمكننا معرفته تفصيلا بدليل قطعى أو ظنّى؛ إذ لا يعقل أن يتقيّد الحكم بطريقه؛ لإستلزامه الدور الصريح و إبتناء كلام المحقّق القمّى على أنّ الأحكام النفس الأمريّة ليست بأحكام فعليّة بالنسبة إلينا كى يجب علينا الإحتياط لدى العلم بها إجمالا فهو بعد الغضّ عن فساده فى حدّ ذاته غير مجد فى رفع إشكال الدّور؛ لأنّ-- العلم بتلك الأحكام من حيث هى غير مجد فى تنجّزها؛ إذ المفروض أنّها ليست باحكام فعليّة فى حقّنا و إلّا فلم يكن يتفاوت الحال بين أن علم بها تفصيلا أو إجمالا فتنجّزها على المكلّف موقوف على أن يعلم بكونها فى حقّه أحكاما فعليّة فلو توقّف فعليّتها على العلم بكونها كذلك لدار.

نعم، يمكن التفصّى عن إشكال الدور: بالإلتزام بأنّ الأحكام الشرعيّة فى حدّ ذاتها مجعولة للأشخاص الذين علم اللّه تعالى بأنّهم لو تفحّصوا عنها لأدّى نظرهم إلى معرفتها فصلاة الجمعة مثلا جعلها الشارع واجبة على كلّ مكلّف له أهليّة استفادة وجوبها من الأدلّة الدّالّة عليه فهى فى حدّ ذاتها واجبة على هذه الأشخاص سواء تفحّصوا عن حكمها أم قصّروا فى ذلك فتكون معرفتهم للحكم من قبيل الإجازة فى الفضولى على القول بالكشف.

و لكن لا يخفى ما فيه: من مخالفته للأدلّة الدالّة على مشاركة جميع المكلّفين فى التكاليف الشرعيّة، و عدم اختصاصها ببعض دون بعض و لتمام الكلام فيما يتوجّه على كلام المحقّقين المزبورين من النقض و الإبرام مقام آخر.

و أمّا ما استدركه المحقّق القمّى فى ذيل كلامه بقوله:« و لكن من أين هذا الفرض و أنّى يمكن إثباته؟».

ففيه: إن جميع الأحكام الشرعيّة بالنّظر إلى ظواهر أدلّتها خصوصا التوصّليّات منها من هذا القبيل، فيجب الإحتياط فى الجميع إلّا أن

يثبت باجماع أو ضرورة أنّ الشيء الفلانى الذى تعلّق به الأمر المطلق لم يتعلّق غرض الشارع بايجاده كيف اتّفق و إنّما تعلّق غرضه بايجاده مع العلم التفصيلى بوجهه و لو فى صورة التعذّر، المستلزم ذلك الفرض ارتفاع الوجوب واقعا-- عند التعذّر؛ لاشتراط التكليف بالقدرة، فلا يجب على هذا التقدير الإحتياط، بل لا يعقل حيث لا تكليف فى الواقع بالنسبة إلى فاقد الشرط، و لكن من أين هذا الفرض و أنّى يمكن إثباته؟!» إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ۲۳۵.

[۴۴۵] (۱) قال السيّد المحقّق الفقيه اليزدى قدّس سرّه:

« إن قلنا: بأنّ القربة المعتبرة فى صحّة العبادة هو إتيان ما تعلّق به غرض المولى واقعا المشتمل على المصلحة الواقعيّة بقصد تحصيل ذلك الغرض و تلك المصلحة، فلا ريب أنّ-- الإتيان بقصد الإحتياط لا ينطبق عليه، بل لا يتحقّق ذلك المعنى إلّا بعد العلم بالواجب.

و إن قلنا: بأنّ المعتبر فى العبادة ليس إلّا أن يكون داعى المأمور فى عمله هو اللّه بأن يقصد أمرا يرجع إلى اللّه من موافقة أمره أو التقرّب إليه أو الطمع فى ثواب العمل منه تعالى أو الخوف من عقابه، أو لأنّه أهل للعبادة، أو لأن العمل محبوبه إلى غير ذلك من الإعتبارات الرّاجعة اليه، فلا ريب أنّ الإتيان بداعى الإحتياط و الرّجاء بالظفر بمطلوبه من أقوى أفراد القربة، بل القربة فيه أتمّ و أكمل من معلوم الوجوب لو فعله بقصد أمره؛ لأنّ هذا العبد المحتاط الآتى بما يحتمل أن يكون مطلوبا للمولى أشدّ إهتماما بإطاعة المولى ممّن يأتى بما يعلم أنه مطلوب للمولى لأجله، و هذا هو التحقيق الذى يعتمد عليه؛ لأن مستند اعتبار القربة فى العبادات منحصر فى الإجماع على التحقيق و القدر المتيقّن منه لا يزيد عن أن يكون العمل بداع يرجع إلى اللّه بوجه من الوجوه.

و ما قيل: إن الأصل فى الأوامر هو التعبّديّة فالمستند فى اعتبار القربة هو الأمر بنفسه، و كذا ما استدل له من آية\i وَ ما أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ E و خبر(إنما الاعمال بالنيّات) و(لا عمل إلّا بنيّة) و أشباه ذلك مما ذكر فى محلّه، كلّها مخدوشة فى محلّها لا يخفى على من راجع ذلك المقام فى الكتب الإستدلاليّة فى الفقه و الأصول.

و أيضا القدر المسلّم ممّا يعتبر فى صحّة العبادة مجرّد قصد القربة و إن لم يعلم بحصولها، بل علم عدم حصولها و لذا نحكم بصحّة عتق الكافر و وقفه بناء على كونهما من العبادات و من هنا نقول بصحّة العبادة لو فعله بقصد أمر تخيّل المكلّف تعلّقه بها جهلا مركّبا و كان المتعلّق بها أمرا آخر لم يقصده بشرط أن يكون الفعل المأتى به موافقا لما تعلّق به الأمر الواقعى، هذا-- كلّه بالنسبة إلى القربة المشروطة فى صحّة العبادة.

و أمّا قصد الوجه: من الوجوب و الندب الوصفيين أو الغائيين فمع انه لا دليل عليه من أصله على ما حقّقه المتأخّرون فى محلّه، فلا يمكن اعتباره فى مقام الإحتياط جزما؛ لأنّ المكلّف غير قادر عليه، و كيف يقدر أن يقصد: أنّى أصلّى الظهر الواجب مع الشك فى وجوبه و أصلّى الجمعة الواجبة مع الشك فى وجوبها؟

و بالجملة: قصد الوجه يلازم التعيين أعنى تعيين الوجه.

نعم، لا يلازم تعيين عنوان المأمور به من الظهريّة و العصريّة و الأداءيّة و القضاءيّة فيمكن قصد الواجب المردّد بين الظهر و العصر أو الأداء و القضاء لوجوبه.

كما انه لا يلازم قصد تعيين العنوان قصد الوجه، فيجوز قصد خصوص الظهر مردّدا بين كونه واجبا أو مندوبا كالمعادة مثلا.

و حينئذ نقول: ما أفاده المصنّف: من تصوير قصد الوجه على الوجه الأوّل فهو أمر معقول مقدور فيه، و أمّا تصويره على الوجه الثانى الذى اختاره فهو أمر غير مقدور بل محال.

و ما ذكره من انه ينوى لكلّ منهما حصول الواجب به أو بصاحبه ليس معنى قصد الوجه الذى أراده من يعتبره فى العبادة كما لا يخفى على من راجع كلام العلّامة و غيره حتى أنّ العلّامة رحمه اللّه يقول بوجوب تميّز أجزاء الصلاة واجباتها عن مستحبّاتها مقدّمة لقصد الوجه و إلّا أمكن أن يأتى بكل عبادة بقصد وجهه الواقعى عند اللّه الثابت فى اللوح المحفوظ و من الواضح أنّهم لا يكتفون به»

إنتهى. أنظر حاشية فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۴۸.

[۴۴۶] (۱) قال المحقق الخراسانی قدّس سرّه:--« إنّ عدم التمكّن من تمام الإحتياط إنّما هو بناء على اعتبار قصد القربة و أمثاله فی المأمور به شرطا أو شطرا لا إذا كان من وجوه الطاعة و كيفيّات الإطاعة كما هو التحقيق» إنتهى.

أنظر درر الفوائد: ۲۴۹.

[۴۴۷] فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۹۰.

[۴۴۸] (۳) بحر الفوائد ج ۱/ فی ضمن التعليقة الواردة: ص ۴۳ فصاعدا.

[۴۴۹] (۱) أقول: أورد الشيخ رحمة اللّه الكرمانی قدّس سرّه حاشية من المحقّق الآشتيانی هنا يظهر منها أنّها الحاشية القديمة لأنّ الموجود فی البحر اليوم الحاشية المزبورة بتفصيل و زيادة آخرها ما أفاده قدّس سرّه بقوله: هذا محصّل ما يستفاد من كلام شيخنا دام ظلّه فی تحقيق المقام و توضيح-- المرام.

ثم علّق الشيخ رحمة اللّه رحمه اللّه عليها قائلا:

« أقول: هذا بعض كلام لهذا المحقّق فی هذا المقام و قد جزع عن مصطلح العلماء حيث عدّ هذا حاصل ما ذكره المصنف و كان المناسب أن يعدّه محصوله.

إذ إجمال المفصّل يقال له: الحاصل. و تفصيل المجمل: المحصول، و الأمر سهل.

و كلّ واحد من الأمرين إمّا نفس الواجب الواقعی و إمّا غيره من غير توقّف لوجوده عليه.

و أيّا ما كان: ليس مقدّمة لوجود الواجب الواقعی، بل كلّ واحد مقدّمة لحصول العلم بوجوده و المجموع علّة تامّة له.

و معلوم أنّ تحصيل هذا العلم ليس واجبا شرعيّا يثاب عليه و يعاقب على تركه، بل لو كان، كان بالزام العقل بحكمه الإرشادی دفعا للضرر المحتمل و قد كان لنا فی هذا الإلزام من العقل هنا كلام تقدّم فی بعض التعاليق.

و لا ريب فی أنّ هذا الوجوب المقدّمی العقلی العلمی غير الوجوب الواقعی القائم بالواجب الواقعی المردّد بين الأمرين و من يعتبر قصده لا يقتنع به عنه.

و بالجملة: قد أجاد فی إيضاح المرام بحيث لم يبق لأحد مجال كلام و باللّه الإعتصام» إنتهى.

أنظر الفرائد المحشّى: ۲۶۶.

[۴۵۰] آشتيانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

[۴۵۱] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۹۲.

[۴۵۲] (۲) نفس المصدر.

[۴۵۳] (۱) قال شيخ الكفاية قدّس سرّه:

« لا يخفى ان هذا الإستصحاب لو كان فی نفسه جاريا فلا مجال للمنع عنه من جهة حكم العقل بوجوب الجميع من أوّل الأمر، بل معه لا مجال لحكمه هذا لزوال موضوعه به و ملاكه به؛ فإنّ حكمه بوجوب الجميع انّما كان من باب المقدّمة العلميّة لتحصيل ما هو المفرغ للذمّة و المخرج عن العهدة، و قد انسدّ هذا الباب بالإستصحاب؛ فإن وجوب الإتيان بالثانی حينئذ-- ليس من هذا الباب، بل لأنه المفرغ على تقدير بقاء الإشتغال، كما هو مقتضى الإستصحاب فالحاكم بوجوب الثانی حينئذ و إن كان هو العقل أيضا إلّا انه لأجل ملاك آخر غير ما هو ملاكه على تقدير عدم جريان الأصل حينئذ.

و من هنا انقدح انّ استقلال العقل حينئذ بوجوب إتيانه من باب لزوم تحصيل اليقين بالفراغ عن الإشتغال المعلوم بالإستصحاب ليس من الإحتياط؛ فإنّه لا يتقوّم بدون الشك، و لا شك هاهنا لا فی الاشتغال و لا فيما يحصل به الفراغ، فلا يرجع الأمر إليه فافهم» إنتهى.

انظر درر الفوائد: ۲۵۰.

[۴۵۴] فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۹۳.

[۴۵۵] (۳) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۹۳.

[۴۵۶] (۱) قال المحقق الخراسانی قدّس سرّه:

« وجه التأمّل: ان توجه الخطاب و تعلّق التکلیف معلوم فی کلتی المسألتین و المکلّف به مردّد فیهما بین الشیئین، غایة الأمر: طریق العلم بالخطاب هنا هو النص و هناک غیره و هو غیر فارق فیما کان العلم طریقا صرفا» إنتهی. انظر درر الفوائد: ۲۵۰.

[۴۵۷] (۱) قال فی قلائد الفرائد(ج ۱/ ۵۱۳):

« أقول: لعله إشارة:-- أوّلا- إلی أن الخطاب مختصّ بالمشافهین فلا یشمل المعدومین و الغائبین و حینئذ فحال مجمل النص کمال عدم النص فلا أولویّة.

نعم، یتمّ ما ذکر بالنسبة إلی مثل قوله تعالی\i:وَ لِلَّهِ عَلَی النَّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ E الآیة بناء علی الإجمال فی الإستطاعة لنا و مبیّنا للحاضرین.

و ثانیا:- بعد التسلیم- إلی ان الأولویّة بالعکس؛ لأنّ فرض الکلام هناک فی الخطاب الذی عرض له الإجمال بخلاف المقام» إنتهی.

* و قال السیّد اللّاری قدّس سرّه:

إشارة إلی ما سیذکره آنفا: من أنّ توجّه الخطاب إلی المکلّفین مبنی علی حضورهم مجلس الخطاب أو شمول الخطاب للغائبین، و الأوّل خلاف المفروض، و الثانی خلاف المشهور».

[۴۵۸] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۲۹۵.

[۴۵۹] (۱) قال المحقّق الخراسانی قدّس سرّه:

« التأمل فیما نقله من کلامه و کلام المحقق القمی فی هذه المسألة و المسألة السابقة یعطی أنّهما لیسا ممن خالف فی إحدی المسألتین، بل کلّ منهما قائل بوجوب الإحتیاط فیما هو المفروض فیهما و هو ما اذا علم المکلّف بتوجّه الخطاب الیه بمعیّن واقعا و تعلّق التکلیف به و تردّد بین أمرین أو أمور و إنّما صار إلی عدم وجوب الإحتیاط حیث صارا لمنعهما العلم بتوجّه الخطاب فیه بمعیّن مع تردّده، بل المسلّم عندهما هو العلم بتوجّهه بأحدهما، فالنّزاع معهما إن کان، فهو فی الصغری لا فی الکبری کما لا یخفی فتدبّر» إنتهی.

Translation Movement .IRS

أنظر درر الفوائد: ۲۵۱.

* و قال صاحب قلائد الفرائد فی قلائده(ج ۱/ ۵۱۳):

« أقول: إن کلامه ذو احتمال آخر و هو:

أن یکون معناه: لو ثبت التکلیف بالمجمل من الخارج بنصّ أو إجمال فلا یبعد القول بوجوبه.

و هو ما أفاده المحقّق القمّی رحمه اللّه فی کلامه القوانین ۲: ۳۷] و ردّه: بانّه لا معنی حینئذ لقوله:

« و لا یبعد ...».

و علی هذا التوجیه أیضا لا یکون مختاره موافقا لمختار المصنّف رحمه اللّه» إنتهی.

* و قال السیّد عبد الحسین اللّاری قدّس سرّه:

« یعنی فی الموافقة الکلّیّة فی لزوم الإحتیاط مطلقا من جهتی الإجمال الأصلی و الطاریء معا، و أمّا موافقته فی الإحتیاط من جهة الإجمال الأصلی الذاتی فقط فلعدم استلزامها الموافقة فی الإحتیاط من الجهة الأخری لم یعدها من الموافقة المطلقة» إنتهی.

أنظر التعلیقة علی فرائد الأصول: ج ۲/ ۴۱۴.

[۴۶۰] (۱) أی: المحقق الخوانساری فی مشارق الشموس: ۷۷.

[۴۶۱] (۱) الحدائق الناضرة: ج ۱/ ۱۱۱.

[۴۶۲] (۱) من لا يحضره الفقيه: ج ۱/ ۲۷۹- ح ۸۵۷ و ص ۳۳۹ و ح ۹۹۱، و التهذيب: ج ۲/ ۱۵۲-- باب« تفصيل ما تقدم ذكره فى الصلاة من المفروض و المسنون و ما يجوز فيها و ما لا يجوز»- ح ۵۵، عنهما الوسائل فى عدّة مواضع منها: ج ۴/ ۳۱۲- باب« بطلان الصلاة الى غير القبلة عمدا و وجوب الإعادة»- ح ۱.

[۴۶۳] (۱) أقول: و هذا من التراث الفقهى ممّا خطّه الميرزا الآشتيانى قدّس سرّه و الذى لا يزال مخطوطا.

[۴۶۴] (۲) المحقّق الجليل أبو جعفر محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّى المعروف فى- كلماتهم بابن إدريس الحلّى و الفاضل العجلى و صاحب السرائر المتوفّى سنة ۵۹۸ ه.

[۴۶۵] (۱) أقول: و فى حاشيته القديمة على الفرائد[المخطوطة: ۱۷۴] معلّقا على قول الشيخ الأعظم قدّس سرّه:« و السرّ فى تعيينه للسقوط هو ... إلى آخره».

قال أى الآشتيانى :

« لا يخفى أنّ ما ذكره المصنّف وجه اعتبارى لا اعتبار به أصلا، بل الموجب للتقديم و الترجيح إنّما هو الأهميّة عند الشارع و لذا يحكم بتقديم جانب قصد التقرّب فى العبادة على سائر ما يعتبر فيه لو فرض الدوران بينهما، مع أنّ ما ذكره من الوجه جار بالنسبة إليه أيضا لأنّ اعتباره كاعتبار قصد الوجه كما لا يخفى» إنتهى.

* و قال الشيخ رحمة اللّه الكرمانى رحمه اللّه معلّقا عليه:

« أقول: ما ذكره من اعتبار الأهمّيّة فى نظر الشارع لا كلام فيه، لكن الذى نقض به كلام المصنّف- من الدوران بين سقوط قصد التقرّب و سائر الشرائط و تقديم جانب قصد التقرّب مع أن الميزان الذى ذكره المصنّف يقتضى سقوطه عن الشرطيّة دون غيره- غير وارد فإنّ-- التقرّب جزء مهيّة العبادة أو شرط تحقّقها و مع عدمه ليست العبادة عبادة، لا انه شرط صحّة العبادة مع تحقّق مهيّتها بدونه كيما يقع الدوران بينه و بين سائر شروط الصحّة.

و الحاصل: أنّ قصد التقرّب شرط المهيّة و القبلة و طهارة اللباس و أمثالهما شرائط الصحّة من غير مدخليّة لها فى المهيّة، و تقديم جانب قصد القربة و عدم الحكم بسقوطه باعتبار أنّ سقوطه يوجب انتفاء العبادة و سقوط غيره يوجب انتفاء اشتراطه فى تلك الحالة فى صحّة العبادة و شتّان ما بينهما من الطّرق.

و ممّا اعترض به بعض من لا تحصيل له هنا على المصنّف فما أفاده من تقديم سقوط شرط إنجزم بالنيّة على سقوط غيره من الشرائط ما لفظه:

« و فيه نظر؛ فإنّ أدلّة إعتبار النيّة مطلقة، كيف! و هى روح العبادة و بها قوامها، و العبادة بلا نيّة جسد بلا روح.

و منه يظهر: أن المتعيّن للسّقوط هو الشرط المجهول دون النيّة» إنتهى.

أقول: لعمرى إنّ هذا اعتراض على نفسه بسوء فهمه فإنّ كلام المصنّف فى سقوط الجزم بالنيّة لا سقوط نفس النيّة؛ فإنّ سقوطها يوجب انتفاء مهيّة العبادة لا أن سقوطها يوجب سقوط روح العبادة فى العبارة فلمّا لم يبق البياض على القرطاس بنيت الإساس على الإحتباس حامدا مستغفرا» إنتهى. أنظر الفرائد المحشّى: ۲۷۰.

[۴۶۶] (۱) قال المحقّق الآشتيانى فى حاشيته القديمة على الفرائد:[المخطوطة: ۱۷۴]:

« حاصل ما ذكره قدّس سرّه: هو أن التقرّب فى التعبّديّات إنّما هو بإطاعة الأمر المتعلّق بالعبادة و لا يكون العبد مطيعا فى حكم العقل و العقلاء فى صورة تردّد الواجب إلّا بكونه عازما حين الإتيان ببعض المحتملات على الإتيان بالباقى و إلّا لم يكن مطيعا فى حكم الأمر المتعلّق بها و لو كان هو المأتى به من المحتملات فى الواقع و هذا يرجع إلى أنّ الجزم بالتعبّد شرط فى حصول الإطاعة فى صورة الإمكان و هذا بخلاف ما إذا لم يتمكّن المكلّف من تحصيل الجزم بالتعبّد كما إذا احتمل وجوب شىء تعبّدا كغسل ۱ الجنابة

مثلا؛ فإنّ إطاعته عند العقلاء بإتیانه الفعل باحتمال کونه مطلوبا.

و بالجملة: کیفیّة حصول الإطاعة عند العقلاء تابعة لکیفیّة ثبوت الأمر فإن کان ثبوته قطعیّا یلزم حکمهم بأن یکون المکلّف أیضا جازما بإتیان المأمور به علی کلّ تقدیر، و إن کان ثبوته إحتمالیّا کفی فی حکمهم الإتیان باحتمال الثبوت و إلّا فیلزم علیهم الحکم بعدم مشروعیّة الإحتیاط فی التعبّدیّات فی أمثال الفرض و یترتّب علی ما ذکره أن یکون العازم علی الإقتصار ببعض المحتملات مخالفا للأمر بالعبادة قطعا؛ إذ المفروض عدم حصول التعبّد فی إتیان الواجب و لو کان الإتیان به فی الواقع ۲».

* و علّق علیه الشیخ رحمة اللّه رحمه اللّه قائلا:

(أقول: علی هذا المبنی و الأساس من کون الجزم بوقوع المتعبّد به معتبرا فی حصول الإطاعة بادّعاء حکم العقل و العقلاء به و أمّا الإقتصار علی بعض المحتملات و لو کان هو الواقع وجوده و عدمه سیّان فی عدم حصول الإطاعة لو تمکّن المکلّف من بعض المحتملات-- دون بعض لم یلزم علیه فعل هذا البعض لفوات الجزم المعتبر فی حصول الإطاعة و لو فعل البعض عازما حین فعله بإتیان الباقی و ترک الباقی بعد فعله و اتّفق کون المأتی به هو الواقع کان مطیعا عند من انکشف له الأمر و لو فعل بعض المحتملات من غیر قصد الباقی سواء قصد العدم أم لا، و قصد عند فعل هذا البعض أنّی أفعل هذا لکونه أحد محتملات الواجب الیقینی رجاء أنه إن کان هو هذا أکن مطیعا لأمر المولی کان کمن ترک الکل رأسا، و إن کان ما أتی به هو الواجب الواقعی هذا لازم الأساس و المبنی، و نفسی عن هذا تأبی و لمّا کلّ حدّ التعلیق ألقیت حبل التحقیق علی غارب التعویق) إنتهی. أنظر الفرائد المحشّی: ۲۷۰.

[۴۶۷] (۱) رسالة فی التقلید: ۱۵- المطبوعة ضمن کتاب مجموعة رسائل فقهیّة و أصولیّة منشورات مکتبة المفید.

[۴۶۸] (۱) مصباح الشریعة: ۵۳۶.

[۴۶۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۰۵.

[۴۷۰] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۰۷.

[۴۷۱] (۱) قال المحقّق الخراسانی قدّس سرّه:

« إن کان منشأ السقوط فی البین هو عدم تنجّز التکلیف المعلوم بین الأطراف غیر-- المحصورة فهو یقتضی سقوط نفس المشروط، نعم فی خصوص بعض الموارد کالصّلاة یمکن دعوی القطع بعدم سقوطها رأسا، لکنه لیس بملاحظة هذا التکلیف المعلوم بین الأطراف غیر المحصورة، بل لما علم من الشرع من ان التکلیف بها لا یسقط رأسا لإنحلاله إلی تکالیف متعددة متعلّق کل منها بمرتبة منها و لا یسقط منها واحد إلّا و قد ثبت واحد آخر، و إن کان منشأ السقوط هو تعسّر الإتیان بجمیع المحتملات غیر المحصورة و هو غیر مقتض لسقوط الشرط و لا المشروط رأسا و إنّما یقتضی سقوط بعض المحتملات فافهم» إنتهی.

أنظر درر الفوائد: ۲۵۱.

[۴۷۲] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۰۸.

[۴۷۳] (۱) قال المحقّق آغا رضا الهمدانی قدّس سرّه:

« أقول: الفرق بین ما لو وجد المانع من بعض غیر معیّن أو معیّن حیث حکم فی الأوّل بعدم سقوط التکلیف بالواقع و وجوب مراعاته مهما أمکن دون الثانی، یظهر بما بیّناه فارقا بین ما لو اضطرّ إلی بعض معیّن أو غیر معیّن من أطراف الشبهة المحصورة فراجع» إنتهی.

حاشیة فرائد الأصول: ۲۴۰.

* و قال السیّد المحقّق الیزدی قدّس سرّه:

« هذا إشارة إلی التفصیل الذی ذکره فی خامس تنبیهات الشبهة المحصورة التحریمیّة: من انه لو اضطرّ إلی ارتکاب أحد الأطراف و فرّق فیما لو اضطرّ إلی واحد معیّن بین ما کان الإضطرار قبل العلم الإجمالی أو بعده و حکم بالبراءة فی الأوّل و الإشتغال فی الثانی.

و علیه: فقوله:« و لو طرأ المانع من بعض معیّن منهما ففی الوجوب کما هو المشهور ... إلی آخره» لا یخلو عن إشکال و اجمال فتدبّر»

إنتهی. أنظر حاشیة فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۵۹.

[۴۷۴] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۰۹.

[۴۷۵] (۱) کذا فی النسخ و الظاهر:(رتبة).

[۴۷۶] (۱) المصدر السابق: ج ۲/ ۳۱۳.

[۴۷۷] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۱۳.

[۴۷۸] (۱) المصدر السابق: ج ۲/ ۳۱۴.

[۴۷۹] (۱) فرائد الأصول: ج ۲/ ۳۱۳.

[۴۸۰] (۲) و الحمد للّه ربّ العالمین- الی هنا انتهی الجزء الثالث من هذا العلق النفیس بحسب تجزئتنا للکتاب و قد وقع الفراغ من مقابلته و ضبط نصوصه و تصحیحه آخر شوال المکرم من سنة ۱۴۲۸ ه ق ثم أعدنا النظر فیه ثانیة و علّقنا علیه ما تیسّر من کلمات أعلام الأصولیین و کان الفراغ من ذلک سحر لیلة الجمعة آخر ربیع المولود سنة ۱۴۳۰ ه بقم المقدّسة عش آل محمّد علیهم السّلام و مثوی عمّتنا الطاهرة السیّدة فاطمة المعصومة« صلوات اللّه-- علیها».

و یلیه الجزء الرابع اوّله: البحث فی دوران الأمر فی الواجب بین الأقل و الأکثر.

[۴۸۱] آشتیانی، محمدحسن بن جعفر، بحر الفوائد فی شرح الفرائد (ویرایش سوم) - قم، چاپ: اول، ۱۳۸۸ ش.

تعریف مرکز

بسم الله الرحمن الرحیم

جاهِدُوا بِأَمْوالِکُمْ وَ أَنْفُسِکُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَیهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْیَا أمْرَنَا... یَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ یُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ کَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخیص بحار الأنوار، للعلاّمة فیض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُیونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّیخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائمیّة" الثّقافیّ بأصبَهانَ – إیرانَ: الشهید آیة الله "الشمس آبادی" – رَحِمَهُ اللهُ – کان أحداً من جَهابذة هذه المدینة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَیت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَیهِم) و لاسیَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (علیه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّریفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درایته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجریّة الشمسیّة (=۱۳۸۰ الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةً و طریقةً لم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ کلَّ یوم.

مرکز "القائمیّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثَّقَلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ–

فی آکناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع "مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائی/"بنایة "القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵–۲۳۵۷۰۲۳– (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم – فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

بهضت ترجمه
Translation Movement
.IRS

مرکز القائمیه
للبحوث والدراسات الکمبیوتریه
اصبهان
www
للحصول على المکتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المرکز من فضلکم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للایصاء من فضلکم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹